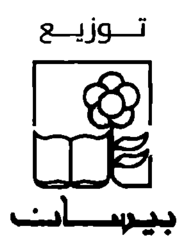
أنيس النقّاش

الكونفدرالية المشرقية

صراع الهويات والسياسات

توزيع



● اسم الكتاب: الكونفدرالية المشرقية ـ صراع الهويات والسياسات

● تـــــاليـــف: انـــيس النقّـــاش

● الطبعة الأولى: كانون الأول (ديسمبر) 2015م

● ISBN: 978 - 3899 - 11 - 156 - 9

● التوزيع: بيسان للنشر والتوزيع

ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان

تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 961

E-mail: info@bissan-bookshop.com

Website: www.bissan-bookshop.com

Facebook: مكتبة بيسان للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى روح والدي ووالدتي..

والدي الذي تعلّمت القراءة معه من خلال قراءة الصحف، وكانت السياسة علماً في الصغر..

ووالدتي التي علّمتني المثابرة والتخطيط والعصامية للوصول إلى الأهداف فكانت الاستراتيجية..

وإلى أرواح كل الشهداء الذين بذلوا أرواحهم من أجل نصرة القضايا العادلة للأمة ولحقوق الإنسان وتحرره ورفعته..

أهدي هذا الكتاب..

فهرس

تمهيد

الكونفدرالية المشرقية هي مشروع ثوري بكل المعاني الثورية والأبعاد الاستراتيجية التحويلية والمفاهيم الحداثوية وما بعد الحداثوية.

البعض كان يبحث عن هوية جامعة، وكانت الهويات دائماً، وبعرف ومفاهيم العموم من المفكرين، هي الأساس لاجتماع البشر على مشروع سياسي معين، أو الدافع للقيام بعمل جماعي معين، يهدف إلى حفظ مصالح الجماعة التي عرفت نفسها بهذه الهوية الجامعة، وتالياً، تماهت مع مصالح وأبعاد اقتصادية، أو عقائدية، أو نوستالجيا تاريخية، أو حتى فكرةٍ ما مستقبلية، تعتقد الجماعة انها تخدمها وتخدم مصالحها.

الهويات كانت دائماً انعكاساً لوعي الجماعة لما هو موروث، أو لما هو موعود، في مصالحها، والتي تماهت معها وحدّدتها في وعيها، من خلال التماهي مع بقية التجمعات البشرية، فإذا حددت أوروبا، بعد اتفاقية وستفاليا، أساس الدولة الوطنية، وعلى أسس قومية، تكون اللغة أساساً قي بنيان ومبررات وجودها، لحقت بها دول وشعوب عديدة على المنوال نفسه، حتى ولو كانت تلك الشعوب قد خاضت تجارب أكثر تقدماً في الاجتماع البشري، لأن منظومة الامبراطوريات الكبرى، الجامعة للقوميات المتعددة، هي بالتاكيد

متقدمة عن شرذمة الشعوب المكونة للامبراطورية، في دول منفصلة، بعد انفراط عقد الإمبراطورية، وفي أكثر الأحيان متناحرة، أو متحاربة إلى حد التدمير المتبادل، وهو ما شاهدناه بقوة في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

سنبحث في مسألة الهوية بشكل أكثر تفصيلاً في هذا الكتاب، وهذا الموضوع نعتبره من أهم عوائق التقدم في المنطقة، ومن أهم الموروثات السلبية التي تقودنا إلى صراعات لا حدود، ولا آفاق مستقبلية لها، بل هي هدر للطاقات وسير بعكس تطور حركة التاريخ، كما نراه على الأقل في المرحلة الحالية من تطور حركة الإنسانية، والمجتمعات البشرية.

الكونفدرالية المشرقية ليست مشروعاً للاجتماع على هوية، بل هي مشروع للاجتماع على المشروع والأهداف المستقبلية التي نرى انها الأفضل في مجال خدمة مجتمعاتنا، والالتزام لتطورها وتقدمها، والأنجع لوضعها في مقدمة حركة الإنسانية في العولمة الحديثة، والأهم انها تخرجها من حال الإحتراب والتشرذم واللا إنتاجية، قياساً بالمجتمعات والاجتماعات السياسية الأخرى. المشروع سينتج لاحقاً هوية لمن يتبناه، ونحن في هذه المقترحات والبرامج نهيّئ الأرضية ونطرح النظرية ونبحث عن بدائل، لما هو متداول، وهو بالطبع سلبي يؤدي إلى التراجع، والخسران المبين، في مجرى السباق بين الأمم.

والاقتراحات إذا ما طبقت، فان من يتبناها سينتسب إلى هوية تقدمية بنّاءة تساعده وتساعد مجتمعاته عل تغيير جذري لما هم عليه، من أجل غد أفضل.

الكونفدرالية المشرقية في الأساس هي تمردٌ على مسألة الهوية وتعريفاتها القديمة والمستحدثة، والتي نعتقد انها من أسس الصراعات المجانية التي تخوضها البشرية منذ أن قتل هابيلُ قابيلَ.

الصراعات كما نراها في بلادنا، وخصوصاً بعدما عُرف زيفاً بـ«الربيع

العربي»، هي صراعات أدواتها تحريض الهويات بعضها على بعض، مع تغييب للسياسات، عن عمد من أجل تمرير سياسات الآخرين فينا. ومن ثَمّ غابت السياسات عن الوعي الجَمَعي المتقاتل، لتُحِلَّ محلّه صراع الهويات، ونحن أحوج ما نكون اليوم إلى السياسات.

الإيديولوجيات والديانات في منطقتنا، وفي العالم ايضاً، تحولت إلى هويات، في حين أنها في جوهرها وحركتها التاريخية، وعندما كانت فتية ثورية متقدمة وتقدمية، كانت سياسات وبرامج، وأفكاراً تناطح أفكاراً ولم تكن صراعاً على الهويات.

فعندما تنصَّر البعض باتباع عيسى الناصري، أي المسيح عليه السلام، كان يقوم بثورة على الموجود، من الديانين وحرسة المعبد والهياكل، ولم يكن يلتحق بهوية، أو يتعصب لهوية موجودة أصلاً؛ الهوية المسيحية للمسيحيين لحقت بهم لاحقاً، بعدما اتبعوا التعاليم.

كذلك هي حال المسلمين الأوائل، اعتناقهم للرسالة لم يكن أساسه الهوية، التي لم تكن موجودة، بل إن اتّباعهم نسف ما كان قائماً من الهويات والمعتقدات. الإسلام فعل أَسْلمةٍ وليس حَمْلاً لهوية، بل إن حمل الهوية يأتي بعد الأسلمة. اليوم القتال يدور بين اصحاب الهويات المختلفة، مع غياب تام لأصل أَسْلمتهم ونصرانيتهم أو تنصُّرهم، أو فهم دقيق لسبب تشيعهم أو تسنُّنهم. الكل وارثٌ لهوية، والندرة تمارس فعل التدين.

الكونفدرالية المشرقية هي مشروع سياسي اجتماعي اقتصادي إنساني بامتياز؛ هكذا نعرفه وهكذا سنقدّمه، وهكذا سندافع عنه، ونصارع بالسياسات من أجله لكي يسود.

عندما نتحدث عن الكونفدرالية المشرقية ونحددها بمنطقة معينة، تستبعد بلدان عربية أخرى، في حين أنها تجمع ما هو غير عربي مع ما هو عربي، يُستفز البعض ويهاجم المشروع على انه ضرب للعروبة. كلا، ليس هذا ضرباً

للعروبة، بل تحرير لها من رواسب ممارسات ومفاهيم قضت على مشاريع العروبة والعرب. انقاذ بعض العرب في مشروع الكونفدرالية المشرقية، هو بداية إعادة تثقيف العرب لوعي مفهوم الهويات وعلل ماهية دورهم في المشروع الإنساني العالمي. كما هو كذلك للكردي وللتركي وللإيراني وغيرهم.

مشروع الكونفدرالية المشرقية ليس مشروعاً مستبطناً من إسقاطات التاريخ ورواسبه. بل من عبر التاريخ ومآسيها، متمرداً على كل مفاعيل التاريخ السلبية في تطور هذه المنطقة. فالتاريخ إما أن يكون وقائع قديمة تستولد المواقفَ بناءً للقديم، وتالياً، هي قيود تجرنا إلى الخلف، وإما أن تكون تجارب البشر التي قد خلت، لها ما لها وعليها ما عليها، ولستم اليوم عنها بمسؤولين، ومن ثمّ تكون عِبراً في سلم المعراج الإنساني نحو الإبداع في العقائد والسياسات والسلوكيات الجماعية، والقوانين المطلوبة لإدارة المجتمع، وتطويراً مستمراً في سلم الارتقاء.

الهويات ومشاريع الهويات قد تكون نتيجة بحث أركيولوجي، لتطور هوية المنطقة، مع ما تحمل من الغث والثمين، وتالياً نذهب لتبنّي هوية جامعة ما، تحاكي أحلامنا المفقودة وآمالنا غير المستوفاة، أو تكون هوية وحدة اللغة، أو وحدة الدين، أو وحدة العِرْق أو حتى وحدة ووحدانية المذهب، كلها هويات إسقاطية وراثية لم تعد تشكل في عالمنا الحديث معنىً للتماهي في المصالح أو تفتح آفاقاً للمستقبل بمعايير التنمية البشرية والإنسانية والتعاون الدولي والاقليمي. ناهيك عن مخاطر تقسيم الناس على أساس ديني أو مذهبي بعد أن تحولت الهوية الدينية والمذهبية الي هويات موروثة، غير واعية لجوهر الرسالات، فتحولت من هويات مدفوعة بالرسالات، أي بالمشاريع السياسية والفكرية والعقائدية والقيم الإنسانية، إلى مشاريع صراع هويات موروثة بدون جوهرها، هي اقرب إلى صراع العشائر والقبائل منها إلى صراع السياسات.

ومن ثمّ تكون الصراعات عل الهويات الدينية والمذهبية، هي المقدمات الحتمية لخسارة الدين وجوهره أولاً وقبل كل شيء، كما حصل في أوروبا عل أثر الحروب الدينية، التي أدت بها إلى عَلمانية، إما كارهةً وطاردةً للدين والتدين، وإما، في أحسن حالاتها، متعايشة معها بنوع من التعايش مع الفلكلور اللطيف، على شرط أن لا يتدخل بالقرارات والسياسات المهمة. نعم؛ قُتل الدين من خلال الحروب الدينية في أوروبا، من فرط تعصب المتدينين لمذاهبهم. فمات الدين حينها وانتصرت العَلمانية.

وخير دليل على ما نقول هو الصراعات التي ظهرت في بلادنا وفرقت الناس بالهويات، في حين أن توجهاتهم السياسية، ومصالحهم الاقتصادية، كان يجب أن توحدهم حول أهداف ومشاريع واحدة، الا أن مجرد حراكهم المنفصل، كُلٌّ يتحرك بتنظيمه وحزبه بناءً لهوية، جعل السياسات الموضوعية، التي من المفترض أنها جامعة، سياساتٍ متقاتلة، ولمجرد العمل من خلال الهويات المختلفة، والأطر الملونة بالألوان الدينية والمذهبية المتعددة، تفرقت بهم السُبل، وتصارعوا، لكي يحصد اعداؤهم نتيجة أعمالهم بالمحصلة، لصالح من كان يجب أن يتصارعوا معه متحدين.

هكذا رأينا في البلد الواحد، من هم تاريخياً وموضوعياً، أعداء للصهيونية، وداعمين لفلسطين، يختلفون على من يقاوم العدو الصهيوني، بل ويقاتلونه، حتى لأسباب تعود للهويات، أكثر منها لوعيهم بذاتهم بالسياسات.

هذه الظاهرة في البلد الواحد، أو في الوطن العربي الأكبر، أو على صعيد الأمة الإسلامية هي خير دليل على أن الهويات المذهبية تتحاشى الغوص في الصراع السياسي الجدي لتذهب مذهب صراع الهويات العصبية بالمعنى الخلدوني لوصف العصبيات، فكان أن فقدت جوهر أسباب وجودها، بأنها مذاهب فكرية، لتصبح هويات عشائرية قبلية قائمة على العصبية العمياء.

والكونفدرالية المشرقية هي عملية تمرد، على كل ما هو موروث و غير

معقول في الفكر المتأصّل في المنطقة، خارج أي عملية تقدمية موضوعية، وغير متلائم مع حركة البشرية في معارجها في هذه الدنيا.

الكونفدرالية المشرقية متمردة على الأديان الموروثة، نقول أدياناً موروثة لأن الصراع يجري بين هويات دينية موروثة، تؤطّرها العصبية أكثر من كونها مؤطّرةً بالجوهر الموحّد قي معاني الرسائل الدينية والجوهر التوحيدي في الرسالات السماوية الثلاث التي تشكل مجموع ما في هذه المنطقة من اديان ومذاهب، الّا من رحم ربي من المتدينين حقاً برسالة دينهم، من غير المتعصبين لهوية من هنا أو هناك. لأن الموروث هويةٌ وليس مشروعاً رسالياً رحمانياً سياسياً اجتماعياً اقتصادياً واعياً لذاته بذاته، بقدر ما هو إرث اضمحلّ إلى حدّ الدفاع عن الهوية، حتى أصبح ما تبقى منه يخاطب الهوية الخلدونية المقزّمة إلى العصبية الجامعة. هكذا هو الإسلام عند الكثير من المسلمين وهكذا هي مذاهبهم، كذلك هي حال الكثير من المسيحيين و بمختلف طوائفهم وكنائسهم، كذلك هم الوافدون الجدد، تحت هوية العَلمانية المتعصّبة، الجاهلة بعلم فطرة الإنسان وبحركة التاريخ الواقعية، التي تدعي التقدم بعلمانية متعصبة مرسومة بريشة رسام مخادع، يدعي الغوص في علوم الاجتماع والسياسة، لكي يدعي من ثَمّ زوراً بموت الميتافيزيق أو موت التدين.

الحدود الجغرافية كما سنرى في هذا الكتاب، ليست فقط من صنع الاستعمار، بل هي أيضاً من صنع الجهل وعدم فهم حركة الأمور في السياسة الدولية والجغرافيا السياسية. وعندما تضاف إلى الوعي الجمعي المنغمس بالهويات الجامعة، الموروثة عن غير وعي، تصبح الحدود الجغرافية، إضافة للهويات الموروثة، عاملاً دافعاً للصراع والتمايز السلبي والاقتتال أحياناً، عوض أن تكون حركة هذه المجتمعات هدفها التعاون والتكامل.

لذلك سنسلط الضوء على حقائق الجغرافيا السياسية والحدود المصطنعة في المنطقة وتاريخ رسمها وكيفية تحديدها.

الطامّة الكبرى عندما يتحول المخيال الجمعي إلى وعي مقدس للجغرافيا السياسية المتداولة، وكأنها قدر لا يُردّ وعوائق لا تُزالُ ولا تُتَجاوزُ ولا تُمحى. فتشنّ لها الحروب ويتقاتل عليها البشر، في الخفة والرشاقة ذاتها التي يُغنّى فيها لعلم البلاد وترسم فيها خرائط الاوطان في المدارس وعلى طاولات المعاهد الدراسية.

الكونفدرالية المشرقية هي تمرد على الموروث في الوعي الجمعي لصراعات شعوب وقبائل وعشائر وأديان ومذاهب المنطقة. وكان العقل المظلوم يقول: أنّ المستقبل هو أسير جرائم وغباء وطموحات وعصبيات مَنْ تقدمونا في التاريخ، وأنّ مسيرتنا إلى الأمام يجب أن تراعي غباءهم وأهواءهم.

أبداً! إنّ العقل المستنير هو الذي يقول العكس؛ أن المستقبل الذي يجب أن يُبنى هو مستقبل المشروع المتمرد على غباء من سبقونا وحروب من ورّثونا الحروب والانقسامات، وتمردٌ على من رسم لنا الهويات في عصور العصبيات وحدد لنا المفاهيم في عصور الانحطاط، أو في أحسن حالاته، في عصور أفضل ما كان من الإمكان في التنوير بمقياس ذلك العصر البائد من الأزمان. «تلك أيام قد خَلَتْ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت».

العامّة من الناس لا تُلام بقدر ما تلام النخب، إذا جاز التعبير، من المفكرين وعلماء الدين والقيادات السياسية. وهذه الجماعة من الناس التي تتفاعل وتؤثر في مجتمعاتها كثيراً ما تظن نفسها، عن وعي زائف أو عن ادعاء بأنها مُلمّة بوقائع الأمور وبما يدور حولها، ولديها تفسير لكل ما يجري، لأنها تقرأ الأخبار وتتابع ما يطرح من الأفكار. ضحالة تجربة الجماعات المتفكرة بسطحية في بلادنا، تجهل أن هناك استراتيجيات أكثر تعقيداً من مجرد قراءة ما يكتب ومتابعة ما يحدث، ذلك لأن هناك في استراتيجيات الصراع الدولي من يفتعل الأحداث للتأثير على الأفكار، ومن يستعمل الأفكار لخلق الاحداث،

وهناك من يرصد ديناميكيات التفاعل الاجتماعي، والتأثر في خلفيات الوعي الجمعي، من خلال السيطرة على وسائل الإعلام، والتحكم بأدوات التحليل، والضغط الخفي من خلال التدخل بالأحداث، وتالياً بناء الصور النمطية المطلوبة وأدوات التحليل المفروضة مع مصادر المعلومات المصادرة، ومن ثمّ يتحكم بالنتائج وبالسلوكيات غِبّ الطلب. وهكذا تدار الصراعات والحروب من خلف الستار، وكل يظن أنه فاعلٌ فيها، في حين أن الجميع مفعولٌ به.

لقد كان للصحافي الفقيد جوزف سماحة الفضل الكبير عليّ عندما كشفت في مقابلة متلفزة للمرة الأولى أمام الراي العام العربي عموماً واللبناني خصوصاً، استراتيجية الفوضى الخلاّقة التي تنفذها إدارة الرئيس جورج بوش الابن. فعندما علم أثناء زيارتي له في جريدة السفير انني متوجه لتلفزيون المنار لاجراء مقابلة مع الصحفي المصري القدير، عمرو ناصف، أعطاني ما كان قد حصل عليه من مركز دراسات الشرق الأوسط في واشنطن، وكان دراسة لروبرت ساتلوف يتحدث فيها، ولاول مرة عن هذه الاستراتيجية التي عنونها بالانكليزية: Constructive instability وهكذا تحدثت عن هذه الاستراتيجية، التي يعتبر أهم ما تختزنه في جوهرها، هي ديناميكية التفاعل، وعبر الحدود السياسية، من القطر اللبناني، إلى باقي الدول العربية، وبالعكس، كما أنها تضم بتفاعلاتها وديناميكياتها، الإعلام مع السياسة، الأفعال الحربية مع أدوات التحليل، الأفكار السياسية مع الأفكار الدينية والعقائدية، الهويات الوطنية مع الهويات الفرعية، الدينية والمذهبية منها، فضلاً عن الهويات القومية.

ساتلوف وصف الاستراتيجية بأنها استراتيجية الفوضى الخلاقة، وتحدث عن لبنان فقط وكانه نقطة انطلاق، تُستَهدف منه ومن خلال أحداثه المنطقة بأكملها، ومن خلال الاستهداف نحصل على نتائج، والهدف من النتائج إعادة صياغة الوعي في الشرق الأوسط، وتالياً إعادة رسم خرائطه السياسية وتحديد مواقف الأطراف، المتعددة المتحالفة أو المتصارعة.

فلبنان مثلاً، كان دولة متعددة الطوائف والمذاهب، كما هي الدول المحيطة به، وبخاصة سوريا والعراق وفلسطين والأردن، لذا فإن كل ما يحصل على هذا الصعيد في لبنان، سيؤثر على المنطقة بطوائفها ومذاهبها.

في لبنان هناك لاجئون فلسطينيون، إذاً كل ما يحصل في لبنان يؤثر ويمكن أن يستفاد به في قضية اللاجئين الفلسطينيين.

في لبنان مقاومة، ومن ثَمّ كل ما يحصل في لبنان ويؤثر سلبا على المقاومة، سيؤثر بالطبع على محور المقاومة.

في لبنان «إعلام حر»، وتفاعل اللبنانيين في وسائل إعلامهم، سيؤدي حكماً إلى تفاعل دول الجوار مع هذا الإعلام. ومن خلال هذا الإعلام يمكن أن نؤثر على الرأي العام في البلدان المحيطة.

في لبنان انتخابات نيابية، ومن خلال هذه الانتخابات يمكن أن نؤثر على سياسات الدول الأخرى، وعلى دعوتها للتماثل مع لبنان.

في لبنان حضور سوري عن طريق وجود الجيش السوري، وإخراج هذا الجيش من لبنان وبالطريقة التي نريدها، عن طريق القرار الأممي 1559 أو عن طريق الضغط فسيؤثر ذلك على سوريا واستقرار نظامها.

ما لم يذكره ساتلوف هو أثر الاغتيالات السياسية، والصراعات المسلحة التي قد تقع، أو كانت قد وقعت في لبنان، على الوعي الجَمَعي في لبنان وفي المنطقة، بخاصة أن هذه الأساليب كانت الولايات المتحدة قد استخدمتها، في بلدان أخرى، قبل كتابة دراسة ساتلوف، وبعدها، للتأثير على مجرى الأحداث في الكثير من البلدان، إما لتحديد نتائج انتخاباتٍ ما، أو حتى لإجراء تغيير جذري على موقعية بعض الدول وسحبها من معسكر تنتمي إليه إلى معسكر آخر.

دراسة ساتلوف هذه تعترف علناً بأن هناك استراتيجية فوضى يُراد البناء على نتائجها. وتعترف بان هناك علماً وتخطيطاً مركّباً، يجمع السياسي مع الفكري، والعسكريّ مع الاعلامي، ويرتكز كل ذلك على نظريات التفاعل الكيميائي بين المكونات للوصول إلى المكون المنشود؛ أي تفكيك المكوِّن لإعادة تركيب المكونات بشكل جديد.

أمام هكذا تخطيط وهكذا وعي لقوانين التفاعل عابر الحدود والمنتشر على أكثر من ساحة أو صعيد أو اختصاص، علينا أن نسأل أنفسنا؛ هل واجهنا مثل هذه المخططات بمخططات مماثلة معاكسة تجمع كل هذه الأمور.؟

هل تحركنا على مستوى السياسات وعلى مستوى الأفكار والاعلام والحَراك الشعبي والعمل العسكري بطريقة مؤثرة إقليمياً عابرة للحدود، دياليكتيكية في العلاقة بين مكونات الاستراتيجيات السياسية الدولية والإقليمية والمحلية؟ هل عالجنا أمراضنا، لكي لا نكون أدوات طيِّعة بيد الذين يخططون لـ«الفوضى الخلاقة»، أم أننا دخلنا الصراع بأمراضنا ذاتها ونحن نظن أن فيها خلاصنا وفيها أدوات نصرنا للوصول إلى أهدافنا، وحينها نكون كمن يرقص على وقع موسيقى الأعداء وينفذ ما يرسمون له؟.

هذا الكتاب يحاول أن يستخرج استراتيجية بنّاءة معاكسة لاستراتيجية «الفوضى الخلاّقة» التي تنفذها الولايات المتحدة وأعوانها في المنطقة، من خلال دراسة تَشكُّل الهويات وتشكل الجغرافيا السياسية ومعرفة طبيعة الصراعات والبدائل المطلوبة لنجاة المنطقة من منطقها المنحرف.

من استراتيجية بلاد الشام
إلى الكونفدرالية المشرقية

لا شك أن منطقتنا تمر بحالة تفكك؛ فمنذ سقوط النظام في العراق، على أثر الغزو الأميركي، سقطت القبضة الاستبدادية في هذا البلد، لا لتعطينا دولة موحَّدة في الهوية والتوجهات والآمال، بل دولة منقسمة دينياً ومذهبياً وقومياً. وجود حكومة واحدة فيديرالية، وكثرة الحديث عن العملية الديموقراطية السياسية في العراق، لا يمكن أن يستغشمنا ويحجب عنا حقيقة ما يجري من أعلى درجات العنف الطائفي والمذهبي والعرقي والقومي، مع بقاء الاحتمالات مفتوحة على جغرافية تقسيمية، ستقع حتماً إذا لم يُعكس مجرى الأحداث من مزيد من التفتيت وظهور حادّ لمطالب الهويات الفرعية نحو اتجاه معاكس لعملية توحيدية جامعة لمصالح الجميع تحت هويةٍ جامعةٍ ما.

في سوريا المشهد ليس أقل خطورة بل يقارب الفاجعة العراقية وبسرعة قصوى. أصبح من السخف الحديث عن ثورة في هذا البلد بعد أن توضحت حقائق مجريات الأمور. البلد يتفكك طائفياً ومذهبياً، مع ظهور للمشهد الكردي القومي المختلف والمنفتح على احتمالات الضم والفرز كافة مع أكراد المنطقة، بناءً لتغير مجرى الأمور، وبناءً لحسابات المصلحة الكردية على ضوء موازين القوى الناتجة عن هذا الصراع في المنطقة.

العنف ينتقل إلى لبنان، على وقع ما يجري في دول الجوار، الاتهامات والمواقف الحادة تدور حول تموضع القوى اللبنانية في صراع المحاور الإقليمية. معسكر يسميه الصراع مع محور المقاومة في المنطقة، تديره الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها الاقليميون. والطرف الآخر الذي لا ينكر هذا الصراع وتحالفه مع من يقوده، إلا أنه يضع اصطفافه تحت شعارات واهية من قبل التصدي للمشروع الصفوي الإيراني، دون أن يتكرم علينا ولو لمرة واحدة بتوصيف أهداف هذا المشروع، وطبيعة مقاصده النهائية، اللهم إلا إذا كان هذا الاسم المعطى لهذا المشروع، هو اسم خجول لاسم آخر لا يريد أن يسميه بالمشروع الشيعي. لأنه لو كان قد أطلق عليه هذه التسمية، لاستوجبت عليه مهمات أخرى ولفرض عليه خطاب آخر. إلا أنه هنا يُطرح سؤال آخر: ما هو المشروع الشيعي؟ بالتأكيد لا جواب علمياً ومنطقياً لهذا السؤال لأنه قائم أصلاً على افتراضية وهمية، تنظر إلى هوية المتحرك في السياسة، فتلبسه استراتيجيةً ومشروعَ بناءٍ على هويته، وليس بناءً لسياسته. إنه صراع رُهاب الهويات فيما بينها وليس صراع الاستراتيجيات المحددة الأهداف والمصالح.

إذا كان سَيْل الدماء وحدّة العنف والاستقطاب في المشرق، يحجبان عنا الرؤية الواضحة لِكُنْهِ ديناميكة ومؤثرات الأحداث الحقيقية، فإن النظرة لما يجري في شمال أفريقيا والمغرب العربي حتى الساحل، قد تعطينا صورة أوضح وأسهل لطريقةٍ علميةٍ في فهم الأمور ومجرياتها.

فمع غياب الانقسام السني الشيعي في تلك البلدان، نجد أن الهوية القبائلية والعشائرية والجهوية تلعب دوراً أساسياً في ليبيا، وتلعب دوراً في سيناء ودوراً في النوبة في مصر ما بعد الثورة، ودوراً للطوارق والأمازيغ في المغرب العربي ومالي، كل ذلك على حساب الهويات الجامعة التي كانت تجمع كل هذه المكونات تحت حكم الاستبداد. هناك، ليس من انقسام

مذهبي، إلا أن الانقسامات العامودية، بين الإسلامي والعلماني، بين القبائل الجهوية، بين شرق ليبيا وغرب ليبيا، بين العرب والامازيغ، بين العرب والطوارق. .

كل ذلك رغم وحدة الدين وحتى وحدة المذهب؛ لماذا إذاً وصلنا إلى حدّ الاحتراب والانقسام العامودي، والمطالبة بالانفصال والاستقلال وما شاكل ذلك؟

هذا هو الدليل الساطع على أن ديناميكية الفوضى الخلاقة، تريد أن تفجر المجتمعات، فتسقط ما كان مجتمِعاً عليه الجميعُ، وتظهر ما هم فيه مختلفون، على مستوى الهوية، وليس على مستوى السياسة، وهنا تقع الواقعة، بأن تصل حدة الصراعات إلى المستويات الأعنف، دون إمكان الوصول إلى تفاهمات جامعة.

من دون الوقوع في فخ المفاضلة بين الاستبداد و«الحرية» الموهومة، المصحوبة بالفوضى التي تؤدي إلى الدمار الذاتي، نستطيع أن نقول، علمياً، أن الإنسان الذي يحمل هويات متعددة في وقت واحد، يجد أن هوياته تتقدم الواحدة على الأخرى في الزمان والمكان بعلّة إحساسه بأن هذه الهوية أو تلك تلبي طموحاته ومصالحه، فيبدأ بالتماهي من خلال هذه الهوية مع أقرانه، ويبدأ بالتمايز مع من يخالفونه فيها، إلى أن ينتقل إلى الصراع السياسي، ومن ثم الصراع العنفي، لانه يطمح لتحقيق أهداف ومصالح هذه الهوية، دون أن يكون هناك توفر لشروط اجتماع هذه الهوية أو تلك على سياسات سليمة، إلا أن مجرد الخوف من الآخر والتماهي مع عصبية الهوية يؤدي إلى تبني مواقفَ ما، هي غالبا ما تكون معاكسة وترضية في مواجهة مواقف الآخر الذي يحمل هوية مخالفة لهويته.

علينا إذاً أن نؤمن بنظرية الكُمُون في الهويات القابعة في الإنسان، والتي تتقدم أو تتراجع بناء لتطورات الأحداث، أو لرغبات الجماعات بناء لتقدم

وعي ما لذاتها أو تراجع هذا الوعي نتيجة ظروف ومؤثرات سلبية، تؤدي إلى تراجع الوعي الجَمَعي عن ما يوحّد ويجمع، لدفعه ليتبنّى ما يفرّق ويقسّم. أو العكس؛ أي الإحساس بأن الأمان والاطمئنان والتقدم والحرية والرفعة، قد تأتي عن طريق هوية جامعة فيلجأ لها لأنها تلبي طموحاته. أو أن تقدم له سياسات جديدة، تخاطبه كإنسان وتوضح له البدائل، وأن هناك نمطاً آخر للتفكير والانتماء مختلف تماماً عن ما يقسمه ويشرذمه ويؤخّره ويُسقطه فريسة لأعدائه بسبب ما كسبت يداه من أفعال لا واعية، أو مزيفة الوعي.

المثال الاوضح لما تقدّم هو تقدّم الهوية القومية؛ الهوية القومية التي تشكل رافعةً لمجموع اجتماع معيّن على مواجهة مخاطر مشتركة، أو لمحاولة تحقيق أهداف سامية، كما كانت حال ظهور القومية في أوروبا كهوية جامعة، شكّلت الوطنية الاوروبية في دول أوروبا المتعددة، كشرط أساسٍ للتطور الاقتصادي والصناعي الذي كان عليه أن يخرج من حيز البيئة الإقطاعية التي تقسم البلاد إلى إمارات صغيرة متناحرة، أو إلى ملكيات متقاتلة لا تعرف الاستقرار الاجتماعي ولا محدودية لحدود ما جغرافية سياسية ثابتة، بل كانت دائماً عرضة للغزو والاحتلال وضم الأراضي، أو العكس، أي خسارة الاراضي وتغيير الجغرافية السياسية بشكل سلبي.

كما أن الانقسامات الدينية والحروب الدينية شكّلت حالة انتحار بطيء وحتمي في حال استمرارها في تلك الدول. فكانت اتفاقية وستفاليا التي وضعت الأطر الأساسية لسيادة الدول وظهور الدولة الوطنية القومية.

القومية العربية، كهوية وكتيار سياسي ظهر ما قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، كانت أسباب ظهورها التغيرات الجوهرية التي كانت تحصل مع سقوط الإمبراطورية العثمانية. هذا السقوط الذي بدأ بخسارة الإمبراطورية أراضٍ للسلطنة في بلاد البلقان، وظهور القوميات والكيانات في تلك الأراضي

بدعم واضح من الدول المتحاربة مع تركيا، كما أثّر ظهور نزعة التريك في داخل أُطر الحكم في الإمبراطورية العثمانية باستكمال شروط فرط عِقْد الإمبراطورية، من خلال تفتيت المكونات الاجتماعية لشعوب الإمبراطورية على أساس قومي. وهنا نشاهد ظاهرة التناغم والتكامل، من خلال التناقض، للوصول إلى الهدف الواحد. أي أن عصبيةَ قوميةِ الأول تغذّي عصبية قومية الطرف الثاني؛ وهكذا توجد علاقةُ جدليةِ ترضيةٍ تتكامل في النهاية للوصول إلى الهدف المطلوب، وهو غلبة الشعور القومي على المكونات لكي تنفصل، بعد أن كانت تشكل وحدة شعوب الإمبراطورية في بيئة واحدة.

القومية العربية هي وليدة هذه البيئة التي ذكرناها، وقد وضعت نصب أهدافها مهمات توحيد كل من ينتمي الي هذه القومية المُعرَّفة ثقافياً وتاريخياً وبخاصة في أهدافه المستقبلية بالتوحّد وتشكيل كيان سياسي خاص بهم. أضيف لهذه الأهداف مهمة التحرر، ليس فقط من السلطات التركية، بل أيضاً مما بدأ يظهر من رغبة كلٍ من فرنسا وبريطانيا ببسط سيطرتهما على المنطقة وقيام محاولة للحلول مكان القوة التركية. أضيف إلى هذه المهمة مهمة تحرير فلسطين، بعد ظهور الكيان الصهيوني واحتلال فلسطين.

فشلت القوى القومية في تحقيق أيٍّ من هذه المهمات؛ فلا هي حرّرت القرار العربي من سلطة الدول الغربية المتسلطة، إن كانت فرنسا أو بريطانيا لفترة، حتى وراثة هذا النفوذ على جزء كبير من النظام العربي من قبل الولايات المتحدة. أي إن القرار الوطني أو القومي لم يصبح مستقلاً كما كانت تدفع اليه منظمات وقوى تتبنى العمل القومي وترفع لواء القومية العربية.

كما أن قوى القومية العربية فشلت في عملية التحرير، أي تحرير فلسطين، رغم محاولات عديدة، مرت بحروب متعددة، صاحَبَ أكثرَها الفشلُ والانكسار، وفي الحالة التي تم فيها تحقيق نصر جزئي مهم، وهي في حرب تشرين/ أوكتوبر عام 1973، تم تبديد هذا النصر، على صرح مبادرات سياسية

لم تعكس سوى الانهيار السياسي والثقافي لأي قومية تعتدّ بنفسها، ألا وهو المخزون الحضاري الذي تحمله، عندما ظهر أن من تحكّم بنتائج الحرب، دخل في صفقة مغ أعداء القومية العربية، إنْ كان من القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة، أو مع قوى الرجعية العربية التي كانت وما زالت تحارب أي نهوض للفكر القومي أو التحرري بسبب ارتباطها أمنياً ومصلحياً بقوى الاستعمار القديم والجديد.

فكانت قمة تتويج انتصار تشرين هو الخضوع لسياسات ومشيئات هذا التحالف الغربي مع الرجعية العربية والانسياق ضمن استراتيجياتهم الإقليمية والدولية، والالتحاق بمنظومة التبعية الاقتصادية والاستلاب الفكري والثقافي لهذه القوى المعادية للقومية.

هنا سقطت القومية كفكرة وكهوية، وتراجع دورها الجامع، لتحلّ حروب التناقضات الثانوية بين مكونات الشعوب العربية، وداخل القطر نفسه، من مكونات الاقطار العربية. ولم تنته هذه الحالة حتى اليوم، التي مرت عليها احوال عودة الاحتلال المباشر للعراق، وانفراط العقد العربي حول هذه المسألة، ومن ثَمّ انفراط العقد العراقي الداخلي أيضاً.

هذه التجربة تظهر لنا ما سبق وذكرناه، عن أدوار الهويات إمّا بالنهوض بمهامها، وبالتالي الانتصار والاستمرار وتراكم الايجابيات والمكاسب، وتالياً ترسخ الهوية بالوعي الجمعي، وإما فشلها وتقصيرها بتحقيق مهامه، وهي الحالة التي نشهدها في هوية القومية العربية التي فشلت في الوحدة والتوحيد، كما فشلت في عملية التحرير وأيضاً في عملية التنمية، وألقت بنفسها في دوّامة التبعية.

وهكذا يكون من الطبيعي، تراجع دور هذه الهوية، وتقدم هويات ثانوية محلها، كما هي حالنا اليوم.

مهمة الثوريين إذاً، الذين يعتقدون انهم اصحاب رؤية إنسانية توحيدية جامعة تحمل قيم الحرية والمساواة والعدالة الإنسانية، هي أن لا تترك الأحداث، التي غالباً ما يكون العاملُ الخارجي المتآمر، بخاصة عبر أجهزته وإعلامه، له الدور الأول في تحريكها وصياغة الوعي الجمعي للرأي العام فيها، وبالتالي لعب دور الموجه. علينا أن لا نترك حَبْل هذه الأحداث على غاربها بيد القوى الخارجية التي تصيغ وعينا الجمعي اليوم.

كما يتوجّب علينا أن لا نترك الموروث الموبوء بالأحداث والأفكار التي تقسم البيئة الاجتماعية الواحدة، بناءً لأحداث غابرة، و أفكار عابرة مضى عليها الزمن، ولكنها ما زالت تلتصق بوجدان الوعي الجمعي للهويات المتنوعة، فتدخل صراع الماضي الذي كان له ظروفه الموضوعية «الزمكانية» الخاصة به، لتجعله واقعاً متسربلاً بحاضرنا بل راسماً لمستقبلنا، وكأنّ جرائم وغباوات الماضين هي راسمة حاضر وشروط معالم مستقبل الفرقاء أجمعين.

تجبرنا الأحداث إذا إلى اختيار هويةٍ كامنةٍ على حساب هوية كامنة اخرى. لذا، فان صياغة المشروع والخطاب السياسي، والممارسة الميدانية لهذه القوى الثورية، هي التي تشكل رادعاً لاستمرار دور الخارج أو الداخل الرجعي المتآمر في المضي بصياغة وعينا الجمعي وتشكيل الهويات من خلال استخراج المكنون السلبي غِبَّ الطلب.

وحده المشروع السياسي البديل، الواضح المعالم والأطر والمفاهيم، الراسم لوجهة المستقبل الجامعة والرافعة، الذي يمكن من خلاله رسم المصالح الجامعة التي تعود بالخير على الجميع، هو الكفيل بالتصدي للدوامة الجهنمية التي وضع في آتونها إقليمنا وأوطاننا وشعوبنا.

قد يظن البعض، من الذين يتصدون للدفاع حقاً عن مصالح الامة، أن الحفاظ على العصبية الجامعة لفئة ما، مع التزامها حق الدفاع هذا، هو خير وسيلة لحماية المشروع المقاوم. العلم يقول أن العصبية مهما كانت إيجابية

تخلق ضدَّها، وتالياً تزيد من حدة الصراعات المذهبية والعرقية. المقاومة الجزائرية التي جمعت العرب والبربر ضد الاستعمار الفرنسي أصيبت بنكسة الصراع القومي العربي البربري عندما لم يُراعى هذا المكوِّن بإعادة صياغة الهوية الجزائرية. المسألة ليست في المسائل الدينية والمذهبية فقط، بل هي مرتبطة بالمكونات العرقية والقومية في كل حيز جغرافي سياسي مشترك. هذا هو حال الأكراد، مع تغاضي القوميين العرب والبعثيين عن هويتهم من خلال اظهارهم للمكون العربي في هوية بعض الاقطار ونفي المكوِّن الكردي فيها.

في ليبيا مع وجود دين واحد ومذهب واحد وقومية واحدة، باستثناء الطوارق، فإن الهويات القَبَلية والجهوية ارتفعت إلى أعلى مستوى عنفي تشهده هذه البلاد بين مكونات الشعب الواحد. كل ذلك بسبب غياب المشروع الجامع الذي يضمن مصالح الجميع ولا يترك مجالاً للخوف من المستقبل عند مكوِّن ما، بل يستبدل ذلك بالأمن والأمل للجميع من خلال الخطاب الجامع والموحِّد.

لقد ثبت بما لا يقبل الشك، تاريخياً، وعلمياً على صعيد علم الاجتماع، وعلوم الاقتصاد، وما يطرح من منظومات سياسية واقتصادية وأمنية في العالم، أنّ مستقبل الإنسانية يتجه ايجاباً كلما اتسع نطاق حدود الهويات السياسية الجامعة واتسع نطاق الجغرافيا السياسية الموحّدة والموارد الطبيعية والبشرية. وإن العكس لصحيح أيضاً؛ كلما انكفأت الجماعات إلى هوياتها الفرعية وإلى جغرافيا محدودة الموارد الطبيعية والبشرية، كلما تعرضت لتحديات الانقسام والانحدار.

ما تمرّ به منطقتنا يطغى عليه صفة الانتحار الجماعي، ومع غياب المشروع الجامع الواضح المعالم، تُترك الأمور لريادة المشاريع الوهمية، الغامضة والفئوية، أو الخارجية، التي حتماً لا تسعى لمصلحة شعوب هذه المنطقة ولا إلى رفعتها وتقدمها.

المشروع الجامع يجب أن ينطلق من استراتيجية بلاد الشام، وقد اخترنا له هذا الاسم لأسباب عدة:

أولاً، لانه يجب أن يتصدى للمشروع الصهيوني الذي هو مشروع احتلال استيطاني، له أبعاد استعمارية وإمبريالية دولية من خلال امتداده عبر تاريخيته من الاستعمار القديم إلى الاستعمار الجديد المتمثل بالهيمنة الأميركية، ما يجعل من الصراع مع هذا المشروع بداية التحرر من الهيمنة الخارجية وبناء المصالح المستقلة والهوية الإقليمية الحرة.

كما أن الصراع مع هذا المشروع العنصري الذي يصرّ، ليس فقط على الاستيطان وطرد الآخر، بل على الاعتراف به كدولة عنصرية دينية متفوقة في ممارساتها على بقية مكونات الدولة العبرية، ومتسلطة على بقية دول وشعوب الجوار. يحمل الصراع مع الصهيونية في بلاد الشام، جوهر هزيمة لمشروع الآخر الغاصب للحقوق، الممثل للامتداد التارخي للاستعمار القديم والحديث. كما يوجد فيه أيضاً تهذيب لأنفسنا من خلال رفض المشاريع العنصرية والدينية الضيقة واصرارٌ على التنوع والتكامل عوض التصارع واللهاث خلف أوهام التفوق العرقي أو الديني أو المذهبي.

من هنا تأتي اهمية مقاومة هذا العدو على صعيد أبناء بلاد الشام الذين يجب أن ينتقلوا من مستوى التنسيق إلى مستوى المأسسة الجامعة لكي لا يبقى مجال للاختراق السياسي والتعبيرات الفئوية التي يمكن أن تضرب هذه القوى بعضها ببعض أو تبعدها بعضَها عن البعض الآخر كما هو حاصل اليوم نتيجة تطورات الأحداث في الآونة الأخيرة، بين أفرع قوى المقاومة.

كما أن اتساع جبهة الصراع وسقوط خطوط حدود سايكس بيكو نتيجة لانتقال القوى المتصارعة عبر الحدود واتساع جبهة المقاومة، قهراً، إلى الحدود السورية مع العدو الصهيوني، يحتم رسم مثل هذه الاستراتيجية المقاومة على صعيد الإقليم الجامع في الجغرافيا والإطار الجامع في المأسسة. هذه المأسسة هنا تضرب كل خطاب التشكيك وتخرج قوى المقاومة

من تحت عناوين التسلل عبر الحدود، غير المفهوم وغير المبرَّر احياناً، لتضعه في إطار مأسسة واضحة المعالم والأهداف.

إن إعادة بناء الأطر المقاومة للمشروع الصهيوني على هذه الأسس الجامعة في بلاد الشام، يجعل من هذه المنطقة نقطة استقطاب وقيادة محورية جامعة موحِّدة لباقي اطراف المكونات الاجتماعية والسياسية والدينية والمذهبية والقومية حتى، خصوصاً إذا ما وضع مشروع المقاومة ضمن الإطار الأوسع لمشروع الكونفدرالية المشرقية.

يشير الواقع اليوم إلى أن قوس المقاومة الذي انطلق من لبنان إلى سوريا للدفاع عن معسكر ومحور المقاومة، لن يغلق إلا على جبهة الجولان وموطن التحدي في المعركة الكبرى مع العدو الصهيوني. وبذلك فان ما نتحدث عنه ليس حُلماً بل مشروعاً يحتاج إلى المأسسة والتوضيح.

لقد قدر لي فرصة خوض حوار في الثمانينات من القرن الماضي مع قوى ثورية في أوروبا كانت تسعى للانفصال عن فرنسا وأسبانيا، وحتى داخل إيطاليا، وكان الصراع حينها مسلحاً وعنيفاً تحت شعارات الانفصال. وكانت حجتي بالحكم على فشل مثل هذه المشاريع، ورغم تعاطفي الثقافي والتاريخي مع هذه المكونات، أن مشاريع الانفصال لا مكان لها على سطح الجغرافيا السياسية عندما يكون هناك مشروع وحدوي جامع يتجاوز هذه الفئويات الساعية إلى الانفصال لكي يضم بلدانها مع بلدان أخرى، وأن حتمية مصلحة الأقاليم المكونة للوطن الواحد كافةً هو بالانضمام لهذا المكوِّن الأكبر، فكيف تسعون للانفصال عن المكون الواحد وأنتم حتماً ستسعون للانضمام للمكوِّن الجامع الأوسع من ذلك المكون الاصلي لاحقاً؛ وكنت أعني به أوروبا الجامعة لدول كبرى كفرنسا وأسبانيا وإيطاليا.

وهكذا أثبتت التجربة والحراك التاريخي ومجرى الأمور، أن الفكرة

الأوروبية الجامعة لم تمنع فقط الأفكار الانفصالية من التحقق، وأدت إلى تراجع حدّة الصراع الايرلندي والكورسيكي والباسكي فقط، بل أدت أيضاً إلى طموح دخول شعوب أخرى إلى هذا المكون الأوروبي، لأن المصلحة كانت تقتضي ذلك، وبذا أصبح عندنا اليوم هوية أوروبية مختارة، لا موروثة ولا مرتبطة بعرق أو مذهب أو دين أو إثنية أو عصبية سوى عصبية المصلحة العامة. وشاهدنا على ذلك شعوب مستقطبة كانت قومياً تتصارع إلى حد الحروب العالمية والإقليمية والمحلية، تتراجع أمام جاذبية المشروع الأكبر والأصلح. وهكذا شاهدنا، أمام تصاعد ديناميكية تحقق الهوية الأوروبية، تراجع كل حركات الانفصال والاستقلال داخل البلد الواحد، لصالح الوحدة الأوروبية التي جعلت دولاً كثيرة في شرق أوروبا تقف في الصف لتاخذ دورها في الانضمام للاتحاد الاوروبي. ذلك لأنها شعرت أن الاتحاد سيعطيها قوة اقتصادية، ويساعدها في التنمية، وفي توطيد أمنها الخارجي كما الداخلي.

ان منطقتنا اليوم أمام خيارين لا ثالث لهما؛ إما الاستمرار بالانتحار تحت سقف الهويات الفرعية، وتالياً الاستمرار بالاقتتال والتقسيم وترك مشاريع الأعداء تعمل فينا كعمل المبضع بالجرح وعمل القصّاب بالضحية، أو السعي إلى بلورة مشروع كونفدرالي جامع، لا يدخل في صراع تغيير الحدود السياسية الحالية، بل يخفف من أهميتها وحِدّتها من خلال الحدود الكونفدرالية الأوسع. مشروع يراعي مصالح جميع مكونات شعوب المنطقة الإثنية والقومية والدينية والمذهبية من خلال تظهير أهمية المصالح المشتركة والفوائد الجامعة التي تعود بالخير على الجميع، وأهمية حفظ غنى التنوع الثقافي والديني والاقتصادي الذي يَقوى به الجميع ولا يضعف به أحد.

علينا أن نجري اولاً نقداً ذاتياً وصريحاً ضد كل الفدراليات الدينية والمذهبية التي تصدرت المشهد السياسي في بلادنا أخيراً، لأنها كانت نقطة تراجع إلى الخلف وليس فيها من التقدمية ما يذكر، بل هي تؤسس للصراعات

المستقبلية، كما علينا أن نمنع أي مشروع يقوم على تقسيم المهام والسياسات وجغرافياتها وإداراتها على أسس طائفية أو مذهبية.

وعليه، يكون في لبنان هدفنا الخروج من اتفاق الطائف المذهبي المقيت إلى رحاب الدولة اللا طائفية، وفي العراق البحث عن مشروع دستور جديد يعتمد اللامركزية الإدارية المناطقية لا المذهبية لإدارة الدولة، ومحاربة أي مشروع مستقبلي لإغراق سوريا بمثل هذه المشاريع التي تُعدّ لها على أساس «مصالحة وطنية تقسم المغنم والحصص على الطوائف»، وعلينا أن نعلن أن القومية العربية كعصبية وكمشروع سياسي، في مقابل القوميات الأخرى، ليس لها مكان في حراكنا المستقبلي، بل إن العروبة هي لسان وثقافة وليست عِرقاً جامعاً أو سياسة تجاه القوميات الأخرى. اما إذا كانت القومية العربية، هي فعل جامع لتحقيق أهداف التحرر الوطني، وجمع الكلمة للنهوض بأمة العرب، فإن هذا اليوم، كما سنشاهد في الفصول المقبلة، لا يتحقق منفصلاً عن أدوار من هم من خارج نادي القومية العربية، بل إن أدوار الهدم بالوحدة العربية والوحدة الإسلامية، جاءت من أعراب ومن مسلمين، تماهوا مع السياسات الغربية، وكانوا المعاول الأولى والأشرس في هدم الوحدة الاجتماعية، وتدمير مقومات الصمود ضد الصهيونية، وفي دعم المشروع الامريكي في «الفوضى الخلاّقة» بالمال والإعلام والسلاح، بدرجة اعلى وأشرس من العدو الخارجي نفسه.

من هنا تبدأ المصالحة مع القوميات الكردية والتركية والفارسية، على ضوء من يساهم بوحدة النسيج الاجتماعي للإقليم، ويساهم في تحرره الوطني من الاستعمار القديم والجديد واعوانهما، ويساعد بطريقة بناءة بالتنمية والتقدم.

إيران في هذا المضمار، هي مصغَّر لمثل هذه الكونفدرالية، لأنها جامعة

لِسِتِّ قوميات في بوتقة بلد واحد تجمعه الآمال الواحدة والأفكار الواحدة. ايران يمكن أن تكون، بل يجب أن تكون، رائدة هذا المشروع وقاطرته بشراكة متساوية مع دول إقليمية أخرى.

إن هويّة المكوّن المذهبي لإيران الطاغي والجامع لهذه الوحدة السياسية الإيرانية الجامعة للقوميات الست، يمكن أن تكون هوية مذهبية متصارعة بعصبيتها مع العصبيات المذهبية الأخرى، كما يمكن أن تكون مشروعاً فكرياً يحمل فيما يحمل من أفكار جامعة يستفيد منها الشيعي وغير الشيعي، إذا ما أحسن أصحاب هذا المذهب الأداء وصحّحوا الخطاب ورفعوا مستوى الوعي، وهذا على كلٍّ، هو صراع يجري الآن داخل المذهب تتجاذبه القوى المختلفة فيما بينها، بين تلك التي تسعى إلى جعل الدين طقوساً ومراسم، وعصبية جامعة لمحاربة الاخر، وبين تلك التي تعرف أن غنى الدين والمذهب هو في القيم الإنسانية والرحمانية التي تعم البشر أجمعين، هذا الصراع الذي عبّر عنه المفكر الإيراني الشهير، علي شريعتي، بالتشيع الصفوي والتشيع العلوي.

كما أن تركيا فيها من المكونات الدينية والمذهبية والقومية كل ما سبق وذكرنا من مكونات في العراق وسوريا وإيران ولبنان، وهي بنظامها السياسي مجبرة على أن ترتقي إلى مستوى الاعتراف بكل هذه المكونات بالمساواة التامة والاعتراف بالقوميات الأخرى. وهذا لا يضعفها بل يقويها، خصوصاً عندما تشارك في صياغة كونفدرالية الإقليم، وهكذا تأخذ دورها إلى جانب إيران لإنشاء مثل هذه الكونفدرالية.

إن بلادنا العربية، وبخاصة سوريا والعراق ولبنان، هي أكثر الدول المستفيدة من هكذا مشروع. ففيه الحفاظ على ما تبقى من وحدة أراضيهم وفيه السلم الاهلي والقضاء على الصراعات المسلحة بين مكوّنات اجتماعهم، وفيه مصلحتهم الاقتصادية أيضاً. إن على أراضيهم تدور المعارك والحروب،

وتنقسم المجتمعات، وعلى أراضيهم يمكن أن تتكوّن ظاهرة عكس حركة التفكك والاقتتال والانتحار الذاتي، لتصبح هناك استراتيجية معكوسة لإعادة توحيد المُقسَّم، ولمّ شمل المجزّأ.

إن استراتيجية بلاد الشام التي عمادها مشروع المقاومة والتصدي للمشروع الصهيوني هي محور الحركة المصوبة لطبيعة الصراعات في المنطقة، وهي محررته من هيمنة القوى الخارجية. كما أن الكونفدرالية المشرقية هي طوق النجاة ومعبر الخلاص وسُلّم الارتقاء بأمم وشعوب المنطقة نحو مستقبل واعد ومشرق. تخرجهم من مصائب الهويات الفرعية إلى رحاب السياسة الجامعة، وتنقلهم من التخلف والضيق الاقتصادي إلى رحاب التنمية والتقدم.

هويتنا «المشرقية» هي قبل كل شيء سياسة مختارة طوعاً، هي طريقنا للحرية الحقيقية، ووحدة مواردنا البشرية والطبيعية والاقتصادية، وهي طريقنا نحو التقدم والارتقاء في الوجود بين الأمم. فهل من مستجيب لهذا التحدي؟

إجهاض الإنجازات
والقضاء على «الساعة»

كانت الساعة قد تجاوزت منتصف الليل بقليل عندما انتهيت مع نائب الرئيس الإيراني للشؤون الإجرائية، السيد آغا محمدي، من استعراض جملة من الأفكار المنجزة أو التي تتطلب السعي لإنجازها. مجموع الأفكار هذه كان يتمحور حول فكرة أساسية وجوهرية واحدة هي: كيف نشبك مصالح بلاد المنطقة، لكي تكون هذه المصالح هي الضامنة والحامية للأمن الاستراتيجي فيها على أثر الانسحاب الأميركي المرتقب من المنطقة، بعد أن أصبح الانسحاب من العراق، بعد الغزو الهمجي لهذا البلد العزيز أمراً حتمياً في آخر عام 2011.

كانت المشاريع تتقدم بخطى حثيثة؛ تأشيرات الدخول بين مجموعة من الدول كانت قد ألغيت، أو هي في طريقها إلى الإلغاء. وما بين إيران وتركيا لم يكن لهذا الموضوع أهمية جديدة، ذلك أن البَلَدين منذ ما قبل الثورة الإسلامية لم يكونا يتعاملان بالتأشيرات، والمواطنون الإيرانيون والأتراك ينتقلون دونما تأشيرات بين البلدين. والمستحدث في الموضوع كان الموقف بين تركيا من جهة وكل من لبنان وسوريا والأردن من جهة أخرى، فقد أزيلت التأشيرات لتسهيل انتقال المسافرين وتشجيع حركة السياحة والتجارة في المنطقة. إلى

جانب ذلك كانت الاتفاقيات الجمركية والاقتصادية قد أُلغيت أو خُفّفت إلى الحدود الدنيا، وكذلك الرسوم بين هذه البلدان بحيث أن إعلان إنشاء المنطقة الحرة الرباعية بين سوريا والأردن ولبنان وتركيا كان على وشك الصدور. وكان ذلك في نهايات عام 2010 ولم نكن لندرك أو لنتنبأ، آنذاك أنّ إعصاراً سياسياً سيضرب المنطقة بهذه الحِدّية.

لبنان كان قد تريث، لأسباب سياسية، في إلغاء التأشيرات للمواطنين الإيرانيين، إلا أن إيران لم تنتظر تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، فأعلنت من جانبها أن اللبنانيين لا يحتاجون إلى تأشيرة للدخول إلى أراضيها، وهكذا كان.

التعاون الاقتصادي والتجاري لم يقتصر على مسألة إلغاء التأشيرات، فالاتفاقيات بين سوريا وتركيا كانت قد ألغت التعرفة الجمركية وسهّلت التبادل الثقافي والفني ورفعته إلى أعلى المستويات، بحيث غدت المسلسلات التركية تمر عبر بوابة رئيسية للترجمة من خلال سوريا للعالم العربي والإعلام العربي، ما أثّر على عملية التقارب الثقافي والتآلف المجتمعي بين المجتمعات العربية والتركية بشكل كبير. وبالطبع لم يكن ذلك محض صدفة، أو بسبب قوة التسويق الذاتي من قبل المنتجين الأتراك، بل كان بفضل الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين، تحت عنوان التبادل والتعاون الثقافي والفني.

اتفاقيات انتقال الغاز والنفط عبر الحدود كانت قد قطعت أشواطاً كبيرة. تركيا كانت وما زالت تستورد اربعين بالمئة من غازها من إيران كذلك كان حال النفط العراقي الذي ينتقل إلى المصافي التركية ليؤمن الطاقة للأسواق التركية. كما كانت إيران قد بدأت المفاوضات مع العراق لتأمين الغاز للأسواق العراقية التي تحتاجه بشكل فوري لتلبية حاجة محطات توليد الكهرباء، كما بدأت إيران بتصدير الطاقة الكهربائية إلى العراق لتأمين جزء من حاجياته، كما أنها أعلنت استعدادها لاستكمال الجرّ الكهربائي هذا إلى سوريا ومن ثم لبنان الذي كان

ولا يزال يعاني من انقطاع الكهرباء ولمدد طويلة، ما يرهق المواطن اللبناني فضلاً عن الاقتصاد اللبناني.

الاجتماع الذي خصص لبحث هذه المواضيع تخلله عتب من المسؤول الإيراني على بعض المسؤولين السوريين الذين يتباطأون بإعطاء التسهيلات والأذونات المطلوبة لتنفيذ مجموعة من المشاريع الاستثمارية الإيرانية في سوريا. كان معاون الرئيس الإيراني السيد آغا محمدي قد زار سوريا حاملاً معه مشاريع استثمارية بقيمة أربعة مليارات دولار تتضمن القيام بإنشاء خمسين ألف وحدة سكنية ومصانع إسمنت ومصانع لتجميع السيارات ومشاريع تتعلق بالنقل وغيرها من المشاريع الأخرى، كل ذلك في أجواء وتحت عناوين انفتاح دول المنطقة فيما بينها وتشبيك المصالح المشتركة تمهيداً إلى رفع مستويات التنمية بين هذه البلدان وفي داخل كل بلد ما ينعكس تالياً على أمن المنطقة الاقتصادي والاجتماعي ومن ثَمّ حماية المنطقة من أية انزلاقات نحو الاشتباكات التي يمكن أن تقع نتيجة قراءة خاطئة من هذا البلد أو ذاك أو نتيجة المشاريع التي يمكن أن تنفذّها دول متضررة من أيّ تقارب بين شعوب وحكومات دول هذه المنطقة، ومن أجل الوصول في النهاية إلى منطقة تجارة وصناعة حرة وتعاون أمني وسياسي يجنب المنطقة أية صراعات داخلية أو استقطابات لدوله من قبل دول خارجية تحاول ايجاد شروخ بين دول المنطقة أو دفعها إلى التصادم وحتى محاولات تفجيرالصراعات المسلحة.

الاجتماع كان جوّه إيجابياً والصورة كانت برّاقة تَعِدُ بمستقبل واعدٍ لدول المنطقة، ومجموع المشاريع والقوانين التي تمّ توقيعها كانت واعدة في مردوداتها، وبقيت مسألة لبنان ومشروع محطة توليد الكهرباء والعرض الذي تقدمت به إيران للحكومة اللبنانية؛ هنا كانت وجهات نظرنا متفاوتة.

كانت الحكومة الإيرانية قد تقدّمت بعرض لإنشاء محطة توليد كهرباء في منطقة الزهراني جنوب لبنان بطاقة تصل إلى سبعمئة وخمسين ميغا وات، مع

مدة زمنية لتسهيلات في الدفع تصل إلى عشرين عاماً وبفائدة حدّ أدنى. وكان رأي السيد آغا محمدي أن هذا العرض لا يمكن أن يرفض، لأن لبنان بحاجة ماسة لتوليد الكهرباء ولأن العرض المالي، عملياً ومع فائدته الدنيا ومدته طويلة الأمد، هو أقرب لتمويل المشروع بطريقة البناء والتشغيل والتحويل، المعروفِ بالـ «بي أو تي»، منه إلى البيع والشراء والتجهيز المعتادة التي تتطلب تمويل المشاريع من قبل المشتري أو من خلال دفعه للاستدانة من البنوك وبفوائد عالية. لذلك كان السيد محمدي متفائلاً، في حين أن نظرتي الواقعية للأمور كانت تخالف وجهة نظره. فقد شرحت له توقعاتي على الشكل التالي:

لا يجب أن تتوقعوا قبولاً لبنانياً لعرضكم ولو قدمتموه كهدية للشعب اللبناني بلا مقابل ، ذلك أن القائمين على السياسة في لبنان وبخاصة القوة التنفيذية، أي الحكومة، لديهم من المصالح والعلاقات ما يمنعهم من تجاوز الضغوطات الأميركية وحتى ضغوطات بعض الدول العربية تحت شعار العقوبات ومقاطعة إيران ومحاصرتها، والتعاون مع الحكومة الأميركية في تنفيذ سياساتها المعلنة أو المضمرة في المنطقة، ولذلك لن تستطيع الحكومة اللبنانية قبول هذا العرض، وتنفيذه هو أقرب للمستحيل.

كما أن الحكومة اللبنانية لم ولن تجرؤ على إعلان إلغاء التأشيرات للمواطنين الإيرانيين كما فعلت إيران، بسبب مثل هذه الضغوط أيضاً. فنقطتي الخلاف هذه كانت تؤشر إلى علامات من العراقيل ستوضع أمام سياسة التشبيك تلك، وأن المضي قُدماً بها لن يكون سهلاً كما يتصوره البعض، رغم كل المنافع التي تعود على الجميع في حال تطبيق سياسة التشبيك والتكامل هذه في المنطقة.

إحصائياً، يعتبر الإيرانيون من أكثر شعوب المنطقة تجوالاً وسياحة، ليس في الإقليم فقط بل في العالم أيضاً، فهم موجودون وبالألوف، خصوصاً أثناء عطلة النوروز في كل بلدان العالم تقريباً ولكن بصورة أخصّ في كل من تركيا وسوريا ولبنان ودبي وماليزيا والهند وتايلند وحتى الدول الأوروبية،

واليوم بعد فتح الحدود مع العراق، في العراق أيضاً، ولو أن التسهيلات كانت لتعطى للإيرانيين لزيارة مصر، لكانت مصر واحدة من أولى الوجهات التي يقصدونها. ولكن سياسة بعض الدول التي توصد الأبواب أمام الزوار الإيرانين أدت إلى خسارتهم هذا المورد والمدخول السياحي. أما في المجال الاقتصادي، فالعجيب أن أكثر الدول التصاقاً بسياسة الولايات المتحدة، كتركيا ودولة الامارات العربية المتحدة، نجدها تستفيد من سياسات الحظر والعقوبات على إيران، من خلال لعبها دور الوسيط والسوق الخلفية للاقتصاد الإيراني الذي تتجاوز فيه العقوبات ويتم التحايل، عن طريق سياسة إعادة التصدير، تصدير الكثير من المواد والصناعات، حتى الحساسة، عن طريق هذه الدول عوض استيرادها مباشرة من المصدر. كما لعبت دولة الإمارات لفترة طويلة، دور المركز المصرفي الأول لإيران للتعامل مع باقي دول العالم، لكي تتخطى العقوبات، وعندما ضغطت الولايات المتحدة على كل من قطر والإمارات لوقف هذا التنسيق ووقف التسهيلات البنكية، تولت تركيا وبقوة هذا الدور ولم ترضخ للضغوطات الأميركية، وأصبحت تركيا المصدِّر الأول للذهب إلى إيران، خصوصاً مع بدء صعوبة التحويلات البنكية، وبدء الضغوطات الهائلة على أسعار صرف الريال الإيراني، حيث أصبحت تجارة الذهب مع تركيا، هي الأداة الأوفر حظاً لتخطّي التحويلات المالية، ولمساعدة الإدخار الإيراني على تخزين الذهب عوضاً عن الاستمرار بالإدخار بالعملة المحلية المتهاوية في سوق الصرف.

إن تدمير العلاقات البَيْنية بين واحدة من أهم دول الإقليم مع جيرانها، هو من ضمن السياسات الأميركية، بحيث تسمح أو تمنع هذا وذاك من التواصل الاقتصادي والتبادل التجاري مع تلك الدولة، أو تشجيع دول بعينها بالاستفادة، عن طريق سياسة غض الطرف.

الحروب الداخلية التي اندلعت في كل من العراق وسوريا، لم تصعِّب

الانتقال بين تلك البلدان ودول الجوار فحسب، بل قطعت في أحيان كثيرة، وبخاصة في حالة سوريا، التواصل الجغرافي الذي حَدّ من نقل البضائع والسلع والغاء عمليات التحويل المالي المباشر في كثير من الاحيان، ما ألحق الضرر في اقتصاديات دول المنطقة كلّها. فسدّت طرق الترانزيت وتوقف الكثير من المعاملات التجارية، وضُربت حركة السياحة، وضرب قطاع النفط في كل من سوريا والعراق. وقد دخلنا في حرب اسعار النفط كبديل عن الحرب العسكرية المباشرة ظنا من البعض أن هذا سيؤثر على سياسات بعض الدول في حين أن التجربة أثبتت العكس في الماضي، ولن يكون لهذه السياسات سوى المزيد من التاثير السلبي على الاستقرار في المنطقة، خصوصاً على الدول التي افتعلت هذه الحرب الاقتصادية.

توقفت كل مشاريع مدّ أنابيب الغاز والنفط من إيران إلى العراق وسوريا ومن ثم لبنان، بل وحتى تصديره إلى اوروبا عبر البحر المتوسط، ولم يتم سوى وصل الانابيب من إيران إلى العراق لتغذية محطات الطاقة.

وهكذا قُضي على أهم مشروع حضاري اقتصادي، كان يمكن أن ينعش اقتصاديات دول المنطقة كلها، ويوفّر الأمن الاجتماعي لسنوات طوال، إلا أن إرادة القوى الخارجية والمتعاونين معها في المنطقة التي حلمت في إمكانية ضرب محور المقاومة من خلال التآمر على أمن سوريا وأمن العراق ولبنان، أدت إلى إدخال المنطقة في الحروب الداخلية والصراعات المحلية، التي تجاوزت الحدود فيما بعد، لتكسر حدود سايكس بيكو بين العراق وسوريا، ولكن ليس بفعل وحدوي تقدمي، بقدر ما هو بفعل قوى إرهابية بعيدة عن الفعل التقدمي.

بهذه السياسات التدميرية المستجدة انحرفت كل سياسات تركيا لتصفير المشاكل مع دول الجوار، وتحولت تركيا إلى اكبر مُصدّر للإرهاب ولمشاريع زعزعة أمن كل من العراق وسوريا.

فعندما لم توفق تركيا ومعها المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة من ورائهم، في إيصال مرشحهم لرئاسة الوزراء في العراق، إياد علاوي، بدأت المخططات البديلة في زعزعة أمن العراق من الداخل، إلى أن انكشفت أدوار بعض اهل الحكم عبر مشاركتهم بمثل هذه المشاريع، وعلى رأسهم كان طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي، الذي لجأ إلى تركيا بعد انكشاف أمره ودوره الذي وصل بالتورط في مشاريع زعزعة الأمن إلى حد مشاركة مساعديه ورجال حمايته الشخصية في وضع المتفجرات والمساهمة بالاغتيالات التي كانت تسعى لتوتير الفتن المذهبية لإشعال صراع مذهبي، لا يترك مجالاً للعراق بأن يبني وحدته الوطنية، لكي يصل إلى نظام حكم مستقر ومتكافل بين كل طوائفه.

في الطرف الآخر لم تكن بعض قوى المكوّن الشيعي على مستوى المسؤولية فانزلقت إلى مستوى الصراع الداخلي المذهبي، ومن ثمّ أوصلت المخططين لمثل هذه الفتنة إلى مبتغاهم، وعمّت الفوضى العنفية العراق بأعلى مستوياتها.

مع بدايات الحراك في سوريا من قبل بعض القوى المعارضة، تقدّمت الحكومة التركية باقتراحات ونصائح للقيادة السورية، من خلال رئيس جهاز الاستخبارات التركية حقان فيدان؛ فحوى هذه الاقتراحات، التي جاءت على شكل نصائح أولاً ثم على شكل شروط ثانية، أن أدخلوا الإخوان المسلمين في الحكومة وسلّموهم بعض الوزارات، ونحن نضمن تهدئة الأمور، وتكررت هذه النصائح الشروط على لسان أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية في حينه، من دون أي تجاوب من قبل القيادة السورية، التي كان لها موقف تاريخي حاسم تجاه الإخوان وتاريخهم في سوريا. ولكن النقطة الأهم التي كانت تطرحها القيادة السورية هو السؤال التالي: كيف تضمن تركيا الامن والاستقرار في سوريا، من خلال هكذا طروحات، أن لم يكن لها، ولقطر التي كانت

تتحرك في الاتجاه نفسه، دور ما وقدرة على السيطرة على الحراك الذي كانت وسائل إعلام كل من قطر وتركيا تغذيه وتدعمه بشكل واضح؟ هذا السؤال لم يعد بدون جواب واضح، لانه لم تمضِ إلا أشهر قليلة حتى انكشف الموقف القطري والموقف التركي على عدائية مكشوفة للدولة في سوريا وبدأت أكبر عملية تسليح وتمويل وتحريض علني شهدها التاريخ لمثل هكذا حركات تمرد. واتضح من سلوكهم الذي لم يعد مخفياً أن أهدافهم كانت منذ البداية، هي محاولة ايجاد تغيير في هيكلية النظام في سوريا تمهيداً لإدخال تغييرات في سياساته الداخلية والاقليمية والدولية.

سارعت القوى الدولية إلى الانضمام إلى هذه الحرب على سوريا، ودول الخليج النفطية وبخاصة المملكة العربية السعودية التي لم تكن على وئام مع القيادة السورية، وتقدّمت أيضاً لتتصدر منابع التمويل والتسليح والتحريض، للتاثير على مجرى الأحداث، ليس في سوريا فقط بل في العراق أيضاً.

دول خليجية وعلى راسها المملكة العربية السعودية وبطريقة غير مباشرة، عن طريق فرنسا أحياناً وعن طريق دولة الإمارات أحياناً أخرى، كانت تقدم الاغراءات للدولة السورية، بالاستثمارات والهبات بمليارات الدولارات، بشرط أن تبتعد سوريا عن إيران. لماذا؟ فقط لأن إيران تدعم روح المقاومة وتدعم التحرير والمقاومين بالمال والسلاح، إنْ كان في لبنان أو فلسطين. وتدعم سوريا بسياساتها ضد الاستسلام للعدو الصهيوني. لمصلحة من كان هؤلاء يعملون؟

كل هذا التدخل العلني والإجرامي بحق الأمن السوري والأمن العراقي، مارسته تلك الدول وعلى رأسها كل من تركيا وقطر، وهي تظن أن تغيرات سريعة ستحصل، ليس اقلها سقوط النظام في سوريا خلال اشهر معدودات، ما يؤدي في حساباتهم إلى تغيير موازين القوى وتغيير وجه المنطقة ويضع هذه الدول في موقع المقرر لمصيرها ولمستقبلها، ويسلمها زمام قيادة الإقليم،

وبالطبع، فان كل تحول جذري في سوريا كان، بنظرهم، سيؤدي إلى تغير مشابه في العراق أيضاً.

صمود الشعب السوري بأكثريته مع جيشه وقيادته، أدى إلى انكشاف سوء التقدير لدى القيادة التركية وفي عقول بعض حكام دول الخليج، كما أن كلاً من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الذين أوكلوا عملية التغيير في الإقليم، لحلفائهم كتركيا وقطر والسعودية، وقعوا في سوء التقدير والتوقعات.

مع الفشل الذريع في التوقعات، وقراءتهم الفاشلة لقدرات الجيش السوري وتماسك النظام في سوريا، لم يعد من بد من استخدامهم الأساليب كافة دون رادع أو وازع، فكان أن فتحت حينها أبواب الدعوة للجهاد في سوريا، ووصل التحريض المذهبي والديني أعلى مستوياته. وهكذا تسللت عبر تركيا والأردن، ومن كل بلدان العالم، مجموعات المتطوعين الذين جاؤا على غير هدى، مدفوعين بماكينة التحريض العالمية التي سخّرت نفسها، للدفع باتجاه، تسعير الفتنة المذهبية والدينية والتحريض على الذهاب للقتال في سوريا.

انقلب المشهد بذلك من صراع داخل سوريا، بين ما كان يقدم على أنه قوى معارضة محلية في مواجهة نظام حاكم، إلى صراع على كل خريطة المنطقة وسياساتها وتوجهاتها وهوياتها، خصوصاً مع ظهور «الدولة الإسلامية في العراق والشام» أي داعش. أمام هذا المشهد الجديد من ظهور علني لقوى القاعدة وداعش على مسرح العمليات في كل من سوريا والعراق، أصبح العالم كله في ورطة، ذلك أن استمرارهم في تلك السياسات، سيؤدي إلى تفاقم العنف والإرهاب في العالم، وأن السحر قد ينقلب على الساحر.

بهذه السياسات وهذه الخيارات وجدت تركيا نفسها تنتقل من لعب دور المتصالح مع المنطقة ودول الجوار، إلى دولة مشتبكة مع دول الجوار، في مراحل ودرجات عنفية متقدمة، وتالياً، وجهت هي بنفسها ضربة قوية لدورها

الاقليمي الايجابي، لكي تتحول إلى موقع ودور الدولة الأولى في المسؤولية والتراتبية في نشر الفوضى والعنف، من دون أن تتوصل إلى تحقيق أهدافها في السيطرة والقيادة.

هذه السياسة التركية بخاصة تجاه الإقليم فسّرت السؤال الذي طرحه عليّ السفير الايراني محمد رضا شيباني عندما كان مدير إدارة الشرق الأوسط وقبل أن ينتقل ليمثل دولته في سوريا، حين سألني وقبل اندلاع الأحداث في كل الإقليم، عن سبب رفض تركيا البحث والحديث عن مشروع مشترك للمنطقة، كانت ايران تحاول أن تبحثه مع تركيا، لأنها كانت تتوقع هزيمة الولايات المتحدة في العراق، وكانت تريد استباق الفراغ الاستراتيجي الذي ستخلفه تراجعات الولايات المتحدة على أكثر من صعيد فيها.

تركيا، كما أسرّ لي السفير شيباني، كانت ترفض بحث الأمور بشمول، وتفضل إقامة علاقات ثنائية بينها وبين كل قُطْرٍ على حدة، من دون الدخول ببحث مشترك يضم كلاً من إيران وسوريا والعراق حول مستقبل العلاقات الإقليمية في المنطقة. سلوك تركيا الذي شاهدناه من خلال مواقفها في كل من العراق وسوريا، فسَّر لاحقاً أسباب هذا التوجه، ألا وهو أن تركيا كانت تطمح للسيطرة على الإقليم من خلال أدوات سياسية محلية في كل قُطْر من دون الدخول بشراكة متكافئة بين الدول الاربع الأهم في الاقليم، أي تركيا وإيران وسوريا والعراق.

هذه السياسات التركية هي التي ستؤدي بنا إلى بحث بناء الاقليم، في مرحلة أولى على الأقل، بين كل من إيران والعراق وسوريا، أي الانتقال من المشروع الواعد وهو «الساعت» إلى مشروع يترك الوقت لتركيا لكي تعيد حساباتها وتوجهاتها من خلال بناء مشروع «الساع»، وهو موضوع بحثنا في الفصل التالي.

المنطقة وتركيا:
بين «الساع» و«الساعت»

لم يحصل، كما هو حاصل اليوم، أن اتفقت دول المنطقة على تشخيص الوضع فيها، واختلفت في الوقت نفسه على مقاربة التداعيات ومقاربة المهام والواجبات بطرق وأهداف مختلفة كما نشاهد على ساحة الصراع الاقليمي الدائر في منطقتنا وعلى ساحاتنا. فتركيا أدركت منذ بداية الحرب الأميركية على العراق، تحت وخلف حجج واهية كاذبة من أسلحة دمار شامل وعلاقة النظام بالقاعدة الخ. . على أن مغامرة الحرب هذه ستبوء بالفشل ولذلك نأت بنفسها عن التورط في هذه الحرب، ورغم عضويتها الأطلسية وعلاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة، منعت قوات التحالف حينها من الدخول من الأراضي التركية إلى العراق، وتالياً لم تصبح بالنتيجة التي نراها اليوم، شريكاً لهزيمة الولايات المتحدة في هذه الحرب.

إيران وسوريا من جهتهما أدركتا أن الحرب تستهدفهما حتماً بناء لما أُعلن ولما أُضمر من أهداف لاحقة لهذه الحرب ولما سمي بمحور الشر، فاخذت كل واحدة منهما مجتمعتين متكافلتين على عواتقهما مشروع إفشال، بل تدمير القدرات والأهداف الأميركية من هذه الحرب وفيها.

اليوم نقرأ بكتاب داوود أوغلو أن العالم يشهد تحولاتٍ استراتيجية

وانتقالاً لمراكز القوة فيه، وان هناك قوى متراجعة وقوى صاعدة وأن العالم يتغير»، وما علينا سوى قراءة هذه المتغيرات ومعرفة دورنا في رسم خرائط المنطقة واستراتيجيات التعامل مع المستجدات والبحث عن دور تركيا أساساً في هذه المتغيرات ودورها وموقعها في المستقبل».

كذلك أدركت كل من إيران وسوريا المتحالفتان أن نصرهما على الولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة بدءاً من هزيمتها في العراق مروراً بهزيمة حليفتها إسرائيل في حرب تموز وفشلها في حرب غزة، وحتى الانسحاب المعلن والرسمي من العراق الذي أصبح أخيراً واقعاً منجزاً، أدركتا أن كل هذا يؤسس لفراغ استراتيجي يجب ملؤه بمنظومة ما وبتفاهمات محددة ترسم صورة المنطقة وتحدد مستقبلها.

ضمن هذا التطابق بين النظرة التركية والقناعات الإيرانية السورية شاهدنا في السنوات الاربع الماضية حراكاً قوياً على صعيد توقيع مجموعة اتفاقيات ثنائية بين كل من إيران وتركيا، بين تركيا وسوريا وبين سوريا وإيران مروراً باتفاقية منطقة التجارة الحرة الرباعية التي تضم كلاً من تركيا وسوريا ولبنان والأردن، كما سبق وذكرنا في الفصل السابق.

الاتفاقيات لم تاخذ صورة الشبكة المتكاملة اقتصادياً وسياسياً ولم تأخذ اسماً محدداً كما هو حال الاتحاد الاوروبي، أو بالحد الأدنى كما هي حال المنظومات التي شاهدنا ظهورها إن كان في تحالف شنغهاي أو الإيكو في آسيا الوسطى أو غيرها، والسبب كما نعرفه، هو التحفظ التركي الذي كان يفضل عقد الاتفاقيات الثنائية ويرفض تظهير ذلك بأي تفاهم اقليمي جامع. وكانت حجته دائماً أنه لا يريد أن يستفزّ باقي دول المنطقة وبخاصة مصر والسعودية. ولكن تبين لاحقاً أن تركيا تفضل سياسة العلاقات الثنائية لكي تلعب دور المحرك والجامع الرئيسي بين كل هذه المكونات من البلدان بشكل ثنائي مع مركزية تركية.

المواقف التركية التي شاهدناها لاحقاً من الحراك العربي وبخاصة من سوريا، أوضحت على أن التحفظ التركي لم يكن لعدم استفزاز تلك الدول بقدر ما هو رغبتها بالاستفادة من الاتفاقيات الثنائية مع تغيير في موازين القوى في الإقليم من خلال إضعاف سوريا حتى تستطيع أن تجلس بعد ذلك مع إيران أساساً وباقي دول المنطقة لكي تطرح نفسها بصفتها القوة الاقليمية النموذج والأكثر استقراراً والتي تستحق تالياً دور قائد الاقليم فتصبح المنظومة بقيادته ليستطيع أن يخاطب الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً من هذا الموقع، أي موقع الشريك الأساسي بل القائد الاول للإقليم، وتالياً يستطيع إضعاف الدور الإيراني ويجبره على التراجع في الإقليم، وبذلك يضمن لنفسه دور الريادة والقيادة ويضمن ما تبقى من المصالح الغربية في المنطقة من موقع شرطي المنطقة والشريك الأساسي فيها.

لن يطول الوقت حتى يدرك التركي على أن ما سعى اليه، من خلال إضعاف الموقف السوري ومن خلال تدخله السافر والوقح في الأحداث السورية، لن يتحقق وانه سيجبر على اعادة حساباته وعلى إعادة رسم دوره في المنطقة. فسوريا لم تسقط، بل ستخرج سوريا أكثر قوة ومنعة مما كانت وسيضطرّ كل من تآمر على أمنها ودورها لدفع فاتورة ما نتيجةً لتصفية الحساب مع ظهور النتائج الواضحة وبدون لَبْسٍ أو خديعة. ومن ثم سيضطرّ التركي لإعادة حساباته وسيكون للمنطقة صورة أخرى وأحجام جديدة لكل بلد.

الواقع اليوم يؤكد على أن محور إيران العراق سوريا ولبنان، من خلال المقاومة كقوة استراتيجية، ليس فقط في لبنان بل على صعيد المنطقة، هو محور ومنظومة متماسكة جداً ومتكاملة فيما بينها بالرؤية السياسية الاستراتيجية وبالتكامل الاقتصادي والسياسي، وتالياً فإن الإقليم سيأخذ شكله بناءً لهذه المنظومة التي سيكون الأردن جزءاً منها بالضرورة الاقتصادية والاجتماعية ولو أنه بالتوجهات السياسية سيكون أيضاً شريكاً لدول مجلس التعاون الخليجي

دون أن يستطيع التخلي عن شراكته العراقية والسورية التي ستصبح أكثر أهمية مع اكتمال الانسحاب الأميركي من المنطقة. إن هذه المنظومة التي أطلق أحد العاملين على تظهيرها وانجاحها اسم «الساع» أي: ألِف إيران، لام لبنان، سين سوريا وعين العراق، ستكون هي محور التفاهم الاقليمي الستراتيجي الذي سيرسم سياسة المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافةً، وخصوصاً أن مجموع ما وقِّع من اتفاقيات ثنائية وتكاملية بين هذه البلدان يجعل هذا الأمر في طور التحقق الفعلي على أرض الواقع وليس مجرد مشاريع على الورق أو تفاهمات لن ترى النور. فالرؤية الاستراتيجية للمنطقة ولموازين القوى الدولية بين هذه البلدان اصبحت متطابقة، ومشاريع ربط سكك الحديد وشبكات الطرق ورفع الموانع الجمركية والتجارية والتكامل الصناعي والسياحي كانت في طور التنفيذ والتطبيق، إلى أن جاء الانفجار في سوريا، وانهيار الامن في العراق و ظهور دولة داعش، حتى توقفت عجلة التكامل والتعاون وغرقت المنطقة في الحروب المحلية ذات الأبعاد الاقليمية والدولية. ومن ثم فإن منظومة الأمن الإقليمي الاقتصادي والسياسي المتمثلة بمنظومة «الساع» كانت شبه مكتملة وفي طور التطوير والتظهير. أما تركيا فبقى أمامها اختيار إعادة حساباتها والقبول بمبدأ الشريك المساوي وتالياً أن يستكمل تشكيل هذه المنظومة الإقليمية بدخول تركيا إليها فتصبح منظومة «الساعت» أو تبقى خارجها فتكون خاسرة كلَّ ما بنته من تفاهمات تجارية واقتصادية وأمنية مع دول منظومة «الساع»، لأنه من غير المقبول القبول بدور الشريك والغريم في الوقت نفسه أو بدور الشريك المستعلي المتآمر مع القوى التي هزمت على ايدي منظومة «الساع» لكي يصبح ادخال من أُخرِج من الباب ممكناً من الشُبّاك من خلال الدور التركي.

إن الأحداث الأخيرة والحراك التركي في ليبيا التي عادت إليها عن طريق التعاون القوي مح حلف شمال الاطلسي، ثم التهديد بدور للاطلسي في

سوريا شبيه بما لعبه هذا الحلف في ليبيا ولكن على الاراضي السورية هذه المرة، وصولا إلى نصب شبكة رادارات الدرع الصاروخية العائدة لهذا الحلف والهادفة أولاً إلى حماية إسرائيل، يجعل من تركيا لاعباً أساسياً لتنفيذ سياسة الحلف في المنطقة وذراعه الممتدة إلى الأمن الإقليمي بامتياز. إنّ هذا الدور الذي قبلته تركيا لنفسها في المنطقة، لا يخالف نظرية داوود أوغلو بتصفير الأزمات مع دول الجوار فقط، بل يحول تركيا إلى عدو رقم واحد لمنظومة «الساع» التي هزمت الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل والتي لا تجد مبرراً واحداً لتقديم تنازلات لحساب الأصيل الخاسر عن طريق الوكيل المستحدث.

لقد وصف الرئيس احمدي نجاد نصب الدرع الصاروخية في تركيا بأنه عمل خطير يتطلب اليقظة، واليقظة باللغة الإيرانية السياسية تعني استنفاراً وحركة باتجاه الخطر، كما وصف رئيس لجنة الامن والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، السيد علاء الدين بروجردي، هذا العمل بالعدواني والخطير «لأنه يضعف القدرات الدفاعية الإيرانية»، والعالمون بطبيعة الحراك الإيراني يعلمون جيداً أنْ لا مزاحَ فيه ولا مهادنة.

وقائع الأحداث وموازين القوى لا تترك مجالا لتركيا لتفكر كثيراً أو لتضيع الفرصة، وخصوصاً مع ما عرف عن القيادة التركية الحالية من واقعية وبراغماتية شاهدنا تلونها وتقلبها المتعدد من خلال مواكبة أحداث الحراك العربي، فتركيا مع الغالبين والمتفوقين حتى ولو على حساب حلفائها السابقين.

لذلك فان تسريع إظهار منظومة «الساع» وإثبات مدى تماسكها ومدى وحدة رؤيتها وتطلعاتها للمستقبل، وبخاصة إظهار مدى قوة وصحة مواقفها وخياراتها الاستراتيجية، هو خير مدخل لتسريع رسم صورة الإقليم ولإعطائه هويته المستقبلية وللقضاء النهائي على أحلام خصومه المتربصين، ولاستعادة تركيا سريعاً حظيرة هذه المنظومة ليتحول «الساع» إلى «الساعت» فيوفر على

المنظومة عناء مخاصمة التفرد التركي الفاشل ويوفر على تركيا عناء خسارة المزيد من رصيدها في المنطقة.

ان عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي كانت بنظر جيرانها وشركائها في الإقليم تعتبر من مخلفات الحرب الباردة وشأناً تركياً سيادياً ولم يكن يشكل خطرا على مصالح دول الجوار، خصوصاً إذا ما أخذنا الموقف التركي من حرب الولايات المتحدة على العراق وعدم السماح للقوات الأميركية بدخول أراضي هذا البلد من الأراضي التركية بعين الاعتبار، وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار أيضاً إلغاء المناورات العسكرية المشتركة بين تركيا وإسرائيل وبخاصة المناورات الجوية التي كانت تجري بالقرب من الإجواء الإيرانية، فان ذلك كان يؤشر إلى تراجع في دور تركيا الأطلسي في المنطقة ويسهل عملية اندماجها مع دول الاقليم. أما اليوم وبعد التجربة الليبية والتهديدات ضد سوريا ونصب الدرع الصاروخي على اراضيها فقد أقدمت تركيا على نقض كل ما نسجته من خطوات إيجابية في السابق لتكون «كالتي نقضتَ غُزْلها من بعد قوةٍ أنكاثاً» (سورة النحل: 92) [أي أفسدت ما غزلته من بعد إحكامٍ وبرمٍ]. وتالياً فإن الشرط الأساسي والأول الذي يجب أن يرفع في وجه تركيا، لاستكمال ما كان قد بُدئ بتنفيذه من تشابك للمصالح في الإقليم وللسماح لتركيا بأن تكون جزءاً مُرحَّباً به، هو شرط الانسحاب من الأطلسي الذي لا مبرر لاستمراره إذا ما أرادت أن تستكمل مشوار تصفير الازمات مع الجوار، وإلا فإن غير ذلك يجعلها في وسط دوامة من الأزمات تعرف هي كيف تبدأ ولا تعرف كيف تنتهي.

وللتذكير، فإننا نلفت انتباه تركيا أن مجموعة دول شانغهاي قد اتفقت فيما بينها ومع دول الجوار الأفغاني القريبة من وجهة نظهرها، على تدمير حلف شمال الأطلسي في أفغانستان واعتبار الحرب فيها بداية النهاية لأي دور أطلسي في المستقبل، وتعتبر هذه الدول ومعها دول أخرى أن ما حصل في ليبيا هو

استثناء وخطأ لا يجب أن يتكرر بل يجب العمل على محو مفاعيله على المدى المتوسط، إذا هناك حرب تنتظر الأطلسي في ليبيا لمحو مفاعيل تدخله، وستفاجأ تركيا بعدد وحجم الدول التي ستعمل على محو هذه المفاعيل، لذا، فمن غير المقبول آنئذ، لا من دول مجموعة شنغهاي ولا من الدول المتحالفة معها ولا من الدول المتضررة من الدور التركي في المنطقة أن تسمح لتركيا بإحياء دور الأطلسي في منطقة الشرق الأدنى بعد أخذ قرار تدميره في محيط بحر قزوين وبعد استشراس روسيا لمنع تمدده إلى جوارها، فكل ذلك يجعل من إحياء تركيا دورها الأطلسي في المنطقة ليس فقط نظرية وعملية مخالفة لتصفير الأزمات، بل إعلان حرب على أكثر من جبهة ودولة وقوة تؤدي إلى تفجير كمٍّ من الأزمات في وجه تركيا قد تبدأ من الداخل التركي ولا تتوقف عند حدودها وحدود أدوارها في الخارج. كل ذلك مقابل ماذا؟ مقابل دور أوكلته الولايات المتحدة الفاشلة بكل استراتيجياتها ووسائلها ومشاريعها في المنطقة لدولة ناشئة كتركيا لا تحتمل ما لم يحتمله من هو أكبر منها وأشد قدرة.

تفجُّر الأزمة الجورجية وانتهاؤها بالشكل وبالنتائج التي تمخّضت عنها، أثبت لتركيا وللعالم محدودية قدرة الناتو في التحرك في مقابل دول مصممة تمتلك القدرات الكافية للمواجهة كروسيا، حيث انتهت الأحداث والاشتباكات إلى انفصال كل من أبخازيا واوسيتيا عن المركز في جورجيا، واقامتا حكماً ذاتياً شبه مستقل، من دون أن يستطيع الأطلسي أن يغيّر في مجرى الأمور لصالح جورجيا التي حرضها على التمرد على الجار الروسي وموسكو، التي كانت لوقت ليس ببعيد هي عاصمة الاتحاد السوفياتي، التي كانت جورجيا جزءاً أساسياً من جغرافيته، وكان العديد من قيادات الاتحاد السوفياتي من الجورجيين، وهنا انكشفت حقيقة قدرات الأطلسي وتراجعت أمام إرادة روسيا.

الأزمة الأوكرانية التي فجّرتها الولايات المتحدة، وحرضت بعض

الدول الاوروبية على خوضها، بحسابات خاطئة، وبخاصة كل من بريطانيا وفرنسا، تمخضت عن فضيحة جديدة تكشف حجم البعد وعمق الهوة بين الواقع والقدرات الحقيقية وبين الحسابات الخاطئة لتلك الدول.

فقد حرّضت الولايات المتحدة ومعها هذه الدول الأوروبية، بعض المجموعات المتطرفة على القيام بحراك شعبي على غرار الثورات الملونة بداية، وسرعان ما رفعت مستوى العنف فيه إلى مستوى التمرّد المسلح، استعانت بذلك بمجموعات متطرفة تحمل أفكارا نازية، واستعانت سراً ببعض الشركات الأمنية الخاصة، التي كانت مهمتها القيام بعمليات سرية تؤدي إلى تأجيج الصراع ورفعه إلى مستويات عليا، كما دخل الموساد الإسرائيلي، واليهود الأوكرانيون من حاملي الجنسية المزدوجة الأوكرانية والإسرائيلية، على خط الصراع والعنف في أوكرانيا، فماذا كانت النتيجة؟

انزلقت أوكرانيا إلى حرب أهلية، وقبل استفحالها، كانت روسيا قد ضمت شبه جزيرة القرم وأعادتها إلى حضن روسيا الأم ولجغرافياتها، كما هي اليوم. واندلع الصراع المسلح على باقي الأراضي الأوكرانية، بحيث أن المعادلة من طرف روسيا، التي كانت هي المستهدف الأول من التغيرات التي فرضتها الولايات المتحدة في هذا البلد، هي التالية: ما هو لي، أي شبه جزيرة القرم، هو لي ولن أتراجع عنه وأصبح أمراً واقعاً، دونه حرب لا تقدرون عليها، وما هو لكم في أوكرانيا هو بالفعل والقوة لي ولكم بشراكة متوازنة من خلال الأقاليم التي تسعى إلى الحكم الذاتي.

هنا أيضاً انكشفت هشاشة قوة الاطلسي وسياساته الخاطئة التي تقودها أميركا، فكان الدرس ماثلاً وبوضوح أمام تركيا لاستخلاص العبر.

على تركيا إذاً أن تعيد حساباتها، وعلى دول «الساع» إفهامها أن شرط الاندماج في الاقليم واستكمال مشاريع التشبيك والتكامل الاقتصادي والأمني والاجتماعي هو ترك عضويتها في حلف شمال الأطلسي وجعل هذا الشرط

مدخلاً أو مخرجاً لتركيا من الإقليم ورفعة مصالحها، أو وضعها وانكسارها.

تركيا التي تسعى للدخول في منظمة شنغهاي أُفهمت من قبل القيادة الروسية، أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، لأن في ذلك تضارباً في سياسات كل من الحلفين، وأنّ عليها أن تختار بين الأطلسي أو شنغهاي.

دول «الساع» بدورها تقول لتركيا: إن من كان له القدرة على هزيمة الأصيل لن يعجز عن إلحاق الهزيمة بالوكيل. ومن ثَمّ فإن هزيمة الولايات المتحدة وحلفائها في العراق، وفشل سياستها مع حلفائها من دول الإقليم في كل من سوريا والعراق، يضيّق الخيارات أمام تركيا أيضاً.

على «الساع» أن يتقدم إذاً بمشاريعه المشتركة، من دون أن يغلق الباب أمام تركيا، ليكون مشروع «الساعت» هو المشروع الأكثر استقراراً واكتمالاً في المنطقة.

ولقد تابعنا كيف أن الرئيس بوتين، ردّ على العقوبات التي فرضت على روسيا من قبل المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، بأن ألغى مشاريع مَدِّ أنابيب الغاز التي كانت مقررة للمرور في وسط أوروبا عن طريق بلغاريا، بأن استبدلها بمشروع يمر عبر تركيا، ومن ثم إلى اليونان. فتكون تركيا قد ارتهنت بكمية إضافية من الغاز الروسي، وتحوّلت مرة أخرى إلى دولة ترانزيت للغاز والنفط إلى أوروبا، وهذه المرة عن طريق الغاز الروسي. سياسة الاحتواء الايجابي هذه من روسيا تجاه تركيا، هي رهان من دولة كبرى على دولة صاعدة كتركيا، لتثبت لها أن مصالحها على المدى الطويل، مع حزب العدالة والتنمية أو بدونه، هي بعلاقة جيدة مع المحيط المباشر، وليس بالانخراط في مغامرات غير محسوبة للاطلسي، أو لطموحات تركية عثمانية، لم تعد واقعية التنفيذ.

العمق الاستراتيجي التركي يدمر الأعماق

في تركيا الصورة كانت أكثر من وردية، كل الاتفاقيات التي وقعت في المنطقة بين تركيا والدول المشاركة في المنطقة الرباعية الحرة التي تضم لبنان وسوريا والأردن فضلاً عن تركيا، هي لصالح تركيا بامتياز. الأتراك أطلقوا على المشروع اسم «شامغين» تيمنا بشينغين المنطقة الأوروبية التي وحدت تأشيرات الدخول إليها، فألغت التأشيرات بين اعضائها ووحّدت إصدار التاشيرة للمواطنين الأجانب الراغبين بدخول المنطقة الأوروبية الموحّدة المعروفة بـ «شينغين».

المنطقة الرباعية الحرة كانت قد نصت على الغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدان الاربعة للدول المشاركة، فتركيا كانت قد وقعت اتفاقيات مع كل من سوريا لإلغاء تأشيرة الدخول عام 2007 ومع الأردن عام 2009 ومع لبنان عام 2010. كما نصّت الاتفاقيات على إنشاء منطقة تبادل تجاري وصناعي حرّ لا يخضع للرسوم الجمركية، كما أن البنوك المركزية للبلدان الاربعة كانت قد اجتمعت في اسطنبول بدعوة من البنك المركزي التركي في شهر آذار 2011 للبحث في تطوير العلاقات بين البنوك المركزية والبحث في إمكانية تطوير العلاقة بين بنوك الدول المشاركة في المنطقة الحرة لفتح فروع

لها في البلدان المشاركة في هذه السوق، إلا أن الأحداث في سوريا وبدء العقوبات التركية على سوريا أجهضت كل هذه الجهود.

البدء بمثل هذه الاتفاقيات كان قد أثر سلباً على الصناعة السورية بشكل كبير لصالح الصناعة التركية، إلا أن القيادة السورية كانت تراهن على المدى البعيد الذي يجعل من سوريا منطقة الترانزيت الأساسية بين هذه البلدان والتي تستطيع سوريا بموجبها جلب الرساميل من أجل الاستثمار، وهذا ما بدأته شبكات الفندقة التركية وشركات إنشاءات أخرى كانت تعد لمجموعة مشاريع لأبنية تجارية وتسهيلات في المواصلات والبنى التحتية. الأردن كان سيستفيد أيضاً بشكل كبير وبخاصة مع مشروع ربط سكك الحديد السورية والتركية مع الأردنية بحيث يصبح ميناء العقبة مرفأ التصدير الأساسي بالنسبة للبضائع السورية واللبنانية والتركية نحو افريقيا. ويذكر احد المطلعين على لقاء جمع كلاً من الرئيس بشار الأسد والعاهل السعودي الملك عبدالله، أن العاهل السعودي وخلال جهوده للتاثير على سياسات سوريا في لبنان وبعد القيام بزيارة مشتركة لبيروت مع الملك عبدالله، سأل الملك الرئيس بشار عن أي مشروع يمكن أن تموله المملكة، في إشارة منه للاستثمار في الاقتصاد السوري كنتيجة للتعاون الايجابي الذي حصل في الملف اللبناني، إلا أن الرئيس الأسد فاجأ الملك عبد الله بان المُلِحّ اليوم والأجدى لسوريا هو تمويل خط سكة الحديد في الأردن، هذا الخط الذي إذا ربط بالأردن، يمكن أن يصل حتى ميناء العقبة لما في ذلك من فائدة للبلدين فتكون المساعدة قد أفادت كلا البلدين.

الرئيس بشار الأسد كان في ذلك يضع قطعة إضافية من «البازل» الذي كان يحلم بتطويره ضمن ما يسمى بربط البحار الخمسة، وهي: الخليج الفارسي بالبحر المتوسط، وخليج العقبة والبحر الاحمر بالبحر المتوسط والبحر الاسود، وربط بحر قزوين أيضاً بالبحر المتوسط... كل ذلك عن طريق سوريا وتركيا ومرورا بالعراق والأردن، ومن إيران إلى سواحل البحر المتوسط.

تركيا كانت ترى في هذا المشروع منافع صافية لها لأنها تشجع السياحة البينية لهذه الدول، وهكذا كان، حيث أن السوريين كانوا احياناً ينطلقون ليلاً بسياراتهم من حلب ومدن أخرى قريبة من الحدود للذهاب إلى المدن التركية لقضاء بعض السهرات أو للعشاء في أحد المطاعم والعودة في الليلة ذاتها، هذا عدا عن أفواج المسافرين بالطائرات إلى المطارات التركية. وكانت هذه البوابة السورية لوحدها تمرر ما يعادل عشرين مليار دولار من البضائع التركية المصدرة من هذا البلد للدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً.

في العراق الدولة التي لم تكن قد انضمت بعد لهذا الاتفاق الرباعي، كانت الاتفاقيات بين تركيا والعراق قد جلبت مشاريع إعمار في البنية التحتية والتنقيب عن النفط للشركات التركية بمليارات الدولارات، فتركيا أصبحت الدولة الأولى في حقل البناء والمقاولات في العراق، سواء في إقليم كردستان أو الأقاليم الأخرى، دون نسيان أهمية النفط العراقي المصدَّر لتركيا والذي يؤمّن سبعة عشر بالمئة من احتياجاتها من النفط وتؤمّن واحداً وخمسين بالمئة من احتياجاتها النفطية من إيران وما تبقى تؤمنه آذربيجان وكازاخستان ومن روسيا والسعودية..

اتفاقيات الجرّ الكهربائي كانت تسير على قدم وساق، فجرُّ الكهرباء من الخط العربي كان يمر عبر الأردن وسوريا إلى لبنان، ومن تركيا إلى سوريا، وقد سمي المشروع بالربط السباعي لانه يُدخل ليبيا أيضاً بهذه الشبكة. ولو قدر للمشاريع الإيرانية التنفيذ، فإن كمية مئتي ميغا وات من الكهرباء كان يمكن إضافتها بجرِّ الكهرباء من إيران عبر العراق إلى لبنان، وقد بدأ العراق بالاستفادة من الغاز الإيراني لتشغيل محطاته الكهربائية، إضافة الى الجرّ الكهربائي من إيران إلى العراق.

كل هذه المشاريع توقفت بسبب تفجير الازمة بسوريا والقيام بعمليات الحظر وتنفيذ العقوبات حيث توقف الترانزيت من تركيا إلى الدول العربية عبر

سوريا. وتوقفت مشاريع خطوط السكك الحديد وتراجعت السياحة بين سوريا وتركيا وتفاقمت الأزمات بين العراق وتركيا نتيجة السياسة التركية، التي تمارس عمليات تدخل في الشؤون العراقية الداخلية، ما أثّر على أمن خط الأنابيب الذي ينقل النفط من كركوك الي جيحان في تركيا. وتراجعت الاستثمارات التركية في العراق، في حين أنها ألغيت أو صودرت في سوريا، بعد أن كانت قد وصلت إلى ما يعادل الخمسمئة مليون دولار اميركي، وتأثرت حركة الترانزيت اللبنانية تجاه الدول العربية بسبب الأحداث في سوريا، وتوقف الجر الكهربائي نتيجة الأزمة السورية والأحداث في سيناء التي أثرت على نقل الغاز إلى الأردن ونقل الكهرباء عبر الخط العربي إلى سوريا ولبنان، وهكذا تحول تشبيك المنطقة وربط مصالحها لدفع عملية التنمية إلى أعلى مستوياتها في دول الإقليم للتحول إلى اسخن نقطة اشتباك بين دول الإقليم وأعلى نسبة عنف في العالم تجري على ارض العراق وسوريا وتنتقل شيئاً فشيئاً إلى دول الجوار، ووصلت إلى لبنان. هكذا سقط مشروع التشبيك وانتقلت المنطقة إلى الاشتباك الواسع بأعلى مستويات العنف والتدمير للنسيج الاجتماعي وللبنية التحتية وللتواصل بين دول الإقليم.

عندما كتب داوود أوغلو، وزير الخارجية التركي، وهو بعدُ مجرد مدرس في الجامعات التركية، كتابه الشهير «العمق الاستراتيجي»، كان واضحاً أن المدرّس الذي سيصبح وزيراً، بناء لرؤيته المستقبلية، يقرأ قراءة جيدة للتحولات الجيوستراتيجية الدولية والإقليمية. فجوهر الكتاب بأهمية عودة الدور التركي في المنطقة، بناء لدراسة العمق الاستراتيجي لتركيا، المرتكز على الحقبة العثمانية، ولم يكن له أن يطمح بهذا الدور الذي يحلم به اوغلو لولا التراجع في الدور الأميركي في المنطقة. فقوة وصعود الاقتصاد التركي لا يكفيان للعب هذا الدور لو لم يكن هناك فراغٌ ما يجب مَلْؤه من قبل قوى أخرى على حساب تراجع الدور الأميركي. يقول داوود أوغلو في كتابه:

«إن الوضع الدولي الثابت خلال الحرب الباردة، الذي جعل هيكل السياسة الخارجية أكثر سكوناً واستقراراً، شكل عائقاً أمام تحديد العمق التاريخي والجغرافي لجميع الحالات الاستراتيجية. في مقابل ذلك، فان الوضع الدولي الديناميكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الذي سمح بتنشيط العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية، قد فتح المجال أمام تأثيرات العمقين التاريخي والجغرافي لتطفو على سطح المجالات الاستراتيجية، وفي نقلات مفاجئة وسريعة.» (ص26)

الحقيقة هي أن تركيا خلال كل فترة الحرب الباردة، ومن خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي، ومحاولة الولايات المتحدة انشاء حلف السانتو بين تركيا وايران والعراق وباكستان، لم يكن دورها في السياسة الدولية يحتل سوى موقع الدولة الحاجز التي تقف أمام المد الشيوعي المفترض إلى منطقة الشرق الأوسط. ولم يكن هناك مجال خلال كل فترة السطوة العسكرية التي كان يشكلها دور الجيش التركي في تركيا لصياغة الادوار السياسية، سوى طغيان المفهوم الأمني على أية مفاهيم اخرى سوى أن تركيا وجيشها هي درع في وجه التمدد الشيوعي. ولم يكن لها أن تلعب أي دور آخر في ظل وجود هيمنة بريطانية فرنسية وأميركية على معظم مقررات وتوجهات الكثير من دول المنطقة، فحدودها الشمالية كانت حدود الاتحاد السوفياتي، وحدودها الجنوبية كانت سوريا والعراق، دولتان قريبتان من النفوذ السوفياتي، لم تكن تركيا حتى دولة صناعية، والتبادل التجاري معها كان محدوداً جداً، إلى أن حصل التحول الكبير في البنية الاقتصادية التركية والذي ترافق مع انفكاك الطوق من حولها مع سقوط الاتحاد السوفياتي.

فجأة وجدت تركيا نفسها مفتوحة الحدود مع كيانات جديدة استفادت من أسواقها ومن نفوذها الأمني والسياسي لتطوير علاقاتها واقتصادها، هكذا كان حال تركمانستان وآذربيجان مع تركيا مثلاً، ورومانيا وبلغاريا، وعلاقتها

مع إيران الإسلامية تطورت بشكل ملحوظ، نتيجة السياسة المتبعة من قبل توركت أوزال، وقائد التيار الإسلامي من بعده نجم الدين أربكان اللذان وطّدا العلاقة مع الجار الايراني، ووسّعاها إلى باقي الدول العربية.

هذه التحولات ترافقت مع نشوء السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الاوروبي بشكل كبير، واستفادت تركيا من رغبتها في الدخول إلى اوروبا والحصول على عضوية كاملة، مع مصالح الصناعات الاوروبية التي كانت تبحث عن يد عاملة رخيصة وكفوءة فجلبت الاستثمارات إلى تركيا ونقلت التكنولوجيا وتم التحول الاقتصادي الكبير من اقتصاد متعثر إلى اقتصاد متطور بنموّ سنوي يتجاوز نسبة 5%.

دخول العراق في حربين متتاليتين مع الولايات المتحدة، وازدياد الفلتان الأمني على الحدود التركية العراقية وازدياد حاجة العراق لقنوات لتزويده باحتياجاته، من دون المرور بالقنوات التقليدية التي ضرب عليها الحظر، ساعد تركيا على لعب دور كبير في تحسين موقعها في الاقتصاد العراقي، وهكذا حصل مع الأردن الذي استفاد من الأزمات العراقية كافةً عبر لعب دور أساسي من خلال ميناء العقبة ومن خلال الشركات الأردنية التي تولت عمليات النقل للبضائع وللدعم اللوجستي لقوات التحالف الذي كان يضرب العراق في آن واحد.

التحول الكبير الذي دفع بسياسيي حزب العدالة والتنمية لمزيد من التوجّه شرقاً بعد أن استنفدت جميع السبل لمحاولات دخول العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي، وبعد استكمال الأسس الكفيلة بانتقال الرساميل والتكنولوجيا إلى تركيا من أوروبا، وبعد أن ساعدت الاتفاقيات الضريبية والجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي على جعل السوق الأوروبية السوق الأولى للصادرات والواردات التركية، فقد جاء من ينصحهم بالتوجه ليس فقط بالاقتصاد بل في السياسة أيضاً نحو الشرق، للعب دور كبير ومهم لتركيا في تلك المنطقة غير المستقرة.

في آذار 2005، وضّح المفكّر الأميركي صموئيل هانتغنتون للأتراك مصالحهم للعقود المقبلة. ففي محاضرة ألقاها في اسطنبول قال لهم: لا تتعبوا أنفسكم من أجل الاستمرار في محاولات الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، ولا تهدروا الوقت والطاقات بالضغط على الولايات المتحدة، لمساعدتكم للوصول إلى هذه الغاية، فهذا لن يحدث والولايات المتحدة لن تساعدكم في ذلك، إلا أن لكم مهمة أكبر وأهم، نتيجة لتجربتكم السياسية، وتجربة حزب العدالة والتنمية كحزب إسلامي، هي التوجّه شرقاً لنقل هذه التجربة ومساعدتنا على رسم شرق أوسط جديد.

هنا تلاقت الطموحات التركية مع التغيرات الجيوستراتيجية ومع موازين القوى الدولية التي انبثقت من سقوط الاتحاد السوفياتي وظهور أوروبا وشراكتها الاقتصادية مع تركيا، وفشل الولايات المتحدة في السيطرة على الشرق الأوسط من خلال حربي العراق وأفغانستان، وقد كانت بوادر هذه الهزيمة قد غدت واضحة بعد الهجوم على العراق والفشل في السيطرة على هذا البلد نتيجة المقاومة والتعثّر الأميركي على الصعد الادارية والسياسية كافة وخصوصاً على صعيد إدارة الحرب الأمنية.

من هنا جاءت نظرية داوود أوغلو في صَفْر ـ أو تصفير ـ المشاكل مع الجيران، من أجل إقامة أفضل العلاقات، والتمدد من خلال القوة الناعمة، الاقتصادية والثقافية لتحقيق مكاسب استراتيجية مهمة لمصلحة تركيا.

الأفكار لم تكن خارجة عن الواقع ولم تكن قائمة على فراغ، فاستحضار الإرث العثماني التاريخي، أثناء صفحاته البيضاء لم يكن خطأً، بل كان فكرة صائبة، إلا أن تركيا، بقيادة داوود اوغلو الذي نجح في وقت قصير جداً نسبياً بتحقيق أهدافه بتشبيك العلاقات الاقتصادية الثقافية الأساسية مع المنطقة، وجعل تركيا قاطرة لهذه التطورات والاتفاقيات والعلاقات، وقع في فخ اللجوء إلى القوة القاسية التي ورطته في الصراعات السياسية والأمنية والعسكرية في

أحداث العراق وسوريا، فكان أن وتّرت العلاقات مع جيرانه وبخاصة إيران، المختلفة تماماً معه في جوهر هذه الصراعات، والتي رغم هذا الاختلاف والصراع غير المباشر راهنت على المدى الطويل وحافظت على علاقات إيجابية ومشاورات وتنسيق مستمر مع تركيا، لأنها كانت تدرك أن هذه السياسة الخاطئة ستسقط وأن تركيا ستعود مجبرة على أعقابها والتحول إلى سياسة التشبيك مرة أخرى والتعاون، عوض محاولة التفرد والهيمنة والصدام.

استراتيجية داوود أوغلو المرتكزة على العمق الاستراتيجي، رغم احتوائها على الكثير من المكونات الموضوعية والجدية والواقعية، الا أنها كانت تحمل في احشائها مقتلها الذي سيؤدي بها إلى التصادم مع الاخرين في الإقليم. ذلك أنها ارتكزت على قراءة أحادية للعمق الاستراتيجي التركي، وتغاضت عن الأعماق الاستراتيجية الأخرى في المنطقة. ذلك لأنه من الخطأ المميت قراءة التاريخ والجغرافيا، وديناميكية الصراع في المنطقة من منطلق الدولة الواحدة، مهما كان دورها عبر التاريخ، لأن الدول الأخرى كان لها دور تاريخي مهم في تاريخ المنطقة وما حولها، وكما لتركيا أعماق استراتيجية فإن دولاً أخرى لها مصالح وأدوار تتقاطع، بل وتطغى أاحياناً على الأعماق التركية والادوار التركية، فما بالك لو كان الدور الحالي لهذه الدول في الإقليم وهو أكثر ديناميكية من الدور التركي، ويمسك بأكثر الملفات حيوية واستراتيجية في المنطقة ممّا يمسك التركي نفسُه بيديه من مثل هذه الاوراق، ويحاول التفرد والسيطرة، بالحجة التاريخية نفسها على عمق إرث الإمبراطورية الفارسية، أو دور بغداد في الحقبة العباسية، أو دور دمشق في الحقبة الاموية؟..

الدخول التركي إلى حلبة الصراع في المنطقة، من باب التدخل بالصراعات بأدوات القوة أفقده كل ما كان قد بناه في الفترة السابقة على هذا الدخول، من خلال القوة الناعمة. إعادة فهم العمق الاستراتيجي المشترك

وليس الأحادي في المنطقة هو من أهم الدروس والعبر التي يجب أن تدرسها الحكومةُ التركية وصاحبُ القرار في تركيا. هذه المنطقة تشكل أعماقاً استراتيجية متعددة، ولا يمكن لدولة واحدة السيطرة عليها من خلال منظور عمق استراتيجي أحادي المصالح. هذا الدرس مفيد لتركيا كما هو مفيد لإيران أيضاً. كما انه مفيد لكل من سوريا والعراق اللتين يمكن لهما من خلال التحالفات الجدية، الحفاظ على توازن في العلاقات بين مكونات الاقليم، بحيث يكون أي مشروع مشترك في المستقبل قائماً على السياسات التي تؤمّن مصالح الجميع بمساواة وعدل وإخاء، من دون سيطرة مُكوِّن وهوية قومية أو عرقية أو دينية أو مذهبية لأحد المكونات على حساب المكونات الأخرى. المطلوب هو سياسات تنموية يربح فيها الجميع، لا هويات متصارعة على أسس مصالح قومية في مواجهة قوميات، أو بلد على حساب بلدان اخرى.

يقول داوود أوغلو في كتابه عن العمق الاستراتيجي: «إن الاختلاف في وجهات النظر الاستراتيجية للمجتمعات، هو نتاج لاختلاف عالم التصورات الذي يستند إلى البعدين المكاني والزماني.

إن التصورات المكانية للمجتمعات، بمحورها الجغرافي، مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها محوراً لها، تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكيل سياساتها الخارجية». (ص49 ـ 50)

لو طبقنا مقولة داوود أوغلو على الواقع لوجدنا موضع الخلل في قراءته للواقع، واين أخطأ في حساباته.

لقد أوغل أوغلو كثيراً في إعطاء أهمية للدور التاريخي للمرحلة العثمانية في المنطقة، ونسي أدواراً اخرى كانت تتصارع مع الدولة العثمانية، ألا وهي الدولة الصفوية والدول الاوروبية، ما ترك أثراً أيضاً في تشكيل المنطقة بأبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية كافةً، إلا أن الخطأ القاتل الذي وقع

فيه أوغلو هو عدم قراءته للواقع الحالي الممتد منذ عام 1979، أي عام ظهور الدولة الإسلامية في إيران ودورها المحوري في الصراعات في المنطقة. هذا الدور استمر تصاعدياً من خلال تجاوز آثار الحرب المفروضة على إيران من قبل العراق المدعوم شرقاً وغرباً في حربه عليها، والخروج من هذه الحرب وهي تمسك بورقة المقاومة ضد العدو الصهيوني، أي ضدّ أهم مرتكزات السياسة الأميركية في المنطقة، بل هي تحدت الولايات المتحدة في حروبها على أفغانستان وعلى العراق بأن دعمت كل مقاومة تقوّض استمرار واستقرار النفوذ الأميركي في المنطقة، ومن ثمّ لا يمكن قراءة المنطقة من خلال البعد الاستراتيجي التاريخي الأحادي لدور تركيا في المنطقة، وهو لم يكن أحادياً في الواقع، كذلك لا يمكن قراءة الواقع بعيداً عن الانتصارات التي حققها معسكر المقاومة، من خلال التحالف الإيراني السوري مع منظمات المقاومة في المنطقة في لبنان وفلسطين بل وحتى العراق وافغانستان. عدم القراءة الواقعية، وعدم معرفة القوة الحقيقية لهذا المحور، جعلت من تركيا و سياسة أوغلو وأردوغان في المنطقة على تصادم حاد مع معسكر المقاومة المنتصر على امتداد ثلاثة عقود على أعتى القوى الإقليمية والدولية، وهما الولايات المتحدة وإسرائيل. فبدت سياسة تركيا تلك وكأنها تعويض اقليمي لدورٍ ما، عجزت عنه الولايات المتحدة وإسرائيل وجاءت تركيا مع بعض الحلفاء العرب لملء فراغه والتعويض عنه. وقد ظهر ذلك من خلال تحالف تركيا مع بعض الدول النفطية الخليجية ومع الغرب عموماً وبخاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وهي تمثل قوى الاستعمار القديم على المنطقة والاعتداء الأميركي عليها من خلال الحروب المباشرة ومن خلال الدعم المطلق لإسرائيل، المحتلة فلسطين والمهجّرة أهلها، والمحتلة أراضٍ عربية أخرى في لبنان وسوريا.

من خلال التدخل السافر في الشؤون السورية، ومن خلال فتح

حدودها، بعد أن فتحت مدنها وفنادقها، لكل القوى الساعية لاسقاط الدولة السورية، الحلقة الأقوى في معسكر المقاومة، ظهرت تركيا بمظهر الشريك لكل المعسكر المضاد لمعسكر المقاومة هذا.

إيران لم تتوقف لحظة منذ بدء الأزمة عن تذكير تركيا بالدور المحوري لسوريا في محور المقاومة هذا، كذلك فعل حزب الله في لبنان، احد أهم قوى المقاومة في المنطقة. وأرسلت الرسائل العلنية، وغير العلنية إلى تركيا، تفهمها فيها : أن الاعتداء على الأمن السوري هو ضرب لمعسكر المقاومة، وأن هذا المعسكر لن يقبل تحت أي ذريعة بان يضعفه أحد أو أن يضرب حلقاته أحد.

عوض أن تتجاوب تركيا مع هذه التحذيرات، التي كانت تعني أنها ستدخل في صراع مباشر أو غير مباشر مع هذا المعسكر إن هي أوغلت في سياستها تجاه سوريا، وجدنا تركيا تذهب مذهباً تصعيدياً، يؤكد على تحالفها مع حلف شمال الأطلسي ومع الولايات المتحدة، بل مع إسرائيل ايضاً، في مواجهة معسكر المقاومة.

نصبت تركيا اولاً رادارات للدرع الصاروخي، الذي كانت روسيا في أكثر من مناسبة قد اعترضت على وجوده بالقرب من حدودها. وكانت روسيا تعتبر هذا الدرع واحداً من أهم القضايا الخلافية بينها وبين الولايات المتحدة، فإذا بتركيا تتجرأ على نصب الدرع هذا. لم تكتفِ بالإعلان عن نصب الدرع، بل اشارت إلى أنه لحماية أراضيها من أي اعتداء يمكن أن يشن عليها من سوريا. وظفت تركيا بذلك رادارات الدرع الصاروخية لمزيد من الضغط على الأمن القومي والأمن الإقليمي.

حجتها بأنها تريد أن تحمي نفسها لم تصمد طويلاً أمام تحليلات الخبراء، بخاصة مع تصريحات المسؤولين العسكريين في البنتاغون انفسهم، الذين أشاروا بأن: الهدف من نصب رادارات الدرع الصاروخي في تركيا، هو

ربطها بالمدمرات الأميركية الموجودة قبالة سواحل فلسطين المحتلة، والتي من المفترض، في حال تلقيها الإنذار من هذه الرادارات بحدوث أيّ هجوم صاروخي من قبل إيران ضد إسرائيل، فإن هذه المدمرات البحرية تستطيع أن تطلق صواريخ الباتريوت لحماية إسرائيل.

لم تمضِ أشهر على هذا الانتشار لرادارات الدرع الصاروخية حتى نُصِبت بطاريات الباتريوت نفسها على الأراضي التركية، تحت الحجة ذاتها: حماية تركيا من أيّ هجوم سوري على أراضيها.

الخبراء الأتراك أشاروا بان طريقة نصب هذه الصواريخ تدل على أن الهدف ليس حماية الأراضي التركية، بل إن قربها من قاعدة انجرليك بالذات، وهي قاعدة تركية تقدم التسهيلات لحف شمال الاطلسي، تدل على أن الهدف منها هو حماية هذه القواعد الأميركية، التي سبق وان هُدّدت من قبل إيران التي أعلنت: أنه في حال تعرضها لهجوم من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة، فإنها سترد على قواعد الولايات المتحدة، كما أنها سترد على إسرائيل. تركيا إذاً تحمي الكيان الصهيوني وتحمي الوجود الأميركي الذي يمكن أن يؤدي إلى هجوم على إيران.

التلاعب بالأمن الإقليمي بهذه الوقاحة وهذا الوضوح يضع إمكانية الشراكة الكاملة مع تركيا، من قبل دول المنطقة في خبر كان، لأن تركيا قد وضعت نفسها في خانة الدول الداعمة للوجود الأطلسي المعادي، والداعمة إسرائيل والحامية إياها.

داوود أوغلو نفسه كان قد رسم أهداف حلف شمال الأطلسي في المنطقة خاصة، وهو بهذا الوصف أفضل من يدين سياسته بنفسه و بتفسير هذه الاهداف، فقد كتب في كتابه «العمق الاستراتيجي»، تحت عنوان «تركيا والمهمة الجديدة لحلف شمال الأطلسي»:

«تَفرّدَ حلف شمال الأطلسي بوصفه التنظيم الوحيد القادر على استخدام

القوة الفعلية في العلاقات الدولية بعد حقبة الحرب الباردة، وأخذ يلعب دور المؤسس والمحافظ على النظام الدولي، وقد اصبح الحلف مضطراً لتقوية عمقه الاستراتيجي على الخطوط الجيوسياسية التي تحيط بشرق وغرب أوراسيا، وتتقاطع مع جنوبها وشمالها. ولا يمكن السيطرة على النظام العالمي إلا من خلال ملء الفراغ الجيوسياسي الذي نتج عن انهيار نظام القطبين الجامد. وكما أوضحنا بشكل مفصل في الفصول السابقة، فإن تركيا تحتل وضعاً جيوسياسياً مركزياً في القارة الافرو/أوراسية، وتشكل أهمية خاصة للتوازنات العالمية، لا يمكن إهمالها بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بتحديد مهمته الاستراتيجية العالمية الجديدة».

إذاً، داوود أوغلو يعرف أبعاد استراتيجيات حلف الأطلسي ويعرف اهمية السيطرة على أوراسيا بالنسبة للنظام العالمي الجديد، كما يعرف أهمية تركيا في هذه الاستراتيجية. وهو يدرك أكثر من ذلك أن هذه السياسة ستكون مدخلاً للخلاف مع دول الجوار أحياناً، فيقول: «من أبرز المشكلات السياسية التي سوف تواجهها تركيا في المراحل القادمة ما يتعلق بالقدرة على الموازنة بين خياراتها وسياساتها الاقليمية وبين المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي، وتوجهاته في النظام العالمي. وسوف تكون عملية التكيف هذه بالغة الحساسية، يصعب من خلالها تحقيق نوع من التوازن المنطقي، ذلك أن تركيا معرضة للاغتراب عن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، من جهة، كما قد تتوتر علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، من جهة أخرى. ويمكن للحسابات الإقليمية التي ليس لها علاقة بحلف شمال الأطلسي أن تفتح على تركيا باب التغرب عن المنطقة، إذا ما قامت تركيا بدور فاعل في العمليات التي تتم باسم حلف شمال الأطلسي في النطاق الاقليمي، أما إذا أخذت تركيا الحسابات الإقليمية كأولوية بالنسبة لسياستها، فيمكن أن يؤثر هذا الموقف على علاقتها الاستراتيجية بالحلف، ويسبب لها ضغوطا جديدة.» ص(262).

وبذلك عوض أن تكون تركيا رافعةً وشريكةً لطموحات شعوب المنطقة، في التحرر من سيطرة الصهيونية، والولايات المتحدة وحلفائها من دول الرجعية العربية، ظهرت تركيا كحليف للولايات المتحدة وللرجعية العربية وبطريقة غير مباشرة تلعب لعبة تقوي إسرائيل على حساب معسكر المقاومة.

هكذا تحول حلم داوود أوغلو بتفعيل العمق الاستراتيجي لتركيا لصالح تركيا، إلى كابوس تركي يضرب مصالح تركيا ويسقط مقولة «صِفر أزمات» إلى واقع يحمل كمّاً هائلاً من الأزمات، لأنه فضّل سياسة حلف شمال الأطلسي وأهدافه في المنطقة على أهداف دول وشعوب المنطقة.

لقد أشرت في فصل سابق إلى التطورات في كل من جورجيا وأوكرانيا التي أدت إلى رسم حدود موازين القوى الجديدة بين الأطلسي كحلف أمني وبين كل من روسيا على حدة وشنغهاي كمنظمة متقابلة ومتعارضة مع أهداف الأطلسي في كل من أوراسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتركيا إذاً صاحبة الموقع الجغرافي المميز في وسط هذه الجغرافيا، عليها أن تقرر في أي معسكر ستكون، وعليها التخلّي عن الحلم التتريكي الذي يظن أن هناك امكانية للسيطرة على المشرق، أي سوريا والعراق ولبنان، كما القدرة من خلال سياسات الأطلسي على زعزعة أمن روسيا حتى الوصول إلى تفكيك الفدرالية الروسية، ومن ثم الانقضاض على الصين لتفكيكها، وبذا تستعيد تركيا نفوذها في كل الجمهوريات المسلمة التي تشكل تِسْعَاً من جمهوريات الفدرالية الروسية الحالية، فضلاً عن إقليم سينغ يانغ الذي تسكنه قومية الإيغور المسلمة في الصين، والذي كما هو معروف، يعتبر موطن أجداد بني عثمان الذي جاؤوا من سهول وهضاب آسيا الوسطى إلى شواطىء البحر المتوسط لإقامة الدولة العثمانية.

هذه الأحلام تتطلب ضَعْفَ كل من روسيا والصين، والسيطرة على المشرق لإعادة بعث الحلم العثماني الذي يتحدث عنه داوود أوغلو بلباقة

يسميها العمق الاستراتيجي. إنّ دون هذا الحلم حروب وحروب، تفكيك وتفكيك لدول ومنظومات، وقد يكون دونها حروب عالمية أخرى. في حين أن الجغرافيا الحديثة المتقدمة والمدعومة بالموارد الطبيعية وشبكة العلاقات المستجدة اقتصادياً والتي تشكل كل من الصين وروسيا عمادها، كاكبر دولة اقتصاديا تقدمت الولايات المتحدة بحجم ناتجها القومي، وروسيا التي تعتبر المخزون الاكبر للطاقة في العالم والقوة العسكرية التي تقف في طليعة التصنيف العسكري في العالم.

مقابل هذه السياسة التدميرية يطرح على تركيا مشروع تشبيك البحار الخمسة، ألا وهي البحر الابيض المتوسط، والبحر الاحمر، وخليج فارس، مع البحر الاسود وبحر قزوين، الذي تحدث عنه الرئيس بشار الاسد قبل بدء المؤامرة على سوريا، والذي ما زال يشكل تصوره الأهم للمنطقة رغم جور السياسة التركية تجاه بلاده، كما تحدث في احدى اللقاءات الخاصة، وأمام التوجه الروسي الذي يؤكد على الشراكة مع تركيا، وقدم لها واحداً من أهم المشاريع الاقتصادية من خلال اعتماد تركيا كخط رئيسي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عن طريق اليونان، حيث اصبحت مصالح تركيا، وبخاصة في مجال الطاقة موزعة وبدقّة بين إيران، التي تزودها بأربعين بالمئة من حاجاتها من الغاز، وبين روسيا التي تزودها بأربعين بالمئة أخرى، وتجعلها ممراً لكميات كبيرة من الغاز لتصديرها إلى أوروبا عبر اليونان، والعراق الذي يزودها بالحجم الأكبر من حاجاتها من النفط، أن كان من كركوك والبصرة أو من اقليم كردستان.

فضلاً عن ممرات وتصدير الطاقة، فإن الاقتصاد العالمي الذي يميل منذ فترة طويلة باتجاه الشرق الذي تتصدره الصين كاكبر منتج صناعي في العالم، وتقف إلى جانبها جغرافياً كل من اليابان وكوريا الجنوبية، يجعل من حلم تنفيذ مشروع إقامة خط سكة حديد ينطلق من بكين إلى اسطنبول عبر آسيا الوسطى

مشروعاً استراتيجياً بامتياز، لا يمكن تحقيقه إلا برضى الصين وبرفع الفيتو الروسي عنه ليتم تحقيقه. فتركيا إذاً أمام خيارات كبيرة إذا ما أحسنت الاختيار للتموضع بالمشاركة بالمصالح والموارد لتامين عمق استراتيجي بناء يقوم على القيم والمصالح المتبادلة دونما نظرة عرقية أو قومية تقوم على صراع الهويات والعصبيات لتامين المصالح، عوضاً عن سياسة تكامل السياسات التي تؤمن السلم الدولي والرخاء الاقليمي للجميع.

تركيا، كما إيران وباقي الدول العربية، عليهم أن يدفعوا باتجاه تنافس السياسات التكاملية، وليس باتجاه صراع الهويات المتناحرة ظناً منها أنها تؤمن مصالح هذه الفئة أو تلك، وإن التجربة التركية الفاشلة في السياسة الاقليمية هي خير درس للابتعاد عن منهجية الإقصاء والاستئثار من خلال التمركز حول فكر الهويات التي تحمل سياسات أحادية، من أجل انتصار السياسات الجامعة الموحِّدة للهويات التي تؤمّن مصالح الجميع بنظرة إنسانية تعتبر من مآسي التقصير والانحدار في مهاوي الاقتتال والصراع من خلال النظر للأمور بمنظور الهويات لا السياسات، صراع القوميات لا صراع القيم.

حدود بهِباتٍ وحدود بدماء

معرفة كيفية رسم الحدود السياسية لدول المنطقة، وكيفية إيجاد الكيانات السياسية المختلفة، تعتبر من أهم مفاتيح فهم الصراعات في الإقليم، سواء كانت الصراعات بين دوله أو الصراعات الداخلية بين مكونات الدولة الواحدة. هذه الجغرافيا السياسية تسلط الضوء بشكل واضح إنْ كان بتاريخيةِ وأسبابِ تشكيلها أو بطبيعة ما تحتويه من مكونات على مفاتيح أساسية من مفاتيح فهم السياسة الاقليمية والدولية، وتسلط الضوء على الكثير من الإشكاليات المتعلقة بمسألة التحرر الوطني ومسائل التنمية البشرية والاقتصادية والتنمية بشكل شامل.

لقد كان واضحاً منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، أن الغرب متمثلاً ببريطانيا وفرنسا بدأ الاهتمام بالدولة العثمانية بعد أن ازدادت قدراتهم الاقتصادية والعسكرية وهيمنتهم على الكثير من بلدان العالم. فكان هناك اهتمام استراتيجي بريطاني بتأمين طريق الوصول لممستعراتها في الهند والتي كانت تعرف بأنها دُرّة التاج البريطاني، وتالياً فإن السيطرة على قناة السويس وعلى المنطقة الممتدة من فلسطين إلى العراق إلى إيران، هي محورية من أجل خدمة هذه الاهداف. كما أن اكتشاف النفط في إيران من قبل شركة النفط

البريطانية عزز اهتمام هذه الدولة بإيران وبضرورة السيطرة على نظامها حفظاً لمصالحها النفطية التي أصبحت تديرها بعد ذلك الاكتشاف شركة النفط الانكليزية الايرانية والتي أصبحت تعرف في يومنا هذا بـ «بريتيش پتروليوم».

فرنسا كانت قد دخلت إلى المنطقة عن طريق حماية الأقليات المسيحية، ووقعت لذلك العديد من الاتفاقيات مع الباب العالي لحماية الأقليات في بلاد الشام، ولكن، خصوصاً في جبل لبنان حيث الأكثرية المارونية التابعة للكنيسة الكاثوليكية في روما، رغم أن اصولها بدأت في الكنيسة المشرقية.

مع هزيمة تركيا أمام الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين وقعت كل هذه البلاد، من الحدود المصرية الفلسطينية جنوباً، إلى الحدود السورية التركية والتركية العراقية شمالاً، وحتى الحدود العراقية الإيرانية شرقاً بيد التحالف الفرنسي البريطاني.

غاب عن هذا التحالف الثنائي عن منطقتنا الحليف الأميركي لهم في هذه الحرب، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية قد دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ضد المحور المتمثل بتركيا وألمانيا، ولكن الولايات المتحدة كانت قد اكتفت بإعلان الحرب على ألمانيا وخوضها هذه الحرب في أوروبا فقط ولم تعلن الحرب على تركيا. السبب يعود إلى نصيحة مدير ومؤسس الجامعة الأميركية في لبنان السيد دانيال بلس والذي ذهب إلى باريس بناء لدعوة من الرئيس الأميركي حينها وكمستشار له لمعرفته التامة بالشرق الأوسط وبالأوضاع في المنطقة. كانت نصيحة السيد بلِس عدم إعلان الحرب من قبل الولايات المتحدة على تركيا والاكتفاء بإعلان الحرب على ألمانيا، ما كان سيترك مجالا للجامعة الأميركية بان تستمر بالعمل في بيروت ولا تترك ذريعةً للحاكم التركي أن يقفلها ويقفل السفارة الأميركية كما حصل مع كل من فرنسا وبريطانيا اللتين أغلقت سفارتاهما ومؤسساتهما التعليمية في بيروت نتيجة دخولهما الحرب ضد تركيا.

هذه الواقعة تفسر لماذا بقيت الولايات المتحدة، رغم دخولها الحرب مع الحلفاء ضد المحور، بعيدة بجيوشها عن منطقتنا ولماذا تركت الساحة للفرنسيين والبريطانيين. وتفسر كيف أنه منذ ذلك التاريخ كانت الولايات المتحدة تقدر مدى أهمية القوة الناعمة والوجود الثقافي والمعنوي في بيروت التي كانت جامعتها فيها تستقطب طلاباً من كل بلدان المنطقة وبخاصة من فلسطين وسوريا والعراق وحتى من إيران.

خلت المنطقة لفرنسا وبريطانيا إذا لتقاسم النفوذ فيما بينهما، فكان أن اتفق كل من السيد جورج بيكو، السفير الفرنسي السابق في لبنان والذي كان قد طرد منه نتيجة إغلاق سفارة فرنسا في بيروت، أن اتفق مع مستر سايكس مندوب الخارجية البريطانية على تقسيم المنطقة الخاضعة من فلسطين إلى لبنان وسوريا والعراق إلى مناطق نفوذ يعود فيها كل من لبنان وسوريا اللتين كانتا كانت منطقة سياسية واحدة إلى فرنسا، ويعود كل من فلسطين وشرق الاردن حتى العراق إلى النفوذ البريطاني.

الجدير بالذكر أن السيد جورج بيكو كان هو نفسه ممول ومحرض العديد من المثقفين والناشطين السوريين واللبنانيين أثناء الثورة العربية الكبرى ضد تركيا، مع الوعود التي اطلقت يومها بإنشاء وطن عربي ودولة عربية مستقلة في المنطقة. بريطانيا عن طريق الشهير لورانس [=توماس لورانس والذي عُرف أيضاً باسم «لورنس العرب»] الذي كان مندوباً للمخابرات البريطانية كان قد وعد بدوره الشريف حسين حاكم مكة والمدينة أن يوليه على كل بلاد العرب وإنشاء مملكة عربية له في المنطقة.

البداية كانت في رسم حدود لبنان الكبير وفصله عن سوريا، هذه الحدود رسمها الجغرافيون الفرنسيون بإشراف المنتدب الفرنسي بالتشاور والتشارك مع البطريرك الماروني في حينها البطريرك الياس الحويك. اختيرت الحدود بشكل يضمن أكثرية مارونية فيها ويضم إليها سهل البقاع والجنوب لوفرة محاصيلهما

الزراعية، في حينها حذّر المفوض السامي الفرنسي البطريرك بأنّ ضم هذه المناطق سيدخل أكثرية مسلمة هي أقلية اليوم ولكنها قد تصبح أكثرية لاحقاً، الأمر الذي يؤثر على الأكثرية المسيحية. البطريرك رفض هذا الاحتمال وقال إن المسيحيين سيبقون أكثرية ضمن هذه الخارطة للبنان الكبير.

حقيقة الامر وما اثبتته الوثائق التاريخية تقول أن المستعمر الفرنسي لم يكن بداية يرغب في تقسيم سوريا بين دولة لبنان والداخل السوري. اتفاقيات سايكس بيكو كانت تعطي الفرنسيين السيطرة على هذه المنطقة وكانت مصلحته تقتضي أن يعين عليها إدارة واحدة ويديرها كوحدة سياسية واحدة. الا أن رغبة الموارنة أدت إلى انصياع فرنسا لهذا التقسيم. ومع إعلان استقلال لبنان عن سوريا ارتفعت حدة المشاعر العربية المعادية لفرنسا التي قسمت سوريا إلى دولتين. هذه المشاعر العربية الوحدوية التي كانت تصدر عن قوى شعبية وسياسية وشخصيات على ضفتي الوطن السوري رافضة تقسيم سوريا، دفعت فرنسا إلى الذهاب قدماً بخط التقسيم لإضعاف هذه الروح الوحدوية. فطبقت على سوريا مبدأ الدولة الدينية المذهبية نفسها وقسمت سوريا إلى اربع دول؛ درزية، وعلوية، ودولتين في وسط وشمال سوريا، دمشق وحلب، للسنة، لعلها بذلك تضرب إسفيناً بين الروح الوطنية للسوريين، إلا أن الانتفاضات الشعبية والرفض القويّ لهذه المشاريع هو الذي أعاد سوريا إلى وحدتها الحالية.

هذه الخارطة السياسية التي مازال لبنان الحالي يعاني من طريقة تقسيمها ورسمها، وبغض النظر عن المواقف المؤيدة والرافضة في ذلك الوقت من قبل المكونات الشعبية اللبنانية التي كانت تشكل هذه البلاد، من رافض يريد الاستمرار بالاتحاد مع سوريا ومن مؤيد يريد الانفصال عنها، ما أسس لفترات زمنية طويلة من الشدّ والجذب بين مكونات الشعب اللبناني ومن مواقفه المختلفة حول مسألة الوحدة العربية والانتماء العربي أو عدمه لهذا الشعب الذي يسكن ضمن هذه الخريطة الجديدة. وبغضّ النظر عن هذه التجاذبات فإن

التأسيس على مسألة المحاصصة الطائفية في لبنان وتوزيع الصلاحيات بناء على التقسيم الطائفي، جعل هذا البلد يعيش حروباً وأزمات داخلية عنيفة أحياناً وسياسية اجتماعية أحياناً أخرى ولا يعرف الاستقرار حتى يومنا هذا؛ ذلك أن ما أُسس عليه واعتبر وكأنه منتهى التطور ومتجمد، كان في الواقع ديناميكياً متحولاً. فالديموغرافيا لعبت دورها في هذا البلد وزاد عدد المسلمين والمسيحيين، والاقتصاد لعب دوره، فمع الهجرة والاغتراب وعودة الرساميل المهاجرة إلى الداخل تحولت القوى الاقتصادية بموازينها الجديدية، وكذلك حصل تغير في النسب المتعلمة بين الطوائف والمذاهب، فتقلصت الفجوة التعليمية التي كانت أرجحيتها تميل إلى المسيحيين لكي تصل إلى شبه مساواة في الفرص التعليمية. وهكذا، فإنّ لبنان الذي رسمت خريطته حصراً لأسباب طائفية، والذي وضع نظامه ودستوره على أساس طائفي، كان وما زال يتعرض لخضات سياسية وحروب أهلية عنيفة، أصبح مضرب المثل في الأدبيات السياسية والفنية والأدبية وحتى السينمائية. لبنان المتعدد الطوائف والمذاهب، الذي يتغنى به البعض على انه رسالة للعالم، بقيت هذه الوصفة أمنية أو أنشودة ولكنها لم تتحقق أبداً، لبنان هذا تحول إلى مصطلح «اللبننة» أي الحروب الأهلية، بعد أن كان مصطلح البلقنة، نسبة إلى دول البلقان، يعني تقسيم التجمعات السكانية على أساس عرقي قومي ضيق وإدخالهم بحروب القوميات والهويات القومية. ولم يتراجع هذا التعريف بلبنان إلا عندما تقدّمت عليه الحرب الأهلية في العراق فسمعنا مصطلح العرقنة، ومن ثم جاء إلينا مصطلح الصَوْملة، أي الدولة الفاشلة التي تمتد فيها الحرب الأهلية لسنوات مع وجود حكومة محلية غير قادرة على السيطرة وضبط الأمور.

لبنان هذا نموذج أوّلي لكيفية رسم الخرائط الجغرافية لبلدان ظهرت إثر اتفاقية تقسيم النفوذ فيما عرف بتركة الإرث العثماني بين بريطانيا وفرنسا. فكان أول البلدان الممنوحة هبة لطائفة على حساب طوائف أخرى، بل على حساب المنطق والعقل الإنساني الذي كان يجب أن يجمع لا أن يفرق.

مع رسم خريطة لبنان من قبل المندوب السامي الفرنسي بالتوافق مع البطريرك الماروني، أي القوة الاجنبية المنتدبة مع الطائفة الاقرب لقوة الانتداب، رُسم جزء من خريطة سوريا الحالية بحدودها الغربية، فكان هذا الجزء يرمز للاجتزاء من أجل إعطاء الهبات. وبقي البحر المتوسط يشكل الجزء المتبقي من هذه الحدود الغربية.

في شمال سوريا كانت قوات الحلفاء قد توقفت عند حدود متعارف عليها على أنها تخص الدولة التركية، فكان أن رسمت حدود سوريا التي كان فيصل ابن الشريف حسين يحلم بحكمها كجائزة ترضية بعد أن سقط مشروع الدولة العربية الكبرى في وحول سايكس بيكو. الا أن استمرار المعارك بين الجنرال غورو قائد القوات الفرنسية والقوات التركية بقيادة أتاتورك ومع بدء فقدان غورو السيطرة وخسارة معاركه أمام الجيش التركي وبسبب خوفه من المزيد من الخسائر، وقعت اتفاقية أنقرة عام 1922 والتي ضمت فيها فرنسا أنطاكيا إلى الاراضي التركية. وهكذا بسبب ضعف القدرات العسكرية الفرنسية أمام الجيش التركي فرَّطت فرنسا بقطعة من أثمن الأراضي السورية وتنازلت عنها لتركيا. هذه هي الهبة الثانية التي قدمتها فرنسا ولكن لتركيا هذه المرة بسبب الضعف الفرنسي بالدفاع عن أراضٍ كانت قد انتدبت نفسها عليها!

في عام 1936 شعرت فرنسا بقرب دنو الحرب مع ألمانيا وإيطاليا، وخلال زيارة أحد جنرالاتها للمنطقة، الجنرال هانتزغر، وجد أن الأولوية لفرنسا هي الدخول بحلف مع تركيا، لمواجهة احتمالات الحرب المقبلة، ولكي يمنع تركيا من دخول الحرب إلى جانب محور ألمانيا ـ إيطاليا، كما حصل في الحرب الأولى، توصلت فرنسا مع تركيا إلى توقيع اتفاقية حلف ثنائي، تتضمن مساعدة فرنسا على تسليح وتدريب الجيش التركي وتزويده بمعدات حديثة، مع تعهد بتدريب المهندسين والأطباء وفتح مجال للتبادل العلمي، فضلاً عن أنّ تركيا قد أعادت أثناء هذا الحوار والمفاوضات التي أدت

لهذا الحلف، طرح مسألة الحدود، فارتأت فرنسا، وأيضاً بتوصية من جنرالاتها الذين كانوا مهتمين بالحرب قبل كل شيء، التنازل عن المهم للحصول على الأهمّ، كما كانوا يقولون، وهكذا عُدّلت حدود سوريا مرة اخرى وتنازلت فرنسا، بدون أي وجه حق شرعي وقانوني، عن لواء الاسكندرون لتركيا، وحرمت حلب بهذا التنازل من كل سواحل لواء الاسكندرون التي كانت تشكل منفذها على البحر الابيض المتوسط. هذا التنازل أدى إلى نزوح الألوف من الأرمن الذين سارعوا بمغادرة اللواء خوفاً من السيطرة التركية الوشيكة، وأدى أيضاً إلى تغير ديموغرافي إثني مذهبي ديني في التركيبة السورية، حيث أن أكثر قاطني اللواء ممن بقوا فيه بصفتهم سكانه الاصليين، كانوا من المسيحيين والعلويين. هذه حدود نتيجة هِباتٍ ورياء أيضاً، ترسم خريطة المنطقة السياسية الحالية، بناء لرغبة الدولة المنتدبة على المنطقة ومن دون مراجعة سكانها الاصليين ولا مراجعة الدولة المفترض أن هذه الاراضي تعود اليها. فرنسا لم يكن لها الحق القانوني بالتخلّي عن اللواء لتركيا، فبصفتها الدولة المنتدبة على سوريا، لم يكن يحق لها، بناء لقانون عصبة الأمم وصك الانتداب المعطى لها، أن تجري أي تغيير على الحدود أو أي تقسيم، أو أي ضم وفرز، أو نقل للسكان. بقي الاتفاق الفرنسي التركي ضمنياً بين الطرفين، إلى أن وقعت اتفاقية سان ريمو عام 1939 والتي حددت حدود تركيا الرسمية دولياً، وأصبح اللواء جزءاً رسمياً وعلنياً من الأراضي التركية.

لم يكن عبد الله بن الحسين (الأول) يدري ما هو مصيره عندما كان متوجهاً إلى دمشق لملاقاة أخيه فيصل الذي أصبح ملكاً على بلاد الشام، لمدة قصيرة جداً قبل أن تخلعه القوة المنتدبة، أي فرنسا، بعد موقعة ميسلون. وقبل أن يصل عبد الله إلى دمشق كان شقيقه فيصل يفر منها، مع تقدم القوات الفرنسية نحو المدينة. هكذا اضطر أن يبقى في داخل مخيمه بالقرب من مدينة اسمها عمّان.

لم يكن وضعه مريحاً البتة، فهو لا يستطيع العودة إلى الحجاز حيث سيطر ابن سعود (عبد العزيز) على المنطقة، وبمعاونة حكومة بريطانيا العظمى التي هي نفسها كانت قد وعدت والده الشريف حسين حاكم مكة على أن تجعله ملك العرب في كل بلاد الشام وبلاد الرافدين مع الجزيرة العربية. وبعد أن أخلفت بوعدها، بل غدرت به ودعمت ابن سعود لكي يخرجه من مدينته ويسقط حكمه في المدينة، بدأت تبحث عن بدائل لأبنائه بأن تقسم عليهم ممالك مبتكرة على اراضي التركة العثمانية.

كتب عبد الله للمكتب العربي التابع لوزارة الخارجية البريطانية الذي كان مركزه في القاهرة، يطلب النصح والتوجيه، فهو لا يستطيع التقدم نحو دمشق ولا العودة إلى الحجاز. كان السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات حينها في زيارة للقاهرة، يقيم في فندق سميراميس، وعندما علم برسالة عبد الله سأل: أين هو الآن؟، فقيل له إنه يقيم مخيماً قرب مدينة اسمها عمّان تقع شرق نهر الأردن. عندها قال تشرشل اكتبوا له أن يبقى هناك فسنقيم له إمارة في هذا المكان.

عندما وصلت رسالة مكتب المستعمرات ليد عبدالله أسرع بكتابة رسالة معترضاً فحواها: إنه لا يعرف القبائل التي تعيش في تلك المنطقة وهي لا تدين له بالولاء فكيف سيستطيع أن يقيم إمارة ويحكمها؟؟. فكان جواب تشرشل عليه أن لا يخاف فبفضل الليرة الذهب الانكليزية ستدين هذه القبائل له بالولاء. وهكذا أنشئت إمارة شرق الأردن كتعويض على خسارة أبناء الشريف حسين للمشروع الكبير بأن كسب أحدهم إمارة في شرق الأردن، سُمّيت كذلك أي «إمارة شرق الأردن». وتقول الوثائق أن تشرشل نفسه هو من رسم الحدود الخاصة بهذه الامارة، فجعل حدودها الغربية نهر الأردن لكي يفصلها عن الضفة الغربية للنهر، وكان يدرك أهمية فلسطين بأن تبقى بيد البريطانيين أنفسهم، أما شرقاً فكان همّه ربط هذه الإمارة بالعراق الذي هو من حصة بريطانيا بحسب اتفاقية سايكس بيكو، لذلك نجد اليوم أن هناك لساناً جغرافياً

عجيب الشكل ينطلق من مناطق شرق نهر الأردن على طول الحدود السورية التي كانت من حصة فرنسا بحسب الاتفاقية سابقة الذكر نفسها، ولهدف كان وصل الإمارة الجديدة بالعراق مروراً بأراضي شبه الجزيرة العربية، وهكذا كان الخط مستقيماً رسم بالمسطرة كلسان جغرافي يربط الأردن بالعراق. وعندما وصل إلى الحدود الشرقية الجنوبية مع شبه الجزيرة العربية، كان تشرشل، وكما تقول بعض الشهادات الرسمية، قد أثقل من الشراب بعد أن خلط الويسكي مع الشمبانيا مع البراندي فاعترته نوبة تجشُّؤ قوية، وبدأ يصدر عنه «تدشيات» حركت يده بشكل غير واضح ومتعرج، فكانت الحدود المتعرجة مع مملكة ابن سعود، التي لم يكن لها أي تفسير سياسي أو جغرافي أو طبيعي، إلا هزّة ورعشة يد تشرشلٍ، من وطأة تجشّؤه، التي كانت ترسم خريطة هذه الإمارة الجديدة. هكذا وجدت دولة الأردن، التي كان مَسْقِط رأسها في فندق سميراميس في القاهرة كهِبةٍ من تشرشل لأحد أولاد الشريف حسين، وحدوده رسمت لضرورة الربط مع العراق المنتدبة عليه بريطانيا، أي ربط للمصالح والمستعمرات البريطانية فيما بينها، مع ارتجافة يدٍ ولّدت هزة قلم غير مقصودة رسمت حدودها الشرقية الجنوبية؟!

بعد أشهر جاء دور العراق لرسم خريطته وتحديد حدوده وتعيين حاكم عليه. هنا تكمن في هذه الوقائع كل مأساة الخرائط السياسية والجغرافية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط التي هي كما نعرفها اليوم.

لا يمكن الحديث عن العراق كما هو اليوم بخريطته وتاريخه الحديث وحدوده السياسية بدون الحديث عن غرترود بيل، الكاتبة والرحالة وعالمة الآثار، وأخيراً ـ إن لم يكن أولاً ـ الضابطة السياسية الأكثر تاثيراً في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. فإذا كان لورنس العرب معروفاً بسبب قيادته وتوجيهه العسكري والسياسي للثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين فإن لغرترود بيل الفضل الأول بتوجيه القادة جميعاً بمن

فيهم لورانس نفسه بسبب خبرتها القوية بالقبائل والعشائر العربية المنتشرة على طول خارطة بلاد الشام والرافدين والحجاز.

ولدت غرترود بيل في بريطانيا عام 1866 وبعد إنهائها دراستها زارت عمها الذي كان بمنزلة قنصل بريطانيا في إيران وكانت هذه اول زيارة لها للشرق وكتبت كتابا عن انطباعاتها عن إيران ثم اصبحت مراسلة للصحف البريطانية من بلاد المشرق حيث كانت تقوم بعدة رحلات في الصحاري وتمت معرفتها بالقبائل العربية المنتشرة ي تلك المنطقة، ثم انضمت بعد ذلك ولفترة إلى احدى البعثات التي كانت تنقب عن الآثار وهكذا عمقت معرفتها بتاريخ المنطقة، إلى أن اختارها تشرشل لكي تلتحق بوزارة الخارجية البريطانية وخاصة بالمكتب العربي في القاهرة، فرسمت الخرائط للقوات البريطانية وكانت خير دليل لهم للوصول إلى البصرة و وكانت ترشد الجنرال بيرسي كوكس الذي دخل العراق وأخرج الأتراك وبقي فيه لمدة كحاكم عسكري ومندوب الحكومة البريطانية فيه.

دعيت بيل إلى القاهرة عام 1921 لوضع الخطوط العريضة للحدود في كل المنطقة بالنسبة للدول التي تقع تحت السيطرة البريطانية، فباستثناء إمارة شرقي الأردن التي كان تشرشل قد حددها بيده، فان بيل استطاعت أن تقنع المكتب العربي بضم كركوك إلى العراق، بعد أن كانت كركوك محل تفاوض مع الفرنسيين الذين اعتبروها جزءاً من منطقة نفوذهم بحسب اتفاقية سايكس بيكو، ولكن بعد طرد فيصل من دمشق على أيدي القوات الفرنسية، ارتأت بيل أن تضم كركوك للعراق وان تحدد حدوده كما هي اليوم. فلم تكن مؤيدة لدولة كردية كما كان يطالب الأكراد، بل نصحت بوضعهم داخل الكيان الجديد وتوجيههم في مواجهة أي خطر تركي مستقبلي حيث كانت مهمتهم صد أي تقدم تركي لاستعادة ما كانت السلطنة العثمانية تعتبره جزءاً من أراضيها والتي كانت الحكومة الجديدة في تركيا ما زالت تعتبره كذلك.

وعندما سُئلت بيل عن رأيها بمن يحكم العراق، أجابت بما يختصر واقع المنطقة وتخلفها، وارتهانها لأوهام ما زالت عالقة بأذهان أبنائها حتى اليوم فافادت: إن العراق يتشكل من سنة وشيعة، فإذا أتينا بحاكم سني سيحتج الشيعة ويرفضون ذلك، وإذا اتينا بحاكم شيعي سيحتج السنة وهكذا فلن نحل المشكلة، أنا أرى بأن نأتي بفيصل من منفاه بعد أن طرده الفرنسيون من سوريا وننصبه ملكا على العراق، فيصل هاشمي، أي من سلالة محمد، فترضى عنه الشيعة، وهو سني المذهب فترضى عنه السنة، وهو ليس عراقياً، إذاً لا يشكل غلبةً لأحد الطرفين على الطرف الآخر

وفي مؤتمر عقد بالقاهرة بحضور لورنس وغرترود بيل وكوكس وآخرون، تقرر أن يصبح فيصل ملكاً على العراق ونُظِّم سيناريو كان على فيصل أن يلتزم به، لإظهار تتويجه على عرش العراق كما لو كان مطلباً عراقياً محلياً، فأرسلت الرسائل ووجهت التوجيهات للمتعاملين مع البريطانيين في بغداد لتوجيه الدعوة ولكي تطلب الحكومة المحلية المعينة من قبل البريطانيين مجيء فيصل إلى بغداد وإعلانه ملكاً على العراق. ولإرضاء عبد العزيز ابن سعود، الذي كان يعترض دائماً على تمليك أيّ من أولاد الشريف حسين في أي بلد عربي، قرر تشرشل زيادة المساعدات البريطانية لعبد العزيز ولشراء سكوته بمبلغ مئة الف جنيه إضافي لما كان يعطى له شهرياً كمساعدات من العرش البريطاني. .

هكذا كان، وأصبح فيصل ابن الشريف حسين الذي خسر مُلْكا لا يستحقه في سوريا، مَلِكاً على بلد لا يستحقّه أيضاً في العراق.

حدود إذا رسمت من الفرنسيين في لبنان وسوريا، ومُلْكٌ أعطي لفيصل من البريطانيين على سوريا، خسره عندما طرده الفرنسيون منها، ومُلْكٌ أعطي له كتعويض في العراق، الذي رُسمت حدوده الحالية بناء لاقتراحات غيرترود بيل التي كافأها فيصل باعطائها واحدة من أجمل الفيلات على ضفاف نهر

دجلة في بغداد، حيث كانت تسبح صباح كل يوم في مسبحها الخاص، قبل أن تلتقي الزوار ومنهم الملك نفسه، لتعطيهم نصائحها في إدارة البلاد.

مع تنصيب فيصل ملكاً على العراق لم تنسَ غيرترود بيل أن تضيف لمساتها على رموز الدولة الجديدة، وبناء على اقتراحها أضيف لعلم الثورة العربية، الذي كان قد رسم على أيدي البريطانيين أصلاً، نجمة في مثلثه الأحمر لكي يصبح علم المملكة ويتميز عن علم الثورة العربية. وهو حاليا يشبه علم المملكة الأردنية.

في صبيحة 17 تموز عام 1926 وجدت غيرترود بيل متوفية في سريرها على أثر جرعة زائدة من الحبوب المنومة، ولم يعرف هل الارهاق ذهب بقدرتها على تحديد كمية الحبوب المنومة، أم حب الانتحار أدى بها لتناول الكمية القاتلة، وذهبت عن عمر يناهز 57 عاماً، ولكن خرائطها وبصماتها في رسم سياسة المنطقة ما زالت قائمة، وكذلك هي بصمات لورانس العربي، وفيلبي (عبد الله، سانت جون) وغيرهم.

وهكذا فإن اربعة بلدان في المنطقة رسمت حدودها ونظمت أمور حكمها في ظل الانتداب والاحتلال، وأعطيت لنا كما هو عليه حالها اليوم. نرسم حدود بلادنا في المدارس والجامعات، ونداقع عنها، ونؤسس لنطاق عبورها وجماركها وتفتيشها، ونحدد منطق السيادة بناء عليها. هذه كانت حدود بهبات، ولم تسأل عنها شعوب المنطقة.

في تركيا الوضع كان مختلفاً كلياً، فحيث استطاعت الجيوش التركية وقف التقدم العسكري لقوات الحلفاء على الجبهة الغربية، بعد خسارة الخلافة العثمانية أراضٍ كانت تحت سيطرتها، تمتد من اليونان إلى بلغاريا وبلاد البلقان رسمت الحدود الغربية لتركيا بالدماء في معركة غاليبولي التي أوقفت قوات الحلفاء عند الحدود الغربية الحالية لتركيا، وكانت خسائرهم فيها تناهز المئة وأربعين ألف قتيل.

إلا أن الخسائر التركية كانت فادحة بالمساحات والأراضي، حينها أعلن مصطفى كمال حرب التحرير وبدأ في مواجهة الجيوش الغازية على كل الجبهات إلى أن استقرت على نحو شبيه بما هي عليه اليوم، دون أنطاكيا ولواء إسكندرون اللذين أعطيا له لاحقاً من قبل الفرنسيين، بعد خسارة أراضي أرمينيا، وأراضي في آذربيجان الحالية، وخسرت بالطبع الأراضي العربية كافة في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق وفلسطين. . وحيث أوقفت قوات الحلفاء على الجبهة الشرقية والجنوبية.

بعد توقيع اتفاقية انقرا أعطيت منطقة أنطاكيا لتركيا بعد أن تنازلت فرنسا عنها، الدولة المنتدبة على سوريا و بغير وجه حق تنازلت لتركيا عن أنطاكيا ثم تنازلت مرة اخرى عام 1939 عن لواء الاسكندرون. وهكذا رسمت الحدود التركية عند النقاط المتعارف عليها اليوم. هذه كانت حدود بدماء رسمتها القوات التركية بقيادة أتاتورك، الذي استحق لقب أتاتورك أي أبا تركيا، لأن بمقاومته مع قواته استطاع أن يحافظ على ما تبقى من تركيا موحدة، خارج هيمنة جيوش الحلفاء.

لواء الاسكندرون حصلت عليه تركيا من فرنسا على حساب سوريا، من أجل ضمان عدم دخول تركيا الحرب مع ألمانيا وإيطاليا، هذه الحرب التي اندلعت بعد خمسة أسابيع فقط من توقيع هذه الاتفاقية الاستراتيجية بين تركيا وفرنسا.

هذه الاتفاقية ضمنت عدم دخول تركيا الحرب إلى جانب المحور، وضمنت التعاون التركي الفرنسي الانكليزي في مجال التسلح وتطوير الجيش التركي، وقبل نهاية الحرب بأشهر قليلة، وبعد أن تبين حتمية انتصار الحلفاء، دخلت تركيا الحرب مع الحلفاء في 23 فبراير عام 1945، ما أسّس لشراكة لاحقة، أدت إلى استفادة تركيا من مشروع مارشال، كما كانت حال اليونان،

وباقي الدول الأوروبية. هذا المشروع الذي أعاد إعمار ما هدمته الحرب، وساعد في بناء حلف شمال الأطلسي، الذي دخلت عضويته تركيا، وأدى إلى ما أدى بها من أدوار في المنطقة لاحقاً، على حساب الأمن الإقليمي لدول المنطقة المجاورة لتركيا.

مع إعلان مبدأ ترومان لحماية الدول من الخطر الشيوعي، أصبحت تركيا ضمن النفوذ الأميركي، وعلى أراضيها العديد من القواعد والقوات الأميركية. وبدخولها حلف الأطلسي قدمت التسهيلات لقوات الحلف، حتى أنها شاركت في الحرب الكورية إلى جانب القوات الأميركية، وهي تشارك بقواتها بالعديد من «قوات حفظ السلام» حيث تدعو الحاجة وحيث تتطلب مصلحة الحلف ذلك، كما شاركت أخيراً بالحرب في أفغانستان إلى جانب قوات الحلف.

لأكثر من ثلاثمئة عام كانت إيران تعيش حالة الدولة الإمبراطورية، فمع استقرار الصفويين فيها، وهم من أصول آذرية وليست فارسية، والبعض ينسبهم لأصول عربية، نسبة لانتماء شيخهم الأردبيلي إلى سلالة الإمام موسى الكاظم، وحول هذه المسألة خلاف، حكمت هذه السلالة إيران لمدة ثلاثمئة وثلاثة وستين عاماً تقريباً قبل أن ينتقل الحكم إلى السلالة القاجارية وهي أيضاً من العرق الآذري. حدود فارس كما كانت تسمى دائماً، قبل أن يأتي رضا خان القاذاكي الذي سمي بعد تسلطه على الحكم باسم رضا شاه، كانت دائماً متحركة نتيجة حروبها مع العثمانيين، أو نتيجة ما خسرته أمام القيصر الروسي في أذربيجان الحالية، وفي جورجيا وجزء من أرمينيا الحالية، أو ما خسرته بعد الحرب العالمية الأولى عندما رسمت حدود أفغانستان الحالية برغبة بريطانية، وهكذا كانت حدود إيران عرضة للتوسع أو للانكماش نتيجة الحروب أو المعاهدات التي تعكس موازين القوى في اللحظة التاريخية المحددة.

الوعي الجمعي لبلاد فارس التي سميت لاحقاً، في عهد رضا شاه

بهلوي بإسم إيران، كان وما يزال يعيش وعي وذاكرة الدولة الإمبراطورية، يساعده في ذلك كبر مساحة الدولة التي تصل إلى مليون وستمئة الف كلم^2. ولكن الأهم من ذلك أن إيران، رغم اقتطاع أراضٍ تاريخية من امبراطوريتها، ما زالت متشكلة من ستّ قوميات، هي الفارسية والآذرية والكردية والعربية والبلوشية والتركمانية.

التشكل الإيراني بالقوميات الستة، وبما تعاقب على بلاد فارس من عهود وممالك، وكما تلاقحت الثقافة الإيرانية وأعطت الكثير خلال الفترات التاريخية المتعددة، وبخاصة ما قدمته للإسلام من فكر وعلم وأدب، وانفتاحها على الجوار المكمل لها، يجعل من بلاد فارس، إيران الحالية، نقطة التقاء وتلاقح ثقافي حضاري واسع جدا. فاللغات الستة موجودة على قدم المساواة في التكوين الثقافي الإيراني، كل قومية تجيد لغتها الأم إضافة للغة الفارسية الجامعة التي تشكل الوحدة اللغوية للدولة.

حدود الدولة لم تشهد منذ عقود طويلة أية نزاعات باستثناء الحدود مع العراق، فشط العرب شكّل نقطة تنازع بين إيران والعراق رغم الاتفاقيات المتعددة التي وقعت بين البلدين، إنْ كان بمكونيهما الحاليين كدولة العراق والدولة الايرانية، أو بين الدولتين التاريخيتين، أي الصفوية والعثمانية.

آخر الاتفاقيات التي وقعت بين الدولتين بشكلهما الحالي كانت اتفاقية عام 1937، ثم جاءت اتفاقية الجزائر عام 1975 التي نُقضت عام 1980 عندما شن العراق حربه على إيران. إلا أن الحدود بين إيران وتركيا، صمدت لأكثر من ثلاثة قرون، بعد توقيع إتفاقية قصر شيرين، وما زالت صامدة حتى الآن دون وقوع أي نزاع حدودي، أو حرب بين البلدين، ما يجعل من هذه المعاهدة أكثر المعاهدات صموداً عبر التاريخ.

الملفت للنظر أن هذه الحدود يعود توترها للحدود المائية أكثر منها

للحدود البرية، وهو ما يعتبر عادة ومع غياب أية ثروات نفطية في المنطقة من أسهل انواع الحدود من حيث إمكانية القضاء والتحكيم فيه بسبب وجود قواعد دولية محددة. ولكن الخلفيات السياسية هي التي كانت توتر الاوضاع وتجعل من هذه الحدود نقطة خلاف، في حين أنها لو كانت قد وضعت في إطار من التفاهم والتعاون الإقليمي، لما وجد أي من الطرفين حرجاً في حل هذه الخلافات بل وحتى الغائها تماماً، عندما توضع المصلحة المشتركة، ضمن إطار تعاون أكبر، يحجم مثل هكذا خلافات ويعيدها إلى حجمها الطبيعي بتغليب المصالح المشتركة على المصالح الفئوية لطرف على حساب طرف آخر.

التوتر عبر الحدود عاد إلى أقصى درجاته مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران بالإطاحة بنظام الشاه، وقيام الجمهورية الإسلامية.

من دون أية تغيرات جوهرية بواقع الحدود اندلعت الحرب ولم تكن خلفيتها الحقيقية النزاع الحدودي، ولو أنها سعت، من الطرف العراقي، إلى تغييرات في الجغرافية السياسية في المنطقة. حقيقة خلفية الصراع الذي أدى إلى نشوء حرب امتدت لثماني سنوات، هو شعور النظام البعثي في العراق، القائم على الإيديولوجيا القومية، بخطر المد الإسلامي وتاثيره على السياسة الداخلية العراقية، ومع إضافة التحريض من قبل القوى الاقليمية والدولية المتضررة من قيام الدولة الإسلامية في إيران تمّ شنّ هذه الحرب.

النزاع لم يكن على الحدود فعلياً بقدر ما كان على طبيعة التوجهات الاستراتيجية لكلا المعسكرين، وعلى المخاوف الدولية والإقليمية من التوجهات الثورية الجديدة للجمهورية الإسلامية.

ما كان يخاف منه النظام في العراق كان له علاقة بتأثيرات النسيج الاجتماعي، الذي ما انفك منذ مئات السنين يجمع شعوب دول المنطقة بالأواصر الدينية والمذهبية، ويجعل من أكثر الحدود المصطنعة نتيجة اتفاقيات

سايكس بيكو، أو نتيجة انهيار الامبراطيرية العثمانية وظهور دول جديدة، وتراجع الدولة الامبراطية في بلاد فارس، كل ذلك أدى إلى تقسيم شعوب المنطقة التي عاشت لسنوات وعقود، رغم تباينها العرقي والقومي واللغوي ضمن إطار الإمبراطوريات الكبيرة، منذ ما قبل الفتح الإسلامي وخلاله وحتى سقوط الدولة العثمانية، وتحول إيران إلى دولة غير امبراطورية، ضمن حدود لكل هذه الدول محمية ومستنفرة إلى الحدود القصوى، ضد أي تغيير لا تعرف القوى الاقليمية والدولية إلى أين يمكن أن يؤدي.

لبنان وسوريا كان المواطنون في كلا البلدين، يعيشون تجازب الكيانية الانفصالية أو الوحدة الاندماجية إلى وقت ليس بقصير.

سوريا والعراق ومصر والاردن كانت تعيش هاجس الوحدة التامة أو الحفاظ على الكيانات المستحدثة. وهكذا كلّ الأقليم، يعيش تنازعاً ما بين الفكر التقدمي الوحدوي الجمهوري، والأفكار الملكية الرجعية والكيانات الضيقة، والخائفة على ثروات تمركزت بين أيدي القلة و حرمت منها الكثرة.

على ضوء هذه التجاذبات والتناقضات، وفي ظل مرحلة الحرب الباردة، التي شقت الإقليم بين دول مؤيدة للغرب ودول مؤيدة للشرق، توقفت حركة التحرر الوطني الفعلية أمام إخفاقاتها، خصوصاً في جبهة الصراع العربي الإسرائيلي، وتراجعت التنمية الاقتصادية والسياسية لغياب رؤية جامعة متعاونة في الاقليم.

الشعوب التي كانت تعيش في جو الجغرافيا الواسعة، تتنقل بين المدن والبلدان والجغرافيا الاقليمية دونما عوائق، أصبحت تعيش في حالة من التوتر أحياناً والنزاعات أحياناً أخرى، وفي أحسن حالاتها كانت تعيش تحت رحمة العوائق الجمركية والحدود الأمنية والتاشيرات المرورية الصعبة في معظم الأحيان. كما تقطعت فيما بين بعض البلدان عمليات التواصل الاجتماعي بين

بعض القبائل والعشائر، والفئات المجتمعية التي تعودت على مر السنين على التصاهر فيما بينها بين عائلات المدن والأعراق المختلفة والمذاهب المتعددة والتنقل والمتاجرة بحرية في كل الإقليم.

ومن نماذج المفارقات العجيبة أن خط قطار الحجاز الذي كان ينقل المسافرين مثلاً من اسطنبول عبر الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية إلى مصر وليبيا من جهة، وبين اسطنبول عبر الاراضي السورية أو العراقية إلى شرقي الأردن حتى الحجاز في شبه الجزيرة العربية، توقف عن العمل واصبحت نقاط الحدود تبحث عن هوية العابرين، وتحددت قوانين العمل والتوظيف في كل قطر بناء للهويات الجديدة، بعد أن كان المعلم اللبناني أو الشامي ينتقل بين حيفا ودمشق وبغداد للتعليم في إحدى مدارسها، وبعد أن كان الجميع يحج الي بيت الله الحرام دون معوقات، أو ينتقل عبر خط الساحل من الاراضي التركية إلى كل شمال أفريقيا بسهولة.

كل ذلك توقف، إلا أن خطوط النفط العائدة للشركات الأجنبية كانت تعبر الحدود بسلاسة، وتدفع ما عليها من رسوم وتدفع ما تريد للنفوذ ولأعمال فرض الإرادات الأجنبية عبر الإقليم. هكذا كان يعبر خط أنبوب التابلاين من أراضي المملكة السعودية عابراً الأراضي الأردنية والسورية إلى لبنان، دونما عوائق ليصدر نفطه إلى أوروبا. وكذلك كانت حال النفط البريطاني المتدفق من كركوك والبصرة يسير عبر الأراضي السورية إلى لبنان أو عبر الأردن إلى حيفا، قبل أن يتوقف بسبب قيام دولة إسرائيل.

في أثناء احتدام نيران الحرب العالمية الأولى، رأى أحد المتمولين اليهود، الذي كان يقيم في تركيا وله علاقات اقتصادية وتجارية واسعة مع ألمانيا أن بإمكانه التاثير على مجرى الحرب. اقتراح المستر هلفند كان التالي: هناك حزب شيوعي روسي برئاسة فلاديمير لينين المقيم في سويسرا، في داخل الحزب ولجنته المركزية هناك أصدقاء يهود له يمكن التواصل معهم. هذا

الحزب ضد الحرب وضد تورّط روسيا القيصرية فيها. وقد سبق وأعلن موقفه الذي يعتبر الحرب، هي حرب الرأسماليين الذين يريدون زيادة أرباحهم وثرواتهم، على حساب القوى العاملة الفقيرة، التي تدفع من دمائها ثمن هذه الحرب. اقتراحه كان يقضي بدعم هذا الحزب للوصول إلى السلطة، لكي تنسحب روسيا بعد ذلك من هذه الحرب ويضعف موقف الحلفاء.

هكذا كان أن دعمت ألمانيا الفكرة وهيات قطاراً سريعاً ومليئاً بالمال والذهب، لكي يوصل لينين إلى موسكو الذي كانت ماكينة الحزب قد بدأت التحضير لوصوله ولإعلان الثورة على القياصرة.

وصل الحزب الشيوعي إلى الحكم في موسكو وخرجت روسيا من الحرب. الوثائق الذي حصل عليها السفير البريطاني في تركيا، تؤكد ما أصبح يعرف بعد ذلك، بأهمية اللوبي اليهودي بالتأثير على مجرى الأمور السياسية في العالم.

في الوقت نفسه كشفت أسرار اتفاقية سايكس بيكو، التي كانت روسيا إحدى أطرافها، فالاتفاقية كانت قد وضعت خطوطها فيما بين فرنسا وبريطانيا وصدق عليها من قبل حكومتي البلدين في شهر شباط 1914.

كان بيكو قنصل فرنسا في بيروت وبعد اغلاق سفارتها توجه إلى القاهرة حيث شارك مع السير مارك سايكس بوضع خطوط هذه الاتفاقية التي بقيت سرية. في مصر تم لقاء مع ممثل روسيا القبصرية، في شهر آذار/ مارس من العام نفسه. روسيا التي كانت شريكة في الحرب وتريد حصتها من كعكة الإمبراطورية العثمانية وتّم الاتفاق مع ساكونوف ممثل روسيا القيصرية، ووضعوا الاتفاقية لتقسيم التركة العثمانية، بناء لتوقعاتهم بان الحلفاء سينتصرون في الحرب، وكانت روسيا تطمح إلى أن تكون تركيا، من حدودها مع روسيا حتى مضيق البوسفور هي حصتها من التركة العثمانية، على أن تكون

أراضي سوريا الحالية ولبنان، من حصة فرنسا، وكل من العراق وشرق الأردن وفلسطين من حصة بريطانيا.

مع تغير الحكم في روسيا، كشفت صحيفة الازفستيا الشيوعية هذه الوثيقة التي بينت غدر كل من بريطانيا وفرنسا بحلفائهما العرب الذين ثاروا على تركيا، مع وعد بإقامة دولتهم العربية الكبرى.

الخارجية البريطانية وضعت استراتيجية معاكسة تقول: إذا كان يهود روسيا قد أثروا على قرار خروج روسيا من الحرب، فلماذا لا نستفيد من يهود أميركا لمساعدتنا بإدخال أميركا إلى جانبنا في الحرب؟؟.

رغم أن هذا التحليل كان فيه الكثير من المبالغة، إلا أن تقارير الديبلوماسي البريطاني المخضرم جيرالد فيتزموريس كانت تغالي في دور اليهود في كل ما يجري.

فيتزموريس كان يتابع ظهور منظمة تركيا الفتاة، وكانت تقاريره تؤكد علاقتهم بالمحافل الماسونية، وتؤكد أصول بعضهم اليهودية وأن إسلامهم كان ظاهرياً وهم ينتمون إلى يهود الدونما، ويهود الدونما هم اليهود الذين أشهروا إسلامهم علناً ولكن استمروا بإعتناقهم الديانة اليهودية سراً. كان فستزموريس يتابع صعود تركيا الفتاة وسيطرتها على القرار في اسطنبول، وكان يرسل التقارير تلو التقارير في هذا الاتجاه، وكانت تقاريره مليئة بالاتهامات التي يمكن تلخيصها: بأن تركيا الفتاة ليست سوى نتاج التآمر اليهودي الألماني الذي كان يحرك سياسة تركيا، ومن ثَمّ ما نتج عن تعاون ألمانيا مع الشيوعيين في موسكو لاحقاً من إخراج روسيا من الحرب، ثبت هذه النظريات المبالغ فيها، التي حملت ما بدأ بتعريفه باللوبي اليهودي العالمي أدواراً تتخطى إمكانياته الحقيقية.

من هذا المنطلق أسرع اللورد بلفور بتقديم وعده للصهيونية العالمية،

بإقامة وطن ودولة لهم في فلسطين. نجحت خطة بلفور، بنظر الانكليز إذاً فإن دخول أميركا في الحرب، جاء نتيجة تدخل اللوبي اليهودي في واشنطن على إقناع الرئيس وودرو ولسون، الذي كان قد خاض حملته الانتخابية للرئاسة تحت شعارات إبقاء الولايات المتحدة خارج الحرب. حقيقة الأمر هو أن الغواصات الألمانية والقوات البحرية الألمانية، كانت تعتقد بأنها من خلال حصار مشدد على بريطانيا، يمنع عنها جميع الإمدادات التي تصلها من البحر وبخاصة من الولايات المتحدة، كان كفيلاً بفرض الاستسلام على بريطانيا. هذه الهجمات على البواخر أدت إلى إغراق العديد من البواخر الأميركية، ما أثر على مواقف ولسن المناهضة لدخول الحرب، وإلى تغيير موقفه بالاتجاه المعاكس. عوامل أخرى، بحسب بعض المحللين في الولايات المتحدة، تعيد هذا التغيير في المواقف ليس فقط إلى إغراق البواخر الأميركية، بل أيضاً إلى احتمالات إفلاس بريطانيا وفرنسا، وتالياً تضرر البنوك الأميركية التي كانت تقدم لهم القروض والتسهيلات المالية لتمويل حربيهما. هنا أيضاً تبرز تحليلات البعض التي تعيد الأمور للوبي يهودي آخر، هو لوبي أصحاب البنوك الذي يسيطر عليها اليهود، أمثال روتشيلد ووربرغ ومورغان، الذين عملوا على الضغط في وسائل الإعلام وعبر أعضاء الكونغرس، من أجل دفع ولسون للدخول في هذه الحرب.

ودخلت أميركا الحرب بعد أن خرجت منها روسيا فكان التعويض كافلًا لانتصار الحلفاء في الحرب. هذه المعادلات ذهبت بفلسطين إلى أيدي الصهاينة عام 1948 عندما أعلنت الدولة، بعد أن ساعد الإنتداب البريطاني اليهود على الاستيطان في فلسطين على مستوى واسع جداً.

مع إعلان دولة إسرائيل وجد الإقليم نفسه، بدوله العربية المحيطة بالكيان الجديد أمام معضلة مزدوجة.

الدول المرسومة خرائطها في المنطقة، المشكِّلة للمجموعة العربية،

وبخاصة المعنية مباشرة بمخاطر الكيان الجديد، لمحاذاة حدودها مع حدوده، كانت تعاني من طبيعتها السياسية والاجتماعية المدجنة، والمقسمة والعاجزة عن خوض الصراع مع الكيان الجديد. فهي إما دول مصطنعة منحت من قبل حُماة الكيان الجديد، أي أنها دول وظيفية مرتهنة للقوى الخارجية التي صنعتها ورسمت حدودها وحددت العائلات الحاكمة التي نصبت عليها. . وإمّا دول رسمت حدودها بإرادة المستعمر، من دون مراعاة للوحدات الاجتماعية والتكوين الإنساني للمنطقة، حيث قسمت الثروات، والطاقات والموارد، بين الدول المستحدثة، بما يمنع إمكانية التواصل والتكامل وتجميع الثروات والإمكانيات من أجل بناء دولة قوية تساعد في عملية النهضة العربية الاقتصادية والسياسية والأمنية.

المسألة الأمنية كانت تشكل عاملاً سلبياً بحد ذاته، فالكيان الجديد، الذي رسمت حدوده من خلال مشروع التقسيم ضُرِب في اليوم الأول لإعلان قيام الدولة.

القوات الإسرائيلية وفي حرب خاطفة، واجهت فيها قوات عربية هزيلة قليلة العديد والعتاد، وقليلة الخبرة والمراس، ما أدى إلى توسع حدود الكيان الجديد. أضف إلى ذلك أن هذا الكيان لم يحدد ولا ليومنا هذا حدوده السياسية، لا في دستوره ولا في أي إعلان رسمي، ما جعل من هذا الكيان صاحب حدود مطاطة متحركة، تُحدد بالقوة والغزو، تتمدد وتتقلص بناء للصراعات العسكرية والعنفية وبحسب موازين القوى العسكرية. هذا الواقع المستمر حتى اليوم شكّل عامل التحدي الثاني، بعد الفوارق الاقتصادية والعلمية والتنموية، أمام الغرب عموماً، والكيان الصهيوني خصوصاً.

الخبير الفرنسي بالجغرافيا السياسية ميشال فوشار لاحظ أن حدود دولة إسرائيل، أو كما ما ظهرت، كانت عبارة عن: ربط لثمانمئة نقطة استيطانية فيما بينها، لم يكن يبدو في البداية أن بينها أية روابط، ولكن عندما ربطت من

خلال القوة العسكرية وأصبحت حدودها واضحة تبيّن بأنها كانت قد أسست لتشكل وحدة قابلة للتواصل وللدفاع عنها.

هذه الحالة سنشاهدها مع استمرار سياسة الاستيطان التي تنتهجها الصهيونية في فلسطين، من خلال بناء المستوطنات تلبية لحاجات أمنية وحاجات اقتصادية. إسرائيل إذا هي دولة تسمح لنفسها برسم الحدود وتطويرها وتوسيعها، أو التراجع عنها بناءً للمصالح التي ترتأيها. إسرائيل تتعامل مع المنطقة على أنها ساحة متحركة ومرتع لمصالحها، والدول العربية تقدس، كما سنرى في ميثاق جامعة الدول العربية، المواثيق التي تنصّ على احترام الدول العربية لحدود بعضها البعض. هذه الحدود التي رسمها لهم الاستعمار القديم قبل رحيله العسكري والعلني عن المنطقة.

بهذا الواقع من التشتيت، والحدود الزائفة المقسِّمة للقدرات وللمجتمعات، أضيف اليها حدود الكيان المتحدي للجميع، من خلال حدوده المتحركة، وقوته العسكرية التي أصرّ الغرب، وما زال يُصرّ، على أن تكون متفوقة على القوات الموجودة في المنطقة كافة، لكي يضمن تفوقاً دائماً للكيان الصهيوني. وجعل المنطقة تعيش في حالة حرب دائمة، تؤخر نموها وتطورها وتستنزف خيراتها. المصيبة كانت أكبر، عندما نعلم، كما سنرى لاحقاً، أن دولاً في الإقليم قد ساهمت وما زالت تساهم بضرب الأمن الإقليمي والأمن القومي العربي.

هذه قصة دول وحدودُ بلادٍ رسمت بالدماء، ودول أخرجت إلى الواقع بالهِبات، ومنظومات صُمّمت للعدوان ولمنع التطور والنهوض، وعلى الأخصّ لمنع وحدة الإقليم.

مرحلة التحرر الوطني

من بديهيات السياسة، الربط بين الاستقلال والحرية من جهة، والتنمية والتقدم والوصول إلى دور مؤثر في السياسة الإقليمية والدولية من جهة أخرى. فمع التبعية وبوجود الاستعمار المباشر العسكري، أو الهيمنة الاقتصادية والسياسية، لا يمكن أن يكون هناك تقدم لأي شعب أو وطن أو أية منظومة إقليمية، قوميةً كانت أو جغرافية، كجامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو منظومات التعاون المناطقي.

نظرة سريعة فاحصة للواقع الذي تعيشه المنطقة في ما يعرف ببلاد الشام، أو الشرق الأوسط أو الهلال الخصيب أو المشرق العربي، أو العالم العربي، وهي بأغلبها مسميات جيوسياسية أطلقت على هذه المنطقة من قبل الدول الغربية، لوجدنا أن مسألة التحرر الوطني لم تكتمل بعدُ كما هو مُتصوَّر أو مروَّج له في السياسة اليومية المخادعة.

الأصل يعود أولاً لما عرف بالثورة العربية الكبرى، التي يؤرخ لها البعض على أنها بداية التحرر العربي من تحت نير الاستعمار التركي. كما أن تاريخ إيران وتركيا كدولتين أساسيتين في الإقليم لهما تاريخهما الحديث وأدوار مؤثرة في هذا الحراك المطلوب من أجل ضمان التحرر الوطني لشعوب

المنطقة من سلطة الاستعمار القديم أو الاستعمار الجديد المتمثل بسيطرة الولايات المتحدة على مقدرات شعوب المنطقة وثرواتها.

إن الثورة العربية الكبرى لم يتم بحثها بشكل علمي سليم لمعرفة أسباب الإخفاقات التي وصلت بشعوب المنطقة إلى عدم تحقيق أهم ما كان يراودها من خلال هذه الثورة من أحلام بتحقيق دولة الوحدة العربية وإنشاء وطن عربي حرّ قادر على حكم نفسه بنفسه. ذلك أن الركيزتين اللتين اعتمد عليهما هذا الحراك كانتا بحد ذاتيهما أسباباً للهزيمة والتفتت والخضوع مجدداً لسيطرة ونفوذ الاستعمار القديم والجديد.

قامت الأسس التنظيمية والمؤسسة للحشد للقيام بهذه الثورة العربية الكبرى بتنظيمٍ وتأطيرٍ وتمويلٍ من قبل القوى الاستعمارية القديمة، من ضمن لعبة الأمم التي كانت تسعى من خلالها القوى الاستعمارية لإسقاط الدولة العثمانية والسيطرة على المنطقة. لذا؛ فإن ثورة جزءٌ من قياداتها الأساسية هم عملاء المخابرات البريطانية والفرنسية وأجهزتهما الديبلوماسية، لا يمكن أن تؤدي إلى تحرر بل إلى تبعية مطلقة، وهذا ما تجسّد باتفاقية سايكس بيكو ومعها وعد بلفور الذي أسس للدولة الصهيونية في قلب العالم العربي.

العامل المؤسس الثاني، هو الفكر القومي العربي الذي ارتكزت إليه هذه الثورة لتجييش وحشد القوى الشعبية العربية للقيام بها. والحقيقة أن هذا الفكر بأبعاده العربية، كقومية عربية، أو سورية، كقومية سورية في بلاد الهلال الخصيب كمصطلح، لم تكن سوى أفكار مُسْتقاةٍ من الفكر القومي الغربي الأوروبي الذي أسس للحروب العالمية الأولى والثانية، ومن ثَمّ ورث العرب الفكر القومي بمقوماته وأسسه، وشروط تكون المسألة القومية من خلال الفكر الغربي، دون تكلف عناء البحث العلمي عن منظومة قيم نابعة من تاريخ المنطقة ومكوناتها الفكرية والعقائدية والدينية لكي تتحرك ضمن الواقع الأقرب من الحقيقة الواقعية للتأسيس لحقيقة مستقبلية تكون أقرب إلى ما تحتاجه

شعوب المنطقة من أجل التحرر الوطني الفعلي والوصول إلى التنمية الحقيقية التي تؤمّن الحد الأقصى من الاستقلال الاقتصادي، وتؤسس لحركة نهضة اجتماعية وفكرية وثقافية تكون فعلاً لا قولاً، هي دعائم الاستقلال والحرية.

هذه الثورة العربية الكبرى التي كان من رموزها الأبرز العائلة الهاشمية وشريكها لورانس البريطاني والسفير الفرنسي في بيروت السيد بيكو لم يكن لها أن توصل العرب إلى استقلال حقيقي، ولأن العرب لم يقوموا بتحمل مسؤوليتهم الوطنية بنقد هذه التجربة بكل أبعادها السلبية، فانهم أسّسوا للتدخل الخارجي في «ثوراتهم» ولو تحت شعارات الحرية والاستقلال والديموقراطية، حيث وجدناهم يعاودون الكرة مرات عدة بالاستنجاد بالغرب في العراق لإسقاط الاستبداد وكذلك في ليبيا ومن ثم السعي له في الحالة السورية، بل أن هذه الوقائع التاريخية مَثُلت ثابتةً في ذهن كل من يعمل في السياسة تقريباً في بلادنا وتجسّمت بقناعة على أن القوى الغربية ورضاها هو الممر الإجباري للوصول إلى الحكم أو للسيطرة على دولة ما، أو حتى للبقاء على رأس حكم ما، ولم تسلم من هذه الآفة حتى حركات إسلامية وصلت إلى السلطة من خلال الحراك الشعبي العربي الذي سمي بالربيع العربي، فإنها، أي تلك المنظمات والأحزاب الإسلامية، مارست ما كان يمارسه الهاشميون في بداية القرن الماضي وما مارسه ملوك وأمراء دول الخليج والعائلات المُنصَّبة على تلك الدول الخليجية من قبل الاستعمار القديم. القاعدة كانت وما زالت في أذهان الكثيرين عنوانها ومضمونها: أن النظم والسلطات والانظمة توجد وتبقى وتزول بإرادة السيد الغربي.

في المسألة القومية التي تشكل منظومة فكرية للعديد من الأحزاب التي عملت في ساحة الصراع من أجل التحرر الوطني، فإن الخطأ الأساسي كان بعدم التفريق بين الصيرورة التاريخية التي أدت لتأسيس الفكر القومي في الغرب، والخارج من سيطرة الكنيسة والاقطاعيات، إلى رحاب تأسيس الفكر

الوطني ومن ثم القومي للوصول إلى الدولة الحديثة، بما يعني من الخروج من الوحدات الجمعية الضيقة والمتناحرة والمتقاتلة إلى رحاب الهوية والمفاهيم الجامعة. في حين أن الفكر القومي العربي الذي افترُض أن صراعه هو مع القومية التركية، التي لم تكن قد وجدت إلا بالتزامن مع ظهور الفكر القومي في المنطقة على ضفتي الصراع بين الأتراك والعرب وغيرهم من مقومات الصراع على إسقاط الإمبراطورية العثمانية من ظهور للقوميات في البلقان ومناطق أخرى من جغرافية الإمبراطورية العثمانية، فالفكر القومي كانت مهمته وكما أداها، هو تفتيت شعوب الإمبراطورية على أسس قومية، دون الارتقاء بها إلى مصافّ الشعوب الواعية للقيم الفكرية المؤسِّسة لأسباب تقدم الشعوب الحقيقية، التي هي ثقافية واقتصادية وتنظيمية وما له علاقة بالجغرافيا السياسية والتأسيس للمنظومات السياسية والاجتماعية الأفضل والأنسب لكل مرحلة من مراحل تطور البشرية وحركة الإنسانية نحو التقدم. العرب ورثوا الفكر القومي في اللحظة التاريخية التي كان الغرب قد تخلى عنها بعد خوضه حربين عالميتين على خلفية المصالح التي حُدّدت بشكل متعارض ومتصارع بين القوميات الأوروبية تلك، ولذلك كانت المقولة الشهيرة لِحنّي أرنت [= هانّا أرندت، فيلسوفة أميركية ألمانية الأصل 1906 ـ 1975] التي قالت: «إن العالم قد خسر مرتين، مرة عندما سقطت الإمبراطورية البروسية، ومرة عندما سقطت الإمبراطورية العثمانية».

النتائج المنبثقة عن ما سمي بالثورة العربية الكبرى أصبحت معروفة، وهي باختصار، شكلت المشهد السياسي العربي والتركي، وشكلت بنتائج الحربين العالميتين خريطة ونظام الدولة في إيران إلى أن جاءت الثورة الإسلامية لتغير النظام دون تغيير الجغرافيا.

صفات هذا النظام في المنطقة تتمثل بالنقاط الأساسية التالية:

زرع الكيان الصهيوني وسط الجغرافيا السياسية للعالم العربي، ما يعني

استمرار الوجود الاستيطاني هذه المرة الذي يقتلع شعب فلسطين من أرضه، ليضع دولة مدججة بالسلاح تؤسس لحروب متعددة على الدول العربية، تؤثر في خيارات النظم العربية وتوجهاتها، وتخدم مصالح الغرب وبخاصة سياسة الولايات المتحدة الأميركية.

تقسيمٌ، ما كان يُنظر إليه على أنه الدولة العربية الكبرى إلى دويلات متعددة بناء لاتفاقية تقاسم النفوذ بين فرنسا وبريطانيا بما عرف باتفاقية سايكس بيكو. اتفاقية النفوذ هذه راعت مصالح الدولتين في معظم الأحيان، ومطالب بعض الأقليات في المنطقة في حالات قليلة. هكذا كانت قد رسمت حدود العراق وسوريا، وتشكلت إمارة شرق الأردن، وأعطيت فلسطين للصهاينة، وكانت حدود لبنان قد رسمت بناء لرغبة البطريرك الماروني اللبناني ورغبة بعض اللبنانيين ضد رغبة البعض الآخر.

في الخليج وشبه الجزيرة العربية الدول قُسِمت على العائلات وبناءً لخريطة النفط الذي كان قد اكتشف في ذلك الوقت، مع مراعاة بعض الحساسيات القبلية.

وهكذا كانت نتيجة الثورة العربية الكبرى، التي كان من المفترض أنها بداية بناء الوطن العربي والدولة العربية الكبرى، فإذا بالجغرافيا السياسية تخرج علينا بالصورة التالية:

لبنان الدولة الحديثة التي رُسِمت خريطتها السياسية بتفاهم بين البطريرك الماروني والمندوب السامي الفرنسي، والذي عرف بالشعار الشهير، «مجد لبنان الذي أعطي للبطريرق الماروني» فعاشت هذه الدولة ولفترة طويلة في ظل الصراع بين مكونات شعبها، الذي أراد جزء منه الانضمام والبقاء في دولة سوريا الطبيعية، والذي تمسك فيه البعض الاخر بالاستقلال والحفاظ على الكيان المنفصل.

سوريا لم يكن لها دور في رسم خريطتها الجغرافية، بل إن محدّدات التفاهم الفرنسي الانكليزي الذي كان قد رسم خارطة دولة العراق، ما أدى حكماً إلى رسم الجهة الشرقية من الحدود السورية، هو الذي حدّد الحدود الشرقية لسوريا، كما أن الحدود الغربية كانت قد حُدّدت من خلال رسم خريطة لبنان من قبل المندوب السامي الفرنسي، وحدود شمال سوريا كانت مع الدولة التركية التي اقتطع البريطانيون قسماً من سوريا فيما يعرف بلواء الاسكندرون الذي كان في الخرائط الأساسية، كما رسمها التوافق البريطاني الفرنسي أيضاً، على أنها جزء من سوريا، وإذا بالبريطانيين والفرنسيين يسلمون هذا اللواء لتركيا بعد فشلهم في معاركهم مع الجيش التركي في عدة معارك بالقرب من غازي عنتاب وأَدَنَا (أضَنه)، ضد الجيش التركي بقيادة كمال أتاتورك، تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر كبيرة، فقرر الجنرال غورو أن يطالب بوقف إطلاق النار وأن يُعمل على تقديم تنازلات في تلك المنطقة، خوفاً على قواته من أن تخسر الحرب بشكل كامل وتضطرّ للتنازل عن مواقع أخرى لتركيا، فتنازلت فرنسا عن كيليكيا لتركيا ووقعت معاهدة صلح معها. وخسرت سوريا في هذا الاتفاق الذي وقع في انقرة في العشرين من شهر اكتوبر/ تشرين الأول عام 1921، خمسة آلاف كلم من أراضيها، وسواحل مهمة جداً تطل على البحر المتوسط بما فيها من مرافئ مهمة أيضاً. وسنرى لاحقاً كيف أن فرنسا التي احتاجت لتركيا في الحرب العالمية الثانية، اشترت عدم دخول تركيا الحرب مع إيطاليا وألمانيا باقتسام المزيد من الأراضي السورية وضم لواء الاسكندرون لتركيا.

في شمال أفريقيا أيضاً كانت حدود دولة الجزائر التي كانت محتلة من الفرنسيين ويتصرفون فيها على أنها جزء من فرنسا وليس كمستعمرة، فإن حدوُدها وحدود تونس والمغرب كانت قد حددت من قبل وزير الداخلية الفرنسي المسؤول عن الجزائر ووزير المستعمرات المسؤول عن الدول

المحيطة بالجزائر كموريتانيا ومالي وتونس وليبيا، وهكذا رسمت خطوط حدود تلك الدول أكثرها بخط المسطرة المستقيمة دون مراعاة لحق شعوب وقبائل المناطق الحدودية.

الجغرافيا السياسية المؤسسة لدول العالم العربي لم تكن من بنات مجهودات أفكار أبناء شعوب تلك الدول، بل إن أكثر النظم كان قد نصب لحكمها من قبل الاستعمار القديم؛ هذه هي حال الملك فيصل في حكمه الاول على سوريا، وحكمه الثاني على العراق، وحكم أخيه عبد الله على إمارة شرق الأردن.

أمّا الحكم الذي كان في مصر فله بحد ذاته قصة غريبة عجيبة مع العقل السياسي العربي. كثير من المحللين والمؤرخين العرب اعتبروا أن باني الاسرة العلوية، وباني مصر، كما سميت في بداياتها، نسبة لمحمد علي الكبير، هو بداية أيضاً من بدايات النهضة العربية.

وهكذا اصبح محمد علي الألباني الأرناؤوطي الذي نُصِّب على مصر والياً من قبل الخليفة التركي العثماني، مكوّناً أصيلًا من تاريخ مصر الحديثة؛ الرجل الذي دفعه طموحه الشخصي للتخلص من المماليك العثمانيين أيضاً، والذين لم يكونوا من العرب بالطبع، إلى التعاون مع فرنسا ودول أوروبية أخرى من أجل تثبيت حكمه. وفي محاولة للاستقلال الجزئي عن الخلافة في اسطنبول مع معارك عسكرية عدّة أخذت طابع المد والجزر توصل فيها كلا الطرفين بالدعم الغربي لانتصار أحدهما على الآخر، ما شكّل ظاهرة التوسّل بالغرب، وفتح الأبواب أمامه من أجل التدخل في أمور المنطقة لتغليب طرف ضد طرف آخر... ومع ذلك عُدّ هذا الألباني الذي لم يكن يتكلم العربية بدون رطانةٍ بلكنةٍ أجنبية، باعثاً للنهضة العربية. ولم يتم تصحيح هذا الخلل الذي استمر مع أجيال من سلالة محد علي، التي كان كل ملوك مصر من أبنائه يتعاملون مع البريطانيين على أنهم أولياء نعمتهم، حتى تمت الإطاحة بهذه

السلالة الحاكمة على أثر ثورة 23 يوليو بقيادة جمال عبد الناصر، الذي كان أول رئيس مصري فعلي لدولة مصر والذي حمل لواء الوحدة العربية وقيادة مرحلة التحرر الوطني، فخاض معركة تأميم قناة السويس، ومعركة حرب 1956 ضد العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الصهيوني.

على أثر العدوان الثلاثي الفاشل ترسخت زعامة جمال عبد الناصر كقائد لأكبر الأقاليم العربية وكزعيم شعبي عربي على امتداد الشارع العربي، ما أدّى إلى الوحدة العربية الأولى بين مصر وسوريا، والتي أجهضت بعد ذلك من خلال الانقلابيين، العروبيين أنفسهم، الذين كانوا ينادون بالوحدة العربية لأسباب اختلط فيها الاختراق الأمني الخارجي بالطموحات الفردية والحزبية والطروحات القطرية الضيقة التي لم تكن تميز بين القيم السياسية الاجتماعية التي يجب العمل بقوة على تطويرها، كمفهوم الحريات والمشاركة الشعبية والتطوير الاقتصادي، بل قفزت هذه القوى مباشرة إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بأهم إنجاز سياسي في تلك المرحلة كان يمكن أن يؤسس لقوة فعلية عربية تدعم التحرر الوطني وتدفع نحو تحرير فلسطين.

في المشرق العربي، أي في سوريا والعراق، وقعت سلسلة من الانقلابات العسكرية للإطاحة بالنظم التي كانت قد نشأت على أثر رسم الخريطة السياسية لتلك البلدان بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا، وكان الهدف منها، المعلن على الأقل، هو الاتيان بحكومات وطنية ومتحررة من الاستعمار القديم وتحمل الفكر القومي العربي التحرري؛ وهكذا أطيح بالملكية في العراق، وأصبح العراق جمهورية تتحكم بها الانقلابات تلو الانقلابات، وفي سوريا وقع انقلاب نوري السعيد الذي كان بتخطيط من المخابرات الأميركية، وكان الهدف منه توقيع اتفاق الهدنة مع الكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقية تمرير خط النفط المعروف باسم التابلاين، الذي ينقل نفط الخليج إلى البحر

المتوسط ومن ثم إلى أوروبا. وهكذا مرت علينا تجربة جديدة، إسمها الانقلابات العسكرية حاملة الشعارات البراقة، والتي تخفي في حقيقتها مشاريع استعمارية وتخدم الاستعمار، القديم منه والجديد.

كل هذه المؤشرات والمضامين المؤسسة للنظام العربي الذي كان قائماً طوال تلك الفترة إنما توضح أن مسألة التحرر الوطني التي تمثل المسألة الفلسطينية أهمها في الاولويات السياسية والاستراتيجية، لم تكن قد استكملت بعد. لأن الإحتلال الخفي للنظام العربي المتمثل برضوخ العديد من الأنظمة للقوى الغربية، إمّا بالتبعية المطلقة كدول وظيفية، كدول الخليج من إمارات وممالك ودولة شرق الأردن الوظيفية، وإمّا بالقناعة من خلال الخضوع لموازين قوى لم يجد الخاضعون لها من سبيل للإستقلال عنها.

وهكذا جاءت حرب حزيران 1967 لتكشف ضعف المنظومة العربية وضعف النظام العربي الذي وقع بين التبعية، فأدى إلى حالات إختراق وعمالة، وفشل الأنظمة الوطنية في تحديد نقاط القوة الحقيقية في الأمن القومي، فوقعت في شرور الفساد والمحسوبية والنظرة الحزبية الضيقة، فكانت الهزيمة.

انطلاقة الثورة الفلسطينية عام 1965 فتحت الأبواب أمام المشاركة الشعبية في عملية التحرر الوطني، وبغض النظر عن إيجابيات وسلبيات هذه التجربة التي لمّا تنته بعدُ، فقد كان لها الفضل الأول والأساسي بعد الثورة الجزائرية وتجارب شعوب العالم، بأنها أدخلت المشاركة الشعبية في القرار السياسي من أوسع أبوابه في القضية الأساس فلسطين، وفي مستوى الصراع الذي كان جوهره الكفاح المسلح، فكانت امتداداً لثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب العربي وعمر المختار في ليبيا وثورة الامير الكبير عبد القادر الجزائري في الجزائر.

انطلق العمل العربي نحو التحرر الوطني على رِجْلٍ واحدة بعد هذه

التجارب عوض السير على رجلين اثنتين، فاعتمد الإعداد للحرب التالية التي تمثلت بحرب أكتوبر/تشرين عام 1973 وباستمرار الكفاح المسلح الفلسطيني الذي كان مليئاً أيضاً بالمتطوعين العرب. انتصار أكتوبر الجزئي أسس إلى تسوية عوض أن يؤسس إلى مرحلة متقدمة ومنطلق نحو المزيد من الإنتصارات، وانشق الصف العربي وزادت عمليات الإصطفافات والتجاذبات ورسّخ الاستعمار الجديد نفوذه أكثر فأكثر في الدول العربية بنسب مختلفة.

التسوية أدت إلى خروج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، بل أكثر من ذلك انضمت إلى معسكر الغرب بقيادة الولايات المتحدة وأصبحت، بالإضافة للدول الخليجية ودولة إمارة شرق الأردن، جزءاً أساسياً من استراتيجية الهيمنة والسيطرة الغربية الأميركية بالتحديد في المنطقة.

اعترفت مصر بالكيان الصهيوني وتبعها الأردن الذي لم تنقطع علاقته السرية والعلنية بهذا الكيان منذ ما قبل إعلان دولة إسرائيل والى ما بعد ذلك طوال فترة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ثبّت الأردن بالسّر «المعلوم من الجميع» معادلة الأمن المتبادل بينه وبين الكيان، كلاهما يسند بعضُه بعضاً.

بنتيجة هذه المعادلات انتكست الثورة الفلسطينية في لبنان مع الاجتياح الإسرائيلي لهذا البلد، وحوصرت سوريا في مواقفها من قبل النظام العربي الجديد المتمثل بالتحالف الخليجي الأردني المصري مع الولايات المتحدة، ومحاصرة كل أشكال المقاومة العربية لمثل هذا النفوذ.

في العام ذاته الذي خرجت منه مصر فعلياً والأردن شكلياً، لأنه لم يكن يوماً وبشكل جدّي جزءاً من هذا الصراع، من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، انتصرت الثورة الإسلامية في إيران.

ومنذ الأيام الأولى قطعت الثورة علاقاتها بإسرائيل وحولت سفارة الكيان إلى سفارة لفلسطين؛ حصل هذا في الوقت الذي كان فيه العديد من الدول العربية لا يعترف بسفارة لفلسطين.

الدخول الإيراني الثوري على القضية الفلسطينية وتالياً على معادلة الأمن الإقليمي في المنطقة، لم يقتصر على الشكليات. فمع تأسيس الحرس الثوري الإيراني زار وفد من قيادة الحرس لبنان عام 1980 ووقع اتفاق تعاون أمني وعسكري مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا فإن إيران الشاه ذاتها الداعمة للكيان الصهيوني والدائرة في فلك الإستراتيجية الأمنية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة، أصبحت مع الثورة الإسلامية أكبر عدو لمصالح الولايات المتحدة ولإسرائيل، كما أثبتت الأحداث والوقائع اللاحقة.

أعلنت الثورة الإسلامية في إيران عداءها المطلق لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، بل في العالم أجمع. وبدأت تظهر على أنها تشكل قطباً متحدياً لهذه السياسات على أكثر من صعيد وعلى أكثر من جبهة. كما أعلنت إيران وبوضوح التزامها بالقضية الفلسطينية، وكان أول رئيس يزور إيران بعد الثورة والإطاحة بالنظام الشاهنشاهي فيه هو الرئيس ياسر عرفات الذي استقبل استقبال الأبطال، وأصبح حلم كل شاب وشابة إيرانية الذهاب إلى لبنان أو سوريا للمشاركة في الجهاد لتحرير فلسطين. في ظل هذه الحماسة الثورية وهذه المعادلة الاستراتيجية الجديدة التي قلبت موازين القوى لصالح القضايا العربية والإسلامية، بدأ العراق عدوانه على إيران بدعم من دول الخليج العربية والأردن ومصر، وطبعاً كل الغرب وحتى الشرق الذي وقف فيه الإتحاد السوفياتي الذي كان قد انغمس في حرب أفغانستان، موقفاً عدائياً أيضاً من هذه الثورة، وأيد صدام حسين في عدوانه على إيران.

عندما بدأت الحرب كان مخزون الاحتياط النقدي الإيراني يساوي سبعة وثلاثين مليار دولار، ومخزون الاحتياط العراقي يساوي خمسة وثلاثين ملياراً. انتهت الحرب وخرج العراق خاسراً كلّ احتياطياته من النقد الأجنبي فضلاً عن ديون الدول الخليجية النفطية التي شجعته على الحرب ومَوّلت له آلته

الحربية طوال ثماني سنوات، والتي ما لبثت أن طالبته بهذه الديون التي وصلت إلى تسعين مليار دولار. هذه بعض الأرقام الكارثية التي تحملتها المنطقة نتيجة هذه المغامرة الغبية وتلك الاستراتيجيات الانتحارية التي تقودها بعض الدول العربية، ظناً منها أنها تؤمّن أمناً ما لأنظمتها وعروشها. لم تكن هذه هي الخسائر المادية الأهم في هذه الحرب. فعندما بدأت الحرب كان سعر برميل النفط 35 دولاراً، وعندما انتهت الحرب كان السعر الرسمي المعلن لمنظمة اوبك هو 20 دولاراً للبرميل أي بخسارة 15 دولاراً تعادل 45% من قيمته، في حين أن القيمة الفعلية التي كانت إيران قد اضطرت أن تبيع نفطها فيه، وحتماً كان هذا هو وضع العراق والدول الخليجية أيضاً، هو ثماني دولارات للبرميل، رغم أن الطلب على النفط في العالم لم يتراجع، والنمو الاقتصادي كان مستمراً ولكن سياسة المملكة العربية السعودية، التي وبتوجيه من الولايات المتحدة الأميركية، كانت تمارس سياسة ضغط اقتصادي على كل من إيران التي تخوض حربها الدفاعية ضد العراق، وضد الإتحاد السوفياتي الذي كان يخوض حربه العدوانية في أفغانستان، وهو، كما هو معلوم، من الدول المصدرة للنفط. سياسة المملكة العربية السعودية في حينه كانت قائمة على رفع مستوى الإنتاج إلى أقصى طاقته من أجل إغراق السوق، وتخفيض سعر برميل النفط، بهدف الضغط على ميزانيات كل من إيران وروسيا، مع كل ما يعنيه ذلك أيضاً من خسارة للمملكة نفسها ولكل الدول المصدرة للنفط، وهي بأكثرها، من دول العالم الثالث، كل ذلك لمصلحة من؟ فقط لإرضاء السياسة الأميركية ولإضعاف إيران!

هذه المرحلة عُدّت من أوضح المراحل التي ساهمت فيها دول عربية بعملية تدمير مقومات الأمن القومي العربي والأمن الاقليمي. إنتهت الحرب بين العراق وإيران بخسائر بشرية وصلت إلى ملايين القتلى والجرحى ومئات ألوف المعاقين جسدياً. البنى التحتية في كلا البلدين دمرت بنسب عالية جداً.

التأخر الاقتصادي والعمراني والتعليمي أعاد هذه البلاد عشرات السنين إلى الوراء. والأهم من كل هذا كانت النتيجة تدمير قدرات هائلة للجيش العراقي والجيش الإيراني كليهما.

رغم كل هذا التدمير لم تكتفِ الدوائر العالمية في واشنطن وتل أبيب من التخطيط بمساعدة بعض الدول العربية لخوض مغامرة أخرى للانقضاض على العراق مرة ثانية، لأن الخبراء وجدوا انه رغم الدمار الذي لحق بالعراق وبقواته المسلحة فإنه مازال يحتفظ بترسانة قوية وبخبرات قتالية اكتسبها خلال حربه لمدة ثماني سنوات، فكان لا بد من تدمير هذا البلد. وهذا ما سنفصله لاحقاً.

مع انشغال إيران والعراق بالحرب فيما بينهما، انقضّ العدو الصهيوني على لبنان بعدوان أوصله إلى احتلال أول عاصمة عربية هي بيروت، من دون أن يتدخل النظام العربي لمنع هذا العدوان أو للدفاع عن لبنان أو لتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك. فباستثناء سوريا التي كانت بعض قواتها في لبنان والتي بادرت وأرسلت قوات جوية وبرية إضافية واشتبكت مع قوات العدو، فإن النظام العربي بقي صامتاً ولم يحرك ساكناً. وهنا أيضاً سقطت مفاهيم وشعارات الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي.

بنتيجة هذه الحرب على لبنان، التي خاضت فيها قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية الوطنية حرب صمود أسطورية استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر، كانت فيه بيروت محاصرة من كل الجهات، فان النتيجة كانت أن قوات منظمة التحرير أجبرت على مغادرة لبنان إلى دول عربية عدة، واستقرت القوات الإسرائيلية في لبنان ساعية لتوقيع اتفاقية سياسية ما تجعل من لبنان الضلع الثالث لمثلث الاستسلام للعدو والمتصالح معه، ولكن الأمور لم تجرِ كما تشتهي إسرائيل، ومن معها ومن وراءها من دول الغرب وبعض الدول العربية التي كانت في صورة أهداف العدوان وغاياته قبل وقوعه ولم تكن لتخالف هذه

الأهداف. هنا أيضاً الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي كانا قد تعرّضا لعدوان ثلاثي جديد؛ غربي، إسرائيلي عربي.

مع خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وبقاء الاحتلال الإسرائيلي فيه، ظهرت مقاومة لبنانية إسلامية متاثرة بالثورة الإيرانية كعقيدة وكسياسة ومتأثرة بالثورة الفلسطينية ككفاح شعبي مسلح، قامت هذه المقاومة إلى جانب مقاومة الأحزاب الوطنية اللبنانية الأخرى بأعمال بطولية أثرت على صورة العدو الإسرائيلي الذي لا يُقهر. هذا الصمود في لبنان كان جُلُّ دعمه من إيران الثورة الإسلامية. ومع تعاظم الانتصارات في لبنان وعلى الضفة الفلسطينية الأخرى من ساح الصراع داخل الارض المحتلة، كانت القيادة الفلسطينية تحضر لانتفاضة الداخل وبعد أن سُدّت أمامها سبل القتال من الخارج. وهنا يمكن أن نقول أن رُبَّ ضارة نافعة. لأن إقفال الحدود أمام قوات الثورة الفلسطينية من الخارج دفع الداخل مع قياداته لتحمل المسؤولية أكثر واندفعت انتفاضة الحجر المتأثرة، كما يقول البعض، بمظهر صراع الشعب الإيراني الأعزل مع آلة القمع الشاهنشاهية.

تكونت صورة الصراع من جديد نحو حركة تحرر عربية، عماد قوتها الجماهير وتحولت كل حسابات وقدرات النظم العربية المستسلمة أو المعطلة من خلال اعترافها بإسرائيل أو المتخوفة من ردات الفعل الأميركية، إلى أرقام لا يحسب لها حساب في الصراع.

دول عربية إذاً تعترف بإسرائيل وتدخل في معادلات السياسة الخارجية الأميركية الدولية والإقليمية. ودول تنفذ رغبات الولايات المتحدة وتبدأ بالابتعاد عن دعم احتياجات الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي يضعف الأمن القومي العربي ويضع الأمن الاقليمي أكثر فأكثر تحت رحمة الولايات المتحدة.

المقاومة في لبنان وصلت إلى نصر حاسم عام 2000 وأخرجت العدو

من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة دونما مفاوضات أو تنازلات، والأهم من ذلك، دونما اعتراف. هذه المعادلة كانت النقيض لما قدمته الأنظمة العربية وعلى راسها مصر والأردن؛ من أن منتهى الأمل في هذا الصراع لا يمكن أن يكون إلا من خلال الإعتراف بالعدو والقبول بشروطه الأمنية مقابل تنازله عن أراضٍ عربية احتلها عام 1967 ومقابل التخلي العملي عن أية مطالبة جدية بتحرير الأراضي المغتصبة في فلسطين وحق اللاجئين في العودة. كما أن هذا الإنتصار الذي تم بدون مفاوضات ولا فرض شروط من قبل العدو مقابل الانسحاب، وجّه ضربة قوية لاتفاقيات أوسلو التي فرضت على الشعب الفلسطيني الإعتراف بالعدو الذي سلبه أرضه، وقبوله بتقاسم أراضي فلسطين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تقاسم واتفاقيات لم تحترمها إسرائيل أبداً.

الإنتصار في لبنان ادى إلى إنفجار انتفاضة ثانية ولكنها مسلحة هذه المرة في داخل فلسطين. فرغم توقيع إتفاقيات أوسلو من قبل منظمة التحرير فإن العدو الصهيوني لم يلتزم هذه الإتفاقيات كما ذكرنا. فاندلعت إنتفاضة مسلحة على أثر إنتصار المقاومة في لبنان عام 2000.

الأمن الإقليمي والأمن القومي العربي بدءا يتأرجحان بين نظريتين منذ ذلك الحين، واحدة تهدر كل نضالات الأمة العربية وتضحيات شعوبها لتستسلم أمام العدو وقوته، وتنصاع أمام إرادة الولايات المتحدة وتحكّمها بمصائر المنطقة، من جهة، ومن جهة أخرى منطقُ يغلِّب منطق المقاومة ويبتكر أساليب متطورة لها ليحاكي ضرورات الصراع واحتياجاته مع ضرورة ردم الهوة التكنولوجية والاقتصادية والنفوذ الدولي الداعم للعدو.

رغم هذا التراجع العربي الذي لم يعرف كيف يستفد من هذه الانتصارات، بل على العكس قرر النظام العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية التقدم بمبادرة نحو العدو سميت بالمبادرة العربية التي كان ولي العهد السعودي (الأمير فالملك عبد الله) قد تقدم بها وجوهرها تبادل الأرض مقابل السلام.

أي أن العرب يعترفون بحق إسرائيل باغتصاب أرضهم مقابل إيقاف الحروب. هذه المبادرة التي كانت عبارة عن كتابات صحفية وأفكار قدم لها الكاتب والصحفي اليهودي الأميركي توماس فريدمان، تبناها ولي عهد المملكة السعودية وقدمها باسم المملكة إلى القمة العربية التي انعقدت في بيروت. المصادفة، أن النظام العربي يصرّ على تقديم هذه المبادرة الفاقدة لأي نوع من أنواع الضغط والبدائل في حال عدم قبولها من قبل العدو، أي أنها تنازل مجاني دون أية محاذير يتحملها العدو في حال رفضها، وهي تعد من عجائب التعاملات السياسية والأمنية في مثل هذه الحالات الشبيهة بالصراع العربي الإسرائيلي في تاريخ شعوب العالم.

المفارقة الثانية هي أن النظام العربي أصرّ على تبني هكذا مبادرة دون أي تقويم علمي واستراتيجي لمعاني إجبار إسرائيل على الإنسحاب من لبنان دون قيد أو شرط، حيث أنه، أي النظام العربي، لم يهدد لا بالحرب ولا بالقوة ولا بالمقاومة الشعبية ولا حتى بالضغوط الاقتصادية على المجتمع الدولي في حال أنه لم يجبر العدو على تقبل هذه المبادرة. وكأن النصر الذي تحقق في لبنان كان نصراً في خارج المنطقة ولا يعني الصراع العربي الإسرائيلي في شيء ولا يعني الدول العربية بنتائجه أيضاً بشيء.

التعديل الذي أضيف على المبادرة والذي نصّ على حق عودة اللاجئين اعتبر اختراقاً ولو رمزياً لمبادرة عبدالله ـ فريدمان والتي تميزت بأنها أضافت حق العودة. ومع ذلك ومع كل هذه التنازلات لم يكلف العدو نفسه عناء قراءة المبادرة أو دراستها فرفضها حتى قبل التصويت عليها.

على أثر الإنسحاب من جنوب لبنان إنسحب العدو أيضاً من غزة وأخلى مستوطنات وخرّبها وراءه أثناء انسحابه، أيضاً هذه المرة دون قيد أو شرط، فقط لأنه أدرك أن الكثافة السكانية واستعدادات المقاومة في غزة قد تجبرُه في يوم من الأيام على إنسحاب مُذِل شبيه بانسحابه من لبنان.

النتائج الاستراتيجية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي بعد انسحابه من لبنان ومن غزة أرست معادلة جديدة، مفادها وجوهرها أن العدو لم يعد قادراً على الاحتفاظ بأي أرض عربية لمجرد أنه قرر ذلك لأن حقيقة المقاومة أدخلت معادلة جديدة أجبرته على الإنسحاب. ومن ثَمّ سقط مفهوم التهديد الإسرائيلي بإحتلال الأراضي العربية، مهما كانت وأينما كانت لمجرد أنه يمتلك القدرة على الاحتلال. المعادلة الجديدة فضحت قدراته على عدم إمكانية استمرار السيطرة على ما هو محتل من أرض. ومع ذلك أصرّ النظام العربي على التعامل مع هذا الصراع بمعادلات بالية تعطي العدو قدرات لم يعد يملكها بالفعل أو بالقوة.

هذه التقديرات من قبل النظام العربي لم تكن وليدة قصر النظر أو عدم المعرفة، ولكن كانت وليدة إرادة حرة ستنكشف بعد سنوات قليلة من خلال معادلات حرب تموز في لبنان، والتي كشفت أن النظام العربي لا يريد للعدو أن ينهزم لأنه أصبح للكثير من الدول العربية النافذة ضرورة لأمن نظمها وحكامها.

هكذا وجدنا أن إيران الداعمة لكل هذه الحركات المقاومة والبانية لاستراتيجية المقاومة بنفس طويل ودؤوب، وصلت إلى معادلات تحفظ الأمن القومي للدول العربية وللأراضي العربية من خلال قوة المقاومة، في حين أن دولاً عربية بدأت تعتبر أن وجود إسرائيل وتفوقها، إضافة لتحالفها مع الولايات المتحدة هو ضرورة لأمنها وليس العكس.

تجلّى ذلك في حرب تموز عام 2006 حيث استطاعت المقاومة، بعد مفاجأة الجميع، بحجم تسليحها وبتكتيكاتها التي أجبرت العدو على طلب وقف إطلاق النار بعد 33 يوماً من القتال، انتقلت في المعركة، وبقوة هذه المرة، إلى داخل العمق الصهيوني، وأظهرت المقاومة من قوة النيران ما كان يسمح لها بإطالة أمد الحرب لأشهر طويلة وللوصول للمدن الكبرى في الكيان

الصهيوني، بما فيها عاصمته تل أبيب وبقوة تدميرية لا يستهان بها. ما يعني أن حصيلة حرب تموز كانت التوازن الاستراتيجي الجديد بين قوة نيران العدو، وقوة نيران المقاومة التي استطاعت أن تنقل المعركة إلى عمق الكيان، وهو شيء لم تتمكّن أي من الحروب العربية بعد حرب عام 1948 من القيام به.

خرج محور المقاومة على اثر هذه الحرب بكل أبعاده وامكانياته، من إيران وسوريا إلى لبنان وفلسطين كمحور قادر في المعركة المقبلة على إنزال أكبر الخسائر بالعدو، بل كما يتوقع بعض المحللين الاستراتيجيين العارفين بإمكانات هذا المعسكر، بأنّ لديه في أية معركة قادمة مع العدو إمكانية تدمير الجيش الإسرائيلي بشكل بائن.

مع كل هذه الحقائق استمر النظام العربي المهيمَن عليه من قبل بعض الدول النفطية ومصر والأردن اللتين وقعتا اتفاقيات سلام مع العدو على الإصرار بالمضي قدماً بمنطق المصالحة معه والاستسلام لإرادته والعبث بالأمن القومي العربي والإقليمي لمصالح ضيقة لا أفق تاريخي ولا حضاري ولا حتى إنساني لها.

هكذا ظهرت إيران وبقوة كقائدة لمعسكر، وبتحالفها مع سوريا كدولة عربية، تكاد تكون وحيدةً مصرةً على استرجاع الحق العربي وعلى انتهاج نهج الممانعة والمقاومة، تغرد خارج سرب أكثرية الدول العربية الأخرى متحالفة مع إيران والمقاومة في لبنان وفلسطين. ظهر هذا المعسكر على أنه باني معادلات الأمن الإقليمي الجديد المؤسِّسةِ لهزيمة إسرائيل وإبعاد النفوذ المستقر للاستعمار القديم والجديد. إيران كدولة إقليمية أصبحت وبوضوح وبلا منازع بانية لمعادلات إقليمية جديدة تدعم الحق العربي والإسلامي، وهي بذلك في صلب الصراع وليست خارجه، مؤسسة لقواعد اللعب والصراع فيه وليست دخيلة عليه، وهي في قلب التاريخ والحاضر والجغرافيا وما يستتبع ذلك من حقائق ومعادلات في التوازنات الإقليمية والدولية.

لقد أعيد ترميم الردع العربي، ومع غياب معظم الدول العربية عن هذا الصراع وهذه المعادلات، لبنان الدولة الأصغر من بين الدول المحيطة بالكيان تقوم بعملية توازن غير متوقعة وخارجة عن المألوف بما أصبح يعرف بعد ذلك بنظريات حرب العصابات والحرب غير المتكافئة على طريقة حزب الله، تُدرس ويُضرب بها المثل في كل الكليات العسكرية الجدية في العالم.

مع تقدم القدرات الدفاعية والهجومية الإيرانية التي استفادت من كل تجارب ومرارة الحرب التي فرضت عليها من قبل العراق، والتي تعرضت لحصار يحظر بيعها الأسلحة المطلوبة للدفاع عن نفسها، من قبل المعسكرين الشرقي والغربي، مما ندر نظيره في أثناء الحرب الباردة، فإن إيران انطلقت وبسنين معدودات لتصبح واحدة من أكبر البلدان المصنّعة للسلاح والمالكة للتكنولوجيا الحديثة، ابتداءً من التكنولوجيا النووية حتى «النانو تكنولوجي». كما ابتكرت تكتيكات الإستفادة القصوى من الأسلحة الصاروخية البرية والبحرية والجوية، بحيث أنها جعلت من هذا السلاح الذي تنتجه السلاحَ الحاسم في الحروب المقبلة.

سوريا، بتحالفها مع إيران وتنسيقها المستمر وطويل النفس، واستفادتها من تجارب الحروب في جنوب لبنان ومع العدو في جبهات أخرى، والاستفادة من التطور التكنولوجي الإيراني، استطاعت أيضاً أن تكون جزءاً أساسياً من ميزان الردع الجديد في المنطقة، وكانت بامتياز، من خلال دورها في حرب تموز 2006 ومن خلال دعمها لغزة في حربيها عام 2008 وعام 2010، حيث قصفت المقاومة الفلسطينية عمق أراضي العدو وعاصمته تل أبيب، أن تكون جزءاً أساسياً من هذا الردع الجديد.

حركة التحرر الوطني التي لم تُستكمل إذاً مع الثورة العربية الكبرى ونيل الدول العربية استقلالها من الاستعمار المباشر، أوصلت المشهد العربي إلى صورتين متقابلتين ومنقسمتين، واحدة تعمل وتسعى لإيجاد التوازن والعمل

على إضعاف العدو ومن ثم لتدمير قواته، وأخرى توقع الاتفاقيات معه، وتنخرط في الاستراتيجيات المتحالفة مع الولايات المتحدة في سياسات لا تخدم المصالح العربية ولا تخدم الشعوب الأخرى التي تسعى للتحرر من سيطرة الولايات المتحدة على العالم، بل إن بعض الدول، كما سنرى في فصل لاحق، انغمست بعمليات متوالية كانت تهدف إلى إضعاف القوة العربية والتآمر على القدرات العربية، وتالياً ضرب كل مفهوم الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي.

تدمير الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي لم يتعرض للتهديد من قبل العدو الصهيوني والقوى الخارجية فقط، بل تعرض لأكبر عملية تدمير ذاتي نتيجة سياسات بقايا الجغرافيا السياسية التي رسمها الإستعمار القديم لنا في المنطقة، وتمثلت بدول وحكومات لم تعرف يوماً تعريفاً منطقياً لمنظومة أمن قومي أو إقليمي، وهكذا كانت المنطقة تأكل من رصيدها من خلال صراعات جانبية وأزمات مسلحة بينية، تجاوزت بخسائرها البشرية والمادية أضعاف أضعاف ما كانت تخسره نتيجة للصراعات مع القوى الاستعمارية أو الصراع المباشر على مر أكثر من ستة عقود مع العدو الصهيوني.

قيل الكثير عن دور دولة شرق الأردن كدولة وظيفية، رغم أن البعض يرى فيها وبشكل مبسط على أنها كانت جائزة ترضية لأولاد الشريف حسين، بعد أن خانتهم بريطانيا وضربت عرض الحائط بكل وعودها بمساعدتهم على إقامة دولة عربية كبرى كنتيجة لثورتهم العربية الكبرى، التي لم تكن سوى تمرد مسلح قادت به بريطانيا قبائل العرب وبعض شعوبها، تحت شعارات محقة تهدف إلى الحرية والاستقلال، ولكنها كانت بأبعادها في اللعبة الدولية لا تعني سوى الاستفادة من العرب كقوة محلية تساعد قوات الحلفاء، البريطانية

والفرنسية، على هزيمة الدولة العثمانية ومن ثم تقاسم الغنيمة بتوزيع أراضيها ومقدرات شعوب المنطقة وثرواتهم بين الحلفاء.

فمع إنشاء دولة شرق الأردن كان لا بد من إنشاء جيش لهذه الدولة الناشئة. أشرف على إنشاء هذا الجيش وتدريبه وإعداده الضابط البريطاني الشهير بـ «غلوب باشا» وإسمه جون باغوت غلوب، وأول ما شارك هذا الجيش فيه من مواقع هو مشاركته الحلفاء في بعض معاركهم أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أصبح رديفاً لها في بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، إلا أن أعظم إنجازاته إلى جانب الجيش البريطاني كانت مشاركته في قمع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام 1941، حيث كانت القوات البريطانية تفتقد بشكل مريع للقوات البرية فأمرت غلوب باشا بتحريك قواته إلى العراق لقمع هذه الثورة التي أرادت أن تحرر العراق من الهيمنة البريطانية.. هل يذكرنا هذا بمشهد سيتكرر لاحقاً في عصرنا الحديث، حيث تتقدم قوات برية عربية على الأرض وتدعمها الطائرات الأجنبية من الجو لإسقاط حاكم من هنا، أو «نصرة لثورة» من هناك؟؟. هكذا كانت الدولة الوظيفية منذ بداياتها.

مع اندلاع الحرب في فلسطين دخلت الجيوش العربية الحرب ضد جيوش الهاغاناه والبلماخ الصهيوني، وكلمة الجيوش العربية «مجتمعة» كانت هي واحدة من الخدع التاريخية التي طبعت ذاكرة العقل الجمعي العربي، فكرة غذّتها إسرائيل على مرّ العقود و تقول بأنها قد هزمت كل الجيوش العربية مجتمعة. حقيقة الأمر أن القوات الصهيونية حينها كان عددها يزيد على السبعين ألفاً، بينهم الآلاف من المقاتلين اليهود الذين انخرطوا أثناء الحرب العالمية الثانية تحت ما سمي حينها بالفيلق اليهودي ضمن تشكيلات الجيش البريطاني، وكانوا من يهود أوروبا وأكترهم من بولونيا وكان تعداد هذا الفيلق يفوق الأربعين ألفاً. الا أن القضية لم تكن هنا وفي قوة القوات الصهيونية بقدر ما كانت بهزالة القوات العربية عدةً وعتاداً وأدت إلى هزيمتها، حيث أن

مجموع عديد الجيوش العربية لم يكن يتعدى الأربعة عشر ألفاً، وهي كل ما زجت به الأمة العربية بالمعركة. وكانت أكبر قوة وأهم جيش مجهز ومدرب هو جيش البادية الأردنية بقيادة غلوب باشا البريطاني، وقد أرسل إلى فلسطين أربعة آلاف جندي فقط.

كان الملك عبدالله قد عُين قائداً عاماً للقوات العربية، كيف لا وأخوه فيصل ملك على العراق، وهو الأكبر سناً والأدرى بالإتفاقيات السرية بين الهاشميين والمنظمة الصهيونية العالمية؟ وكان لافتاً أن العراق، الذي كان يملك جيشاً تعداده واحداً وعشرين ألف مقاتل ـ وهو رقم كبير في ذلك الحين ـ لم يرسل منهم إلى المعركة سوى ثلاثة آلاف جندي، بينما بقيت الأغلبية الساحقة من الجنود في العراق خوفاً من ثورة شعبية، إذا ما قُدِّر لها واندلعت كانت لتطيح بالنظام الخاضع كلياً لبريطانيا.

ورغم دخول هذه القوات الأردنية والعراقية المعركة واشتباكها مع قوات العدو، إلا أن الوثائق السرية التاريخية أثبتت أنها ما كانت تحارب أبعد من المناطق والحدود التي كان قد اتفق عليها سراً بين الملك عبدالله الهاشمي والسيدة غولدا مائير التي كانت مكلفة من قبل الوكالة اليهودية الدولية بالإتصال السري بالملك وتقديم النصح له وتطمينه على مستقبل عرشه. وهكذا دخل الجيش الأردني المعركة بغرض المساهمة بالسيطرة على أراضٍ فلسطينية وليس بهدف تحرير فلسطين من الصهاينة كما كان معلناً في ذلك التاريخ.

سقطت فلسطين، وقيل الكثير عن تقاعس النظام العربي في تحمل مسؤولياته بشكل جدي، والأخطر ما تسرب عن تواطؤٍ مع العدو ومن يدعمه بطرق سرية وخفية أدت إلى النكبة.

الرد الأوضح على مثل هذا التقاعس جاء من مصر التي قام الضباط الأحرار فيها بانقلاب عسكري أدى للإطاحة بالملكية التابعة والخاضعة

لبريطانيا، وقد جاءت هذه الثورة على خلفية ما حصل من حصار وهزيمة للقوات المصرية أثناء حرب 1948 مع العدو الصهيوني.

ثورة 23 يوليو بقيادة عبد الناصر بعثت الأمل بإعادة ترميم الأمن القومي والإقليمي، في مواجهة القوة الصهيونية المتصاعدة وفي مواجهة الحضور القوي لبقايا الدول الاستعمارية وتأثيرها على بعض الحكومات العربية. ولاستكمال هذا الأمن الإقليمي والقومي، دعمت مصر وبقوة مقاومة الشعب الجزائري لنيل استقلاله، وامّمت قناة السويس لتأمين عامل من عوامل الأمن القومي بتأمين تمويل التنمية من خلال تشييد السد العالي. هذه الخطوات أدت إلى تحالف ثلاثي فرنسي بريطاني إسرائيلي، كلٌّ لمصلحة تخصه، وبشن عدوان ثلاثي على مصر، انتهى بالفشل نتيجة المقاومة المصرية الشديدة من الشعب والجيش والأهم من الموقف الصلب لقيادة عبدالناصر، ثم جاء التدخل الروسي والأميركي الذي رأى، كل من جهته، أنها الفرصة الذهبية لكي يرث الاستعمارين القديمين من خلال إعلان تراجعهما لكي يملأ الفراغ مكانهما، وكان حصل ما يشبه ذلك من خلال الهزيمة الفرنسية في الهند الصينية وحلول قوات أميركية في فيتنام مكان الفرنسيين.

استكملت الهيمنة مع تبدل القوى المهيمنة؛ تراجع البريطانيون والفرنسيون قليلاً إلى الوراء لصالح الهيمنة الأميركية. ولمأسسة هذا الحضور طرحت الولايات المتحدة خطة عرفت بمبدأ إيزينهاور فحواها: توقيع اتفاقيات مع دول المنطقة تسمح للولايات المتحدة بموجبها بالتدخل في حال تهديد النظم القائمة من أي تهديد شيوعي، أو خارجي. هذا الطرح زاد الاستقطاب حدة في المنطقة؛ وبين حلف الراغبين في الانضمام إلى الأحلاف الغربية، بما عرف بحلف بغداد أو بمبدأ أيزينهاور وبين رافض لذلك، ويفضل الانضمام لدول عدم الانحياز والمحافظة على استقلال المنطقة، ازداد الانقسام في المنطقة وظهر الاستقطاب بين معسكر يسعى للوحدة العربية

ومحاربة النفوذ الأجنبي، وبين دول تدور في فلك الدول الغربية، بل وحتى تنسق سراً خطواتها مع إسرائيل.

الوحدة العربية بين مصر وسوريا كرست الزعامة الناصرية التي كانت تمثل قمة قيادة التحرر الوطني والتصدي للاستعمار القديم والداعية للوحدة العربية. الدول التي شارك حكامها مع البريطانيين في القيام بالثورة العربية الكبرى التي كان من أهدافها إقامة دولة العرب الكبرى، كانوا أول من تصدى للوحدة العربية وعمل على إسقاطها ومحاربتها. الأردن بقيادة الحسين بن طلال بن عبدالله الهاشمي ابن الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى، وكان من أشد المتخوفين والمعارضين للوحدة العربية، فيصل الثاني في العراق، حفيد الشريف حسين أيضاً كان من أشد المتحمسين لحلف بغداد والدخول تحت العباءة الأميركية. المملكة العربية السعودية التي وصلت إلى ما وصلت إليه بفضل الدعم البريطاني والأميركي كانت تعمل ليلَ نهارَ لإفشال الوحدة العربية تمويلاً وتخطيطاً وتآمراً.

فشلت الوحدة بسبب أخطاء في السياسة المصرية تجاه سوريا، ولكن أيضاً بسبب التواطؤ العربي والغربي الذي أطاح بالوحدة، وتحت شعارات قومية وعلى أيدي ضباط سوريين عرب ينتمون إلى أحزاب قومية، إلا أن الخلفيات الحقيقية كانت قائمة بسبب دعم الأموال العربية والتواطؤ الغربي مع أجهزة استخبارات الدول المتحالفة مع الغرب. وقد أثبتت الوثائق التاريخية أن مملكة آل سعود مولت الانقلاب بمبلغ إثني عشر مليون دولار في ذلك الوقت.

قبل حصول الانفصال، حصل انقلاب عسكري في العراق بقيادة عبدالسلام عارف وعبد الكريم قاسم، أطاح الانقلاب بالملكية التابعة والخاضعة للنفوذ الغربي. خوف الغرب وبعض الدول العربية من أن يؤدي هذا الانقلاب إلى ضم العراق للوحدة العربية المصرية السورية، وخوفه من تهديد العرش الهاشمي الأخير المتبقي في المنطقة، وهو عرش المملكة الأردنية

الهاشمية، دفع بالأسطول السادس الأميركي بالتوجه إلى سواحل لبنان وإنزال قوات البحرية الأميركية في بيروت، كما أرسلت بريطانيا بقوات المظليين على عجل من قواعدها في قبرص إلى الأردن لحماية العرش الهاشمي، و كذلك استنفرت إسرائيل قواتها على الحدود الأردنية تحسباً لأي طارىء للتدخل إذا ما دعت الحاجة.

لبنان كان يشهد في حينها حرباً أهلية اندلعت عام 1958، البلد كان قد انقسم بين مؤيد للوحدة العربية ومن يؤيد التحالفات الغربية، وكانت خلفية أسباب الانفجار الذي أدى للحرب الأهلية هي محاولة التمديد لرئيس الجمهورية في حينه كميل شمعون المعروف عنه ميوله لبريطانيا خاصة وللغرب عامة.

المشهد العام لتلك الحقبة التاريخية ولمجريات الأحداث فيها يعطينا الصورة الأوضح للمرحلة التاريخية التي كانت تمر فيها المنطقة. حقيقة وجوهر الصورة هو أن المنطقة، ورغم خروج القوات الأجنبية منها ومن قواعدها العلنية، إلا أنها كانت ما زالت تعاني من فشل إنجاز عملية التحرر الوطني غير المكتملة.

كان هناك دول تسعى للاستقلال والوحدة ومعها شعوب المنطقة كلها تقريباً، ودول كانت قد انبثقت أو أوجدت ككيانات سياسية وكعائلات حاكمة، كنتيجة لما رسمته أيدي المخطط الغربي من خرائط جغرافية، أو من خلال قرارات أسست لكيانات سياسية.

سايكس بيكو/بلفور إذاً لم تكن فقط محاولة لعدم إنجاز الاستقلال، عرقلة وحدة عربية حقيقية، ولكنها كانت قد زرعت، وفي القدر نفسه من الخطورة، كياناً صهيونياً استيطانياً في قلب العالم العربي، ودولاً مصنوعة وظيفية لخدمة الاستراتيجيات الغربية في المنطقة. هذه المعادلة ما زالت تتحكم بمصير الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي حتى وقتنا الحالي. بل إن

الأمور قد تفاقمت مع مرور الأيام وازدياد حدة الصراع، ما أدى إلى المزيد من الاستقطاب الحاد في المنطقة.

حرب الستة أيام عام 1967 كانت فاصلة في إظهار هشاشة الأمن الإقليمي والأمن القومي العربي؛ في هذه الحرب استطاعت إسرائيل أن تحتل أراضٍ عربية إضافية من ثلاث دول هي مصر، حيث احتلت كل شبه جزيرة سيناء حتى وصلت إلى الضفة الغربية لقناة السويس، ما أدى لإغلاقها وحرمان مصر من مداخيلها المهمة للاقتصاد المصري. في الأردن، الذي أراد أن يكون جزءاً من الحرب لكي لا يتخلف عن الركب، هزم الجيش الأردني وسقطت الضفة الغربية ومدينة القدس كاملة بيد قوات العدو. وفي سوريا احتل العدو منطقة الجولان وهضبته المرتفعة التي تعتبر من أهم المواقع الاستراتيجية على محاور الحدود بين لبنان وفلسطين والاردن وسوريا.

هذه الهزيمة كشفت مسألة ضعف الإعداد لمنظومة الأمن القومي العربي والإقليمي، وكشفت حقيقة هشاشة البنية العسكرية والاجتماعية لهذه البلدان. لقد أصبح من الواضح أن المسألة لا تقاس فقط بموازين القوى العسكرية بموجب تعداد الأسلحة وأوزانها وقدراتها التدميرية، بل أثبتت على أن بناء الكادر البشري والقوة التنظيمية والجدية والمعرفة العلمية الذكية بطبيعة الحرب هي المهمة في مثل هكذا حروب وكما كانت الحروب دائماً.

لقد دخلت مصر الحرب وهي لا تعتقد بأن العدو قد يجرؤ على شن العدوان والبدء به نتيجة تطمينات دولية وحسابات في هيئة الأركان والقيادة العسكرية ثبت أنها لم تكن جدية ولا مخلصة ولا أمينة.

ولقد دخلت مصر الحرب وهي قد أعفت من التجنيد الإلزامي كل من حصل على تعليم عالٍ، ظناً منها أن الخدمة العسكرية هي للفلاحين وصغار الكسبة وغير المتعلمين، فإذا بها تكتشف أن الجهل كان قد أثر على معنويات

الجندي المصري في الرتب الدنيا وهو العارف بأن أولاد الأغنياء والمتعلمين لم يكونوا ليذهبوا إلى الخدمة الإلزامية. هذه القوانين عُدّلت بعد الهزيمة وانضم أبناء العائلات والمتعلمين وخريجي الجامعات إلى الجيش مثلهم مثل أبناء الطبقات الفقيرة، الأمر الذي ظهر جلياً بأثره الإيجابي في حرب تشرين التي استطاع فيها الجيش المصري أن يقلب المعادلات لصالحه وينفذ واحدة من أهم عمليات العبور البرمائي في تاريخ الحروب في العالم.

لقد دخل الجيش المصري الحرب، عام 1967، وعلى رأسه قيادة لا تليق لا بطموحات الشعب المصري ولا بطموحات قيادته التي كانت تقود حركة التحرر العربي في حينه وتتحدى الغرب والكيان الصهيوني ولكنها ترضى بقائد عسكري هزيل في قيادة القوات المسلحة، لم يعرف عنه لا عظمة في تفكيره العسكري ومعرفته بالتكتيك والاستراتيجيات الحربية، ولا حتى الحد الأدنى من الأخلاق والانضباط المطلوبان لمثل هكذا موقع. هذا القائد كان قد أقام حفلاً راقصاً في واحدة من أهم القواعد الجوية المتقدمة في سيناء ليلة الهجوم الإسرائيلي وعشية انتهاء العدو من استعداداته كافة لشن عدوانه. هنا ظهر الخلل في طريقة التفكير التي تعتمد على المحسوبية والإخلاص للقائد ولرئيس البلاد ودون الأخذ بعين الاعتبار معايير الكفاءة والانضباط والتفاني والأخلاق.

في سوريا كانت المشكلة شبيهة بالمشكلة المصرية مع بعض الاختلافات الصغيرة، فالانقلايات العسكرية المتلاحقة كانت تؤدي بالعديد من ضباط القوات المسلحة في السجون أو تنفذ فيهم أحكام الإعدام، بعد أن تكون الدولة قد تكلفت عليهم وأعدتهم من أجل الحرب، ليعود ويستقر في موقع القيادة كل من هو موالٍ لقيادة النظام ولشخص الرئيس دون اعتبارات مهنية صارمة.

مع مرور المدد الزمنية التي تسمح بنشر الوثائق السرية في الولايات

المتحدة، تبين أن قيادة مملكة آل سعود كانت قد حرضت، ودعت الولايات المتحدة وإسرائيل، بشن عدوانهم على كل من سوريا ومصر، من خلال مكاتبات، شرحت فيها أهمية القيام بهذا العدوان، وحذرت من خطورة سياسة كل من سوريا ومصر ومن خطورة الوحدة بينهما، وخطورة ذلك على نفط الخليج، الذي يمكن أن يؤثر على مصالح الولايات المتحدة.

وهكذا يتبين أن دولة عربية، عضو في جامعة الدول العربية، كانت تحرض وتدعو لشن العدوان على دول عربية أخرى وتشجع إسرائيل على شن هذا العدوان، وتساهم بذلك بتدمير الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، لصالح العدو الصهيوني والولايات المتحدة.

هزم العرب في حرب 1967 وانتظروا حتى عام 1973 من خلال حرب أكتوبر/ تشرين التي أكدت على إمكانية بناء أمن قومي فعلي من خلال تضافر الجهود العربية، فالتنسيق العالي بين مصر وسوريا سمح بمثل هذا النصر. وبدأ الأمل في المنطقة لاستكمال مثل هذا البناء، إلا أن القيادة المصرية، رغم ماحققته من انتصار في عملية العبور، فإنها ارتأت الإكتفاء بالتحريك وليس بالتحرير، تحت حجة أن النصر البائن مستحيل، لأن كل الأوراق بيد الولايات المتحدة، كما أعلن الرئيس المصري حينها أنور السادات.

مع استمرار سوريا وحدها بالحرب لمدة ثمانية أشهر، اتضح أن العدو استغل فرصة الانكفاء المصري، وإنفكاك عقد التفاهم على الأمن القومي، لكي يستمر بالحرب ويهدد سوريا بفقدان المزيد من الأراضي.

الأمن القومي لم يُضرب فقط من خلال انسحاب مصر من المعركة، وهو عاملٌ استراتيجي أخلّ بوضوح بموازين القوى وبمفاهيم التضامن العربي والإقليمي. على أثر هذا الإنسحاب المصري لم يضرب مبدأ التضامن وحده، بل ضرب مفهوم ترابط الأمن القومي والإقليمي، من خلال انخراط مصر بسياسة المحاور الدولية، ولكن هذه المرة، أصبحت بوضوح في تحالف مع

الغرب والولايات المتحدة خصوصاً، على حساب أمن واستقلال واستقرار المنطقة.

هذا الانسحاب كان له نتائج ساسية كبيرة في التأسيس لمفاهيم الأمن الإقليمي والقومي، فمصر في الوعي الجمعي لشعوب المنطقة كانت تمثل رأس حربة الصراع من أجل استكمال التحرر الوطني فيها. فهي الداعمة للثورة الجزائرية، ولثورة ظفار، ولكل الحركات التقدمية في المنطقة، هي حاملة لواء الوحدة، ولواء فلسطين، دون أن ننسى تحديها للاستعمار القديم من خلال تأميم قناة السويس وخوضها حرب التصدي للعدوان الثلاثي عام 1956 وبذلك فإن إنسحاب مصر من الصراع العربي الإسرائيلي كان له وقع مختلف تماماً فيما لو كان الإنسحاب قد أتى من نظام مصنف بتبعيته للغرب، أو تلك التي إنشأها الغرب لتكون دولة وظيفية في المنطقة.

من خلال الإنسحاب المصري من معادلة الصراع، بل الانخراط في المعسكر المعادي لمصالح الأمة، بدأت إسرائيل بالتمادي دون أي مراعاة لمفهوم الأمن القومي العربي أو الإقليمي، الذي ثبت هشاشته، بل ثبت تدميره بالإرادة الذاتية لابنائه.

في ظل هذا الفراغ، اجتاحت إسرائيل لبنان، ووصلت إلى محاصرة عاصمته واحتلالها، وتكون بذلك قد احتلت أول عاصمة عربية، وعرّت مفهوم التضامن العربي ومفهوم الأمن القومي بأبشع صورة.

طوال أشهر، حوصرت بيروت ودُمّر لبنان، ولم تحرك الدول العربية ساكناً، باستثناء سوريا التي كانت قواتها تقاتل إلى جانب اللبنانيين والفلسطينيين قوات العدو.

لم تستطع الدول العربية سد الفراغ بشكل جدي ومؤثر على أثر انسحاب مصر من الصراع العربي الإسرائيلي. فكل المحاولات لتشكيل جبهة رفض وجبهة شرقية تجمع العراق وسوريا وترفع التنسيق فيما بينهما إلى مستويات

استراتيجية مقبولة نسبياً باءت بالفشل؛ فرغم أن النظامين كانا ينتميان إلى المدرسة القومية البعثية عينها، إلا أن ذلك لم يؤسس لتعاون جدي.

مع الإنسحاب المصري من الصراع، توالت مبادرات التسويات السلمية، التي لم تكن بأي حال في صالح العرب ولا الإقليم، ذلك أن موازين القوى في ظل الانقسام، وإصرار مصر على المضي قدماً بحل منفرد أضعفَ الموقف العربي. في ظل هذه التوجهات تمت عملية دقّ الإسفين بين ما تبقى من قوى عربية مستمرة بالصراع مع العدو، وبخاصة بين سوريا والقيادة الفلسطينية تحت شعار: القرار الفلسطيني المستقل. ذلك الشعار الذي كانت الدول الخليجية ومصر تحرض القيادة الفلسطينية عليه، تحت إغراءات المفاوضات التي يمكن أن تحصل في مؤتمر جنيف وإغراء القيادة الفلسطينية بالتفرد في قرارها وعدم الإلتزام باستراتيجية تفاوض وتصارع مشتركة مع سوريا.

هذا التوجيه أدى إلى وقوع صدامات بين القيادة الفلسطينية والقيادة السورية، وصلت إلى حد الإحتراب والصراع الدموي. على أثر هذه المعارك ترسخت في الوعي العربي الشعبي، وفي صورة الأمن الإقليمي، صورة الصراع الدموي بين القوى التقدمية في الإقليم، بعد أن كانت هذه الصراعات تنحصر بين دول مصنفة رجعية أو تابعة للغرب؛ صراع السعودية مع مصر في اليمن، وصراع النظام الأردني مع قوات الثورة الفلسطينية في معارك أيلول (الأسود) 1970 وما تلاها.

على أثر انسحاب قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، ارتفعت حدة الصراع المسلح لتشمل قوى شعبية بقوى شعبية، لأول مرة بتاريخ الأمن القومي الإقليمي، وعلى خلفيات سياسية وليست عشائرية أو دينية أو مذهبية. تجسّدت هذه الظاهرة بحصار المخيمات الفلسطينية من قبل حركة أمل اللبنانية مع مساندة وحدات من الجيش اللبناني التي كانت تأتمر بأوامر هذه الحركة

أيضاً. هذا الشرخ وهذه المعارك أسست لأول مرة إلى صدام القوى الشعبية، التي من المفترض أنها كانت في معسكر واحد موضوعياً ومصلحياً، من الناحية العقائدية والتاريخية. هذا الصراع لم يتوقف عند صراع القوى الشعبية اللبنانية مع الفلسطينية فقط، بل انسحب على صراع بين حزب الله اللبناني الذي ظهر بقوة بعد عام 1985 إلى جانب حركة أمل والقوى الوطنية اللبنانية المقاومة للإحتلال الإسرائيلي للبنان. ورغم وجود الإحتلال على الأرض اللبنانية فان هذه القوى وجدت مبررات للإقتتال، بسبب عدم التنسيق بين القوى المحلية والإقليمية صاحبة المصلحة والمنخرطة في الصراع مع العدو الإسرائيلي.

حصلت كل هذه الكوارث الاستراتيجية التي ساهمت في ضرب مفهوم الأمن الإقليمي، والتي ساهمت في تشتيت القوى صاحبة المصلحة في تجميع القوى المتعددة لخوض الصراع بشكل متحد ومنسجم ضد العدو الصهيوني.

ترافق انسحاب مصر من الصراع العربي الإسرائيلي مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، هذه الثورة التي كان لها دور استراتيجي وجذري في رسم مستقبل المنطقة وإعادة التوازن مع العدو وداعميه، وفي رسم الصورة الجديدة بكل أبعادها، للأمن الإقليمي واستمرار الصراع مع العدو، وضد الهيمنة الغربية على المنطقة بأشكال وأدوات جديدية، ذات أبعاد إيديولوجية وسياسية أثرت وما زالت تؤثر على مستقبل المنطقة ورسم معالمها الجيوسياسية المستقبلية. وهذا ما سنتحدث عنه بتفصيل في فصل آخر.

ظهور الثورة الإسلامية لم يستقبل من قبل النظام العربي على أنه دعم إيجابي ورافد قوة لقوته، رغم المواقف الإيرانية الجديدة من الصراع العربي الإسرائيلي.

هذه المواقف الإيرانية المستجدة لم تنقل إيران، وما تملك من إمكانات بشرية واقتصادية، من معسكر الداعم لإسرائيل فقط، والمنخرط بالسياسات الأميركية والغربية بشكل فعال، لتقويض مفهوم الامن القومي العربي والإقليمي

الساعي للاستقلال عن الهيمنة الغربية، فقد كانت إيران كما تركيا تشكلان الركائز الأساسية للحلف الغربي وسياساته في المنطقة، إنْ كان بعضوية تركيا بالحلف الأطلسي القائم، أو عضوية إيران بحلف السانتو الذي لم يكتب له النجاح، بل بقيت إيران تمارس سياسات منفردة ولو أن الحلف لم يتشكل بصورة رسمية.

هذه الثورة نقلت إيران من معسكر أعداء العرب والمنطقة، بسبب دعمها لإسرائيل ولكل السياسات الانكليزية أولاً ثم الأميركية ثانياً، لمصلحة تتعدى المصالح العربية، وتؤجج الصراعات في الاقليم.

إيران مثلاً، كانت ممولاً لشخص الملك حسين في الأردن بطلب من الدولة البريطانية، وممولة للرئيس كميل شمعون شخصياً، بطلب بريطاني أيضاً. التمويل الشخصي لم يكن للبنان أو الأردن كبلدين بل لشخص الحاكم بصفته حليفاً لبريطانيا، إذا ما لّطفنا الوصف. وقد كشفت وثائق الخارجية الإيرانية بعد الثورة أسرار علاقة التمويل الإيراني، لهؤلاء الحكام، بطلب بريطاني، كما كشفت تمويل إيران للحرب الأهلية اللبنانية بطلب من وكالة المخابرات المركزية الأميركية، في عام 1975.

عوض أن تستقبل الدول العربية هذه الثورة كرافد تدعم به قوتها بتشكيل الأمن الإقليمي، ناصبتها العداء وحرّضت العراق على خوض أبشع حرب فتكت بالأمن الإقليمي والأمن القومي العربي في العصر الحديث.

ففي شهر أيلول عام 1980 دخل العراق بحرب مع إيران رغم أن اتفاقية سلام كانت قد وقعت بين البلدين في عهد الشاه في الجزائر، بهدف منع استنزاف البلدين وحفظ مواردهما، بعد أن استنزف العراق بحربه مع الحركات الانفصالية الكردية، وإيران بحركات المعارضة لنظام الشاه في حينها.

هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات، أدت إلى خسارة البلدين أكثر من مليون ضحية، وخسر كلا البلدين كل احتياطاتهما من العملة الصعبة التي

كانت تقدر في إيران بسبعة وثلاثين مليار دولار، وفي العراق بخمسة وثلاثين مليار دولار. وإذا كانت إيران قد خرجت من الحرب بديون لا تذكر ولا تتخطى الملياري دولار، فإن العراق قد خرج بمديونية للدول الخليجية بملغ يتجاوز التسعين مليار دولار. هذا الدين الذي سيكون سبباً لإشعال حرب بين العرب أنفسهم، عندما شن العراق الحرب على الكويت واحتل أراضيها، مما سمح للدول الغربية بتشكيل تحالف دولي، ضم دولاً عربية لشن حرب في المنطقة، أدت إلى إخراج الجيش العراقي من الكويت، وتدمير جزء كبير من إمكانياته، ومن البنية التحتية في هذا البلد العريق الذي بدأ بالتقدم بخطى واثقة نحو التقدم العلمي والعسكري والزراعي والصناعي، فإذا به يتراجع بشكل مفجع من خلال تدخل القوى الغربية وتدمير مقوماته ومقدراته، نتيجة سياسة حكومته غير الحكيمة والمتهورة، ونتيجة التخطيط الاستراتيجي الممنهج لتدمير المقدرات العربية العراقية خصوصاً من قبل الغرب، المدعوم من قبل الدول الخليجية التي لعبت الدور المطلوب منها والمرسوم لها من قبل الدوائر الغربية، بتحريض العراق على خوض الحرب ضد إيران أولاً، وباستفزازه لتوريطه ثانياً بالحرب على الكويت.

الحرب على إيران لم تتوقف خسائرها عند البلدين المتصارعين. فالدول الخليجية النفطية، وبخاصة الكويت والمملكة السعودية، مولت الآلة العسكرية العراقية وجهزتها بالسلاح الغربي والشرقي، كما مولت أيضاً كل الحملات الإعلامية وأدوات الحرب النفسية لتشويه صورة إيران، وإقامة شرخ في الإقليم بين العرب والإيرانيين، وبين السنة والشيعة.

لم تكتفِ المملكة العربية السعودية والكويت بتمويل العراق في حربه ضد إيران، مما أدى لإضعاف مقدرات الدولتين، وتدمير البنى التحتية والبشرية في كلا البلدين، إلا أنها وبالتوجيهات الأميركية مارست سياسة المضاربة نزولاً بأسعار النفط لإضعاف قدرة إيران المالية والاقتصادية لإفلاسها

وإضعافها ومنعها من إيجاد مقومات القوة التي يمكن أن تتمتع بها دولة كإيران.

بدأت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وسعر برميل النفط المتداول يومها يعادل 37 دولاراً للبرميل، وانتهت الحرب وسعر البرميل، الرسمي بحسب إعلانات منظمة أوبك، يعادل عشرين دولاراً، رغم استمرار الطلب على النفط في العالم، وتراجع الإنتاج العراقي والإيراني، بسبب الحرب. وعوض أن ترتفع الأسعار بسبب الحرب وتراجع الإنتاج، إلا أن سياسة الكويت والسعودية بالمضاربة على الأسعار نزولاً لإضعاف القدرة المالية لإيران، وروسيا أيضاً التي كانت تخوض حربها في أفغانستان، وهي مُصدِّرة أولى في العالم للنفط، كل هذه السياسات أدت إلى ما يعادل خسارة المملكة العربية السعودية فقط لما يعادل 450 مليار دولار، بعملية حسبة متوسطية للأسعار، مع العلم أن الحرب انتهت وإيران ودول خليجية أخرى كانت تبيع البرميل بسعر حقيقي وصل إلى ثماني دولارات للبرميل.

هكذا، وبسياسات غبية وتابعة للغرب، خاضت دول الخليج النفطية عملية تحريض وتمويل العراق لخوض حربه على إيران، فكانت النتيجة تدمير البلدين، ومن ثم التفتت إلى العراق للضغط عليه لدفع ديونه، رغم أنهم هم أنفسهم كانوا يمارسون سياسة الإغراق في الأسواق النفطية لخفض القدرة النقدية للعراق ولإيران. فكانوا كمن يهدم بيته ليغبِّر على منزل جيرانه. هذا الضغط على العراق، وعملية إغراق الأسواق المقصودة من قبل دول الخليج النفطية وبالذات السعودية والكويت، أدت إلى توتر الأوضاع بين الكويت والعراق ومن ثم إلى الحرب على الكويت.

عندما عجز العراق عن تسديد ديونه، مارسوا عليه عملية ضغط وتحريض وإهانات، أدت إلى أن يدخل العراق، وبمناورة أميركية خبيثة، أوهمته أن مهاجمته للكويت هو شان عربي عربي، ما عُدَّ من قبل المراقبين عملية خداع إستراتيجية، أدت إلى احتلال الكويت من قبل العراق.

هذا الإحتلال أدى إلى تشكيل تحالف دولي أخرج الجيش العراقي من الكويت وتم تدمير العديد من قواته ومن مقدراته الاقتصادية.

بعد هذه الحرب فرض حظر دولي على العراق راح ضحيته نصف مليون طفل عراقي من سوء التغذية فقط، وتراجع العراق في كل مقدراته كدولة على الصُعُد الزراعية والصناعية والعلمية، فكانت فاجعة حضارية بكل معنى الكلمة مارستها بعدوانية الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة وعلى رأسهم دول عربية، كانت حليفة النظام في بغداد حرضته على القيام بحربه على إيران ومن ثم ساعدت الولايات المتحدة بحصاره مع حلفاء لها، تحت مظلة قرارات دولية جائرة، سمح بها بفضل نظام القطبية الواحدة الذي كان مسيطراً في حينه على العالم.

لم يكتفِ الغرب بهذه المعركة، بل قامت الولايات المتحدة عام 2003 بغزو للعراق، تحت ذرائع سلاح الدمار الشامل، التي اتضح أنها لم تكن سوى إدعاءات ليست واقعية، وأن الإدارة الأميركية كذبت على الرأي العام العالمي لتبرير خوض حربها.

هذه الحرب لم يكن لها أن تتم لولا موافقة وتغطية بعض الدول العربية والخليجية النفطية منها بإمتياز، حيث أمّنت جامعة الدول العربية الغطاء السياسي لهذا العدوان رغم اعتراض بعض الدول وعلى رأسها سوريا.

إلا أن العدوان تمّ وأدى إلى احتلال العراق، وكانت القوات الأميركية وحلفاؤها قد تقدمت إلى داخل العراق من الأراضي العربية والقواعد الأميركية الموجودة في هذه الدول، كما أن بعض الدول موّل جزءاً من هذه الحرب من خلال مشاركته في الحرب ومن خلال الدعم اللوجستي.

هكذا، مرة أخرى، ضُربت مقدرات الأمن الإقليمي والقومي، ودُمّرت مقدرات دولة عربية هي العراق، إلا أن الخسائر لم تقتصر على الماديات والخسائر البشرية، بل إن هذه الحرب، وبالتدخل السياسي والإعلامي والدسّ

المعنوي، فإن العراق انقسم في شرخ مذهبي أسّس لصراع سني شيعي استحضر كل مآسي الانقسام الإسلامي على مرّ التاريخ، وأسّس إلى حدوث شرخ في المنطقة وإلى صراعات تمتد على كامل مساحتها، جوهرها صراع القوى المحلية فيما بينها، أي أنّ تدمير الأمن الإقليمي تمّ بأدوات الإحتراب الداخلي.

ظاهرة أخرى تحمل من التناقضات ما يلخص المأزق التاريخي الذي تعيشه أمتنا، إنْ كان على صعيد العقيدة والمفاهيم الإسلامية والدينية عامة، أو مفهوم أولويات خوض الصراعات وترتيب التناقضات الثانوية والأساسية، وترتيب الأولويات، ومعرفة ما هي أنجع الأدوات والأساليب لمعالجة كل تناقض أو معضلة، وحل كل مسألة بما يناسبها، من خلال قراءة سليمة للوضع الدولي ولوقائع وحقائق الأمة والإقليم والآفاق المستقبلية، والمنهجية الأنجع والاستراتيجية الإيجابية الأفضل التي يجب أن نأخذ بها.

الظاهرة تلك هي ظاهرة تنظيم القاعدة واستراتيجياته وساحات صراعها وأدواتها، والتي كان ولا يزال لها تأثير كبير على مجرى الأحداث في المنطقة والعالم. ولأهمية هذه الظاهرة، وهذا الموضوع عموماً، سنفرد له فصلاً خاصاً لمعالجته بأبعاده كافة، لمعرفة مآله؛ هل هو في صالح بناء مصادر القوة والأمن الإقليمي، أم انه قوة هدم للأمن القومي والإقليمي معاً ويخدم العدو؟.

في قصة واقعية، تمثل مهزلة سياسية ورمزية، وتختصر كل الغباء الأميركي وأخطائه في إدارة الحرب في العراق، وقعت هذه الحادثة:

كان محمد، الإيراني الفارسي الذي ولد في محافظة الأحواز في إيران، يتوق لزيارة العتبات المقدسة في العراق، ولكن بسبب الحرب العراقية الإيرانية وبسبب وجود نظام صدام حسين في العراق وتوتر العلاقات بين البلدين، لم يكن ليجرؤ على اجتياز الحدود، لا بشكل رسمي بسبب إقفالها لمدة طويلة، ولا بشكل غير رسمي بسبب ارتفاع المخاطر.

مع سقوط النظام في بغداد والفوضى التي عمت الحدود، تجرأ محمد على اجتياز الحدود. إتقانه اللغة العربية كان يساعده على التكلم بلهجة أبناء جنوب العراق. سار لفترة على قدميه طوال النهار، وعندما جاء الليل أراد المبيت في قرية، كان سكانها لا يجرؤون على التجول كثيراً بسبب الحرب التي لم تنته تماماً بعد، فوجد أمامه مخفراً للشرطة العراقية كان خالياً من موظفيه الذين فروا منه، بسبب القصف الأميركي طبعاً. وبعد أن بات ليلته استيقظ على صوت الدبابات في الخارج مع ساعات الصباح الأولى، وعندما وجده الجنود الأميركيون، كان خوفه كبيراً من أن يكتشفوا هويته الحقيقية، ولم تسعفه لغته الإنكليزية الضعيفة إلا ببضع كلمات قالها مكرراً عدة مرات: أنا من هنا أنا من هنا، وفي ذهنه أنه يريد أن يقول أنه عراقي. الضابط الأميركي فهم المسألة خطأً وظن أنه يريد أن يقول: أنه شرطي من هذا المخفر، لأن لافتة الشرطة بالعربية والإنكليزية كانت واضحة على المبنى.

ما إن تجمهر سكان القرية حول الجنود الأميركيين، حتى أصدر الضابط تعليماته للجميع، والتي وقعت عليهم بشكل مفاجىء ومبهم. طالما أن الشخص الذي كان نائماً في المخفر هو شرطي، كما فهم خطأً الضابط الأميركي، فكان على الجميع أن ينضبطوا له، وذلك لتسهيل عمل القوات الأميركية، التي كانت تسعى لإحلال نوع من الأمن والانضباط في المناطق التي إنهارت فيها الدولة.

وهكذا أصدر الضابط توجيهاته للجميع بالانضباط وإطاعة ضابط الأمن، أو الشرطي المفترض، الذي لم يكن في الحقيقة والواقع سوى زائر إيراني متسلّل عبر الحدود.

هذه القصة تختصر الكثير من أخطاء الغُزاة والأحوال التي آلت اليها أمتنا وبخاصة العراق وشعبه.

احتلال العراق من قبل القوات الأميركية وحلفائها وسقوط النظام أدى إلى خروج نظام جديد، موالٍ لإيران بعد أن كان العراق معادياً لها، بل محارباً مدمّراً لمقدراته كما لمقدراتها، وبدعم خليجي وبدفع غربي.

النظام الجديد لم يرق للدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، فبدأت استراتيجية جديدة، شبيهة بكل الاستراتيجيات السابقة التي انتهجتها عبر تاريخها والتي لم تؤدّ سوى إلى تدمير مقومات الأمن القومي العربي والإقليمي. تفتقت الذهنية السعودية عن استراتيجية الفتنة المذهبية لإشعال شبه حرب أهلية في العراق، تهدد مع استمرارها بالتوسع إلى باقي دول الإقليم؛ فقط وفقط لأن النظام الجديد قريب من إيران وليس معادياً لها. وقد كان آل سعود يظنون أن احتلال العراق يجب أن يؤدي إلى إسقاط نظام صدام حسين، ثم الانتقال إلى إسقاط إيران ومن ثم سوريا ومن ثم حزب الله في لبنان، وهكذا تكون استراتيجية المحافظون الجدد في الولايات المتحدة قد انتصرت، وغيرت الأنظمة المعادية لسياستها، ونصَّبت نظماً حليفة لها، وتالياً، فإن حليف الولايات المتحدة هو حتماً حليف آل سعود.

حساباتهم خابت؛ خسر الأميركي الحرب في العراق، واستقر نظام فيها أقرب إلى سوريا وإيران من أن يكون معادياً لهما، فأصيبت من ثَمَّ حسابات آل سعود بنكسة قوية، بعدما ظنوا أنهم بالفتنة المذهبية يستطيعون تعويض ما خسروه.

جاءت حرب تموز في لبنان، في الوقت الذي ظنت الولايات المتحدة وإسرائيل مع بعض الدول العربية، أنه من خلال هذه الحرب يمكن لهم القضاء على المقاومة في لبنان، ومن ثمّ توجيه ضربة لنقاط القوة المفصلية في سياسة محور المقاومة في المنطقة. ولكن فشل العدو في عدوانه وانتصار المقاومة في الحرب، كشف فشل وتورط بعض الدول العربية، وعلى رأسها مملكة آل سعود ونظام حسني مبارك في مصر، وبعض الدول الخليجية ومملكة الأردن،

الذين كانوا جميعاً ينتظرون، بل يتمنون، انتصار إسرائيل في هذه الحرب على المقاومة.

هذه الحالة الجديدة، أظهرت أن هذا المعسكر، وعلى رأسه مملكة آل سعود، لا يتوقف عن تدمير الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي لصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، بل وصل به الأمر للتآمر مع إسرائيل العدو المفترض لجميع العرب والمسلمين.

تمظهرت هذه المؤامرات في أقوى تجلياتها في الاستراتيجية التي اتبعتها كل من قطر ومملكة آل سعود مع تركيا وبدعم وتوجيه غربي كامل لتدمير سوريا ومقومات الصمود لديها من خلال دعم حركة التمرد المسلح فيها، بما اتفق على تسميته الثورة السورية من أجل الحرية والديموقراطية.

وهكذا حدثت معجزة بكل معنى الكلمة من معجزات القرن، بأن تتحول دول لا دستور لها ولا انتخابات فيها، والحكم فيها مطلق الطاعة والولاء للعائلة الحاكمة المالكة للبشر والحجر والموارد والمداخيل تتصرف فيها كيف تريد، تحولت بقدرة ساحر إلى داعمة لثورة مزعومة يقولون أنها تسعى للحرية والديموقراطية.

من خلال هذا التدخل الاجرامي، الذي تمثل بالتحريض أولاً على العصيان المسلح وعلى تدمير كل ما يمس الدولة والصالح العام، إلى التسليح والتمويل، إلى جلب المقاتلين الأجانب إلى سوريا وتأجيج النعرات الطائفية والمذهبية، في أكبر عملية ممنهجة لتدمير مقومات دولة وتقسيم شعب هما دولة وشعب من أهم مكونات شعوب ودول المنطقة، ودولة تلعب دوراً محورياً في صياغة الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي.

صرفت المليارات لهذه الفتنة، وجندت الأجهزة الإعلامية والمخابراتية كافة، وجلبت كل النفوس الضائعة المضللة للإحتراب والإقتتال في سوريا،

تماماً كما فعلوا في العراق، وبدأت شعوب المنطقة تتجاذب نحو الهويات الفرعية الطائفية والمذهبية، ضُرب النسيج الاجتماعي وتمزّقت وحدته، وهدرت الطاقات في كل من العراق وسوريا، كما دفعت الأمور في لبنان إلى أعلى مستوى من التحريض على معسكر المقاومة، على داعمي المقاومة وبخاصة إيران، وكأنهم كانوا الأعداء الأساسيين لشعوب المنطقة، وتمت محاولات عدة لاستبدال العدو الصهيوني بالعدو المفترض الإيراني.

الأمر لم يتوقف عند سوريا والعراق فقط. وبتنسيق قوى مع الأطلسي وبخاصة فرنسا، دفعوا بقوات الأطلسي وطائراته لتدمير ليبيا وإسقاط النظام فيها، ظناً منهم، كما ظن الأميركي في العراق، أنهم قادرون على الإمساك بالأمور والمجيء بنظام موالٍ يخدم مصالحهم النفطية والسياسية في المنطقة، فإذا بليبيا تتشظى وتنقسم قبائلها فيما بينها، وتتسلح كل منطقة وقبيلة في مواجهة المناطق والقبائل الأخرى. العنف في ليبيا والفوضي الناتجة عن إسقاط النظام السابق دون بديل جدي ومتقدم عنه، جعل من ليبيا بؤرة لتصدير الفوضى والعنف في كل شمال أفريقيا حتى الساحل، ما فتح المجال مرة أخرى وتحت ذرائع محاربة الإرهاب للتدخل الفرنسي عسكرياً في مالي، في محاولة لعودة النفوذ الإستعماري القديم من بوابة محاربة الارهاب هذه المرة.

الجدير بالذكر والملفت لنظر المراقبين، أن الجمعيات القَطَرية، المفترض أنها كانت تعمل بالعمل الخيري في مالي هي نفسها التي ساعدت المجموعات المسلحة على الظهور بقوة، وهي نفسها التي أشرفت على نقلهم بالطائرات القطرية إلى جنوب ليبيا عندما بدأ التدخل الفرنسي في مالي، وبدأت تستعين بهم في ليبيا في الصراع الداخلي والاقتتال الذي اندلع بين الفئات الليبية، والتي لم يكن خافياً فيها دور كل من تركيا وقطر بدعم مجموعات تحمل صفة الإسلام المتشدد في مواجهة قوى وطنية أخرى على خلفيات انقسامات قبائلية زادت الانقسام حدة.

هنا أيضاً تتجلى صورة التعاون السري بين قطر وفرنسا في الساحل وخاصة في مالي، حيث يقوم الطرف الأول بتهيئة الأجواء لتتقدم المجموعات المسلحة وإيجاد المبرر للقوات الفرنسية، التي تتقدم بدورها، تحت حجة مكافحة الإرهاب للتدخل في مالي، مع محاولة فاشلة لجر الجزائر إلى آتون الحرب، تحت الذريعة نفسها، في حين أن الهدف الأساسي والمخفي كان توريط الجزائر في الحرب على حدودها الجنوبية، ما يحولها إلى منطقة غير مستقرة، ويتعسر فيها نقل الغاز الجزائري الموجود في تلك المناطق المحاذية للحدود مع مالي، لكي يتوقف مشروع ضخ الغاز إلى إسبانيا والبرتغال، وهو مشروع جديد ينافس احتكار ضخ الغاز الجزائري إلى فرنسا ومن ثم إلى باقي الدول الأوروبية المستفيدة، عوض المرور في فرنسا. ومن ثمّ، فإن ما كان وما زال يجري ما هو إلا ضرب للأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، ومرة أخرى بتمويل وتخطيط ومشاركة عربية من دول نفطية خليجية.

هكذا مارست دول الخليج النفطية أكبر عملية تدمير ممنهج للمقدرات والثروات الإقليمية، بمغامرات ومخططات لا تخدم سوى أعداء الأمة، على مر العقود والسنين حتى يومنا هذا.

الأمن الإقليمي تعرض لهجمات عسكرية خارجية عدة أدت إلى إسقاط نظم وتغيير في الجغرافيا السياسية وموازين القوى أحيانا عديدة، ولكن ما صرف وما يزال من جهد من قبل بعض قوى الإقليم المرتبطة بالغرب لم يكن أقل كارثية من عدوان الخارج على الإقليم إن لم يكن يفوقه سلبية وضرراً بنواحٍ كثيرة وأبعاد متعددة، من هدر للثروات والطاقات وضرب النسيج الاجتماعي في وحدته وفي نموه وتطوره.

استمرار التدمير الذاتي، والحروب الداخلية
أدوار حكومية وغير حكومية

لم يكن وصول الرجل الخمسيني المربوع إلى الخرطوم عام 1991 ليلفت نظر أحد من أجهزة الأمن والاستخبارات المحلية أو الدولية. ولو أن التاريخ سيثبت أن هذه الزيارة كانت مؤسِّسةً لاستراتيجية دولية ستطبع مستقبل العالم بشكل عام، ومستقبل الأحداث في منطقتنا بشكل خاص.

كانت زيارته تستهدف الوصول إلى أسامة بن لادن، الرجل الذي ذاع صيته في حرب أفغانستان، والذي كان قد اتخذ مقراً له في السودان، الدولة ذات التوجه الإسلامي، في محاولة منه للمساعدة على بناء الدولة الإسلامية الواعدة في هذه الجمهورية التي هيّأت له مكاناً آمناً، ليمارس فيه كل سياسات الاستثمار التجارية والتعبئة السياسية والعقائدية لكوادر منظمته، التي لم يكن لها في حينه أية استراتيجية عالمية، لا عنفية ولا حتى سياسية، غير محاولة إنجاح تجربة النظام الإسلامي في السودان.

سبق هذه الزيارة كَشْفُ وثائق ومعلومات عن الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة، وبناء لتوجيهات مستشار الأمن القومي فيها، الشهير بريجنسكي، لاستخدام التيارات الإسلامية، من خلال التحرش بالإتحاد

السوفياتي عن طريق باكستان وأفغانستان، من أجل التاثير على الجمهوريات الإسلامية المشكّلة لجزء من الإتحاد السوفياتي.

هذا التحرش كان هدفه جرّ الإتحاد السوفياتي لمهاجهة الإسلام السياسي في حرب استنزاف طويلة تنهك قدراته العسكرية والاقتصادية، والأهم أنها تضعه في مواجهة مع العالم الإسلامي.

نشر تلك الوثائق، وبخاصة ما كتبه الكاتب المصري الشهير، محمد حسنين هيكل تحت عنوان: عندما كبرت أمريكا في أفغانستان. وشرح فيها كيف جُرّ الإتحاد السوفياتي إلى حرب أفغانستان، وكيف جندت أميركا عن طريق حلفائها الذين جندوا المقاتلين وموّلوهم من أجل الذهاب إلى أفغانستان التي أُعلنت أرض جهاد، من قبل مراجع دينية جندت لهذه الغاية.

جميعنا يعرف أهمية هذه الحرب التي أنهت الإتحاد السوفياتي. فمع انكشاف الجيش الأحمر وفشله في قمع وتدمير القدرات القتالية للمجاهدين الأفغان، ومع استنزاف القدرات الاقتصادية السوفياتية في هذه الحرب، بدأ إنهيار المعسكر الاشتراكي برّمته نتيجة لهذه الحرب، المصمَّمة خصيصاً لهذا الهدف.

هذه الحقائق أثبتت أن المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان لم يكونوا سوى أدوات في الاستراتيجية الأميركية، وأنهم استُخدِموا عن غير وعي لتدمير المعسكر الاشتراكي، لصالح الولايات المتحدة، التي ما إن انتهت الحرب وخرج السوفيات من أفغانستان، حتى تركت هذا البلد يتخبط بحروبه الداخلية القبلية والعرقية، دون اهتمام لا بشعبه ولا بمستقبله. فتركت أفغانستان فريسة لحروبها الداخلية، ونعمت الولايات المتحدة بخيرات التفرد بالقرار الدولي من خلال سياسة القطبية الواحدة.

هذه القطبية وغياب التوازن الدولي سمحا للولايات المتحدة أن ترسم

مخطط حرب الخليج الثانية التي أدت إلى حضور كثيف للقوات الأميركية في الخليج، ونشر قواعدها في المملكة السعودية ودول الخليج الأخرى وتدمير جزء من مقدرات العراق.

هذه الصورة التي اكتملت مكوناتها وأصبحت واضحة، من استخدام الجهاد الأفغاني الإسلامي لتدمير القطب السوفياتي، لكي تفسح في المجال أمام الولايات المتحدة لفرض سيطرتها على دول الخليج والمنطقة عموماً، كانت العنوان الرئيسي الذي أراد الرجل المربوع بحثه مع أسامة بن لادن.

بعد شرح مفصل لطبيعة المرحلة ولكيفية استفادة الولايات المتحدة من الجهاد الأفغاني وكيف أنها بذلك وصلت إلى مرادها بالتفرد، وها هي تسيطر على الإقليم بأكمله من خلال نشر قواعدها في شبه الجزيرة العربية، مروراً بالمعاناة التي تمر بها القضية الفلسطينية مع سنين الانتفاضة الطويلة التي لم يفعل النظام العربي أي شيء لأجل إسنادها أو دعمها، ومع الحرب على العراق التي تؤشر إلى المزيد من التراجع للأمن الإقليمي، كان لا بد من رسم استراتيجية مواجهة أمام كل هذه التداعيات.

اتفق الرجلان على أن إضعاف أميركا هو إضعاف لإسرائيل، وتالياً محاربة أميركا واجب لاستكمال سياسة المقاومة ضد إسرائيل، كما اتفقا على سياسة مزدوجة تقوم على مفهومي التفكير بشمول والتحرك محلياً: أي التفكير بشكل شمولي لموازين القوى ولطبيعة التحرك الدولي وموقع إسرائيل على الخارطة الدولية، ومن ثم التحرك ضدها عن طريق المقاومة في لبنان وفلسطين. والمبدأ الثاني يقول: بالتفكير بشمول والتحرك بشمول. أي بطريقة التفكير العالمية ذاتها لموازين القوى ولموقع إسرائيل في المعادلة الدولية والإقليمية، ولكن التحرك بشمول في العالم كله لضرب الحليف الأول لإسرائيل، أي الولايات المتحدة، ويكون النصر الأكبر لو استطاعوا جلب الولايات المتحدة إلى حرب تشبه حرب السوفيات في أفغانستان. هنا اقترح

أسامة بن لادن أن تكون أفغانستان مرة أخرى هي مقبرة القوى العظمى، ولكن علىٰ أن تكون الولايات المتحدة هي الهدف هذه المرة ويكون السحر الأميركي الذي أدى إلى خسارة الاتحاد السوفياتي حربَه في أفغانستان وتالياً أفول نجمه وانهيار المعسكر الاشتراكي، أي الجهاد الإسلامي، موجّهاً هذه المرة ضد الولايات المتحدة وحلفائها للغرق بدورها في الوحل الأفغاني. كما اعتبر أن الخطو ة التالية لحركته يجب أن تكون في اليمن كقاعدة للانطلاق نحو تحرير شبه الجزيرة العربية من العائلات الحاكمة والخاضعة لإرادة الولايات المتحدة. هذا الهدف يصبح ممكناً بعد هزيمة الولايات المتحدة في أفغانستان، لأن قبائل وشعوب شبه الجزيرة العربية ستشعر أن بإمكانها التحرك ضد ظلم العائلات الحاكمة لأن الحامي لهذه العائلات أصبح خارج دائرة التاثير وخارج دائرة إمكانية تامين الحماية لهذه الأنظمة.

بدأت العمليات بإسم القاعدة في كل أنحاء العالم. لم تقع الولايات المتحدة بداية في الفخ، رغم معرفة الجميع، أن موطن القاعدة هو أفغانستان، فالعمليات كلها، من عملية الخُبَر في المملكة العربية السعودية، إلى عملية المدمرة كول في اليمن، إلى عمليات نيروبي والسفارات الأميركية في أفريقيا، كلها كانت تعلن من أفغانستان، وكانت القاعدة تقول للولايات المتحدة، بطريقة غير مباشرة، نحن هنا تفضلوا للقتال في أفغانستان.

الرد الأميركي على هذه العمليات كان محدوداً، مرة بقصف مواقع في السودان، يفترض أن للقاعدة علاقة بها، ومرة بقصف صاروخي على قواعد مفترضة للقاعدة في أفغانستان، تبين لاحقاً أنها تعود للمخابرات العسكرية الباكستانية، وقد ضربت بالخطأ.

جاءت عملية 11 أيلول التي كانت من التحدي والضخامة، بمكان لم يترك للولايات المتحدة مجالاً للرد بشكل محدود. كما أن وجود المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية، ووجود جورج بوش الابن في البيت الابيض،

جعلهم يتصورون أنها الفرصة السانحة والتي كانوا يحلمون بها للانقضاض على بعض الدول، والسيطرة على منابع النفط، والاقتراب أكثر من آسيا الوسطى على مقربة من الحدود الروسية والصينية، فتؤمن بتلك الخطوة تقدم وتوسع الأطلسي كحلف عسكري نحو مجالات جديدة تؤمن له السيطرة على مقدرات الطاقة في العالم، وتهدد أمن كلتا الدولتين الكبيرتين والمنافستين للنفوذ الأميركي.

الولايات المتحدة لم تكتفِ بغزو أفغانستان، بل تورطت أكثر في حربها في العراق. إلى هنا كانت استراتيجية القاعدة قد آتت ثمارها وحققت أهدافها؛ الدفع بالولايات المتحدة بحرب على الأرض الأفغانية، وعندما أضافت الولايات المتحدة غزو العراق إلى مجموع أهدافها، تداعت قوى القاعدة للجهاد في العراق أيضاً، وهنا كانت هزيمة أميركا وحلفائها وانكشاف محدودية القوة الأميركية العسكرية ومن ثم الاقتصادية، ما أدى إلى انسحابات غير مشرفة وإلى انهيارات اقتصادية مروعة، ما زالت تداعياتها تؤثر سلباً على النمو في الاقتصاد الأميركي، وتفسح في المجال للمنافسين للتقدم إلى الأمام لتبوُّء المواقع المتقدمة.

إلى هنا نجحت الاستراتيجية المزدوجة لقوى المقاومة، ولكن خللاً كبيراً طرأ على مسيرة تشكيلات القاعدة.

الخلل الأول هو اللامركزية التي سمحت لوجود أكثر من تنظيم وقوة تعمل تحت إسم القاعدة وتيارها، هذا الانفلات اللامركزي أدى إلى ظهور سياسات غير متمركزة في قتال العدو الأميركي وحلفائه. في ظل هذه اللامركزية كان من الأسهل لأجهزة المخابرات أن تخترق تنظيمات القاعدة، بعناصر وضباط أمن أعِدّوا خصيصاً لمثل هذه المهمات، حتى يتبوأوا المواقع العليا في قيادة التنظيم، بخاصة بعد أن كانت الأجهزة تمهد لهم عملية الصعود إلى المواقع القيادية من خلال اغتيال من هم مسؤولون عنهم، لكي ياخذوا

مواقعهم، ومن ثَمَّ تؤول اليهم مهمة قيادة التنظيم محلياً أو على ساحة ما من الساحات.

هنا بدأ ظهور العمليات غير المفهومة وغير الموجهة أصلاً لقتال القوات الأميركية وحلفائها، بل تمت تحت مسميات الطاعة للأمير المنصَّب، ومن لا يبايع يقتل، أو تحت مسميات إعلان الإمارات الإسلامية ومن لا ينضوي يقتل ويحارب، حتى حوربت قوى لم تكن من تنظيم القاعدة، ولكنها كانت تقاتل المحتل في العراق وأفغانستان، ما أدخل الاقتتال إلى الساحة الجهادية، وبدات عمليات الاقتتال والقتل العشوائي أو المستهدف لشرائح، من المفترض أنها في صف واحد، تنتشر في كل الساحات التي يوجد فيها عناصر تنسب للقاعدة.

نقطة الضعف الثانية التي أثّرت في سير وسلوك الجهاد القاعدي، هي غياب المرجع الديني العالم الذي يعرف كيف يضع الحدود الشرعية لهذا الجهاد، ولأن البعض كان يظن أن مجرد قراءة بعض الكتب والمراجع، تجعله يتمكن من اطلاق الفتاوى بالقتل واستباحة دماء الأبرياء، وأن هذا يكفي لتأمين المسألة الشرعية. هكذا تحول تنظيم القاعدة إلى تنظيمات وفروع، بعضها يسيَّر تماماً من قبل أجهزة عربية وخصوصاً خليجية وأردنية، وبعضها يتأثر بالتواتر مع مجرى الأحداث، ظاناً أن التيار العريض هو الموجه الأسلم لتحديد خياراته وأهدافه ومهماته وعملياته وسياساته الكلية والجزئية.

نجحت القاعدة في استراتيجيتها بإضعاف الولايات المتحدة وحلفائها وإجبارهم على الانكفاء ولكنها سقطت في فخ التشعّب والانهيار بالفتاوى والتكفير والقتل بلا ضوابط، فتحول الجهاد السليم إلى وبال وطاعون عنفي يفتت القوى ويدمّر الأمن الاجتماعي والأمن العسكري للإقليم وللأمة الإسلامية في العالم.

في الجهة المقابلة، استمر الجهاد من أجل فلسطين، في داخل الأرض

المحتلة، على أيدي قوات المقاومة الفلسطينية الإسلامية منها وغير الإسلامية، أو من الخارج من خلال مقاومة حزب الله، أكثر انضباطاً بإختيار الأهداف العسكرية ومراعاة المسائل الشرعية.

نمو وتطور الجهاد القاعدي ضمن الاخطاء التي ذكرناها سابقاً، وبناءً على المعطيات التاريخية، التي جعلته يتقاطع مع المصالح الأميركية في الحرب الأولى في أفغانستان ضد السوفيات، جعلت كل من يتخوف من أدوار القاعدة، بغض النظر عمّا إذا كانت ضرباتها توجه ضد أهداف أميركية، أو أهداف أخرى، فالخوف من الظاهرة كان واضحاً من مواقف العديد من الدول والقوى السياسية، لأسباب متعددة. وبذلك فإن التهمة الأولى التي وجهت للقاعدة كانت اتهامها بأنها أداة للمخابرات الأميركية تعمل لصالح الولايات المتحدة.

إن هذا الاتهام لا يستقيم فقط بسبب السوابق في أفغانسان ضد السوفيات، فالجهاد ضد الاحتلال السوفياتي لبلد مسلم كأفغانستان مشروع من كل الوجوه الوطنية والشرعية الدينية والإنسانية. تقاطع القاعدة مع الولايات المتحدة في هذه الحالة يشبه تقاطع فيتنام هوشي منه أثناء الحرب العالمية الثانية، في نضال الشعب الفيتنامي الذي كان يتلقى، لدعم قتاله ضد الاحتلال الياباني، الدعم من كل من فرنسا والولايات المتحدة. هذا الدعم وهذا التقاطع بالمصالح لم يجعل من هوشي منه رجل أميركا، إلا في عيون اليابانيين المحتلين لفيتنام في حينها، رغم أن هوشي منه كان شيوعياً، ولم يكن بحال ليصبح عميلًا أميركياً. كذلك يمكن العودة بالأمثلة للمقاومات الأوروبية المتعددة أثناء الحرب العالمية الثانية، التي تلقت الدعم من الإنكليز والأميركان، ولم تتهم بأنها عميلة لهاتين الدولتين، ولم تتهم بالإرهاب، إلا من قبل النازيين المحتلين. وكان بين هذه المقاومات المتعددة في فرنسا واليونان وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا من هم شيوعيون.

الاتهام الثاني للقاعدة بأنها كانت بإعمالها أداة التبرير لغزوات أميركية للعالم الإسلامي، لا تستقيم لسببين: الأول أننا نعرف اليوم أن هدف القاعدة كان جرّ الولايات المتحدة إلى أفغانستان لحرب طويلة الأمد، تهزمها وتؤدي إلى تراجع نفوذها، على غرار ما خطط له بريجينسكي للإتحاد السوفياتي، من خلال جره إلى حرب طويلة ومكلفة في أفغانستان، تكون فيتنام الجديدة له، كما كانت فيتنام للولايات المتحدة. السؤال إذاً: لماذا تكون خطوات أميركا ومشاريعها السرية خطوات ذكية تثير الإعجاب، وخطوات القاعدة تهمةٌ لا تُغتفر؟

لقد بدأ الخطأ منذ بدايات الثورة الإسلامية في إيران وظهور الجهاد الأفغاني في آن واحد.

الحدثان بَدَءا في المدة الزمنية نفسها وبل تصادفاً بشكل مثير، أي مع بدايات عام 1980. لقد كان واضحاً للعيان، لكل مراقب ثاقب النظر، يرى إلى الأمور بطريقة علمية، استراتيجية وبدون تعصب مذهبي، أن هناك جهاديّتين بدأ ظهورهما على ساحة السياسة الدولية، وكان على العقلاء من العاملين في الشأن السياسي الإسلامي خاصة، أن يتداركوا استمرار نمو هذه الظواهر بمعزل عن بعضهما البعض، لأن تطور الأمور في حال استمرار توسع استراتيجيتين متقاربتين متباعدتين في آن معاً، سيؤدي إما إلى توحدهما، أو إلى تصادمهما.

عدم وعي هذه الديناميكية في التطور الموضوعي للظواهر المتشابهة والمتباعدة في آن، أدى إلى نمو الجهاد الشيعي في مكان والجهاد السني في مكان آخر.

خرج عن هذا استثناء واحد في الساحة الفلسطينية، ذلك لأن إيران الشيعية كانت قد تبنت الجهاد الفلسطيني، ولم تتوقف عند مسألته المذهبية

وهويته المغايرة، ويسجل لها هذا على أنه الإنجاز الأكثر وعياً وتقدماً في سلم أوليات الصراع وإدارته مع أعداء الأمة.

إلا أن انكفاء الأطراف المعنية عن فهم مخاطر بناء الظواهر في بيئات متباعدة في أحسن الأحوال، أو متنافسة في أحوال أُخَر، أو متصارعة في أحيان كثيرة، أدى إلى انحراف هذا الظاهرة، والسماح لاستغلالها من قبل اجهزة الاستخبارات الدولية والإقليمية، وخصوصاً من خلال توجيهها إلى الصدام مع اتجاهات المقاومة ضد العدو الصهيوني وتوجيهها لخدمة مخططات الأعداء من خلال الاقتراق الأمني أولاً، وصلا إلى الاختراق الفكري ثانياً وحَرْف مفاهيم الجهاد لتوظيفها ضد مصلحة الأمة، من خلال اقتتال الجهاديتين.

لقد سبق ودعينا، ومنذ مدة طويلة إلى السعي لوحدة الجهاديتين، لقطع الطريق على ما كنا نتوقعه من مثل هذه الانحرافات الاستراتيجية القاتلة. إلا أن التعصب المذهبي، أو التطهر النخبوي، أدى إلى مهاجمة هذه الدعوات التي كتبنا عنها في العلن ودعونا إليها في السر.

إنّ ما نُمي إلى علمنا ومسامعنا من معلومات ومواقف من قبل أعداء الأمة، عن مدى خطورة مثل هذه الدعوة لوحدة الجهاديتين، كان يؤكد لنا أن ما نطرحة ونتقدم به كان حقاً ولم يكن مخالفاً لا للعقل ولا للشرع.

أكثر من ذلك فإنني أزيد هنا، أنّ واحدة من أهم أعمدة محاولات إعادة الوحدة للأمة بين شقيها السني والشيعي، كما كنا نراه منذ ثمانينات القرن الماضي، كان الدعوة من أجل العمل على اسراتيجيات الجهاد المشترك، لأن الجهاد المشترك هو أحد أعمدة تقريب المجتهدين، والجهود والأطر المتعددة، من خلال تصويب جهدها على العدو المشترك، لتكون هذه التجربة مكاناً لالتقاء الجهود، وتوحيدها، وليس في ذلك اجتهاد، إنما فقط انصياعٌ

لأمر الله تعالى، بالاعتصام بحبله، والعمل على وحدة المسلمين ووحدة جهود أبناء المسلمين.

اليوم نحن نحصد تخاذلنا عن انتهاج هذا المسلك، فسقطت، بمساعدة القوى المتضررة نفسها أيضاً، ظاهرة كبيرة من ظواهر الجهاد السني، في تهمة التكفير وأصبحت هذه الظاهرة تتماهى مع ما يوجه إليها من تهم، وكأن هذا شيء متأصّل فيها ومن أسسها الفكرية الأولى والمؤسسة، في حين أنها تعد من الانحرافات التي يجب إصلاحها والعمل على إعادتها إلى جادة الصواب، وهذا لا يتم بتوجيه التهم لها فقط، بل على العكس، يتم من خلال توضيخ الخلل في فكرها وفي ممارسة الطرف الاخر الذي تقاعس عن مد اليد في اللحظات التاريخية التي كان من المفترض أن يتقدم بها بمثل هذه الخطوات.

الخيارات الاستراتيجية المطروحة أمامنا اليوم، والتحديات الرئيسية في الجهاد الأكبر، إذا جاز استعمال المفهوم هنا، وهو في مكانه، هو الاختيار بين تقدم وتحرر الأمة من خلال الجهاد المشترك الذي يوحد الأمة ويحررها في آن، أو أن نختار طريق المنافسة المتناحرة، التي تؤدي إلى الإقتتال والإنقسام، وتالياً يصبح طرح سؤال عن مدى جدية ومشروعية جهادنا، ومدى إمكانية انتصاره على أعدائه وعلى ذاته، في حال كان الخيار خيار المصادمة والاقتتال؟..

المعنيُّ بهذه الخيارات منظمات غير حكومية، كما هي الدول المعنية في فهم وإدراك هذه المصلحة، والمنخرطة في دعم الجهاد لصالح الأمة وقضاياها؛ فالسؤال المطروح عليهم جميعاً هو: هل الجهاد طريقنا للوحدة والتحرر، أم هو طريق للمنافسة تحت شعار: مذهبي يغسل أكثر بياضاً؟ وبالتالي الاتجاه نحو مزيد من الفرقة ومزيد من الاقتتال.؟؟

إن ما كان من المفترض أن يوحد جهود الأمة ويقرب مكوناتها الدينية

والمذهبية الواحدة من الأخرى، هو الموقف من الاحتلال الأجنبي لأراضي العرب والمسلمين.

الإمتحان الكبير الذي سقطت فيه الأمة، والذي أدى إلى تفجير تناقضاتها لاحقاً إلى أعلى درجات الصراع العنفي البشع، والذي قوض كل نظريات أمنها الخارجي والداخلي، كان الموقف من احتلال العراق.

إن حجم الغضب من استبداد النظام الذي حكم العراق بقيادة صدام حسين وحجم ما ارتكب من جرائم بحق شعبه، وما ارتكب من جرائم بحق أمن المنطقة من خلال الحرب على إيران، واحتلال الكويت، ضمن حسابات خاطئة وأهداف ملتبسة، أديا إلى خلل في فهم خطورة التدخل الأجنبي في بلادنا، وظن البعض على أنه قادر على الاستفادة من هذا الغزو، لتحقيق أهداف «نبيلة» تتمحور حول حرية الشعب وحقه بلن يحكم بطريقة الانتخاب الحر وبأن يؤمن الحريات التي كان محروماً منها. إلا أن الوقائع، والأهم طبائع الأمور، التي تقول أن التدخل الأجنبي الأمبريالي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحمل في جعبته خيراً للأمة، ولأي شعب يتم إحتلال أرضه ووطنه، ولو تحت شعارات براقة وحجج ملتوية.

فالعراقيون واجهوا، وبشكل حاد، الاحتلال متفرقين، وتفرقهم لم يكن على أسس المواقف السياسية فقط، بل إنّ الإعلام الموجه، وسوء أداء الفرقاء العراقيين أنفسهم، والمخزون التاريخي السلبي لبعض المواضيع التي أسست لهويات الفرق والمذاهب في الإسلام، أديا إلى أن الافتراق من حول حبل الوحدة لمواجهة العدوان والاحتلال الخارجي، وإلى أن العراقيين انقسموا مذهبياً ، وبشكل يخالف طبائع الأمور، ويخالف أدبيات جميع الأفرقاء التي انقسمت بهذه الحدية، بل يخالف القواعد الشرعية والدينية كافة، عند مختلف الطوائف والمذاهب، حول هذا الاحتلال وطريقة مواجهته والتعامل معه. ففي حين ذهب البعض إلى اعتبار التدخل الخارجي والاحتلال هو إحتلال وعدوان

يجب مقاومته، ذهب البعض الآخر لاعتباره تدخلاً خارجياً محموداً، يخلص الشعب من الديكتاتورية ويساعده على بناء عراق جديد، من خلال عملية سياسية، سمح من خلالها للولايات المتحدة وحلفائها، أن يحلوا الجيش العراقي، وأن يكتبوا له دستوراً جديداً، تفوح منه رائحة الطائفية والمذهبية، دستوراً يؤسس لصراعات داخلية، ولا يؤسس لسلم أهلي، وتقدم سياسي واجتماعي يكون أساسهما القوانين الناظمة، والعقد الاجتماعي الجامع.

واختلطت الأمور، فإذا بأحزاب عريقة، كانت تحمل لواء الإسلام والأمة، والمشروع الإسلامي السياسي، شيعية كانت أم سنية، رأيناها تغرق في وحول المحاصصات والانقسامات واقتسام المغانم، وسقطت كل مقولاتها النظرية التي كانت تدعو إليها، وتحولت من أحزاب إسلامية دعوية ذات مشاريع تحيط بالأمة جمعاء إلى أحزاب مذهبية محلية لم تدرك أنها بذلك لا توحد الأمة وتجمع طاقاتها، بل إنها أصبحت الأداة المحرضة عن وعي أو غير وعي لانقسام الأمة في العراق وفي خارج العراق، حتى وصل أثر هذا الانقسام، إلى كل أماكن وجود المسلمين في العالم.

نتيجة هذه الأخطاء القاتلة، التي أدت إلى السماح للأعداء بالاستثمار في انقسام العرب والمسلمين، والعراقيين أولاً وقبل كل شيء، ليؤسسوا لأجواء الإحتراب العنيف على صعيد المنطقة.

لقد سقطت مقولات الخيانة من قبل الأنظمة العربية، ولم يتم تبرئتها بالتأكيد، ولكن هذا السقوط كان بسبب إضافة التهمة نفسها، أي الخيانة، للدين ولمبادئه ولمصالح الوطن ومصالح الشعب في القطر الواحد، أو الإقليم، أو حتى على صعيد الأمة، ليس على أيدي نظم مرتبطة، بل على أيدي أحزاب شعبية، سمح لها بأن تتبوأ سدة القيادة، فسقطت بشكل مروع بالإمتحان. وهنا دخلنا بمرحلة سقوط قوى شعبية وحزبية في آتون التفرقة

والانقسام والتحارب، هذا الانقسام يتخطى ما عرف من مؤامرات وتخاذل النظم التي نصبتها قوى الاستعمار القديم، أو التي أتت بها بانقلابات عسكرية، إلى ظاهرة سقوط القوى الحزبية والمنظمات الشعبية، والأهم المرجعيات الدينية وما يعرف بعلماء الدين. هؤلاء الذين كان من المفترض أنهم الاحتياط الاستراتيجي لمقاومة المنطقة تجاه كل التعديات العسكرية والسياسية والفكرية من الاستعمار والقوى المعادية على الأمة، فإذا بهم يسقطون سقوطاً مروعاً في آتون الاقتتال وسقطوا بذلك سياسياً وفكرياً وأخلاقياً بكل المعايير مع ما شاهدناه من ظواهر أُسّست، وبالطبع من دعم دول الخليج وتركيا المتربصة بالمنطقة، وبتوجيه من الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا وبخاصة إسرائيل، إلى التأسيس للاقتتال الكبير وظهور المنظمات التكفيرية التي تدمر الحضارة والحجارة والإنسانية وتسقط المعايير الإنسانية والدينية كافة. وإنْ كانت النظم التي نصبت لإدارة البلاد في منطقتنا من قبل قوى الاستعمار الخارجي، متهمة تاريخياً بأنها أدوات لقوى الخارج ومنفذة لسياساتها والحامية لمصالحها، وكانت الأحزاب الشعبية، إسلامية كانت أم وطنية قومية أو يسارية، تشكل شبكة أمل وأمان، تعوّل عليها شعوب المنطقة لانقاذها من هيمنة النظم الفاسدة، إمّا بالعمالة والتبعية وإما بطبيعة الاستبداد الذي تمارسه، فإنّ سقوط الأحزاب والمنظمات الشعبية، أثبت على أن هناك خللاً حضارياً في المنطقة، وليس فقط خلل سياسي استخباراتي أو مصالحي بين فئة قليلة ارتبطت بالاستعمار، وصراعها مع فئات واسعة من الشعب.

السقوط كان هذه المرة على المستوى الشعبي والأحزاب الشعبية. نتيجة هذا السقوط كانت ظهور المنظمات الأكثر تطرفاً، والتي أشعلت المنطقة بالحروب الداخلية، وقضت في ممارساتها على أوجه كثيرة من الحضارة والعمران ودمرت اقتصاديات الدول، وقسمت النسيج الاجتماعي، وأصبحنا

نواجه نوعاً جديداً من الحروب عمادها الفناء المتبادل والصراع من أجل البقاء، صراع يحكمه الجهل والخوف والمشاريع الوهمية التخيلية التي لا ترتكز على مقومات واقعية، ولا على مشاريع تراكم القوة بل مشاريع تزيد من التفتت وبالتالي المزيد من الضعف.

العدو هُزم عسكرياً ولم يستطع أن يسيطر على العراق. ومن ثَمَّ لم يستطع أن ينتقل إلى المراحل التالية التي أعلنها بإسقاط كل من سوريا وإيران وحتى مصر في قبضته، ولكنه عاد ليمارس دور الحَكَم والحامي ضد المجموعات التكفيرية وضد العنف الأعمى.

لن يجدي القول بأن هذه المجموعات التي فجرت الاقتتال الداخلي هي من صنيعة الاستخبارات، الحقيقة أن أية صناعة من هذا النوع تحتاج إلى أرضية وفرناها نحن، من خلال أطروحاتنا الفكرية المذهبية، ومن خلال مواقفنا المشتتة تجاه الإحتلال والمنقسمة، بين مقاوم له وآخر متعاون معه بالعملية السياسية. وازدادت حدة هذا الانقسام عندما أُلبِست لباس الانقسام المذهبي.

من هنا نرى أن إصلاح مسيرة المنظمات الشعبية وغير الحكومية، وإصلاح نظرتنا لجوهر الأمور والقيام بعملية نقد ذاتي جريئة، هي مهام أكثر من مطلوبة، ليس لضرورة إيقاف الحروب الأهلية، بل لضرورة استحقاق جدارة الحياة والادعاء بأننا نستحق الحرية التي نطالب بها وبأننا قادرون على قيادة مشروع نهضوي ينبع من جوهر رسالة الديانات السماوية ومن جوهر حضارتنا في المنطقة كما ندعي.

إن تساهل الموقف إتجاه الإحتلال، والسماح لنظرية إمكانية الرقص مع شيطان الإحتلال، ثبت عدم جدواها بل خطرها، كما أن التساهل بالإصرار على أن سلوكنا في العراق هو سلوك عراقيٌّ محضٌ لا دخل لأبناء المنطقة به،

هي نظرية خاطئة، لأن سلبيات ومخاطر هذه السلوكيات انتقلت إلى دول الجوار. وإذا كان لسلوكيات المقاومة الإيجابية الأثر الفعّال في نحتِ وعْيِ شعوب المنطقة بشكل إيجابي، فإن العكس قد حصل مع السلوكيات السلبية، وهكذا نجحت مؤامرة الفوضى الخلاّقة بأن تفعل مفاعيل التاثير بالتواتر المتجاوز للحدود، لكي تنتقل الأمراض من قطر إلى قطر ومن بلد إلى بلد ومن طائفة ومذهب إلى طائفة ومذهب آخر.

هكذا كان لبنان مُصدِّراً لكل أمراض الطائفية التي تتحكم به إلى دول الجوار، وهكذا صدّر العراق كل أمراض انقسامه المذهبي السياسي إلى دول الجوار، فكان أن هُددت كل المنطقة بالمنطق التكفيري وبالحروب الأهلية وبالانهيار الحضاري الشامل.

هذه أدوار كانت لدول وحكومات، وتلك أدوار فعلتها أحزاب ومنظمات شعبية، فإلى أين المفر؟؟ مع سقوط الحكومات وسقوط المنظمات الأهلية ومع سقوط من يفترض انهم مراجع الدين والعلماء، هل بقي ملاذ تلجأ إليه شعوب المنطقة؟ بالطبع لم يعد هناك إطار قائم، ولا مستوى حكومي أو شعبي لم يتضرر من مثل هكذا انقسام، ولذلك فإن الحل والجواب يجب أن يطالا المستويات والأطر السياسية والاجتماعية كافة، على مستوى أداء وأدوار وسلوكيات الدول والحكومات، كما على مستوى أداء وأدوار الأحزاب والمنظمات الأهلية.

أدى ظهور داعش في المنطقة، بعد سيطرتها على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية والسورية، وبعد الممارسات الفظيعة التي شاهدها الرأي العام المحلي كما الدولي، والمآسي التي عاشتها جموع من المكوّنات الاجتماعية في المنطقة، من مكونات دينية ومذهبية متعددة، إلى طرح أسئلة وجودية أساسية، وأسئلة فكرية عقائدية، وأسئلة تاريخية منطقية، كلها تتساءل عن سر هذه الانتشار السريع أولاً. وتتساءل عن الداعمين والممولين لهذه

الظاهرة وعن سر انتشارها السريع والبيعات التي تتلقاها من عدة أقطار وعن قدراتها في الضرب وتوجيه الهجمات في أكثر من قارة في الوقت نفسه.

إن كل هذه الأسئلة تدل على أن هناك خللاً كبيراً في فهم تطور الأمور التي أوصلتنا إلى هذه الحالة، وإن إعلان الاندهاش الكبير يدل على أننا غائبون عن فهم آليات وديناميكيات التفاعل التي ما كانت لتصل إلا لمثل ما وصلنا إليه.

لقد كان الإنحراف الأول، كما سبق وذكرنا، بأن الجهاديتين الشيعية والسنية نمتا في رحمين منفصلين ولم تبذل أية جهود لتوحيدهما معاً في استراتيجية واحدة. كما أن سقوط منطق مقاومة الاحتلال في العراق أدى إلى توجيه الاتهام لأطراف شيعية بالتعاون مع الاحتلال، وحصر ظاهرة المقاومة بأطراف سنية.

حقيقة الأمر أن أطرافاً سنية سياسية شاركت وبقوة بالعملية السياسية التي كان الاحتلال يديرها. كما أن الأكراد ذوي الغالبية السنية في العراق شاركوا بقوة بهذه العملية. إلا أن المقاومة الشيعية، ولأسباب تتعلق بالطائفة الشيعية التي لم تكن ترغب في الخوض في صراعات الإنقسام العلني، جعلت من بعض تنظيمات المقاومة الشيعية تمارس مقاومتها، دون إعلام قوي ودون توجهات سياسية منفصلة عن العملية السياسية التي كانت تجري، فكانت من ثمّ أشبه بالمقاومة الخجولة. كما أن الإعلام المشارك في خدمة المشاريع الغربية، والممول من البترودولار، كما سنشاهد لاحقاً عن أدوار بعض الدول الخليجية وشبكات التلفزة فيها، كانت تحجب الأدوار لهذه المقاومة وتقدم الأدوار الأخرى لمقاومات منافسة، لأن الهدف كان ولا يزال عدم وحدة المقاومات في العراق وعدم وحدة الشعب العراقي في مواجهة الإحتلال.

الإنحراف الكبير حصل مع مكونات أساسية في المقاومة السنية. فلقد كان يجري حوار قوي في داخل ما يعرف بمجلس شورى المجاهدين، أي

تنظيم القاعدة في العراق، عن ضرورة وعدم ضرورة إعلان الدولة أو الإمارة الإسلامية في العراق.

طرفٌ كان يفضّل حصر الجهاد بمهمة مقاومة الاحتلال، وهذا ما كان يفضله أسامة بن لادن، وقد عبر عن ذلك برسالة موجهة لأبي مصعب الزرقاوي في حينه، إلا أن أطرافاً أخرى، وأكثرها من مكونات عراقية في هذه التشكيلات، كانت ترغب بإعلان الإمارة أو الدولة. إن هذا الاختلاف يعكس الوعي الذي يتشكل في كل بيئة أو إطار. فالمجموعات التي جاءت للعراق لمقاومة الاحتلال من الخارج، كانت تسعى لمقاومته وليس لإنشاء دولة أو إمارة إسلامية. وهكذا كانت توجيهات القيادة من طرف أسامة بن لادن. إلا أن أطراف المقاومة المنبثقة من البيئة العراقية كانت تتاثر بوعيها الذي يدفعها لخوض سباق مع العملية السياسية التي تجري في العراق بإشراف المحتل وبمشاركة أحزاب من عدة طوائف وقوميات، وكان لديها تأثر بخوضها معركة ثأر مع الذين تراهم من المساعدين والممهدين للاحتلال من هذه الأحزاب، خصوصاً أن أكثر من كان يشكل هذه التجمعات، هم من أفراد الجيش والمخابرات العراقية السابقة التي كانت تعمل تحت إمرة نظام صدام حسين.

التنافس بين العراقيين لم يحسم برسالة بن لادن بالتوجه نحو مقاومة الاحتلال فقط، والابتعاد عن إقامة الإمارة أو الدولة، بل حسم لصالح ما يمكن أن نسميه الإتجاه العراقي المحلي، الذي كان يسعى لإقامة الإمارة أو الدولة.

هذا الحسم يمكن أن يدرس اليوم في جميع الكليات الحربية والاستخباراتية كنموذج للعملية السرية الأمنية، لإيجاد تحوّل استراتيجي في الإتجاه، من خلال إعادة رسم أولويات القوى المقاومة للاحتلال لتحقيق أهداف استراتيجية متعددة الأبعاد، من خلال عملية إعادة التوجيه بحَرْف الاهداف: Diverting the radicalism track.

بدأت العملية من خلال اغتيال أبو مصعب الزرقاوي، الذي كان يميل لتنفيذ توجيهات أسامة بن لادن، وباغتياله تسلم منصب القيادة المدعو أبو عمر البغدادي، وهو من ضباط الجيش العراقي السابقين، الذي كان يميل إلى إعلان الإمارة أو الدولة. عملية الإغتيال تمت بتعاون مع صحافيين يعملون في إحدى شبكات التلفزة العربية التي كانت تخوض هذه الحرب على أكثر من صعيد، ضمن استراتيجية موجهة لمصلحة المخابرات البريطانية والأميركية.

حدد موعد للقاء أبو مصعب الزرقاوي، أجريت المقابلة معه، وبعد عدة أيام تم اغتياله من قبل الطائرات بلا طيار، بعد دس أجهزة لتحديد المواقع ضمن عتاده وتجهيزاته. هذه العملية تشبه عملية الإيقاع بمحمد ابن الشيبة في الباكستان، بعد إجراء المقابلة الصحفية معه ومن ثم تحديد موقعه حتى القاء القبض عليه.

عملية الاغتيال كانت تستهدف ترجيح اتجاه على اتجاه ضمن منظومات القاعدة في العراق. ومع إعادة التوجيه بالإتجاه الذي يرضي المخطط، استكملت العملية بعملية إرضاخ العشائر وزعاماتها لعملية البيعة للأمير وللتنظيم. هذا الإرغام أدى إلى تصفيات واغتيالات لزعماء عشائر، كانت نتيجتها تنظيم تشكيلات الصحوات، التي كانت عبارة عن برنامج لتسليح العشائر السنية التي كانت متعاطفة مع المقاومة، لكي تقاتل وتدافع عن نفسها، ضد تنظيم الإمارة أو الدولة، وهكذا نجحت استراتيجية بتراوس في القضاء على محموعات كبيرة من تشكيلات المقاومة على أيدي أبناء العشائر.

في الوقت نفسه الذي كانت فيه السحون العراقية تمتلىء بالمقاومين، الذين كانوا قد ابتلوا بدماء أبناء العشائر وبصراعات مذهبية مع المكون الشيعي، تحولت تشكيلات المقاومة من قوة مقاومة للاحتلال إلى قوة متعددة الصراعات تتجذر فيها مفاهيم التكفير وخوضها للصراعات الجانبية غِبّ الطلب.

لم يتم حَرْفُ هذه التشكيلات من خلال التدخل السري في توجيه خياراتها، ومن خلال الضخ الإعلامي في توجيه وعيها، بل تجاوزته إلى مرحلة متقدمة، عندما أفرج عن المئات من السجناء على أيدي السلطات الأميركية، قبيل إنسحابها بأشهر من العراق، بشرط توجه هذه الجماعات للقتال في سوريا.

أدخلت هذه المجموعات عن طريق تركيا وعلى أثرها جرت أول مذبحة بقوات الجيش السوري في مدينة جسر الشغور، التي ذهب ضحيتها أكثر من مئة وعشرين جندياً.

ثم بدأت هذه المجموعات بالإنتشار تحت مسميات متعددة أهمها كان جبهة النصرة، التي استفادت من عملية الانحراف الأولى في العراق واستمرت تقاوم فكرة إقامة الدولة، في حين أن المجموعات التي يسيطر عليها ضباط عراقيون سابقون والمتأثرون بعقدة الثأر من المكونات المذهبية الأخرى في المنطقة، طرحت فكرة الدولة، كتعويض عن الدولة العراقية التي كانوا يعرفونها أيام الرئيس صدام حسين، مع استكمال عملية التوحيد بين القطرين العربيين السوري والعراقي، وتحدي كل دول المنطقة بطرح الخلافة التي لا تعترف بالحدود التابعة للدول. هذه الفكرة التي لاقت رواجاً لدى كل من يحلم بإعادة بعث الخلافة في طول وعرض الكرة الأرضية وحيث يوجد مسلمون توّاقون لمثل هذا المشروع.

حراك عربي مُرقّط

لم يكن ما سمي زوراً بـ «الربيع العربي» هو النهاية السعيدة التي يتوقعها ويحلم بها البعض من أبناء الإقليم من أجل رسم خريطة سياسية اجتماعية جديدة، تساعد الإقليم على الخروج من الهيمنة الأجنبية، والوصول إلى حكم رشيد، يعمل من أجل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. على العكس من ذلك، تحول ما سمي زوراً «الربيع العربي» إلى كشف حقيقته، بأنه خريف العرب، وحروب الغضب.

هكذا سقطت مصر مع سقوط نظام الإخوان المسلمين، مع سقوطهم المريع شعبياً وبسرعة قصوى كُشف ضعف الوعي السياسي، وغياب الحنكة الإدارية والقيادية، والأهم غياب القدرة العلمية على تحليل الواقع كما هو.

كذلك في تونس التي تسارع قواها السياسية، الإسلامية من جهة والعلمانية من جهة أخرى، وبحدية الخيار ما بين البقاء أو الفناء، وكأن لا فكاك من أحد هذين الخيارين، بخوض صراع لا هوادة فيه.

في ليبيا الوضع انكشف على كل عيوب الأمة، وعيوب المجتمعات القبلية والجهوية. فمع سقوط نظام القذافي، لم يتشكل الشعب الليبي على

هوية جامعة، بل انقسم جهوياً، بين طرابلس وبنغازي، والفزان والجنوب، والامازيغيين والعرب، بين العرب ومن هم من أصول أفريقية، وبين العرب والطوارق إلخ..

وشكلت كل كتلة اجتماعية ميليشياتها وجيشها، إلى جانب الجيش الوطني الذي لم يسمح له بالسيطرة التامة على مقدرات الأمور.

عملية تدمير مقومات الأمن القومي والاقليمي لصالح دول هي عبارة عن إمارات وممالك، تسودها وتقودها عائلات تحكم بدون دساتير وبشكل مطلق وكأنّ الدولة شركة خاصة مملوكة لهذه العائلة أو تلك، تغيب عنها مفاهيم الأمن القومي العربي المفترض أن يكون له محددات جامعة لكل البلاد العربية مجتمعة، فإننا نجد على العكس، أن الاهواء والمصالح الضيقة لتلك العائلات الحاكمة هي التي تقرر وجهة تحركها والدفع بإمكانياتها إلى هذه الوجهة أو تلك. إضافة إلى أنها على مرّ أكثر من سبعين عاماً كانت وما زالت تخدم مصالح الدول الغربية وتسير ضمن الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

القراءة التاريخية لحركة هذه الدول، الاماراتية والملكية، كانت وما زالت تصب في مصلحة القوى الغربية التي تمثلت بالاستعمار القديم والهيمنة الأميركية الجديدة بسبب معادلة بسيطة جداً تقوم على ثلاثة عوامل:

ـ العامل الاول تاريخي، يؤكد، كما شاهدنا في طريقة رسم خرائط المنطقة، على أن الدول الاستعمارية بعد الحربين العالميتين وحتى بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، هي التي رسمت حدود هذه الدول ونصبت حكامها ولزَّمت عائلاتها مسؤولية قيادة وإدارة مقدرات الشعوب التي تقطن على أراضيها، من دون أخذ رأي هذه المجموعات البشرية، قبائل وعشائر كانت، أو قوميات ومذاهب دينية وإثنية في أحوال أخرى.

ـ العامل الثاني أن أمن وبقاء حكم العائلات الحاكمة كان يؤمن دائماً

من خلال الخدمات المتبادلة بين هذه الدول وتلك القوى الغربية الحامية لها تسليحاً وتدريباً وقواعد رابضة على أراضي هذه الممالك والإمارات، أو مرتبطة معها بالأحلاف العسكرية والسياسية، العلنية أحياناً، والسرية أحيانا أخرى.

ـ النقطة الثالثة هي شرط بقاء واستمرار هذه النظم الفاقدة للمشروعية الشعبية، لا انتخاباً ولا بيعةً حقيقيةً حتى، تجعلها تعيش رهاب التحركات السياسية والتطور السياسي في دول المحيط. فاي تقدم سياسي نحو حياة أكثر شعبية ويكون للشعب الكلمة الفصل في تقرير مصيره تعتبر لدى هذه النظم خطراً يمكن أن ينتقل بالعدوى إلى شعوبهم ورعاياهم، كما يحبون تسميتهم. كما أن أي ظهور لأي زعيم أو حزب في الإقليم، يرفع شعارات التحرر من القوى العظمى، الغربية منها خاصة، يجعل منه نقيضاً موضوعياً يحاكي الصورة النقيضة، لما هم عليه. وتالياً، تحدي السيّد الحاكم والممسك بمقدرات الأتباع، هو في ذهنهم تحدٍ للأتباع أيضاً. ولذلك هم ضد أية حركة أو حزب أو زعيم يتحدى الغرب حامي حماهم وراعي أمنهم، المُلِهم لحركتهم، الآمر الناهي على ثرواتهم واستثماراتهم، والأهمّ الضامن لبقائهم.

إن الأدوار التي لعبتها هذه الدول أثناء الحراك الشعبي العربي المُرقّط، مع بداية الانتفاضات الشعبية عام 2011 ابتداءً من تونس ومصر، مروراً باليمن وليبيا وسوريا، من خلال التاثير الإعلامي، أو التمويل المادي لبعض الحركات والمجموعات والتدخل للتاثير في مجرى الأمور إما سياسياً وإما عسكرياً كما حصل في ليبيا وسوريا، يؤكد الدور السلبي الذي لعبته هذه الدول، تجاه مصائر شعوب المنطقة والتي تعتبر بالمعيار السياسي والحضاري والثقافي أكثر تقدماً بمسافات شاسعة من حيث البنيان السياسي والفكري والثقافي، مما يمكن أن تقدمه تلك الإمارات أو الممالك للمنطقة. ولذلك كان الشعار المهم الذي يمكن أن تؤسَّس عليه أية برامج سياسية للمرحلة المقبلة

للبلاد وشعوب المنطقة، هو حل معضلة أن الثورة والشعوب الحية في مكان، وثروة المنطقة في مكان آخر. ذلك لأن تخلف تلك النظم وتبعيتها للغرب اقترن أيضاً بسوء توزيعٍ لموارد المنطقة، كما أرادت الدول التي تكفلت برسم خرائطها وتحكيم حكامها، أن تكون التجمعات السكانية الضخمة في مكان وتجّمع الثروة في مكان آخر ليسهل التحكم بها عن بعد. يكشف ذلك ويؤكده كل الأحداث والوقائع والوثائق التاريخية التي جعلت صورة المنطقة السياسية على ما هي عليه اليوم، بناء لتقسيم المصالح سابقاً، بين شركة النفط البريطانية المعروفة بـ «بريتيش پتروليوم» في مناطق النفوذ البريطاني، والشركات الأميركية المعروفة باسم «الأخوات السبعة» في مناطق النفوذ الأميركي.

الزلزال الكبير الذي حصل في المنطقة نتيجة الحراك الشعبي العربي المرقّط وأقلق أنظمة تلك الدول لم يكن سببه هذا الحراك فقط، بل تَرافُقُه مع الانسحاب الاستراتيجي الأميركي من المنطقة وتَسبُّبه بفراغ سيملؤه المتحركون ضد هذه القوة الأميركية، كما ترافق مع تراجع أهمية النفط بالنسبة للدولة الراعية التي كانت تبني استراتيجيتها في المنطقة على أساس سياسة حماية منابع النفط والأنظمة القائمة على حسن سير تدّفقه.

لقد أدّى التغير التكنولوجي في طريقة استخراج النفط والغاز الصخري إلى تغير في الخارطة النفطية والغازية في العالم، كما أدى صعود لاعبين دوليين جدد في المجال الاقتصادي إلى تحوّل الأدوار والتراتبية من حيث إهتمام الدول المصدرة والدول المستهلكة، وتالياً؛ تغير للأدوار في ما يؤثر على السياسة الدولية وعلى واضعي أسس السياسات الدولية في الكثير من الدول، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية.

لقد تمادت نظم الإمارات والمشيخات والممالك العربية في المنطقة وبشكل سافر في التآمر على أمن المنطقة وهدر مقدراتها ومقوماتها الاقتصادية

والبشرية لعشرات السنين، ولكن هذا التمادي تمظهر في الآونة الأخيرة بشكل نافر، وقح وفج، وارتفع إلى مصاف الخطر الوجودي للمنطقة بما يهدد وحدة أراضيها ووحدة شعوبها ومقدراتها الاقتصادية وأمنها في آن واحد.

إن وضع هذه الحقائق دائماً أمام أعيننا وفي حافظة ذاكرتنا السياسية هو من الأهمية بمكان، من أجل نجاح أي مشروع سياسي مستقبلي عليه أن يرسم ويخطط لمستقبل المنطقة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

لقد بيّنت في فصول سابقة أدوار كل من المملكة السعودية والمملكة الهاشمية بخاصة، في ضرب الأمن الإقليمي خلال عقود طويلة بلعب دور الدول الوظيفية. الا أن المستجِدّ الأهم والذي كان له التأثير الأكبر في الحراك العربي المرقّط، هو دور إمارة قطر الطارىء الجديد على ساحة التاثير الإعلامي، المسيطر على الرأي العام، وعلى دور دبلوماسي نشط يتدخل بأغلب الملفات الشائكة التي حددت بدورها مجرى العديد من الأحداث التي حددت طبيعة بدايات ونهايات العديد من الصراعات والخلافات في المنطقة.

عندما قام حمد بن خليفة بالانقلاب على والده وقبض على زمام الحكم في قطر في شهر حزيران/ يونيو 1995، كانت المنطقة قد تجاوزت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، وتجاوزت حرب الخليج الثانية إثر إحتلال العراق للكويت. هاتان الحربان اللتان شكلتا بداية الزلزال الاصطناعي الكبير، الذي سيضرب منطقة الشرق الأوسط بشكل مؤثر وكبير، والمبرمج، ربّما، ليفتح الأبواب على مصاريعها لكي تبدأ عملية جديدة لرسم موازين قوى جديدة في المنطقة وطرح مبدأ تغيير الخرائط السياسية فضلاً عن طرح مسألة إمكانية تغيير ما هو قائم من هذه الخرائط.

كانت المنطقة قد بدأت الدخول في ما يمكن تسميته مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، الذي وقع في شهر أيلول/ سبتمبر 1993، والذي أرفق برسالة وجهها

الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لوزير الخارجية النروجي يوهان هولست، تعهد فيها أنه على أثر هذه الاتفاقيات ستقوم القيادة الفلسطينية بدعوة أهالي غزة والضفة الغربية لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني والبدء بعملية تعاون مشترك مع عدو الأمس للدخول في مرحلة بناء وتطوير وتقدم.

هذا الإتفاق الذي حجّم القضية الفلسطينية وحصرها بصراع فلسطيني إسرائيلي، يتمحور حول المساحة التي ستخصص لإقامة دولة للفلسطينيين، هدفها إنهاء الصراع أكثر مما يكون تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، أو إعطاء الفلسطينيين حقوقهم، ولكن للبدء بأكبر عملية تطبيع مع الكيان الصهيوني، على الشعب الفلسطيني وعلى مستوى الدول العربية ودول العالم الثالث والدول الصديقة المؤيدة للقضية الفلسطينية. .

هذا التطبيع، فضلاً عن إعادة صياغة أفكار وسياسات المنطقة، بدءاً من السيطرة على الرأي العام مروراً بسلوكيات دول المنطقة، هو هدف أساسي يكمن وراء اتفاقيات أوسلو ويمهّد في الوقت نفسه لتنفيذها ليس على الصعيد الفلسطيني الذي وقع عليها فقط، بل أيضاً على الصعيد الدولي والعربي في الوقت نفسه.

إن مجمل الوقائع والأحداث التي تكشفت من حول أدوار إمارة قطر أثبتت على أن الإنقلاب ترافق مع تحولات جرت في سياسة هذه الإمارة وأدوارها الإعلامية والديبلوماسية في المنطقة خدمة لمشروع أميركي صهيوني ذي أبعاد استراتيجية هي أكبر وأبعد ما تكون عن مجرد إنقلاب من ولد على أبيه لتسلم مقاليد الحكم، خصوصاً أنه كان ولي العهد دونما منافس، وكان وزير الدفاع والقائد الفعلي للجيش القطري قبل الإنقلاب.

ما إن نُفّذ الانقلاب حتى تحركت قوات من المملكة السعودية بإتجاه قطر لإعادة الحاكم الأصلي، أي والد حمد الذي انقلب على ولَده. مجمل

الاتصالات التي قام بها حمد بن جاسم، خال الامير المنقلب على والده، مع كل من الولايات المتحدة وبدعم من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، أدت لوقف تقدم القوات السعودية، الذي استمرّ بإشغال ما مساحته مئة كيلومتر مربع من الأراضي القطرية، ولم تنسحب منها حتى كتابة هذا الكتاب، وهي أراضٍ فَصَلتْ، بإشغالها الحدود المشتركة بين قطر ودولة الامارات، حيث أصبح المرور من قطر إلى الإمارات يمرّ بأراضٍ مشغولة من القوات السعودية بعد أن كانت الحدود متلاصقة لا يفصل بينها أي بلد آخر.

الخلاف السعودي القطري لم يكن منحصراً بهذا التدخل السعودي ضد انقلاب حمد على أبيه فقط، بل بما كانت المملكة تشعر به عن حق، بأن أدواراً قد أوكلت للحكم الجديد، تتجاوز أدوار المملكة التقليدية في المنطقة وتنافسها عليها. الوقائع، ووثائق ويكيليكس الشهيرة جاءت لتؤكد تحليلنا ومعلوماتنا هذه.

الظاهرة الأولى التي أبرزت قطر بأدوارها الجديدة، والتي وضعت قطر على خارطة القوى الأكثر تأثيراً في أحداث المنطقة وتوجهات القوى الأفعل فيها، كان تأسيس شبكة الجزيرة الإعلامية.

لم تمض سنة على الإنقلاب الذي أطاح بخليفة لصالح إبنه ولي العهد حمد حتى تأسست شبكة الجزيرة عام 1996، الشبكة التي جاء تأسيسها بعد إغلاق شبكة القسم العربي لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية، (التي أنشئت أساساً بالإتفاق مع المملكة السعودية التي شاركت بتمويلها)، واشتراط المملكة على بعد الرقابة على المحطة أدى إلى فشل المشروع وتوقفه. هنا تقدمت قطر بلعب الدور البديل، فعرضت على بريطانيا تبني المشروع على أن يكون البث من قطر وليس من لندن، وعلى أن يكون الاسم مستقلاً عن هيئة الإذاعة البريطانية، التي أقفلت القسم العربي فيها نتيجة الخلاف مع المملكة

السعودية. فكانت قناة الجزيرة التي ورثت العدد الأكبر من العاملين في هيئة الاذاعة البريطانية القسم العربي، الذين انضموا إلى الشبكة الجديدة.

لعبت الجزيرة الدور المنوط بها، كما كان مرسوماً لها من قبل هيئة الإذاعة البريطانية، ولكن بقالب عربي، ويبث من عاصمة إحدى الدول العربية، وبميزانية تبرع بها أمير قطر الجديد وكانت قيمتها 130 مليون دولار أميركي، وأنيطت مهمة الإشراف واستمرارية التمويل بوزارة الخارجية القطرية، التي كانت تمول القناة من ميزانيتها سنوياً. وهكذا أصبحت القناة أداة من أدوات السياسة الخارجية القطرية، باستراتيجية مرسومة مسبقاً من هيئة الإذاعة البريطانية.

انكشف دور القناة بشكل مفضوح عندما بدأ الحِراب العربي المرقط، فكانت الجزيرة هي الموجّه الأساسي للرأي العام، ورأسمة سياسات الكثير من الحِراكات والموجات الشعبية التي كانت تجري على أرض النزاعات في أكثر من قُطر. إلى جانب قوى أخرى بالتأكيد لم تكن كلها على الموجة الفكرية نفسها إن والاتجاهات السياسية عيْنُها لقطر ولتوجيهات قطر، من خلال أداتها الإعلامية الأكثر تأثيراً في الرأي العام العربي.

أدوات قطر وأدوارها لم تقتصر على الدور الإعلامي والتأثير على الرأي العام العربي، بل إنّ قطر كرّست إمكانياتها في خدمة مشروع التغيير الكبير في المنطقة، من خلال إيجاد شبكات التواصل مع القوى السياسية المؤثرة، ومن خلال خوض مجموعة واسعة من الحوارات مع قوى فاعلة في المنطقة لتحضيرها لخوض عملية التغيير.

تم الإتفاق أولاً مع مؤسسة «راند» الأميركية، وهي مؤسسة تابعة وممَوَّلة من البنتاغون، أي وزارة الدفاع الأميركية، لكي تُعنَى بإعادة برمجة برامج التعليم والبحث في العالم العربي، من خلال إشرافها على مركزها المتخصص الذي أسسته في الدوحة، وإشرافها على الجامعة القطرية فيها، وذلك بالاتفاق

مع مؤسسة «قطر فاونديشن» التي تشرف عليها الشيخة موزة المسند، زوجة الأمير.

كما تمّ افتتاح فروع لكل من مؤسسة بروكينز للأبحاث ومؤسسة صابان، للبحث في الشؤون العربية ومنابع أنواع الصراعات كافة وإيجاد حلول لها، ودراسة الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للعالم العربي وتقديم الإقتراحات لمواجهتها وتوجيهها.

كما دعمت حكومة قطر مؤسسة النهضة القطرية التي يديرها أحد رموز الإخوان المسلمين في دول الخليج الدكتور جاسم سلطان، الذي أصبح يعمل تحت إشراف قطر فاونديشن ومؤسسة راند ويُموَّل من حكومة قطر، هذه المؤسسة التي درّبت قرابة ثلاثة ملايين شاب وشابة في مختلف الاقطار العربية من خلال دورات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد على سياسة التغيير والتنظيم والتحريك للقوى الشعبية.

كما دعمت قطر وأشرفت على أكاديمية «التغيير» التي يديرها هشام مرسي صهر الشيخ يوسف القرضاوي، هذه المؤسسة التي لها مكاتب وفروع في أكثر من بلد عربي وأوروبي، والتي لديها برامج تحضر الشباب وتدربهم على اللاعنف كوسيلة للتغبير وعلى استراتيجيات الثورات الملونة، كإحدى الإبتكارات الأميركية التي استعيض بها عن أدوات الانقلابات العسكرية لتغيير النظم.

حقيقة الأمر أن قطر لم تكن من خلال ذراعها الإعلامي المتمثل بالجزيرة، ولا من خلال مئات المؤتمرات وورش العمل التي إحتضنتها في الدوحة أو التي مولتها في دول أخرى تتحرك من تلقاء نفسها بل كانت تقوم بتنفيذ توجيهات سياسات دولية كبرى تشرف عليها بريطانيا والولايات المتحدة بشكل مباشر، وعلني، وكانت الأجهزة الصهيونية تتابع سير عملها وتهديها من خلف الستار ومن خلال مكتب الارتباط في الدوحة.

قطر احتضنت أكثر مؤتمرات «راند» (مؤسسة اميركا والعالم الإسلامي)، التي كان هدفها تقريب وجهات النظر بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة، وكان آخر مؤتمر لهذه المؤسسة عام 2012 الذي حضرته حركة حماس وعُدّ تغيراً لافتاً في موقفها على أثر الحراك العربي المرقط وانزياحها إلى المعسكر التركي القطري ضمن هذه الاستراتيجية الأميركية.

الاستراتيجية الأميركية التي نشير إليها، كانت تهدف إلى إحداث تغييرات في النظم العربية، ولكن من خلال قوة الشباب العربي الذي كان يجب أن يُعدّ لكي يخوض عملية التغيير اللاعنفي، لكي تبدو عملية التغيير وكأنها حراك شعبي عفوي وثورات شعبية، ولكن الإعداد كان ينطوي على تهذيب وتشذيب الخيارات أمام هذه القوى الشعبية ومن خلال إعادة توجيه خياراتها ومنظومتها الفكرية، بما يتناسب مع الأهداف والمشاريع الأميركية.

وإذا كان ليس هذا مجال بحثنا الآن إلا أننا نستطيع أن نشير إلى العشرات من الدراسات التي أعدت في دوائر ومؤسسات الأبحاث الأميركية التي كانت تعنى بإعادة صياغة الفكر السياسي والتوجهات للرأي العام العربي، وبخاصة للقوى الأكثر فاعلية في هذه الأقطار العربية، إلا وهي حركة الإخوان المسلمين، التي تركزت عليها كل وسائل الجذب والجلب والتوجيه والترويض لكي تصبح بتوجهاتها وأهدافها أقرب للمصالح والتوجهات الأميركية.

لعبت قطر، كما لعبت تركيا، أدواراً رئيسية في هذه الاستراتيجية، كذلك لعبت مؤسسة اتحاد العلماء المسلمين العالمية برئاسة الشيخ يوسف القرضاوي المصري المولد حامل الجنسية القطرية، الذي شكل الأداة الضاربة في عملية الاستقطاب والاستلحاق هذا، خصوصاً في صفوف الإخوان والتأثير على حركة حماس بالذات.

نجحت الإدارة الأميركية بتنفيذ قرار الرئيس الأميركي الصادر تحت عنوان مذكرة رقم 11 الصادرة في 12 آب 2010 والذي طلب فيها من إدارته

وأجهزته الإستعداد لعملية التغيير في العالم العربي تنفيذاً لمذكرة عرفت باسم «مذكرة صناعة الدول وفن الإدارة والحكم في القرن الواحد والعشرين».

حيّدت الولايات المتحدة من خلال التوجيه وإعادة تأطير منظومة الوعي لدى هذه المنظمات، التي كانت تضم إلى جانب جماعات الإخوان المسلمين، جماعات ليبرالية غير إسلامية، لكي يكون الاستبداد هو هدفها الأول، ولكي تبتعد عن الصراع العربي الإسرائيلي، ولكي تبدأ بقبول الدولة الصهيونية، أو على الأقل القبول بمبدأ الهدنة الطويلة مع هذا الكيان.

في سوريا حاولت الإدارة الأميركية ومعها كل تلك المنظومة القطرية التركية، والسعودية لاحقاً، أن تستفيد من الأدوات والأساليب نفسها لقلب النظام، ولكن عندما فشلوا بالأساليب السلمية، لأن الدولة السورية تبين أنها تختزن رصيداً شعبياً قوياً، سريعاً ما ووجِه هذا الحراك بحراك جماهيري مضاد، فلجأت إلى عسكرة الصراع وبدأت بهدم مقومات الدولة السورية من خلال مجموعات مسلحة متعددة القيادات والمشارب والتوجهات، إلى أن سيطرت في النهاية كل من جبهة النصرة، وهي فرع تنظيم القاعدة في سوريا، ودولة داعش التي تغذت من الفوضى والصراع والانقسامات المذهبية في العراق، والتي تقدمت تحت شعار إعادة تشكيل الخلافة على مساحة كل من سوريا والعراق، وتتمدد بعملياتها لتطال عدة دول في أوروبا والمنطقة العربية.

دخلت المنطقة من خلال الحراك المرقّط، الذي من سِماته تغييب القيادة الواضحة المعالم، والتوجهات السياسية الواضحة الخطوط، والبعيدة كل البعد عن الأمراض الحقيقية التي تعاني منها المنطقة، بدءاً من استمرار النفوذ الأجنبي في قرارات وسياسات الحكام، إلى حضور التبعية الاقتصادية مع غياب مشروع نهضوي استقلالي تنموي يحرص على مصالح الشعوب وليس على مصالح الشركات عابرة القارات، وعلى مصالح البنوك الدولية، والذي يسمح للرساميل الوطنية بالهجرة واللجوء إلى الخارج، مع استمرار سياسات

المدينية لبنوك الداخل والخارج، والارتهان بالقرار الاقتصادي والسياسي لمشيئة الدول الكبرى، والانبطاح أمام سياسة الولايات المتحدة حامية الكيان الصهيوني. . . كل ذلك تم التراجع عنه لصالح شعارات براقة، فارغة المحتوى أصبحت أقرب للكاريكاتور السياسي منها للسياسات الجدية التحررية، والأخطر ما فيها أنها أصبحت تهادن إسرائيل، بل تلجأ إليها بمدّ العون وتلقي العلاج، ورفع شعار: تونس أولًا ومصر أولًا ولبنان أولًا.

وثائق ويكيليكس المتعلقة بالخارجية الأميركية وتلك المتعلقة بدوائر الحكم في المملكة السعودية، ووثائق ووقائع الدورين القطري والتركي، أثبتت أن العالم العربي تعرض إلى أبشع عملية تضليل وتزوير لحراك مكوناته الشعبية، ولإعادة توجيه رأيه العام وسياسات الأحزاب، بل حتى التلاعب في جوهر الأديان والمذاهب من خلال أكبر عملية تحريض حصلت في التاريخ لبثّ الاقتتال والفرقة بين مكونات الشعب الواحد وبين مكونات الأمة الإسلامية بشكل أوسع.

الحراك العربي الذي نسميه عن حق «مرقّط»، لأنه مُموِّه للحقيقة، يحمل ألواناً متعددة لخداع البصر ولإرضاء كل فرد أو كل مجموعة أفراد، من خلال الظن أن وجود لون من الألوان التي يحبونها أو التي يتأثرون إيجابياً فيها، ترضي طموحهم وتلبّي رغباتهم، وان الأمور تسير لمصلحتهم.

هو حراك للجميع، ولكنه ضد الجميع، حراك بلا قيادة معلومة، لصالح قيادة متسترة متلطِّيةٍ خلف أستار المؤسسات ووسائل الإعلام والجمعيات غير الحكومية، الأكثر حكوميةً بالتوجيه والتمويل والأهداف.

هو حراك يمجِّد غياب القائد الكارزمي، وكأنه نقيصة، ويمجِّد غياب الحزب القائد وكأنه من مخلفات عصور بائدة، لصالح غياب القائد وغياب الحزب القائد وغياب السياسة الواضحة، وكأن لسان حاله يقول: ما أجمل

حراككم بلا رأس. ولماذا تحتاجون إلى رأس طالما أنّ الآخرين يفكرون عنكم؟!

هكذا انتهى الحراك العربي المرقط، الذي سُمي زوراً بالربيع العربي، إلى عشرات المجازر والحروب والجبهات المفتوحة، إلى جانب شبه هدوء على جبهة الصراع مع الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل في المنطقة.

رغم أن الجماهير ملأت الساحات والميادين، ورغم أن الذين يقتتلون هم من أبناء هذه الشعوب المضلَّلة، إلا أن اللاعب والمحرك الأول يبقى هو دوائر القرار الأميركي وأجهزتها، ودوائر القرار في دول إقليمية فضلاً عن أجهزتها الإستخبارية ووسائل إعلامها المضلِّلة.

المشرق: الديموقراطية والعَلمانية والخِلافة بينهما

واحدة من أكثر المواضيع التي تُتداول في الفضاء السياسي في إقليمنا خاصة وفي البلاد العربية بشكل عام هو موضوع الديموقراطية. ويكاد لا يخلو خطاب سياسي أو بيان أو موقف أو تصريح أو حتى قصيدة، إلا ويزين صاحبها مُنتَجه الفكري بكلمة الديموقراطية.

بعض المقالات السياسية والمواقف الحزبية ومواقف وأفكار عديدة يروج لها مثقفون في الإقليم كانت وما زالت تجزم بأن الحل، إنْ لم يكن كل المشاكل في الإقليم، أو أجزاء كبيرة منها، لا يمكن أن تتمّ أو نصل إلى نتائج فيها إلا باعتماد الديموقراطية.

تقارير التنمية الدولية المتعلقة بالمنطقة العربية، سطّرت الفقرات الطوال حول أهمية الديموقراطية، كأداةٍ أساسية لحل مشكلة التنمية في المنطقة، وكأن الديموقراطية أصبحت العصا السحرية لحل كل المشكلات، أليست التنمية ومشاكلها تشمل كل المشكلات؟ أي العلمية والاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية وحتى الفنية؟ أليست كلها من مشاكل التنمية؟ وعندما تكون الديموقراطية هي أساس لحل مشكلة التنمية فهي إذاً أساس لحل كل المشكلات.

مع الحراك العربي المرقّط ارتفع منسوب الإدرينالين عند المتحركين والمعلقين والمحللين، وأدلى كلٌّ بدلوه للتوصيف أو للمطالبة أو لرسم آفاق المستقبل وصورها الرائعة، وفي كل هذه المادة السيّالة نادراً ما خَلَتْ من كلمة الديموقراطية، أو التنظير للمسألة الديموقراطية وقوتها الخارقة في اجتراح المعجزات لتشكيل فجر عربي مليء بالوعود.

جرى كل ذلك والحال أصبحت تشابه المشهد الكاريكاتوري عندما كنا نشاهد رؤساء وممثلين لأحزاب دينية تتحدث عن الديموقراطية كمحرك وملهم أول لتفكيرها السياسي ولتلمّسها للحلول والمواقف. في حين أن ممارساتهم كانت تدل كل يوم على أنهم أبعد ما يكونون عن مفاهيم الديموقراطية. حتى أن تعبيراً مثل: ديموقراطية بدون ديموقراطيين. قد بدأ بالظهور لتوصيف الحالة.

المتسربلون بلباس يسمى الإسلام السياسي وصلوا إلى السلطة في بعض البلدان، وسرعان ما اصطدموا بالمكونات الأخرى وبشكل حاد، وصل إلى الإحتراب المسلح أحياناً، حيث استتبّ الأمر لهذه القوى التي سريعاً ما غابت الديموقراطية لديها حتى من الأدبيات. وإن كان هذا يدل على شيء فهو أن البعض يفهم الديموقراطية كوسيلة لإدارة مرحلة الانتخابات لتحديد من يصل إلى السلطة، ومن ثم وبعد وصوله يبدأ بالانفراد بالحكم، وكأنّ الانتخابات قد خولته أن يدير أمور البلاد والعباد كما يرى هو، بصفته الأكثرية التي نالت التفويض من خلال الانتخابات.

من هنا فإن أولى المصائب كانت تسلل مفردات الديموقراطية، وكأنها الزينة الضرورية لتسهيل مرور الخطاب أمام الرأي العام، ولكسب المعركة الإنتخابية، ومن ثم يتم التخلي عن المفردات التي لم تكن يوماً من الأيام لترتقي عند هؤلاء إلى مستوى المفاهيم. إذاً هي عبارات وكلمات لم ترتقِ إلى درجة المفهوم، ومن هنا يصعب الحوار حولها معهم من منطلق تثبيت أو نقد المفهوم، وهنا الصعوبة الأولى التي تواجه هذه المسألة، أي غياب الوعي

بالمفهوم، مع استمرار الترداد للكلمات. ولكم كانت كاريكاتورية مواقف الرئيس المصري محمد مرسي فاقعةً، عندما كان يتحدث عن الديموقراطية في بعض خطبه وتصريحاته، ثم ليعود ويعلن الجهاد في سوريا، والتحريض على الحرب فيها، من ضمن منطلقات مذهبية وعقائدية، لتظهر حجم هذا التناقض بين الشعارات، وحقيقة ما يعتمل في نفوس العديد من السياسيين في المنطقة، وخصوصاً في تنظيمات الإسلام السياسي.

وقَعَ الحراكُ العربي المرقّط، والعالم الغربي وبخاصة الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة كانت تعاني من أزمة اقتصادية خانقة. كل هذه الدول كانت تعيش حالة ديموقراطية بلا أدنى شك أو نقصان، ومع ذلك فقد تبخرت الثروات وأُفقِرت طبقات بأكملها، وعاشت شعوب بمجاميعها تحت الوصاية المالية لبيوت المال، ولم يسأل أحد عن الديموقراطية ولا عن رأي الآلاف الذين كانوا يتظاهرون في الشوارع رفضاً للقرارات المجحفة بحق أكثرية الشعب. ومع ذلك مرّت القرارات لأن بيوت المال وقوة الرأسمال أقوى من كل الرغبات الشعبية، ولم يجرِ أي استفتاء حول هذه المسائل، وعندما طرحت الحكومة اليونانية هذا الإجراء كاحتمال، هُدِّدت فوراً بالطرد من المجموعة الأوروبية، وتمت في وضح النهار أكبر عملية ابتزاز جماعي، لمستقبل الشعوب ولطموحاتها.

كانت القوى السياسية والشخصيات الثقافية والفكرية في بلادنا تتغنى بالديموقراطية، في حين أن البعض في الغرب كان قد بدأ في إعادة النظر حول نجاعة الديموقراطية في تطوير النظم الاقتصادية واتخاذ القرارات المتعلقة بالضمانات والتقديمات الصحية، والوعود التي يقدمها السياسيون خلال الحملات السياسية أثناء الحملات الانتخابية.

في الوقت الذي كان فيه البعض من مفكري الغرب يطرح التساؤلات عن دور الديموقراطية بإيصال البلاد واقتصادها إلى ما هي عليه، بخاصة من خلال

التقديمات الاجتماعية، والمكاسب التي حققتها الطبقات العاملة خلال فترات السنين السابقة، ما كان يعني أنّ تلبية حاجات الناس غير واقعية، على المدى البعيد، لمجرد كسب أصواتها في الانتخابات، كمن يعطي الرِّشىٰ الانتخابية غير العملية، أو التي ترهق الاقتصاد. . . في ذلك الوقت بالذات كان البعض الآخر يطرح أسئلة أكثر عمقاً حول الديموقراطية كما هي تمارس في بلادها.

من جملة ما طرح في الغرب، وبخاصة في أوروبا، نظريات تشكك في أن ما يجري هو ليس من الديموقراطية في شيء. فرغم حصول انتخابات، وإجراء حوارات حرة حول جميع المواضيع، ورغم أن الاحزاب تمارس سياساتها وتطرح برامجها بحرية، وتخوض الانتخابات بناءً عليها، فإن ما هو ملاحظ، أن هناك نخبة أصبحت تمارس السياسة كمهنة وبحرفية عالية، هي التي تقود المجتمع بكل مكوناته، وبخاصة الجمهور العريض منه، موهِمة هذا الجمهور بأنه يشارك في القرار، في حين أن هذه النخبة، هي التي تقرر المواضيع التي تطرح، وطريقة التعامل معها وطريقة التفكير حولها، وتالياً اتخاذ المواقف من هذه المواضيع، وهي التي تصل إلى الحكم، لأنها قد أمتهنت السياسة، في حين أن الديموقراطية، كما يعتقد هؤلاء المنتقدون لم تكن بهذا الشكل والمضمون في العهود اليونانية، أو كما هي في النصوص الفكرية المعمقة، التي تحدد فكرة الديموقراطية وتضع لها أسسها.

المصيبة تكون أكبر، وهذا أيضاً بنظر هؤلاء المنتقدين لزيف الديموقراطية الممارسة في الغرب، وتغدو أخطر في بلد كالولايات المتحدة، التي منذ أن ظهرت كدولة فيدرالية، وهي تخوض الانتخابات والخيارات السياسية بين حزبين لا ثالث لهما، ألا وهما الحزب الديموقراطي والحزب الجمهوري، وكأنّ التنوع ينحصر في بلد كبير وعظيم كالولايات المتحدة، هو بين حزبين لا ثالث لهما، ولا رابع ولا خامس طبعاً، وما على المواطن سوى الانتخاب والاختيار بينهما، وهذا هو الجبْر بصيغة الاختيار الخادع.

وإذا ما أضفنا إلى هذا الاحتكار الثنائي للموقف السياسي الأميركي بين حزبين، طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، من خلال انتخابات تصفية أولية داخل كل حزب، وعن طريق الأفراد المسجلين كأعضاء ناخبين في هذا الحزب أو ذاك، ثم التصفيات التي يفرض فيها كل حزب مرشحه للرأي العام، الذي يشارك إنتخابياً فيه أيضاً المسجلون في الأحزاب، حسب قوانين بعض الولايات، أو المسجلين على اللوائح الانتخابية، بحسب قوانين ولايات أخرى، ما يعني أن كل مواطن ليس مسجلاً تلقائياً باللوائح الانتخابية... عندها نفهم أن العملية الانتخابية ليست مفتوحة، بالشكل الذي يظنه البعض، لكل مواطن وبالتساوي، ترشيحاً أو انتخاباً، دون إغفال حق انتخابه للمشاريع والبرامج السياسية التي سلبت منه، من خلال فرض الماكينة الحزبية للبرامج مسبقاً، والتي وضعته أمام الاختيار بين اثنين منها فقط.

ليس المهم إلى أين ستؤدي هذه الحوارات في الغرب؛ أَإلى تعريف جديد لدور الديموقراطية وطريقة ممارستها، أو لإيجاد آلية جديدة تسمى الديموقراطية الجديدة أو المُحسَّنة، أو العودة إلى الجذور المؤسِّسة للديموقراطية؟ المهم أن الحوار يجري في أوروبا وأميركا حول هذا الموضوع، بحرية وبعمق، دون إعتبار ذلك مساساً بالمقدسات أو المسلمات، في حين أن كلمة الديموقراطية، التي لم ترتقِ بعدُ إلى مستوى المفهوم المعمّق في بلادنا، أصبحت تتداول وكأنها مُسلَّمة لا بديل منها ولا غنى عنها، أو كأنها مفهوم متاصّل في وعي البشرية وجزء من كل عملية سياسية لا فكاك منها.

الديموقراطية التي يعيش فيها الغرب اليوم، والتي يحاول البعض في بلادنا تقليدها بشكل كاريكاتوري، تحولت إلى حِرفية بعض رجال السياسة والمال، لبناء أكبر الماكينات الإعلامية والإعلانية للتأثير عل الرأي العام، لكي تأخذه بالإتجاهات التي تريد وترغب، عوض أن تكون ممارسة

للديموقراطية الشعبية المباشرة، بأن يحكم الشعب نفسه بنفسه ويضع القوانين بنفسه، تحولت هذه الديموقراطية إلى فن قيادة الجموع البشرية من أجل تأييد هذا السياسي أو ذاك، ودعم هذا الحزب أو ذاك، لإدخال المحترفين من أهل السياسة إلى الندوة النيابية، أو إيصال محترف السياسة إلى سدة الرئاسة.

لذلك نرى أن الحملات الانتخابية تكلف المليارات في دول الغرب، وإنّ دولاً متمولةً، ودولاً كبرى، تسعى من خلال تنظيم المنظمات غير الحكومية، والممولة من قبلها، لكي تكون المؤثر الأول والأقوى في أية حملة إنتخابية في هذا البلد أو ذاك. هكذا أصبح مفهوم الديموقراطية مترادفاً مع مخططات السيطرة على العقول والقلوب، وشراء الذمم. وتحول مركز الثقل لتحديد السياسات، من مركز المشاركة الشعبية المباشرة في الحوار العلني والشفاف للسياسات أو ما يعرف بالإنكليزية بـ Public debat إلى مركز الثقل المالي الاقتصادي الذي يسيطر على وسائل الإعلام ويمول حملات المرشحين ويحدد الخيارت الكبرى.

هذه هي الإلتقاطية التي نتحدث عنها، وهذه هي التبعية الفكرية لنظرية القاطر والمقطور، وهذا هو الاستلاب الفكري، أو الاستحمار، كما يسميه علي شريعتي.

في هذه المرحلة السياسية الحرجة في تاريخ المنطقة، بَدَا مرة أخرى أننا ضحايا الالتقاطية الفكرية، أي الذين يلتقطون الأفكار التقاطاً، دونما فهم ولا هضم للمضامين بشكل كلي، وثبت أننا لمرة أخرى نكون عرضة لالتقاط مفهوم، متأخرين، في الوقت الذي يعيد الغرب النظر في هذا الفهم وفي تأثيراته الجانبية على حركة التطور والتنمية بشكل عام.

هذا إذا كنا نتحدث عن الديموقراطية وكأنها العصا السحرية، في حين أن الديموقراطيين كانوا يعانون من أكبر أزماتهم على الصعيد الدولي، بسبب سياساتهم الدولية الفاشلة، وكانوا يعانون انهياراً اقتصادياً، ووصل إلى حد

التشابه مع الزلازل والكوارث الطبيعية، وأثرها على المجتمعات. حصل هذا ولم يكلف أحد نفسه السؤال البسيط: أين هي العصا السحرية التي يجب أن تحل مسألة التنمية ومسألة مجتمع الرفاه الذي تحلم به مجتمعاتنا، وهي تلهث خلف المثال الغربي؟

حصل شبيهٌ لهذه الظاهرة التاريخية عندما ورثنا منظومة الفكر القومي، وتعريفاته النظرية، من الفكر الغربي، حتى اعتبره البعض: أنه أعلى أنواع الفكر والهويات السياسية. جرى تبنّينا لهذا الفكر وللهويات القومية، في الوقت نفسه الذي كان الغرب يخرج من هذه الهويات ليشكل، في أوروبا خاصة، واحدة من المنظومات السياسية العابرة للقوميات، الدامجة لهوياتها، دون الغائها، في هوية جامعة، هي الهوية الأوروبية المخترعة والمختارة كمفهوم دون أي عوامل وراثية أو حتميات تاريخية، اللهمّ إلا الحاجة إلى دمج الأسواق والمصالح التجارية.

أن تبني أحزابنا وسياسيينا للفكر القومي، الآتي من الغرب، وتبني الديموقراطية الآتية أيضاً من الغرب، لها أسباب وأصول فكرية ومنهجية تتعلق في طريقة تفكيرنا وتعاطينا مع المسائل الفكرية والسياسية. وهذا الوصف: بالآتي من الغرب، ليس رفضاً للتعلم من تجارب الآخرين، أو رفضاً لكل ما هو غريب وطارئ من الخارج، بقدر ما هو الحرص على إنجاح مقولة حوار الأفكار وتلاقح الحضارات.

لقد كتب كل من المفكّرَيْن إدوارد سعيد وميشال فوكو الكثير عن الاستشراق وقوة السلطة المهيمنة على فرض الأفكار، من هذا المنطلق ومن موقفنا من مسألة الإستشراق ورفض سلطة القويّ على فرض الأفكار، التي يتلقاها الأضعف، أو لوضع الآخر في خانة المتلقي، أو خانة الحالة المطلوب دراستها، وتشريحها، وإفهامها صالحها من طالحها، وتحديد أطر دراسة

تاريخها ومنابعه، بل رسم خط سير مستقبلها، والتلويح بأمانيها المستقبلية. حتى أن الاستشراق لامس حتّى مصادرة أحلامنا أيضاً.

إن التقاط مفاهيم السياسة والتنمية والتفكير والوعي، وحتى الإدراك أحياناً، ما هي إلا النموذج الأعلى المجسِّد لنظرية القاطر والمقطور، التي تسلب الشعوب والأفراد حق التفكير الحر، والانعتاق من نير التبعية. هذه الحالات تحدث عنها المفكر الإيراني الدكتور علي شريعتي وسمّاها: حالات الخروج من حالات الاستعمار إلى حالات الإستحمار.

كم من المرات سمعنا من يسأل؛ بعد عدوان همجي من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة، أو بعد وقوع جريمة أو عدوان على شعب من الشعوب من قبل الدول الغربية، السؤال التالي: هل هذه هي الديموقراطية؟

السؤال يحمل في طياته اعترافاً غير مباشر، بأن مرتكب الجريمة، هو ديموقراطي، وتالياً، نعاتبه ونحاسبه بناء لمعيار الديموقراطية وأفكارها.

وفي السؤال نفسه تبدو براءة الغبيّ الذي يفترض من خلال هذا العتاب، أن الديموقراطية ولو كانت متأصلة عند من يحمل هويتها، بأنها ستكون رادعة عن ارتكاب الجرائم، وإعلان الحروب غير العادلة، أو حتى ممارسة الإستعمار البغيض لسنوات وسنوات، دون أن تردعه الديموقراطية.

هكذا إذاً نكون قد عرجنا، من خلال هذا العرض، إلى صورة وتعريف الديموقراطية بالعصا السحرية الضرورية، للتنمية والحرية والرخاء الاقتصادي. وأعلى صور الديموقراطية كمنظومة أخلاقية ذات قيم إنسانية متعالية، أنها تهذب الإنسان وتمنعه من ارتكاب الجرائم.

هنا أيضاً قمة الاستلاب، أو الاستحمار، إذا أردنا، مرة ثانية، استعارة تعبير شريعتي.

ذلك لأن تاريخ الديموقراطيين الأوائل وروادها، لم يكن مرادفاً إلا إلى

تاريخ الحروب والجرائم والاستعمار والتفرقة العنصرية والاستيطان. وإلا ما معنى تاريخ بريطانيا العظمى الاستعماري، هل جرى عندما لم تكن بريطانيا قد وصلت إلى قمة الديموقراطية؟ وهل تاريخ فرنسا وثورتها الشهيرة، هو غير تاريخها الاستعماري والإلغائي والمرتكب للمجازر في غير قارة وغير بلد؟ أم أنها لم تكن خلال هذا التاريخ قد وصلت إلى الديموقراطية ومراحلها المتقدمة. كذلك الولايات المتحدة وتاريخها، إلى جانب ديموقراطيتها التي وصفها تيكوفيل خير توصيف. أمّا إسرائيل، فهي النموذج الصارخ، لكيان استيطاني إلغائي قاتل، ومرتكب للمجازر، وهو في الوقت نفسه ديموقراطي بامتياز.

بعد سلب حق التفكير بالمفاهيم والمنظومات، والتسليم بالاستلاب، خرج علينا الغرب بوظيفة جديدة للديموقراطية.

فمن كتاب ناتان شارينسكي، الذي أعجب به جورج بوش الابن، وغيره من صناع القرار في الولايات المتحدة، وصولاً إلى تبني الولايات المتحدة استراتيجية تدخلٍ خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، تحت شعار دمقرطة المنطقة، من أجل إحلال السلام. أي أن الديموقراطية إن هي استقرت في المنطقة، تصبح عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها، بمكان، بحيث تغيب أسباب التوتر.

مرة أخرى يغيِّب الغرب أسباب التوتر، الناتجة من عدوانه على بلادنا، ودعمه لاستعمار استيطاني في فلسطين، يخوض الحروب تلو الحروب على منطقتنا، ويستنتج الغرب، أن المشكلة تكمن بغياب الديموقراطية، وليس بسبب الاستعمار وطبيعة السياسة العدوانية، للدول الديموقراطية، على دول وشعوب المنطقة.

وهكذا يكون الغرب قد أكمل تسفيرنا القسري، عبر سفرة ومشوار فكري طويل، يمارس فيه الاستحمارَ بعد الاستعمار، ليعاود فرض الاستعمار،

بالتدخل العسكري، بعد أن نكون قد استكملنا رحلة استحمارنا بقيادته «الحكيمة».

تحت شعار، دمقرطة المنطقة، وتحت شعار حق التدخل المباشر، لحماية حقوق الإنسان، مارس الغرب سياسته الاقتحامية الجديدة، بشن الحروب تلو الحروب على المنطقة، وهو يبيعنا الآمال والأوهام بالتحرر، والعيش الكريم. وسمح لنفسه بذلك بأحقية إعادة صياغة حكوماتنا، وصياغة دساتيرنا، وصياغة تحالفاتنا، وحتى سياسة علاقاتنا الاجتماعية.

قبل جورج بوش ومحافظيه الجدد، كان وودرو ولسون قد سبقهم بإعلانه: إنّ العالم يجب أن يكون أكثر أماناً للديموقراطية والديموقراطيين. تحت هذا الشعار سمح الغرب لنفسه بشن الحروب، دفاعاً عن الديموقراطية، في حين أنه كان يحارب من أجل حماية ليبراليته ومصالحه التجارية.

تحت هذا العنوان، وبهدف الدفاع عن الحرية في الشرق الأوسط، في مواجهة الشيوعية، عملت السياسة الخارجية الأميركية على بناء الأحلاف في المنطقة، وحاربت دول عدم الانحياز، خدمةً لتقدم مصالحها، ولتؤمّن تفوقها على المعسكر الإشتراكي. وكلنا نعرف إلى ماذا أدت سياسة الأحلاف هذه، من اضطرابات وحروب أهلية وانقلابات عسكرية في المنطقة.

تحت هذا العنوان، تحول «دعم الديموقراطية في العالم» من سياسة بناء الأحلاف إلى سياسة أكثر تطوراً عبر تمويل شبكات، كانت تعمل بالسر، وتعتبر مجموعة من الجواسيس، التابعين للقوى الأجنبية، لتحولها إلى قوى ضغط مدعومة علنياً بالمال والإمكانيات الإعلامية والمادية والإستخباراتية، ضمن منظومة سميت الديبلوماسية العامة، أي Public Diplomacy لكي تعمل على تغيير الأنظمة. كل ذلك تحت شعار دعم الديموقراطية. في حين أن الأهداف كانت؛ المزيد من فتح الأسواق أمام القوى الليبرالية والقدرات الاستثمارية الغربية.

الفكرة الخاطئة التي استحكمت بعقول بعض المفكرين في بلادنا، وانتقلت إلى العامة لتشكل وعياً زائفاً، تمحورت حول دور الديموقراطية في النمو الاقتصادي، فبدون ديموقراطية لا يمكن أن ننجح بالتنمية؛ يقول أكثر المتنورين حديثا في بلادنا.

الحقيقة أن مسألة تراكم رأس المال، النمو الاقتصادي وتجميع الثروات والقدرات الاقتصادية ليس لها علاقة بالديموقراطية في كل الأحوال. فحيث كان هناك مجتمع ميركانتيلي مفكّك، عرف خطورة استمرار تفككه وضرورة إيجاذ إطار جامع لتوحيذ القوى الاقتصادية ومواجهة المخاطر، كانت هناك نظم فيدرالية، أو مركزية، توخت الديموقراطية سبيلاً لتوازن بين القوى التي شكلت الإتحاد، أو شكلت شكل الدولة الحديثة، ومن ثَمَّ؛ التوازن بين هذه القوى كان من الضرورة بمكان بحيث أن بقاء الإتحاد، وبقاء التوازن يتطلبان وجود ديموقراطية تكون ناظمةً للعلاقات السياسية والاجتماعية في تلك البلدان. فهي إذاً تطورٌ طبيعي لطريقة تَشكُّل دول بعينها، في طريق سعيها إلى تبوء مكانتها في العالم.

إذا أضفنا إلى هذه الصيرورة، تاريخ الدول الديموقراطية، والغربية منها بخاصة، وعلى راسها الولايات المتحدة، نجد أن تراكم الثروة الحقيقي لم يأتِ فقط من قدراتها الهائلة على الإنتاج في ظل مجتمع ديموقراطي، بل من قدراتها أيضاً على جمع الثروات والإفساح في المجال لتراكمها، من خلال عملية استعمارية وحشية مارستها على معظم شعوب العالم، وتالياً سمحت لها في ظل ديموقراطيتها الداخلية، وهمجيتها الاستعمارية الخارجية، أن تراكم الكمّ الهائل من الثروات، التي أعادت ضخها في عجلتها الإنتاجية، من تفوق علمي وعسكري وصناعي.

كذلك كان حال النهضة الصناعية الكبرى في أوروبا، هل يمكن دراستها

وتقويمها بمعزل عن النهب الذي مورس على أميركا الجنوبية وحضاراتها الكبرة بعد اكتشافها من قبل الإسبان والبرتغال؟ هل يمكن دراسة التطور الصناعي البريطاني والفرنسي، من دون عملية النقل الأسطوري والجبار لكل خيرات القارة الأميركية وحضاراتها القديمة، من ذهب وفضة وثروات طبيعية، أضافت للاقتصاد الأوروبي قدرات متقدمة جداً ومتراكمة بمدة زمنية ولا يمكن مقارنتها بالمدد الزمنية لأية أمة تريد أن تزيد من ثرواتها عن طريق زيادة الإنتاج، والبحث عن الأسواق فقط. فالمَعينُ الأميركي بشماله وجنوبه للاقتصاد الأوروبي، بعد اكتشاف الأمريكتين، جعل من الدول الأوروبية قوة صاعدة، عسكرياً واقتصادياً، ولم يكن ذلك نتيجة غير مباشرة للممارسة الديموقراطية.

شعوبنا عندما تنظر إلى الدول الغنية وتعجب بديموقراطيتها، تكون قد أعجبت بقوتها أولاً وبثرواتها ثانياً، وبسطوتها ثالثاً، قبل أن تعجب بديموقراطيتها التي لا تولِّد، لا القوة ولا الثروة ولا السطوة، ولكنها فقط تدير التناقضات بين المكونات التي تحكم هذه البلدان، دون أن تمارس هذه البلدان ولو الجزء اليسير مع دول العالم الثالث أو الدول النامية، بل تحتفظ بديموقراطيتها، كمنتج محلي داخلي وللاستهلاك الداخلي، أمّا مع الخارج والآخر فهي تمارس السطوة والغلبة والقوة.

في التاريخ المعاصر هناك أكثر من دليل وتجربة تاريخية تؤكد عدم إرتباط النمو الاقتصادي بالديموقراطية.

النموذج الكوري الجنوبي واحد من هذه النماذج. فرغم انتماء كوريا الجنوبية للفلك الأميركي، والاقتصاد الرأسمالي، إلا أن كوريا الجنوبية حكمت ولمدة تزيد عن ربع قرن بالحكم العسكري، وبالانضباط المفرط، شبه العسكري، في كل شركاتها الكبرى التي كانت، وما زالت بأكثريتها حتى اليوم، مملوكة من الدولة. والروح الفردية الليبرالية كانت بعيدة جداً عن كوريا

الجنوبية ونظامها السياسي والاجتماعي، ومع ذلك استطاعت من خلال سياسة تعليمية أولاً، ودعم وتوجيه من المجمّعات الصناعية الأميركية، ومن خلال انضباط شبه عسكري، في الإدارات الحكومية وفي الشركات الكبرى، أن تصل إلى ما وصلت إليه من كونها واحدةً من أكثر الدول المصدرة للإنتاج التقاني في العالم، والتي تحمل أعلى نسبة من الماركات العالمية والإبداعات في مجال التجديد والإبتكار الفني والبحث العلمي.

اليابان كانت قد سبقت كوريا في هذه المجالات، إلا أنها كانت تمارس إلى جانب الانضباط الشهير لطبيعة المجتمع الياباني الذي تعوّد عبر تاريخه احترام التراتبية الاجتماعية، والاقتصادية والإدارية، أن تنطلق في ظل أمن خارجي تؤمنه لها الولايات المتحدة، وفي ظل غياب ميزانية دفاع تثقل ميزانية الدولة، لتكرس مواردها نحو روحية وطنية تريد التعويض عن المكانة التي خسرتها اليابان بالحرب العالمية الثانية، عبر تبوء موقع متقدم بالتراتبية الاقتصادية، وكانت الانتخابات والديموقراطية اليابانية خلال عقود تمارس ضمن تيارات تعبر عن نفسها ضمن الحزب الليبرالي الواحد الحاكم لفترة طويلة.

الي جانب اليابان خرجت علينا الصين بنظام فريد في العالم، هو نظام الحزب الواحد المعتنق للعقيدة الشيوعية، ولكن ليؤسس لواحد من أكبر اقتصاديات العالم نمواً وتطوراً في عصرنا الحالي، حتى أصبح يقترب من معدلات منافسة للاقتصاد الأميركي. يجري كل ذلك في غياب تام للديموقراطية وفي ظل تخطيط مركزي يقوده الحزب الشيوعي الحاكم.

تمر التجربة الصينية أمام أعيننا، بما تختزن من معاني ودروس، خاصة جداً بدولة كالصين الشيوعية، دون أن تخدعنا وتمنعنا من إنعام النظر بالعلاقة الجدلية العجيبة بين العولمة الرأسمالية التي كانت تبحث عن أسواق لتصريف إنتاجها، والبحث عن يد عاملة رخيصة تساعدها على المنافسة، ما جعل

الصين البلد الأول في العالم من المستفيدين بكل تطورات العولمة وانتقال الرساميل عبر الحدود وفتح الأسواق على مصراعيها بين البلدان.

من خلال هذه العلاقة الجدلية بين احتياجات الرأسمال وبين احتياجات الصين في التنمية، جرت اكبر عملية نقل للرساميل العابرة للحدود، لتضخ في الأسواق الصينية، وتفتح المصانع ذات اليد العاملة الرخيصة، وتنقل أنواعاً متعددة من المعرفة بطرق الإنتاج ونظمها المتقدمة إلى هذا البلد، الذي عرف كيف يهضم كل هذا الدُّخول المهول على جميع الاصعدة للرساميل ونظم الإنتاج والإدارة، دون أن يفقد هويته، ولا سياسته ولا استقلاله، بل استطاع أن يعزز كل هذا بالإضافة إلى حجز موقع للصين متقدم جداً بين الأمم.

هكذا تحولت الصين إلى اكبر مصنع للعالم، باستثمارات رأسمالية في ظل حكم شيوعي، وعولمة جاءت لتخدم الدول الرأسمالية فإذا بها تخدم أكبر الدول التي تقف على النقيض من مفاهيم الرأسمالية، وعلى النقيض من المصالح الغربية على العموم.

الصين إذاً تحولت، وبمساعدة الرأسمال الأجنبي، إلى أكبر مصنع منضبط في العالم، في ظل نظام شيوعي لا ديموقراطي. في السنوات القليلة القادمة، وإذا وصلت التوقعات الرقمية إلى مواصيلها المؤكدة، وحين تصبح الصين أكبر اقتصاد عالمي يتقدم على الولايات المتحدة، كل ذلك وبدون ديموقراطية، هل ستتغير نظرة الذين لا يدرسون الأمور بعمق وجدية، وهل علينا الانتظار قبل أن نبدأ ورشة عمل نفكر فيها بهذا المعنى السياسي، وبالنظام الأفضل لبلادنا والأسلم للإنسانية؟؟.

إن الصين كدولة يحكمها الحزب الشيوعي الأكبر في العالم، تتقدم بقوة سوق إنتاجية ورسملة فائقة، ضمن نظام لا يحمل من الشيوعية إلا قوة تنظيمها وتأطيرها لكيفية الانتاج، ولكيفية إنتشار اليد العاملة، التي تهاجر من كانتون إلى كانتون، بناء لتوجيهات الحزب، وغِبّ طلب السوق لليد العاملة، وتغيب

هنا الإيديولوجية بطريقة مرنة إلى حد الذوبان، لينبلج المشهد على نمط هجين رأسمالي بامتياز، أي أنه يراعي الربحية وتراكم الرأسمال كهدف أساسي.

تنكشف الديموقراطية إذاً أمام هذه النماذج المتعددة، وتنفكّ عرى روابطها بالتقدم والنمو، لكي تتراجع هذه المفاهيم المهيمنة زيفاً على عقول البعض.

يجري كل هذا في ظل ظهور تيارات فكرية يقودها مفكرون غربيون: أي في دول المنشأ الديموقراطي، بدأت تبحث عن صلاحية الديموقراطية فيما إذا كانت هي المنظومة الأمثل، التي يجب الاستمرار بها مع كل ما تشهده هذه الدول من انتكاسات سياسية واقتصادية، وما إذا كانت الديموقراطية تمارس بشكلها السليم أم أن ما تمارسه هذه الدول هو شكل مشوّه من أشكال الديموقراطية؟

المفهوم الفكري الآخر الذي يملأ الفضاء الفكري في إقليمنا اليوم، وبخاصة مع الحراك العربي المرقّط، هو مفهوم العَلمانية الذي يطرحه البعض في مقابل مفهوم الأسلمة.

إن الاشتباه في التلفّظ بين كسر العين أو فتحها في هذه الكلمة، والذي يستسهلها الكثيرون ممن يتلفظونها، يجعل هذا الإشتباه دليلاً على ضحالة ما نتلقفه من أفكار نمارس حولها تقوساً، وناخذ مواقف دون أن نميز بينها في كثير من الأحيان.

إن كَسرَ العين في العلمانية، يجعل رنة كلمة المفهوم أقرب إلى العلم، مما هي أقرب إلى العَلمانية، بفتح العين، أي مفهوم فصل الكنيسة عن الدولة، كما طرحته دول المنشأ. هذا الخلط فيه افتراء إيجابي على مفهوم العَلمانية، بفتح العين، لأنه يقربها من العلم، ومن منا يكره العلم والعلوم؟

الخطأ الثاني الذي نقع فيه، هو عدم التفريق بين فصل الكنيسة عن

الدولة، وفصل الدين عن الدولة. الغرب لم يطرح يوما فصل الدين عن الدولة، بل طرح فصل الكنيسة عن الدولة، أي فصل سلطة الكنيسة عن التدخل بشؤون الدولة التي يمكن أن تكون، كما هي في حالات متعددة، وبخاصة في الولايات المتحدة، شأن المتدينين، دون الكنيسة.

عدم طرح فصل الدين عن الدولة والاكتفاء بطرح فصل الكنيسة عن الدولة، لم يمنع بعض المجتمعات من التطرف في ممارسته حتى الوصول بعلمانيتها إلى حد معاداة الدين، وبتطرف. لمعرفة الفرق بين هذه الأمور يكفي التمعن في دراسة كيفية ممارسة العلمنة في ألمانيا وهولندا وبريطانيا مثلاً، وهي عَلمانية متساهلة مع الدين وتعدد الأديان في دولها، والعلمنة الممارسة في فرنسا كمثال متمايز بتطرفه من ناحية أخرى.

ظهرت كل مفاهيم ومفاعيل العلمنة بفصل الكنيسة عن الدولة، في الوقت الذي لم يكن للمسيحية عموماً تشريع كامل يطال جميع الأمور، كما هو الحال في الشريعة الإسلامية.

ومع غياب كنيسة إسلامية، وسلطة منفصلة لرجال الدين، في عموم التاريخ الإسلامي، الذي شهد أدواراً رئيسية للسياسيين من غير رجال الدين، وأدواراً ثانوية لرجال الدين في السياسة، غِبّ طلب رجال السياسة عندما كانوا يحتاجونهم، جعل من ظاهرة الدين والسياسة في عالمنا الإسلامي مختلفة عن ظاهرة الغرب وكنيسته عبر العصور.

عندما تطرح العلمانية في بلادنا، مع غياب الكنيسة الإسلامية، لا تجد أمامها إلا الشريعة إذاً لترفضها وترفض احكامها وتدخلها في السياسة، هنا يكون الرفض رفضاً للدين، وليس للكنيسة، لأن الشريعة هي من أصل الدين. ومن هنا حدة الصراع بين ما يسمى بالإسلاميين وما يسمى بالعلمانيين في بلادنا. ما يجعل المشروعين العلماني من جهة والديني من جهة متصارعين لا يمكن أن يلتقيا، ولا حتى في ظل مايعرفه المعسكران عن الديموقراطية.

لأن الديموقراطية لا تحل مشكلة الإسلامي الذي يعتبر حاكمية الشريعة، أو كما يسمونها بالتاكيد الأقوى، بحاكمية الله، مع العلماني الذي لا يرى ضرورة ومنفعة لحكم الشريعة، ويعتبر أن العَلمانية هي الحل. المطروح هنا أمام الإسلاميين، ليس فصل الكنيسة، غير الموجودة عن الدولة، بل فصل الدين عن الدولة، وفي هذا إثم عظيم، كما يرونه.

كما أن العَلماني، الذي يخلط المفهوم أحياناً، بالعِلمانية، بكسر العين، يعتقد أن الخضوع لرغبة الإسلاميين، والتخلي عن العَلمانية، كمن يرضخ للتخلف والتخلي عن العلم.

في مجتمعات تتعدد فيها الأديان والمذاهب الإسلامية أيضاً، تعاني الدولة من تحديد أي إسلام يجب أن تراعي، على أي مذهب يجب أن تنفذ الشريعة، لذلك تجد في العلمانية منفذاً للمساواة بين مواطني الدولة الواحدة، ومهرباً من خوض صراع المذاهب الإسلامية المختلفة في التشريعات وفي تفسيرات الشريعة الواحدة. وهذا هو مذهب العَلمانية التي تروّج له القيادة السياسية في سوريا، بقولها: أن عَلمانيتها ليست ضد الدين، فكل الشعب السوري متدين، ولكن العلمانية هنا لعدم التمييز السلبي بين المذاهب، والأديان، وتفضيل مذهب على مذهب.

الأمر المهم الذي تجدر الإشارة اليه، أن المسيحية ليس لها شريعة متكاملة تتدخل في كل مسائل الحياة، كما هي في الإسلام، وكما يدعي الإسلاميون، كما أن كل المذاهب الإسلامية، بإستثناء المذهب الجعفري، قد أوصدت أبواب الإجتهاد العلمي، وتوقفت عند مدارس ومشارب وفتاوى القدماء، ولم تستمر بالإجتهاد، ما يجعل فكرة الإنصياع للنص الشرعي كما يفسَّر بالاجتهادات القديمة، هو بحد ذاته معضلة فكرية يرفضها العقل. ولكن حتى هذه المسألة لم يكلف أحد من الإسلاميين نفسه عناء توضيح المسألة للمتفكرين، أو حتى للإسلاميين أنفسهم.

إن كل الدساتير التي كتبت بعد الحراك العربي الشعبي، راعت مسألة أن التشريع إمّا مصدره الشريعة، كمصدر أساسي، أو كمصدر وحيد، أو كأحد المصادر، من دون تكليف أنفسنا طرح سؤال: أين ذهب الجهد المستمر بالاجتهاد في الشريعة، وعلى أي مذهب ستدينون، وكيف ستوفقون بين المذاهب المتعددة؟

إن طرح هذا الموضوع بحرية، أي فهم الشريعة وتحديد الاجتهاد، ومصدر الفتوى، ومنبع الفهم وأسسه وأُطره، هي كلها مواضيع تطرح، بل يجب أن تطرح قبل مجرد التسليم الطفولي البليد، بأن الأمور واضحة ولا تحتاج إلى توضيح، وأن المسألة هي في التناقضات الموجودة أصلاً في ما بين أيدينا من نصوص تشريعية، واجتهادات تاريخية، وقعت في الغابر من الأزمان، وأن مشكلتنا الأساسية تكمن في إقفال باب الاجتهاد، إضافة إلى مشكلة أعمق من كل ما سبق وذكرنا، ألا وهي غياب تام لمفهوم «الحقيقة» المكوّن الأول والأساس للدين الذي هو حقيقة وشريعة، وإذا كانت الحقيقة ثابتة في كل الأديان السماوية، والشريعة متعددة، بقضاء الله فينا: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]، لعرفنا أهمية وخطورة تغيب مفهوم الحقيقة الجامع عن كل الحوارات وإدخال مفهوم الشريعة المتعدد والمتمذهب في صلب كل الحوارات.

إن طرح الحوار حول هذه الإشكاليات الفكرية، بنظرنا، هو مقدمة لإعادة صياغة وعينا للدين والتشريع والتمذهب، وتالياً العملية الضرورية لإعادة صياغة وعينا لأمراضنا، ولطريقة معالجة هذه الأمراض، والانطلاق إلى رحاب الرسالات السماوية الجامعة خروجاً من أسرْ الهويات المذهبية القاتلة.

المشكلة تكمن في فهمنا للدين وليس للتناقض ما بين العَلمانية والدين، أو ما بين الشريعة والديموقراطية. مشكلتنا هي في الاستلاب أولاً، وفي وراثة

غير نقدية ومفهومية خالصة ثانياً، ومن ثمَّ تدور مواقفنا حول عصبيات وليس حول مفاهيم مؤصَّلة بدينامية تاثيرها فينا، بقدر ما هي مواريث تفعل فعلها اللاإرادوي فينا، ونقوم بذلك بأقصى مظاهر الحماسة والتعصب اللاواعي.

هكذا إذاً وللمرة الألف، يرمي لنا الغرب بمفاهيمه، وتعاريفه، لكي نخوض بها، بين مؤيد ومعارض، من دون أية محاولة للبحث بشكل مستقل، عن الطريقة الأسلم لإدارة شؤون بلادنا ومجتمعاتنا، على هَدْي مشاكلنا الحقيقية. فإختلاط المفاهيم، يزوِّر حتى جوهر أفكارنا وعقائدنا، من خلال المقارنة غير السليمة بين الأشياء والمفاهيم، والخلط بينها.

إذا كان مفهوم الله يختلف، وهو موحَّد بالتعبير، اختلافاً جوهرياً بين الأديان، ويختلف أحياناً كثيرة بين أبناء الدين الواحد، فمن يستطيع أن يدعي أن المفهوم، مفهومٌ بشكل متطابق بين الجميع، عبر الحدود السياسية والحضارية والإثنية واللغوية؟؟

من يستطيع أن يؤكد لنا أن مفهوم الله، هو واحد بين الأديان المختلفة، فكيف بمفاهيم الديموقراطية والعلمنة إذاً؟. بل من يستطيع أن يؤكد لنا أن مفهوم الله هو نفسه عند المسلمين جميعاً؟ اليس هناك المُشبِّهة وخصومهم من المنزِّهين، وخصومة بين الجَبْر والاختيار في أفعال البشر، وتالياً علاقة الإنسان بربه، ومفهومه عن علاقته بهذا الرب؟؟..

إن أول خطوة يجب أن نخطوها في هذا المجال هي تحرير العقل في بلادنا من حالة الاستحمار والتبعية الفكرية للغرب، لكي نفكر بشكل مستقل، من دون انعزالية عن تجارب وأفكار الشعوب الأخرى، ولكن لكي نحدد الأمراض الواقعية التي نعاني منها، والبحث عن الحلول الأصيلة التي تستطيع حل مشاكلنا.

الحل الأصيل بتعريفنا، ليس الأصولية الجذرية، أي من الجذور

التاريخية والقديمة، وهذا مفهوم التأصيل عند معظم المفكرين؛ التأصيل هو اكتشاف أصل جذور المعضلة الفكرية والتنظيمية، ومعرفة أصل وجذور ومصادر الحلول الناجعة. التأصيل هو الأصح والمتقدم شرعاً وحركةً تاريخية، وليس القديم والمتجذر، أحكاماً وعادات وتاريخية موروثة.

لقد ذكرنا هذين المفهومين، أي الديموقراطية والعَلمانية، لأنهما أكثر ما يتداول اليوم في ظل الحراك العربي، الذي يعيد صياغة الأنظمة في منطقتنا. لقد استُخدم هذان المفهومان من العديد من القوى السياسية، دون أن تكون قد هَضمَت أيٌّ من هذه القوى أيّاً من المفهومين، بل استخدمتهما إما لتقديم أوراق اعتمادها إلى الغرب، الذي يوزع شهادات الاستحقاق، بين من يحق له حكم بلادنا، ومن لا يحق له ذلك، وإمّا استخدمتهما لأن المفاهيم، ومن كثرة تداولها كلازمة في كل خطاب ومع الحالة النفسية الطبقاتية التي تجعل من المفهوم مرادفاً لقوة الغرب وسطوته وثروته، تلامس مشاعر الطامحين والحالمين بغدٍ مُشرق ومستقرّ ومتقدم، كما يظنونه في الغرب.

لقد أوردنا هذه الأمثلة لما لها من تداعيات سلبية أو تداعيات إيجابية من خلال البحث والتدقيق بأدوارها.

الأدوار السلبية تكمن في تقديم أوراق الاعتماد، كما ذكرنا، فقد رأينا منظماتٍ وأحزاباً، عملت وخلال عشرات السنين، على تقديم الدين كحل أمْثلَ لكل مشاكل شعوبنا، وعندما أرادت إرضاء الغرب، لم تغرف سوى من خطاب الديميوقراطية. كما رأينا قوى تحاول الهروب من الانحطاط والتأخر الذي تعيشه شعوبنا، وعوض أن تحلل الأسباب الواقعية لأسباب التخلف، حتى ولو كانت تكمن في الخطاب الديني، فلجأت إلى الهروب من الدين إلى العَلمانية، عوض أن تدرس الأخطاء التي اصابت الخطاب الديني، وأسباب انحرافه، وتالياً دراسة واقعية للحركة التاريخية والفكرية التي مرت بها شعوبنا

وأدت إلى تأخرنا. لقد تمت عملية نقدٍ غير علمية، تخطت الوقائع المؤسِّسة للتخلف الفعلي، وتم استلاب حلول لا علاقة لها بمجتمعاتنا وأمراضها، فكان الجرم مضاعفاً؛ أولاً بعدم تشخيص المرض وتوصيفه توصيفاً دقيقاً، ثم باقتراح دواء لا يمتّ للمرض بصلة.

كما أن أهمية ذكر مثل هذه النماذج الفكرية الاستلابية، ضروري لفهم أهمية بناء المشرقية التي ندعو إليها، والتي ستقوم أساساً، على بنيان مفاهيمي خاص بالمشرق، يبنى من خلال تجارب هذا المشرق ومن خلال آلامه وتجاربها الخاصة، ومن خلال طموحاته التي يسعى إليها من أجل تبوّء موقعه بين الأمم، ليس كتابع، أي مقطوراً، بل قاطراً بامتياز.

إن نظرة إلى أدبيات أحزابنا ومثقفينا تكفي لمعرفة الكم الهائل من الأفكار الالتقاطية التي يهيم فيها الفكر والمفكرون في بلادنا، دون أدنى مستوى من النقد العلمي المتفحص على ضوء تجارب الآخرين وتقويمهم المستقل والحر لمثل هذه المفاهيم.

كما أن نظرة سريعة على الكمّ الهائل لعدد الجامعات التي تخرِّج لنا الكادر البشري المتخصص في جميع المجالات، ولكن نخص بالذكر كادر إدارة الاعمال ودروس العلوم الاجتماعية والتاريخية والقانونية، حتى ينكشف أمامنا منظر الاحتلال الفكري بسبب الكم الهائل للجامعات التي تتبع المنهج الأميركي بخاصة في التعليم وتبني المنظومات الفكرية من اقتصادية واجتماعية يتلقفها الطلبة في بلادنا كما لو كانت قوانين تشابه قوانين الفيزياء والكيمياء والطب والهندسة، مع العلم أنه حتى هذه العلوم هي في تطور مستمر، وبما يدحض سابقاتها من العلوم والمفاهيم التي يثبت بُطلانها مع التطور العلمي. كما هي حال علوم الفيزياء والفضاء، وعلوم البيولوجية وتقنيات النانو تكنولوجي وما تفتحه من آفاق. إن ما نؤكده هنا هو جوهر الإمبريالية الفكرية

التي تحاول الإيحاء، بل الإلزام دائماً، على أن منتوجاتها الفكرية المصحوبة بمصالحها الاقتصادية هي عين العلم والعلوم ولا رادّ لهما، ومن ثمَّ لا رادّ لهيمنة القاطرة على المقطور.

إن استعماراً من نوع آخر يسيطر على عقول الأجيال من أبناء بلادنا نتيجة لسيطرة هذه الجامعات التي تتبنى كل منتَج فكريّ أجنبي دونما تمحيص أو تحليل.

إن نقدنا لهذه المسألة لا يعني بحال الطلاق مع العلوم الغربية، بل هي دعوة للتفحص والنقد البنّاء واجتراح النظريات التي تنبع من بنات أفكارنا، ومن تجاربنا وفهمنا للوجود ولأهمية العلوم في هذا الوجود ولكيفية تطوير المسألة العلمية بمعزل عن الهيمنة الغربية.

المفهوم الثاني الذي يجب أن نضيء عليه هو الشعور السياسي الديني الذي يفعل فعله في عقول وبرامج وخطابات عدد كبير من منظمات وأحزاب الإسلام السياسي، ألا وهو مفهوم ومشروع إحياء الخلافة.

هذا المفهوم، المشروع السياسي، يكاد يكون هو جوهر أهداف العديد من هذه المنظمات والأحزاب، ومحور أهدافها ومشاريعها السياسية والدعوية في المنطقة وفي العالم. حقيقة الامر، كما نراه، أن هذا الموضوع، وكما هو مطروح من قبل هؤلاء، هو خير دليل على ضحالة فكرهم الديني، قبل إدانة ضحالة فكرهم السياسي. وهو خير دليل على ما وصلت إليه الحركات الإسلامية، في طرحها هذا من هُزال فكري في قراءة الأمور التاريخية، وتنظير المسائل الفكرية، وحسم المسائل الفقهية والمفاهيم الدينية.

إن تفاعلاً على مستوى الإقليم في النواحي الفكرية والنظرية، خصوصاً في مجال العلوم الإنسانية والاقتصادية، يمكن أن ينتج نظريات تفاعلية، لا تفيد الإقليم فقط في فهم حركته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل قد تفيد بلدان العالم الأخرى. ذلك لأن دراسة التنوع القومي والديني والمذهبي

وتفاعل كل هذا التنوع بشكل إيجابي وعلمي، يبين كل سلبيات التجربة وإيجابياتها، لهو شيء يفيد شعوب العالم أجمع لما تحتاجه لحل مشاكلها، كذلك إن نظريات النمو الاقتصادي وإدارة الثروات، من خلال نقض نظرية الرأسمال المتوحش ودور البنوك الربوية المسيطرة على مقدرات الشعوب سيفيدنا ويفيد الآخرين من الذين يعانون من مخاطر هذه الهيمنة المتوحشة والتي تضرّ بشعوبنا كما تضر بشعوب الغرب دون شك، كما شاهدنا على أثر إنهياراته الاقتصادية التي جرت الاقتصاد العالمي معها نحو الركود، إلا ما ندر من البلدان، وبالتالي إن ترابط مصير الشعوب قاطبة، إنْ من خلال عولمة الاقتصاد، أو أضرار البيئة، أو سياسة الهجرة والاستيعاب، والتبادل الثقافي والحضاري، في مقابل صراع الحضارات، كل ذلك يلقي علينا مسؤولية كبيرة بأن نكون شريكاً عالمياً فعالاً بإيجابية بالمشاركة بتطوير النظريات والحلول المتوخاة كافةً لحلّ أزمات البشر، عوض أن نكتفي بلعن ظلام توحش الآخرين وسيطرتهم على مقدراتنا.

من هذا المنطلق فإن تعريفنا للمشرقية يختلف عما هو متداول في الأدبيات الجيوسياسية أو التاريخية لهذا التعريف.

المشرقية في تعريفنا الجديد الذي نتمنى أن يصبح قيد التداول قريباً، هو حيث تشرق الشمس، وبالتالي حيث تشرق الأفكار الإنسانية الجامعة والحاضنة لمصلحة الإنسان كإنسان، ولدراسة كل السبل الآيلة والدافعة إلى تطويره.

مشرقيتنا ليست جغرافية، ولو أنها ستمارس نشوءها ودورها من خلال بناء النموذج السياسي الاجتماعي في حيز من الجغرافيا السياسية العالمية لأسباب موضوعية سنذكرها. مشرقيتنا هي فعلٌ وموقفٌ وطريقة تَفكُّر، قبل أن تكون هوية جغرافيا إفتراضية أو موروثة أو هوية جماعة إثنية أو لغوية.

وهي من بنات أفكارنا الناتجة عن آلام المنطقة والحروب التي تمزقها

في الداخل، بين أبناء الوطن الواحد، ومن الخارج بين القوى الاستعمارية والامبريالية الطامعة بالسيطرة وبالثروات.

كما أنها من نتاج الكنوز الفكرية المضيَّعة، والمغيَّبة إما قسْراً وعن وعي، وإما جهلاً لمضامينها وجوهرها، ألا وهي مضامين الرسالات السماوية التي خرجت من هذه المنطقة لتعم أرجاء العالم كافة كرحمة للعالمين، عوض أن تكون، وكما هي الحال اليوم، نقمة لحاملي هوياتها، ومعتنقي رسالاتها، ولكن عن قلة وعي وتدبير، وبالأخص، عن قوة ما حصل فيها من تحريف.

مشرقيتنا هي إذاً موقفٌ قبل أن تكون هوية. وهي جوهر أفكار قبل أن تكون حيزاً جغرافياً. وهي رسالة للعالم قبل أن تكون ردة فعل عمياء لمفاعيل ما فعله العالم بالإقليم.

المشرقية لو مورست بهذا الشكل، ستصبح البديل الأسرع والأقرب والأوفى من تعابير اللبننة والعرقنة والصوملة والبلقنة، لتنتقل بالدرجة التالية إلى مصاف التحولات الفكرية العالمية، كما حصل مع الثورة الفرنسية ونشوء الديموقراطيات الكبرى، كما حصل في عصر التنوير، وآثاره على العالم أجمع، من ثورات اقتصادية وصناعية وتطور علمي بمناهج متعددة شهدها التاريخ الإنساني الحديث.

مشرقيتنا تخرج مفكرينا من سجن التفكير من داخل وعاء الموروث القهري من التاريخ الفكري لمنطقتنا، إلى رحاب التفكير الحر المبني على حقيقة الرسالات بمضمونها القيمي، وليس بمضمونها الهوياتي، ومن خلال تجارب آلام شعوبنا أولاً وتجارب شعوب العالم ثانياً، من خلال نظرة عالمية وإنسانية جامعة لكل العلوم التي تتصارع وتتكامل على سطح الأرض بين الشعوب والأمم.

هل هذا حُلُم يصعب تحقيقه، ونحن نتحدث عن تكاتف وتكامل أكثر من 260 مليون نسمة، وأكثر من سبع قوميات، وحضارات ما بين النهرين وفارس

ومصر القديمة والجديدة، وتاريخ الإسلام بثرواته وإيجابياته الفكرية، وما يجتمع فيها من كنائس مسيحية شرقية وغربية تتعايش مع كل ما سبق وذكرنا من تجارب الإسلام والمسلمين؟

هل هذا صعب المنال والتحقق، ونحن نتحدث عن حتمية تحقيق نصر على الصهيونية العالمية في فلسطين وعلى داعميها من قوى استعمارية قديمة وجديدة؟؟

هل هذا صعب ونحن نتحدى قوة الولايات المتحدة، القوة الأكبر في العالم اليوم، ونهزمها، لنجبرها على التراجع والتخلي عن خياراتها العسكرية، كما فعلنا في العراق وأفغانستان، والتخلي عن الخيار العسكري ضد سوريا وإيران؟؟

ليست هذه بالعملية المستحيلة، فالمشرقية هي ورشة عمل سياسية استراتيجية اجتماعية فكرية، كما هي قوة اقتصادية وتوحيدية للموارد الطبيعية وللثروات المجمعة، خدمة لإنتاج وتكامل أفضل في المجالات الزراعية والصناعية، وتكامل في المجالات العلمية والفكرية والمنظومات الإدارية، وتوسعة لطرق المواصلات ووسائلها وتوسعة للفضاء الاجتماعي والفكري، عوض الانغلاق والتفاني في خدمة مشاريع ضيقة الآفاق والأبعاد.

من هذه الآفاق المفتوحة على أبعاد جديدة، نعتقد أن الإقليم بمشرقيته سيجد حتماً الحلول لمسألة الحكم والديموقراطية والعَلمانية والعلاقة بين الدين والدولة والإنسان والمجتمع، والمجتمعات فيما بينها، بين الإقليم وباقي التجمعات الإنسانية والسياسية الكبرى.

بناء الأمن الإقليمي

ما إن انتهت حرب أكتوبر وتمّ وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، حتى بدا واضحاً أن مصر تتجه نحو حلول منفردة. فبعد أن خاضت الحرب مع سوريا من ضمن خطة مشتركة على جبهتين، تشتّتت بهما قوات العدو وسمحت بالانتصارات والاختراقات لجبهته، سواء في عملية العبور التاريخية لقناة السويس، أو بعملية احتلال قمم جبل الشيخ من قبل الجيش العربي السوري وتقدمه إلى داخل الجليل لتهديد شمال كيان العدو، حتى بدأت مصر بالقبول بعملية وقف إطلاق النار منفردة، بعد عملية الدفرسوار التي سمحت للقوات الإسرائيلية بالعبور إلى الجهة الغربية من القناة وتطويق الجيش المصري.

استمرت سوريا بالقتال لوحدها لمدة سبعة اشهر، بما عرف بحرب الاستنزاف، دون أن تستطيع تحقيق إختراق ما نتيجة اختلال موازين القوى لصالح العدو.

إتفاقيات وقف إطلاق النار امتدت إلى مباحثات للسلام الدائم، تُوِّجت بإتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت مصر تماماً من الصراع العربي الإسرائيلي.

إختلال موازين القوى مع خروج مصر من الصراع، وضع سوريا في

حال حرجة، فرضت عليها هدنة طويلة، ثم وقعت اتفاقية وقف لإطلاق النار وفصل للقوات، دون أن تصل كما وصلت مصر إلى حد توقيع إتفاق سلام مع العدو.

هذه الفترة الممتدة من بداية المفاوضات، حتى توقيع اتفاق كامب ديفيد، عرفت بفترة مؤتمر جنيف، نسبة للمؤتمر الذي كان يُزعَم عقده من أجل حل الصراع بشكل كامل بين الدول المتصارعة.

مرة أخرى تخطت مصر فكرة جنيف الجماعية وانفردت دون سوريا بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.

في الفترة نفسها غرقت كل من سوريا والجبهة الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير بوهم مؤتمر جنيف. سوريا كانت تعرف أن المؤتمر لن يأتي باية نتائج، لأن مصر انفردت بالمفاوضات بشكل جانبي، ومن ثمَّ أصبح ميزان القوى مختلاً لصالح العدو. من جهتها منظمة التحرير كانت تخشى أن تنفرد سوريا بالمفاوضات.

لإشغال الجبهة الفلسطينية أثناء هذه المفاوضات، وقعت الحرب الأهلية في لبنان، التي تبين لاحقاً أن كيسينجر كان قد خطط لها لإلهاء قوى منظمة التحرير وإخراجها من معادلة التاثير على المفاوضات.

الحرب الأهلية اللبنانية أشغلت سوريا، وزرعت الشك بين سوريا من جهة ومنظمة التحرير والقوى الوطنية اللبنانية من جهة أخرى، واختلف الطرفان حول السياسات المتبعة في لبنان والحرب الأهلية الدائرة فيه. هذه الاختلافات أدت إلى صدامات مسلحة قوية، ذهب ضحيتها المئات من الطرفين دونما طائل أو مبرر استراتيجي. القيادة السورية كانت ترفع شعار الحفاظ على وحدة لبنان، والقيادة الفلسطينية شعار الحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل. اتضح بعد هذه الصراعات الدموية، داخل المعسكر الواحد أن الوهم كان سيد

الموقف. وضياع الأهداف الاستراتيجية، في حمى الأوهام جعل هذا الصراع واحداً من أغبى ما ارتكبه العرب في تاريخهم.

تمت إتفاقية كامب ديفيد، وانكشف وهم جنيف ومؤتمره الموهوم والمزعوم واكتشف الطرفان أن لا سوريا كانت ستجني شيئاً من هذا المؤتمر ولا منظمة التحرير، وأن شعار استقلالية القرار الفلسطيني، لم يكن إلا لدق إسفين بين القيادة السورية والقيادة الفلسطينية.

كامب ديفيد أدى إلى صحوة مؤقتة للمعسكر العربي المُصِر على استمرار الصراع مع العدو الإسرائيلي، فتداعى العرب إلى مؤتمر في بغداد، أُخرجت فيه مصر من جامعة الدول العربية، ونقل مقر الجامعة إلى تونس، وبدأ التنسيق السوري العراقي الفلسطيني يأخذ شكلاً متقدماً لترميم ما خسرته الجبهة العربية من تحييد مصر، إلا أن هذا التنسيق لم يدم طويلاً، لأن نظام الرئيس صدام حسين استمر بلعب لعبته المزدوجة بالحوار مع سوريا ومحاولة قلب نظامها في آن معاً.

جبهة الصمود العربية التي تشكلت من العراق وسوريا ومنظمة التحرير لم تصمد طويلاً، وانكشف الأمن القومي العربي مجددا أمام العدو.

في ذروة تحقيق مفاوضات كامب ديفيد، وانكشاف الأمن القومي العربي، انتصرت الثورة الشعبية الإسلامية في إيران وانقلبت موازين القوى مجدداً.

مع تقدم المباحثات في كامب ديفيد، واتضاح أبعاد الخروج المصري من الصراع، مما يضعف القضية الفلسطينية بشكل كلي ومنظمة التحرير بشكل خاص، رفع كارتر الرئيس الأميركي في حينه شعاره الشهير: «باي باي منظمة التحرير»؛ أي وداعاً منظمة التحرير.

مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وانتقال إيران من المعسكر الداعم

للسياسات الأميركية في المنطقة، والمتعاون في كل المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية مع إسرائيل، إلى دولة معادية ومناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة، انقلبت بشكل واضح موازين القوى. تلقفت قيادة منظمة التحرير هذا التحول، فاعلن الرئيس ياسر عرفات شعاره الشهير: «بايباي اميركا». أي وداعاً اميركا.

كان الرئيس ياسر عرفات، أول مسؤول اجنبي يزور الدولة الجديدة بعد الثورة.

استقبل عرفات استقبال الأبطال، كيف لا وفلسطين ومعاداة إسرائيل كانا في صلب شعارات الثورة الإسلامية. إضافة إلى ذلك فإن العلاقة المباشرة بين قيادة المقاومة الفلسطينية، وكوادر وقيادات كثيرة من الصف الأول في الثورة الإسلامية كانت قد توطدت على مر سنين عديدة. فخلال سنوات طوال كانت قيادة المقاومة الفلسطينية تساعد المعارضة الإيرانية وتدرب بعض كوادرها على الفنون القتالية والثورية، حتى أن العديد من كوادر هذه الثورة شارك في القتال إلى جانب القوات الوطنية اللبنانية والقوات الفلسطينية في جبهة جنوب لبنان. والبعض شارك حتى في مهمات في داخل الأرض المحتلة مستفيداً من جواز السفر الإيراني الذي لم يكن يحتاج إلى تأشيرة في حينه لدخول الأراضي المحتلة.

التلاقي بين الثورة الإيرانية والمقاومة الفلسطينية شكّل تحولاً نوعياً على صعيد موازين القوى في المنطقة.

سوريا لم تكن بعيدة عن الاستفادة من هذا التوازن، فالقيادة السورية كانت أيضاً على علاقة ببعض القيادات الثورية الإيرانية قبل الثورة وأثناءها وبعد انتصارها. الرئيس حافظ الاسد شعر يومها أن مدَداً جديداً جاء من خارج المجال العربي ليدعم الحق العربي ويدعم القوى المتصارعة مع العدو الصهيوني، فبدأ بنسج أفضل العلاقات مع إيران الجديدة.

ساعدت منظمة التحرير الحرس الثوري على شراء أولى أسلحته ومعداته التي كان يحتاجها للقيام بمهماته بحماية الثورة. كما قامت بتدريب الحراسات الشخصية المولجة بحماية الشخصيات المهمة في النظام الجديد.

في أثناء زيارة من قيادة الحرس الشابة التي كانت قد تشكلت في بدايات الثورة، قام كل من رفيق دوست ومحسن رضائي، الذي كان أحد قيادات الحرس، والذي أصبح فيما بعد قائد الحرس لمدة طويلة، بزيارة للبنان.

رفيق دوست كان قد زار لبنان لعدة مرات قبل الثورة كمبعوث من قبل الإمام الخميني، ولجان البازار في طهران إلى لبنان، حيث كان ينقل إلى المقاومة الفلسطينية المواقف الثابتة من فتاوى الإمام الخميني في أهمية دعم الجهاد في فلسطين، كما كان ينقل التبرعات التي كانت تجمع سراً من البازار لصالح أبناء الجنوب والمنظمات الفلسطينية، خصوصاً بعد اجتياح العدو أراضي الجنوب عام 1978.

في بيروت كان للمعارضة الإيرانية ممثلون من عدة منظمات واتجاهات، الإسلامية منها واليسارية، وكلها كانت تتلقى الدعم من قيادة الثورة الفلسطينية، إلا أن القوة الأكثر جدية والتي لفتت نظر القيادة الفلسطينية كانت القوى الإسلامية التي تعتبر الإمام الخميني قائداً لها.

من خلال هذه الأطراف كانت تنتقل فتاوى الإمام إلى القيادة الفلسطينية، وكانت بذلك تعلم مدى الدعم والتاثير الذي يلعبه الإمام في دعم القضية الفلسطينية.

كانت مواقف الإمام متقدمة بسنوات على انتصار الثورة، وكانت نابعة من موقف شرعي إسلامي إنساني مؤيد لحق الشعب الفلسطيني وداعم لمقاومته المسلحة، ولم تكن هذه المواقف لاحقة على انتصار الثورة، أو من نتائج استراتيجية دولة تريد أن توظف القضية الفلسطينية لصالحها، كما يحاول البعض أن يروج في الإعلام لتضليل الرأي العام.

في عام 1972 وعلى أثر مجازر الأردن التي نفذها النظام الملكي الأردني بحق قوى الثورة الفلسطينية، في أيلول 1970، وبعد ذلك في مجازر جرش وعجلون، أصدر الإمام موقفه الذي يعتبر فتوى بضرورة دعم المقاومة الفلسطينية وتحذير النظام العربي الذي يتآمر عليها. فجاء في نداء له في 11/ 11/ 1972 يقول فيه:

«نرى مجاهدين حملوا الأرواح على الأكف وانطلقوا في جهاد بطولي ضد الإحتلال والعدوان في سبيل تحرير فلسطين والأراضي المحتلة. كما نرى ما أنزله عملاء الاستعمار من بلاء على رؤوس هؤلاء المجاهدين في الأردن بالأمس القريب وفي لبنان اليوم، ونرى الدعايات والمؤامرات ضد هؤلاء وهي تتخذ أشكالاً مختلفة. كل ذلك يتم بتحريك من أيادي وكلاء الاستعمار من أجل خلق هوة بين المسلمين والمجاهدين الفلسطينيين، وإخراج المقاومة من المناطق الاستراتيجية (التي تمثل مواقع مناسبة لضرب قوى إسرائيل والصهيونية الغاصبة). ليضيف: «وفي مثل هذه الظروف ألا ينبغي على المسلمين وقادة الدول الإسلامية أن ينهضوا بمسؤوليتهم وتكليفهم أمام الله والعقل والضمير؟ وهل يجوز أن يتعرض المجاهدون للمذابح الواسعة بيد وكلاء الاستعمار في المناطق الخاضعة لنفوذ الاستعمار، بينما يلتزم الآخرون الصمت تجاه هذه الجريمة. لا، بل إنهم يتآمرون وينسقون مواقفهم لإخراج هذا الجهاد التحريري من أفضل مناطقه التعبوية.

ألا تعلم الحكومات العربية وسكان هذه المناطق من المسلمين بأن القضاء على هذا الجهاد سيحرم سائر البلدان العربية من نعمة الأمن والسلام بسبب شرور هذا العدو القذر؟»

في هذا النداء يتضح إلى أي مدى كان الإمام يتابع وبدقة جهاد الشعب الفلسطيني ويعرّف الأدوار الموكلة لبعض الدول الخاضعة لهيمنة القرار الاستعماري، ودور هذه الدول بتصفية القضية الفلسطينية.

وفي تصريح له، قبل سنوات من قيام الثورة، يقول الإمام: «إنني أعلن لجميع حكام البلدان الإسلامية، والبلدان العربية وغير العربية، بأن علماء الإسلام، والمراجع العظام، والشعب الإيراني المتدين، والجيش الإيراني الشريف، هم إخوة لكل المسلمين، يشاركونهم في السراء والضراء، وأنهم يشجبون ويستنكرون التحالف مع إسرائيل عدوة الإسلام وعدوة إيران». وكان ذلك في 2/ 5/ 1963. وبهذا التصريح كان الإمام يدين سياسة الشاه تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية ويعلن الموقف الشرعي الإسلامي لكل المسلمين وللشعب الإيراني خاصة تجاه الإلتزام بالوحدة الإسلامية وبضرورة معاداة الكيان الصهيوني.

فتاوى عديدة صدرت قبل الثورة بصورة نداءات أو بيانات أو فتاوى كانت كلها تصب في مصلحة الإلتزام بالقضية الفلسطينية، وتدور حول دور إيران الشاهنشاهية المتعاونة مع العدو، والتي شكلت أثناء الثورة جزءاً أساسياً من الخطاب السياسي والأسباب الداعية إلى إسقاط نظام الشاه، ألا وهي التبعية للغرب والتعامل مع إسرائيل. فتاوى عدة كانت قد أعلنت تؤكد على أولوية دعم الجهاد بالمال من أجل تحرير فلسطين، وأن له الأولوية عن أداء فريضة الحج في حال لم يستطع المسلم تأمين تكاليف الحج وتبرعه للجهاد في فلسطين في آن واحد.

هكذا كانت فلسطين ودعم جهاد شعبها وواجب كل مسلم تجاهها، تشكل جزءاً من شخصية الإمام ومواقفه، كما شكلت جزءاً من روح الثورة الإسلامية في إيران.

هذه نماذج من مواقف الإمام التي كانت تنقل إلى قيادة المقاومة الفلسطينية والتي كان الشعب الإيراني الملتزم بفتاوى الإمام يلتزم بها حرفياً، وهي فتاوى عديدة تملأ مجلدات.

رفيق دوست لم يكن غريباً عن العمل المقاوم في لبنان وكان على إتصال بالكادر الإيراني الموجود في لبنان من قبل المعارضة الإيرانية.

هذه الزيارة التي تحدثنا عنها سابقاً، كانت في رمزيتها تحتاج إلى تاريخ. فخلالها ساعدت منظمة التحرير الحرس الثوري على شراء أولى محمولات من السلاح الخفيف، بسبب الخبرة الفلسطينية بمصادر السلاح في العالم، وقلة خبرة قيادة الحرس في حينها. إلا أنه وفي هذه الزيارة نفسها تم التوقيع على إتفاق تعاون بين قيادة الحرس وقيادة المقاومة الفلسطينية، لتبادل الخبرات والمساعدة على التسليح من قبل الطرفين لكل منهما حسب خبرة وإمكانيات كل منهما، إضافة إلى التدريب والتعاون الاستراتيجي السياسي والأمني.

أثناء زيارة مؤثرة لوفد قيادة الحرس إلى قلعة الشقيف في حنوب لبنان، حيث كانت فلسطين على بعد كيلومترات قليلة وأراضيها منبسطة تحت انظار زوار القلعة، أقسم كل من رفيق دوست ومحسن رضائي على مساعدة المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وعلى وضع إمكانيات الثورة الإيرانية والدولة الإسلامية الجديدة كافة في تصرف المقاومة ودعمها بكل ما أوتيت الجمهورية من إمكانيات تحتاجها المقاومة الفلسطينية.

كان من الواضح أن تأثير الثورة الإسلامية في إيران لن يقتصر على الدعم المادي، ففي حوار جرى بين القيادة الفلسطينية ممثلة بأبو عمار وأبو جهاد، خليل الوزير، مع وفد من القيادات الإيرانية التي زارت لبنان، وكان في عدادها الشيخ محمد منتظري، والشيخ خلخالي، وإبنة آية الله طالقاني وغيرهم، جرى الحديث عن أهمية الدور المعنوي في تحرير فلسطين. الوفد الإيراني كان يعني العقيدة الإسلامية والإيمان كأساس ضروري لدعم االمقاومة بروحية وانضباط ومناقبية، كانت قوى المقاومة تفتقدها في كثير من الأحيان. جواب أبو عمار كان التالي: لقد استطعنا حتى الآن تحويل اللاجيء الفلسطيني من لاجيء إلى مقاوم، إذا كان باستطاعتكم تحويله إلى مقاوم مؤمن فلا مانع لديّ هذه هي

قواعد الثورة الفلسطينية مفتوحة أمامكم، أرسلوا من تريدون من طرفكم، ونحن مستعدون لإستقباله في قواعدنا، نحن ليس لدينا عداوة مع الدين، بل نعتقد أن شعبنا بكل طوائفه مؤمن ولو أنه يحتاج إلى مزيد من تصليب العقيدة، أهلاً بكم للمساعدة في هذه المهمة.

جواب أبو عمار كان ديبلوماسياً أكثر منه واقعياً، فالمسألة تحتاج إلى أكثر من دعوة عامة.

في هذه المرحلة الدقيقة من التطورات الإقليمية والدولية، تقدمت إلى القيادة الفلسطينية، بشخص أبو جهاد خليل الوزير بتقرير يحدد ضرورة تطوير العمل المسلح في فلسطين.

جوهر التقرير تمحور حول ضرورة أن ينتقل العمل المسلح إلى استهداف القوات العسكرية والأمنية للعدو، وليس استسهال توجيه الضربات إلى كل ما هو إسرائيلي بحجة أنه محتل. خلفية هذه الفكرة ترتكز على نقطتين: الأولى ضرورة محاكاة الرأي العام لدى العدو لإثبات أحقية مقاومتنا بهزيمة جيش العدو كجيش إحتلال، خصوصاً أن العديد من الأجيال الجديدة في إسرائيل ولدت وترعرعت في فلسطين، وشئناً أم أبينا فإن هذه الأجيال تعتبر نفسها مدنية، طالما هي خارج الخدمة العسكرية. النقطة الثانية كانت ترتكز على ضرورة توجيه الضربات لقوات العدو تميهداً لنقل العمل المسلح من مجرد عملية إزعاج ودعاية مسلحة تتم عبر الضربات العنفية، إلى استراتيجية تدمير القوة العسكرية الإسرائيلية على المدى البعيد، والتي هي هدف أي حرب شعبية تسعى إلى التحرير، الذي لا يتم إلا إذا أدرك العدو استحالة استمراره بالسيطرة العسكرية، فإما أن يرحل بجيوشه الأجنبية، في حال الإستعمار الأجنبي، وإما يتعرض إلى حالة إنهاك لا تسمح له بإستمرار السيطرة على الأراضي التي استوطنها واحتلها.

البعد الثاني للورقة كان يُعنى بضرورة إدخال العامل الديني في الصراع

المسلح، وبما أن ما جرى من حديث بين الوفد الإيراني والقيادة الفلسطينية ليس عملياً، لأن طبيعة حركة فتح الوطنية التي تحوي المسلم والمسيحي، المتدين واليساري وحتى الشيوعي، فإن ذلك لا يمكن أن يحصل بتحويل هذا الجسم إلى جسم مؤمن. إلا أن البديل يكون بإيجاد منظمات ذات طابع إسلامي، تلبي رغبة المؤمنين الراغبين بدخول معسكر المقاومة، ضمن أطر تراعي العقيدة والبعد الديني.

ذكّرت الأخ أبو جهاد، بمنظمة أيلول الأسود، التي أنشاتها فتح سراً لتكون ذراعاً ضاربة لمهمات محددة، تراعي تراجع المقاومة بعد مجازر أيلول عام 1970 في الأردن، فكانت هذه المنظمة ذراعاً ضاربةً يقوم بمهمات خاصة جداً، وعلى نطاق جغرافي موسّع، دون أن تتحمل فتح مسؤولية مباشرة عن أعمالها. واقترحت القيام بعمليات توجه للجيش الإسرائيلي، وتحت مسميات الجهاد الإسلامي، فنكون بذلك قد بدأنا مرحلة جديدة من العمل المسلح في فلسطين.

المسألة الدينية كانت راسخة أمام أعيننا، فتأثير الثورة الإسلامية بدأ بشكل يستقطب بشكل كبير المثقفين اليساريين قبل المتدينين، لأنهم أدركوا أهمية الدين عندما يكون ثورياً، كيف يمكن له أن يحرك الجماهير، كما فعلت الثورة في إيران وأسقطت أعتى أنواع الأنظمة ديكتاتورية ومدعومة من قبل الولايات المتحدة.

هذا التيار بدأنا فيه بالعمل التثقيفي في أطر المقاومة اللبنانية التي كنا قد بدأنا الإعداد لها تحت مسميات حركة الأرض أولاً ثم حركة لبنان العربي، التي عادت وذابت في أُطر حركة فتح مجدداً، لأن الذين كانوا يتابعون العمل على قيادتها لم يكونوا على المستوى المطلوب لفهم أهمية الاستقلالية عن الإطار الفلسطيني، وتوسيع الإطار خارج المفهوم العربي الضيق إلى مفهوم الأرض مع الروح الإسلامية.

قيادة العمل في الداخل الفلسطيني أخذت بهذه الاقتراحات، وكانت باكورة أعمالها، عملية حائط البراق التي كانت موجهة لقوة مظليين خاصة، أثناء أدائها القسم أمام حائط البراق الذي يسميه اليهود بحائط المبكى.

هذه العملية التي أعلنت باسم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، لم تكن إلا من مهمات القطاع الغربي لحركة فتح بإشراف حمدي التميمي وأبو حسن، اللذَيْن أشرفا على الإعداد لهذه العملية، واستمرت العمليات بعد ذلك إلى أن استطاع الموساد أن يصل إلى حمدي وأبو حسن وكان معهم الشهيد مروان الكيالي، فقام باغتيالهم بعملية تفجير سيارتهم في قبرص.

مسيرة حركة الجهاد الإسلامي استمرت بعد ذلك كإطار مستقل عن حركة فتح، بعد أن قامت بعض الكوادر الفلسطينية المؤمنة التي كانت قد بدأت العمل تحت هذا الإطار بالاتصال بالقيادة الإيرانية، بانية على سوابق العمل المسلح لها، بخاصة ما عرف بعملية حائط البراق، لكي تبدأ عملية الدعم المباشر لحركة الجهاد من قبل القيادة الإيرانية بجميع أجهزتها، من وزارة الخارجية ووزارة الاستخبارات وخاصة الحرس الثوري.

في لبنان كانت حركة أمل قد تشكلت بناء لإقتراح ورغبة الإمام موسى الصدر، بإيجاد إطار مقاوم، فكانت أفواج المقاومة اللبنانية، وإختصارها (أمل)، كما هو معروف حتى يومنا هذا.

وجود تشكيلات أمل في جنوب لبنان كان يجعل منها قوات دفاع ذاتي عن الجنوب، أكثر منها قوات مقاومة لقوات العدو، فلم يكن لأمل عمليات هجومية على قوات العدو، إلا من خلال عمليات الدفاع في الجنوب ضد القوات العميلة له في جنوب لبنان، لما عرف بالحزام الأمني الذي أنشاته إسرائيل.

مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، حدثت عملية إنشقاق في داخل حركة أمل حملت اسم أمل الإسلامية رغبة بالذين قاموا بها بتأصيل العمل

الديني والدعوي في حركة أمل، والتي كانوا يفتقدونها، بحسب رأيهم.

في الوقت نفسه كانت هناك أطر متعددة، من مجموعات لحزب الدعوة في لبنان، ومجموعات تتأطر حول السيد محمد حسين فضل الله، بدأت الإتصال بالقيادات والمسؤولين الإيرانيين، إمّا لتوسيع دورها الدعوي، أو لإيجاد إطار سياسي ترعاه إيران، أو إطار مقاوم ترعاه إيران أيضاً.

مع الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ووصول القوات الإسرائيلية لعاصمته بيروت، لم يعد هناك مجال أمام كل هذه المجموعات، سوى تلبية نداء الواجب بمقاومة الإحتلال والبدء بتشكيل المجموعات المقاتلة في القرى والبلدات كافة التي كانت تحت الإحتلال أو خارج الإحتلال.

تلقت هذه القوى جميعها الدعم من إيران، فرغم إنشغال إيران بالحرب المفروضة عليها من قبل العراق، إلا أنها لم تتوان عن إرسال كوادر من الحرس الثوري إلى لبنان، لتأطير المقاومة فيه، ومساعدة المقاومين في التدريب والتسليح والتوجيه المعنوي. منذ تلك الأيام، وبناء على هذه التحولات السياسية الكبرى، أصبحت إيران الداعم الأول والأساسي لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان.

استمرت المقاومة في لبنان لسنوات، وكان عمادها متنوع جداً، من أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، التي كانت تتلقى الدعم من سوريا وقيادة المقاومة الفلسطينية، التي رغم خروجها من لبنان لم تنقطع بتاتاً عن دعم العمل المقاوم فيه. كان في هذه الأطر الوطنية الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

وكانت هناك حركات محلية كالمرابطون في بيروت وقوات الناصريين في صيدا التي كانت تعرف بقوات معروف سعد، نسبة للمجاهد الصيداوي الذي كان قد قاتل في فلسطين عام 1948 وأصبح من وجوه الحركة الوطنية

اللبنانية، إلى أن تم اغتياله الغامض عام 1975. وكانت قوات المرابطون قد خاضت عملية المقاومة أكثر في نطاق مدينة بيروت وضواحيها، ومع إنسحاب العدو من هذه المناطق إنحسر دورها.

ومن القوى الإسلامية برزت قوات الفجر في صيدا وجنوب لبنان التابعة للجماعة الإسلامية.

مع إنسحاب قوات العدو إلى الشريط الحدودي إنحسر دور جميع التنظيمات وبقيت كل من أمل وحزب الله، الذي ظهر بقوة على الساحة اللبنانية كقوة مقاومة أساسية، مع بعض العمليات للحزب السوري القومي الاجتماعي، وللحزب الشيوعي. إلا أنه ومع إنتصار التحرير عام 2000 إنحصرت المقاومة بحزب الله دون غيره من المنظمات والأحزاب، لأسباب سنفصلها لاحقاً.

طوال فترة المقاومة السابقة، تلقت المقاومة جميع أنواع الدعم الممكنة من إيران؛ التدريب والتسليح والخبرات، وكرست الجامعات العلمية في إيران لحل الكثير من معضلات المقاومة الإلكترونية والتقنية، وأضيفت التجارب الاستخبارية على أعلى المستويات، وأُطّرت المقاومة بأفضل انواع الحماية الأمنية، لمنع تسلل عملاء العدو إلى داخل صفوفها، وشكلت بهذه النقلة النوعية، حالة فريدة ومستجدة، في الصراع العربي الإسرائيلي، هذا العدو الذي وجد لأول مرة أمامه قوة صلبة من الناحية المعنوية والجاهزية والحماية الأمنية.

في فلسطين حصلت هناك نقلة نوعية، فالشعب الفلسطيني تأثر بمشهد التظاهرات الشعبية الكبيرة في إيران والتي أسقطت نظام الشاه وهي لا تحمل السلاح. كما أن تغاضي قمة الدول العربية التي عقدت في عمان، على مقربة كيلومترات من الأراضي المحتلة، والتي لم تذكر القضية الفلسطينية، كما هي العادة وعلى المستوى المطلوب، ومع انتشار قوات منظمة التحرير في الأقطار

العربية البعيدة عن حدود فلسطين، مما عطل دورها في عملية المقاومة، لم يجد الشعب الفلسطيني أمامه إلا الثورة من الداخل وإطلاق مقاومة فريدة من نوعها، عرفت بانتفاضة الحجر، أو الحجارة.

استمرت المقاومة المسلحة في لبنان واستمرت الانتفاضة في فلسطين، ما شكّل ضغطاً استراتيجياً على الكيان، الذي كان يفقد شيئاً فشيئاً من هيبة الكيان وهيبة جيشه، أمام ضربات المقاومة، وأمام صمود الشبان الأبطال في انتفاضة الحجر. كما بدأت القضية الفلسطينية تأخذ بعدا جديداً في وجدان الرأي العام العالمي.

كانت تشكيلات الإخوان المسلمين، واحدة من أقدم التشكيلات الحزبية التي سبقت حتى وجود الإحتلال الإسرائيلي، ورغم أن بعض مجموعات من الإخوان كانت قد قاتلت أثناء حرب 1948 القوات الصهيونية، بتشكيلات تابعة للإخوان، إلا أن الظروف الموضوعية، بعد ثورة الضباط الأحرار، وانكفاء حركة الإخوان عن المقاومة في فلسطين غيب دور الحركة عن ساحة الصراع، والتي اكتفت بالعمل الدعوي طوال سنين. هذا الانكفاء أدى إلى خروج العديد من كوادر الإخوان في فلسطين من أطر الجماعة، للالتحاق بحركة فتح التي كانت تلبي طموحاتهم.

مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ومع اندلاع انتفاضة الحجر، وجدت أطر الإخوان في فلسطين الظرف المناسب للعودة إلى ممارسة أدوار مقاومة على ساحة الصراع، وبرزت حركة حماس، أي حركة المقاومة الإسلامية، كقوة أساسية من قوى المقاومة. وهكذا ما بين حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة حماس أصبح العامل الديني المعنوي والاستراتيجي قوة أساسية في الصراع مع الكيان الصهيوني.

رغم انشغال إيران بالحرب التي فرضت عليها من قبل العراق، إلا أنها لم تتأخر عن دعم المقاومة في لبنان وفلسطين، رغم أن الموارد المادية كانت

في تراجع كبير نتيجة حرب أسعار النفط التي كانت تقودها مملكة آل سعود. إلا أنه ومع توقف الحرب والتقاط إيران أنفاسها، ما لبثت إيران حتى عادت وبقوة إلى لعب الدور الأساسي في دعم القضية الفلسطينية.

مع نهاية عام 1990 وإثر دخول القوات العراقية إلى الكويت، إنقسم الموقف العربي حول هذه الخطوة، الموقف الفلسطيني كان محرجاً، فهو من جهة لا يستطيع أن يكون عكس التيار الشعبي الذي أيد العراق، على خلفية نظرية توحيد الأمة العربية وتحدي الغرب، ومن جهة مراعاة علاقاته مع الدول الخليجية النفطية. هنا حصل الطلاق بين قيادة منظمة التحرير والدول النفطية التي كانت تسهّل أحياناً عمليات الدعم المالي لمنظمة التحرير. كما أن ضرب العراق وتراجع قواته من الكويت ووقوعه تحت الحصار، أثر على قدراته في دعم منظمة التحرير وكل ما يدور حولها من مؤسسات داعمة لصمود الشعب الفلسطيني.

في ظل هذه الظروف الضاغطة على القضية الفلسطينية، من خلال إنقسام الموقف العربي ومقاطعة معظم الدول الخليجية لمنظمة التحرير ومؤسسات دعم صمود الشعب الفلسطيني، تقدمت إيران مرة أخرى لتسد هذه الفجوة كما فعلت عندما دخلت حلبة الصراع بعد انسحاب مصر إثر اتفاقية كامب ديفيد.

في شتاء عام 1991 عقد في طهران مؤتمر دولي لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني.

في هذا المؤتمر تم رسم العديد من استراتيجيات التعاون بين المؤسسات الإيرانية والمنظمات الفلسطينية التي حضرت المؤتمر وبخاصة كل من الجهاد الإسلامي وحماس، كما تم ربط العديد من الأحزاب العربية والإسلامية في مشاريع وبرامج تهدف لدعم المقاومة الفلسطينية، وعلى رأس المقررات كان التأكيد على يوم القدس العالمي وضرورة إحيائه في كل بلدان العالم. هذا اليوم الذي أعلنه الإمام الحميني، وحُدّد في أخر يوم جمعة من

شهر رمضان من كل عام، حيث تخرج الجماهير في كل بلدان العالم لدعم القضية الفلسطينية وإحياء يوم القدس العالمي.

في هذا المؤتمر تم التأكيد على ضرورة التنسيق بين المقاومة الإسلامية في لبنان والمقاومة الفلسطينية، وفتحت معسكرات التدريب في إيران لعناصر المقاومة الفلسطينية من أطر الجهاد وحماس، وبدأ نقل الخبرات للداخل الفلسطيني، كما رسمت خطط إعلامية ووسائل الدعم الإعلامي للقضية الفلسطينية.

هذا المشروع الكبير تطلّب من مؤسسات ومنظمات الجمهورية الإسلامية كافة انخراطاً تاماً في خدمة القضية الفلسطينية، حيث لم يتوقف الدعم على المسألة المالية والسياسية فقط، بل تعداه إلى الدعم الاقتصادي والفني، وكرست كل الإمكانيات العلمية في الجامعات الإيرانية لتطوير المسائل التقنية التي تحتاجها المقاومة في لبنان وفلسطين.

توَّجت المقاومة في لبنان جهادها بانسحاب الاحتلال ذليلاً في جنح الظلام من جنوب لبنان، دون أية مفاوضات أو اتفاقيات، كما حصل على الجبهات العربية الأخرى على أثر حرب تشرين. نصر المقاومة في التحرير عام 2000 أسس لمرحلة جديدة في تاريخ الصراع مع العدو الصهيوني.

بين عام 1991 وعام 2000 عوض أن تختار قيادة منظمة التحرير انتهاج خط تصاعدي في عملية الانتفاضة والمقاومة، إختارت طريق أوسلو لتوقيع أول إتفاقية فلسطينية إسرائيلية تم فيها الإعتراف بالكيان الصهيوني، وبتقسيم فلسطين وتسليم مصير القضية الفلسطينية لمسار تفاوضي بدأ مع ااوسلو ولم ينته حتى بعد أكثر من عقدين من الزمن.

إلا أن انتصار لبنان، من خلال المقاومة المسلحة، دفع بالمقاومة الفلسطينية إلى الانتقال من مجرد انتفاضة الحجر إلى العمل المسلح والانتفاضة المسلحة، وعوض أن تواكب الدول العربية وقيادة منظمة التحرير،

مجتمعة ومتكاتفة ومتضامنة بقوة، هذا النضال المشرّف، انقسمت من حوله وفي حالات كثيرة عملت على تقويضه ومحاربته، مرة تحت شعار الواقعية ومرات تحت ضغوط إتفاقية أوسلو التي أجبرت القيادة الفلسطينية على التنسيق الأمني مع المحتل أراضي فلسطين. هنا ظهرت خطورة اتفاقية اوسلو بكل أبعادها التي لم تؤد فقط إلى الإعتراف بالإحتلال، بل بتحول قوات المقاومة الفلسطينية إلى حارسة لأمن هذا الإحتلال. كما كشفت التواطؤ العربي الرسمي مع هذه الاتجاهات التي تعمل على تصفية القضية الفلسطينية ومحاصرتها. شذّ عن هذا الإجماع العربي كل من إيران وسوريا اللتين نسّقتا فيما بينهما كل استراتيجية دعم قوى المقاومة في لبنان.

على أثر نصر عام 2000 في تحرير جنوب لبنان، أصبح واضحاً أهمية البناء على الإيجابيات التي أوصلت النضال ضد العدو إلى هذه المرحلة المتقدمة التي أرغمته على الإنسحاب من لبنان، وأجبرته لاحقاً على الإنسحاب من غزة.

نُسِّقت الإمكانيات بين كل من إيران وسوريا في هذا المجال، تم تبني خطة تقدمت بها قيادة المقاومة في لبنان لما عرف فيما بعد باستراتيجية الحرب الصاروخية، والتي شاهدنا نتائجها في حرب عام 2006. انتقلت الخبرات الصاروخية من إيران إلى سوريا لتنضم إلى الضربات السورية ولتبدأ أكبر عملية تطوير للسلاح الصاروخي في المنطقة، بعيداً عن أعين العدو.

استراتيجية الحرب الصاروخية كانت قد بنيت على تجربة حرب عناقيد الغضب التي أدت إلى تفاهم نيسان، والتي أثبتت أهمية السلاح الصاروخي في إجبار العدو على القبول بشروط وقف إطلاق النار كما تحددها قوى المقاومة والدول الداعمة لها. وكان عماد هذه الاستراتيجية:

ـ أولاً عدم تحريك الصواريخ أثناء الحرب والمعركة، تفادياً للخسائر البشرية، التي أثبتت الحروب السابقة أن أكثرها كان يقع خلال نقل العتاد

والصواريخ. فكانت ضرورة إقامة المنشآت المسبقة التي تحوي المخازن الكافية لخوض معركة طويلة في الزمن، وطويلة في المديات التي تصل إليها الصواريخ، وكبيرة بأعداد الصواريخ.

ـ ثانياً مفاجأة العدو بكميات جديدة للصواريخ وبقوة تدميرية جديدة لم يعتد عليها، بالإضافة إلى إدخال أسلحة نوعية جديدة، سميت بالمفاجآت، أربكت كل توقعاته وخططه وقدرته على السيطرة.

ـ ثالثاً إدخال أجيال جديدة من الصواريخ المضادة للدروع، فاجأت العدو، ليس فقط بوجودها بين أيدي المقاومين، بل بقدراتهم على استعمالها بتفوق واضح، وبكميات كافية لتدمير كل سلاحه المدرع البري.

ـ رابعاً: لم تكن الحرب الألكترونية بعيدة عن استراتيجية المقاومة، حيث أدخلت منظومات التنصت والتشويش وحتى يالسيطرة على الكثير من معدات وأسلحة العدو الألكترونية و كان أهمها السيطرة على إرسال الطائرات من دون طيار التي تستعمل للتجسس والتوجيه والإغارة على أهداف دقيقة أحياناً.

استراتيجية الحرب الصاروخية لم تكن تعني قوى المقاومة فقط، بل إن الجيش السوري كان أول المستفيدين منها، فالصناعة العسكرية السورية بدأت الإنتاج بكامل قوتها لتوفير هذا السلاح الصاروخي للمقاومة في لبنان وفلسطين، بل أيضاً للجيش السوري الذي أصبح يملك واحدة من أكثر أنظمة الصواريخ تطوراً في العالم من حيث القدرة التدميرية والدقة والمدى التي تحتاج إليه القوات السورية في أي حرب مع العدو، وعلى مدى أراضي فلسطين المحتلة كافة.

إضافة إلى صناعة تطوير وتجهيز الصواريخ، نقل الخبرات للصناعة المحلية في الداخل الفلسطيني، وكما حصل مع الصواريخ قصيرة المدى، كان

لا بد من إنشاء واحدة من أكبر شبكات التهريب التي عرفها العالم، والتي ما زالت جميع أبعادها مجهولة للعدو، لتأمين وصول هذه الأسلحة من سوريا وإيران إلى كل من لبنان وفلسطين على حدٍّ سواء.

وكانت سوريا هي الركيزة الأساسية لعملية التصنيع والتجهيز والتوريد لكل من لبنان وفلسطين بمساعدة الخبرات الإيرانية وإمكانياتها التقنية والمادية.

تم بناء هذه المنظومة على مدى سنوات، في الوقت نفسه كانت بعض الدول العربية، وبخاصة الخليجية منها تساعد الولايات المتحدة على غزو العراق وضرب مقدارته مرة أخرى، ما يعني ضرب مقدرات الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي. وفتح أبواب الإقليم للغزو الخارجي وترسيخ القوات الأميركية في المنطقة، مع كل ما تحمله هذه القوات من دعم لإسرائيل وللنفوذ الغربي المباشر الذي يسعى لإخضاع المنطقة لإرادته ولنفوذه.

شاركت هذا الدول بحماسة وعن طيب خاطر بتدمير العراق تحت شعارات ومعلومات كاذبة، تركزت حول مخاطر أسلحة الدمار الشامل التي ثبت عدم وجودها بالمطلق. ودخل الإقليم مرحلة جديدة عنوانها: عودة الاستعمار بقواه المسلحة من جديد إلى الإقليم وبدعم وتأييد وتمويل بعض الدول العربية، التي أثبتت للمرة الألف على أنها أداةً لتدمير الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي.

نسقت الاستراتيجيات الإيرانية والسورية مرة أخرى لمواجهة الغزو الجديد للمنطقة. تم بذلك رفض شروط أميركية تقدم بها كولن بأول للقيادة السورية بضرورة توقفها عن دعم المقاومة في لبنان وفلسطين، وطرد قيادة المقاومة الفلسطينية من سوريا.

سوريا رفضت الشروط، بل إنها كثفت من عمليات تصنيع السلاح الصاروخي، وأسرعت بتوريد الاسلحة المضادة للدروع، ونسقت مع إيران عمليات دعم المقاومة في العراق ضد القوات المحتلة، إلى أن وصلت إلى إجبار هذه القوات على الإنسحاب من العراق، نتيجة فشله بالسيطرة العسكرية عليه.

نجحت الاستراتيجية السورية ـ الإيرانية المنسّقة مع قوى المقاومة اللبنانية، من خلال دعم المقاومة العراقية على إعادة التوازن للإقليم، فتم من خلال تعاونهم مع قوى مقاومة في العراق إفشال المشروع الأميركي. كذلك فعلت إيران في أفغانستان، فبعد أن سهّلت دخول القوات الأميركية لهذا البلد، بأكبر عملية خداع استراتيجي، ساهمت بتدمير قواته، عن طريق دعم مقاومة الأفغان لهذه القوات الغازية. كما أعيد توازن الردع للإقليم والمنطقة مع العدو الصهيوني من خلال حرب تموز عام 2006 التي أثبتت عدم قدرة العدو على فرض أية شروط سياسية بناء لقوته العسكرية أو لحروب يمكن أن يهدد بها الإقليم.

لاستكمال عملية التوازن في الإقليم والمحيط الأوسع، تبين أن مصالح دول أخرى كالصين وروسيا متضررة تماماً من سياسة توسع الأطلسي وانتشار القوات الأميركية في وسط أوراسيا في منطقة آسيا الوسطى ومحاولة التوسع في الأطراف المحيطة لكل من الصين والفدرالية الروسية، فأنشأت منظمة شانغهاي للامن والتعاون وأصبحت إيران دولة مراقبة في هذه المنظمة. رغم دورها المراقب إلا أن هذا لم يمنع تنسيق التوجهات والجهود الإيرانية الروسية الصينية المشتركة، لوضع حد للتوسع الذي يقوم به حلف الأطلسي والعمل على ضرب توجهاته وجهوده، حتى إجباره على الإنسحاب والتراجع.

عملية التصنيع العسكري التي جرت في سوريا لم تكن سوى نموذج مطابق ولو بأشكال مختلفة نسبياً عن ما كان يجري في إيران. فمع إعادة

التوازن وبناء منظومة الأمن الإقليمي من خلال دعم الشعوب وقوى المقاومة في الإقليم، كانت إيران تقوم بأكبر عملية بناء لاقتصادها ولبناء كل ما دمرته الحرب من بنى تحتية، بل الذهاب أكثر من إعادة البناء، إلى تحديث وتطوير هذه البنية التحتية. ولم تتأخر عن البدء بأكبر عملية تصنيع حربي، دفعتها إليها كل مآسي الحرب التي فرضت عليها من قبل العراق المدعوم من قبل الدول الخليجية والغربية والشرقية على السواء. وبما أن تسليح الجيش الشاهنشاهي كان كله غربياً أميركاً أساساً، فقد عانت إيران الكثير طوال فترة الحرب لإيجاد مصادر بديلة كانت تؤمنها من السوق السوداء وبأسعار باهظة، أثرت على كل امكانياتها العسكرية والدفاعية، والتي كانت تعوض بالمعنويات التي كانت تسدّ بالعامل البشري النقصَ بالتقنيات والأسلحة.

تقدمت إيران بعملية تطوير صناعتها العسكرية، واضعة هدفاً مركزياً لها، هو الإكتفاء الذاتي، وقد وصلت إلى حد كبير من تحقيق هذا الهدف، عندما اكتشف العالم قدرتها على صناعة وتطوير جميع الأسلحة والمعدات البرية والبحرية والصاروخية التي اصبحت في مصاف السلاح البديل والأنجع من السلاح الجوي، لتكلفته المتدنية ولقدرته على الإصابات الدقيقة والتدميرية الهائلة، إضافة للمديات التي وصلت إليها صناعة الصواريخ الإيرانية لتغطي مجالات تتعدى الثلاث آلاف كيلومتر ولتضع إيران على عتبة إنتاج الصواريخ عابرة القارات بمدى زمني منظور.

ظهر التطور العلمي والاستراتيجي في إيران وتمحور أساساً حول ما عرف بالملف النووي. حيث أثبتت إيران قدرات علمية متقدمة ساعدتها على امتلاك الدورة النووية الكاملة للوقود النووي وليس فقط تخصيب اليورانيوم. هذا الملف شكل محور تحدٍ لإرادات دولية اجتمعت لمنع إيران من الوصول إلى هذه النتيجة التي تسمح لها بامتلاك الدورة الكاملة تحت حجة منعها من امتلاك السلاح النووي.

انتهت المعركة حول الملف النووي بإنتصار مدوٍ لإيران، من خلال مفاوضات تمت على مدى سنين عديدة، استطاعت من خلالها إيران أن تطور برنامجها النووي السلمي، دون أن تتمكّن التهديدات والعقوبات من التأثير لا على إرادتها ولا على إمكانياتها العلمية والفنية للوصول إلى هدفها، بل أجبرت هي الدول العظمى على الإعتراف بحقها بالبرنامج النووي السلمي الذي بنته بشكل مستقل وبإمكانياتها الذاتية، مما يعد إنجازاً هائلاً في مجال التطور التقني.

هذه التطورات في المجال النووي واكبتها تطورات في مجالات الاكتشافات العلمية وتطوير في مجالات الصحة والدواء وبخاصة في تطوير علم النانو تكنولوجي الذي يعتبر إلى جانب الثورة الرقمية في عالم الاتصالات والالكترونيات واحداً من أهم العلوم المستقبلية.

في مجال آخر وعلى جبهة أخرى، وقعت الأحداث الدموية في سوريا، التي تفجر العنف فيها، متوارياً خلف شعارات حقٌ يراد به باطل، من الحرية والإصلاح والديموقراطية، أدت إلى حراك شعبي لبعض الفئات المعارضة للنظام، وسرعان ما تحول الحراك إلى معركة كونية مدعومة من الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، كما أشرفت على التحريض والتمويل الدول الخليجية النفطية التي امتلكت في الفترات السابقة أكبر شبكات الإعلام العربي، فكانت أداة التحريض والأكاذيب والحرب النفسية بامتياز في هذا الحرب التي شنت على سوريا. كما فتحت خزائن دول النفط العربية لتمويل هذه المؤامرة ولتدمير واحدة من أهم دول الأمن القومي العربي ودعائم الأمن الإقليمي في المنطقة.

مرة أخرى برز بشكل واضح دور هذه الدول بتدمير مقومات الأمن القومي والأمن الإقليمي. ودورها بتمويل المؤامرات الخارجية، بل الانخراط بكل أنواع التحريض الطائفي والمذهبي الذي يساعد على الاقتتال والحروب

الداخلية التي تضرب في المكوِّن الاجتماعي الواحد الذي يشكل النسيج الاجتماعي الإقليمي المشترك.

وهكذا أصبح أمن الإقليم برمته مهدداً، نتيجة انتشار عمليات التحريض والكراهية بين المذاهب الدينية والفئات الطائفية المختلفة كما الأعراق والقوميات المتعددة.

انتشار العنف سمح ببروز ظواهر عنفية وحشية تدمر كل البنى التحتية ولا تراعي حرمات المدنيين ولا العسكريين ولا مكونات الوطن الواحد، وكأنما مهمتها التي أوكلت إليها هي التدمير ثم التدمير ولغاية التدمير، ودون أي مؤشر ولو واحد على أن هذه القوى تستطيع أن تبني شيئاً حضارياً مستقبلياً أو أنها تساعد على تطوير الإقليم والنهوض بمقوماتها الاقتصادية والثقافية والصناعية.

هذه الظواهر وتلك القوة الهدامة عملت الدول النفطية الخليجية وبخاصة مملكة آل سعود على أن تنتقل إلى العراق، لأن الإنسحاب الأميركي المذل من هذا البلد قرأته مملكة آل سعود على انه تهديد لها، فكان عليها أن تعمل على ضرب الاستقرار والدخول في عملية ابتزاز: إما أن تعطوني ما عجز الأميركي عن تأمينه لي، وإما سأستمر بعملية تدمير الإقليم بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية.

قمة طموحات هذا المعسكر الهدام، سقطت السقوط المروع، على مرحلتين وبمدد متقاربة لكل مرحلة منها، بحيث جعلت مملكة آل سعود تخرج عن طورها. المرحلة الأولى تجلت بانفضاح محدودية القوة الأميركية وتعثرها بملف التهديد العسكري للتدخل والاعتداء على سوريا، ما جعل مملكة آل سعود وبعض القوى التي تدور في فلك استراتيجية تدمير سوريا تحلم أحلام يقظة تخيلت فيها هجوماً عسكرياً أميركياً على سوريا يحقق لها بنتائجه كل طموحاتها وآمالها. وهذا لم يحصل بل لجأت الولايات المتحدة إلى روسيا

الفيدرالية للتوصل إلى باب مخرج لمآذقها، عندما وجدت أن معسكراً كبيراً رافضاً لهذا العدوان، لم يسمح لها حتى بتوجيه ولو ضربة محدودة لسوريا، بل هددها بأن المعركة يمكن أن تبدأها الولايات المتحدة ولكنها لن تعرف متى وكيف ستوقفها.

تراجعت الولايات المتحدة عن الاعتداء على سوريا، وأدى هذا التراجع إلى قراءة استراتيجية جديدة لموازين القوى في العالم وليس فقط في المنطقة، المهم أن النتيجة جاءت لصالح الأمن القومي والإقليمي وليس لأعداء هذا الأمن.

لم تمض أسابيع على التراجع الأميركي عن التهديد بالإعتداء على سوريا نتيجة صمود معسكر مناهض لسياستها في المنطقة والعالم حتى توصلت إلى إتفاق إطار لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق الديبلوماسية ووقعت إتفاقاً في جنيف ادى إلى إنفراج في السياسة الدولية ووضع إيران، بإعتراف الدول الكبرى بموقعها الصحيح كدولة نووية، بل أيضاً من خلال طريقة إدارتها لصراعها مع القوى الكبرى، وتحديها لكل أنواع العقوبات، أثبتت إيران على أنها قوة مقاومة من الدرجة الأولى لكل مكونات المنظومة الدولية المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، إنْ كان في المنظمات الدولية أو المؤسسات الاقتصادية العالمية، أو التثاثير الديبلوماسي حتى الوصول إلى التهديد بالقوة العسكرية.

القراءة الإيرانية السليمة لموازين القوى، وإعداد شعبها ومؤسساتها الحكومية، وبفضل مقومات الصمود المعنوي والتحدي السياسي أديا بايران إلى أن تحقق هذا الانتصار الكبير على القوى الكبرى مجتمعة وتظهر بمظهر المنتصر على أكثر من صعيد وأكثر من جبهة.

هذه التحولات بتراجع احتمالات الحرب الخارجية على سوريا وانكشاف محدودية القوة الأميركية الرئيسية في المعسكر الغربي، ونجاح إيران

بوضع حد لابتزاز القوى الكبرى لها في ملفها النووي أسّسا أيضاً، إضافة لإنتصارات معسكر المقاومة في معاركه مع العدو الصهويني، معالم بناء جبار وصلب للأمن القومي والإقليمي، وذلك بكل أبعاده العسكرية والتقنية والاقتصادية والمعنوية، وأصبح من الممكن التقدم بطرح جامع لتوحيد الإقليم ضمن منظومة متعاونة موحدة ناهضة بمصالح شعوب المنطقة دون السماح للقوى الغربية والمعادية من التدخل لعرقلة مثل هكذا مشروع.

الطريق إلى الكونفدرالية المشرقية، يتطلب الإعداد لإتمام استراتيجية بلاد الشام أولاً، لأن شرط استكمال الكونفدرالية واستكمال التحرر الوطني في الإقليم، وعملية البناء الفكري والذهني للمفاهيم المؤسسة لوحدة الشعوب، قوميات كانت أو طوائف ومذاهب، قبائل وعشائر، لا يمكن إنجاحها في عصرنا الحالي، إلا بإعادة صياغة الوعي الجمعي في الإقليم لمفهوم الهوية الجامعة، ولمفهوم التعاون والتضامن بين الشعوب في العالم وعلى إعادة صياغة التوازن بين قوة السيطرة الخارجية والدولية على مقدرات الإقليم، أي استكمال عملية التحرر الوطني.

عملية استكمال مرحلة التحرر الوطني، وإعادة التوازن للإقليم، من خلال إخراجه أولاً من التجاذبات الدولية، ومحاولات تمزيقه بين المحاور الدولية، إلى استكمال عملية التحرر الوطني بتحرير فلسطين من الكيان الصهيوني، بما يعني لانتصار قوى الإقليم على آخر مفاعيل الحضور الغربي، نتيجة سايكس بيكو بلفور، ومن خلال الانتصار على الصهيونية العالمية، وداعميها الدوليين، مما يعني إعادة التوازن الفعلية، وإتمام مرحلة التحرر الوطني في الإقليم، وفتح المجالات أمام الإقليم للعب دور دولي فاعل بين الدول الكبرى، كإقليم متحد يؤثر في صياغة مسارات السياسة الدولية،

ويؤسس لمستقبل للبشرية يختلف تماماً عما كانت وما تزال القوى الغربية تسعى إليه، بجر العالم إلى ما يخدم مصالح دول الغرب، دون مراعاة مصالح شعوب العالم الأخرى.

استكمال استراتيجية بلاد الشام في التحرير، هي شرط من شروط استكمال الأدوار الكاملة للكونفدرالية المشرقية، كما أن العمل باتجاه إنشاء الكونفدرالية المشرقية، هو العامل المساعد والمكمل لعملية التحرر الوطني واستكمال استراتيجية بلاد الشام.

أي أن هناك علاقة جدلية بين السعي لبناء الكونفدرالية، التي تساعد على وحدة الجهود ورفع مستوى التعاون والتكامل، وتحد من حدة الانقسامات المذهبية والعرقية والقومية، وتتجه نحو الاستقلال والتكامل، وإكمال عملية التحزر الوطني، والانتصار على الصهيونية العالمية وداعميها.

كما أن دراسة تجارب الدول التي أنشأت المنظمات الدولية المتعاونة والتي إتجه البعض منها إلى درجة الإتحاد والتكامل، يعتبر من الضرورات المساعدة على فهم الآليات المطلوبة والناجعة التي تؤدي بنا إلى بناء كونفدراليتنا على الشكل المطلوب.

إن الاستفادة من تجارب الآخرين لا يعني بحال أن نطبق تجاربهم دون مراعاة خصوصيات المنطقة وتميزها وحاجاتها الخاصة. كما أن الطرق والأساليب المؤدية إلى هذه الكونفدرالية بحد ذاتها يجب أن تساعد في إعادة صياغة الوعي الجمعي لشعوب المنطقة، كما يجب أن تظهر التجربة والظاهرة، كعامل مساعد لبناء السلم الدولي وزيادة التعاون الدولي بين شعوب الأرض.

من هذه المنطلقات فقد وضعنا استراتيجية بلاد الشام، كجزء أساسي من عملية بناء الكونفدرالية المشرقية ومن أسسها التاريخية والمستقبلية.

كما أن دراسة مجرى تأسيس جميع منظمات التعاون الدولي والإتحاد الناشئة في عصرنا الحالي، يعتبر ضرورة، ليس للتعلم من تجارب الآخرين فقط، بل لتبيان الفوارق أيضاً بين ما أرادوه لأنفسهم، وما نريده لأنفسنا.

استراتيجية بلاد الشام

لا يمكن الحديث عن استقلال الإقليم الفعلي وبناء أمنه الإقليمي بالكامل من دون بحث مسألة تحرير فلسطين والخلاص من الكيان الصهيوني. والشرق الأوسط الجديد الذي أرادت الولايات المتحدة تكريسه في المنطقة، وبخاصة أثناء شن حربها على لبنان عام 2006، التي كانت بدعم ورضى جزء كبير من النظام الرسمي العربي، لم يكن يهدف إلا إلى تمكين الكيان الصهيوني وترسيخه في المنطقة.

معادلة الحرب هذه جمعت القوة الإسرائيلية إلى جانب القرار الأميركي المحرض والداعم في المحافل الدولية إلى جانب أنظمة وحكومات عربية كرست استخباراتها وإعلامها لدعم هذه الحملة على المقاومة، مثلت قمة التناغم بين أعداء الخارج وأعداء الداخل في التآمر على الإقليم. إلا أن المهم من هذه الحرب أنها جرت تحت مقولة: ولادة شرق أوسط جديد. أي أن أعداءنا من الداخل والخارج، كانوا ينوون إعادة رسم خريطة المنطقة، لا بالجغرافيا فقط، بل أولاً وقبل كل شيء بالتبعية والسياسة والإلتحاق، وإجبار المنطقة على الإذعان للقوة الإسرائيلية، كقوة فاصلة في الحكم على الأشياء وفي تعيين الخطوط العريضة لحركة الإقليم وسياساته. باختصار، كانت

محاولة لإستعادة الردع الغربي تجاه الإقليم، بعد خسارة الولايات المتحدة حروبها العسكرية في أفغانستان والعراق، وتصاعد دور قوى المقاومة، في الإقليم.

إن مسألة تحرير فلسطين وتخليص الإقليم من الهيمنة الصهيونية وتجاذباتها، كمهمة استراتيجية مصيرية، مارستها وتصدت لها عدة استراتيجيات شهدها الإقليم، ومورس البعض منها لسنوات عديدة، فنجحت في مراحل قليلة وأخفقت في مراحل عديدة.

لقد تجاذبت الإقليم منذ الخمسينات من القرن الماضي استراتيجيتان كانتا تتنافسان لخوض معركة التحرير. الاستراتيجية الأولى جسّدتها الناصرية بكل أبعادها، كدولة قائدة وكبيرة في الإقليم، وكدولة تقود الطموحات الوحدوية وواحدة من أهم التيارات القومية في الاقليم. كان جوهر الاستراتيجية الناصرية لحشد الطاقات ولبناء استراتيجية الصراع الذي يمكن أن يؤدي إلى التحرير تقوم على مبدأ الوحدة أولاً. أي وحدة الأمة بطاقاتها السياسية والاقتصادية والبشرية، ولذلك طرحت مشاريع الوحدة ومارستها، لكن بنجاحات متواضعة وبإخفاقات أكبر، إلا أنها لم تكفّ عن المحاولة وطرح فكرة الوحدة، ولو بحدها الأدنى، كوحدة جهود، إنْ لم تستطع الوصول إلى الوحدة الإندماجية الكاملة فعلى الأقل بالوحدة التفاعلية، فضلاً عن شعارات الاشتراكية والحرية التي كانت تعتبر أنها من صلب أهداف معركة التنمية والتقدم والإستقلال.

الإتجاه الآخر كان يضع التحرير مقدماً على الوحدة، وكان يرى أن الوحدة لا يمكن أن تتم بشكل فعلي وكامل، مع وجود قوة صهيونية في الإقليم تمارس دور الرادع والمهيمن على مقدرات الإقليم، ولذلك رفع هذا الطرف شعار الحرية مقدماً على شعار الوحدة، وأراد ممارسة التحرير قبل قيام الوحدة. مَثّل هذا الطرف حزب البعث بشقيه العراقي والسوري، كفعل سياسي

أكثر من كونه فعلا عسكرياً بأبعاده الاستراتيجية الكاملة، أي التي تجمع كل أسباب القوة الاقتصادية والبشرية والمعنوية لخوض مثل هكذا معركة تستهدف التحرير.

كلا الطرفين كانا يمثلان حركات حزبية وشعبية، ولكنها كانت أيضاً وفي الأساس حركة انظمة بسبب الإمساك بمقاليد الحكم في أكثر من قطر عربي في الإقليم، من قبل الناصرية في مصر، والبعثية في كل من سوريا والعراق.

مع إنتصار الشعب الجزائري في الحصول على استقلاله من خلال خوض معركة التحرير بالمقاومة الشعبية، تقدمت نظريات حرب الشعب، وحرب العصابات، التي كانت فيتنام تخوض غمارها أيضاً على المقلب الآخر من القارة الآسيوية، فبدأت الأفكار تُتداول بقوة في صفوف الشعب الفلسطيني الذي وجد أن الأنظمة العربية تتخاذل وتتأخر عن خوض غمار المعركة المطلوبة للتحرير، فكانت ولادة حركة فتح التي فتحت الطريق أمام عصر جديد من أنماط المقاومة الشعبية، الذي وإن كان يعتبر استكمالًا لنضال الشعب الفلسطيني المسلح وغير المسلّح منذ أعوام الثلاثينات من القرن الماضي، إلا أن نظريات الحرب الشعبية كانت قد وجدت طريقها وبقوة من خلال التجربة الماوية (في الصين) والفيتنامية والجزائرية، ما أغنى الاتجاه بمقومات نظرية داعمة لوجهته ولتطلعاته.

حتى عام 1967، عام الهزيمة، لم يكن للعمل المقاوم الأهمية التي يجب أن توليها الأمة لمواجهة الإحتلال الصهيوني، بل كان العمل النظامي الذي يعتمد على الجيوش العربية، هو معقد آمال العرب وحتى الفلسطينيين، ورغم انطلاقة فتح في عام 1965 بالكفاح المسلح، إلا أن أدبيات هذه الحركة كانت تتحدث، إلى جانب المقاومة الشعبية الفلسطينية والكفاح المسلح الشعبي، إلا أنها كانت تتحدث عن نظرية التوريط، أي توريط الأنظمة بالحرب ضد إسرائيل لاعتقادها أن النصر ممكن، لو أرادت الجيوش خوض هذه الحرب.

إلا أن هزيمة 1967 أثبتت، أن نظرية التوريط لم تكن كافية لتحقيق النصر، فالجيوش العربية لم تكن مهيأة بشكل سليم لخوض حرب تنتصر فيها، والتفوق الصهيوني كان واضحاً في هذه الحرب التي أدت إلى الهزيمة.

بعد معركة الكرامة، أخذت المقاومة الشعبية بعداً جديداً لم يخبُ وهجه منذ ذلك التاريخ، رغم كل الإخفاقات، كما سنرى عبر مجرى الأحداث.

دعمت كل من سوريا ومصر العمل الشعبي المقاوم. سوريا كانت قبل هزيمة 1967 قد تبنت إنطلاق المقاومة الشعبية من أراضيها، وأقامت بالتنسيق مع الجزائر قواعد التدريب لعناصرها، بل وهيأت لها الدعم اللوجستي في الكثير من الأحيان.

بعد الهزيمة وبعد معركة الكرامة الباسلة، أصبح العمل المقاوم الشعبي رقماً مهماً في معادلة الصراع في الشرق الأوسط. الجيوش العربية استفادت من هذا النضال المسلح الشعبي، لكي تعيد بناء قواتها وجهوزيتها لخوض معركة حرب أكتوبر/ تشرين التي أدت إلى انتصارات موضعية، ولكنها أصيبت بنكسة إستراتيجية مع إنسحاب مصر من الصراع، عقب إتفاقية كامب ديفيد.

بقيت سوريا والمقاومة الشعبية الفلسطينية لوحدهما في الصراع، مع دعم من بعض الدول العربية، وبخاصة العراق الذي كان يدعم فصائل المقاومة مادياً، والجزائر التي بقيت وفية لإلتزاماتها تجاه القضية الفلسطينية.

رغم كل ما جرى من تصادمات سياسية، ودموية في بعض الأحيان بين المقاومة الفلسطينية، وبخاصة حركة فتح مع النظام في سوريا، إلا أن التاريخ يثبت أن هذا الثنائي قد أسس لمعادلة جديدة، أثرت في الصراع بشكل أعاد التوازن بين المتصارعين، بما يخدم قضية تحرير فلسطين.

سوريا اتخذت قراراً إستراتيجياً منذ بداية إنطلاقة فتح عام 1965 بدعم المقاومة وفتح أراضيها وحدودها لهذه المقاومة.

وعلى أثر تصفية المقاومة في الأردن، الذي يعد واحداً من أهم جبهات المقاومة بمقوماته، بسبب وجود أكبر تجمع فلسطيني خارج فلسطين وعلى مقربة من فلسطين، إلا وهو تجمع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. كما أن الجبهة الأردنية هي الأطول والأكبر بين كل الجبهات المشتركة، المفتوحة بين الدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني وبالأراضي المحتلة. بقيت جبهتا سوريا ولبنان، هما الجبهتان اللتان تتحرك منهما المقاومة الفلسطينية، إلى أن توقفت في سوريا لحاجة الإستعداد لحرب أكتوبر، التي كانت تتطلب خوض حرب كلاسيكية مع العدو.

بين عام 1970 أي عام إخراج المقاومة من الأردن، وانتقالها إلى لبنان، كما كانت قد سبق وتمركزت في سوريا قبل هذا التاريخ، حصلت تطورات في سوريا أدت إلى تغيير في طريقة تنفيذ استراتيجية دعم المقاومة.

لقد تبين من خلال هزيمة 1967 أن الجيوش العربية لم تكن مستعدة كما يجب لخوض معركة تنتصر فيها على العدو الصهيوني. سبب الضعف لم يكن فقط تسليحياً، ولو أن هذه المسألة كانت من النقاط التي يجب أن تردم هوتها، بسبب التفوق العسكري في المعدات، بل أيضاً لأسباب بنيوية، لها علاقة بالعقيدة العسكرية، وبالبنيان المعنوي للقوات.

لقد تبين أن الطرف العربي لم يكن يحسب الحسابات الدقيقة، ولم يكن تقويمه العسكري لموازين القوى قريباً من الواقع بتاتاً، على العكس، فإن التهور، وعدم الجدية للإعداد، وعدم معرفة قوة العدو، كانت تشكل نقاط ضعف الإستعداد العربي لخوض مثل هكذا حروب.

مقابل هذه الهزيمة ارتأى البعض أن الحرب الشعبية قد تكون هي البديل، بسبب الفرق الشاسع بين الجيوش العربية وجيش العدو. من هنا كان ثمّت جدل كبير في القيادة السورية حول الوجهة التي يجب أن يأخذها الصراع، وطرح البعض فكرة الحرب الشعبية كبديل، ومن ثمَّ التوجه نحو ما

يشبه حل الجيش السوري وبناء جيوش المقاومة الشعبية لخوض هذه الحرب الطويلة مع العدو.

وزير الدفاع وقتها، الذي لم يكن سوى حافظ الأسد الذي سيحكم سوريا بعد ذلك، كانت وجهة نظره معاكسة لهذا التوجه، وترتكز على إبقاء شعلة المقاومة وإلهاء العدو على عدة جبهات، ولكن مع الإستمرار في تحضير الجيش السوري لخوض معركة نظامية كلاسيكية، إلى جانب الجيش المصري الذي كان قد بدأ الإعداد لمثل هكذا معركة، مستفيداً من تجربة 1967.

مع تباعد وجهات النظر واحتدام الصراع وقع الإنقلاب العسكري الذي سمي بالحركة التصحيحية، والذي قاده حافظ الأسد نفسه، وتالياً وصل إلى السلطة ونفذ سياسته.

سياسة حافظ الأسد، أو إستراتيجيته، كانت تشبه إستراتيجية هوشي منه في فيتنام. حيث أن فيتنام رغم كونها بلداً واحداً عبر التاريخ، كانت قد قسمت لدولتين بسبب قرارات الأمم المتحدة، التي اعتبرت خط العرض 17 نقطة الفصل التي تمثل الحدود بين فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية.

هوشي منه لم يخترق خط الفصل هذا، والتزم رسمياً بالحدود المرسومة دولياً، وعوض أن يعلن الحرب، ويستمر بالقتال من شمال فيتنام إلى جنوبها، التزم الهدنة، واعتبر البلد الواحد بلدين، ولذلك انشئت جبهة تحرير جنوب فيتنام، التي عرفت بالفيتكونغ، كجبهة مستقلة تسعى لتحرير جنوب فيتنام، وبقيت فيتنام الشمالية تمثل قاعدة ارتكاز، لا تحارب مباشرة، ولكنها تقدم الدعم للجنوب. في الوقت نفسه، كان جيش فيتنام الشمالية يستعد لمعركة الفصل النهائية التي كان يعد لها وينتظر موعدها، ما أن تَلُحْ علائم الانهزام والتراجع من قبل العدو الأميركي والقوات الفيتنامية الجنوبية التي كانت متحالفة معه، والتي كانت قد جهزت ودربت من قبله.

ما إن بدأ الانهزام على جبهة القوات الأميركية، وتراجع القوات

الجنوبية التابعة لها والمحمية منها، حتى شن جيش فيتنام الشمالية هجومه الكبير بإتجاه الجنوب وكانت الهزيمة الكبرى للولايات المتحدة، وللقوات الجنوبية المتحالفة معها.

كانت استراتيجية حافظ الاسد تحاكي الاستراتيجية الفيتنامية، أي المحافظة على الجيش السوري، وعلى سوريا كقاعدة ارتكاز، مع إطلاق المقاومة على أكثر من جبهة لإضعاف العدو وتشتيته، إلى حين ساعة الصفر التي تسمح بالهجوم النظامي على قوات العدو.

مفارقتان حالتا دون تحقيق الاستراتيجية كما كان يرجى منها.

المفارقة الأولى، أن العمل الفدائي لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب لإنهاك قوات العدو، بل كان يشكل ازعاجاً أمنياً للكيان الصهيوني، دون أن ترتقي عملياته إلى حد إعيائه وتشتيت قواه. ولذا يمكن القول أن المقاومة كانت تؤثر تكتيكياً، في تشتيت جهود العدو، خصوصاً الاستخباراتية منها، وهذا ما اعترف به العدو، بعد هزيمته بحرب أكتوبر.

النقطة الثانية كانت بسبب الموقف المصري الذي خاض حرب تحريكٍ وليس حرب تحرير، وعوض أن يستمر بالقتال، حتى يجبر العدو على التراجع من الأراضي المصرية المحتلة، قبل بوقف إطلاق نار منفرد، من دون التنسيق مع الجبهة السورية، وذهب إلى مفاوضات منفردة، أدت إلى فصل للقوات ومن ثم إلى إتفاقية سلام في كامب ديفيد، أخرجت مصر نهائياً من الصراع العربي الصهيوني، وخسرت سوريا بذلك حليفها الأقوى، وخسرت الجبهة الجنوبية التي كانت تشكل ثقلاً مهماً، يشتت قوات العدو، ويقيم معه، إضافة للجبهة السورية، توازناً معتبراً وكفيلاً بإيقاع الهزيمة به، كما ثبت مع بداية الحرب في أكتوبر.

ظهر المشهد الجديد، مع خروج مصر من الصراع، على إنكشاف لموازين القوى، يميل بقوة لصالح العدو، الذي لم يتاخر عن الهجوم على

لبنان والوصول إلى عاصمته بيروت، وإخراج قوات منظمة التحرير من هذا البلد، ظناً منه أن هذه النتيجة ستنهي الصراع مع المقاومة الفلسطينية، وكل أنواع المقاومة الأخرى.

خروج مصر من المعادلة والفراغ الذي تسبب به إنسحابها من الصراع، مع توقيع إتفاقية كامب ديفيد، مُلئ وبقوة من خلال الثورة الإيرانية الإسلامية التي قطعت علاقة إيران بالكيان الصهيوني، كما قطعت علاقاتها بالولايات المتحدة، الحامي الأول لهذا الكيان، ودخلت إيران كقوة مناهضة للسياسة الأميركية في الإقليم، وقوة داعمة للمقاومة ورافعة لواء تحرير فلسطين والمقدسات الإسلامية بشكل قوي.

سوريا كانت من أوائل الدول العربية، إن لم تكن الدولة الأوحد التي ارتبطت بإيران بتفاهمات استراتيجية، منذ بداية ثورتها. الرئيس حافظ الأسد وجد في هذه الدولة الناشئة والمعادية لإسرائيل والولايات المتحدة، البديل عن الشريك المصري الذي خسرته سوريا. وتبنى في الوقت نفسه سياسة دعم المقاومة في لبنان وفلسطين، وكانت المقاومة اللبنانية قد بدأت تشكل عامل ضغط جديد في مواجهة قوات العدو الصهيوني.

كل من إيران وسوريا، رغم إمكاناتهما النظامية، لم يطرحا يوماً استراتيجية الحرب المفتوحة مع العدو، لا بسبب بُعد إيران الجغرافي عن حدود فلسطين فقط، بل إدراكاً لأهمية استراتيجية المقاومة التي إنْ فعلت بشكل جدي، يستفيد من تجارب المقاومة الفلسطينية وإخفاقاتها، ويضيف إليها العامل المعنوي الديني والإنضباط المناقبي، فإن استراتيجية المقاومة قد تكون هذه المرة أكثر نجاعة في إنهاك العدو وقواته بشكل جدي.

نجحت استراتيجية المقاومة الجديدة، التي استفادت من التجربة الفلسطينية، وحصّنت نفسها بمناقبية عالية، افتقدتها تلك المقاومة، كما حصنت نفسها بستار من السرية والمعنويات الإيمانية، التي توجت نضالها في

عام 2000 بإجبار العدو على الانسجاب من أراضٍ عربية محتلة لأول مرة دونما قيد أو شرط، ولا حتى مفاوضات.

لم تتوقف استراتيجية المقاومة عند هذا الانتصار، بل قامت، بدعم سوري إيراني، بتطوير استراتيجياتها العسكرية وتطوير منظوماتها التسليحية وتكتيكاتها الفريدة والجديدة، في علم الحروب والقتال، إلى أن إستطاعت، من خلال حرب 2006 من خوض معركة مشرفة مع العدو، استطاعت من خلالها إفشال جميع أهداف حرب كان قد شنها على لبنان، بقرار أميركي، مدعوم من بعض الدول العربية، فكان أن خرجت المقاومة بمعركتها البطولية، لتؤسس لمعادلة جديدة، أسقطت فيها الإرادة الأميركية، وأسقطت فيها القدرة العسكرية الصهيونية، وأسقطت فيها آمال بعض العرب الذين كانوا يريدون تحسين موازين القوى لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، لعلهم بذلك يوازنون ما خسروه في العراق من تراجع أميركي، وانكشاف قدرة الردع الأميركية التي تشكل حاميتهم الموضوعية الأولى وحامية عروشهم.

نتيجة حرب 2006 تم تأكيدها أثناء الحرب على غزة التي صمدت في وجه الهجوم الإسرائيلي والذي لم يستطع أن يحقق أهدافه من خلال عدوانه هذا أيضاً، وتالياً تاكدت صوابية استراتيجية المقاومة وأساليبها الجديدة، واستمر الدعم السوري والإيراني لكل من المقاومة في لبنان وفلسطين، بحيث تم تأسيس جبهتين، شمالية في جنوب لبنان، وجنوبية في غزة، تؤرقان العدو، وتهددان أمنه، كما يعترف هو نفسه من خلال تقارير مراكز دراساته، وتقويم خبرائه، وكما نؤكد نحن من خلال معرفتنا بقوة المقاومة ونقاط ضعف العدو.

محاولات معسكر أعداء المقاومة، و التي حاولت من خلال التآمر على سوريا إضعاف معسكر المقاومة وضرب حلقته المهمة في هذا البلد، فشلت تماماً، ولكنها فتحت من خلال الإعتداءات العسكرية على سوريا والغارات التي شنها العدو، إلى سقوط إتفاقية وقف إطلاق النار وفصل القوات، التي

التزمت بها سوريا ولم يلتزم بها العدو، ما فتح المجال للرد العسكري السوري، إنْ كان بشكل الرد النظامي أو الرد بالمقاومة الشعبية، وهذا ما نتوقعه، فتكون من ثمّ جبهة المقاومة في شمال فلسطين قد امتدت إلى الحدود السورية، ما يعني أنها بذلك قد اتسعت بطول الجبهة وعمقها الاستراتيجي الفسيح.

إن الصراع الذي جرى على الأرض السورية، والهجمة التي خطط لها أعداء سوريا، وسخّروا لها قوى شعبية، كان من المفترض أن تكون أكثر وعياً لمخططات العدو المتلونة والخبيثة، وأن لا يقعوا فريسة مؤامرة الشعارات الخدّاعة والأحلام البرّاقة، ولا ينخرطوا بالقتال ضد هذا البلد الذي يشكل أساساً متيناً من أساسات معسكر المقاومة. هذا التورط وهذا الاقتتال أدى إلى شروخ في جبهة الشعوب العربية وإلى شروخ في معسكر المقاومة، لا يمكن ردم هوتها، إلا بالعودة بشكل أمتن إلى استراتيجية التنسيق بين قوى المقاومة، ولكن على أسس أمتن هذه المرة، بعد التجربة القاسية والمكلفة التي مررنا بها.

إن استكمال استراتيجية المقاومة يتطلّب أطراً جبهوية جامعة، تتجاوز الهويات القطرية والمذهبية والطائفية لتشكل ضمانة التنسيق والتناغم والتماسك بين أطراف جبهة المقاومة.

كما أنّ تشكّل جبهة بلاد الشام، لتحرير فلسطين والإقليم من هيمنة العدو الصهيوني، يجب أن تضم مقاومة حزب الله إلى جانب الفصائل الفسطينية كافة، والفصائل السورية التي ستنطلق بأعمال المقاومة لتحرير الجولان، هذه الفصائل المشتركة والتي تمثل كل الأبعاد القطرية والإقليمية والقومية والدينية والمذهبية بأطيافها المتعددة، هي بداية إعادة اللحمة لمعسكر المقاومة، وهي أداة ضرورية لتجاوز آثار ومخلفات الفتن المذهبية، وهي التي تغلق الأبواب أمام العدو الذي يحاول من خلال سياسة فرِّقْ تَسُدْ، أن يخترق هذه الجبهة، ويفرق بين صفوفها.

استكمال استراتيجية بلاد الشام لتحرير فلسطين، ستبدأ بانتصار معسكر المقاومة في سوريا وبوأد الفتنة فيها، وهزيمة مشروع تفتيتها، ومشروع غرس الروح الطائفية والمذهبية فيها، من أجل إعادة اللحمة لمعسكر المقاومة، عندما يُغلَق قوس المقاومة على دائرته الكاملة، مع دخول المقاومة السورية المعركة، لتستكمل الصورة وتتوحد الجهود، وهذا يمكن إتمامه بقيام «جبهة أبناء بلاد الشام لتحرير فلسطين».

في الهوية والوعي الجمعي

إن واحدة من أكبر الآفات التي تعيش فيها شعوب المنطقة، والتي تؤثر سلباً على بلورة ذاكرة الوعي الجمعي لشعوبها، هي عملية الإنكار للوقائع وحقيقتها، ومن خلال تزوير المفاهيم والوقائع والإكثار من الصور الرغائبية غِبَّ الطلب، بعيداً عن الدراسة الموضوعية والعلمية للحدث التاريخي وطبيعته وتأسيسه لحقائق ما زالت تؤثر في الواقع المستمر على مرِّ الأزمان في تشكيل الوعي الجمعي لتاريخ شعوب المنطقة. ورغم دخول العلوم التاريخية والحديثة وقواعدها إلى المجال الثقافي للمتعلمين والمثقفين من أبناء شعوب المنطقة، إلا أن الوعي الجمعي الشعبي المؤسِّس لوعي شعوب المنطقة بأعراقها وطوائفها ومذاهبها وعشائرها، ما زالت مشوّهة وبعيدة عن البحث العلمي الرصين الذي لو درس بأبعاده العلمية السليمة لاستطاع التأسيس لوعي واقعي غير مزيف.

تعتبر الهوية المؤسس الأول لحركة الإنسان كفرد وكمجموعة فْراد، فالإنسان الفرد بهويته الفردية الشخصية يحدد مصالحه ورغباته وطموحاته وأهداف دوافع أعماله وتوجهاته. كما أن الهوية الجمعية لمجموعة أفرادٍ، عائلةً كانت أو عشيرةً، إثنيةً كانت تلك المجموعة أو دينية أو مذهبية، أو شعباً

تطور وعيه نحو الهوية الجامعة الوطنية أو القومية، كل هذه الهويات هي التي تحدد حركة المجموعات البشرية وطموحاتها وأهدافها، وذلك من خلال تماهي الهوية مع الماهية وتماهي الماهية مع المصالح التي تؤمنها. وقد يكون ذلك ناجماً عن خوف، من الآخر على أكثر تقدير، أو من احتمالات التقلّب في المناخات الاقتصادية أو حتى المناخات الطبيعية، وكم من قبيلة أو عشيرة قضت على مثيلتها نتيجة شُحّ المياه أو تقلب المرعى. وسنشرح ذلك في أسباب وقوع المنازعات والحروب بين الأمم والمجموعات البشرية.

بعض الهويات يكون أساسه النسب، فيكون الوعي عشائرياً، وبعضها ديني فيكون الوعي متمحوراً ومتحركاً حول مفاهيم وأفكار وأيديولوجيات محرِّكة لكل الجهد والتوجه الجَمَعي، إلا أنه حتى هذه الهويات الفكرية الإيديولوجية المحضة تتحول مع الزمن إلى هويات موروثة ليست إختيارية، ولو أن جوهرها عقائديّ فكريّ، فتتحول الهوية الدينية إلى هوية عصبية لمجموعة بشرية ما، ليس بالضرورة أن يكون الجوهر المؤسس لوجودها هو دائماً المحرك والضابط لحركتها، لأنها تحولت من هوية فكرية أيديولوجية مختارة واعية للفكر وأهدافه، إلى مجموعة تحمل هويةً موروثةً تتحرك ضمن ومن خلال التماهي بمصالح من يحمل هذه الهوية، أو في صدام مع مجموعة بشرية أخرى، قد تكون فكرية عقائدية مثلها أحياناً، وقد تكون قومية أو إثنية في أحيانٍ أُخَرْ المهم أن التماهي في المصالح الناتج عن التمايز في الهويات هو الذي يحدد حَراك هذه المجموعات، بالصراع فيما بينها أو بالتعاون في أحيان أخرى. مثال على ذلك تحرك المسلمين الأوائل كحركة دينية تجمعها وحدة الرسالة في البدايات، ثم تحول المسلمين إلى هوية موروثة تعي أحياناً جوهر الرسالة وتعيش طبق ضوابطها وأهدافها، وتتحرك أحيانا كهوية عصبية موروثة تواجه هويات أخرى تظن أنها مناقضة لمصالحها بسبب إختلاف تماهي كلّ منها بمصالح متضاربة متناقضة ومتصارعة. وقد شاهدنا في مجرى الأحداث

أخيراً بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق، كيف أن أبناء الشعب الواحد ذي الهوية الوطنية الجامعة قد انقسم وتماهى في هويات قومية وإثنية ومذهبية متعددة. الملفت فيها تماهي الكردي بهويته القومية على حساب الهوية القومية العربية، ومع محافظته على هويته القومية لم ينزلق إلى مستوى الانقسام المذهبي الذي حصل عند العرب حيث انقسموا سنّة وشيعة، في حين أن العرب لم يحافظوا على وحدة هويتهم القومية أمام الهوية الكردية، بل تمثلوا وانقسموا سنة وشيعة، ويصبح العراق كدولة نموذجاً يجب دراسته من كل الباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية والدينية.

يصبح التماهي في المصالح المرتبط بالهوية الدينية أو المذهبية أكثر وضوحاً وجِدّية في صراعه مع محيطه ومع باقي المكونات البشرية الجمعية في حال ارتبطت الهوية الدينية أو المذهبية بخارطة دولة ما تمثل هذه الوحدة الجمعية البشرية ذات الوطن الواحد أو الدولة الواحدة. هنا تختلط مفاهيم الهوية العقائدية مع مفاهيم هوية الدولة ومصالحها وتبدأ عملية تشكل للوعي الجمعي حول المصالح تأخذ بُعداً جديداً، مع دخول عامل الحدود الجغرافية للدولة وعوامل مصالحها الجيواستراتيجية، وما يرتبط بها من إدارة للموارد والمنابع والمصادر للمواد الاولية. إن إدارة مجموعة بشرية ذات هوية دينية في داخل دولة لا تحمل بالضرورة هوية تلك الجماعة يجعل هذه الجماعة تقارب مصالحها من ضمن مصالح المجموعات المكوّنة الأخرى لهذه الجغرافيا السياسية، وفي حال كانت قد تفردت بالجغرافيا السياسية تصبح طموحاتها وأهداف حراكها مختلفة المطالب والأهداف.

النموذج الأقوى الدال على التماهي بين الهوية المذهبية والهوية الوطنية للدولة هو ما حصل مع تغير المذهب في إيران الصفوية، بخاصة في صراع هذه الدولة مع الخلافة العثمانية التي كانت تمثل القطب السني في العالم الإسلامي. فرغم أن العِرْق كان موحّداً بين كلتا السلالتين اللتين حكمتا كلاً

من إيران الصفوية وتركيا العثمانية، وهو العرق التركماني، الآتي من آسيا الوسطى، ورغم وحدة الدين الإسلامي بين شعوب كلتا الدولتين بأعراقهما المتفرعة في كل من هاتين الدولتين، إلا أن اختلاف المذهب جعل التماهي لكل منها في المصالح يرفع حدة الصراع إلى أقصاه، حيث امتد إلى أكثر من قرن ونصف قرن من الحروب فيما بينهما، إذا ما جمعنا كل سنين الحروب مقارنة بسنين توقيع إتفاقيات السلام التي كانت تؤدي إلى وقف القتال.

تاريخ المسلمين مليء بالامثلة؛ فمع وحدة الهوية الدينية شهد المسلمون كل أنواع الحروب الممكنة فيما بينهم، حرب في الدين الواحد وقبل ظهور المذاهب المتعارف عليها اليوم، تمثلت بحروب الردة عن الدين، أي التراجع عن موجبات وحدة الهوية الدينية عندما ظن البعض أنه مع وفاة قائد الرسالة يمكن الرجوع عن موجباتها وعدم تنفيذ أركانها، كما خاض المسلمون حروباً مع الشرعية وعليها لمصالح عائلية ومصلحية وحتى غرائزية، من أنواع الحسد والبغض والمشاعر الإنسانية المختلطة، كما خاضوا حروباً ضد قيادة الشرعية الدينية، بسبب طموح على الحكم والثروات. هكذا حصل في حرب الجمل، التي قادتها السيدة عائشة «رضي الله عنها» ضد الإمام علي «رضي الله عنه» أمير المؤمنين وخليفة المسلمين أيضاً. وهكذا حصل في معركة صِفّين بين معاوية بن ابي سفيان حاكم بلاد الشام والإمام علي الذي كان أمير المؤمنين وخليفة المسلمين في حينه، أي هو الذي كان من المفترض أن يُخضِع معاوية لطاعته، ومعه كل الولاة المسلمين المعينين حكاماً على الأقاليم والأمصار في حينه، فاقتتلا «رضي الله عنهم أجمعين».

الهوية الإسلامية الجامعة، رغم وحدة المذهب، لم تمنع دولاً إسلامية من التقاتل، كما حصل مع ما سمي بثورة العباسيين على الأمويين، ولكن فيما بين هذه وتلك هناك عشرات الحروب بين أبناء الهوية الواحدة، إما لتوحيد المرجعية المذهبية، أو لتوحيد السيف، أي الإمرة والقيادة.

في الحروب بين المسلمين أنفسهم أو حروبهم مع غير المسلمين، ظهر قادة وجماعات من غير العرب، كانوا فخراً للإسلام وفتوحاته، كطارق بن زياد فاتح الاندلس وصاحب الهوية الأمازيغية ولم يكن عربي الهوية. كما ظهر صلاح الدين الأيوبي، الكرديّ الهوية، محرر القدس من أيدي الفرنجة وموحّد جزء من بلاد العرب تمثل في اقليمي بلاد الشام ومصر.

في الهويات والسياسة هناك محمد علي الكبير حاكم مصر، الذي لا يتوانى البعض عن وصفه بـ«باني مصر الحديثة»، والذي حكم هو وسلالته مصر منذ القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين من سنة 1805 حتى عام 1952 أي حوالى مئة وخمسين عاماً، وهو من أصل الباني عُيّن من قبل الخليفة التركي العثماني والياً على مصر، ثم استقلَّ تقريباً بحكمها حتى خلع آخر واحد من سلالته وهو الملك فاروق، على أثر ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952.

المنطقة كلها اختلطت فيها الأعراق والهويات القومية والإثنية بنسبة كبيرة، لأنها كانت منطقة امبراطوريات، متصارعة، وحقب سياسية حكمت فيها سلالات من عرقيات متعددة، منها العربي ومنها التركي والتركماني والسلجوقي والكردي، وحتى الألباني كما رأينا في حالة مصر. وفي تاريخ الإقليم الذي نحن في طور البحث عن تشكله ودوره في المرحلة الراهنة، تعتبر كل الهويات الوطنية المتعارف عليها، كاللبنانية والسورية والعراقية والفلسطينية والأردنية هويات مستجدة في الخرائط السياسية كما نعرفها اليوم ولا يتجاوز عمرها القرن الواحد حتى. وهي تعتبر في تاريخ الشعوب وتشكل الوعي الجمعي الموروث، حقبة قصيرة نسبة لاستمرار الحراك السياسي من حول هذه الهويات المتعلقة بالجغرافيا السياسية المتعارف عليها.

فالقطرية العربية بأشكالها كافة رغم احترامها النسبي من قبل مواطني كل بلد منها، وتعلق أبناء هذا البلد بهويتهم الوطنية، كانت وما زالت عرضة للتأثير

السلبي ـ الايجابي، حسب وجهة نظرنا إلى الموضوع، من قبل الفكر القومي الوحدوي العربي؛ فالقومي العربي الوحدوي يدعو ويحلم بهوية ودولة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، وبحيث استمر حراكه السياسي يشكل ضغطاً على الهوية القُطْرية، كذلك أصحاب الدعوة إلى إعادة بناء الخلافة الإسلامية، إستمروا بالضغط على الهوية القطرية لأنهم كانوا وما زالوا يعتبرون أن الهوية الأولى لديهم التي يتماهون بها، هي الهوية الإسلامية الجامعة، فكان أن استمر حراكهم، بوعي أو بغير وعي، يشكل ضغطاً على الهوية القُطْرية وعلى الهوية القومية أيضاً.

بعض الهويات القطرية لم تستقم وتستقر بشكل فعلي بسبب طريقة رسم الخرائط السياسية التي قسمت القبائل والعشائر على طرفي الحدود السياسية، دون الأخذ بعين الاعتبار وحدة هذه الجماعات واشتراكها بهوية عشائرية واحدة.

ضمن هذه النماذج المتعددة يبرز أمامنا أصناف وأنواع من الهويات الجَمَعية السياسية. بعض هذه الهويات يرجع إلى الفكر العقائدي، وهي الهوية الإسلامية التي تعتبر الدين هو سبب الهوية الأولى، وهي رغم أنها هوية متحلّقة حول فكرٍ وعقيدة، إلا أنها مع السنين أصبحت هوية موروثة، لا ناقةَ لحاملها ولا جملَ باختيارها إلا بالولادة. فالبعض متدين والبعض الآخر غير متدين، وإذا كان المتدين يلتزم هذه الهوية عن وعي وقبول، فغير المتدين ملزم على الأقل بتحمل تبعتها، لأن الآخرين ينظرون إليه على أنه يحمل هذه الهوية.

لقد وجد بعض الباحثين في مسألة الهوية أن هذا التعريف يلعب دوراً مهماً في حياة البشر. فهنا فَرْق بين الذات والشخص، وقد برز هذا البحث في دراسات وأبحاث كل من بيسنر وستريت، إذ تعتبر الذات Self الماهية التي أشعر أنها تمثلني عاطفياً وانفعالياً، في حين أن الشخص Person تشير إلى

الهوية التي أعكس بالنسبة إلى الآخرين في أدواري المحددة اجتماعياً. نرى هذه الحدة في الصراعات الأهلية والحروب الداخلية، حيث يتماهى البعض مع هويته الإثنية أو المذهبية، ويتحرك برضاه، لأن الذات والشخص قد اتحدا في هويته، في حين أنّ آخرَ يرفض أن يتماهى على هذا الأساس نرى أن الآخرين يصنفونه على أساس هويته الإثنية أو المذهبية ويعاملانه ويحاسبانه، بل ويقتلانه أحياناً بناء على هذا التصنيف.

في الهويات الجامعة هناك الهويات المتعلقة بخطابٍ ونصٍّ ما، تحدَّد على أساسه الهويات، ترسم لها الحدود، توضع لها المبررات الاجتماعية أو الاقتصادية، أو التاريخية، فيجد الإنسان نفسه ضمن واحدة منها، ويصبح أسيراً لها في وعيه. لننظر مثلاً بين الهوية القومية العربية والهوية القومية السورية عند أنطون سعادة. الأولى ارتكزت إلى نصوص فبرّرت وأكّدت على أحقيتها، والثانية أيضاً التزمت بطريقة علمية في البحث والبرهان لتبرير وتأصيل هوية قومية سورية، في حين أن الهويتبن تجتمعان في الحيّز المكاني والفضاء التاريخي السياسي والاجتماعي في الاقطار نفسها التي يدور الحديث عنها. وهكذا نجد البعض يلتزم بالنص العربي لحمل هويته العربية، والآخر بالنص السوري لحمل هويته السورية. كذلك هي الهويات القُطْرية الاضيق، كالتعصب اللبناني للهوية اللبنانية ـ الفينيقية مقابل كلتا الهويتين العربية والسورية.

إن الهوية القائمة على الفاعل الذات، تعود في تعريفاتها إلى بعض الباحثين الذين سُمّوا بالبنائين، أي نظريات بناء الهوية، أمثال لويس التوسر وميشال فوكو، وبيير بورديو، الذين تحدثوا عن الفرق بين الفاعل/الذات subject position الذي يأخذ موقفاً بذاته، والتموضعات Positionings أي التوضُّع بناءً للنصوص أو ما تنتجه السلطة من هويات.

فضلاً عن معادلة الهوية الفردية الذاتية، هناك الهويات الفردية أمام الهويات الجماعية، والهويات المتعددة بالفرد الواحد، الذاتية subjectivity او

الذاتيات subjectivities، فالإنسان يمكن أن يكون بيروتياً ولبنانياً وعربياً ومسلماً أو مسيحياً في آن ويبدأ بإجراء نوع من التوازن بين هذه الهويات. تتقدم الواحدة على الأخرى لأسباب كثيرة: أهمها قوة وضعف الجاذبية للهوية المعنية، متقدمة هي ومنتصرة، أم متراجعة مهزومة، تقدمية هي أم رجعية، بمعنى هل تساعده على تأطير ما يمكن أن يساعد على ما يعتقده أنه المستقبل الأفضل، أم أنه، رغم حمله لها، يجد أنها تشده إلى الخلف ولا تساعده على التقدم. والبعض يلجأ لأيّ نوع من التهجين بين الهويات Hybridity لكي يتكيف مع الوقائع والمحيط بما يراه الأنسب له.

بيير بورديو، وفي مقال نشر له عام 1980 ثم أصبح بعد ذلك فصلاً في كتاب له، تحدث عن الهويات «الإقليمية» والهويات «الإثنية» على أنها هويات غير حقيقية بسبب أنها تقسيمات عشوائية للناس، إلا أنها تتحول إلى حقيقية بمجرد تحولها إلى تمثلات ذهنية في أذهان الناس كما لو أنها حقيقية، وكما لو أن لها أساساً في كل شيء طبيعي.

هذه الهويات القائمة على النصوص، أو بعض التمثلات الذهنية ستتعرض حتماً لإهتزازات كلما تغيرت التعاريف، أو ظهرت تمثلات جديدة في العالم بعيدة عنا أو قريبة منا، وفي حال العكس، تكون التمثلات الجديدة، حالة فكرية يمكن التعامل معها على أساس النموذج الفكري بداية، ثم في حال تأصّلها ونجاحها تتحول إلى حال أصيلة ناجحة، فتبدأ بكسب الثقة والإعجاب إلى حدّ الرغبة بالتماهي والتقليد، وتتحول الهوية النصّية عند الغير بسبب نجاحها وتأصلها في الذهن كحقيقة قائمة واقعية وكأنها حتمية أحياناً، إلى الحديث عنها وكأنها قانون أو مجموعة قوانين.

لقد كانت المفاهيم والتعاريف تمر بسرعة عبر اللغة الواحدة، فيكون التاثير في التعاريف والتماهي مع عالم المثال أقوى مع وحدة اللغة، من هنا إرتكزت القومية العربية عند عامل اللغة كمؤسس أساسي لهوية القومية العربية،

ولم ترتكز على العرق كأصل للهوية كما حصل للشعوب الآرية والفلسفة الألمانية النازية، أو كما هو حاصل عند اليهود من حيث الدمج بين الهوية الدينية العقائدية المختارة والعنصرية البيولوجية كعنصر آخر مكوّن للهوية اليهودية، حتى أصبح الدين حالة دينية وعنصرية في آن واحد.

لقد اعتمد المنظّرون وكاتبو النصوص حول القومية العربية، على اللغة كأساس لوحدة الهوية العربية، وكان رائدهم في ذلك ساطع الحصري الذي تأثر كثيراً بالفيلسوف الألماني فيخته، الذي كتب عن الهوية الألمانية والذي نظر للفكر القومي وعرّفه على أساس اللغة والتاريخ المشترك.

كانت حياة الحصري بحد ذاتها عالماً صغيراً لما نبحث عنه في هذا الموضوع، فعائلته أصلها من الحجاز، جاءت واستوطنت في حلب قبل الحكم العثماني، وأثناء الحكم العثماني عمل والده في أكثر من مدينة وجغرافيا، فانتقل من اسطنبول إلى بغداد وطرابلس واليمن ثم عاد إلى اسطنبول، وكان ساطع يرافقه أحياناً، ويبقى في اسطنبول أحياناً كثيرة لمتابعة دراسته. ثم بعد تخرجه من الدراسة ذهب إلى بلاد البلقان، للعمل هناك، حيث كانت قد بدأت تستعر فيها الصراعات القومية، واكتشف «كما يقال» أهمية الرابط القومي على حساب الرابط الديني، ما هذه المصيبة الفكرية، التي ترى في أقسى أنواع الإحتراب في البلقان، مدرسة لتأصيل الهويات كأصل للإنسانية، المهم أنه إنتقل من مجرد مواطن في الإمبراطورية العثمانية تحت الخلافة الإسلامية إلى منظر للفكر القومي التركي وأصبح عضواً فاعلاً في نشاط التتريك وتركيا الفتاة، حيث كان يكتب في صحفها تحت اسم «مصطفى ساطع» إلى أن عاد وتذكر أصله العربي، فترك اسطنبول، البلد التي تعلم فيها كل علومه، والتي وظفته في كل الوظائف وأعطته كل المراتب، ليصبح منظِّراً للقومية العربية.

ساطع الحصري، الذي يعتبر أبو القومية العربية عند البعض لكثرة ما كتب فيها، لم يكن يفعل سوى نقلٍ للأفكار التي كانت تؤسس في الغرب للفكر

القومي، والتي أسست للفكر القومي التركي أو ما عرف بالتتريك، فكان يكفي أن ننقل النص كما هو مع تغيير الجغرافيا وبعض التواريخ، كما سبق وذكرنا في موضوعة النص التماثلي الذهني في الوعي، لكي تصبح القومية العربية صنواناً للقومية التركية والألمانية والفرنسية والإيطالية الخ.

وارتكزت الأفكار القومية عند ساطع الحصري، والتي ارتكز إليها المفكرون العرب من بعده، على عامل وحدة اللغة، وعامل وحدة التاريخ، أو ما سمي «الرسالة الخالدة»، دونما تعريف واضح لهذه الرسالة.

المنطقة التي تعلم فيها ساطع الحصري الفكر القومي والتي أثرت فيه عند بدايات تشكل وعيه القومي، كانت منطقة البلقان التي غدت «البلقنة» المشتقة منها كصفة مرادفة لكل أنواع الصراعات العرقية في العالم. تماماً كما هي اللبننة، نسبة للحرب الأهلية في لبنان، ثمّ العرقنة والصَوْملة لاحقاً في كل من العراق والصومال.

حنه أرندت المفكرة اليهودية اليسارية كانت أوعى من ساطع الحصري عندما قالت كلمتها الشهيرة، «أن العالم قد خسر مرتين، المرة الأولى عند سقوط الإمبراطورية العثمانية والمرة الثانية مع سقوط الإمبراطورية البروسية». مع سقوط الإمبراطوريتين وقعت الحربان العالميتان في أوروبا والعالم، وتقسم العالم العربي، وما كان امبراطورية إسلاميةً إلى دولٍ وأقطار، متساكنة أحياناً ومتحاربة أحياناً أخرى.

هذا ليس بكاء على أطلال خلافة إسلامية، كما يظن البعض، بل دراسة علمية للمنظومة السياسية الأوسع، الجامعة للقوميات والإثنيات والأديان والمذاهب تحت وحدة جَمَعية واحدة، لا تعرف الحدود والفواصل، بل تفتح المجال للنمو في فضاء أوسع، بشرط المعاملة بالتساوي للمواطنين التابعين لهذه الوحدة الجَمَعية الواحدة.

الصراع يجب أن يكون إذاً حول العدل والمساواة وليس حول التفرقة بين الهويات. في الخيار الأول تعاونٌ وتعارفٌ وتكافلٌ بين القوميات والإثنيات والأعراق، وفي الثانية تحاربٌ وتقاتل في أسوأ الأحوال، وتنافس وتقاسم للنفوذ في أحسن الأحوال، بناءً للهوية التابعة للنص المتماثل بحقائق ذهنية، تصبح حقيقة راسخة، وكأنها قانون علمي لا بديل عنه.

في الهوية النّصية ظهر في منطقتنا مفهوم القومية الاجتماعية السورية، للمفكر أنطون سعادة، مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي. سعادة كتب واحدة من أروع النصوص التي درست تطور ونشوء الأمم، واعتبر الوعاء الجغرافي، أي سوريا الطبيعية كما حدّد حدوده الجغرافية، وعاء للتفاعل الحضاري على مر القرون، شكّل شخصية واحدة لشعوب المنطقة، جعلها أمة واحدة ذات هوية قومية واحدة. لم يتوقف سعادة عند اللغة كثيراً، بل عند التفاعل الحضاري الذي حبك النسيج الاجتماعي للمنطقة، وحدد ثقافتها وروح الوجدان القومي الخاص بها. هذا الوجدان الذي هو «أعظم ظاهرة اجتماعية في عصرنا، وهي الظاهرة التي يصطبغ بها هذا العصر على هذه الدرجة من التمدن» كما جاء في كتابه عن نشوء الأمم، وهذا أيضاً عنوانه، إذ يقول فيه: «القومية هي يقظة الأمة وتنبهها لوحدة حياتها ولشخصيتها، ومميزاتها، ولوحدة مصيرها، أنها عصبية الأمة.» «أنها وحدة الحياة في مجرى الزمان ... هي شعور خفي صادق وعواطف حية وحلم وثيق على الحياة التي عهدها الإنسان، أنها عوامل نفسية منبثقة من روابط الحياة الاجتماعية الموروثة والمعهودة».

سعادة إذاً، هو صاحب فكرة للهوية القومية النصية ولكن الحية. القومية تعي نفسها من خلال النص المؤصِّل لها، الداعي إلى يقظتها وإلى معرفة مصالحها وأهدافها وتحديد من هم أعداؤها ومن هم أصدقاؤها. ولمعرفة القوة الموجودة في روح الأمة التي لو استيقظت لفعلت الكثير: «إنّ فيكم قوةً لو فعلت لغيّرت وجه التاريخ».

ولكن وصف سعادة للهوية القومية لا يقوم على عوامل أحادية الأبعاد، كاللغة، لأن الأمة السورية، رغم أنها اخترعت الحرف، فإنها عرفت لغات متعددة، قد تكون ذات أصول واحدة ولكنها في النهاية متعددة.

الهوية القومية عند سعادة هي موضوعية مركبة، من وعي الإنسان والجماعة لنفسها على أن تاريخها وحضارتها، حاضرها ومستقبلها له بوتقة تفاعل واحدة في الحيز الجغرافي المحدد، في الجغرافيا السورية.

إذاً هي هوية موضوعية أكثر منها ذاتية، تعي ذاتها من خلال الوعي الموضوعي المتفاعل، وهي أعلى أنواع الهويات التي ترى الأمور بشكل متحرك، كتطور ارتقائي متفاعل. ولذلك نجد كلمة الارتقاء والتقدم تتكرر في فكر سعادة.

أصاب سعادة في أنّ الفكر القومي هو أعلى ظاهرة اجتماعية سياسية شهدتها الحضارة الإنسانية. هكذا كان في زمانه، إلا أن التطورات السياسية، إن كان في تشكُّل المنظومات السياسية الجديدة التي شهدتها الإنسانية، أو عودة الدين كعامل أساسي في تشكيل وعي الأمة نفسها التي يتكلم عنها سعادة و تجبرنا على مقاربة أوسع إطاراً وأكثر عمقاً، مستفيدين من التطورات وتقدم العلوم الإنسانية في هذا المجال.

انقسام آخر أسس لأمم جديدة قد يسلط الضوء على عملية تفاعل المجموعات البشرية، بشكل أفقي أو عامودي، وبكلتا الحالتين يؤسس لانقسام قوي.

الانقسام الأفقي يتعلق بالطبقات، ويحصل عندما تنقسم وتنفصل الوحدات الجمعية، بناء للمصالح الاقتصادية، والطبقية، لتؤسس وحدات جَمَعية جديدة. أو تنقسم انقساماً عامودياً حاداً لأسباب عقائدية ودينية مختلفة، رغم التاريخ المشترك والوعي الجمعي المشترك، والتطور الحضاري المشترك والعمران والوجدان الخ.. كما يصفها سعادة، ولكن في لحظة تاريخية تنقسم

هذه المجتمعات إلى هويات جديدة لأسباب عقائدية، وليس المهم إلى أي مدى تكون في المقياس العلمي سليمة أو عقيمة، المهم أنها وجدت مكانها في الوعي الجمعي، لفئة من الناس إرتأوا الانفصالِ وتكوين هوية جديدة.

الإنقسام الإثني والعِرقي والقومي قد يستبدل في بعض الأحيان بالإنقسام الديني، وقد تكون قصة إنقسام الهند إلى ثلاث دول خير دليل على ما نقول.

الهند لم تكن عبر التاريخ سوى ممالك وإمارات، تحكمها عائلات أو عصبيات عرقية. ولكن ضمن وحدة في التاريخ، ووحدة في اللغة سائدة، رغم وجود اللغات واللهجات المتعددة ضمن هذه الوحدة الجامعة.

وحّد الاستعمار الهند بمدة طويلة تحت سلطة المستعمر، وكانت منذ آلاف السنين موحدة بالحضارة والوجدان التاريخي، إلا أنها في السياسة والحكم كانت ترضخ لحكم المهراجا، في انفصال في شكلٍ من الأشكال، واتحادٍ في أشكال أُخَر في آن واحد.

خضعت مكونات شعوب الهند كافة للاستعمار بنسبِ إطاعاتٍ وخضوعٍ متفاوتة، إلا أنها طرحت الانفصال والانفكاك على أساس ديني مع تقدم الحركة الإستقلالية بعد الحرب العالمية الثانية. وتصاحبت عملية الإستقلال مع عملية الإنفصال في آن واحد. وشكلت هذه الظاهرة الهندية، نموذجاً لإنهيار المُتّحِد من التاريخ والوجدان والمصالح المشتركة، أمام المِخيال النصّي الذي مهّد لوعي موهوم اسمه الأمة الطاهرة أو النقية العِرْق.

الانفصال كان على خلفية دينية. المسلمون يريدون وطناً «طاهراً» هكذا سموه «باك استان»؛ أي الوطن الطاهر، كما هو معروف اليوم بباكستان. من الطبيعي التفكير وتخيُّل ردة الفعل على الاسم من الطرف المنسلخ عنه هذا البلد الجديد؛ هل هو بلد النجاسة؟؟

إلا أن باكستان التي كانت تتشكل بداية من اقليمي البنغال والبنجاب،

رغم الفاصل الجغرافي بينهما، وعدم وجود وحدة جغرافية، إلا أن الوحدة الدينية، جعلت الاقليمين يجتمعان على طلب الانفصال.

عدم مراعاة المساواة والظلم الذي شعر به إقليم البنغال، أدى إلى انفصاله وتأسيس بلد آخر لاحقاً باسم بنغلادش.

الوحدة الدينية إذاً لم تكن لتكفي لإيجاد العدل بين مواطني البلد الواحد، والمشكلة إذاً لم تكن دينية، بقدر ما هي قيمية، أي بقيمة الحرية والمساواة والعدل والقانون. وهي قيم تنطبق بأحقيتها وجوهرها على كل شعوب الأرض بدون تمييز، إلا بنسبية وعينا لمعنى الحرية والمساواة والعدالة.

هكذا عاشت «الدولة الطاهرة» سنين اللامساواة التي أدت إلى انسلاخ مكوّن من جسمها البنغالي إلى دولة مستقلة، وغاصت باكستان بالإنقلابات العسكرية والتبعية للولايات المتحدة، والتجاذب الإقليمي الدولي، ودخول الحروب مع جيرانها، حتى أصبحت مهددة بوحدتها من خلال خروج العصبيات الإثنية، البشتونية، والبلوشية وغيرها من المكونات الباكستانية. ورغم الوحدة الدينية، والإشتراك في المخيال الجمعي التاريخي لمكونات الشعب الباكستاني، إلا أن هوية المهاجر ونعته بهذه الصفة، ظلت تلاحق كل الباكستانيين الذين تركوا جغرافيا مدنهم وقُراهم التي أصبحت ضمن حدود البلد «الآخر غير الطاهر»، لكي يبقوا «مهاجرين» في بلدهم الجديد، البلد الطاهر. ومن المفارقات ذات الدلالات التعليمية والحاملة للعبر، هو أن عدد المسلمين اليوم في البلد الآخر «غير الطاهر» يساوي عدد المسلمين في البلد الطاهر، أن لم يكن يفوقهم عدداً.

رغم إنسلاخ باكستان عن الهند، البلد الأم، وهجرة الملايين من المسلمين الي البلد الجديد المستحدث، إلا أن الهند أبقت في دستورها على بند، يسمح باستعادة الجنسية الهندية لكل من يرغب بالعودة إلى الوطن الأم.

أي أنها أظهرت تسامحاً أمام من لفظ منطق الوحدة لصالح منطق الانفصال، وأظهرت تفوق مفهوم الهوية الهندية الذي يقبل ويحمي، بل يدافع عن التنوع الديني والعرقي والإثني، ضمن هوية الهند الجامعة، في موقف متناقض تماماً مع السعي الي بناء دولة طاهرة قائمة على الدين الواحد.

انتصرت قيم الديموقراطية والمساواة والتنمية في الهند، وفشلت في البلد «الطاهر» من خلال إنفصال بنغلادش، ومن خلال الإنقلابات العسكرية، في باكستان، والإقتتال تحت الرايات الدينية المتطرفة ضمن البلد «الطاهر» الواحد.

في الهويات الجامعة هناك الهويات الوطنية التي ارتفعت أحياناً إلى مصاف الهويات القومية الشوفينية، كما حصل في ألمانيا التي وحّدها بسمارك أو إيطاليا التي وحّدها غاريبالدي، وفي الحالتين تحولت الهوية القومية إلى شوفينية متعالية على باقي القوميات الأوروبية واندلعت الحربان العالميتان نتيجة صراع قوميات أوروبية متنازعة على المصالح. كما أن هناك هويات وطنية بقيت في حد اللحمة الوطنية دون الغوص في وحول الهويات القومية الشوفينية، هذه الهويات بمعظمها تمحورت حول بقعة جغرافية ذات تاريخ مشترك بنسبة عالية وذات لغة مشتركة ومصالح اقتصادية تقتضي التوحد حول هذه الهوية الوطنية الجامعة التي تحمي أمن المجموعات المكونة لهذه الوحدة الجديدة وتحمي مصالحها الاقتصادية. هكذا تشكلت معظم الممالك الأوروبية وتمحورت حول عائلة مالكة لا تحكم ولكنها تشكل رمز وحدة المجموعات البشرية المنضوية تحت هذه المملكة وهويتها. كذلك تمحورت بعض الجمهوريات حول اللغة المشتركة والتاريخ الواحد، كما هو حاصل في فرنسا وإيطاليا وغيرهما.

إلا أن هذه الكيانات المتفرقة، سرعان ما اكتشفت بعد الحرب العالمية الثانية، أن القومية الشوفينية لا تؤدي إلا إلى الاقتتال مع القوميات الأخرى،

وإن من مصلحتها التعاون فيما بينها. أنشىء لذلك مجلس التعاون الأوروبي، ومجلس التنمية والأمن الأوروبي، ومن ثم انتقلوا إلى الوحدة الأوروبية، نتيجة التحديات الاقتصادية التي كانت تواجههم أمام عظمة الاقتصاد الأميركي، وصعود الاقتصاد الياباني، ومن ثم الاقتصاد الصيني، فأدركوا لأسباب اقتصادية وتحديات حضارية أن عليهم الاتحاد ضمن المنظومة الأوروبية.

هذه الهوية الأوروبية لم تكن موجودة سابقاً، إنها إختراع بشري لمجموعات بشرية رات أن من مصلحتها كتابة نص، ينظر لأهمية الوحدة فيما بينها، فبدأت الكتابات حول الوحدة الأوروبية وأهميتها، ومنافعها للمواطن الأوروبي، الذي هو مواطن في بلد آخر من مكونات هذه الأوروبا المفترضة، وانتقلت هذه الوحدة من مجموعة دول محدودة العدد إلى أن وصلت اليوم إلى مجموعة تضم 24 دولة، خصوصاً بعد سقوط المعسكر الإشتراكي، الذي سمح لدول جديدة بالإلتحاق بهذه الوحدة، التي سنتحدث عنها في فصل آخر.

من مكونات هذه الوحدة الأوروبية، كانت فرنسا رائدة مع ألمانيا في إرساء هذه الوحدة. وهما البلدان اللذان خاضا الحربين العالميتين الأولى والثانية، في معسكرين متحاربين مختلفين.

فرنسا هذه تفردت بالانتقال بعد الثورة الفرنسية من مجرد دولة تجمع في مكوّناتها كل من كان تحت حكم التاج الفرنسي، رغم مكوناتها من القوميات اللغوية المتعددة، إلا أن ملوك فرنسا كانوا قد وحّدوا هذه البقعة المعروفة لدينا حتى اليوم تحت هوية واحدة، فتحولت بعد الثورة من هوية تدين بالولاء للتاج الفرنسي إلى جمهورية تحمل في مهامها رسالة الثورة الفرنسية، مع ما تحمله من تنوير ونظم سياسية جديدة قائمة على الجمهورية وفصل السلطات، وتالياً أثرت في العالم أجمع وتحولت إلى قوة استعمارية دولية تمارس دور التنوير المزعوم، والسطو على المقدرات والثروات في آن معاً.

إلا أنها بعد ثورتها على الملكية، ورغم أن أوروبا كلها تقريباً ناصبتها العداء، بل أعلنت الحرب عليها، إلا أن الجميع، في أوروبا، كما في أميركا، وبعد ذلك تقريباً في كل انحاء العالم، بإستثناء بعض الدول العربية في الخليج، اعتنق فكرة الجمهورية وفصل السلطات، أو الملكية الدستورية، مع فصل السلطات وممارسة الديموقراطية.

هكذا أصبح تاريخ دولة، هو جزء أساسي من أجزاء مكونات الوعي والتنظيم في معظم بلاد الأرض. هذه أيضاً يمكن أن تُحتسب إذا ما أسّسنا نادياً للدول الديموقراطية، أو نادياً للدول التي تحتم فصل السلطات. ولو جاء أحد المفكرين وكتب ونظّر للمكونات الجامعة لهذه الدول والنظم المشتركة، لوجد هوية نصّية يمكن أن يجمع حولها العديد من الدول في بؤرة تعاون دولي.

الفرانكوفونية كمنظمة تعاون ليست بعيدة كثيراً عن مثل هذا التصور، كما هو الكومنولث البريطاني وكما هي دول البريكس اليوم، المجتمعة على نظرة مشتركة للنظام السياسي الدولي ولنظام التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية فيما بينها.

بريطانيا تحت حكم التاج البريطاني حملت هويتها وتسلحت بدوافع الثورة الصناعية، فتقدمت بهويتها لتتماهى مع مصالح عالمية حددتها لنفسها بالسيطرة على البحار واستعمار شعوب الأرض، حتى أصبحت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، كما كان يقال.

هذا باعثٌ مؤسس لتوأمة المصالح القومية مع الواقع الدولي، يدفع بدولة للعب دور عالمي ما، رغم تراجع نفوذها الاستعماري، إلا أن نفوذها الفكري والسياسي والتنظيمي ما زال يحفر في عدة دول، رغم التمايز في الهوية القومية.

في تاريخ تشكّل الهويات الجامعة هناك الهويات القومية التي قامت بناء

للمصالح الاقتصادية، لم تكن تجمع فيها أي أصل إثني أو حتى جوهر ديني متفرد، ولكنها شعرت بضرورة التوحّد حول هويةٍ لضرورات اقتصادية مصلحية، أو لإرتفاع مستوى وعيها في اللحظة التاريخية المحددة لضرورة البحث عن هوية سياسية جامعة توّحد المجموعات البشرية ذات المصلحة المشتركة بالتشكّل والتوحّد حول هذه الهوية الجامعة، والتي كانت تشترك في الحيز الجغرافي الواحد. هكذا خرجت هوية الولايات المتحدة التي أرادها المهاجرون والمؤسسون الأوائل. مجموعات بشرية جمع بينها الفقر أو حب المغامرة والبحث عن موارد جديدة، إلى السيطرة على أراضي شعوب أعياها الاقتتال فيما بينها، كما كانت هي حال الأزتيك في أميركا الجنوبية، أو أضعفها تأخُّرها التكنولوجي بحيث لم تقوَ على مقاومة الغزوات. هكذا خرجت للعلن دول وجمهوريات جديدة، في شمال القارة الأميركية وجنوبها.

لو أخذنا الولايات المتحدة نموذجاً لوجدنا تفردها كموطن لجماعة بشرية معينة. فرغم طغيان المذهب البروتستانتي على أغلبية سكان الولايات المتحدة، في بدايات تشكلها، إلا أنه لا يمكن أن نسميها دولةً للبروتستنتيين، خصوصاً بعد التحولات الديموغرافية التي شهدتها عل مدى تاريخها، حيث أصبح عدد الكاثوليك لا يستهان به، وأصبح السود كما البيض يتمتعون بحقوق متساوية، وليس أفضل من الرئيس أوباما للدلالة على هذا التحول الكبير. كما أصبح العنصر الأصفر مكوناً أساسياً إلى جانب مكونات من اللاتين الوافدين من أميركا الجنوبية، دينهم ليس بروتستنتياً بل كاثوليك وبوذيون وهندوس ومسلمون والبعض منهم حتى لا يتكلم اللغة الإنكليزية البتة.

وهكذا يمكن القول أن هذه الدولة هي دولة المهاجرين متنوعي الهوية الدينية والإثنية والعرقية، ومن ثمّ فان هويتها ليست موروثة بالدين أو المذهب أو العرق بقدر ما أن الجامع المشترك فيما بين المكونات البشرية التي تشكل الهوية الأميركية، رغم تنوعها الفاضح، هو حب العيش على الطريقة الأميركية

والتي يجعلها قبلة المهاجرين حتى اليوم من كل بلدان العالم، من الأبيض والأسود والأصفر، من البروتستانت والكاثوليك واليهود والمسلمين والهندوس والبوذيين، ولا أدري أية ديانات أخرى، قد تكون غابت عني أثناء هذا البحث، في حقوق وفرص متساوية.

الملفت أنه رغم هذا التنوع الذي يمكن وصفه بمجموعة العالم الصغير بتنوعها الديني والإثني والعرقي، هي أكثر الدول التي تحدد بدقة مفهوم الأمن القومي لديها وتسعى إلى المحافظة على التفوق التقني والعسكري و الاقتصادي لمواجهة العالم كله.

الهوية الأميركية تعتبر نموذجاً يجب دراسته على حدة، فلم يعرف العالم دولة تكونت من مهاجرين متنوعين إلى هذا الحد وانشأت دولة واحدة بهوية جامعة أصبح لها مفهوم لأمن قومي، والأهم نظرة لإدارة العالم وتناقضاته وتفاعلاته، ورسم نظمه الدولية وبناء مؤسساته الناظمة، من البنك الدولي إلى صندوق النقد، والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. حتى التدخل في كل شاردة وواردة من شؤون العالم سلباً أو ايجاباً، ليس هنا المهم، المهم أن هذا التنوع بالهويات الأساسية التي يتمحور حولها العديد من دول العالم، من دين ومذهب وإثنية وعرقية ولغوية، كلها تحولت من هويات أساسية إلى هويات فرعية في البوتقة الأميركية الواحدة، دون أن يعني ذلك موت الهويات الفرعية لكل مواطن اميركي، ولكن الهويات الفرعية تراجعت لصالح هوية أميركية جامعة. ومن المعلوم أن قوة أميركا ستبقى بنسبة عالية بين الأمم طالما أن هذه الوحدة مستمرة، أما إذا تراجعت وحدة الهوية الجامعة لصالح الهويات الفرعية، التي يمكن أن تكون دينية أو عرقية، أو حتى وِلائية بمعنى انتمائها لولاية معينة على حساب الولايات الأخرى، فإن هذا الانقسام لو وقع سيعني نهاية الولايات المتحدة الحالية.

لا شك أن تاريخ تشكل هذه الدولة هو الذي سمح لها وساعدها على

تحويل ما هو متعارف عليه كهويات أساسية في باقي البلدان إلى أن يتحول إلى هويات ثانوية في هذه الدولة التي هي الولايات المتحدة. أعتقد أن التحدي الأكبر لمنطقتنا هو في كيفية تحويل الهويات الفرعية التي أصبحت هويات أساسية عند البعض وصهرها في مشروع واحد يحمل هوية جامعة يحول الهويات الأساسية إلى هويات فرعية ويبني هوية جامعة جديدة أعلى وأرقى من الهويات الفرعية.

يشترك بهذه التجربة اليوم كل من أستراليا وكندا، والبرازيل والأرجنتين ومعظم دول أميركا الشمالية والجنوبية، كما هناك نموذج دولة جنوب أفريقيا التي وحّدت بين السكان الأصليين والمهاجرين البيض في بوتقة دولة واحدة، والأمثلة كثيرة في هذا المجال، إلا أن الولايات المتحدة تبقى المثال الأكثر حضوراً في السياسة الدولية وفي النماذج المقارنة للهويات القومية أو الوطنية الجامعة.

سقوط المعسكر الإشتراكي أعطانا المثال الكبير والأكثر حداثة للتفكك الوطني والقومي ولعشوائية التشكل للهويات الوطنية. الإتحاد السوفياتي الذي كان يشكل دولة واحدة، ذات هوية واحدة هي وحدة السوفيات والقوى العاملة لبلاد وشعوب متعددة الأعراق والقوميات واللغات والأديان، ولكن هوية نَصّية تكلمت عنها الأدبيات الشيوعية، سمحت للشيوعين في توحيد العشرات من القوميات وضمّها في بوتقة بلد واحد. كما بنيت إلى جانب هذا البلد ومن حوله، كبلدٍ قطبٍ جامعٍ، منظومة الدول الإشتراكية وحلف وارسو.

سقوط الاتحاد السوفياتي، وسقوط حلف وارسو معه، أديا إلى عودة تشكل حدود جديدة في آسيا وأوروبا، زادت من مساحة الحدود الجغرافية السياسية بين الدول وأعطيت هويات قومية، كانت قد تراجعت أمام الوحدة السوفياتية، المجال لكي تعبر عن نفسها، بإستقلالها السياسي، وبتطلعاتها

وأمانيها وتوجهاتها الاقتصادية، إلا أنها وبأكثرية لافتة، سريعاً ما بدأت تصارع لتقديم ترشحها للالتحاق بالإتحاد الأوروبي.

هذه الظاهرة، تؤكد على أن المخيال الثقافي والعامل اللغوي يمكن أن يؤسّسا لهوية تاريخية نَصيّة ما، كما أن عوامل المصلحة والآمال المستقبلية، يمكن أن تؤسس لهوية أوسع وإن لم تكن إندماجية، فهي تنسيقية وتضامنية في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد كافة، بحيث أنها تشابه الإندماج إلى حد كبير.

هذه التجربة تؤكد لنا إلى أي حد هي عشوائية إختيار الهويات الجمعية وطريقة تركيب الوحدة الجغرافية السياسية وإنفكاكها.

من جملة الأمثلة على تشكل هوية موضوعية غير نصيّة، من خلال التأثر بالظروف الموضوعية التي يمكن أن تشكل هوية ما، هو مثال هونغ كونغ، التي تعتبر جزءاً من بلد هو الصين الأم ومن شعبها عبر التاريخ، إلا أن ظروفاً موضوعية أثرت في خلق هوية هونكونغية، متمايزة عن الهوية الصينية الأم.

ظلت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية من عام 1841 إلى عام 1997، حيث أصبحت منطقة إدارية خاصة ذات استقلال جزئي تابعة لسيادة جمهورية الصين الشعبية. وبمقتضى المعاهدة التي جرى التفاوض بشأنها بين بريطانيا وجمهورية الصين الشعبية عام 1984، تتمسك هونغ كونغ بوضعية إدارية خاصة إلى حدود عام 2047، وهو التاريخ الذي ستنضم فيه بصفة تامة إلى جمهورية الصين الشعبية. وستستمر اللغتان «الصينية والإنكليزية» في التداول بصفتهما لغتين رسميتين مشتركتين، co-official language.

تاريخ المستعمرة البريطانية أعطانا نموذجاً لتشكل هوية من نوع متفرد، فلما صارت هونغ كونغ مستعمرة بريطانية، لم تكن لتتوافر إلا على عدد قليل من السكان، وقد طورت المستعمرة علاقات تجارية مع عائلات التجار الثرية من الصين الجنوبية، فأدى هذا إلى نمو السكان المحليين الذين جُلبوا من إقليم

الكانتون المجاور للعمل في الصناعات ذات العلاقة التجارية. من هنا نجد أن أكثر صناعة هونغ كونغ هي موجهة للتصدير أساساً للعالم وليس للاستهلاك المحلي. وانتشر السكان على طول المنطقة الرئيسية لكاولون Kowloon عبر المضيق من الجزيرة. وقد تم التخلي عن هذه المنطقة للصين بموجب معاهدة 1898 واتفق على عقد إيجار بعدها للمستعمرة لمدة 99 عاماً، وحين أوشكت مدة الإيجار على الإنتهاء عام 1984، وجدت بريطانيا «أنّ المستعمرة لم تعد قابلة للحياة من دون الأقاليم الريفية، فأعادتها إلى السيادة الصينية. حقيقة الأمر تكمن في تقدم الاقتصاد الصيني، والذي أصبح يوازي اقتصاد هونغ كونغ، بالإضافة لتراجع القدرات البريطانية على الإحتفاظ بالمستعمرة وخوض صراع مع الصين، التي أخذت موقعها في مجلس الأمن وطورت اقتصادها وقدراتها العسكرية،

عادت هونغ كونغ إلى الصين ولكن هويتها لم تعد كما كانت صينية خالصة، فطوال فترة الاستعمار البريطاني استقدمت جنسيات أخرى وبأعداد هائلة لتقيم في المستعمرة، وبخاصة من مستعمرات بريطانية أخرى على رأسها الهند، بلاد كماليزيا والفلبين وأندونيسيا، وأصبحت اللغة الانكليزية أساسية في التداول الرسمي والشعبي حتى، وبرزت هوية في طريقة العيش في هونغ كونغ تتمايز عن طريقة العيش والتفكير عما هي عليه في الصين الشعبية البلد الأم، ولذلك اصبحت هذه الهوية مثالاً للتحول الموضوعي، الذي تشكل فيه عوامل الإختلاط العرقي وتعدد اللغات والتوجه أكثر نحو العالم للتصدير، وتحول هونغ كونغ إلى مركز للمعاملات المالية الدولية ومركزاً مصرفياً دولياً بإمتياز، هذه التحولات تؤثر على الهوية والنظرة الموضوعية للعالم من خلال دور الجزيرة. هذه إذاً هوية موضوعية متأثرة، فالعوامل الدولية تجارة وصناعة ومالاً ومصارف واستثمارات وثقافة وآمال وتوجهات حاضرة ومستقبلية لا تتوفر في أي بلد آخر لم يوجد في مثل هذه الظروف.

تعتبر الصين الشعبية من خلال تجربتها مع هونغ كونغ، ومن خلال ما ستشهده مستقبلاً مع تايوان، مثالًا للتطور الموضوعي من خلال تداخل عوامل خارجية وداخلية سياسية وتجارية وثقافية تؤثر في صياغة الهويات وصياغة الحلول السياسية لاستقرار الاقاليم الجيوبولتيكية، المتعلقة بالجغرافيا السياسية والمتعلقة بالسياسات الديموغرافية. فالصين تحتوي على قوميات متعددة، ولكن في بوتقة تاريخية وحضارة متشابكة، والأهم اليوم قاطرة تطور اقتصادي وتقدم تقني يعود خيره على الجميع، بحيث تكون أي نزعة انفصالية لأي سبب ما، غير قابلة للحياة. وقد ربطت الثورة الماوية من خلال الثورة الثقافية مسألة التطور والتقدم مع الهوية الوطنية، بحيث أصبح كل ما هو تقدمي مرادفاً للهوية الوطنية الصينية، وكل ماهو رجعي متخلف مخالفاً للهوية الوطنية الصينية، وبالتالي أصبح لهذه الهوية روحية تقدمية معيارية تحرك روح الأمة الصينية، ولقد استعان دينغ كسياوبينغ Deng Xiaoping تمرير جميع إصلاحاته للنظام الاقتصادي وإدخال رأسمالية إنتاجية بقيادة الحزب الشيوعي بمجرد إعطائها الطابع الوطني الخاص، بتسميتها «إشتراكية على الطريقة الصينية». هنا تجدر دراسة دور الهوية الموضوعية المحركة في عملية نهضة أمة أو العكس؛ أي انحدارها.

من هنا تأتي أهمية دراسة الهويات التي قد يكون هدفها ودورها فقط تجميع الكتل البشرية والجماعات الاجتماعية في بوتقة ما، وأخرى يكون لها دور نهضوي أو دور تدميري وتراجعي، يحط من دور وموقع من يحمل هذه الهوية أو تلك، أو العكس؛ يرفع من شأنها، ويساعده على التقدم. التقدم والرفعة كانا حلم أنطون سعادة في هويته النصية التي تحدث فيها عن أسباب موضوعية لتشكيل هذه الهوية، جوهرها كان النهضة الاجتماعية، ولكن هذا لم يتحقق بالشكل الأمثل، كما لم يتحقق حلم البعث ببعث روح الأمة نحو نهضة عربية جامعة.

من جملة الأمثلة على الهوية الموضوعية، غير النصية في بدايات تشكيلها، هي الهوية المصرية المعاصرة. فمصر رغم أنها كانت جزءاً من مكونات الخلافة العثمانية وبتبعيتها الإدارية والسياسية كانت كذلك حتى مع تعيين محمد علي باشا الألباني حاكماً عليها، إلا أنها مع محمد علي بدأت تأخذ شكلاً لهوية مصرية متميزة، لم تكن قائمة على أساس الإرث التاريخي، الفرعوني، فهذا كان مستحيلاً مع وجود الدولة الإسلامية والخلافة.

محمد علي أعجب بالتقدم الحاصل في الغرب، فبدأ بنسج العلاقات مع الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة، وبدأ بعملية تعاون مصري أوروبي، خارج نطاق الإدارة العثمانية، فحصلت في مصر أثناء حكمه وحكم سلالته تطورات تقنية وعلمية واستراتيجية كبيرة، توجت بفتح قناة السويس أثناء حكم حفيده اسماعيل باشا. هذه التحولات جعلت من مصر دولة غير منفصلة عن الخلافة العثمانية بالمعنى السياسي، ولكنها منفصلة من حيث خياراتها التنموية وتحالفاتها الدولية. التطور على سرعتين بين ما كان يجري في مصر وما كان يجري في الآستانة، أي مركز الحكم العثماني، جعل من مصر تتحرك في فلك وفضاء تقني إداري وحضاري يختلف شيئاً فشيئاً عن ما يجري في منطقة المركز، فكان الإقليم المصري شبه مستقل دون انفصال رسمي عن المركز، وبرزت هنا معالم هوية مصرية موضوعية ليست نصية، أي لم يكتب أحد عنها، ليؤصلها خارج الوحدة الإسلامية في حينه. وبالطبع لم يكن للإسلام السياسي أي وجود، لأن الدولة كانت، نظرياً، تحكم بالإسلام وفي ظل الخلافة.

مع دخول الإستعمار البريطاني إلى مصر إرتفع شعار «مصر للمصريين» وكما أن حركة الترجمة وتبادل الأفكار مغ الغرب الذي كانت الأفكار القومية كما هو متعارف عليها اليوم، قد بدأت تشكل هوياته القومية الوطنية، انتقلت هذه الأفكار إلى مصر، وانتقلت إليها الأفكار الدستورية، ونظريات فصل السلطات.

على أثر هذه التحولات الموضوعية انتقلت الهوية المصرية، من مجرد كونها جزء من المكوّن الإسلامي الواسع، إلى هوية خاصة بالوطنية المصرية. ومع سقوط دولة الخلافة استمرت هذه الهوية بالتاصل عبر ظهور الأحزاب الوطنية، التي كانت تتمحور حول الهوية المصرية، والتي كان حزب الوفد يمثل أنصع صورها، ولكن ردة الفعل على سقوط الدولة العثمانية، ومن ثم إلغاء الخلافة، أديا إلى ظهور جمعيات ومنظمات، بدأت تعاود التمحور حول النصوص والأفكار التي تدعو إلى الهوية الإسلامية الجامعة. وفي ظل هذه الظروف بدأ تأسيس حركة الإخوان المسلمين.

الملامح الدستورية للهوية المصرية بدأت مع دستور عام 1922، هنا بدأت هوية النصوص تأخذ حيزاً مهماً، تقليداً للغرب ومفاهيمه، بعد أن كانت الدولة المصرية قد تشكلت بالتمايز الاقتصادي والنهضوي موضوعياً في كنف الدولة العثمانية. متمايزة عنها بهوية موضوعية خاصة وشخصية خاصة من دون الإنفصال التام عنها، إلى أن حصلت ثورة عام 1919.

استمر الحكم في مصر تحت السلالة العلوية، نسبة لمحمد علي، حتى آخر الملوك الذي أطاحت به ثورة الضباط الأحرار عام 1952.

وهكذا خرج الملك فاروق إلى المنفى وتولى الضباط الأحرار الحكم، وبدأوا بصياغة هوية مصر من جديد.

تأثير القضية الفلسطينية، وتحرك عبد الناصر بإتجاه الهوية القومية العربية، حركت مصر من هويتها المصرية المحلية وحولتها إلى مركز الثقل للهوية القومية العربية. هذا التحول خدم أهداف القيادة المصرية بقيادة الإقليم، وهدفها بالتحرك في مقابل حركة الإخوان المسلمين التي كانت تنادي بالهوية الإسلامية الجامعة. والأهم محاولتها لقيادة حركة التحرر العربي واستكمال منظومة الأمن القومي الإقليمي.

استمر النزاع بين هاتين الهويتين النصيتين، إلى أن وقعت مصر اتفاقية كامب دايفيد، ولحاجة الرئيس السادات للإخوان ودعمهم في إتجاهين يرتبطان بسياساته الداخلية والخارجية مع الولايات المتحدة الأميركية، أي دعم سياسة كامب ديفيد، وسياسة التدخل في الحرب الأفغانية، توجه السادات إلى إفساح المجال للحركات الإسلامية بالتحرك من جديد.

هذا الحراك أدى إلى إستفزاز الهوية القبطية، التي كانت تشكل القطب المكمل للهوية المصرية مع المسلمين، ولكن ضمن بوتقة العمل الوطني المصري والقومي العربي، وليس تحت شعارات التوجه الإسلامي السياسي. وبدأت مصر تشهد ما عُرف وما زال يعرف حتى اليوم بأزمة الاقباط في مصر، التي هي في حقيقتها أزمة معرفة كيفية إدارة أي بلد يتشكّل من مكونات دينية متعددة، في عصر القوانين والدساتير، المختلفة تماماً عن عصر العصبية والغلبة الدينية أو الإثنية، كما كانت تتشكل الدول والإمبراطوريات في التاريخ القديم. شؤون الدولة الموحدة، ضمن الاجتماع المتعدد الأديان؛ هذه هي أزمة الدولة العربية الحديثة التي ما زالت تعاني حتى اليوم أزمة هوية مُتجاذَبة ما بين القومي والقطري من جهة، وبين القومي والإسلامي من جهة ثانية. في كل الحالات والهويات الصراع هو صراع نصوص وليس صراع سياسات جوهرية مبنية على معرفة التوازنات الدولية، وموقع الإقليم ودوره، وطريقة التنمية المطلوبة فيه، هل هي قُطْرية بتحالفات ثنائية مع المركز الغربي، والمركز العالمي أم بالتلاقي معه، هل هي بالتكامل الاقليمي، أم بالتكامل الثنائي العابر للإقليم، بين الدولة القطرية من جهة والمركز العربي مباشرة، مع تهميش الإقليم وتكامله الاجتماعي والاقتصادي؟ حتى التيارات الإسلامية، التي تظن أن لها نظرة شاملة للأمور عجزت عن ترجمة حلول لهذه الإشكاليات، ولذلك لم تستحق قيادة المرحلة بجدارة.

مع سقوط نظام مبارك، وحصول حالة سيولة قوية في الشارع ودوره في

العملية السياسية، تشكلت مجدداً حدة الاستقطاب ما بين مشروع إسلامي ومشروع عَلماني، صراع المشروعين إتخذ صورة صراع الهويات أكثر منه صراعاً على السياسات، فعلى غير ما يعتقد التيار الإسلامي، من خلال رفع شعاره، الإسلام هو الحل، فقد رأيناه عندما تسلم السلطة كيف فشل في قراءة المشهد الدولي والإقليمي، وفشل في إدارة الصراعات الداخلية، كما فشل أساسا في قراءة المشهد السياسي، وقراءة أدوار الفرقاء المصريين، والذين ادوا إلى إسقاط النظام وأتوا به إلى الحكم. ومن ثمّ فإن الاعتقاد بالتوحّد حول هوية النص وإنّ الخلاص فيها، دون المقدرة على قراءة الظروف الموضوعية بشكل علمي، أديا إلى خسارة الإخوان دورهم في قيادة مصر ما بعد ثورة 25 يناير.

إن وعي الهوية من خلال الوعي في السياسة وفي الأهداف القومية والتقدمية هو وعي يختلف تماماً عن الوعي الموروث للهوية القائمة خصوصاً على النوستالجيا، أي التوهم بأن الماضي كان عظيماً وجميلاً، وليس في هذا أي دليل، ثم الانتقال بهذا الوهم إلى حيز التخيل على أن العمل بموروث الهوية وعاداتها وتقاليدها القديمة فيه يكمن الخلاص. ومن ثم يبدأ العمل بالمشروع السياسي المتخيل والقائم على الأطلال.

في حين أن المطلوب هو التمحور والتوحّد حول أهداف عمل ونشاط مستقبلي، تكون قائمة على إستشراف حاجات المستقبل وليس الماضي، وقائمة فقط على عبر الماضي، وعلى تطور الأفكار في حناياه ومسالكه لاستشراف ديناميكية تطور في حركة التاريخ تلك، ليس لكي نكون أسْرى لها، بل لكي نكون مالكين لوعينا لحركة التطور البشري في السياسات والحضارات عبر العالم بما فيها حضارتنا وتاريخنا. عندها كان من الممكن أن نستشرف حراكاً عربياً تقدمياً، ينتج هوية جامعة تكون عنواناً للمتحركين في ظل المشروع التقدمي هذا.

إنّ هذا لو تم وفي سياق تاريخي مختلف تماماً عما حصل في الولايات المتحدة، أي خارج مسار الهجرة وخارج مجال طريقة العيش الأميركية، فذلك سيكون أكبر ثورة فكرية سياسية اجتماعية في تاريخ البشرية، بخاصة لو انبثق هذا الحراك المؤدي إلى هوية جامعة مختارة غير موروثة، تكون في آن صالحة لكل أبناء البشر، حتى لو لم يشتركوا معها في الوحدة الجغرافية والتكامل الجغرافي في المعنى الضيق، لأن التكامل الجغرافي والاقتصادي والأمني أحياناً كثيرة ضمن المنظمات الدولية للتعاون التي نعرفها قد تجاوز أحياناً كثيرة عقدة التواصل الجغرافي بالمعنى الضيق، أي ملاصقة الحدود للحدود، لكي ينطلق نحو ملاصقة الرؤى السياسية والاقتصادية والأمنية.

إن الرغبة في خوض خضم مثل هذه المغامرة الإنسانية الكبرى والتحدي الفكري السياسي، ينبع من حجم المخاطر والمعاناة التي تتعرض لها منطقتنا والإقليم بشكل عام. فالإنقسام طال الشعوب في الاقطار المتعددة كافة، والقطر الواحد وصلت فيه حدة الانقسامات المذهبية أو العرقية أو الدينية حد الإحتراب الدامي الذي يحمل في توحشه صفات مخاطر الحروب الأهلية الداخلية التي كانت على مرّ التاريخ أشد الحروب شراسة، خصوصاً عندما تصل إلى مراحل متقدمة من حدة التناقض إلى مصاف الموت أو البقاء لأحد طرفي الصراع، فتاخذ حينها صفة حرب الفناء لأحد الأطراف. حتى ولو كان هذا غير قابل للتحقق بالفعل، فإن مجرد حالة الشعور الجماعية لدى أحد الأطراف بأنه يتعرض لمحاولة افنائه، أو شعور كلا الطرفين بأنهم يخوضون حرب بقاء أو فناء، فإن حدة الصراع تصل إلى أعلى مراحلها المتوحشة. هذا ما تشهده بعض بلداننا للأسف دون أن نرى أية محاولة جدية لمعالجة هذه الظواهر. ونأمل أن تكون محاولتنا هذه واحدة من تلك المحاولات المطلوبة.

عوامل الضعف والانحطاط في الهويات

إن انكشاف المنطقة عموماً على صراع الهويات الفرعية يعود لأسباب متعددة مترافقة ومتزامنة، قد يبدو للوهلة الأولى أن لا علاقة لبعضها ببعض، في حين أن القراءة الاستراتيجية المركّبة هي التي توضح لنا مدى الترابط.

عامل الضعف الأول الذي أسس لهذه الانقسامات الحادة هو تشكيل دول الإقليم بالخرائط السياسية المتعارف عليها اليوم بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. فكما شاهدنا في فصل ترسيم الحدود في المنطقة، فقد تم تشكيلها دون مراعاة للهويات الإثنية والعرقية والمذهبية والدينية. بل تمّ كل ذلك من خلال مصالح الدول الكبرى ونظرتها للأمور.

العامل الثاني هو عامل الهويات التي ظهرت على أثر سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية، وتقسيم التركة للدولة الجغرافية الواحدة إلى أقطار متعددة حملت هويات وطنية محلية، إقتنع بها البعض ولم يقتنع بها البعض الآخر، وهم كثر، دون أن تكون الأسباب واحدة.

البعض رفض الهويات القطرية الجديدة لأنه كان وما زال يعتبر أن الهوية الإسلامية هي الهوية الجامعة التي يجب أن ينضوي تحتها، ويؤسس نظامه

السياسي عليها، وهو ما زال يعمل من أجل اعادة الخلافة والدولة الإسلامية.

البعض الآخر رفض الهويات القطرية لأنه كان يعتبر أن الثورة العربية الكبرى التي قامت ضد الأتراك، كانت تسعى لوحدة العرب وبناء دولة عربية كبرى تجمع كل من يتكلم اللغة العربية، ويتفاعل بالوجدان العربي المشترك الجامع لحقبات تاريخية مشتركة للمنطقة والإقليم ولشعوبها. وخرج خلف هذه الدعوات وأمامها مفكرون وأحزاب وحركات سياسية كانت وما زالت تنادي بالوحدة العربية والهوية العربية كهوية جامعة. تحت هذه العباءة تجمعت أكثر الأقليات الدينية والمذهبية التي لم تكن تريد العودة إلى الحكم الإسلامي، بخاصة تحت حكم المذهب الواحد، فكان منهم الطليعيون من الذين نظروا لهذه الهوية ودعموا حراكها، بدون أن يعني ذلك عدم وجود فئات كبيرة من المسلمين العرب الذين وجدوا بهذه الهوية خلاصهم من «الاستعمار التركي»، وانضواءً تحت هوية جامعة يكون للسان العربي الدور الأول في إعطائها مبرر وجودها.

إلي جانب هذه القومية العربية، خرجت نظرية سعادة للقومية السورية، التي لم تعتمد على عامل اللغة بقدر ما اعتمدت على العامل التاريخي، وأهم ما أخذت من العامل التاريخي هو العامل الحضاري العمراني للمنطقة، التي أضاءت عليه بشكل ملفت وجعل منها حركة نهضة اجتماعية، بعيداً عن النهضات القومية أو الهويات القومية التي قامت على أثاث إثني ضيق، أو مجرد وحدة لغة معينة.

فكانت بذلك تبحث عن مكانها تحت شمس العمران الإنساني والتقدم الحضاري، المتنافس إيجابياً بين الحضارات والقوميات، أكثر منه المنغلق على هوية عصبية ما، تريد أن تواجه الآخر، ولذلك كان سعادة يقول: ليس لدينا من عدو سوى الصهيونية التي تريد أن تغتصب أرضنا.

هذه الهوية القومية التي مثّل في شقها العربي، حزب البعث بشقّيه

العراقي والسوري أحد أعمدتها، إلى جانب الحركة الناصرية بقيادة جمال عبد الناصر دون أن ننسى حركة القوميين العرب، فشلت في ثلاث مهام:

المهمة الأولى هي إنجاز حركة التحرر الوطني العربية بالكامل، فرغم سعيها لتحرير فلسطين، ودعم حركات المقاومة الشعبية، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك بل أدت نكسة حرب عام 1967 إلى تراجع نفوذ هذه الهوية الجامعة، من دون أن تسقط أو تختفي.

على هامش هذا التراجع ظهرت الهويات القطرية بشكل أقوى تنادي بأولوية المصالح القطرية، دون التخلي عن المصالح القومية، ولكن أرجحية المصلحة القطرية كانت بادية في خطاب هذه القوى من أنظمة وحركات شعبية.

المهمة الثانية التي فشلت فيها القوى القومية، والقوى القطرية مجتمعة، هي تظهير الهوية الوطنية بشكل كامل أمام الهويات الفرعية المذهبية والدينية من خلال الممارسة السياسية التي تسمح للمواطن أن يكون مواطناً كامل الصلاحية، يمارس دوره كمواطن من خلال الانخراط بالعملية السياسية اقتراعاً وترشحاً، ورأياً حراً، والأهم معرفة إدارة النزاعات بشكل صحي دون الإنزلاق إلى الإقتتال وقبول الآخر رغم تنوعه والاختلاف السياسي أو العقائدي معه. من هنا ما إن سقطت حكومات الاستبداد في كل من العراق وليبيا، وحتى مصر، وما إن اندلعت أحداث التمرد على أشكالها في سوريا حتى وصل الإحتراب إلى ذروته، وأصبحت الأقطار مهددة بوحدتها، مع بروز احتمالات التقسيم المذهبي والعرقي.

الدولة الأكثر انفتاحاً من حيث الحريات، وهي لبنان، ابتليت بنظام طائفي كان يذهب بكل مكاسب الحرية التي لم يكن لها أن تصرف في أية عملية إصلاح حقيقية بسبب الاصطفاف الطائفي والمذهبي الذي أُسِّس له في هذا البلد. فكان لبنان رمز الحريات في محيط تغيب عنه الحريات، ورمز

الدولة الفاشلة التي تصدِّر الأمراض الطائفية والمذهبية إلى المحيط، وفي آن واحد، على فترات زمنية متباعدة، كانت تنفجر فيها الحروب الأهلية لتؤسس لمدرسة سميت في المحافل الدولية السياسية والثقافية باللبننة. وتورث فيما بعد مثيلتها في العراق الذي أصبح يوصف بالعرقنة.

الفشل الثالث الذي وقعت فيه الدول الساعية نحو الهوية القومية، وتلك المتمسكة بالهوية القطرية على السواء، هو فشل عملية التنمية البشرية والاقتصادية بشقيها الزراعي والصناعي، إلا ما ندر من محاولات ناجحة في سوريا التي استطاعت أن تؤمن الغذاء واللباس لشعبها. كما أن مصر نهضت بصناعاتها أثناء فترة حكم جمال عبد الناصر وقامت بخطوات كبيرة لتحويل مصر إلى دولة صناعية، مع الإصلاح الزراعي الذي أحدثته، إلا أنها أصيبت بنكسة سياسة الإنفتاح، التي وإن زادت من الدخل القومي الاجمالي، إلا أن قطاعي الخدمات والسياحة سَيْطَرا على هذا النمو، مع تدفق التحويلات من الدول الخارجية التي أدت إلى سوء توزيع وإيجاد طبقة مستهلكة، أكثر من تحويل القوة العاملة المصرية إلى قوة منتجة بالدرجة الأولى.

بالمجمل، عملية التنمية ظلت متراجعة ولم تواكب التطور الحاصل في باقي أنحاء العالم، ولكن الأخطر هو أن الطفرة النفطية شكلت عامل جذبٍ اقتصادي، ونموذج ريعي في المنطقة كان يستجلب القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة ليوظفها بحيث تكون اقتصاديات بلدان اليد العاملة الوافدة تعيش على ما يتأتى من تلك البلدان النفطية المصدرة للرساميل عن طريق التحويلات. أضف إلى ذلك أن الدول صاحبة التاريخ العريق، والحضارة والتمدن والنشاط الثقافي والإبداعي، والرائدة في مجال قيادة العمل الوطني والقومي، أصبحت مرهونة وتابعة بدرجات متفاوتة لتلك الدول التي سبق وتحدثنا عنها وعن دورها في تصدير الأزمات والمؤامرات في المنطقة خدمة لأسيادها من الدول الغربية. ولم تكتفِ هذه الدول بتصدير الأزمات من خلال العمل السياسي بأعمال

النفوذ بالطبقات الحاكمة من تمويل لإنقلابات عسكرية، كما كان يحصل في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، بل تمادت إلى حد السيطرة على الإعلام العربي من خلال عملية استثمار جبارة فيه، لم تشتر فيه التقنيات فقط، بل امتلكت أقلام الكتاب والصحفيين وصانعي الرأي العام، حتى أصبح الفكر العربي في الحضيض وإعلامه مسخّر لضرب مقومات الأمن القومي العربي والإقليمي، ثم تمادى في الفترات الاخيرة إلى حد بث الفرقة الدينية والمذهبية والدعوات إلى الاقتتال الداخلي بشكل سافر ومفضوح.

هذه العوامل أدت إلى تراجع فكرة الهوية القومية، التي كانت تتعرض لضغط مزدوج نتيجة فشلها في تحقيق حلم الوحدة والتحرير والفشل في التنمية، وضغط آخر من الدول الريعية العربية التي بدأت تمارس دوراً موجهاً ريادياً في الاقتصاد والسياسة والإعلام في المنطقة، مع كل ما تحمله من بذور العداوة للمشروع القومي، ولمشاريع التنمية الفعلية التي تؤدي إلى التحرر من التبعية الاقتصادية.

التحولات الإقليمية الكبرى حدثت من جهة إيران أساساً، التي بدأت بالتأثير في السياسة الإقليمية بشكل كبير بعد الثورة الإسلامية فيها. إيران تحولت من دولة تابعة للسياسات الغربية وداعمة لإسرائيل إلى دولة منخرطة في الصراع الأقوى مع الولايات المتحدة ومع الكيان الصهيوني. هذا الانخراط الإيراني أدى إلى تأثير قوى ليس في مجرى الأحداث من خلال دعم معسكر المقاومة ومنظماته مثل حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية، بل أدى من خلال القوة الناعمة للخطاب الإسلامي الثوري إلى عودة الحياة للإسلام السياسي في كل المنطقة رغم بعض الاختلافات المذهبية.

هذا الدور الإيراني أدى إلى بعث الهوية الشيعية من جديد وبقوة هذه المرة في العراق، كما أدى إلى تقوية العمل السياسي للإسلام السياسي في تونس والمغرب والجزائر وحتى بعض الدول الخليجية، من دون أن يعني ذلك

وجود دور مباشر لإيران في تقوية هذه الظواهر، إلا أن الخطاب الإسلامي الإيراني كان له أثر شديد في بعث الروح بالإسلام السياسي في المنطقة. أكبر الآثار لهذا الخطاب الذي تزامن مع دعم مادي لحركات المقاومة في فلسطين أدى إلى تقوية التيارات الإسلامية في المقاومة الفلسطينية، بخاصة مع تراجع دور القوى الوطنية كحركة فتح والجبهات الشعبية بأطيافها كافةً في عملية المقاومة المسلحة للاحتلال.

كل هذا أدى إلى تراجع العمل تحت راية الهوية القومية، وتقدم العمل تحت راية الهوية الإسلامية، باطيافها المتعددة في عدة أقطار، دون إلغاء للقوى العاملة تحت الرايات القومية أو الوطنية.

مع صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا زادت أهمية العمل تحت الراية الإسلامية، فقد بذلت تركيا جهوداً كبرى للترويج للتجربة التركية، على كونها مثال يُحتذى في المنطقة، وكانت تهدف بذلك لإعادة رسم العمق الاستراتيجي التركي الذي فقدته نتيجة إنهيار الدولة العثمانية.

التوجهات التركية كانت تلائم كثيراً التوجهات الغربية، فمن جهة لا تريد أوروبا أن تصبح تركيا دولة أوروبية كاملة العضوية في الإتحاد الأوروبي، فلذلك وجدت مصلحة بأن تهتم تركيا بمحيطها في الشرق وبلاد العرب والبلاد التركمانية في آسيا الوسطى، كما كانت كل من أوروبا وأميركا تسعيان لتقديم مثال في العالم العربي إسلامي يُحتذى، لا يكون على شاكلة القاعدة، بما تمثل من خطر على الأمن العالمي، بل يكون نقيضاً لها ومنخرطاً في محاربتها باسم الإسلام المعتدل. كما أن النموذج التركي الذي كان يُقدَّم على أنه إسلام معتدل وديموقراطي، كان يناسب أميركا وأوروبا بل يناسب إسرائيل أيضاً، لأنه عضو في حلف شمال الأطلسي ويساعده على تنفيذ مشاريعه في المنطقة والعالم، ويعترف بإسرائيل ويقيم أفضل العلاقات الاقتصادية والدفاعية معها.

ظهور إيران الإسلامية الثورية المعادية للغرب ولإسرائيل، وظهور تركيا

كنموذج بديل للإسلام الايراني، ليس كإسلام سني كما يظن البعض مقابل الإسلام الشيعي، بل إسلام متعامل ومهادن للمشاريع الغربية ومعترف بإسرائيل وآخر على العكس من ذلك مواجِه للغرب ومصارع له دون القبول بالوجود الإسرائيلي في المنطقة. هذان العاملان الإقليميان أثرا في التجاذب الحاصل في المنطقة، ومع غياب الدور المصري الكبير المؤثر على الدوام في توجهات المنطقة، اختصر التجاذب على الهويات والسياسات بين الإسلام الإيراني والإسلام التركي والإسلام الوهابي، الذي كان يخوض معركة وجوده من عدمه في المنطقة إذا ما انتصر أحد أطراف الأضلاع الإيرانية أو التركية.

في خضم هذا الصراع الإقليمي، غاب وضعف الدور القومي مع غياب النظام البعثي في العراق، وإغراق سوريا في خضم الصراع الدموي. هنا كان الاستقطاب على أشدّه بين الهويات المتنازعة التي أدت إلى ظهور قوى للهويات الفرعية، المذهبية والإثنية والعشائرية حتى، في كل المنطقة، وأصبحت المنطقة مهددة من الداخل في وحدتها، كما كانت مهددة من قبل العدو الصهيوني والتدخلات الغربية من الخارج في سيادتها واستقلالها.

السؤال المركزي الآن: هل هناك بين هذه الهويات ما يمكن الركون إليه لتحقيق آمال المنطقة بالتحرر والنمو والتقدم، وبناء منطقة مستقرة نامية تلعب دورها بين الأمم؟

الجواب على هذا السؤال يتطلب دراسة الهويات ومضامينها، مشاريعها وأهدافها كافةً، ليس فقط كما جاءت بالنصوص المؤسسة لهذه الهويات، بل كما هي اليوم متأصلة في الوعي الجمعي للجماعات التي تعمل وتنشط في ظل هذه الهويات. فالإسلام ليس هو إسلام النصوص، خصوصاً بما اختُلف في تفسيره من هذه النصوص، بل الأهم هو الإسلام كما يعيشه المسلمون ويفهمونه اليوم على اختلاف طوائفهم ومشاربهم ومذاهبهم كافة، وتالياً لدينا أكثر من إسلام علينا أن نعالجه ونفسر سلوكه. والإسلام المتعدد ليس الإسلام

الفقهي كما يظن البعض، أي الذي يعود باختلافاته إلى التباينات الفقهية المتعلقة بالمسائل الشرعية فقط، بل هو إسلام متعدد حتى في تعريف الإله الواحد الذي يعرفه أكثر من مذهب إسلامي بأكثر من توصيف وتعريف، يخالف ويباعد بينها المضمون بما هو أكثر تباعداً مما يظن المسلمون أنفسهم، ويباعدها بما هو أكثر من بعدها عن المسيحية من جهة واليهودية من جهة أخرى.

كما أن الهوية القومية ليس لها تعريف موحّد لدى الجميع، ولا سياساتها موحدة بين الجميع، ويكفي تجربة تتجاوز ربع القرن بين حزبين في قطرين متلاصقين، شربا من منهل واحد وعقيدة واحدة، وظلا مفترقين على مر السنين دون تحقيق أي من شعارات الوحدة أو حتى التنمية المشتركة فيما بينهما.

كما أن التجربة البعثية مع عبد الناصر، القومي العربي، على المقلب الآخر لم تكن بالتجربة الناجحة، لاعطاء المثل في نجاح القوى القومية، على العكس فإن حدّة الصراع بين الحزبين والدولتين كانت مثالاً للاحتراب والتصارع بين الرفاق في الحزب الواحد والوطن العربي الكبير الواحد. ودراسة معمقة للتجربة الناصرية في مصر وسوريا أيام الوحدة، وتقلّب الفكر الناصري نفسه وسلوكياته المتعددة تجاه الشيوعيين والإخوان المسلمين وبين الحزب الواحد والتجربة المتعددة للأحزاب في سوريا قبل الوحدة، وما حصل فيها بعد الوحدة من فرض نظام الحزب الواحد، إلى سياسات التأميم التي خلطت ما بين تأميم المصالح الأجنبية الاحتكارية التي كانت موروثة من عهد الاستعمار، وتأميم الرأسمال الوطني المحلي ووضعهما في سلة واحدة، كل هذه السياسات تؤكد على أن الأزمة لم تكن في اعتناق الهويات الجامعة فقط، بل في السياسات أساسا، والتي كانت توحد أصحاب الهوية الواحدة أحياناً وتقسمهم حتى الاقتتال أحياناً أخرى.

إلا أن الهزيمة الكبرى لكلا النظامين في العراق وسوريا كانت في عقر

دار كل منهما وفي جوهر تعريف الفكر القومي والهوية القومية لكل منهم، في كلا البلدين، ومع التعريف المشترك لأهمّ مكوّن في تحديد وتعريف الهوية القومية، أي اللغة كمكوّن مشترك لتحديد الهوية القومية، انكر كلا القطرين والحزبين الهوية الكردية على أكراد بلديهما، في حَين أن الأكراد في الجغرافيا المشرقية وفي ما يعرف بمنطقة الشرق الأوسط هم مكون تاريخي سابق لظهور الإسلام ولعبوا دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي السياسي والفقهي والفكري، وليس من التفاصيل غير المهمة أن نشير بأن الشهيد البوطي كان كردياً، وأنّ الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية لعشرات السنين في سوريا مع كل إنجازاته وإنجازات مؤسساته العلمية والفكرية في سوريا والمنطقة هو أيضاً كردي. وينبغي ألاّ ننسى أن محمد كرد علي (1876 ـ 1953) المؤرخ والأديب السوري الذي لا يمكن أن يخطئ أحد بأنه من أصول كردية، كما يدلّ اسمه بوضوح، هو من مؤسسي المجمع العلمي العربي في دمشق وأول رئيس له. ومن مؤلفاته «خطط الشام»، «الإسلام والحضارة العربية»، «أمراء البيان» كما نشر كتباً عدة منها «سيرة أحمد بن طولون»، وأنشأ جريدة «المقتبس» 1908. وكذلك يوسف العظمة، الضابط الدمشقي من أصول كردية، وهو الذي استشهد في ميسلون وهو يقود معركة الدفاع عن دمشق ضد الاجتياح الفرنسي بقيادة الجنرال غورو سنة 1920. وكان قد عُين لتوّه وزيراً للدفاع في حكومة الملك فيصل بن الشريف حسين الذي نصّبه الانكليز ملكاً على سوريا مكافأة له على تعاونه معهم ضد الخلافة العثمانية التي انتهت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، فهرب قبل وصول القوات الفرنسية إليها، لكن الإنكليز نصّبوه بعد ذلك ملكاً هاشمياً على العراق خدمة لمصالحهم هناك ـ كما مرّ في فصل سابق.

هذا من حيث الأمثلة الإيجابية التي يفتخر بها مجتمعنا بأنها أوجدت قامات علمية أمثال هؤلاء الرجال، إلى جانب أمثال سلبية، ولكنها شئناً أم أبيناً

طبعت التاريخ العربي الحديث بأدوارها أَمثال حسني الزعيم ومستشاره محسن البرازي من ذوي الأصول الكردية، ذلك في سوريا. أو عبد الكريم قاسم الذي كانت أمه كردية، وكان شعوره المحرك لقراراته السياسية تتمحور حول القضايا العربية دون حد اعتناق الفكر القومي الخالص كما يتبناه البعث، بل كان محارباً لهم بسبب نزعة الهوية العربية هذه. حتى لا نعود إلى الماضي البعيد بالتذكير بدور صلاح الدين في التاريخ الإسلامي.

فالقومية العربية على أيدي مؤسسيها والداعين إليها ومن ضمن تعاريفهم للهوية القومية نفسها، قد فشلوا في إدارة التنوع العرقي والإثني والديني في المنطقة، وتصارعوا مع الفكر القومي الذي كان يدعو إليه أنطون سعادة والذي كان يرتكز أكثر على وحدة التفاعل الحضاري الاجتماعي والفكري للعديد من الهويات على وحدة جغرافية واحدة، جمعت العديد من الحضارات المتعاقبة والهويات والأديان والمذاهب المتعددة في بوتقة هوية قومية اجتماعية أساساً لها مصالح مشتركة وآمال جامعة.

ولذلك وجدنا أن هذا الكمون للهويات الأخرى الفرعية، ظهر بمجرد انهيار الدولة القومية ذات الحزب الواحد التي لم تراعِ المواطن وأهمية مشاركته بالحياة السياسية بشكل فعال، فما أن انهارت القبضة الأمنية حتى وجد هذا المواطن نفسه منحازاً لهويات ولتشكيلات تتناقض مع ما كان سائداً أثناء حكم الفرد الواحد أو الحزب الواحد. هكذا حصل في ليبيا، ذات المذهب الديني الواحد والعرق الواحد، ولكنها متعددة الهويات القبلية والجهوية، وهكذا حصل في العراق وسوريا، وحتى بلاد المغرب العربي حيث حُرِّكت هوية الامازيغ والطوارق.

مع سقوط النظام البعثي في بغداد انكشف العراق على صراع مذهبي وقومي، هو من العنف ما لم يشهد له العالم من مثيل، بدا بتخاذل القوى العراقية عن فهم معضلات مكونات بلدهم، وقبولهم بالاحتلال كمخلص من

الديكتاتورية حتى وقعوا بشرِّ انقسامهم المذهبي والقومي والعشائري، فتشكلت أحزابهم على أساس مذهبي وديني وعرقي، وتقاسموا بالفعل السلطات على هذا الأساس، ولو انهم لم يجرؤا على كتابة هذا التقاسم بتفاصيله في الدستور والقوانين. وهنا قمة الاحتيال الفكري والهروب من معالجة الازمة الأساسية في التركيبة الاجتماعية للعراق، ظنا منهم، كما كان يظن النظام السابق :أن القدرة تحل كل المشاكل. في حين أن العلم والمفاهيم العلمية الصحيحة، التي تعالج علوم المجتمع والوعي الجمعي والهوية الوطنية، هي التي كان عليها أن تلهمهم لبناء العراق الجديد.

كذلك سوريا أُغرقت، رغم كل الجهد الجبار الذي بذله النظام لتأصيل هوية وطنية وقومية جامعة، إلا أن الضعف الداخلي والتدخل الخارجي أتيا على كل مكونات الوحدة الوطنية السورية بشكل كبير، ولو أن الانهيار الذي تمنته القوى الخارجية لم يحصل، فإن إعادة بناء هذا البلد اجتماعياً واقتصادياً يحتاج إلى الجهد الكبير الذي لا تستطيع سوريا النهوض به لوحدها.

قاد حزب البعث العمل السياسي في سوريا لعقود، كحزب قائد واحد، وتقدم بالفكر القومي العربي القائم على وحدة اللغة والتاريخ والأماني و«الرسالة الخالدة». وانطلق في فترة الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات إلى طفولية يسارية، نتيجة لهيمنة الفكر اليساري في تلك العقود على المنطقة وتماهي الحزب مع أحزاب ماركسية في تفسير الدين ودوره في المجتمع، وانحيازه بالمفاهيم الاشتراكية إلى حد التأميم الكامل للعديد من الملكيات، وهو الأقرب للشيوعية منه للاشتراكية.كما كان للصراع الدامي، الذي وقع نتيجة الهجمة المسلحة الدموية التي قادتها جماعة الإخوان المسلمين، الأثر الكبير بوجود ردات فعل معادية للدين لم تقرّب الحزب من ثقافة شعبه بقدر ما أبعدته وفتحت ثغرات جديدة للإسلام السياسي للعودة للتسلل بأساليب جديدة، وبأبشع صوره.

يمكن الحديث أيضاً عن مصر الدولة التي عاشت لفترة طويلة ضمن الهوية الوطنية الجامعة، إلا أنه ومع سقوط النظام وتقدم المشروع الإسلامي حتى استُفِزت المكونات غير الإسلامية من أقباط مصر ومن قوى وطنية علمانية، هنا أيضاً ظهرت هويات متعددة حتى داخل التيار الإسلامي، من تيار سلفي وتيار الإخوان المسلمين وتيار الإسلام الجهادي. وسنبحث في هذه الهويات ومضمون المشروع الإسلامي في فصل خاص.

إلا أن التحدي الأكبر الذي واجهته دول الإقليم، هو صعود وهج الإسلام السياسي من إيران الإسلامية. فشعارات الثورة الإيرانية المعادية للغرب ولإسرائيل، ودعم الجمهورية الإسلامية لقوى المقاومة في الإقليم، السنية منها والشيعية، أدى إلى تحسّس الكثير من حكام دول المنطقة وبخاصة دول الخليج النفطية القائمة على الحكم العائلي المطلق، فالنموذج الإيراني كان يشكل نقيضاً لها ومحرضاً لشعوبها للمطالبة بالتماهي معه وتقليده والاستفادة من تجربته السياسية التي أثبتت أن نظاماً إسلامياً يمكن أن يكون حديثاً ويقوم على أسس الإرادة الشعبية التي تستفتى في كل أمورها، حيث تنظم الانتخابات لاختيار المجالس البلدية، ومجالس الشورى التشريعية، وانتخاب رئيس للجمهورية من قبل الشعب مباشرة، وانتخاب مجلس للخبراء من علماء الدين لانتخاب ومراقبة ومحاسبة الولي الفقيه القائم على رأس الدولة. وهذا النموذج كان متناقضاً بشكل صارخ مع ما تعيشه شعوب المنطقة على الضفة الأخرى من خليج فارس.

الموقف المعادي للغرب والداعي إلى الاستقلال التام عن المحاور الدولية والدول العظمى، وبناء تجربة الدولة الإسلامية المستقلة، وبخاصة مناهضة سياسات الولايات المتحدة، ودعم قوى المقاومة لمحاربة ومقاومة العدو الصهيوني، شكلت هذه السياسة تحدياً إضافياً لبعض الدول العربية والخليجية منها على الأخصّ، التي كانت تروّج للسياسات الأميركية وتسير في

فلكها، وجعلت من الدولة الإسلامية في إيران عدواً أساسياً يجب محاربته بكل السبل.

السبيل الأول الذي لجأت إليه هذه الدول كان تحريضها العراق على خوض حرب مع إيران، على خلفية تأجيج الصراع بين العرب والفرس، في حين أنها بذلك كانت تضرب نظامين بعضهما ببعض، كان من المفترض إنهما معاديين للكيان الصهيوني وداعمين لقضية الشعب الفلسطيني.

مع سقوط النظامِ في العراق، ظنت هذه الدول والحكومات العائلية أنها ستسيطر مع الولايات المتحدة على الإقليم، وتُخضِع مع القوات الأميركية سوريا وإيران لنفوذها ونفوذ الولايات المتحدة. إلا أن فشل القوات الأميركية في السيطرة على العراق وانسحابها المفاجىء شكّل لهذه الحكومات العائلية صدمة قوية، وفراغاً لم تستطع أن تسده بقدراتها الذاتية، فلجات إلى الفتنة المذهبية لتأجيج الصراع في العراق بين السنة والشيعة.

هذا الصراع استخدمته لاحقاً في لبنان وفي سوريا، لكي تضع الإقليم تالياً على فوّهة بركان الحروب الدينية والمذهبية. هذا الدور الهدام ساعد على ظهور الهويات الفرعية بأشكالها المتصارعة، وأجّج التناقضات بين الهويات الفرعية فكان أن تهددت وحدة البلدان والأقطار في عقر دارها.

هكذا أصبح كل الإقليم مكشوفاً في داخل أقطاره، ومكشوفاً أمام أعدائه الخارجيين، ومكشوفا أمام سباق التنمية الذي تخوضه جميع الأمم. من هنا تأتي أهمية دراسة كيفية إعادة بناء الهويات الجامعة، واستكمال عملية التحرر الوطني، وخوض معركة البناء والتنمية على صعيد الإقليم، ومن هنا أهمية المشروع الإقليمي المتكامل.

الإقليم والعولمة

لا يمكن أن نصل إلى صورة موضوعية، متأصلة ومتحركة بآن واحد، بين الواقع والمستقبل، بين الثابت والمتحرك، بين ما هو موروث ويحمل إيجابيات في مضامينه وما هو موروث ويحمل الضحالة في تقاسيمه ومقوماته وقوته، الدافع نحو التخلف أو نحو التقدم، إلا من خلال دراسة العولمة بالشكل العلمي والموضوعي والشمولي.

نعني بالعولمة هنا النظام الاجتماعي الجامع للكتلة البشرية التي تسكن كوكبنا، هذه العولمة التي تشمل الاقتصاد كما تشتمل على السياسة وتبادل الأفكار وتشكلها، وتالياً الوعي الإنساني لحركة التاريخ وحركة المصالح وتشكلها. هذا الوعي الذي يؤدي في حال قراءته بالشكل السليم إلى تحديد موقعنا السليم والصحيح والدقيق في الحركة التاريخية الإنسانية وفي سلم التقدم أو التاخر بين المجتمعات.

والعولمة ليست فقط مجموعة قوانين ومقررات تسنها بعض القوى العظمى، ثم تفرضها كمسلك ومذهب على بقية الشعوب، بقدر ما هي منظومات تتشابك وتتأثر وتعيد تشكيل نفسها باستمرار لتكون دفعاً جديداً نحو تقدم الإنسانية. فهي إذاً منظومات وأطر تتحرك من الأعلى للأسفل ومن ثم

تعود من الأسفل إلى الأعلى من خلال حركة التناسق أو حركة التضارب بين ما هو سليم وواقعي وبين ما هو سيّىء وموهوم. يتم كل ذلك لصالح القوى القاهرة المتسلطة التي تتخذ القرارات وتسن القوانين لصالح دول القاطرة على حساب المقطورة، ويسير «التطور» الإنساني المفترض ضمن منظومة استمرار التسلط والقهر كَسِمةٍ للنظام العالمي.

ونلاحظ من خلال حركة معظم الشعوب الطَّرَفية، أي التي لا تمسك بالمركز الذي يصيغ الأفكار والمقررات ويبني المنظومات، أنها تعيش في حالة تجاذب بين ما تعتقده أنه المحرك الأساسي لطموحاتها ووعيها وآمالها ومشاريعها المستقبلية، وبين أثر المفاهيم المعولمة التي تضغط من الخارج، ومن خلال تجارب الشعوب الأخرى أحياناً، أو من خلال فرض القرارات والمنظومات من قبل دول المركز، بحيث تتأثر دول الأطراف بكل هذه المجموعة من الأفكار والمنظومات والقوانين.

وتحدد نسبة نجاح أو فشل مجموعة من الشعوب أو شعب ما أو جماعة بشرية موحدة بإطار اجتماعي ما، بناءً لما تستطيع أن تستوعبه من هذه القوانين والمنظومات والمفاهيم الجديدة، بحيث تحدد مصالحها مقابل ما هو مطروح، ومعرفة ما إذا كان فيه فائدة لها به، ومن ثمّ كيفية مواكبته، أو العكس إذا ما كان في غير صالحها فتعمل على إسقاطه، أو رفضه، أو صياغة البديل.

أهم شيء يفرض على الجماعة التي تريد أن تتعامل مع هذه المستجدات هو معرفة واقعها وموقعها ومدى تأثره من خلال تشكلها السياسي التاريخي ووعيها الاجتماعي وبنيانها الاقتصادي ضمن حركة العولمة.

لقد كتب العديد من المفكرين وخصوصاً المفكر سمير أمين عن دور المركز والأطراف في الاقتصاد العالمي، وعن حتمية تبعية الأطراف للمركز في ظل النظام الرأسمالي العالمي والسيطرة الإمبريالية على المواد الأولية وحركة

الأموال والإنتاج والأسواق. هذه النظرة هي أقرب إلى الواقع من أية نظرة أخرى ولكنها لا تتطابق مع الواقع تماماً في حركته ولا تمثله التمثيل الصحيح.

لقد اخترنا لقراءتنا للحركة التاريخية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الأفكار مثال القاطر والمقطور و ليس مثال المركز والأطراف.

مثال القاطر والمقطور هو مثال القاطرة التي تجر المقطورات خلفها. فقائد القطار هو الذي يحدد وجهة القطار وسرعته، وأين يتوقف وأين لا يتوقف، في حين أن المقطورين قد يكون لهم الإختيار فقط من حيث قدراتهم المادية على إختيار الدرجة التي يستقلون بها هذا القطار بين الدرجة الأولى أو الثانية، وأحياناً مجرد التعلق بأطراف القطار للوصول وبأي شروط مذلة وغير إنسانية للوجهة التي يقصدها القطار، كما نشاهد في الكثير من بلدان أميركا الجنوبية أو في الهند وبنغلادش من جموع بشرية تستقل القطار بدون أية شروط إنسانية أو حتى دون أن تجد لها مقعداً أو أن تدفع حتى ثمن نقلها وانتقالها.

القاطر هو الذي يحدد الوجهة، وهو الذي يحدد السرعة، وصاحب القطار إذاً يحدّد أيضاً الخدمات التي يقدمها، وهو يرى من خلال موقعه المتقدم بالقيادة، المناظر والوقائع التي تجري على ضفتي مسار القطار قبل غيره، وتالياً هو الذي يصل قبل غيره، وهو الذي ينشرح أو ينقبض صدره قبل غيره، وهو الذي يقرر التوقف الطارىء أو حتى تغيير وجهة القطار إذا ما شعر بمخاطر ما.

راكبو القطار يستطيعون أرتداء ما يريدون من لباس، ويختارون أنواع الأحاديث التي يتبادلونها، يمكنهم الغناء أو حتى الصراخ، لكن لا شيء يغير من وجهة القطار إلا قائده، أو التمرد عليه بالاستيلاء على مقصورة القيادة، وهذا لا يحدث إلا نادراً.

الخيار الثاني المتاح لمن يريد أن يتحرر من طغيان خيارات قائد القطار

وطريق سير القاطرة هو أن يبني قطاره أو يستأجر قطاراً، أو يستولي على قطار.

البناء والاستئجار والاستيلاء هي حركة سياسية عسكرية اقتصادية نشاهدها عبر التاريخ باستمرار من خلال سقوط الإمبراطوريات وسقوط الحضارات وظهور امبراطوريات وحضارات بديلة.

معرفة نظرية القاطر والمقطور بالشكل الواقعي في اللحظة التاريخية المحددة، هو أعلى فنون السياسة الواقعية، ومعرفة طريقة تغيير الموقع بين القاطر والمقطور هذه نعتبرها أعلى فنون السياسة الثورية الطموحة.

إن التحديات الكبرى التي تواجه أبناء الإقليم من وجهة نظرنا وبناء لدراسة الحركة التاريخية والأحداث التي مرت على الإقليم خلال القرون الماضية حتى يومنا هذا، ومن خلال دراسة تأثير الخارج على الداخل وتأثير التفاعلات الداخلية الخاصة بالإقليم هي التالية:

نلاحظ أنه ومنذ القرن السادس عشر، فإن الإقليم كان عرضة للتأثيرات الخارجية من خلال استقطابه سياسياً ومن خلال استقطابه وإلحاقه اقتصادياً بمراكز القرار والتطور الاقتصادي الخارجي وأنه قد إرتبط ارتباطاً وثيقاً من خلال تشكله الجيوسياسي والاقتصادي وتحالفاته الأمنية بناء لرغبات الدول الغربية التي ظهرت منذ ذلك التاريخ كقوة مؤثرة أولى في العالم تلعب دور القاطرة.

نلاحظ ثانياً أن الإقليم ظل يحمل إرثه الخاص به، من هويات وعقائد دينية وقومية وإثنية بشكل كبير، بحيث انه يشكل المنطقة الأكثر تاثراً وتنوعاً وتعدداً على وجه الكرة الأرضية، ليس بالمعنى الإيجابي للتنوع والتعدد، بقدر ما هم النوع المذموم للتنوع المتصارع والهويات المتنافية والمتخاصمة. وبناء عليه تشكل وعياً محلياً ضيقاً، يقراءة حركة التاريخ وحركة التطور البشري بالشكل المحلي والمحدود، لا بالنظرة الشمولية الإنسانية الجامعة، رغم غنى

أيديولوجياته الدينية بالأبعاد الإنسانية الجامعة، وهذا التخلف عن مضمون الإيديولوجية الجامعة والإنسانية الرحبة، هو خير دليل على أن خيانة كبرى قد حصلت بحق جوهر الرسائل الدينية كما جاءت في مقدماتها، وأن خيانة كبرى حصلت تجاه أصحابها وبحق المتون النظرية المكونة لهذه الرسائل، وبما يمكن القول أن الإقليم قد ضُرب في عقر داره من خلال خيانة مكوناته الفكرية التي شوهت، وذلك قبل أن يتدخل المركز بأيٍ من التاثيرات الخارجية على حركة الإقليم ومكوناته الشعبية ووعيها.

النقطة الثالثة هي ملاحظة مدى المقاومة الشرسة في الإقليم لمفاهيم العولمة الجديدة، فالإقليم شكَّلَ من حيث حجم الكتابات والآراء التي رفضت العولمة بمفاهيمها الجديدة أعلى نسبة ممانعة فكرية ورفض لهذه المفاهيم، من خلال كتابات مفكريه وسياسيّيه الرافضين لمبدأ العولمة الغربية، وبخاصة الإسلاميين منهم. وفي الوقت نفسه نلاحظ، رغم هذا الممانعة النظرية، والاحتجاج بها على وجود بدائل فكرية ما، موجودة في المخزون الفكري في المنطقة وتاريخها الفكري، أن الممانعة النظرية لم تمنع التبعية الفعلية لا على الصعيد الاقتصادي ولا حتى على الصعيد الفكري.

هذه الممانعة ثبت فشلها وانهيارها، لأنها لم تستطع أن تقدم البديل، على الصعيد الفكري للعلوم الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. ولكنها، بمفارقة عجيبة، نجحت بالمقاومة العسكرية وبقوة، بحيث أنه يُسجَّل لها واحد من أهم أسباب تراجع القوة العسكرية القهرية للغرب، خصوصاً الغرب المتمثل بالولايات المتحدة الأميركية.

ولكن ومع هذا الانتصار الجزئي يسجل لشعوب الإقليم ومكوناته الاجتماعية استمرارية الغرق بالصراعات المحلية والقائمة على حسابات تجاوزتها عجلة التطور الإنساني، ليس لها مكان في قاموس الفكر العالمي وليس لها أي موقع بين المنظومات الفكرية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

بحيث يمكن القول فيها وبقوة : أنها تخوض معارك طحنٍ في الهواء من دون أية فائدة لمن يخوضها، وتالياً ليس لها مكان تحت شمس الأفكار الإنسانية الجامعة والرافعة. إنها تشكل صراعاً للأفكار الرجعية، بمعنى أنها قديمة لا أثر لها في الحاضر، وحكماً ليس لها أثر في بناء مستقبل يمكن أن يكتب له النجاح، لأنها ببساطة، تعيش صراعاً في الزمن الحالي ولكن خارج معارج تقدم البشرية واتجاهاتها الفكرية والسياسية والصناعية والعلمية المتجهة دائماً نحو التطور.

الملاحظة الثالثة، هي أن الإقليم مرتبط بسياسة النفط وسياسة الرساميل التي توظف خارجه في الأسواق الدولية، حيث تتوجه الاستثمارات المالية من داخل الإقليم إلى خارجه لتشكل واحدة من اكبر حركات الرساميل التي تدور عبر منظومة البنوك الدولية وفي البورصات العالمية لتقوّي مقدرات ومنتجات القاطرة، وبنسبة تتخطى بكثير عما يوظف في داخل الإقليم لتنميته وتطويره. كذلك نجد أن الإقليم هو أكثر الأقاليم استقطاباً بالأفكار وأقل الأقاليم إنتاجاً لها، وهو أقل الأقاليم إبتكاراً وإختراعاً وتطويراً.

ينطبق هذا على الاختراعات العلمية، والتطوير الاجتماعي والتعليمي والتطوير السياسي.

وإذا أردنا أن ننظر إلى أعلى مراحل الكاريكاتور في هذه المطابقات، ما علينا سوى أن ننظر إلى ظاهرة الحركات الإسلامية تتحدث، وبعد أكثر من ثمانين سنة من حراكها الفكري والسياسي، وهي المدعية بأن الإسلام هو الحل وأن هناك أسلوب للحكم في الإسلام، وأن الإسلام دين ودولة إلخ. . . نراها تتحدث عن الديموقراطية كحل لقضايانا، وهي تلبس ربطة العنق، وتقود جماهير تلتحي وتلبس الجلابيب، التي لا تعرف من أين جاء خيطها ولا من أين يبدأ إنتاجها، وإلى أين تذهب مليارات الاستثمارات التي تشكلت من عرق تعبها وجهدها.

كان يتم كل هذا في ظل ما سُمّي زوراً بالربيع العربي، في حين أن جُلَّ طموح الطامحين للحكم كان رضى القاطرة عنهم لإعطائهم مقعداً في مقطورة، هي لهم بالأساس. وتحقيق حلمهم بالحكم ولو بالمعايير التي كانوا يحاربونها. حدث هذا في العراق الملئ بالأحزاب «الإسلامية» والمليء بالحوزات الدينية. كما حصل في مصر، أرض ظهور حركة الإخوان المسلمين التاريخية، وإلى جانبها الأزهر الشريف الذي استقال منذ مدة بعيدة عن دوره العلمي والبحثي والفكري والقيادي وقبل بأن يكون جهازاً من أجهزة الدولة المقطورة أصلاً بالقاطرة الأميركية، صاحبة القرار الدولي. فعندما أعلن الرئيس المصري أنور السادات استسلامه أمام إرادة الدولة العظمى بقوله «أنا مش عاوز أحارب أميركا»، إلتزم الأزهر التوجيهات الجديدة، وانكسر فكرياً وسياسياً وعقائدياً حتى، وترك الساحة لكل الأعيب أجهزة الاستخبارات العالمية والإقليمية لتفريخ منظمات تدعي الإسلام وتشوهه، والأخطر أنها تقود حروب التدمير الداخلية في أراضيه وعلى أيدي أبنائه.

وفي حين نشاهد مكونات الإقليم الاجتماعية والمذهبية والدينية والعرقية، تتقاتل على تقسيم النفوذ من خلال السيطرة على فُتات الجغرافيا المحلية الضيقة، نجد أن الطبيعة قد تخطت وعيهم الضيق ووحّدت الإقليم بأعلى صوره. فعندما نعلم أن ثمانين بالمئة من مياه الإقليم تأتي من خارجه ومن الجغرافيا المتاخمة له مباشرة نعرف إلى أي مدى هم العرب بحاجة إلى التعامل مع جيرانهم. وعندما نعلم مدى شحّ الموارد في مكان، ومدى وفرتها الزائدة في مكان آخر في الإقليم، لعرفنا إلى أي مدى نخوض نحن المعارك في غير محلها.

لقد شارك الخارج، كما شاهدنا في فصول التشكّل الجغرافي السياسي لبلادنا، بشكل أساسي في رسم الخارطة السياسية الحالية. كما شارك الغرب وبقوة بصياغة نظامنا التعليمي، إما من خلال الإرساليات والجامعات التي

أنشئت من قبله في بلادنا مروراً بكل المنظومة التعليمية الحالية التي تتم عبر شبكات المدارس العابرة للدول، والتي تحمل المقررات الأجنبية كمعيار للتدريس. نلتقطها دون وعي ودون اختيار وكأنها الخيار الوحيد، أو القدر العلمي الذي لا فكاك منه، لقد أصبحت الأمة والإقليم ظاهرة التقاطية فكرية، لا بحث فيها ولا إنتاج فكرياً، ليس في الفكر العالمي، وهو بعيد عن إمكانياتها الذهنية، ولكن حتى في البحث في شؤون دينها ودنياها الأقرب إلى واقعها المباشر.

كذلك هي الجامعات التي وإن اختلفت بالمسميات، فإنها تحمل في مناهجها برامج التطوير الإداري والمالي نفسها، ومفاهيم التطوير البشري والإقتصادي والإنتاجي دون تمحص في صحتها وجدارتها، لمجتمعاتها خاصة، ولكن حتى صلاحيتها لتكون حاملة خيرٍ للإنسانية عموماً.

يدخل الطلبة في بلادنا إلى الجامعات، ويتلقون العلوم نفسها والمناهج نفسها، ثم يعودون إلى بيوتهم وقُراهم وعائلاتهم المذهبية والدينية والعرقية والطائفية الكبيرة، فينقلبون على اعقابهم في التمزق والانقسام، وتبقى مفاهيم العولمة وقوانينها تعمل فيهم فعلها، في المجالات الاقتصادية والتنموية والقانونية كافة. وبذلك يعيشون قمة الإنشطار الفكري، ويستمرون بممارسة التفاعلات الضيقة، في الوقت نفسه الذي يُسلَبون فيه فكرياً وإرادوياً من خلال التفاعلات المعولمة. هم أسرى القهر الخارجي، وأسرى التمزق والتفكك الداخلي والمحلي.

لقد تعرضت المنطقة، أكثر من أية منطقة أخرى، لما يمكن أن نسميه في أسوأ الحالات غزواً ثقافياً، وفي أحسن الحالات تعبئة الفراغ الثقافي من قبل المؤسسات الغربية.

ففي نهايات القرن التاسع عشر، بدأت الإرساليات بفتح الجامعات والمدارس في بلادنا وبخاصة في لبنان، الذي كان يعتبر يومها كجزء من بلاد

الشام. ومن ثمَّ، فإن أية منشأة علمية كان يجب أن يستفيد منها كل من كان يسكن في فلسطين ولبنان الحالي وسوريا، حتى العراق وصولاً إلى إيران، حيث ارتاد الجامعات اللبنانية العديد من الطلبة الايرانيين والأفغان، لأن الجامعات في لبنان كانت تشكل استثناءاً نادراً في المنطقة. الاستثناء المصري الشاذ عن هذه القاعدة لم يمنع لبنان من أن يتحول إلى مركز أساسي لتخريج الكوادر الإدارية والصحية والمالية والمتخصصة بكلِّ العلوم.

نموذجان للدور وطريقة نظرة الغرب لهذه المؤسسات تعلمنا عن وظيفتها ودورها.

النموذج الأول كان مدارس الأخوة الكاثوليكية، أو ما يعرف بالفرير، وجامعة القديس يوسف التابعة للآباء اليسوعيين. هذه المؤسسات جميعها كانت تلاقي كل الدعم والتشجيع في بلادنا من قبل قوة الإنتداب الفرنسي في حين أنها كانت تحارب في بلادها تحت شعارات العَلمانية.

الأخوة اليسوعية كانت من أكبر أعداء العَلمانية في فرنسا، وفي الوقت الذي كانت الحكومات العلمانية تحارب فيه الكنيسةَ ومدارسها في فرنسا، وتحوّل أديرة الكنيسة إلى ثكنات للجيش ثم إلى سجون للمجرمين، كانت تشجع دورها في لبنان وسوريا، لأن شعوب المنطقة عليها أن تبقى على اتصال بالفكر الغربي، ولو من خلال كنيسة مذمومة في بلادها.

كذلك جاء المبشر البروتستانتي، دانيال بليس إلى لبنان للتبشير، ولكنه سريعاً ما اكتشف أنه من الصعب بمكان أن يغير السكان المحليون دينهم أو مذهبهم، فالمسيحيون، إلا ما ندر، لا يريدون اعتناق البروتستانتية، والمسلمون أصلاً لا يغيرون دينهم. فكان خياره الذي عرضه على كنيسته ومموليه في الولايات المتحدة، أن يتم التركيز على التعليم، «لأن تعليمهم التفكير بالطريقة الأميركية كفيل بتغيير عقولهم ليفكروا كما نفكر ـ كما جاء على لسانه».

هذه الجامعات خرَّجت الآلاف بل ومئات الآلاف من الطلاب الذين تبوأوا المناصب في بلدانهم. ومع الإعتراف بمحاسن نشر التعليم في بلادنا على أيدي هذه الإرساليات، إلا أننا قد خرّجنا أجيالاً، إلا ما ندر، لا تعرف نقد الفكر الغربي وتعتبر العلوم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأدبية كمثيلاتها من العلوم التطبيقية من طب وهندسة، وتالياً تعرضنا إلى عملية إفقار فكري بحيث أن حتى الفكر الثوري المنقلب على المنظومات الدولية الاستعمارية أو الرأسمالية لم تأتِ مفرداتها ومفاهيمها إلا من خلال مفكرين غربيين أيضاً.

هذا الفقر المعنوي والفكري هو الذي يؤدي بنا إلى أن نكون أقوياء في المنازلة العسكرية، دون أن نكون أقوياء في المنازلة الفكرية، التي تعرض الأفكار وتشرحها وتبتكر فكراً بديلاً قائماً من خلال تجارب مختلفة ورؤية مغايرة للوجود ولحركة التاريخ ولتطور التنمية، ولتجميع الثروة والقوة، والتعامل مع الظواهر الاجتماعية المختلفة.

إذا ماأضفنا إلى هذا الفقر المعنوي العلمي، المفتقد إلى الطريقة النقدية الحرة التي تستطيع أن تفكر من خارج الصندوق الغربي، عملية التقسيم الجغرافي الذي تعرضت له المنطقة سياسياً، بحيث تمخضت عن كيانات صغيرة، وأسواق ضيقة، حدّت من قدرة الأسواق على خلق سوقها المنتج والمستهلك الواسع، فكان أن جعلت من منطقتنا، المنطقة الوحيدة المنسجمة تاريخياً وجغرافياً، سوقاً متأخرة عجزت عن بناء اقتصاد منافس كما فعلت الصين والهند، حيث ظل التبادل التجاري ثنائياً بين جميع البلدان من جهة وكل على حدة مع بلدان المركز، دون أن تستطيع، رغم كل القرارات السياسية، من إنتاج سوق مشتركة يكون التبادل التجاري البيني فيما بين دول المنطقة أعلى من مستوى التبادل التجاري بين دول الإقليم منفردة مع دول القاطرة الغربية.

التحول الكبير الذي حصل في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، من انتقال القدرة الإنتاجية من البلدان الغربية إلى البلدان الشرقية في اليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها من دول شرق آسيا، يثبت على أن الأسواق الكبيرة كفيلة بإنتاج اقتصاديات كبيرة، وعلى أن القدرة الإنتاجية لمجتمعات تكيفت مع الشروط الجديدة للإنتاج استطاعت التفوق أحياناً على بلاد القاطرة بالإنتاج.

هذا الضعف يؤكد على أننا لو ألغينا النفط من أرقام الناتج القومي للإقليم ودوله لأصبحت من أفقر دول العالم. وبالتأكيد هي اليوم من أكثر الدول والأقاليم استهلاكاً نسبة إلى ضعفها الإنتاجي.

في بدايات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى بدايات القرن العشرين، كانت أسواق المنطقة مفتوحة ومشرعة للإنتاج الأوروبي، ومنطقة نفوذ أوروبية بإمتياز، خصوصاً فرنسية بريطانية. ومع بدايات القرن العشرين تحولت المنطقة شيئاً فشيئاً إلى منطقة نفوذ اقتصادي أميركي. اكتشاف النفط في الإقليم، مع كل ما يعنيه النفط من قوة لإدارة محركات العجلة الاقتصادية والتصنيعية والآلة الحربية، جعل من هذه المادة سلعة استراتيجية بإمتياز، عملت الولايات المتحدة على السيطرة على كل ما تمكنت من السيطرة عليه من منابعها حتى تسويقها، للسيطرة على الاقتصاد العالمي، فكان أن أصبحت منطقتنا واحدة من أسباب القوة المهيمنة للولايات المتحدة في العالم، تتحكم بأسواق النفط من خلالها وتتلاعب بأسعارها ومستوى إنتاجها، والبلدان والأسواق المستفيدة منها.

هكذا إذاً تحول الإقليم إلى نقطة تصريف للإنتاج الأوروبي والأميركي، ومنبع لقوته لاستمرار هيمنته العالمية. وضَعفُنا كان سبباً لضعف الدول الأخرى من خلال هذا الخضوع للإرادة الغربية.

التحول الكبير جاء في بدايات السبعينات من القرن الماضي، حيث قامت الولايات المتحدة بأكبر عملية احتيال دولي على الاقتصاد العالمي، ساعدها على استمرار هيمنتها في العالم.

فبعد خروج الولايات المتحدة مهزومة من فيتنام، وتراجع قيمة الدولار في العالم، لجأت الولايات المتحدة أولاً إلى فك عملية ربط الدولار بالذهب، والخروج من اتفاقية بريتون وودز في آب 1971، ولكن للحفاظ على قوة الدولار كعملة عالمية، رغم عدم تغطيتها بالذهب، الى اتفاق سري مع كل من مملكة آل سعود وإيران الشاه، إلى رفع الأسعار إلى مستويات مضاعفة عن ما كان مألوفاً وقتها، حيث قفز سعر البرميل للنفط الخام من أسعار ما دون العشرة دولارات إلى حدود الخمسة وثلاثين دولاراً، واشترطت عليهم أن يودعوا الأموال العائدة من بيع النفط في المصارف التجارية الأميركية، عوض وضعها في حسابات البنوك المركزية، أو إستثمارها في أعمال التنمية في المنطقة. كما اشترطت استمرار تسعير النفط بالدولار، وتالياً استمرار فرض الدولار كعملة عالمية بامتياز نتيجة اضطرار الدول كافة لشراء الدولار يومياً لتسديد ثمن نفطها ومن ثمّ استمرار الطلب على الدولار.

مع رسوخ هذه المعادلة استطاعت إدارة نيكسون أن تلغي اتفاقية بريتون وودز المتعلقة بقانون تسعير العملات وبخاصة الدولار الذي كان حتى ذلك الحين يغطى بتغطية ذهبية، فرفعت التغطية الذهبية عن الدولار، وعوض أن يفقد من قيمته وينهار أمام العملات الأخرى، استمر الدولار بتصدر موقع العملات الدولية بسبب الطلب عليه لتغطية مشتريات النفط الذي كان، وما يزال يُسعَّر بالدولار.

هذه المعادلة لم تكن بدون أضرار كبيرة على اقتصاديات الدول الناشئة، بل أثرت على طبيعة اقتصاديات العديد من بلدان العالم، حيث كان على جميع البلدان تأمين الدولار من خلال إما التصدير للولايات المتحدة، أو من خلال

إعتماده عملة لتبادلاتها التجارية مع البلدان كافة. مرة أخرى تَصدَّر الدولار عملات العالم.

وهذه المعاملات النقدية حول شراء وبيع الدولار لم تكن لتتم من دون إلحاق الأذى بالعديد من البلدان، التي كانت تعاني من تغير سعر الدولار في البورصة العالمية لتبادل العملات، وعدم الثبات هذا كان يؤثر سلباً على إدارة اقتصاديات كانت تعودت الثبات في قيمة عملتها.

كما أن بلداناً تخلت عن أنواع واصناف من محاصيلها الزراعية التي كانت توفّر لها الأمن الغذائي لتتجه نحو محاصيل مطلوبة في الأسواق العالمية فتبيعها وتصدرها من أجل الحصول على الدولار المطلوب لشراء النفط وباقي السلع المستوردة. فحصلت على بضعة ملايين من الدولارات لاستيراد منتوجات غربية مصنعة، ولكن مقابل خسارتها لجزء كبير من منتوجاتها الغذائية.

مئات مليارات الدولارات تكدست في البنوك التجارية الأميركية نتيجة هذه المعادلة التي سمحت للولايات المتحدة بجعل دولارها عملة عالمية بإمتياز وقوّت الاقتصاد الأميركي من خلال هذه المعادلة التبادلية.

فوائض البترودولار المكدسة في البنوك الأميركية استخدمت لتقديم قروض لدول العالم، كي تستورد الخدمات والسلع الأميركية أيضاً، وبخاصة دول أميركا اللاتينية التي رزحت تحت مديونية عالية أدت إلى هزات اقتصادية وإفقار لطبقات واسعة في هذه البلدان، إلى أن عرفنا أزمة الديون العالمية في الثمانينات من القرن الماضي.

مرة أخرى إذاً الإقليم كان أكثر من معولم بالتأثر بالقرارات الأميركية التي أجبرته على التحرك ضمن استراتيجياتها، والتعولم السلبي كشريك بالجريمة، من خلال المساعدة على اضعاف دول العالم لصالح الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة لم تكن الوحيدة المستفيدة من هذه الهندسة المالية، شريكتها في ذلك كانت بريطانيا التي حولت اقتصادها إلى اقتصاد خدمات، بدأت به كمركز مالي كبير لتحويل العملات وتدوير الفوائض عبر القروض، من خلال شبكتها البنكية الواسعة عبر العالم.

الدول التي لم تكن لتستطيع الوفاء بإلتزاماتها بايفاء ديونها، كان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يتكفلان باعادة هندسة اقتصادياتها، ضمن شروط تفي بالأغراض الأميركية والبريطانية، وهكذا أقفلت الدائرة على منظومة تدور حول نفسها تنطلق من نقطة القاطرة إلى المقطورات المتعددة، لتعود بخيرات الفوائض من الفوائد النقدية، وتعود بالقدرة والقوة من خلال أعمال النفوذ في سياسات تلك البلدان، سواء كان النفوذ الاقتصادي أو النفوذ السياسي. وهكذا تحولت ملايين البشر من دول الجنوب إلى مصدرة للرساميل لدول الشمال، في أكبر عملية سطو عالمي مقنن شهده التاريخ الحديث.

تركيا ومصر لم تكونا من الدول النفطية، لذا فتأثرهما وتأثيرهما في الإقليم والسياسة الدولية وارتباطهما بالعولمة إختلف عن الدول النفطية والخليجية منها خاصة.

الإقليم إذاً وسياسة النفط وبخاصة شراكة المنتج الأكبر له، وهي مملكة آل سعود كانت من العوامل الكبرى لاستمرار الهيمنة الأميركية والغربية عموماً على العالم. أكثر المقررات عابرة القارات والحدود اليوم، تأتي عن طريق المنظمات الدولية، والأسواق المالية العالمية والبورصات، والبعض يأتي عن طريق الترشيد الذي تمارسه بعض دول القاطرة على الدول المقطورة.

هذا التأثير كان تاريخياً و ما يزال بنسب متفاوتة في بلدان الإقليم. بعض المؤثرات كان إيجابياً، يغير وضعية بعض دول الإقليم، نسبة لدول أخرى، إما بتقدمها أو بتأخرها، دون أن يكون لها لا ناقة ولا جمل في الابتكار أو

المونتاج الاقتصادي لأيّ مشروع تنمية محدّد، فعلَ فِعْله الاستراتيجي بتغيير موقعية هذا البلد أو ذاك.

شاهدنا كيف أن اختيار لبنان كمركز للارساليات الدينية والتعليمية بخاصة قد جعل من هذا البلد، نقطة استقطاب، ليس فقط لأبنائه للدراسة في هذه المؤسسات، بل أيضاً لطلاب من دول الإقليم. إلا أن التاثير لم يقتصر في لبنان على التعليم، فقد قررت فرنسا أن يكون هذا البلد هو الموقع الاقتصادي الذي تطل فيه على الإقليم وتصرف بضائعها من خلاله. وعندما نظم المعرض الفرنسي في وسط بيروت بقي اسم الشارع الذي نظم فيه المعرض باسم: شارع المعرض. وهكذا وجدت العائلات اللبنانية التي كانت لأسباب ثقافية ودينية وسياسية أقرب إلى بلد المصدر، الذي هو فرنسا، هي نفسها تقوم بدور الوكيل الممثل لمعظم الشركات والمصارف لمعظم البضائع الفرنسية، ومن ثم الأوروبية.

كما أن مسيو بوسون الفرنسي أشرف على إعداد وتنظيم المصارف في لبنان، وبقي مسؤولاً عن بنك سوريا ولبنان، الذي كان يلعب دور البنك المركزي في كلا البلدين، حتى أواخر الخمسينات قبل أن تنشأ البنوك المركزية في كلا البلدين، ويصبح بنك سوريا ولبنان مجرد بنك كباقي البنوك التجارية.

موقعية لبنان المصرفية مضافا إليه قانون سرية المصارف، الذي يعتبر إنجازاً لبنانياً صرفاً، يسجل للعميد ريمون إده الذي تقدم للبرلمان بسن القانون المتعلق بالسرية هذه، جعلت من لبنان القاعدة المصرفية الأولى في الإقليم، يجتذب إليها كل الرساميل من الدول الخليجية النفطية، ودول الجوار التي كانت تتعرض لحملات التاميم، ما أدى إلى هروب الرساميل إلى لبنان. كما أن لبنان استفاد من خلال إغلاق مرفأ حيفا، بعد قيام دولة الكيان الصهيوني، واستفاد من الرساميل الفلسطينية والقدرات العلمية الفلسطينية على أرضه.

ما أن أصبحت مداخيل النفط تتخطى الملايين للوصول إلى عشرات

الملايين بل مئات الملايين، حتى وجهت ضربة مصرفية لأحدى أكبر البنوك اللبنانية وهو بنك إنترا. هذه الضربة للمركز المصرفي اللبناني الأكبر في حينه، تبين أنها كانت مخططة، ومنسقة مع بعض رجالات السياسة في لبنان لصالح البنوك الأميركية. بعد هذه الضربة انخفضت الثقة في المركز المصرفي اللبناني، وبدأ التوجه للبنوك الأميركية. الولايات المتحدة، كدولة قاطرة كانت ترى لنفسها الحق بإفلاس أيّ بنك، وبالتلاعب باقتصاد أية دولة، كما كانت ترى نفسها مسؤولة عن الثراء والتنمية في الإقليم. كيف لا وهي صاحبة اكتشاف النفط، وبيعه وتوزيعه في العالم، وتالياً هي صاحبة إيجاد الثروة في بلاد الإقليم.

لبنان لم يستفد فقط من الموقعية المصرفية التي ساعدته بها دول غربية، كما عادت وسلبته هذه الأرجحية عندما أرادت ذلك. فقد استفاد لبنان من مرفأ بيروت الذي كان يعد من أكبر مرافىء المنطقة، في حين أن من شيد هذا المرفأ هو الإنتداب الفرنسي الذي استفاد منه خلال الحربين العالميتين، ما يعني أن هذا المرفأ لم ينشأ بناءً للاحتياجات اللبنانية والطاقات التجارية اللبنانية البحتة، بل بناء لأحجام وطاقات البلد المنتدب، أي البلد القاطر.

في بداية الخمسينات من القرن الماضي، وجهت دعوة لأحد السياسيين اللبنانيين لزيارة الولايات المتحدة، ذلك لأن برقية السفارة الأميركية التي ارتأت توجيه الدعوة قالت: يعتقد أنه سيكون له دور مهم في السياسة اللبنانية. المدعو لم يكن سوى صائب سلام النائب في البرلمان عن بيروت، والذي أصبح بعد ذلك ولعدة دورات رئيساً لحكومات لبنانية.

في هذه الزيارة عرضت على صائب سلام أوضاع التنمية في المنطقة، وبخاصة المشاريع الأميركية المتعلقة بالنفط. العرض الأميركي تمحور حول أهمية أن يكون هناك بنك أميركي في لبنان، فكان بنك أوف أميركا أول البنوك وكان صائب سلام المحامي والنائب هو الوكيل المحلي لهذا البنك. وعرضت

أيضاً أهمية إيجاد مطار بمواصفات دولية لاستقبال الطائرات الأميركية وغيرها، ذلك أن عائلات ومهندسي وفنيي شركات النفط، يفضلون الإقامة في لبنان والتوجه إلى الخليج للعمل فقط، ومن ثمّ يصبح لبنان مركزاً للترانزيت، لنقل هؤلاء إلى مطارات الدول الخليجية.

هكذا تمت توسعة وإنشاء مطار بيروت الدولي، على أراضٍ إشترتها الدولة من آل سلام وعرفت بارض الغدير، كما نشأت شركة طيران الشرق الأوسط وشركة عبر المتوسط لتأمين نقل الركاب والبضائع من بيروت والى دول العالم، وبخاصة الدول النفطيةِ في الإقليم، وكانت أول طائرة قد توجهت من بيروت إلى الكويت.

هكذا أصبح للبنان مطاراً دولياً، وشركة طيران المساهم الأول فيها شركة «بان أميركان» الأميركية، قبل أن تنتقل إلى شركة ايرفرانس في السبعينات، كمساهم أساسي.

هذا في علم الاقتصاد يسمى بالدور الوظيفي الإقليمي الذي يخطط له من قبل القاطرة، ولا يلعب المقطور سوى دور المنفذ والمستفيد، وأحياناً العكس أي المتضرر.

كنا نسمع ونحن في سن الشباب سائق التاكسي يتحدث عن أيام الوفرة في عهد الرئيس كميل شمعون، وكيف كان الاقتصاد مزدهراً، لم يكن السائق يعرف أن انعكاس التخطيط من دول المركز هو صاحب الفضل لهذه الوفرة، فاضافة إلى موقع مطار بيروت الدولي، الذي أصبح مضرب مثل في الإقليم لجماله وتقدمه، كما هي حال مطار دبي حالياً، ودور شركة طيران الشرق الأوسط ومرفأ بيروت، قد أضيف اليهما خط التابلاين الذي ينقل النفط من دول الخليج إلى شاطئ البحر المتوسط، والذي كان لبنان يتقاضى رسماً للعبور عن كل برميل نفط يمر به. هكذا كانت حال خط التابلاين لشركة أرامكو الأميركية السعودية، وهكذا كان حال خط شركة نفط الغراق الذي يصب في

طرابلس، حيث أنشئت واحدة من أهم المصافي في منطقة الشرق الأوسط، وكان يصدر منها نفط العراق إلى أوروبا.

خط النفط هذا الذي استفاد منه لبنان تسبب بإنقلاب عسكري نظمته المخابرات الأميركية مع حسني الزعيم، الذي كانت مهمته، بعد نجاح إنقلابه توقيع إتفاقية الهدنة مع إسرائيل، اتفاقية كانت ترفضها الحكومة السورية في حينه، ولكن الإنقلاب سهّل إنجازها، كما كانت موكولة إليه مهمة التوقيع على مرور خط التابلاين عبر الأراضي السورية، وهو ما كانت تربطه الحكومة السورية بموقف الولايات المتحدة من المسألة الفلسطينية.

هكذا إذا تجمّعت غيوم المصالح الاقتصادية والسياسية على سوريا، فاطاحت بحكومتها المنتخبة، وشرّعت الابواب لموجة من الإنقلابات العسكرية أدت إلى تضرر اقتصادها وعدم ثباتها السياسي، وتدمير اللحمة الوطنية من خلال التصفيات المتعاقبة للرموز الوطنية وللكادرات العسكرية والمدنية. مرة أخرى تلعب الدولة القاطرة دورها في صياغة أحداث وتطورات الأمور السياسية والاقتصادية في دول الإقليم. وهو الدور الذي لم يقتصر على رسم خرائطه السياسية بل على رسم خرائطه الاقتصادية والسياسية الداخلية وتقوية أطراف داخلية على حساب أطراف أخرى.

المثال الصارخ الأكبر الذي أثر في تاريخ المنطقة والإقليم في وقت وقوعه وحتى يومنا هذا، كان الانقلاب الذي نظمته المخابرات الأميركية والبريطانية وسمي بعملية «اجاكس» السرية للإطاحة بمحمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني المنتخب، فقط لأنه تجرأ على تأميم النفط الإيراني، هذا الانقلاب حفر في ذاكرة ووعي الإيرانيين عداءً لم ينتهِ أثره حتى اليوم وجعل من إيران الجمهورية الإسلامية من أكثر دول الإقليم، أو حتى في العالم، عداءً للولايات المتحدة.

هذه ليست سوى عينة من أمثلة كثيرة، ليس هنا مجال بحثها بشكل

مفصّل عن دور الدول القاطرة مع الدول المقطورة. وهي لم تقتصر على سوريا ولبنان والعراق وايران فقط، بل إن مصر تعتبر من أكثر الدول تاثراً بالدور الدولي للدول القاطرة وللسياسة الدولية في التأثير على مجرى الأمور في تاريخها المعاصر.

يمكن اعتبار قناة السويس حالة جديرة بالدراسة في كل جامعات العالم، لتعلقها بالسياسة الدولية والاقتصاد الإقليمي والدولي، بالاستراتيجيات الكبرى كما بالجغرافيا السياسية وتبدلها وتغيرها نتيجة لتبدل الظروف وظهور المشاريع الكبرى.

كان مشروع ديليسبس لشق القناة فكرة هندسية جريئة بكل معنى الكلمة وبكل الأبعاد الهندسية والاقتصادية. المشروع كان يهدف لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، لإيجاد ممر مائي يوفر الدوران حول رأس الرجاء الصالح، وتالياً اختصار الطريق إلى الهند.

المشروع تم بشكل مشترك بين الفرنسيين والبريطانيين من جهة والحكومة المصرية في حينه، التي كان الخديوي اسماعيل على رأسها.

التخطيط كان فرنسياً والتمويل كان فرنسياً بريطانياً، واليد العاملة المسخرة كانت مصرية. تم فتح قناة السويس، ولأن الخيديوي اسماعيل عجز عن تسديد ما سلفته إياه البنوك الغربية، ليس فقط لقناة السويس بل لمشاريع أخرى ولمصاريف العرش، فقد تم مصادرة حصص مصرية في القناة واستحوذت بريطانيا على الحصة الأكبر، إلا أن هذا ترافق مع احتلال جزئي لمنطقة القناة، وبالتالي أدى إلى وجود دائم في مصر للقوات البريطانية.

عملية الإدانة [التّذيين] المالية وإغراق الدولة المستهدفة بالديون، هي سياسة طبقت في العديد من دول العالم من قبل دول القاطرة. والهدف منها كان دائماً السيطرة والإمساك بالقرارات الاقتصادية والسياسية.

تحت حجة حماية القناة تمركزت القوات البريطانية في مصر وتدخلت في شؤونها الداخلية، ولعبت أدواراً مهمة في الحربين العالميتين، أمّنت لبريطانيا موقعاً استراتيجياً في المنطقة سمح لها من خلال تمددها بالسيطرة على فلسطين والعراق وشرق الأردن وليبيا والسودان.

مشروع اقتصادي استراتيجي أدى إلى تغيرات جيو استراتيجية بمكان حيث أن الإقليم ما زال يعاني منها حتى يومنا هذا.

اكتشاف النفط في بلاد فارس من قبل شركة النفط البريطانية، جعل من هذا البلد واحداً من أهم البلدان في المنطقة بالنسبة للاستراتيجية البريطانية، قبل أن ينتقل هذا الإهتمام للولايات المتحدة التي ورثت موقعية الاستعمار القديم في موقع القاطرة.

اكتشاف النفط في بلاد فارس أدى إلى تدخل بريطاني كبير في السياسة الداخلية والخارجية لهذا البلد. حتى أن خريطة إيران الحالية رسمت بناء للرؤية البريطانية ومصالحها في ما يعرف اليوم بأفغانستان، وفي حدودها الشمالية الغربية في المنطقة النفطية الجنوبية، أي في الأهواز. وعندما قررت حكومة مصدق المنتخبة من قبل الشعب الإيراني تأميم النفط الإيراني وقعت عملية آجاكس السرية التي تحدثنا عنها والتي كانت عبارة عن تنظيم إنقلاب عسكري مشترك بريطاني أميركي تولت إدارة المخابرات الاميركية المركزية، المعروفة بإسم سي آي إيه، تنظيمه للإطاحة بحكومة محمد مصدق وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى الحكم، ووضع اليد على هذا البلد بما يشبه الوصاية غير المباشرة لعدة عقود، من قبل الولايات المتحدة الأميركية، الى أن أطاحت الثورة الإسلامية بنظام الشاه وأرست نظام الجمهورية الإسلامية.

مع تراجع الدور البريطاني الاقتصادي والعسكري في العالم، كان لا بد من أن تظهر القوة المتراجعة البريطانية وتنعكس في الإقليم، ولقد تم ذلك من خلال انسحاب بريطاني من منطقة الخليج، وبروز دولة الإمارات العربية

المتحدة، كمتحد لملء الفراغ المتأتي عن هذا الانسحاب. ترافق ذلك مع بداية إنسحاب بريطانيا من هونغ كونغ بعد سنوات قليلة ومع تصاعد الصناعات في الشرق الأقصى مع الإنتاج الياباني المتصاعد أولاً ثم مع ظهور النمور الآسيوية، ما جعل التجارة العالمية تعيد توازنها بين الشرق والغرب. فعوضاً أن يكون مركز الإنتاج غربياً ومركز الاستهلاك شرقياً، أصبح هناك شبه توازن، ما أعاد رسم حركة التجارة العالمية والترانزيت في الإقليم من جديد.

الحصار الذي ضرب على إيران، على إثر ثورتها والبدء بالحرب العراقية عليها، جعل من دبي مركزاً أساسياً لترانزيت التجارة العالمية. إنتاج الشرق يأتي إلى دبي ليمر إلى باقي دول الإقليم، وتجارة الغرب تمر عبر دبي لتكمل طريقها إلى إيران ودول الجوار. إستباقاً لمثل نتائج هذا التحول تم بناء ميناء راشد في دبي وإقامة منطقة جبل علي كمنطقة حرة لخدمة هذه التوجهات الاقتصادية المستحدثة. هكذا أصبحت دبي بسبب التحولات الاقتصادية العالمية، والحصار الذي ضرب على إيران واحدةً من أهم مراكز التجارة الدولية. بل الأولى بإعادة التصدير في العالم. كما احتلت مركز الصدارة كمحطة للطيران العالمي الذي يتحرك من الغرب إلى الشرق وبالعكس.

مرة أخرى أثرت السياسة الدولية والخيارات المعولمة في رسم خريطة المنطقة من حيث تكديس الأدوار والثروات. إلا أن الملاحظة الأهم هو إهتمام القاطرة دائماً بتقوية المراكز الفرعية الطرفية، ذات الكثافة السكانية الأدنى لإعطائها الأدوار، وتركيز الثروة النفطية بين أيديها، وحجب هذه الأدوار عن دول المراكز الأكبر حجماً سكانياً وحضارياً وقدرة على الإنتاجية المستقلة.

هكذا إذاً رسمت حدود دول المنطقة بناء لمصالح دول القاطرات الدولية على حساب دول الإقليم. وانقسمت الثروات عمداً بين دول صغيرة ودول كبيرة بشكل غير متكافىء، عكس ما كان يحصل في دول القاطرات، من حيث

مركزة الدولة والحفاظ على وحدتها الجغرافية والسكانية في أوسع اطار ممكن. في حين أن هذا المبدأ ضرب في الحالة العربية وفي الإقليم عموماً، تنفيذاً لسياسة أصبحت معلومة في السياسة الدولية وأسرارها وفنونها، بسياسة فَرِّق تَسُدْ، التي ابتكرتها السياسة البريطانية الدولية.

مع تطور ثروات الدول النفطية الخليجية بخاصة، والتي كانت من أهم خصائصها الحجم الضئيل لسكانها، مقارنة بدول الإقليم الأخرى، بحيث أن الثروة تمركزت بيد قلة كان من سماتها تمتعها بنظم سياسية هي من حيث الجوهر تعتبر من أكثر دول العالم تخلفاً، بمقياس النظم السياسية والقوانين الرابطة للعلاقات بين الحاكم والمحكوم، وغياب العقد الاجتماعي، وأطر المحاسبة والمراقبة، والشفافية في سلوك إدارة الدولة، بحيث أن أكثر هذه البلدان ما زالت تدار كملكية خاصة للعائلة الحاكمة، وبأحسن الظروف كشركة هولدنغ تستثمر بالبشر والحجر وكل ما هو موجود على أرض الإمارة أو المملكة، بدءاً من نظام الكفيل، الذي يؤمّن شراكة إلزامية مفروضة على المستثمر الأجنبي والفاعليات الأجنبية الاقتصادية بجميع أبعادها ونطاق عملها، إلى الاستثمار في الإعلام العربي والسياسة الداخلية للعديد من الأقطار العربية، بل تعدى ذلك لتمويل مشارع سرية عبر دول عديدة في العالم، تخدم سياسة القاطرة الأميركية خاصة والغربية عموماً.

هنا أصبحنا أمام ظاهرة تحدٍّ لمفهوم السيادة للدول، واستقلال قرارها، حيث أصبح التأثير في قراراتها، وفي مساراتها وخياراتها الاقتصادية والسياسية، يتم بسهولة عبر تدخل دول صغيرة، لا أفق منطقياً لحركتها، ولا تعريف لمفاهيم الأمن القومي الخاص بها وبدول الإقليم، ولا سياسة تنموية جامعة على علاقة إيجابية بالمحيط، فقط دول ريعية في الداخل، واستثمارية من ضمن الاستراتيجيات الدولية في دول الإقليم ومصيرها.

هكذا مُوِّلت حروب على دول الإقليم، ومُوِّلت حملات سياسية وإعلامية

خدمة لاستراتيجيات غربية، وتخطت بالقدرات المالية المستجدة للدول النفطية الصغيرة، حجمها الواقعي الحضاري والسياسي والاجتماعي للتأثير من خلال الفائض المالي بمصير أحداث وتطورات سياسية في دول المحيط الاقليمي. النموذج الصارخ الأكثر وضوحاً تمثل بالأدوار التي لعبتها هذه الدول من خلال إيجاد المتمولين العابرين للحدود لشراء الذمم وتربيط المصالح الشخصية والاقتصادية لصالح ما يسمى بالتأثير وإيجاد قوة ضغط، تمارس دور الموجّه لقرارات العديد من رؤساء الدول ورجال السياسة فيها، وصولاً إلى التاثير على قرارات المنظمات الإقليمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، التي كانت تتعرض باستمرار لضغوط غربية، لتوجيه قراراتها بالإتجاه المفيد لسياسات الغرب، والولايات المتحدة بخاصة، وكانت الدول النفطية العربية هي أول الأدوات المساعدة على تأمين هذه القرارات غِبَّ الطلب، وفقط من خلال نفوذها المالي، على الأشخاص وعلى الدول.

دخلت إذاً أدوات الضغط والنفوذ بشكل مباشر على خط القرارات الإقليمية والقُطرية. كما دخلت من أوسع أبوابها في صياغة الرأي العام في الإقليم.

في مرحلة متقدمة تحولت هذه الدول إلى استراتيجية، هي أشبه بالمنشار، تأكل في عدة إتجاهات. لقد لعبت هذه الدول دور المستثمر والمؤثر في آن، ودور النظام الريعي ونظام التحويلات، من خلال اليد العاملة التي تستخدمها في بلادها، فتعوض بذلك شحّ اليد العاملة، وبخاصة اليد العاملة المتخصصة، والتي كانت تستفيد من توظيفها أيضاً، كمصدر تمويلي لدول اليد العاملة، وتهدد بطردها في حالات عديدة لأسباب سياسية واجتماعية، وكذلك استخدامها كأداة ضغط على دول الإقليم.

التحول الأخطر عندما انقلبت هذه الدول، بسبب الاستثمار في دول الإقليم، ونظام التحويلات من الأيدي العاملة فيها إلى دول الإقليم، من مصدِّر

للرساميل إلى جاذب للرساميل، وذلك من خلال مشاريع تطوير عقاري في الصحارى، أدت إلى جذب المليارات من الأموال الباحثة عن الربح السريع والمضمون، فأصبحت هذه الدول «شافطة» للثروات ومراكز لتبييض الأموال للعديد من الدول والمتمولين الباحثين عن أرباح سريعة مضمونة، أو عن ملجأ لأموال غير نظيفة، فكان أن تحولت من مركز لتوزيع الثروة إلى مركز لتجميع الثروات وحرمان الأسواق النامية والمحتاجة لمثل هذه الرساميل. المثال الأقرب لما هو حاصل في الإقليم من قبل هذه الدول، هو نموذج لاس فيغاس، التي خرجت من وسط الصحراء لتشكل واحدة من أكبر المدن في العالم لشفط الأموال من جيوب الحالمين التعساء بثروة سريعة وبأرباح تسقط عليهم بين لحظة وأخرى. هذا النموذج الذي تديره شبكات المافيا الأميركية، أُسِّس له بشكل جديد في منطقتنا عن طريق هذه الدول وهذه المشاريع العقارية، ومراكز تبييض الأموال الخليجية.

هذه الحركة متعددة الأبعاد، المؤثرة على الاقتصاديات وعلى الرأي العام وعلى السياسات وعلى تمويل الأحزاب والتحركات السياسية والاجتماعية، ما كانت لتتم لولا رضى القاطرة المؤسِّسة للنظام العالمي، والراسمة لسياسة المصالح الغربية في الإقليم، والمشرفة على العديد من خطط هذه الدول.

في هذه الصورة تجسّدت أعلى انواع النظم المتخطية للسيادات والحدود الوطنية والقومية، بتخطيط غربي، وتوجيه صهيوني أحياناً كثيرة، ولكن بأموال إقليمية، وبثروات إقليمية تُحرَّك غِبَّ الطلب. هكذا كانت تمول الحركة الفلسطينية خلال فترات، وتمنع عنها الأموال في فترات أخرى. وهكذا مُوِّلت انتخابات في لبنان، ومُوِّل الحراك العنفي في سوريا المؤسس لحرب أهلية أخذت الإقليم برّمته إلى الحروب المذهبية والدينية. وهكذا أيضاً تم تمويل الأحزاب في مصر، وتمويل الإعلام المؤثر على الحركات الشعبية في أكثر من

قطر عربي. وهكذا تم التدخل عبر دعم الفرقاء المتخاصمة في أكثر من قطر عن طريق التلويح بعامل الاستثمار والودائع المالية المؤثرة سلباً أو إيجاباً على سير الأحداث وعلى تقديم فريق على آخر، من خلال التلويح بسياسة المنح أو سياسة المنع.

الأدوار تكاملت إذاً بين القدرات الغربية للقاطرات الكبرى، وتحالفها مع الدول النفطية الخليجية، كما تكاملت مع المنظمات الدولية المسيطَر عليها دولياً، وعلى المنظمات الإقليمية التي شكلت جامعة الدول العربية نموذجاً فاضحاً في هذا المجال من التبعية والخضوع لمقررات الخارج، وأصبحت هذه الكماشة الدولية الإقليمية تطبق وبقوة على مصائر الإقليم وعلى سير الأحداث فيه.

من خلال هذه الصورة التي تقارب الواقع، دون الاحاطة الكاملة به، لاحتياجها إلى صفحات وصفحات من الأرقام والوقائع، إلا أننا نستطيع التأكيد، أن الإقليم هو واحدة من أكثر المناطق في العالم تأثراً بالعولمة والسياسات الدولية، بخاصة بمساعدة «طابور خامس» إقليمي لم يتوقف عن تبادل الخدمات بينه وبين الغرب والقاطرات الكبرى، التي كانت تؤمن له استمرار حكمه مقابل تقديم خدماته الإقليمية والدولية على أكثر من صعيد. حتى وصلت مسألة السيادة والاستقلال للدول في الإقليم في كثير من الأحوال إلى حالات هلامية لا يمكن الاعتماد أو البناء عليها.

التدخل المباشر بمصير الإقليم لم يتوقف على مرحلة الاستعمار القديم، المهيمنة عن طريق النظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة عبر بنوكها، وشركاتها عابرة القارات والحدود والتحكم بأكبر نسبة من الشركات متعددة الجنسية، وبالبورصة العالمية الأكبر، إن كان في بورصة نيويورك الصناعية أو التكنولوجية المعروفة بـ «ناسدك»، وكذلك ببورصة شيكاغو التي تتحكم بأسعار الحبوب وبعض المواد الغذائية الأساسية. بل عادت مع انهيار

توازن القوة بين القطبين، وسقوط الإتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، إلى الانقضاض على المنطقة مرة أخرى وبشكل مباشر عسكري وحربي لاحتلال بلدان في الإقليم واخضاع أخرى من خلال الوجود العسكري على حدودها.

هذا الانقضاض المباشر الذي تمثل بحرب العراق الأولى ثم بالحرب الثانية، رغم أنه كان يتم تحت مبررات، هي في الحقيقة مسببات ساعدوا أنفسهم على إيجادها، مثل تحرير الكويت وتدمير أسلحة الدمار الشامل، ما كانت لتقع لولا إنكشاف الضعف الأميركي ومركز القاطرة العالمي على أكثر من صعيد.

الولايات المتحدة كانت تقرأ أزمتها الاقتصادية قبل أية دولة أخرى وكانت تعرف أن أزمة المديونية العالمية التي أرادتها نقطة تحول إيجابي لصالحها، قد خلّفت واحدةً من أهم الأزمات الاقتصادية الأميركية في نهايات القرن الماضي مع انهيار البورصات عام 1986 ومن ثم للوصول إلى الأزمة العقارية التي فجرت الاقتصاد الأميركي ولم يستطع التعافي منه منذ عام 2008 حتى كتابة هذا الكتاب عام 2015، أي بعد أكثر من سبع سنوات من الجمود الاقتصادي.

احترازاً واستباقاً لهذه الهزات والتراجعات في المركز الأميركي العالمي حاولت الولايات المتحدة وضع يدها على واحدة من أكبر بلدان الإقليم من ناحية المخزونات النفطية، ترافق ذلك مع تراجع مريع بالإحتياط النفطي الأميركي من 45% إلى ما نسبته 17%، ولم يكن هناك من مجال للتحكم أكثر بأسعار الطاقة ورفعها للتأثير على الاقتصاديات الناشئة، وللتأثير على كلفة الإنتاج والاستخراج بشكل مرتفع، بحيث تسمح للشركات الأميركية بأن تستخرج نفطاً أعلى كلفة في الاستخراج والإنتاج وللاستثمار بتكنولوجيات جديدة لتسمح بإستخراج المزيد من النفط، بما عرف بعد ذلك بالنفط والغاز

الصخري والرملي، إلا إحتلال العراق والتاثير المباشر على نفط الإقليم، وتهديد الدول المتمردة على السياسات الأميركية فيه، من خلال الوجود العسكري المباشر.

هكذا مرة أخرى عرف تاريخ المنطقة وشعوبها تدخلاً عسكرياً دمر مقومات دولة عريقة، وأدى إلى تراجع شعب بأكمله وأثّر على اقتصاديات دول أخرى نتيجة للطموحات غير المشروعة لدول القاطرة ودورها بالسياسة الدولية. العولمة ضربت مرة أخرى عن طريق القاطرة الأولى في قيادتها مع تحالف دولي عريض تشكل من كل الدول التي تدور في فلك القاطرة وسياستها الدولية، ولكن الأمور لم تجر كما كانت تشتهي هذه الإدارة، نتيجة ما سبق وأوردناه من إعادة ترميم الأمن الإقليمي على أيدي معسكر المقاومة بقيادة إيران وسوريا.

دول الإقليم والصراع على دور القيادة

مع التحولات السياسية الكبرى التي نتجت عقب تراجع القوة الأميركية في المنطقة، تبعاً لتراجع دور القاطر العالمي الكبير، تقدمت الدول الإقليمية الكبرى، نسبة لموازين قوة الإقليم، لتملأ الفراغ الحاصل عن هذا التراجع الأميركي، ما جعل الإقليم يمر بنوع جديد من الضغوط.

فبعد أن كان الضغط يأتيه من الخارج وأعوانه في الإقليم، وبخاصة إسرائيل والدول النفطية الخليجية، أصبح يتعرض بالضغط من الداخل الإقليمي، في محاولة لملء الفراغ، وفي محاولة لرسم صورة جديدة للإقليم وقواه المؤثرة ومن ثمَّ توزيعاً جديداً للنفوذ.

هذا الضغط الإقليمي صاحبه تفجّر قُطْري على صعيد العديد من الأقطار المكونة للإقليم، والتناحر وصل إلى حد الحروب الأهلية، والصراع العنفي الذي يرفض المساومات والحلول الوسط في كثير من الأحيان، ويتجه إلى صراع البقاء أو الفناء في حالات كثيرة.

هذة الحالات المتفجرة والواضحة للمراقبين، هي التي تلخص ما تحدثنا عنه من كُمون أزمات الإغتراب إلى جانب أزمات ثقل التاريخ المحلية

والمكونات المحلية للشخصية الإقليمية، ولما هو مفترض من مصالح للفئات الاجتماعية والإثنية والدينية والمذهبية المكونة للإقليم.

هذا على صعيد القطر الواحد الذي تفجرت فيه الصراعات الداخلية، إلا أن تراجع القوة الأميركية، التي كانت تشكل العامل الوازن المفوض والأول في المنطقة، أدى إلى تراجع أدوار من كان متحالفاً طوال عقود مديدة مع الاستراتيجيات الأميركية، ما سبّب حصول صدام إقليمي بين القوى المتراجعة والقوى المتقدمة، والتي انتهجت سياسة معادية ومناهضة للقوة الأميركية. فكان الإقليم من ثمّة يواجه أخطار التفجرات الداخلية وأخطار الصراع الإقليمي في آن معاً، في الوقت نفسه الذي يخسر من مقوماته الاقتصادية ومعالمه الحضارية، وتضامنه الاجتماعي ووحداته الداخلية. وهكذا يعتبر الإقليم اليوم، أكثر الأقاليم إضطراباً وتالياً أكثر الأقاليم حاجة للمشاريع الاستراتيجية المتكاملة لإيجاد الحلول لمشاكله وأزماته.

من ضمن هذا الصراع الذي لعبت القوى العالمية فيه الدور الأول نلاحظ انزياحاً لصالح الأدوار الإقليمية شيئاً فشيئاً؛ فمع تراجع الدور الغربي، عموماً، والأميركي خصوصاً نلاحظ حراكاً إقليمياً إيرانياً تركياً إسرائيلياً سعودياً للسعي نحو فرض شروط تشكيل المنطقة ورسم معالمها. إلا أن تراجع الولايات المتحدة وفشلها في الإقليم، بل حتى استدارتها في بعض الملفات نحو أعداء الأمس، يجعل من خسارة حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين مسألة حتمية، عملاً بقاعدة: أنه حيث فشل الأصيل، لا يمكن أن ينجح الوكيل.

إن الصِّدام الذي جرى حول ما سمي من قبل الولايات المتحدة الأميركية بـ «الشرق الأوسط الجديد» وفشل هذا المشروع، على أثر فشل الحرب الإسرائيلية على لبنان، شكل الإنعطافة الأولى نحو هزيمة المشروع الأميركي. ومع استمرار الصراع بأدوات عالمية وإقليمة على سوريا، وفشل هذا الهجوم مع تراجع الولايات المتحدة عن شن هجومها على سوريا، شكل

الإنعطافة الثانية نحو تراجع المشروع الأميركي وبالتالي فشل حلفاؤها معها.

إن مشروع الشرق الأوسط الجديد الأميركي الذي فشل، كان يواجه مشروع الشرق الأوسط الخالي من الصهيونية الذي تقوده إيران، لذا فإن فشل المشروع الأميركي سيدفع باتجاه انتصار المشروع المضاد أي : مشروع الشرق الأوسط الخالي من إسرائيل.

هذه النقطة الاستراتيجية التي ستحمل عنوان الإنعطافة الثالثة لفشل المشروع الأميركي الغربي، المتحالف مع بعض دول الإقليم ستكون أهم إنعطافة تؤثر على علاقة الإقليم بالعولمة واستعادة دوره الجديد ببناء مقطورته الذاتية لتطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لأنه بالانتصار على مشاريع القاطرة الأولى وبالإنتصار على أدواتها وامتداداتها في الإقليم، سيكون قد أسس لأول عملية تحرر وطني حقيقي منذ نهاية الحربين العالميتين وظهور منظومة دول سايكس بيكو بلفور في الإقليم والدول الإقليمية الكبرى التي تشكل السوار الأساسي لبنيانه، إلا وهي إيران وتركيا ومصر.

ولكننا نرى أن الشروط الكاملة الضرورية لاستكمال عملية الاستقلال والتنمية تحتاج إلى أكثر من معركة نهاية إسرائيل للفكاك من كماشة الهيمنة العالمية على الإقليم، لأن الإقليم مرتبط بما هو أكثر من الهيمنة الإسرائيلية الأميركية المباشرة بالعولمة وبتخلفه الذاتي.

إن التوازن الجديد، بين قوة الإقليم المتحررة وقوة الخارج الخارجة هي التي تجعلنا نسرع في البحث عن المشروع الجامع الذي يؤسس لمزيد من الاستقرار والاستقلال والتنمية للإقليم، ولاستكمال هذه الشروط علينا أن ندرس بدقة ما مدى الارتباط الإقليمي بالعولمة، من حيث هي منظومات ومن حيث هي مفاهيم، لاستكمال عملية الانفكاك و إذا ما كانت مطلوبة في بعض الأماكن والموضوعات. كما يجب دراسة التحول العالمي في مفهوم الدولة ذات السيادة في ظل هذا النظام العالمي الجديد، ودراسة ما هو الشكل الأمثل

الذي يمكن أن يقدمه الإقليم كنموذج للعلاقات الدولية ومن خلال لعب دور أساسي لمكوناته في صياغة نظام عالمي جديد. أي أن الإقليم لن تكون مهمته فقط نقد ومحاولة الفكاك من هيمنة النظام العالمي الآيل إلى الضمور والتراجع، والذي نشاهد إعادة تشكل موازين قواه من جديد من خلال إنحياز مراكز القوة من منطقة إلى أخرى، إلا أننا لا يجب أن نكتفي بمراقبة وتوصيف الإنحياز الجغرافي لمراكز الثقل بل يجب أن نرصد الإنحياز المفاهيمي لمنظومات وقواعد السياسة الدولية وتعاريف ومصطلحات المفاهيم السياسية والسيادية المؤسِّسة لمفاهيم الدول والتجمعات السياسية، لتقديم نموذج خاص بالإقليم قائم على ثقافته الخاصة، لأننا نعتقد بوجودها، وعلى رسالته الخاصة من خلال معاناته عبر العقود والقرون من جميع أنواع النظم السياسية الدولية والهيمنات بأشكالها كافة، وذلك كمقدمة لنيل جدارة استحقاق الاستقلال والعمل على مشاركة شعوب العالم بصياغة إيجابية لمفاهيم جديدة ونظم ضامنة ومؤطرة للسياسة الدولية تختلف عما نعرفه من نظم مسيطرة حالياً.

من هنا تأتي أهمية مشروعنا للكونفدرالية المشرقية التي تحاكي هذا الطموح.

إن نقطة الانطلاق المفاهيمية الأساسية التي تظهر أمامنا من خلال دراسة تطور تكون الدول والنظم السياسية هي أن سمة التحول والتطور والتعدد هي الغالبة على حركة تأسيس الدول والأنظمة السياسية. جوهر التحول والتغير هو البحث دائماً عما تظنه الجماعة الموكلة لنفسها عملية التأصيل أو التغيير من وجود الأفضل لمصالحها، أو الأنسب للعَقد الاجتماعي الجامع الذي تسعى إليه. وقد عرف العالم الحديث عدداً من الأنظمة المختلفة في جوهرها وفي أطرها التنظيمية الضابطة لوحدتها ولحركة تطورها. ونحن حريصون على هذه الثنائية بين شروط وحدتها وحركة تطورها، لأن محاولة الحفاظ على الوحدات بأي ثمن دون ضمانة التطور هو قتلٌ للمشروع السياسي، ومنعٌ لتطوره وتركه

عرضة للالتحاق بقواطر أكثر تطوراً منه. كما أن الاستسهال بالوحدة والتفريط بها، وبخاصة عندما يتم ذلك من خلال التصارع الحاد، يؤدي إلى فقد الكثير من المقدرات والامكانيات التي تحتاجها المجتمعات لتقدمها، خصوصاً انه قد ثبت عبر التاريخ أن الوحدات الجمعية كلما كانت أوسع في الجغرافيا وفي الديموغرافيا كلما استطاعت أن تبني تجربة رائدة مستقلة بشكل أكثر من الوحدات الجمعية الصغرى، المتأثرة وغير المؤثرة، إلا مع استثناءات سنعرض لبعضها كاليابان وسويسرا وهولندا، تلك الدول التي استطاعت أن تبني تجربة ناجحة ولكن من خلال التأقلم مع القواطر الكبيرة والعمل بتنافسية مع منظوماتها المالية والصناعية، مع الحفاظ على نسبة عالية من الخصوصية والاستقلالية، دون ملامستها للاستقلال التام، أو حتى الحلم بتبوّء دور القيادة.

لقد تحركت إيران بقوة بعد تحقيق الخسارة البائنة للاحتلال الأميركي في العراق، لكي تستكمل مع قوى المقاومة الخطوة التالية عندما حاولت الولايات المتحدة إعادة صياغة الشرق الأوسط، من خلال العدوان على لبنان عام 2006. هذا العدوان الذي فَشِل أسّس لموازين قوى جديدة لم تكن لصالح الولايات المتحدة وحتما ليس لصالح إسرائيل المعتدية التي فقدت بعدوانها ونتائجه الكارثية عليه قدرتها على الردع في المنطقة.

هنا لم يعد أمام القوى المعادية إلا أن تلجأ للخطة باء التي يشكل الاقتتال والانقسام المذهبي فيها جوهر سياسة مواجهة قوى التحرر في المنطقة.

للأسف وجدت هذه المخططات في بعض الدول العربية وبعض دول الإقليم الأداة الأفضل لتنظيم هذه الإحترابات وتفجيرها.

على رأس هذه الدول التي فضلت الدخول إلى المنطقة من خلال المشاركة بالتأثير على مسار الاقتتال، من خلال دعمه وتسعيره، كانت الدولة التركية، إلى جانب دول عربية كقطر والمملكة السعودية والأردن، وهي الدول نفسها التي ارتبطت تاريخياً بمخططات الدول الغربية.

من هنا تشكل في الإقليم تياران، واحد يسعى إلى الإنجاز من خلال استكمال عملية التحرير والتحرر من سيطرة الاستعمار ومن خلال هزيمة العدو الصهيوني، وتيار يسعى لتقدم مشروعه في الهيمنة وقيادة المنطقة من خلال تسعير الانقسامات واللعب على وتر الفتن المذهبية من أجل بسط سيطرته على الإقليم، والحلول مكان القوة الأميركية المتراجعة.

دعمت تركيا الاقتتال في سوريا، وهكذا فعلت قطر والمملكة السعودية والأردن، إلا أنهم فشلوا بالوصول إلى أهدافهم في اسقاط النظام في سوريا، ولو أنهم نجحوا في تعميم الفوضى والاقتتال في سوريا، التي سرعان ما انتقلت عدوى ما يجري على أراضيها إلى العراق، الذي كان يعاني التناقضات الداخلية ذاتها والتدخلات الخارجية عينها. هكذا أغرقت كل من سوريا والعراق بالحروب الداخلية ويستعان بالإرهاب والمنظمات الدولية العابرة للحدود للوصول إلى هذه الأهداف المدمرة، ما أسس لظواهر كداعش والنصرة وغيرها التي كانت عبارة عن محرض لفرط الوحدة الوطنية ولتسعير الفتن المذهبية وإضعاف الدولة الوطنية والتأسيس لحروب أهلية واسعة النطاق تتجاوز حدود الدول.

إن انتشار الظاهرة ذاتها إلى دول ليس فيها انقسام مذهبي، كما هي حال العراق وسوريا، وكما حصل في تونس ومصر، وتفجير الاقتتال في ليبيا، على المستوى الجهوي، والانقسام العامودي في هذه البلدان بين إسلامي وعَلماني، حتى الإحتراب والاحتكام للعنف، يثبت على أن الأدوات واحدة والأساليب واحدة والأهداف واحدة، إلا وهي الاقتتال من أجل إعادة صياغة الوعي الجمعي ومن أجل استخراج هويات سياسية جديدة بهدف الوصول إلى خرائط توازن سياسية جديدة، على غير ما هي الخرائط التي تشكل الأوطان في المنطقة. خرائط جديدة سِمتها الأساسية تقسيم المقسَّم وليس توحيد أي شيء.

أنواع النظم السياسية وطرائق تشكّلها

خلافاً لما يعتقد العامة من الناس، فإن أنواعاً من الدول مختلفة في التكوين مختلفة بالأدوار والمهمات، ومختلفة بطريقة التطور توجد على الخارطة العالمية السياسية. التميز بين هذه الدول هو بنظرنا أهم من التمييز بين الدول من منطلق الناتج القومي ومقارنته بالدول فيما بينها، وأهم من المقارنة الديموغرافية أو المساحة الجغرافية. ذلك لأن الناتج القومي عرضة للصعود والهبوط لأسباب داخلية كما هي خارجية، كناتج للتبادل الدولي ومعدلات الدخل والأجور، ومعدلات البطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية. كما أن الديموغرافيا عرضة للتغير إما بالانقسامات أو بتغير نسبة الولادات والوفيات بناء لعوامل اجتماعية ونمط عيش ورغبات جَمَعية تتغير مع تغير نظرة المجتمع لنفسه ولوجوده.

أما طبيعة النظام ذاته فهو محدَّد أساسي لاستمرار وحدة البلدان أو انشقاقها وانقسامها إلى كيانات، كما أن طبيعة النظام تحدد علاقة جدلية ما بين علاقته بالداخل المكون لوجوده، مع الخارج المكون لتفاعلاته العالمية. الدور الوظيفي الذي تلعبه الدولة تجاه مواطنيها أصبح مكوناً أساسياً لاستقرار البلدان واستمرارها من عدمه، وكما أن الدور الوظيفي في العالم والإقليم الذي تنتمي

إليه الدولة يحدد موقعها التفاعلي كقاطر أم مقطور أم متفاعل على طريق التحول سلباً من قاطرة إلى مقطور أو العكس من مقطور إلى قاطر.

النموذج الأكثر شيوعاً في العالم هو نموذج الدولة المركزية الواحدة كاملة السيادة، وتعتبر كل من فرنسا وبريطانيا أول من أدخل هذا المفهوم للدولة الواحدة ذات السيادة والتي تخضع لإرادة إدارة مركزية واحدة، تحددها السلطة التنفيذية الواحدة والسلطة التشريعية الواحدة على كل الأراضي التابعة للدولة ذات السيادة.

مع قيام الاتحاد الأوروبي نلاحظ انزياحاً لصالح الأطر الأوروبية الجامعة على حساب بعض أطر السيادة للدولة المركزية. هذا نموذج للإنحياز الذي يؤدي إلى تغير في القوى الوظيفية المشكلة للدولة المركزية لصالح المجموعة الأكبر الأشبه بالإطار الكونفدرالي.

النموذج الثاني هو نموذج الدولة الفيدرالية أو الاتحادية، وهي الدولة التي تقوم على وحدة أكثر من مقاطعة أو ولاية أو منطقة جغرافية محددة أو إثنية أو دينية، وتتشكل وحدة هذه المكونات في وحدة فيدرالية لها حكومة مركزية إلى جانب حكومات غير مركزية تتكفل بحكم وإدارة المكونات الجامعة للدولة الفدرالية، سواء كانت منقسمة على صعيد إثني أو قومي أو ديني أو مجرد جغرافي أو حتى وظيفي في بعض الأحيان بناء لتميزها الصناعي أو الزراعي أو طريقة الإنتاج المحلية لكل مكون. وفي الدولة الفيدرالية يكون الدستور هو العقد الاجتماعي السياسي الذي يحدد علاقة ودور كل مكون من مكونات الفيدرالية مع المركز ودور المركز في إدارة شؤون مشتركة تهم مكونات الفيدرالية.

تعتبر الولايات المتحدة أشهر دولة في العالم من بين النظم الفيدرالية، دون أن تكون الأهم بين هذه الدول الفيدرالية، فالفيدرالية الروسية تعتبر دولة كبرى اليوم وتمر بتحديات كبرى تضغط على مكوناتها الفيدرالية، كما أن الهند هي دولة فيدرالية فضلاً عن ألمانيا وهولندا وبلجيكا وسويسرا والنيجر.

المجموعة الثالثة من أنواع الدول والنظم الحاكمة لها هي الدولة الكونفدرالية، إذا كانت مكونات الدولة الفيدرالية لا تستطيع الانفصال بمجرد أن تقرر، عن الدولة الفيدرالية دون العودة إلى الدستور الجامع الذي يحدد العلاقة بين مكونات الفيدرالية، فإن الكونفدرالية تتشكل بين عدة دول، تحتفظ باستقلالها وسيادتها النسبية مقابل السيادة الجامعة للكونفدرالية. وبذلك تتفق مكونات الدولة الكونفدرالية على مجموعة من الصلاحيات التي تحتفظ بها الدول المكونة للكونفدرالية وتتنازل عن بعض الصلاحيات الأخرى لصالح الأطر الكونفدرالية الناظمة لعلاقتها فيما بينها. ويعتبر الإتحاد الأوروبي أقرب إلى الإطار الكونفدرالي منه إلى الإطار الفيدرالي من دون أن يعني ذلك استحالة عدم تقدم بعض دوله أو كل دوله يوماً ما من الإطار الفيدرالي في حال وجدت مصلحة ما لها في ذلك.

في الاتحاد الأوروبي هناك أكثر من مستوى من العضوية، هناك الدول المندمجة كلياً بالعملة الواحدة، ودول لم تشارك بها رغم عضويتها بالإتحاد، وهناك دول كاملة العضوية ودول ذات عضوية ناقصة تنتظر تطور قوانينها المتحولة لتتطابق مع شروط الإتحاد بما يتعلق بالشفافية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة واستقلال القضاء أو بما يتعلق بالناتج المحلي ونسب التضخم وعجز الميزانيات.

النموذج الرابع هو نموذج الدولة الفاشلة التي تتراجع وحدتها لأسباب التصارع بين مكوناتها حتى الوصول إلى درجة الانقسام والتفكك بعد أن كانت موحدة. وعادة ما تكون الأسباب إما اقتصادية تؤدي إلى ضعف المركز أو أسباب الجذب نحو رغبات التحول ومع غياب هذه العوامل الجاذبة وضعفها، تبدأ المكونات الأخرى إلى السعي للتوجه نحو الاستقلال أو إعادة دمج نفسها مع مكون أكثر قرباً من آمالها وطموحاتها أو ما تراه أكثر جاذبية لآمالها المستقبلية ولمصالحها.

هكذا أصبحت حال الخلافة العثمانية والإمبراطورية البروسية بعد الحرب العالمية الأولى، ما ادى لتفككهما إلى دول متعددة، وهكذا أصبح حال الإتحاد السوفياتي السابق الذي أنتج أكثر من أربع عشرة دولة مستقلة، بقي البعض منها مستقلاً، في حال سارع البعض الآخر للبحث عن إطار كونفدرالي أو فدرالي جديد أكثر جاذبية ووجده في الإطار الأوروبي.

تفكك وتوحد الدول هو أشبه بتفكك وتركب المادة والذرة، وهناك حركة دائمة للجذب والضم وحركة معاكسة في حال ضعف المركز أو الجاذبية نحو الانسلاخ والانقسام. بعض الدول أدرك هذه الديناميكية وحاول من خلال تكوين وحدته البحث عن مكونات الوحدة وتقويتها وعن مكونات الفرقة وإضعافها.

الدولة المركزية القوية قد يكون لها الاثر القوي بقيام نظام مركزي قوي إلى جانبها بعد أن تكون مكونات متفرقة قد شعرت بخطر الكيان المركزي الجائر على كياناتها المتفرقة، فتجتمع على خيار اتحادي ما، إمّا باتجاه دولة مركزية إلى جانب الدول المركزية الأخرى، أو الانخراط بدولة فيدرالية إلى جانب الدول المركزية، وهذه كانت حال كل من هولندا وسويسرا اللتين ما إن وجدتا دور الدولة المركزية الفرنسية والدولة البريطانية، في عصر الدول الميركانتيلية القائمة على التنافس التجاري، حتى وجدتا مصلحتهما بالانضمام كلٌّ على طريقته، ضمن إقليم فيدرالي جامع. فتحولت كانتونات كل من هولندا وسويسرا من كانتونات متفرقة إلى دول فيدرالية. هذ الضغط الخارجي الذي أدى بالتحوّل لما يسمى بالعوامل الخارجية الدافعة للتحول نحو الوحدة، كما يكون ضلعاً من أضلع أداة الضغط هو العامل الاقتصادي في ظل الصراع الميركانتيلي، في حين قد يكون الدافع دينياً في حالات أخرى في ظل صراع ديني إقليمي أو عالمي أحياناً أُخَر، يؤدي إلى وحدة مكونات دينية متجانسة، في وحدة فيدرالية أو اندماجية لمواجهة خطر مكوِّن ديني آخر.

يعتبر بعض المراقبين أن من أهم شروط نجاح النشاط للدعوة للوحدة الفدرالية أو الاندماجية هو وجود مكون اثني أو اجتماعي قوي بما يكفي لإقناع الآخرين بمصلحتهم بالتوحد، فيكون هو القطب الجامع، وأحياناً يكون القطب الجامع هو قوة اقتصادية، ليست لا دينية ولا إثنية، وهو كما حصل مع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بالاتحاد حول الحديد والصلب والفحم واستراتيجية حماية صناعتها وتجارتها الدولية أمام التنافس الذي كان يهدد الدول الأوروبية، في حال خسارتها لمواقعها العالمية بإنتاج هاتين المادتين، إلى تراجع المركز الأوروبي عن كونه قطباً صناعياً دولياً بامتياز.

تعتبر الهند كدولة واحدة نموذجاً يدرس لطريقة التركيب وإعادة التركيب لمرات عدة مع استمرار خيار الوحدة قائماً رغم كل التطورات والتغيرات. والهند التي سنسلط الضوء عليها هي الهند الكبرى أيام الاستعمار البريطاني وطريقة تحولها إلى عدة دول ومن ثَمَّ إلى دولة فيدرالية.

مع قرب الإنسحاب البريطاني واعطاء الهند استقلالها بدأ طرح فكرة انشقاق المكون الإسلامي عن المكونات الهندية الأخرى، ورغم أن هذه المكونات كانت قد تعايشت لمئات السنين في ظل كيانات موحدة، بأشكال وكيانات جغرافية متعددة، إلا أن إصرار المكون الإسلامي على تأسيس البلاد الطاهرة، كما سميت، أي باك استان، حتى بدأت التحول الكبرى في كل شبه القارة الهندية. هذان الإنقسام والإنسلاخ أديا إلى فقدان أكثر من مليون إنسان حياتهم، خلال المجازر التي صاحبت ولادة «الدولة الطاهرة»، وتشريد أكثر من إثني عشر مليون من بيوتهم وانتقالهم للعيش في مناطق التشرد الجديدة، بعيداً عن قراهم ومدنهم الأصلية.

المعاناة الأولى للهند كانت مع الانفصال الإسلامي، الذي أدى إلى ولادة دولة باكستان، إلا أن هذه الدولة الجديدة، ورغم مكونها الديني الجامع، الذي كان أساساً لانسلاخها عن الهند الكبرى، لم يستطع أن يحافظ

على وحدته بين مكوناته، فباكستان الشرقية طالبت بالانفصال عن باكستان الغربية، وهكذا اعترف العالم بدولة بانغلادش عام 1971 دونما تردد. السبب لهذا الإنقسام رغم المكون الديني الموحد، ورغم أن قيام الدولة كان بناء على رغبة المكون الديني بالإنسلاخ وتشكيل دولة ذات طابع ديني واحد، إلا أن رفض القسم الغربي من باكستان الإعتراف بنتائج الانتخابات التي وضعت الحكم بيد حزب اكثريته من باكستان الشرقية والصراع على الحكم أدى إلى الانفصال، على خلفية التفكير المتعارض ما بين إقليم شرقي وإقليم غربي، كان يفصل بينهما مساحة شاسعة، تملأها الهند، الدولة الأمّ، والمتصارعة مع الكيان المنفصل، أي وجود عامل ضغط خارجي مستجد نتيجة الإنفصال. إلا أن العامل الداخلي نتيجة رفض المساواة وتفضيل الإقليم الغربي دائماً لمكوناته لكي تحكم أنحاء الدولة الجديدة كافة، كانت النتيجة حرباً أهلية باكستانية، تدخلت فيها الهند لصالح الإقليم الشرقي واعترفت دول العالم بحق الإقليم الجديد بالانفصال وتشكيل دولة منفصلة مستقلة.

التجربة الباكستانية الفاشلة تؤكد، أنه رغم وجود المكون الديني الواحد، فإن الفروق الطبقية، والعرقية تلعب دوراً أحياناً في الانقسام، كما كان لها لو تجاذبت بالشكل الإيجابي أن تؤصل لوحدتها، وتجعل من نفسها نقطة جذب جديدة لقوى أخرى، أو مجرد نموذج يحتذى. وهكذا فإن الدولة الطاهرة تنجّست ثلاث مرات عبر تاريخها، المرة الأولى بعدم العدل والمساواة، ما أدى إلى تفسخها وانقسامها، والمرة الثانية عندما لم تعرف كيف تدير تناقضاتها السياسية الداخلية، فوقعت في فخ الانقلابات العسكرية المدعومة من الخارج، الذي استفاد من فوضى عدم معرفة إدارة الصراعات الداخلية، وأمام ضغط مصالحها الدولية، أيدت القوى الدولية الانقلابات العسكرية، بل حرضت عليها ودعمتها في كثير من الأحيان. هنا درس كبير لضعف المكونات الداخلية أمام تأثير الضغوطات الخارجية المتحالفة مع

الضغوطات الداخلية، التي تؤدي إلى خسارة الدولة لاستقرارها السياسي، وبالتالي الاجتماعي والاقتصادي.

المرة الثالثة عندما تحالفت مع الولايات المتحدة وأطلقت العنان لجهاد إسلامي، لم تكن الغاية منه بناء نموذج إسلامي نابع من قيم العدل والإنسانية والرحمة، بل من مصالح جيوستراتيجية دولية، غِبّ الطلب خدمة لمصالح الولايات المتحدة، وما لبثت أن تحولت هذه الظاهرة، إلى ظاهرة إرهاب عالمي، إنقلب على العالم كله، وبخاصة على باكستان التي ما زالت تعاني من كل أنواع مظهر هذا الإرهاب، كما انقلب عل الغرب عموماً، وعلى الولايات المتحدة خصوصاً، دون نسيان ظواهر التكفير، ونشر الحروب الداخلية في بلاد المسلمين، ورفع مستوى العنف إلى أعلى مستويات شهدها عصرنا الحديث. كل ذلك حصل تحت شعارات دينية عمادها الله أكبر وحيّى على الجهاد وبناء الدولة الطاهرة.

الهند من جهتها كان عليها أن تبحث عن أفضل النظم الحاكمة للعلاقة بين مكوناتها الاجتماعية والعرقية والدينية والإثنية بما تبقى من الهند الكبرى التي حافظت على وحدتها.

فمع إتمام عملية الاستقلال وانسلاخ المكون الباكستاني عن الهند، وجدت الحكومة الهندية أن من واجبها البحث عن أفضل الطرق التي تؤدي إلى استمرار وحدة االدولة مع مراعاة التنوع الكبير الذي يشكله الإتحاد الهندي، هذا الإتحاد الذي كان يحوي حوالى 1652 مكوناً لغوياً من اللغة الأم. فاختارت الهند النظام الفيدرالي كنموذج، إلا أن التقسيم الإداري للمكون الفيدرالي كان بداية بناء على وحدات سابقة للاستقلال، ولكنها لا ترتبط بالظروف الجغرافية والثقافية المحلية. وكان حزب المؤتمر حينها قد دعا سنة 1945 إلى إقامة ولايات على أساس لغوي، على أنه بعد وصوله إلى السلطة، وخوفاً من تأسيس كيانات تنقسم بعد ذلك إلى كيانات تطالب

بالإنفصال، غيَّر من خطته وقسّم الدولة إلى 27 ولاية تمت بشكل قسري ودون أية مراعاة لمكونات ثقافية أو إثنية خاصة، على أنه وبعد معارضة قوية لهذا التقسيم اضطرت الحكومة الفيدرالية إلى إعادة التقسيمات إلى أشكال جديدة.

في عام 1955 تولت لجنة إعادة صياغة التقسيمات بحيث تراعي التقسيم اللغوى وقسمت إلى 14 ولاية، ثم أعيد تعديلها مرة أخرى حتى أصبحت 22 ولاية، وتبين أن مخاوف الحكومة وحزب المؤتمر من أن تؤدي التقسيمات اللغوية إلى انقسامات ثم دعوات إلى الاستقلال، لم تكن صحيحة. الأسباب التي حافظت على وحدة الهند، رغم التعدد الديني والإثني واللغوي الأكبر والأوسع في العالم، هو معرفة إدارة التناقضات الداخلية وعدالة توزيع المهام والثروات بين الأقاليم، وحافظت الدولة على وحدتها وأصبحت بين الدول الكبرى في العالم.

أما النموذج الآخر فهو في نيجيريا التي اتخذ التقسيم الفدرالي فيها لأقاليمها صفة التنمية الاقتصادية اللامركزي ونجح نجاحاً كبيراً، رغم أنها تتعرض لضغوطات داخلية إثنية ودينية من داخل المجتمع النيجيري، لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية بل بالتأثيرات المحيطية والدولية.

النموذج الأهم في تشكل الدولة الفيدرالية الذي يجب دراسته أيضاً، هي الدولة التي تشكلت، كما رأينا في حالتى كل من هولندا وسويسرا، هاتين الدولتين تشكلتا من عدة كانتونات لمواجهة حالات مركانتيلية كانت تهدد مواقعها إلا وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، واقتصاديات هذه الدول الناشئة كدول مركزية أصبحت تهدد مكانة كانتونات هولندية وسويسرية، فقامت الكونفدراليات بين الكانتونات لمواجهة هذا الخطر، على روحية أساسية مؤسّسة لها ألا وهي التنافسية الاقتصادية. ولذلك نجد قدرتهم التنافسية الاقتصادية العالية في العالم، فاقتصاد سويسرا الدولة التي تفتقر إلى أيّ مطل

بحري، يساعدها على خوض غمار التجارة الدولية التي كانت متمحورة حول النقل البحري في القرون الثلاثة الماضية، ومع ذلك فقد وجدت سويسرا، الدولة متعددة القوميات، والأديان؛ ففيها الألمان والفرنسيون والايطاليون، إضافة للكاثوليك والبروتستانت، ومع ذلك أقيم واحد من أقوى النظم الفدرالية ثباتاً وإستقراراً في العالم، واجه حربين عالميتين، وواجه كل الانقسامات وصراعات الحرب الباردة، كما صمدت أمام جاذبية الإتحاد الأوروبي ووجدت في نفسها قوة، تستطيع الاستمرار بها بشكل مستقل، من غير الحاجة إلى الانضمام إلى أكبر تجمع كونفدرالي في عصرنا الحديث، إلا وهو الإتحاد الأوروبي. نلاحظ أيضاً أن الاقتصاد السويسري هو واحد من أقوى الاقتصادات في العالم والأكثر ثباتا ومنافسة، حيث أن الشركات السويسرية الإنتاجية منها والمالية تعتبر من أنشط الشركات في العالم، والأكثر قدرة على إنتاج القيمة المضافة. كل ذلك يجري وسويسرا لا تملك لا نفطاً ولا غازاً، وتفتقر إلى أكثر المواد الأولية، ولكننا لو نظرنا إلى شركة نستله فقط لعرفنا أهمية تحويل القهوة والشوكولا ومواد أخرى من مواد ذات قيمة عادية في حالتها الأولية، ثم ترتفع قيمتها بمجرد إنتاجها في مصانع نستلة. وهي مواد أولية مستوردة ولا تزرع اصلاً في سويسرا.

كذلك فإن الاقتصاد الهولندي، البلد الواقع تحت سطح الماء، والمعرض دائماً لفيضان البحر، والذي كان يغرق بالمستنقعات، وما زالت أمستردام، مدينة فريدة من نوعها إلى جانب البندقية في إيطاليا، تمثلان اثنتين من أكثر المدن المائية شهرة في العالم، ومع ذلك فقد استطاع الاقتصاد الهولندي أن ينافس أكبر الاقتصاديات، وتعتبر الشركات الهولندية من أقوى الشركات في إنتاج القيمة المضافة، وبقدرتها على الرسملة. وهكذا تقف روتردام كمدينة هولندية في بلد ليس فيه بئر نفط واحد، لتكون واحدة من أكبر مصافي النفط وخزاناته في العالم، يتعين من خلال نشاطها أسعار العديد من

المواد النفطية في الأسواق العالمية، عن طريق ما هو معروف ببورصة روتردام.

جوهر روح وجود الكونفدرالية السويسرية والهولندية، كان التحدي الميركانتلي، ولذلك فإن المحرك الأساسي للروح الوطنية والوحدة الفيدرالية هو هذا التحدي الاقتصادي. هكذا تتشكل دول حول روح التحدي الاقتصادي الصناعي، وأخرى حول روح التحدي الإيديولوجي أو الديني، أو مجرد العصبية حول هوية قومية أو عشائرية أو إثنية، فتتحول إلى قوة عسكرية، تهدم ما حولها، لتعيد اجترار تجارب وحضارة القوة الحضارية التي هزمتها، دون أن يكون لها الفضل في بناء أية حضارة بنفسها، أو أية قيمة مضافة، لا فكرية ولا اقتصادية، لافائدة للعالم من هذه القوة الصاعدة.

الولايات المتحدة تشكل نموذجاً عالمياً هو الأكثر تأثيراً في الاقتصاد والسياسة والصراعات المسلحة في العالم. هذا الكيان الأميركي الفدرالي قام أساسا على التحدي الاقتصادي.

لقد دلل العديد من دارسي تاريخ تأسيس الفيدرالية الأميركية و يكادون يجمعون على أن الفيدرالية الأميركية قامت دستورياً لتوحيد ما كان مختلفاً في طريقة الإنتاج، وليس فقط بين شمال وجنوب، بل بين ولايات كانت متوجهة للإنتاج المحلي، وأخرى متوجهة للإنتاج الدولي، وكانت متاثرة أكثر من خلال علاقاتها بالاقتصاد الدولي، وبين ولايات زراعية كانت شبه مكتفية على الصعيد الاقتصادي، وغير مهتمة بالارتباط بالاقتصاد العالمي. قيام الفيدرالية، ومن خلال انتصار الولايات التي كانت تسعى للحفاظ على الدور الأميركي في الاقتصاد العالمي، وفي منافسته مع الاقتصاديات الأوروبية وخاصة استقلاله الحتمي عن التبعية للاقتصاد البريطاني، ولذلك اعتبرت روح الاستقلال، المنفصلة عن المركز البريطاني، وروح الفيدرالية، المشكلة لقوة عالمية منافسة، متوجهة نحو العالم كله، وليس نحو الاكتفاء الذاتي، هما المؤسّستان

للروحية الأميركية التي نعرفها اليوم، كما هي روح إمبريالية، تسعى للحصول على المركز الأول في العالم، تصدر القوانين الناظمة للعلاقات الدولية، وللشبكات المالية، كما تصدر السلع والمنتجات المبتكرة والمتجددة، للحفاظ على دور القاطرة الاقتصادية. وبما أن هذه الروحية قامت أساساً على أهمية المنافسة الاقتصادية والدور العالمي للولايات المتحدة في الإنتاج الاقتصادي، وجدنا هذا التقدم في الإنتاج لكي تصبح الولايات المتحدة أولى في العالم من حيث الناتج العالمي، ومن حيث البحوث العلمية، ومن حيث القوة العسكرية الضرورية لحماية هذه الإنجازات، لضرورة حماية طرق المواصلات للتجارة الدولية، والسيطرة على مصادر الطاقة والمواد الأولية.

هكذا إذاً تشكلت روح الأمم الأميركية والأمتان الهولندية والسويسرية، وكذلك هي حال سنغافورة وهونغ كونغ وغيرها من الدول التي تشكلت لأسباب اقتصادية وأصبحت روحيتها الوطنية متمحورة على هذه المصالح الاقتصادية وهي المحرك الأساس للدوافع الوطنية الجامعة للمكون الوطني الاجتماعي.

روحية دولة الصين العظيمة الصاعدة والمتقدمة بقوة لتبوء موقع الاقتصاد العالمي الأول في السنين المقبلة تقوم على العامل الاقتصادي لسببين: السبب الاول أن الحزب الحاكم، وهو الحزب الشيوعي، يعتنق العقيدة السياسية والتاريخية الشيوعية الماركسية، ما يعني اعتقاده بالصراع الطبقي، وبدور الاقتصاد والرأسمال في تحديد الحركة التاريخية. كما أن الصين بمليارها والنصف تقريباً، في السنين المقبلة بعدد السكان، لا تستطيع أن تعيش ترف التفكير بشيء غير المنافسة الاقتصادية، والمتمحورة ليس فقط على زيادة الرأسمال، بل على زيادات الإنتاج التي توفر فرص عمل للملايين التي تأتي إلى سوق العمل كل سنة. فالصين أيضاً في وجهتها وروح الأمة فيها اليوم، لا تقوم على بواعث تاريخية أو ثقافية معتمدة على تاريخ الصين، وتركيبة ثقافية

عقائدية دينية، أو نظرة اجتماعية لدور صيني ما، بل تقوم أساساً على المحرك الاقتصادي وعلى المستوى العالمي أيضاً. وتعتبر الصين، رغم سوقها الداخلي الكبير، دولة وجهت اقتصادها لتلبية السوق العالمي، كمقدمة لتلبية رخاء السوق الداخلي، وليس العكس. وتدرك الصين أنها لا تستطيع الحفاظ على وحدة أراضيها ووحدة الشعوب المكونة للفضاء الصيني، إلا بتلبية حاجات الجميع اقتصادياً، مع إحكام قبضة أمنية قوية للحفاظ على الأمن الداخلي، وحماية المصالح الصينية في المحيط المباشر للصين وفي العالم.

من هنا فإننا يمكننا اعتبار الصين من أكثر الدول عولمة ومن أكثر الدول استفادة من العولمة، بسبب تدفق الرساميل الأجنبية إلى إسواقها بغرض الاستثمار، وبسبب انتشار الشركات الصينية في العالم بغرض الاستثمار في مصادر المواد الأولية والطاقة، ومن أجل تأمين أسواقٍ لتصدير البضائع الصينية للعالم.

لذلك نرى براغماتية صينية مرنة في العالم تحدّد مجالات الأمن القومي الصيني، وطريقة تعاطيها مع دول العالم كافة، وطريقة انتمائها للفضاءات السياسية والأحلاف الدولية.

المقارنة التاريخية بين الصين القديمة، التي لم تسْعَ لاستعمار عالمي خلال الحقبات التاريخية التي كانت تشكل فيها دولة كبرى، وتغير الحراك الصيني اليوم الذي يحتاج إلى توجهه المعولم، الذي يبني روحية الهوية الصينية الجديدة على التنافسية العالمية في سوق الإنتاج الدولي. وهذه إشارة إلى تغير روح الأمم في الفترات الزمنية المتغيرة مع تغير الظروف الموضوعية، وتغير طبيعة الإدراك الوجودي لمحدَّداته ومكوّنات صموده وتقدمه، فتتغير الدوافع والمحدَّدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتشكل نظريات الأمن القومي بناء على هذه المتغيرات وبناء على ما تمظهر من مستجدات تحدد المصالح الوطنية والرغبات الفردية والمجتمعية.

تجارب أخرى

نُصحِنا ودُعِينا للتعارف بين الشعوب، وذلك في كتاب الله الكريم ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: 13]، فهل فعلنا؟

لطالما أدهشتني وجذبتني تجربة بعض البلدان التي تعتبر من الدول الأكثر تقدما علمياً واقتصادياً وفي بعض الأحيان سياسياً، ولكن الأهم ما فيها خصائصها الصعبة على عدة مستويات، إما جغرافية أو بيئية أو من حيث التشكيل الخاص لنسيجها الاجتماعي. وتعتبر كل هذه الخصائص تحديات كبرى، أهم ما يلفت الباحث فيها قدرة هذه المجتمعات أو الدول على حل مشكلات هذه التحديات بطريقة تثير الإعجاب.

لقد تسنّى لي زيارة اثنتين من هذه الدول والثالثة لم يتسنّ لي زيارتها مع أنني تعاملت مع بعض شركاتها الصناعية عن قرب وخبرت طريقة تفكيرهم ونظرتهم للأمور. الدول المعنية هي هولندا واليابان وسويسرا، وفي حين أنه تسنّى لي زيارة هولندا وسويسرا عدة مرات، وعاينت ما كنت أبحث عنه عن قرب، إلا أن هذه الفرصة لم تسنح لي في حالة اليابان.

ما يلفت انتباه الزائر لهولندا، وبخاصة أمستردام المدينة الخلابة، هو

طريقة عيش سكانها فيها؛ كثير منهم يعيشون في بيوت هي عبارة عن عبّارات أو مراكب، ولكن الأكثرية بالتاكيد كما يمكن ملاحظته، تعيش بين القنوات المائية، والعديد منهم يتنقلون على الدراجات الهوائية فضلاً عن المراكب من خلال القنوات المائية، بغض النظر عن مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية.

يمر الزائر أحياناً معجباً بمنظر انسياب الحياة في هذه المدينة، ولكن القليل من السيّاح أو الزائرين، هم الذين يستفيضون بالأسئلة لمعرفة أسباب طريقة الهندسة المدنية تلك.

الحقيقة أن أراضي هولندا بثلثيها تقع تحت سطح البحر، ولذلك سميت بالبلاد المنخفضة (نيدر لاند)، وهنا تأتي المعجزة الهندسية والصناعية التي جعلت من سكان تلك البلاد يتحدّون الطبيعة، فلا يهاجرون هرباً من تحدياتها، بل يتحدونها ويبنون السدود لصدّ أمواج البحر ومنع تمدد مياه المحيط إلى أراضيهم، وبالتالي تحويل ما يفترض أن ينغمر تحت الماء، إلى أراضٍ زراعية وإلى طريقة عيش مختلفة ذات طابع خاص يندر مثيله في العالم.

السدود التي أقيمت منذ القرون الوسطى كانت عبارة عن سدود رملية، ثم تحوّلت الي سدود من إسمنت، والأهم إلى انشاءات هيدروليكية صناعية، تفتح وتغلق غِبّ الطلب، للتحكم بحركة المياه وبطريقة توجيهها إلى الأقنية الخاصة لاستيعابها، أو لردّها كلياً عن الدخول إلى ما خلف تلك السدود. وبما أن السدود لا تنحصر في واجهة واحدة، بل هي على سلاسل ومحاور عدة وتتناوب من المقدمات إلى المؤخرات، لمواجهة تلك المياه، فقد وصل طول مجموع هذه السدود إلى ثلاثة آلاف وخمسمئة كلم، على مساحة الأراضي في هولندا.

وعند السؤال يعرف المتسائل عن سبب العيش بهذه الطريقة في أمستردام، لأن الجواب أن هذه المدينة قد أقيمت بين الأقنية التي صممت

لاستيعاب المياه والتحكم بمنسوبها، وتالياً، ليست هذه المدينة من صنع الطبيعة، بل هي من صنع الإنسان، الذي بنى القنوات، وأقام الأبنية بطريقة هندسية لتأسيسات المباني على هذه المياه والأقنية، لكي تصبح أمستردام كما هي عليه اليوم. الأهم هو أن نعرف أن أمستردام أصبحت على ما هي عليه، وسميت كذلك، لأنها مدينة أنشئت أثناء إقامة السدود ونتيجة لإقامة هذه السدود، كذلك هي روتردام، المدينة الكبيرة والشهيرة عالمياً، ليس لقنواتها بل لمرفأها الذي أقيم لاستقبال السفن، والذي استفيد من قنواته لكي يصبح واحداً من أكبر الأحواض المخصصة لصناعة السفن في العالم. وبعد ظهور النفط، اختص هذا المرفأ باستقبال ناقلات النفط الكبرى، كما أقيمت هناك أكبر المصافي النفطية وحزانات النفط في العالم، رغم أن هولندا لم تكن تحتوي على أي بئر نفطي ولم تكن تعتبر من الدول النفطية، إلى أن بدأ استخراج نفط بحر الشمال، فاشتركت مع النرويج ببعض الحقول.

تجربة بناء السدود هذه لم تجعل من الهولنديين وابتكاراتهم الهندسية واحدة من أكثر الدول تقدماً في بناء السدود والمرافئ فقط، بل جعلتهم أيضاً دولة بحرية بامتياز، جابت بواخرها جميع البحار وساهمت بجعل هولندا الدولة الصغيرة في الحجم وفي تعداد السكان، واحدة من الدول الاستعمارية التي استعمرت دولاً كبرى، كأندونيسيا و جزء من الصين.

روح التحدي والمغامرة التي تمتع بها الشعب الهولندي، ودقتهم في الصناعات وقدرتهم على فتح الأسواق، جعلت من هولندا البلد الذي يضرب به المثل في القرن السادس عشر، قبل أن تنتقل هذه الصفة لاحقاً للصناعة الألمانية، حيث كان كل ما يصنع في هولندا يعتبر الأرقى والأدقّ، وكانت إيطاليا تقلد ما يصنع في هولندا، وكانت ألمانيا حينها تصنع ما هو رخيص الثمن والمتدنّي النوعية في أوروبا.

الإشراف على السدود وتحدي جبروت البحر، أسس لنوع من الانضباط والتعاون بين سكان تلك البلاد، مع بعض الهنات هنا أو هناك، نتيجة الاستفادة الكلية أو النسبية لسكان تلك البلاد من السدود.

لقد كان على المزارعين الساكنين بالقرب من السدود مهمة مراقبة واصلاح تلك السدود بشكل تطوعي، بحيث أن كل مزارع كانت توكل إليه مساحة معينة من السدود القريبة من مزرعته، كان عليه أن يهتم بإصلاحها والإشراف على جاهزيتها لمواجهة أمواج ومياه البحر، من هنا نمت علاقة قوية للعمل التكافلي، وبقيت هذه العلاقة، حتى بعد أن أصبحت مُمَأسسةً تديرها إدارات خاصة، إلا أن بعض المواقع بقي موكولا للعمل الشعبي التطوعي، فكان أن بنيت منظومة شعبية تطوعية إلى جانب منظومة إدارات محلية ومنظومات إدارات وطنية.

أراضي هولندا المنخفضة، التي كانت تغمرها مياه البحر، وفي مستنقعاتها ينتشر البعوض بشكل كبير ما جعل من العيش في تلك المناطق تحدياً كبيراً وصعباً للغاية. هذه الأرض المنخفضة أصبحت من أكثر البلدان تصديراً للأزهار وأنواع الورود المختلفة إلى أنحاء العالم كافة، وازدهرت الزراعة في تلك الأراضي المستصلحة كما نمت تربية المواشي إلى حد يكاد لا يخلو سوق من الأسواق العالمية لا تشمله المنتجات الهولندية. ويمكن لمعظم سكان إقليمنا في منطقة الشرق الأوسط النظر إلى ماركة زبدة «لورباك» كخير دليل على كيفية تحدي الطبيعة وتحويل الأرض المَوَات وتحدي البحر ومياهه إلى فرصة لاستصلاح الأراضي والانتقال من منطقة تسعى لاستيراد موادها الزراعية من الخارج إلى دولة من مصاف الدول الأولى في الإنتاج الزراعي وبخاصة من الأزهار والمنتوجات الحيوانية والأسماك.

صعوبة الجغرافيا وصعوبة التنقل، إذا ما قسناه على الأراضي البرية المنبسطة المسهّلة للتنقل بجميع وسائل النقل، وكون الأراضي الهولندية

تغمرها المياه وتستعمل النقل النهري أساساً لتنميتها الزراعية والتجارية، مما يجعل من خصوصية النقل النهري والمائي أساساً للنقل والتنقل مقارنه ببلدان مكتملة الإمتداد الجغرافي البري يكون النقل والتنقل فيها أسهل.

هولندا لم تتوقف عند تطويع الطبيعة من خلال بناء السدود، بل إنها حولت التوجه نحو الهندسة الإنشائية والصناعية المحرك الأساسي لتنميتها الاقتصادية، حتى أصبحت شركة فيليبس من أشهر الشركات العالمية في الصناعات الكهربائية.

في السياسة توجهت هولندا في سياساتها منحى الحيادية والإلتزام بعدم الإعتداء على جيرانها، رغم أنها كانت من الدول الاستعمارية خارج القارة الأوروبية. إن هذه السياسة لم تكن من بنات الصدفة، بل كانت قائمة أساساً على وعي هولندا أنه من منافع هولندا وامنها الاقتصادي والسياسي الحفاظ على الأمن في أوروبا، لأنها كانت قد عانت من الحروب الدينية، كما عانت دول أخرى من هذه الحروب، وكانت تعرف أن قدراتها الانتاجية، ومن بعدُ قدراتها التجارية التي جعلت من أسطولها البحري واحداً من أكبر الأساطيل لنقل البضائع في العالم، كما أن مستعمراتها فتحت لها الأسواق العالمية، نتيجة النهب الذي كانت تمارسه من خلال نقل المنتجات الزراعية وغيرها من مستعمراتها إلى بلدان العالم.

استطاعت هولندا بهذه السياسة النفعية المركنتيلية أن تحافظ على حيادها أثناء الحرب العالمية الأولى، واستفادت من مجريات الحرب، في حين أن دولاً كبيرة، كألمانيا وفرنسا في القارة الأوروبية خرجتا منهكتين من هذه الحرب. هذا الحياد لم يُراعى في الحرب العالمية الثانية حيث اجتاحت القوات الالمانية النازية هولندا، طمعاً بمركزها البحري وكونها محاذية لبلجيكا وتالياً لفرنسا، وكما هو معلوم، فإن الخطة الأساسية لاجتياح فرنسا من قبل ألمانيا والتي كانت تتطلب تجاوز خط الدفاع الشهير بخط ماجينو، إلى

الالتفاف عن هذا الخط من خلال الدخول إلى هولندا وبلجيكا، ومن ثمّ مفاجأة فرنسا بعملية الالتفاف الاستراتيجية هذه عبر أراضي الجيران.

بعد الحرب العالمية الثانية سريعاً ما عادت هولندا للعب دورها الزراعي والصناعي والتجاري في أوروبا، وكانت قد أُرغمت على التخلص من مستعمراتها، لتحل مكانها الولايات المتحدة في بعض البلدان، كأندونيسيا، وتاخذ دول أخرى استقلالها.

هذا التخفّف من المستعمرات والعبء الأمني العسكري الذي تشكله حوّلته هولندا إلى فرصة تاريخية لتدفع من خلال شبكة علاقاتها السابقة بالمستعمرات إلى أسواقٍ لمنتجاتها، وحوّلت خبرتها المالية عبر العالم إلى شبكة بنكية وشركات نفطية تستثمر في البلدان النفطية، فتستخرج نفطاً وتسوّقه وتنقله عبر موانئها وموانئ العالم.

وشكلت مع كل من بلجيكا واللوكسمبورغ، أول اتحاد اقتصادي سياسي قبل قيام الإتحاد الأوروبي، هذا الإتحاد الذي سمي بالأحرف الأولى من أسماء الدول الثلاث فيما عرف بالـ «بينيلوكس».

كان للبينيلوكس اتفاق جمركي موحّد، وكان للدول الثلاث برلمان وحكومة موحدتان، من دون الغاء البرلمانات والحكومات في الدول الثلاث. إلا أن هذا الاتحاد مثّل نموذجاً للاتحاد الأوروبي لاحقاً وأدى إلى تقوية اقتصاد البلدان المشكلة له حتى أصبحت رغم صغر عدد سكانهم نسبة للدول الأوروبية الأخرى، تمثل بعملاتها قوة اقتصادية ومالية تساعد على الاستثمار المتزايد في مختلف الصناعات المحلية والدولية عبر العالم.

اليوم تعتبر هولندا واحدة من أكثر الدول كثافة في عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد بعد هونغ كونغ وبنغلاديش، ولكنها تعتبر من أعلى معدلات المداخيل للفرد الواحد نسبة للناتج القومي.

هكذا، ورغم صعوبة الجغرافيا الهولندية التي تغمرها مياه البحر، ورغم أنها عرفت الحروب الدينية كما عرفتها أكثر الدول الأوروبية، وكما عرفت الاحتلال من خلال الإمبراطورية الفرنسية البونابارتية، ورغم الغزو الألماني النازي، إلا أن هولندا استطاعت أن تصيغ سياسة تعطي المصلحة الاقتصادية والتنموية والتصنيعية والاستثمارية وتأمين الأسواق وحسن العلاقات الدولية الأهمية القصوى وتجعلها دليلاً لسياستها المحلية والدولية، هذه السياسة حولت هذا البلد الصغير نسبة لباقي الدول الأوروبية، إلى واحدة من أقوى القوى الاقتصادية والاستثمارية من حيث القدرة التمويلية النقدية وقوة موقعها الاقتصادي، الأول بين باقي الدول الصناعية.

الدولة الثانية التي لطالما لفتت أنظار العالم بقوتها الاقتصادية وطريقة عيشها هي اليابان، وهي دولة ذات طبيعة جغرافية صعبة من عدة أوجه.

الوجه الأول، هو الطبيعة الجغرافية للأراضي اليابانية، فأراضي هذه الدولة هي عبارة عن مجموعة جزر، تشكل أربعٌ منها المساحة الأكبر وهي التي تسمى «جزر الوطن» أي: هيكيدو، هانشو، شيكوكو و كيوشو. ويضاف إليها أكثر من ألفين وأربعماية وستٍ وخمسين جزيرة أخرى، ما يجعل تسمية اليابان «وطن الجزر» تسمية واقعية، كما يطلق عليها.

كما أن أكثر من ثلاثة وتسعين بالمئة من الأراضي اليابانية هي أراض جبلية شاهقة، ما يجعل من الزراعة فيها مسألة تحدّ كبير. ومن أجمل ما يمكن أن يشاهده الزائر قدرة اليابانيين على زراعة الأرز، في هذه الجبال عن طريق تأهيلها لكي تصبح صالحة للزراعة، مع العلم أن زراعة الأرز تحتاج إلى كمية هائلة من المياه بشكل دائم وعادة ما تزرع في السهول المتاخمة للأنهار وعلى مساحات منبسطة كبيرة كما هي الحال في البلدان الأخرى التي تزرع الأرز.

لا تتوقف تحديات الطبيعة اليابانية في الجغرافيا عند الجزر المتقطعة التي تجعل من التواصل الجغرافي وما تحتاجه من طرق ووسائل للمواصلات

والاتصالات والتمديدات الكهربائية وكل البنى التحتية التي تشكل البنية الأساسية المعيار الأول لتقدم أو تأخّر أي دولة، بل يضاف إلى الطبيعة الجبلية والجزر المنفصلة بالمياه، حدة الزلازل التي تجتاح اليابان سنوياً بشكل متكرر في كل يوم، وليس فقط في كل أسبوع أو كل شهر، بل إن بعض المناطق تصاب بزلازل متعددة بشكل يومي، وبمعدلات متعددة على نظام مقياس ريختر.

يسجل سنوياً في اليابان حوالى ألف وسبعماية هزة أرضية تراوح بين معدلات أربعة إلى سبعة على مقياس ريختر. حتى أن بعض المناطق تصيبها الزلازل يومياً ولهزاتٍ عدّة في اليوم الواحد.

هذا التحدي جعل من اليابان البلد الأكثر تقدماً وخبرة علمية في مجال البناء المضاد للزلازل، حتى أن رؤية ناطحات السحاب المقاومة للزلازل أصبحت من العلامات الشهيرة والدلائل الواضحة على التقدم العلمي الياباني في هذا المجال.

الطبيعة البحرية للأراضي اليابانية التي تحيط بها مياه البحر من جهة والمحيط من جهة أخرى، وعلى مسافات متقاربة جداً، حيث لا تتعدى المسافة الأبعد في الأراضي اليابانية عن مياه البحر والمحيط سوى مئة وخمسين كيلومتراً، تجعل من اليابان واحدة من أكثر البلاد عرضةً لأنواع من التسونامي والعواصف البحرية القوية التي كثيراً ما تؤدي إلى كوارث ومقتل المئات بل الآلاف أحياناً كثيرة نتيجة هذه الأعاصير والعواصف.

تحدي الطبيعة والتفوق التكنولوجي والهندسي في هذا المجال لم يتوقف عند الأبنية المقاومة للزلازل، بل إن اليابان تعتبر من أوائل الدول في بناء الجسور عبر المياه لوصل الجزر بعضها ببعض، كما في بناء الأنفاق تحت سطح البحر لوصل هذه الجزر أيضاً، كما أنّها أيضاً من أوائل الدول التي بنت مدناً ومنشآت جديدة وكبيرة بعد طمر مياه البحر على مساحات واسعة حيث

أنشئت مدن جديدة ومطارات على هذه الأراضي المغمورة بمياه البحر.

لم يتوقف الإبداع عند هذه الحدود من الهندسة والبناء المقاوم للزلازل وغمر مياه البحر، بل أنّ جبالاً قد أزيلت من أجل تسطيح الأراضي وبناء مدن عليها، وإقامة مطارات تتقدم داخل مياه البحر.

المعجزة اليابانية لم تنحصر في تحدي الطبيعة الجغرافية، بل منذ أن تواجهت الحضارة اليابانية مع الحضارة الغربية، ما إن وطأت أقدام البحارة الهولنديين الأراضي اليابانية، فإن التحدي لم يتوقف من قبل اليابانيين، لتجاوز تأخرهم الصناعي والعلمي، لكي تصبح على مستوى واحد مع الغرب الآتي عبر البحار ومن مسافة آلاف الأميال.

النقلة النوعية جرت في القرن التاسع عشر، عندما أدركت اليابان بأن أسباب تأخرها تكمن في العلوم التي يتمتع بها الغرب، فأرسلت آلاف الطلاب للدراسة في الخارج، واستجلبت أكثر من ثلاثة آلاف مدرس من الخارج، للمساعدة على ردم الفجوة العلمية.

نَشْر العلوم بين جميع الطبقات، وضم هذه الجهود إلى الطبيعة الانضباطية، والمتحلية بروح العمل الجماعي، سمح لليابان بالتقدم بخطوات جبارة إلى الأمام، ومكنّها من التحول من مجرد مجتمع زراعي وحرفي بدرجة عالية الدقة للحرف الصغيرة، إلى نقل هذه الروحية إلى العمل الصناعي، في نقل روح الانضباط والتفاني في العمل مع الدقة التي اتصفت بها الحرفيات اليابانية، التي كانت تدرك عبر السنين، أنه بسبب قلة الموارد والمواد الطبيعية، التي لا تسمح طبيعة الجزر والجبال الشاهقة بان تؤمن وفرة في المواد الأولية، فكان على الحرفي أن يرفع من مستوى المُنتَج إلى أعلى مستويات الدقة والجمالية، وهذا ما لفت نظر أوائل الرحالة والمسافرين الغربيين الذين وطأت أقدامهم الأراضي اليابانية.

استفادت اليابان من حالة الجمود الاقتصادي التي ضربت الولايات

المتحدة وأوروبا في بداية القرن العشرين، كما استفادت من تدمير بعض القوة الصناعية وشللها بسبب الحرب العالمية الأولى من أجل النهوض بصناعاتها وبناء المؤسسات الصناعية العملاقة، والتي كانت بأكثرها متوجهة نحو التصنيع العسكري.

القدرات العسكرية المتزايدة، وحالة الاحتياج المتزايدة للمواد الأولية التي كان عليها أن تزود الصناعة اليابانية، سريعاً ما انشأت جدلية التخادم ما بين تقدم القدرة العسكرية الصناعية وحاجة هذه الصناعات للمواد الأولية، التي ما لبثت أن حولت اليابان بسرعة قياسية، إلى دولة امبراطورية احتلالية لأراضي جيرانها بحثاً عن هذه المواد. فكان أن احتلت اليابان كلاً من تايلند والفيليبين وجزءاً من شمال الصين، وبدأت بشحن المواد الأولية وحتى المواد الزراعية من هذه البلدان باتجاه اليابان.

المعجزة اليابانية تجلت مرة أخرى بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، فقد ضُربت اثنتان من كبرى مدنها بالقنابل النووية، وتم تدميرهما بشكل كبير، وخرجت البلاد وتكاد تكون أكثر طرق مواصلاتها وسكك قطاراتها وجسورها مدمرة، كذلك كانت حال مصانعها التي قصفت أثناء الحرب، وتم حل كبرى المجمعات الصناعية التي شاركت قبل الحرب في بناء أكثر القدرات العسكرية اليابانية، ووقعت اليابان تحت احتلال مباشر من قبل الولايات المتحدة لمدة سبع سنوات.

ولكن اليابان لم تتأخر في إعادة البناء وصناعاته بوتيرة عالية. آلاف الجنود الذين عادوا من الحرب، تملأهم روح العزيمة العسكرية ولكن إلى جانب الرغبة في إعادة القوة لبلدهم ولو عن طريق الصناعة والاقتصاد هذه المرة وليس عن طريق القدرة العسكرية، ورغم أن المساعدات الأميركية لم تتعدّ المليارين ونصف المليار دولار طوال هذه السنوات، وكانت أكثر هذه المساعدات التي تتجاوز نسبة الخمسين بالمئة منها مخصصة للغذاء، والغذاء

المستورد من الخارج خصوصاً، إلا أن اليابان سريعاً ما أتمت إعادة البناء وإعادة القدرة التصنيعية إلى معدلات ما لبثت أن تعدت المستويات السابقة على الحرب، من خلال ضخ أكثر من ثلاثين في المئة من الاستثمارات في المجال الصناعي.

وبعد ثلاثة عقود فقط على نهاية الاحتلال الأميركي المباشر لليابان، توصلت اليابان في بداية الثمانينات من القرن الماضي لكي تكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، تتقدم بصناعات متطورة تكنولوجياً وذات قيمة مضافة عالية جداً، وأصبحت البنوك اليابانية وشركات التأمين وشركات التمويل اليابانية من أكبر الممولين في العالم يرفدون السوق العالمي بكم هائل من الاستثمارات، والتي سمحت للصناعات اليابانية بالانتقال للاستثمار في أوروبا وحتى الولايات المتحدة، وتم بناء مصانع السيارات اليابانية ومصانع الإلكترونيات للوسائل السمعية والبصرية والحواسيب.

المقارنة لا تجوز بمجرد التوقف عند مرتبة اليابان الاقتصادية التي وصلت إلى كونها ثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية في نهاية القرن العشرين، قبل أن تتقدمها الصين بعد سنوات قليلة. المقارنة في المعجزة اليابانية، كما معرفة مقتلها، لا تتم إلا بمقارنة عدد السكان بالنسبة للإنتاج، ومقارنة مساحة كل بلاد بالنسبة للإنتاج أيضاً.

مساحة الولايات المتحدة بالنسبة لمساحة اليابان تعادل أكثر من ستة وعشرون ضعفاً، وعدد السكان في الولايات المتحدة بالنسبة لعدد سكان اليابان يعادل الضعفين والنصف، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وفرة المواد الأولية في الولايات المتحدة وندرتها في اليابان من المعادن والمواد الزراعية إلى النفط ومشتقاته، لأدركنا أن المعجزة اليابانية التي تمت في مدة زمنية توازي نصف مدة ما احتاجته الولايات المتحدة لتطورها، لأدركنا أن المعجزة اليابانية بالنسبة للمعجزة الأميركية هي أضعاف مضاعفة وغير قابلة للمقارنة

القريبة.

إما إذا أدركنا، وكما كشف بريجينسكي نفسه في كتابه عن أميركا في العصر التكنوتروني، أو أميركا بين عصرين، والذي أصدره عام 1975 وأعلن فيه أن الولايات المتحدة تستفيد من أكثر من ثمانين بالمئة من العقول التي تعمل على أراضيها، من قوى متعلمة وماهرة جاءت للولايات المتحدة مهاجرة بعد أن انهت تعليمها في بلادها على الأقل حتى المراحل الثانوية، لعلمنا مدى الجهد الجبار الياباني الذي أنجز في حقل الاختراعات والابتكارات والتصنيع، بجهد ياباني محلي بحت، وبعدد سكان أو مساحة أراضٍ أقل بكثير من ما هو موجود في الولايات المتحدة، لأدركنا أيضاً مع حساب فارق المدة الزمنية، عظمة المعجزة اليابانية.

ولكن بسبب سوء فهم مسألة الهوية القومية، أي مسألة الهوية بين الإنسان والإنسان، وطريقة تعاطي المجتمعات المختلفة معها، لوجدنا أن مقتل اليابان، وليس فقط المعجزة اليابانية الاقتصادية العلمية، هي في خطر، نتيجة رفضها لسياسة الهجرة وقبول الاغتراب بقوة على أراضيها، وأن قوة استمرارية المعجزة الأميركية تكمن بسياسة معاكسة تقوم على قبول الهجرة وتنوع الأعراق والمنابع الإنسانية، التي تسمح للولايات المتحدة، ليس فقط بالاستمرار بتدفق المهاجرين الجدد، ذوي الكفاءات، بل المحافظة على قدرة نمو سكاني إيجابي، يردف العجلة الاقتصادية والتنموية بقوى جديدة وشابة باستمرار

صحيح أن اليابان تحولت في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي من دولة استعمارية إلى دولة مستثمرة ومصنعة في الدول التي سبق وأن استعمرتها، فانتشرت الاستثمارات والمصانع اليابانية صاحبة العلامات التجارية العالمية في كل من كوريا وتايلند والفليبين وحتى الصين، واستمرت في عملية شراء المواد الأولية من جميع أرجاء العالم، لتحولها إلى صناعات عالية الجودة والقيمة المضافة. إلا أن ما اخفقت فيه اليابان على الصعيد السياسي، هو عدم

إدراكها لأهمية المحيط المباشر لها من الصين وروسيا والكوريتين وتشكيل منظومة تعاون إقليمية بعيدة عن الهيمنة الأميركية، ما سمح للولايات المتحدة أن تستمر في الحضور العسكري المباشر في المنطقة ولعب دور الحامية لبعض الدول فيها في مواجهة الصين الصاعدة، وقد شكلت زيارة الرئيس الأميركي أوباما عام 2014 إلى كل من اليابان والفيليبين وكوريا الجنوبية، والرسائل السياسية التي أرسلها أثناء هذه الزيارة، على أن الولايات المتحدة هي حامية مصالح هذه الدول وستقف إلى جانبها في مواجهة أية مخاطر تأتي من جهة الصين، وبخاصة ما يتعلق بمناطق متنازع عليها بين هذه الدول.

من جهة أخرى فإن اليابان لم تستطع، رغم انخراطها الواسع في منظومة العولمة، حيث أنها تعتبر من أكثر الدول تفاعلاً على الصعيد الدولي في مجال الاستثمارات العابرة للحدود، وفي مجالات الدعم المباشر، وبخاصة لمشاريع الحفاظ على البيئة، أو في تمويل عمليات حفظ السلام للمنظمات والقوات الدولية العائدة للامم المتحدة، إلا أن اليابان في سياستها الديموغرافية الداخلية، وفي سياستها الانفتاحية على دول الجوار، لم تستطع الخروج من مأزق الشعور بالخوف من الآخر الآتي عبر البحار إلى الداخل الياباني، فمارست سياسة متشددة ضد الهجرة إليها من الدول الأخرى، وهي بذلك في تناقض صارخ مع طبيعة بعض جيرانها كهونغ كونغ وتايوان اللتين استوعبتا كمّاً هائلاً من الهجرة اليهما، لكي يشكلوا تنوعاً إثنياً وعرقياً وثقافياً، لم يضعف وحدتهم الداخلية بقدر ما أغنى تجربتهم الاقتصادية وحضورهم في باقي الأسواق. أهمية هذا التوجه الذي لم تمارسه اليابان، جعلها مع سياسة الإنجاب المتراجعة، تواجه مشكلة ديموغرافية تجعل من المجتمع الياباني مجتمعاً عجائزياً يميل إلى فقدان الفئات العمرية الشابة، التي من المفترض أن تردف سوق العمل والإنتاج باستمرار. هذه الفجوة الديموغرافية تعتبر تهديداً للأمن القومي الياباني على المدى البعيد ولكن المنظور. وهو تحدّ سينهي

المعجزة اليابانية، ليس لأسباب حجم الاستثمار المالي بل بسبب الضعف البشري الذي لا يتم تعويضه، فالإحصاءات تشير أنه في عام 2060 ومع استمرار غياب الإنجاب المطلوب لتعديل القوة البشرية فإن اليابان ستفقد أكثر من نصف عدد سكانها الحالي ولتصبح نسبة من يتجاوزون المرحلة العمرية للتقاعد أي 65 عاماً، أكثر من النصف في عدد السكان، حيث سيهبط عدد السكان من 127،650،000 إلى حدود 86 مليون نسمة، في حين أن التوقعات تشير أنه في الفترة نفسها سيكون عدد سكان الولايات المتحدة قد تجاوز الأربعمئة مليون.

نموذج اليابان إذا تمت دراسته من الناحية الجغرافية وتحدي الطبيعة، ومن ناحية تطوره الاقتصادي والاجتماعي، يضع أمامنا حالة من التحدي الأقصى لقهر الطبيعة وتحديها بالإبداع، ويضع أمامنا نموذجاً من التلاقي والتلاقح الحضاري، المنحصر بالعلوم والتكنولوجيا مع الآخر. وهو الغرب، والانخراط بالعولمة الاقتصادية والصناعية من أوسع أبوابها، ولكن الذي يتوقف عند تجربة تخطي حواجز الهوية العرقية والقومية، برفضه لسياسة الهجرة والانفتاح على استقبال اليد العاملة الأجنبية والقوة البشرية الفاعلة، فقط لأنها تنتمي إلى قوميات أخرى. هذه السياسة معاكسة تماماً لما يجري في دول مجاورة لليابان كأوستراليا وهونغ كونغ وتايوان، كما سبق وذكرت. وكما هو حاصل في كل من كندا والولايات المتحدة والبرازيل وجنوب أفريقيا ودول كثيرة في أميركا اللاتينية ودول أوروبية ما زالت تستقبل، رغم كل الخلافات الداخلية في وجهات النظر المحلية، حول هذه السياسات، المهاجرين الجدد الذين يعوّضون النقص الديموغرافي المحلي.

بذلك فإن التجربة اليابانية أمام تحديَيْن بسبب هذه السياسات؛ التحدي الأول يكمن بعدم الانخراط بعيداً عن الولايات المتحدة، بإقامة علاقات مصلحة متبادلة مباشرة مع دول الجوار، وبخاصة روسيا والصين، عوض

العودة باليابان إلى سياسة التسلح كما نشاهد، للاستعداد لخوض غمار مغامرات عسكرية، تحت عنوان حماية المصالح، التي كان من الممكن حمايتها بسياسة التعاون والتشبيك، عوض الاشتباك الذي تدفع باتجاهه الولايات المتحدة في المنطقة. والتحدي الثاني الذي كان من المفترض أن تلاقيه اليابان بسياسة انفتاح للهجرة، كما سمحت لرساميلها ومصانعها بممارسة عولمة اقتصادية عابرة للحدود على مساحة الكرة الارضية، أن تسمح بتلاقي وتشبيك اجتماعي بالانفتاح على الآخر عبر الحدود وفتح أبواب الهجرة المدروسة.

إن الفرق بين السياستين، أن الأولى المنغلقة على الإنسان المنفتحة على الاقتصاد، هي سياسة تحاكي الأرقام وحاجاتها، من مواد أولية، واستثمار وتصنيع وأرقام الناتج المحلي والعائد الربحي، بعيداً عن سياسة تكامل كل ذلك مع نظرة إنسانية بشرية لسكان هذا الكوكب المعولم بعلاقاته تلك، ولكن الذي يوصد الأبواب أمام الآخر جغرافياً، بسبب العِرق والهوية.

نموذج اليابان هذا الذي سلطنا الضوء عليه، يمثل معضلة فهم الحقيقة البشرية التي تعيش على هذا الكوكب مع تناقضاتها عبر التاريخ الإنساني، والتي ستستمر قدماً في مواجهة التحديات نفسها التي تتجاذب سياسات الدول، ما بين ضرورات الاقتصاد والأرقام ومحدودية الموارد، التي تدفع بقوة الحاجة إلى التعاون والتكامل، وبين قصر النظر السياسي والاجتماعي والفلسفي لمسألة الهويات وتعدد الشعوب والأقوام، التي ما زالت قاصرة على فهم أهمية التعاون والتكامل والتكافل. هذا النموذج الياباني ذو البعد الإثني والقومي الواحد اجتماعياً، والمعولم إلى أعلى درجاته اقتصادياً، يسمح لنا بالانتقال إلى تجربة أخرى مغايرة تماماً في قلب أوروبا لدراسة دولة فريدة من نوعها ألا وهي سويسرا.

كنت قد زرت سويسرا مرات عدة، ولكن إحدى هذه المرات تميزت

بكون التنقل عبر الأراضي السويسرية حتى الوصول إلى فيينا عاصمة النمسا قد اضطرني للانتقال بالسكة الحديدية. ركبت القطار من جنيف وكان الطقس مثلجاً في آخر العام من شهر ديسمبر والمناظر خلابة، إلا أن الفائدة من هذه الرحلة لم تنحصر بتلك المناظر، بل إن السفر بالقطار سمح بمشاهدة أدقّ ليس للجغرافيا السويسرية وطبيعتها الجبلية والسهلية الخلابة، بل سمح بملاحظة التعدد اللغوي والقومي لذلك البلد.

عندما انطلق القطار من جنيف، كانت جميع الإعلانات الصوتية داخل القطار تبدأ باللغة الفرنسية، وكانت اللافتات وحتى أسماء الأماكن التي نلاحظها عبر خط المسير معظمها باللغة الفرنسية، فجاءةً وفي وسط الطريق بدأت الإعلانات تتغير؛ سائق القطار بدأ يعلن عن موعد الوصول إلى المحطات باللغة الألمانية، ويعطي التعليمات أيضاً باللغة الألمانية للسلامة وللتحضير للنزول من القطار وعن مدة التوقف في كل محطة، ذلك بعد أن كانت كل هذه الإعلانات تتم باللغة الفرنسية. إنتابني شعور فوري وكأننا انتقلنا من بلد إلى بلد آخر، كل الأجواء المحيطة بدت وكأنها في بلد ألماني بعد أن كانت تشبه كثيراً الأجواء التي ألفتها في فرنسا من خلال زيارات سابقة.

من حيث المبدأ لم أفاجأ بهذا التغيير، فقد كنت أعلم أن الشعب السويسري مكون من مجموعات لغوية متعدّدة، ولا أعرف كيف أصفها، أهي قومية نسبة للغة، أو قومية وطنية سويسرية، وعندها لا تجوز التفرقة بين السكان قومياً لمجرد تعدد اللغات. هنا ندرك أن بعض التعاريف تتكسر أمام وقائع مختلفة، هي حية وموجودة وراسخة ومستدامة ومتطورة ايجابياً، أكثر بكثير من تعريفات عدة، قد تعطي انطباعاً بأنها أساس لمكوّن وحدوي معين، في حين أنها تفشل في تحقيق الحد الأدنى من الوحدة والتناغم، رغم التعريفات الفكرية المفترض أنها وضعت كأساس لوحدة مجموعة من الناس، وعلى رأس هذه التعريفات اللغة الواحدة التي توحّد مجموعة بشرية معينة، وهنا تعريف القومية

العربية بأنها الوحدة الثقافية للأمة العربية التي تجتمع أيضاً بتاريخها المشترك.

مع التجربة السويسرية سنشاهد ديناميكية مختلفة، فتعدد اللغات، وتالياً القوميات، لم يمنع الوحدة السويسرية من أن تشكل وحدة سياسية لوطن واحد، عرف عنه الثبات والاستمرار والامن والتطور العلمي والتقني والاقتصادي بشكل متميز بين، ليس فقط شعوب العالم، بل تقدم على أكثر الشعوب الأوروبية.

ولم يكن للدين أي عامل مساعد لهذه الوحدة، فليس في سويسرا وحدة دين أو مذهب، فرغم أن أكثرية سكان سويسرا ينتمون إلى الدين المسيحي، إلا أن بينهم الكاثوليك والبروتستانت، وكانت سويسرا قد عرفت حروباً أهلية، كما عرفتها شعوب أوروبية أخرى، وكانت قد عانت من الحروب الدينية التي امتدت لثلاثة عقود، كما عرفت الحروب الأهلية المتعددة التي وصلت إلى أكثر من أربعة حروب عبر تاريخ سكان سويسرا.

عندما سالت عن الحدود أو المناطق التي يبدأ فيها سائق القطار بإعطاء التعليمات بلغة مختلفة، تبين أنه يراعي حدود الكانتونات، ويحترم لغة كل كانتون الرسمية، ذلك لأن سويسرا المؤلفة من ستة وعشرين كانتوناً، فإن الكانتونات تحدّد ما إذا كانت لغتها الرسمية هي الألمانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو مزيج من لغتين، كل ذلك يحصل بناء لتصويت مباشر من سكان الكانتون يشاركون فيه باتخاذ القرارات المتعلقة بطبيعة اللغة في كانتونهم وبطبيعة القوانين المتعلقة بالكانتون وهي واسعة جداً أمام القوانين الفيدرالية ولها صلاحيات واسعة.

تميزت سويسرا بهذا النظام السياسي حتى أصبحت مضرب مثل عالمي، فكلما كانت هناك أزمة في بلد، أو أن مواطناً يشعر أن حكومته لا تراعي حقوقه، أو لأنّ الأمور غير منتظمة كما يجب، على الصعد كافة، الانضباطية والبيئية والسياسية والقانونية نجد القول الذي يذكر: هل تعتقد نفسك في

سويسرا؟ أو العكس إن كان هناك شيء يسير بشكل جيد، فيقال: هذا يشبه سويسرا.

حقيقة الأمر أن الشعب السويسري هو الشعب الأكثر تمايزاً وتمتعاً بالحقوق السياسية على كل شعوب العالم. فالنظام الفيدرالي ونظام الكانتونات يجبر القيمين على الشأن العام على أن يستفتوا الناس في كل أمورهم الكبيرة والصغيرة، والناس هم الذين يحددون القوانين وقبولهم بالحلول القانونية أو الإدارية أو حتى أصغر المشاريع التي يجب أن تقام أو لاتقام في مناطقهم.

كان الدستور الفيدرالي قد أُقرّ في نهاية القرن التاسع عشر، عام 1874 وتم تعديله في آخر تعديل عام 1999. أي أن سويسرا والسويسريين أدركوا أهمية الحل الكونفدرالي في الفيدرالية السويسرية مبكراً منذ القرن التاسع عشر، وكان دستورهم هجيناً ما بين الدستور الأميركي، الذي يقوم على نظام الولايات، والدستور الفرنسي الذي أسس بعد الثورة الفرنسية نظام الجمهورية والفصل بين السلطات، والانتخاب المباشر من قبل الشعب، إلا أنهم سرعان ما طوّروا دستورهم لكي يتلاءم مع نظام الكانتونات التي تتمتع بسلطات واسعة.

الاستقرار الذي عاشته سويسرا منذ بدء العمل بهذا الدستور سرعان ما ساعدها بدخول نادي الدول الصناعية بسرعة فائقة، فهي كانت الدولة الثانية تقريباً التي تدخل هذا النادي بعد بريطانيا وقبل العديد من الدول الأوروبية.

اعتمدت صناعاتها على الغزل والنسيج، هذه المهنة التي أدخلت النساء في دائرة الإنتاج، لأن أربعين بالمئة من نساء سويسرا كُنّ يملكن أو يعملن خلف النول، ثم تطورت الصناعة إلى المكننة، وكانت الآلات تستورد من بريطانيا، إلا أنّ الحرب النابوليونية مع بريطانيا أوقفت هذا الاستيراد، فتحولت سويسرا تحت هذه الحاجة إلى تصنيع آلاتها وهكذا دخلت عالم الصناعة والمكننة، وقد تحول الكثير من المصانع التي كانت تعمل بتصنيع هذه الآلات النسيجية إلى صناعة السيارات والشاحنات، ودخلت عالم النقل البري في السكك الحديدية،

واصبحت سويسرا مع تخصصها بالصناعات الدقيقة واحدة من أكثر الدول المصدرة للأدوات الصناعية والمعدات المرتبطة بالصناعة.

ولسويسرا قصة فريدة في عالم الصناعة وهي ارتباطها بصناعة الساعات. فأول من قام بالتركيز والتحول إلى التخصص بهذه الصناعة، هم مجموعات الهوجونو البروتستانت الذي لجأوا إلى سويسرا نتيجة الاضطهاد الذي عانوه في فرنسا من الكاثوليك. فبنوا مزارعهم وسرعان ما حوّلوا المزارع إلى مصانع للساعات، حيث كان التحدي يجري بين العائلات في مزارعهم المصنِّعة للساعات للتباهي بأن المهجرين لديهم دقة في صناعة متميزة، وكان التنافس يتم بين البيوتات التي حملت الساعات أسماءها وبقيت حتى الآن أكبر وأشهر الماركات السويسرية تحمل أسماء هذه العائلات.

مناجم الفحم وعمال مناجم الفحم كانوا وراء، ليس فقط استخراج هذه المادة المفيدة للطاقة، بل إن حاجة العمال للأكل الجاهز، أو سريع التحضير هو وراء أكبر صناعات الماكولات الجاهزة التي تحمل أسماء الماركات العالمية، مثل كنور وماجي ونستلة التي تخصصت بالوجبات الجاهزة والسريعة التحضير، وسرعان ما تحولت الحاجة إلى اختراعات وابتكارات ملأت لاحقاً أسواق العالم كله. وأصبحت أرقام المبيعات لهذه الشركات تضاهي ميزانية الكثير من بلدان العالم ومداخيلها.

إن بعض القوانين المتخلفة في فرنسا وبعض البلدان الأوروبية، دفعت أصحاب الاختراع والابتكار إلى الهجرة لسويسرا التي كانت من أوائل الدول التي تحمي حقوق الملكية الفكرية والصناعية، وبالتالي انطلقت خبرات فرنسية إلى سويسرا مع اختراعاتها في مجال البتروكيماويات والمواد الكيميائية التي جعلت من سويسرا من أكبر مصنعي الدواء في العالم وتملك صناعة تحويلات بتروكيمائية، رغم أنها لا تملك آباراً للنفط ولا للغاز.

استفادت سويسرا من طبيعتها الجبلية وكثرة المياه فيها لتحويل المياه عبر

السدود إلى طاقة كهربائية، وأصبحت الطاقة المتولّدة من الماء هي الطاقة الأكثر استفادة وحضوراً في سويسرا بين أنواع الطاقة المستخرجة من النفط والغاز أو الفحم، وهي من ثمّ بسبب رخصها وتجددها المستمر كانت تغذي سويسرا بالطاقة النظيفة والرخيصة نسبة للمواد والأساليب الأخرى.

عندما انخرطت أوروبا بحروبها الدينية وانقسمت بين امبراطوريات، حافظت سويسرا على حيادها، وكانت ترسل مرتزقتها ليقاتلوا في كلتا الجبهتين، ومن هنا تولدت مصلحة إضافية لدى كل من الطرفين المتصارعين للحفاظ على حياد سويسرا، لعلمهم انهم لو دخلت الحرب لتفرغ المقاتلون السويسريون للدفاع عن بلدهم، ولكن حياد سويسرا، سمح لهم للتفرغ لمهنة الارتزاق بالحرب والقتال إلى جانب مختلف الجبهات.

حياد سويسرا ساعدها في الحرب العالمية الأولى وفي الحرب العالمية الثانية على أن تنمي إمكاناتها في حين أن الآخرين كانوا يدمرون بعضهم بعضاً.

رغم أن أوروبا كلها انقسمت أثناء الحربين العالميتين، إلا أن سويسرا ظلت محايدة. فاستفادت في الحرب الأولى بتجهيز ألمانيا، كما جهزت بلداناً كانت تحارب الإمبراطورية البروسية، وكذلك فعلت في الحرب العالمية الثانية، حيث بقي الفرنك السويسري هو العملة الوحيدة القابلة للصرف والتبديل أمام العملات للدول المتحاربة كافة على السواء، فكانت ألمانيا تبيعها الذهب مقابل الفرنك السويسري، وكانت غالبية هذا الذهب تأتي من الكميات المستولى عليها من الدول المحتلة من قبل ألمانيا، وكذلك كانت تلجأ بريطانيا للفرنك السويسري في كثير من الأحيان لتسديد بعض المستحقات كما كان يفعل الكثير من البلدان الأخرى. وخرجت سويسرا من الحرب كأكبر المستفيدين اقتصادياً بعملتها القوية، التي ما زالت حتى اليوم تشكل ملجأ لعديد من المستثمرين في الأسواق النقدية.

كما أن نظام السرية المصرفية الذي تمتعت به سويسرا جعلها أيضاً ملجأً لكل من أراد أن يودع مالاً بشكل سري أو يتهرب من الضرائب في بلده، أو يأتمن بنوكها على أموال العمولات والصفقات المشبوهة. وبذلك أصبح القطاع المصرفي السويسري واحداً من أهم القطاعات العالمية في تمويل المشاريع الكبرى وتقديم القروض حتى للدول والحكومات.

ليس لسويسرا أي منفذ بحري، ولكنها مع ذلك تنشر بضائعها عبر المحيطات وفي القارات الخمس. لم تكن سويسرا يوماً دولة امبراطورية أو استعمارية، ولم تكن تختزن الثروات في باطن الأرض، كما هي حال بعض البلدان التي تتسع أراضيها وتختزن العديد من موارد المواد الطبيعة، اللهمّ إلا من الفحم الحجري وبعض المعادن، ومع ذلك استطاعت سويسرا أن تقف بعدد سكانها الضئيل الذين لا يتجاوزون الثمانية ملايين بقليل، أن تصبح واحدة من الدول القوية اقتصادياً زراعياً وصناعياً ومالياً، وان تتمتع، وهذا هو الأهم، بالنظام السياسي الأكثر حضوراً لمواطنيه باتخاذ القرارات وتقرير مصيرهم في المسائل الكبرى المتعلقة بالمعاهدات الدولية أو بتغيير القوانين الفيدرالية، حتى بالوصول إلى القوانين المحلية في الكانتونات وتفاصيل الإجراءات والمختطات المتعلقة بحياتهم اليومية ونظمها في حدود الكانتونات.

إن تنوع الشعب السويسري من حيث اللغة والدين والمذاهب فضلاً عن نظامها الفيدرالي، جعلها نموذجاً فريداً لعالم مصغّر، على الإنسانية أن تتعلم منه وتقتدي به.

سويسرا، كباقي البلدان الأوروبية والصناعية عانت وما زالت تعاني من نسب التطور الديموغرافي، حيث أنها كان من الممكن أن تتحول إلى دولة عَجَزَةٍ مع تأخّر الأعمار وعدم الإنجاب بنسب من المفترض أن تلبي حاجة التطور والتقدم السكاني، وهي المشكلة التي أشرنا إليها سابقاً في اليابان، إلا أن سياسة الباب المفتوح للمهاجرين التي تعتمدها سويسرا وسياسة التجنيس

المقنن بشفافية مطلقة، والتي تجبر المجنّس على تقديم امتحان أمام هيئة قضائية محلية في الكانتون، لاثبات معرفته بالقوانين الفيدرالية والكانتونية، تجعل من المجنس مواطناً ليس فقط مستحقاً بالقانون للتجنيس بل مستحقاً للجنسية بمعرفته وتعهده باحترام القوانين والإلتزام بها. من هنا يكون المجنس مواطناً ملتزماً بالقوانين عن معرفة ودراية. ونحنن نعرف أن الكثير من مواطني دول أخرى، إما أنهم لا يعرفون قوانين بلادهم معرفة حقّه أو أنهم لايثقون بتطبيق القانون أصلاً ولذلك لا يعيرونه اهتمامهم.

سويسرا بنظام الهجرة والتجنيس استطاعت، لحدٍّ ما، أن تعوّض خسارتها الديموغرافية من خلال الهجرة والتجنيس ومن خلال فتح الأبواب للاستثمار والعمل لمن يريد على أراضيها، بشروط تساعد المهاجر وتساعد في الوقت نفسه سويسرا على جلب الاستثمارات وأصحاب الكفاءات وحتى الذين يريدون أن يقضوا فترة تقاعدهم في بلد منظم ومرح وجميل في طبيعته، إنْ هم فقط أمّنوا موارد رزقهم ومداخيل كافية للعيش على الأراضي السويسرية.

هذه كانت نماذج لثلاث دول تعيش إمّا في جغرافيا قاهرة فتحدّت شعوبُها الجغرافيا وتحدّت شروط التنافس الصناعي والاقتصادي من خلال برامج التعليم والقوانين الناظمة للإدارة والتجارة والصناعة والاستثمار عموماً، والضامنة لحقوق المواطن بشفافية، بالإضافة إلى التجربة السويسرية التي تجعل من نظام الكانتونات والفيدراليات والكونفدراليات هو النظام الأكثر تقدماً بين النظم الحاكمة والناظمة بين المجتمعات البشرية، على خلاف ما يعتقد الكثيرون، بأن النظام المركزي والإدارة المركزية هي التي تضمن وحدة البلاد وانتظام أمورها والتخطيط السليم لتطوير مواردها البشرية والمادية.

منظمات التعاون الدولية والإتحادات الإقليمية

تمر الصور والأخبار متعاقبة على مدّ أيام السنة، ناقلة بين فينة وأخرى أخبار مقررات اجتماعات منظمات دولية، وتجمعات لدول اقتصادية، أو إقليمية، أو لمنظمات أمنية دولية، ويتفاعل المواطن في كل بلاد العالم بنسب مختلفة مع هذه الأخبار، إلا أن القاسم المشترك فيها، هي عدم وضعها في سُلّم اهتماماته السياسية، لاعتقاده القاصر والخاطئ أن ما يشاهده لا يعنيه مباشرة في دولته ومدينته، ولا يعنيه في دينه أو مذهبه، وهو بالتاكيد لن يعنيه قياساً على ما تقدم، بعشيرته ومستقبلها ومنافعها ومصالحها.

حقيقة الأمر أن هذه التجمعات للمنظمات الاقليمية أو الدولية، السياسية والاقتصادية والأمنية، تلعب دوراً أساسياً في تحديد مسار ومصير الشعوب عبر العالم، سواء كانت هذه الشعوب بدولها عضواً في إحداها، أو متأثرة بشكل غير مباشر بمقرراتها.

حتى جامعة الدول العربية، التي تأسست عام 1945، والتي تعتبر من أقدم المنظمات الإقليمية في العالم، رغم تقصيرها في تحقيق رغبات وأماني شعوب الأمة العربية، التي من المفترض أنها قد شُكّلت لخدمتها، فإن قراراتها المتاثرة بالقرار الدولي والخاضعة له، كانت مؤثرة وبقوة بمستقبل الكثير من

الدول سلباً وليس إيجاباً، كما شاهدناها في قراراتها المؤيدة لغزو العراق، وغزو ليبيا، وتأييد الحصارات الاقتصادية والسياسية على بعض البلدان المؤسِّسة للجامعة نفسها، إلى الوصول لمشروع تدمير سوريا ومشاركة الجامعة بمجموعة من القرارات الغبية التي أدت إلى جعلها شريكاً أساسياً في أكبر جريمة تقع في حق شعب عربي ودولة عربية مؤسِّسة للجامعة.

قرارات الدول الصناعية الكبرى، المعروفة بـ G8 كانت تؤثر بمجمل اقتصاديات العالم بسبب القرارات التي تتخذها والمتعلقة بسياسة النقد في العالم وسياسة صندوق النقد الدولي وتأييد مقررات دولية، غالباً ما تكون لصالح الدول الثماني الاعضاء في هذا التجمع، ودونما مراجعة لرأي الدول الأخرى المعنية بهذه المقررات.

في مرحلة صعود اقتصاديات جديدة، وتراجع أدوار مجموعة G8 قررت هذه المجموعة توسيع إطارها وضم دول أخرى سميت بمجموعة العشرين. G20. ورغم هذه التوسعة للإطار لا نستطيع القول بأن الدول الناشئة أو الفقيرة يؤخذ برأيها في مثل هكذا مؤتمرات دولية تعقد بين الكبار. الفارق الوحيد، أن وجود دول البريكس في مجموعة العشرين، أصبح كابحاً لبعض المقررات التي كانت الدول الصناعية تتخذها بدون مراعاة لمصالح الاخرين، وبذلك قال البعض عن هذه المجموعة الجديدة أنها: «مجموعة المحصّلة صفر» لأنها تمنع اتخاذ القرارات بحيث تكون محصلة اجتماعاتها صفرية.

يعدّ القرن العشرون عصر المنظمات الدولية؛ فقد نشأت خلاله المنظمات الدولية التى نعرفها في الوقت الحالي، وإن كانت هذه الظاهرة لتدل على شيء فإنها تدل على أنه حتى الدول الكبيرة لا تستطيع إدارة شؤون العالم بشكل منفرد. كما أنها تدل على وعي جديد للدول الوطنية ذات السيادة، بأنها بحاجة إلى إعطاء حيز من سيادتها لمنظمات إقليمية أو دولية لضرورة التنمية والتقدم، أو لضرورات الأمن والاستقرار. أي أن العالم يتطور بوعيه، متخطياً

حاجز الهوية الوطنية الضيقة، أو القومية المعينة بلغة أو شعب بعينه، لتنطلق نحو المزيد من التكامل مع أطراف ودول أخرى، تحت ضغط الحاجة لتوسعة الأسواق، أو البحث عن الاستثمار أو لتأمين الأمن الغذائي أو الأمن بشكل مطلق.

ولذلك رأينا نشوء منظمات مثل: ـ عصبة الأمم، ثم إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وإنشاء المنظمات الدولية المتخصصة وهى تقوم باختصاصات محددة فى مجالات النقل والاتصالات والملاحة والعمل والطاقة الذرية والثقافة والصحة وغيرها، ونظراً لأهمية هذه المنظمات، فقد تم الربط في ما بينها وبين الأمم المتحدة بموجب اتفاقات تنسق العمل بين المنظمة الأم والمنظمات المتفرعة منها أو المرتبطة بها.

إلا أن الوصول إلى ما نشاهده اليوم من وفرة في المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الساعية إلى التعاون والتكامل لم يمرّ مروراً سلساً دون مواجهة أنواع أخرى كانت تمنع هذا التعاون وتؤسس إلى إنشاء منظومات تدميرية لم تكن لصالح الأمن والسلم العالميين، ولا لمصلحة التكامل والتعاون البنّاء.

الملفت لنظر الباحث في الشؤون الاستراتيجية وشؤون السياسة الدولية أن أجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت متجاذبة طردياً لهذه الأفكار.

في الأشهر التي سبقت عقد مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، جلست كل من بريطانيا والولايات المتحدة للبحث في مستقبل العالم والبحث في أهم الأطر السياسية التي يجب أن تكون ناظمةً للسياسة الدولية. فبالاضافة لمنظمة الأمم المتحدة، التي ورثت عصبة الأمم الفاشلة في منع وقوع الحروب العالمية، كانت بريطانيا تميل إلى تشكيل منظومات إقليمية، تكون مساعدة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد قاد وحمل هذه الأفكار ونستون تشرشل مع آخرين، إلا أن نظرة الولايات المتحدة هي التي انتصرت، وكانت تعتقد أن

تشكيل منظمات إقليمية إلى جانب الأمم المتحدة قد يقوِّض من صلاحية المنظمة وقدرتها على التحكم بالقرارات. وبما أن للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين الوطنية، حينها، وهي غير الصين الشعبية حالياً، وهم جميعهم حلفاء الولايات المتحدة ولهم حق النقض الفيتو، فقد كان من الأفضل للولايات المتحدة الاكتفاء بمنظمة الأمم المتحدة. رغم هذا التوجه فقد حفظت فقرة البند الثامن من نظام الأمم المتحدة حق تشكيل المنظمات الإقليمية.

إلا أن ما كانت الولايات المتحدة تخشاه، فقد حصل وبشكل سلبي كبير على الأمن والسلم الدوليين وعلى التعاون الدولي. فقد تأسس حلف شمال الأطلسي كمنظمة أمنية للتعاون بين بعض الدول الدائرة في فلك مشروع مارشال في أوروبا ومع الدول الأخرى التي شاركت الولايات المتحدة الحرب للوصول إلى انتصارها على النازية والفاشية في إيطاليا واليابان. في مقابل هذه المنظمة خرجت منظمة حلف وأرسو، بقيادة الاتحاد السوفياتي لمواجهة منظمة حلف شمال الأطلسي. ظهور هاتين المنظمتين وتعارض استراتيجياتهما عبر العالم أسّس للحرب الباردة، التي لم تكن حرباً عالمية ساخنة، كما كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية، ولكنها كانت عبارة عن مجموعة من الحروب المحلية والإقليمية، داخل كل المعسكرين في تنافس على دعم أطرافهما بشكل متعارض، أسس إلى فترة من عدم الاستقرار العالمي والتجاذب الحاد، شهد العالم فيه عشرات الانقلابات العسكرية، كانت في معظم أدوارها وأهدافها، استقطاب هذا البلد أو ذاك لصالح أحد المعسكرين المتمثلين بحلف الأطلسي أو حلف وارسو.

ظهور تجمع دول عدم الانحياز، كان هو الرد على هاتين الظاهرتين المستقطبتين لدول العالم بشكل حاد، فأعلنت دول عدم الانحياز، عدم انحيازها لكلا الحلفين والمعسكرين، إلا أن الضغوط التي مورست من قبل

المعسكرين، من حلف الأطلسي أو من حلف وارسو لم تترك لهذه الظاهرة فرصة النجاح بل فجرت التجربة من خلال حروب إقليمية.

أهم هذه الحروب ما وقع في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتبرت مسألة فلسطين ووجود الكيان الصهيوني نقطة تحدّ واستقطاب حاد، أخرج الصراع من نطاقه الإقليمي ووضعه في نطاقه الدولي، مما أثر على خيارات الأطراف المتصارعة بشكل حاد.

في آسيا ظهر الصراع الهندي الباكستاني كنموذج شبيه لنموذج الشرق الأوسط، فدعم كل معسكر طرفاً من أطراف النزاع، ولم تستقر المنطقة إلى يومنا بين الهند والباكستان.

رغم رغبة الولايات المتحدة بعدم رؤية منظومات إقليمية مستقلة تتفتح وتنتشر في العالم، إلا أن الظروف الموضوعية أدت إلى ازدهار مثل هذه المنظومات، ولو مع تعثر من هنا أو هناك، إلا أن نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، يمكن اعتبارها سنين تطور وازدهار المنظومات الإقليمية.

إنشاء المنظمات الإقليمية

اقتصر التنظيم الدولى الإقليمي على منطقة جغرافية معينة وله صورتان:

الأولى: المنظمات الإقليمية التعاونية؛ مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومجلس أوروبا، وفيه تحتفظ كل دولة بكل اختصاصاتها تقريباً.

الثانية: المنظمات الإقليمية الاندماجية مثل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ـ والجماعة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الأوروبية للطاقة. وفى هذه الإتحادات تتنازل الدول بصفة نهائية عن بعض اختصاصاتها فيكون من حق المنظمة إصدار لوائح وقرارات ملزمة ونافذة داخل كل دولة.

لقد تم تعريف المنظمة الإقليمية على أنها هيئة دولية دائمة، مستقلة، نشأت بموجب اتفاق إرادات مجموعة من الدول، تجمعهم رابطة معينة؛ بهدف تحقيق مصالح مشتركة بينهم. وتقتصر العضوية فى المنظمات الإقليمية على مجموعة من الدول التى تربط بينهم رابطة معينة؛ جغرافية، أو سياسية، أو تاريخية، أو اقتصادية، مثل منظمة جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، والتى أصبحت يطلق عليها الآن، الاتحاد الإفريقي.

تقوم المنظمة الدولية الإقليمية على مجموعة من العناصر المتلازمة وهي:

العنصر الأول: عنصر التنظيم وهو ينبى على شرط الدوام والإرادة الذاتية. فحيث أن الغرض من إنشاء المنظمة الدولية هو تحقيق مصالح مشتركة ومستمرة، وهو ما يستلزم وجوداً دائماً ومستمراً يؤكد وجود المنظمة الدولية واستقلالها عن إرادة أعضائها. ويتأكد وجود هذه الإرادة الذاتية عن طريق الاعتراف لها باختصاصات تظهر وتؤكد وجود هذه الإرادة الذاتية بصورة جلية فى المسائل الإدارية والمالية، وكذلك عندما ينص الميثاق على قاعدة الأغلبية لصدور قرارات المنظمة، وتضعف هذه الإرادة عندما يستلزم الميثاق موافقة جميع الأعضاء بالأغلبية المطلقة لصدور جميع وبعض قرارات المنظمة.

العنصر الثاني ـ العنصر الدولي: أي أن تكون عضوية هذه المنظمات قاصرة على حكومات الدول وهو ما يميزها عن المنظمات الدولية غير الحكومية مثل هيئة الصليب الأحمر الدولي.

العنصر الثالث ـ الأهداف المشتركة: وتُعد هذه الأهداف هي الأغراض المشتركة التى أنشئت المنظمة من أجل تحقيقها وإشباع رغبات الدول المكونة لهذه المنظمة، وهذه الأهداف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أمنية، وقد تجمع المنظمة بين هذه الأهداف.

الفرق بين المنظمة الدولية والإتحاد الدولي:

بداية يجب أن نستبعد من مجال هذه المقارنة، التحالفات الدولية والإتحادات المحلية الوطنية لأنها لا تتوافر لها خصائص المنظمة الدولية، وكذلك يجب استبعاد الإتحادات الفيدرالية لأنها تؤدي إلى محو شخصية الدول المكونة لهذا النوع من الاتحاد وذلك على عكس الحال فى المنظمة الدولية، وكذلك يجب استبعاد الاتحادات الكونفيدرالية أيضا من مجال المقارنة لأن نشاط هذه الاتحادات يتجه إلى الدول غير الأعضاء فيها، أما المنظمة الدولية أو الاتحادات الكونفيدرلية فسلطاتها السياسية واسعة.

يبلغ عدد المنظمات الدولية الإقليمية أكثر من مائتي منظمة إقليمية وهو ما يجعلها ذات تأثير فعال فى العلاقات الدولية، وتلجأ مجموعة من الدول لهذه المنظمات الإقليمية لحل مشاكلها وتلبية احتياجاتها التى تعجز دولة بمفردها عن حلها.

ومن مظاهر فاعلية المنظمات الإقليمية وتأثيرها على النظام العالمي:

أنّ الظاهرة الإقليمية هى حجر الأساس فى بناء المجتمع الدولي؛ حيث أن غالبية قواعد القانون الدولي العام هى قواعد إقليمية لأنها أوروبية المنشأ.

أن العرف الإقليمي هو أصل منشأ القواعد القانونية الدولية، مثال ذلك القواعد المتعلقة بتنظيم الحرب والحياد وقانون البحار، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية الإقليمية البالغ الأهمية فى تطوير قواعد القانون الدولي العام، وأيضاً ما تقوم به المنظمات الإقليمية من دور عظيم فى حل المشكلات التى تواجهها الدول عن طريق الترتيبات الإقليمية، وعن طريق التكامل والتعاون بين الدول التى تجمع بينها رابطة إقليمية واحدة وكذلك التكامل بين المنظمات الإقليمية فى جميع المجالات لحل المشاكل الدولية وتحقيق رفاهية الدول الأعضاء.

إن قوانين المنظمات الإقليمية أكثر ما يرتكز على القوانين الأوروبية، ذلك لأن أوروبا المتعددة القوميات، والتي أسست للدولة ذات السيادة، بمعناها السياسي والجغرافي، قبل العديد من الشعوب في العالم، والتي عرفت حربين عالميتين، كانت دروساً للبشرية لتفادي مثل هذه الصراعات العبثية، التي كانت تدور حول مصالح اقتصادية متناقضة، لم تكن لتتشكل وتبرز كتناقضات إلا بسبب تصارع الهويات القومية.

ان التفسير الاقتصادي، الذي يفسر أسباب اندلاع الحروب يقوم على شقين، وهو سليم بحالة الحروب التي تقوم لأسباب اقتصادية فقط، لاننا نعتقد بوجود حروب تقوم لأسباب مختلفة أيضاً. أن هذه الأسباب الاقتصادية لم تكن لتبرز لولا تفاوت الهويات وتناقضها، ولو كانت موحدة في إطار أوسع، أو منظومة سياسية أوسع، لما كانت ظهرت بمثل تلك الحدية التي تؤدي إلى الحروب، ولكانت مضت بسعيها لحل تناقضاتها بطرق تعاونية سلمية، كما يحصل داخلإ طار الدولة ذات السيادة الواحدة. .

واحدة من تلك المنظمات التي أبصرت النور في أواسط القرن الماضي هي منظمة الدول الأميركية.

جاء تأسيس منظمة الدول الأميركية تعبيراً عن رغبة هذه الدول في تعميق التعاون والترابط بينها كدول لقارة واحدة: حيث كان التجاور الجغرافي سبباً في تعميق روابط التضامن بين دول القارة الأميركية. فقد بدأت هذه الدول بإبرام اتفاقية للدفاع المشترك ثم انتقلت الى مرحلة تبادل المنافع الاقتصادية ودعم علاقات التعاون بين دول أميركا اللاتينية وتوّجت هذه المحاولات بإنشاء منظمة الدول الأميركية.

كانت البداية فى مؤتمر المكسيك الذي عقد عام 1945 ، للتباحث حول مشكلات الحرب والسلام. واستمرت المفاوضات فيما بين الدول الأميركية وتوالت الاتفاقات بدءاً بميثاق ريو دي جانيرو الموقع في عام 1947 وانتهاءً

بميثاق بوغوتا الذي تم التوقيع عليه في 30 أبريل 1948 والذي أدى إلى إنشاء المنظمة. وقد دخل هذا الميثاق حيز التنفيذ في 13 ديسمبر 1951.

وقد وقعت 25 دولة على ميثاق منظمة الدول الأميركية، وتضم المنظمة حتى الآن 53 دولة أميركية من بينها: الأرجنتين، وغويانا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبيليز، وبوليفيا، وسان كريستوفر، وسانت لوشيان، وسانت فينست، وسورينام ، وترينداد وتوباغو، والولايات المتحدة الأميركية، وأوروغواي، وفنزويلا وانتيغوا وبرنسيب، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وكوبا (وقد طردت من المنظمة)، وجمهورية الدومينكان، و دمينيكيا، والإكوادور، والسلفادور، وغِرينادا، وغِواتيمالا ، وهاييتى، وهندوراس، وجامايكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو.

إلا أن هذه المنظمة لم تستطع الاستمرار كما كان مخططاً لها، بسبب تعارض السياسات التي كانت تقودها الولايات المتحدة من جهة، مع بعض حلفائها، وباقي الدول الأعضاء من جهة أخرى، حيث سنشاهد بروز منظمات لاحقة، قامت بهدف إعادة التوازن بين الشمال الأميركي والجنوب.

في العام نفسه تقريباً، شهدت منطقتنا إنشاء منظمة إقليمية للدول العربية سميت: جامعة الدول العربية. حقيقة إنشاء هذه المنظمة، ومنذ بداياتها، كانت مليئة بالشوائب التي أسست لضعفها وحَرْفها، ليس عن الأهداف التي أسست لها، كما سنرى، ولكن بعيداً عن أهداف الشعوب العربية، ذلك لأن المشروع كان برغبة إنكليزية أساساً، وضعت أطرها الأساسية بريطانيا، ونفذتها قوى إقليمية ورجال سياسة عرب، لم يكونوا بعيدين عن توجيهات بريطانيا ونصائحها.

فى 29 مايو 1941 ألقى أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا خطاباً ذكر فيه أن العالم العربى خطا خطوات عظيمة عقب الحرب العالمية الأولى،

ويرجو كثير من مفكرى العرب للشعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن، وإن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف ولا ينبغى أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا، ويبدو أنه من الطبيعى ومن الحق وجود تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وسوف تبذل انكلترا تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة».

وفى 24 فبراير 1943 صرح إيدن في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية «تنظر بعين العطف إلى كل خطوة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية.

بعد نحو عام من خطاب إيدن، دعا رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس (باشا) كلاً من رئيس الوزراء السوري ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية رياض الصلح، ليتباحث معهما في القاهرة حول فكرة «إقامة جامعة عربية لتوثيق العرى بين البلدان العربية المنضمة لها». وكانت هذه أول مرة تثار فيها فكرة الجامعة العربية بمثل هذا الوضوح، ثم عاد بعد نحو شهر من تصريح إيدن أمام مجلس العموم، ليؤكد «استعداد الحكومة المصرية لاستطلاع آراء الحكومات العربية حول فكرة الوحدة». وعقد مؤتمر لمناقشتها وهي الفكرة التى أثنى عليها حاكم الأردن، الملك عبد الله بن الحسين.

وعلى أثر ذلك بدأت سلسلة من المشاورات الثنائية بين مصر من جانب وممثلي كل من العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن من جانب آخر، وهي المشاورات التى أسفرت عن تبلور اتجاهين رئيسيين بخصوص موضوع الوحدة؛ الإتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الفرعية، والإتجاه الثاني يدعو إلى نوع أعم وأشمل من الوحدة يظلل عموم الدول العربية المستقلة وإن تضمن هذا الإتجاه بدوره رأيين فرعيين، أحدهما يدعو لوحدة فيدرالية أو كونفدرالية بين الدول المعنية والآخر

يطالب بصيغة وسط تحقق التعاون والتنسيق في سائر المجالات وتحافظ في الوقت نفسه على استقلال الدول وسيادتها. وعندما اجتمعت لجنة تحضيرية من ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة من 25 سبتمبر إلى 7 أكتوبر1944 رجحت الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمسّ استقلالها وسيادتها، كما استقرت على تسمية الرابطة المجسّدة لهذه الوحدة «جامعة الدول العربية». وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الذى صار أول وثيقة تخص تأسيس الجامعة.

شهدت الحوارات والتحضيرات التي سبقت وضع أسس جامعة الدول العربية وكتابة ميثاقها اتجاهين: الأول يميل إلى تأسيس الجامعة على منطلقات قومية ووحدوية تستهدف الوصول إلى مرحلة الوحدة الكاملة بين الدول العربية. وكان الاتجاه الآخر يميل الي تأسيس إطار إقليمي يقوم على التنسيق في السياسات فقط بين مكوناته. وفقاً لهذا الاتجاه تحتفظ كل دولة باستقلاليتها وبنظامها وسيادتها المطلقة على قوانينها وتنظيماتها الداخلية، وعلى سياساتها الخارجية.

وكانت المادة الثانية من ميثاق الجامعة تنص على: أن تحترم كلّ دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتراه حقاً من حقوق الدول، وتتعهد بالّا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام.

هذا الاحترام يجبر الجمهوري الدستوري، الذي يعيش في ظل القانون، على أن «يحترم» نظاماً ملكياً مطلقاً، لا قانون ولا دستور لديه، بل يقوم على ملكية العائلة الحاكمة المطلقة، وعلى أن يغض النظر عن كل المظالم التي ترتكب في أي بلد، لأن الميثاق قد نص على ذلك. نلاحظ هنا الفرق الشاسع بين توجه الاتحاد الأوروبي، كما سندرس المعايير لاحقاً، الذي وحّد المعيير

الإنسانية والقانونية والاقتصادية، كشروط مسبقة لكسب العضوية فيه. هكذا أجبرت دول كاسبانيا والبرتغال بداية، على رفع مستواها الاقتصادي، وعلى تخفيف العجز في الميزانية وتراجع نسبة التضخم فيهما، قبل قبول عضويتهما الكاملة، وهكذا أجبرت دول بعينها على التقيد بمواثيق حقوق الإنسان والتقيد بمعايير قانونية تتعلق بالحريات والقضاء والصحافة وغيرها من المعايير.

يقوم نظام اتخاز القرار في جامعة الدول العربية على قاعدة الإجماع، ما يجعل أية دولة، على أن تضع فيتو على أية مقررات لا تؤيدها، وبالتالي انتفاء قوة الإلزام في الميثاق لتطبيق القرارات على كل الأعضاء، إلا بحالة الإجماع.

كما أن الميثاق ينصّ على أن المقررات لا تلزم الأطراف إلا إذا كانت متطابقة مع قوانينها المحلية القطرية، أي أن القانون المحلي للقطر له القوة والأفضلية، حتى على إجماع جامعة الدول العربية ومقرراتها.

خير دليل على هذه الفجوة، ما قررته جامعة الدول العربية من ميثاق عربي لحقوق الإنسان، إلا أنها كانت وما زالت ترفض أي تقويم ورقابة لحقوق الإنسان تجريه جامعة الدول العربية، لأنها تعتبر ذلك من شؤونها الداخلية، في حين أن كل هذه الدول، وبقوة ما يسمى بالمجتمع الدولي، قد التزمت بمواثيق تسمح للأمم المتحدة أن تقوّم هذه الحقوق في كل قطر من أقطار دول جامعة الدول العربية، لأنها وقعت على هذه المواثيق في منظمة الأمم المتحدة.

من هذا المنطلق تجنبت الدول العربية إقامة مؤسسات عابرة للقوانين المحلية، متقدمة عليها في الصلاحيات، بإستثناء ما أمكن تحقيقه من مؤسسة عربسات للاتصالات الفضائية، فضلاً عن اكاديمية العلوم البحرية التي تبقى النموذج المتفرد لمثل هكذا منظمات.

فظاعة هذه التركيبة ظهرت مع الحراك الشعبي العربي، فقد وجدنا دولاً

لا تملك دساتير ولا قوانين للحريات، ولا تُجرى فيها أية انتخابات، تتدخل بقوتها المالية والإعلامية، وبقوة في تحديد مصير مجرى الاحداث في بلدان عريقة في التاريخ، متقدمة في الحضارة والعمران والعلوم والمجتمعات فيها لا تقارن بما هو موجود في تلك الدول التي تحتكر القوة المادية والثروة النفطية، فكان ما كان من تجاوز لكل الأعراف، ولكل المواثيق، وتم التدخل السافر، وفجأة، دون مراعاة لا للقانون الدولي ولا لمواثيق جامعة الدول العربية، لكي تنصّب تلك الدول الثرية نفسها وصياً على مقدرات دول وشعوب مختلفة.

وبذا، تحولت جامعة الدول العربية، المشلولة على مرّ عقود سبعة، من التقدم نحو الوحدة، أو كحد أدنى، من إمكانية توحيد معايير ترفع مستوى التعاون ومستوى القوانين، بما فيه خير مجتمعاتها، وبما فيه خير قوة ووحدة العرب، إلى دول تتخطى شلل الجامعة لتحولها إلى قوة هدامة بعد أن كانت قوة رجعية مانعة للتقدم.

هكذا شاهدنا جامعة الدول العربية، لا تلتزم فجأة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، بل تتبنى مبدأ التدخل الإنساني الغربي، وتدعو الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي لضرب بعض الدول وللتدخل العسكري المباشر فيها. ثم انتقلت هذه الدول إلى تمويل وتسليح جماعات مسلحة لخوض أبشع حرب دموية تدميرية داخلية، أعادت هذه الدول عشرات السنين إلى الخلف، وأخرجت ما في بطون التاريخ من نعرات وصراعات شوهت الحقائق وقلبت الموازين والتوجهات، وخلطت ما بين أعداء الأمة واصدقائها واستبدلت العدو بالصديق، والترياق بالمخاطر والهمجية.

تجربة جامعة الدول العربية تدل على النقاط الأساسية التالية، التي تشمل معايير معينة، وتشمل تدخلات محددة، وتشمل قصوراً في المفاهيم يُتطلّب تجاوزها.

المعايير التي كُشف زيفها، هي احترام قوانين كل دولة، ما يؤسس

لاجتماع عربي، على النمط العشائري الاحتوائي، الذي يسمح لرب كل عشيرة بالتصرف بعشيرته على هواه، من دون أية ضوابط ومعايير قانوية وأخلاقية وإنسانية. هكذا تعايشت نظم ملكية مطلقة مع جمهوريات لها قوانين ودساتير، وبقوة نفوذ الثروة النفطية، تغلبت قدرات التوجيه الرجعي، على قدرات التوجيه التقدمي، ومن ثمّ انتقلت العدوى السلبية بقوة لتدمير أقطار عربية، عوض أن تنتقل العدوى الإيجابية لتطور الدول المتخلفة. وبذلك ومع غياب المعايير المؤسسة للبنيان الإيجابي، وقعنا في فخ القبول القسري بمعايير الرجعية والتخلف.

التدخلات التي ثبت خطورتها هي التدخلات الأجنبية، التي، كما رأينا في تأييد أنتوني إيدن لإقامة جامعة سياسية للعرب، إلا أن نفوذ الغرب قد حدد، كما رسمت حدود سايكس بيكو بلفور، حدود التعاون والتكامل ومنع الوحدة، بإلزامه الدول الأعضاء على احترام حدود الدول كما هي، هذه الحدود التي لم تكن سوى الحدود التي رسمها هو بنفسه. كذلك تدخل الغرب بأكثر من مناسبة، في توجهات جامعة الدول العربية، وكان أكثر هذه التدخلات أثراً وفضاحة، إلزامه الدول بمقررات جاءت مكتوبة بلغة إنكليزية، لم يتسنَّ ترجمتها، لأن واضعيها لم يكونوا سوى إدارة الديبلوماسية الأميركية أنفسهم، الذين ألزموا العرب بقرارات الحرب على العراق، وعدم مراعاة الجهود المبذولة لسحب قواته من الكويت سلمياً، بعد إيجاد تسوية، تحفظ ماء وجه الجميع. ففتحت وشُرّعت بذلك أبواب الإقليم للاحتلالات الأجنبية وليعود الحضور الغربي العسكري المباشر في الإقليم.

كما كشفت هذه التجربة، على أن جامعة للدول الناطقة بالعربية، لا تكفي كمعيار لتأسيس قومية أو وطنية، أو حتى سياسة جامعة تعنى بالأمن الإقليمي، ناهيك عن الأمن القومي، لأن التآمر على الدول الأعضاء بعضها على بعض، جاء من أعضاء في هذه الجامعة نفسها.

نستطيع القول إذاً أن جامعة الدول العربية لم تفشل فقط برفع مستوى التعاون إلى مستوى الوحدة اصلاً، بل انقلبت على مهمتها رأساً على عقب؛ لتكون أداةً لهدم الأمن الإقليمي، ولتغليب القوة الرجعية على القوة التقدمية.

تعتبر منظومة الاتحاد الأوروبي النقيض الواقعي والملموس للتجربة الفاشلة لجامعة الدول العربية. وتعتبر دراسة ولادة الإتحاد في مراحلها كافةً أنموذجاً لمعرفة الفروقات بين التجارب الناجحة والتجارب الفاشلة. ورغم أن الاتحاد الأوروبي يعاني من مشاكل بنيوية، فإنه يعتبر النموذج الأكثر تقدماً للتعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني في العالم. وقد مر الاتحاد بمراحل عدة قبل التوصل إلى ما وصل إليه اليوم من تعاون وتنسيق بين دوله، مروراً بمنظمات للتعاون الأمني ومنظمات للتعاون الاقتصادي ومن ثم منظمات شاملة للاقتصاد والسياسة والأمن، حتى توحيد العملة الأوروبية.

ترجع البادرة الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلى أفكار بعض الأوروبيين حول وضع إطار إنشاء منظمات إقليمية تؤمّن الشعوب الأوروبية فى مواجهة بعضها بعضاً، وتكفل لهم نوعاً من الأمن والتعاون؛ بما يحقق لشعوب القارة الأوروبية قدراً أفضل من الأمن والرفاهية.

وكانت أولى هذه الأفكار نحو تحقيق هذه الأهداف، هى فكرة ونستون تشرشل؛ حينما نادى باتحاد أوروبي، أثناء حديث له أمام جامعة زيوريخ، وتوالت الاتحادات والتكتلات الأوروبية وكانت أولها هي منظمة مجلس أوروبا التي أنشئت عام1949. ثم جماعة الفحم والصلب الأوروبية، عام 1952 والتي أنشأتها 6 دول أوروبية، ثم قام الأعضاء الستة الأوروبيون ذاتهم بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ونتيجة اتحاد المجموعتين الأخيرتين تكونت السوق الأوروبية المشتركة، واللتين شكّلتا مع الجماعة الجديدة التي أُنشئت وهي جماعة الطاقة الذرية الأوروبية، ما يعرف بالمجموعات

الأوروبية. ثم قامت المجموعات الثلاث بإنشاء الاتحاد الأوروبي عام 1992.

التطورات السابقة على نشأة الجماعة الأوروبية تعتبر الصيرورة المهم دراستها لمعرفة طريقة الوصول إلى الاتحاد شبه الكامل.

ـ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :وقعت الاتفاقية الخاصة بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي بباريس فى 16 أبريل سنة 1949 بهدف تنسيق استفادة أوروبا من مساعدة مشروع مارشال التى تقدمها الولايات المتحدة الأميركية وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإنعاش الاقتصاد الأوروبي ولكنها أصبحت بلا جدوى بعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، فحلت محلّها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعد التصديق على ميثاق إنشائها فى 14 ديسمبر سنة 1960 ودخلت حيز التنفيذ فى 30 سبتمبر سنة 1961م، وكان الهدف من المنظمة الجديدة هو تنسيق السياسة الاقتصادية ومساعدة الدول النامية وتبادل النقد بين الدول الأوروبية الأعضاء. وفى عام 1949 م قامت الدول الأوروبية بإنشاء حلف شمال الأطلسى (الناتو) للتنسيق والتعاون العسكرى وكذلك أنشأوا منظمة مجلس أوروبا عام1949 والتي تعمل فى المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية وفى مجال حقوق الإنسان.

ـ ثم أنشأوا اتحاد أوروبا الغربية عام 1954 للتنسيق والتعاون بين دول أوروبا الغربية فى الأنشطة والمجالات الثقافية والعسكرية والاقتصادية، وقد حققت هذه المنظمات أهدافها بما حقق اليقين لدى الدول الأعضاء بمدى أهمية التعاون الأوروبي لتحقيق الأمن والرفاهية للشعوب الأوروبية.

فى أعقاب ذلك تم دمج الأجهزة التنفيذية للمجموعتين وتشكيل نظام إداري موحّد عام 1967، ثم انضمت إليه كلٌّ من بريطانيا والدنمرك وأيرلندا عام1973، ثم البرتغال عام 1981، وأسبانيا عام 1986.

وتزامن ذلك ـ وبالتحديد فى فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، مع إنشاء منظمات إقليمية أخرى منها اتحاد التجارة الحرة الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة أبحاث الفضاء الأوروبية (وكالة الفضاء الأوروبية الآن) وتوالت الأحداث والتطورات التى لحقت بالاتحاد الأوروبي إلى أن بلغ صورته الحالية.

ولتوضيح تفاصيل هذا التطور سوف نتناول فى هذا الفصل دراسة الاتحاد الأوروبي فى مبحثين، الأول: يتناول نشأة منظمة الاتحاد الأوروبي، والمبحث الثاني سوف نتناول فيه أجهزة الاتحاد الأوروبي وذلك على النحو التالي.

انتهينا فى المطلب السابق إلى أنه بعد إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ومن مجموع الاثنين تكونت السوق الأوروبية المشتركة. وبعد إنشاء جماعة الطاقة الذرية الأوروبية وانضمامها إلى المجموعتين السابقتين تكونت الجماعات الأوروبية من مجموع هذه المنظمات الثلاث.

وقد حدث نوع من التوحد بين الأجهزة المتماثلة فى المنظمات الثلاث واستتبع ذلك تطور الأهداف وهو ما أدى فى النهاية وبعد توسيع العضوية التي انشأت الاتحاد الأوروبي، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

القانون الأوروبي الموحد:

قامت الدول الأوروبية الأعضاء فى الجماعات الأوروبية الثلاثة (جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية) فى فبراير عام 1986 م بالتوقيع على القانون الأوروبي الموحد؛ ثم دخل حيز النفاذ فى 1 يوليو 1987م والذى بموجبه تم تعديل معاهدات الجماعات الأوروبية الثلاثة حيث أنه تم إقرار إمكانية وجود تعاون أوروبي في الناحية السياسية.

ـ تم أيضاً الاعتراف بالمجلس الأوروبي كأحد منظمات الاتحاد الأوروبي لأنه لم يكن منذ بدأ إنشاؤه يُعترف به على أنه أحد منظمات الاتحاد الأوروبي. وتم تغيير اسم الجمعية البرلمانية إلى إسم البرلمان وأصبحت له إمكانية الاعتراض على قبول الأعضاء الجدد. وتم أخيراً إنشاء المحكمة الابتدائية لمساعدة محكمة العدل الأوروبية.

ـ معاهدة الاتحاد الأوروبي أو معاهدة ماستريخت : وقعت هذه المعاهدة في 7 فبراير 1992م، ودخلت حيز النفاذ في 1 نوفمبر عام 1993 ووقعت في مدينة ماستريخت بهولندا، وقد تضمنت بنود هذه المعاهدة التحقيق التدرّجي للاتحاد النقدي والاقتصادي، واعتماد سياسة خارجية واحدة، وزمن مشترك يمكن تحويلهما إلى دفاع مشترك .

ـ تأسيس مواطَنة أوروبية، وتقوية الانصهار بين الدول الغنية والفقيرة بعد مساعدة الأخيرة. توسيع السياسات الهادفة إلى تعزيز السوق الأوروبية المشتركة، وتعزيز التعاون التنفيذى والقضائي. وتضمنت معاهدة ماستريخت أيضاً مجموعة محددة من الأهداف يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها عن طريق جميع أشكال وصور الاتحاد .

وقد تضمنت المعاهدة مقدمة بالإضافة إلى سبعة أقسام وعدة بروتوكولات وملحقات، بالإضافة إلى تأسيس إتحاد اقتصادي ونقدي؛ وما يستتبعه من إيجاد عملة موحّدة فى جميع الدول الأعضاء، و تقنن المعاهدة تقلبات أسعار العملات الأوروبية.

بعد ذلك قامت مجموعة الدول الأوروبية بتوقيع معاهدة امستردام في 2 أكتوبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في أول مايو 1999. التي أنشأت الجماعات الأوروبية، وقد حددت معاهدة أمستردام أهدافها على النحو التالي:

ـ تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء فى مجال التوظيف .

ـ إدماج السياسات الاجتماعية المتعلقة بظروف العمل في المعاهدة .

ـ حماية الحقوق الأساسية ومحاربة التمييز بأنواعه، وحماية مصالح المستهلكين، والحق فى المعلومات والشفافية .

ـ إنشاء منظمة الحرية والأمن والعدالة، وتسهيل حرية الحركة وتقوية التعاون القضائي والرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ـ التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمن .

ـ مدّ السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال التوسع فى تطبيق إجراءات المشاركة فى اتخاذ القرار بين المجلس والبرلمان عند إقرار النصوص التشريعية .

ـ تشجيع مشاركة البرلمانات الوطنية فى أعمال الاتحاد .

ـ تقوية سلطات رئيس اللجنة.

ـ معاهدة نيس :

تناولت معاهدة نيس إعادة تشكيل أجهزة الاتحاد بهدف رفع كفاءتها وتدعيم وتفعيل أدائها مما يؤدي إلى القيام بوظائفها على أكمل وجه نحو تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، وقد وقعت عليها الدول الاعضاء في الاتحاد في 26 فبراير). عام 2001، ودخلت حيز النفاذ في 1 فبراير عام 2003م.

يفتح الاتحاد الأوروبي باب العضوية أمام أي دولة أوروبية متى توافرت لديها مجموعة من المعايير والشروط ومنها :

ـ تمتع الدولة بالديمقراطية، وأن يتوفر لديها اقتصاديات سوق قوي قادر على المنافسة، وتتمتع بالقدرة على الإدارة والإلتزام بواجبات العضوية. والهدف من فتح باب العضوية فى الاتحاد الأوروبي هو مدّ مظلة السلام

والاستقرار والحرية والديمقراطية والوحدة والرخاء فى جميع أنحاء أوروبا. كما تنص وثائق الاتحاد.

وتقوم منظمة الاتحاد الأوروبي على دعامة أساسية وهي الديمقراطية وسيادة القانون، وتلعب «القومية» الأوروبية، وهي قومية مستحدثة، أساسها مشروع الوحدة الأوروبية ومصالح الدول المؤسسة له، بغض النظر عن فوارق اللغة والإثنية والدين، دوراً محورياً فى هذا الهيكل من حيث أنها تقترح القوانين الخاصة بالإتحاد وتعتني بمصالح الاتحاد بأكملها، وأيضا يتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي مباشرة من قبل مواطنين في الاتحاد الأوروبي ويتم تمثيل الحكومات الوطنية فى مجلس الاتحاد الأوروبي.

لقد أنشأ الاتحاد الأوروبي مجموعة من المؤسسات التنفيذية يتم التصويت فيها بين الدول الأعضاء كلٌّ بناءً لعدد سكانه فيحصل على نسبة من الأصوات، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة إلا بعض القرارات التي لها علاقة بالضرائب والسياسة الخارجية، وسياسة الهجرة فيتم اتخاذ القرارات فيها بالإجماع.

إنّ إنشاء الوحدة الأوروبية منذ بدايتها الأولى حول محور الحاجة الاقتصادية، جعل الاتحاد الأوروبي ينظر إلى ضرورة وجوده وجوهر أهمية وحدته هو الاقتصاد أولاً، وإذا كان العامل الاقتصادي عاملاً مهماً في بناء القوة وعاملاً أساسياً في دفع التطور، إلا أن الآفة الكبرى في نظرة الاتحاد لنفسه على أنه قوة اقتصادية بالأساس، هو الانزياح في المفاهيم الغربية للاقتصاد، ومن نظريات الاجتماع البشري حول وسائل الإنتاج وتأمين رفاه الإنسان والمجتمعات، كأساس للنظريات الاقتصادية التنموية، إلى سيطرة نظريات الاقتصاد المالي، الذي همّش الاقتصاد الاجتماعي التنموي، والذي انتقل أيضاً إلى اقتصاديات البورصات، القائمة على لغة أرقام المضاربات وأسعار الأسهم، دون النظر في أهمية العامل الإنساني للقيم الاقتصادية، ثم

انظلاق المفاهيم الاقتصادية لتصبح أسيرة الكتل البنكية التي ابتدعت وسائل جديدة سميت بالمُنتَج المالي، وهي عبارة عن كتل نقدية قائمة على فرضيات السوق الوهمية أو الافتراضية اضافة إلى ديون فاسدة، وقروض قدمت بناء على فرضيات قد تتحقق أو لا تتحقق، ما جعل الكثير من الكتل النقدية البنكية لا أساس واقعياً لها، سميت بالفقاعات، ما أدى إلى انهيار النظام البنكي في الولايات المتحدة، ومن ثم تأثرت أوروبا بانهيارات متتالية، ثم انكشفت بعض البلدان على حجم مديونية كبيرة تفوق كامل حجم ناتجها القومي، ما يجعل عملية تسديد الديون غير ممكنة. وهكذا تحول الاتحاد الأوروبي الذي وقع ضحية سيطرة سلطة المال على قراراته، من اتحاد يعمل على رفاهية مجتمعاته إلى اتحاد يرضخ لسلطة المال والمؤسسات المالية الدولية والمحلية.

شاهدنا أزمة اليونان، وازمات العديد من الدول الأوروبية، وتلك الأزمات التي بدات تهدد وحدة الاتحاد الأوروبي، وهنا نجد أنفسنا أمام نموذج رائع من اتحاد بني البشر في منظومة وحدوية تتخطى القوميات وحدود الأوطان الضيقة إلى رحاب وحدة القارة، ولكن هذه الوحدة أصبحت مهددة بوحدتها وقوتها بسبب تغييب البُعدين الإنساني والحضاري عن جوهر أسباب ودواعي الاتحاد.

منظمة الوحدة الأفريقية نموذج آخر للمنظمات الدولية الإقليمية القائمة على وحدة الإقليم؛ حيث أنها تجمع دول القارة الأفريقية. وسوف نتناول دراستها من حيث نشأتها، ونظامها الأساسي الذى يتناول أهدافها، ومبادئها، أحكام العضوية وعوارضها، وأجهزة المنظمة.

عقدت مؤتمرات عدة مهّدت لقيام منظمة الوحدة الأفريقية، ومنها مؤتمرالدول المستقلة فى أكرا عام 1958، ومؤتمر الدار البيضاء عام 1961، ومؤتمر مونروفيا عام 1961، ثم مؤتمر لاغوس عام 1962، ثم أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 عندما عقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في

أديس أبابا، في الفترة ما بين 23 إلى 25 مايو، بحضور 32 دولة أفريقية، وقعوا على ميثاق المنظمة الجديدة، المكون من ديباحة و 33 مادة، ويوجد مقر المنظمة فى أديس أبابا بإثيوبيا.

وتعد منظمة الوحدة الأفريقية منظمة عامة؛ أي أنها تقوم بممارسة جميع الأنشطة والاختصاصات فى نواحي العلاقات الدولية كافة على المستوى الأفريقي. وأيضاً تعتبر منظمة إقليمية؛ لأن عضويتها مقتصرة على دول القارة الأفريقية فقط.

طبقاً للمادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فإن أهداف المنظمة هي:

1 ـ تقوية الوحدة الأفريقية عن طريق القضاء على الخلافات العنصرية والقومية؛ لضمان رفاهية الشعوب الأفريقية.

2 ـ تعاون الدول الأعضاء؛ من أجل تحقيق حياة أفضل للشعوب الإفريقية.

3 ـ حماية سيادة الدول الأعضاء واستقلالها وسلامة أراضيها.

4 ـ تخليص القارة الأفريقية من سائر صور الاستعمار.

5 ـ تشجيع التعاون الدولي في ظل احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفقاً لنص المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية تقوم المنظمة على مجموعة من المبادئ وهي:

1 ـ المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء .

2 ـ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

3 ـ احترام سيادة كل دولة وسلامة إقليمها .

منظمة الوحدة الأفريقية أدت الغرض من إقامتها، واستكمالاً للرغبة في تحقيق أهداف الوحدة والتكامل بين شعوب القارة الأفريقية؛ كان من الواجب فتح الطريق أمام تنظيم هيكلي جديد يتميز بالشمولية والمرونة، ويشتمل على آليات جديدة تتناسب مع تحديات الواقع الجديدة، وتوفر إطاراً فعلياً شاملاً لأسباب ووسائل تحقيق النهضة الأفريقية، والذي سوف يستكمل مسيرة النجاح التي حققتها منظمة الوحدة الأفريقية، التي كانت تعد أداة إيجابية لتعزيز التعاون والوحدة، ومنبراً لتوحيد مواقف قارة أفريقيا واتباع سياسة مشتركة إزاء القضايا التى تمس شعوب أفريقيا.

وأيضاً نجحت منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق التعاضد بين الدول الأعضاء، وتوقيع 38 دولة منهم على ميثاق حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونقلها ثم تدميرها، واتباع سياسة شاملة في شأن تحريم التجارة غير المشروعة في الأسلحة واستصدار قرار في هذا الشأن في قمة الجزائر عام 1991.

ـ قام اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في لومي عاصمة الكونغو، بتبنى قانون لتأسيس الاتحاد الأفريقي في ضوء إعلان سِرْت في ليبيا الصادر في 9 سبتمبر 1999 ثم تبنت القمة الاستثنائية الخامسة للوحدة الأفريقية التى عقدت في مدينة سرت 1-2 مارس 2001، قرار تأسيس الاتحاد الأفريقي بإجماع الدول الأعضاء، وفى ذلك القرار أكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقي، حال قيام الدورة السادسة والثلاثين بإيداع مستندات تصديقها على القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقي.

ـ وفى 26 أبريل 2001، أصبحت نيجيريا العضو السادس والثلاثين الذي يودع مستندات التصديق، وبذا يستوفى الشرط الخاص بثلثي الأعضاء؛

لاستكمال الشروط القانونية لقيام الاتحاد الأفريقي، ودخوله حيز التنفيذ في 26 مايو عام 2001.

في مؤتمر أبوجا أرست الدول الأفريقية أسس المنظمة الأفريقية الاقتصادية، التي يجب أن تنتهي مهمتها عام 2018 باتحاد تام للأسواق الأفريقية على غرار السوق الأوروبية.

لقد نجحت الدول الأفريقية من خلال تعاونها الذي أدى للاتحاد الأفريقي في التخلص من الاستعمار المباشر، إلا أنها كما الدول العربية لم تستطع أن تتخلص من الاستعمار غير المباشر الذي ينشر قواعده العسكرية على أراضي بعض الدول العربية كما ينشر قواعده في الدول الأفريقية، حيث وصل تعداد القواعد الأميركية فقط إلى عشر قواعد، تنتشر في عدة دول أفريقية، كما ما زالت فرنسا تمارس دور المفجّر والإطفائي معاً للأحداث العنيفة في القارة.

التجارة البينية فيما بين دول الاتحاد الأفريقي تشابه حال الدول العربية، حيث لا تتجاوز نسبتها العشرة بالمئة، كتجارة بينية، في حين أن المراكز الاقتصادية العالمية تستفيد من الأسواق الأفريقية بشكل كبير، إنْ كان في حقل التصدير، أو في حقل استيراد المواد الأولية الرخيصة. وتعتبر القارة الأفريقية، رغم كونها من أغنى القارات في العالم بالمواد الخام، القارة الأفقر في العالم من حيث البنى التحتية والنمو الاقتصادي والزراعي والصناعي.

دول الاتحاد الأفريقي تعاني من الأمراض نفسها التي تشبه تلك التي يعاني منها الإقليم في بلاد المشرق، ألا وهي النزعات الطائفية والعرقية، الممتدة أيضاً إلى شمال أفريقيا، مما يؤكد نظرية ضعف المشاركة السياسية المواطنية في تلك البلدان، التي ترسخ الانتماء للطائفة وللعشيرة وللمجموعة الإثنية داخل الوطن الواحد، ما يستلزم حلولاً شبيهة بتلك التي نقترحها في بلاد المشرق وشمال أفريقيا عموماً.

يُسجَّل للدول الأفريقية، أنها كانت أوفى لمواثيقها ولاتفاقياتها، في محاولة حل الأزمات بالطرق السلمية وعدم السماح للغرب التدخل في شؤونها قدْر الامكان. لذلك وجدناها تقف بقوة ضد التدخل الأطلسي في شؤون ليبيا، التي سمحت مقررات جامعة الدول العربية بشرعنة هذا التدخل، كما فعلت في الحالة السورية، ولكنها فشلت عندما طلبت تدخلاً أجنبياً دولياً أو أطلسياً، بسبب الفيتو المزدوج من الصين وروسيا.

لا شكّ أن التجربة التي نسعى لخوضها في إقليمنا، لإقامة الكونفدرالية المشرقية، ستكون نموذجاً يحتذى للدول الإفريقية، لكي تطور أدواتها والمؤسسات الوحدوية فيما بينها التي تسعى للتنمية والأمن الإقليمي.

تجربة جامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، واتحاد الدول الأميركية التي فشلت في الوصول إلى كل أهدافها، في الأمن والاقتصاد والتنمية، ونجحت فقط بإنهاء الاستعمار الأجنبي المباشر والعلني، تحتاج إلى تقويم وترشيد، وإلى إضافة تجارب أكثر جرأة، وحدوية وتكاملية، تقوم على أسس سليمة، تقدمية، ذات معايير رافعة لمحاربة الظواهر الخافضة، ومن أجل الدخول إلى معترك تحدي المنظومات الكوكبية، وهي المصير الحتمي لشعوب الأرض ودولها.

مجموعة المنظومات التي أخذنا عينات منها، تقوم على التكامل والتجاور الجغرافي، فكلٌّ من الدول الأميركية، تعيش في قارة واحدة، وتكامل وتجاور جغرافي واحد. كذلك هي الدول العربية بجامعتها، التي تعيش حالة تكامل جغرافي وحضاري ولغوي واحد.

الاتحاد الأوروبي، رغم تعدده القومي والديني، والمذهبي وتعدده العرقي، يعيش حالة انسجام، متقدمة على النماذج الأخرى. السبب يعود إلى كون الدول المؤسسة للاتحاد، تعيش حالة متجانسة من المواطنية، جعلت

الفروقات العرقية والإثنية والقومية تتراجع لصالح المشروع التنموي الاقتصادي، الذي أراد الحفاظ على تفوق الدول الأوروبية في الأسواق العالمية من خلال وحدة قوى إنتاجها، وتوسيع رقعة أسواقها واستهلاكها، وتجميع قدراتها المالية والاستثمارية. في هذه التجربة تبرز أهمية الوعي التنموي وسياسة الإنتاج والنمو، المتقدمة على سياسات الهويات والإنتماء التي يعاني منها المجتمع البشري عموماً، مما يؤسس إلى حروب المصالح المتنازعة، بناء لمصالح الهويات القومية أو الوطنية الضيقة، نسبة لمصالح الإقليم أو القارة المتحدة، التي تتجاوز هذه التناقضات، لتتقدم نحو التعاون الأوسع والأرحب.

إلى جانب هذه النماذج المرتبطة بالتكامل الجغرافي، أو الاتحاد القومي، هناك منظمات واتحادات دولية عابرة للقارات، تنسق فيما بينها وتوحّد قواها، وتصل إلى أهدافها المحددة في مواثيقها، دونما حاجة لتكامل جغرافي أو تشابه إثني أو قومي.

مثال هذه المنظمات، منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة شانغهاي للأمن والتعاون والتنمية، واتحاد دول البريكس، وهي واحدة من أكبر التكتلات الاقتصادية.

عندما يجلس الزعماء العرب، أو وزراء خارجيتهم، في أي مؤتمر لجامعة الدول العربية، لا يحتاجون لاية ترجمة لغوية، ومع ذلك تجدهم يتكلمون لغات غير مفهومة في مضامينها، من قبل بعضهم البعض، لأنها تخالف مصالحهم الجماعية، وغالباً ما يتقدم عليها مصالح الدول العظمى، غير الممثلة في مثل هذا الاتحاد، إلا أنها غالباً ما تكون الحاضر الغائب الأكبر.

في حين أن الاتحاد الأوروبي، عندما تجتمع منظماته ومندوبوه، يحتاج إلى عشرات المترجمين، لنقل اللغات المتعددة إلى مسامع المؤتمرين. ولكنها

تجد نوعاً من الاستقلالية، ونوعاً من التوافقية، وتتقدم بخطوات عما هو في الحال العربية.

هذه التجربة الحية، والصورة المعبرة، هي التي تسلط الضوء أكثر من أي بحث نظري، على الفرق ما بين الاتفاق على وحدة الرؤية والمشروع، وتالياً على السياسات، وفي حال غياب هذه الشروط، فإن وحدة اللغة والقومية والإثنية، لا تكفي لحصول التقدم في حال غياب وحدة الموقف من السياسات الإيجابية البنّاءة، وفي حال غياب النظام السياسي والأمني الضامن لاستقرار السلطات وحفظ أمن المجتمعات، بل إنّ غياب كل ذلك، ولو مع وجود الوحدة القومية واللغوية والإثنية، فقد تؤدي إلى الاقتتال والتفسخ، في أسوأ الأحوال، وإلى عدم التوافق والتقدم في الكثير من الأحوال.

إخراج الحي من الميت

في أواخر عام 1990 وصل أول وفد إيراني من وزارة الخارجية الإيرانية لبغداد. كانت الحرب بين البلدين قد توقفت، ولكن أسبابها لم تحلّ ولم تحدّد أطر العلاقة بين البلدين بعدُ لمرحلة ما بعد الحرب. انتهت الحرب بعد قبول إيران بقرار مجلس الأمن الذي يدعو لوقف إطلاق النار، ولكن الاختلافات حول الحدود والتعويضات وتحديد من هو البادئ بالحرب لم تكن قد حددت بعد.

الذي عجّل بهذه الزيارة، رغم عدم حل المشكلات بين البلدين، هي مبادرة الرئيس صدام حسين بإرسال رسالة عبر الوسيط الفلسطيني من خلال الرئيس ياسر عرفات إلى القيادة الإيرانية. في هذه الرسالة أعلن الرئيس صدام حسين نيته إنهاء الصراع بين البلدين، واستعداده للانسحاب من بعض الأراضي الإيرانية التي ما زالت القوات العراقية تحتلها، وعن نيته بفتح صفحة جديدة بين البلدين قائمة على احترام جميع الاتفاقيات التي وقعت سابقاً بين البلدين، بل الذهاب أكثر في العلاقة بين البلدين لإرساء سلم دائم بينهما وتعاون إقليمي، ينشط العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين البلدين. ما لفت نظر القيادة الإيرانية في هذه الرسالة، إشارة الرئيس العراقي إلى الحدود

المشتركة بين البلدين التي حددها بأكثر من ألف وخمسماية كيلومتر، في حين أن الحدود المشتركة لم تكن لتتجاوز الستماية كيلومتر.

لم يمر سوى بضعة أسابيع على وصول هذه الرسالة للقيادة الإيرانية حتى دخلت القوات العراقية إلى الكويت، واتضح أن فحوى الإشارة إلى الحدود الطويلة التي تتجاوز الألف كيلومتر، كانت إشارة من الرئيس صدام حسين إلى كل حدود الدول العربية المطلة على الخليج إضافة للحدود البرية بين العراق وإيران.

أثناء اللقاء الذي جمع الوفد الإيراني الممثل لوزارة الخارجية الإيرانية مع وزير الخارجية العراقي في حينه طارق عزيز، تحدث أحد أعضاء الوفد الإيراني عن العلاقات التاريخية الثقافية والسياسية والاجتماعية بين البلدين، وأشار في معرض حديثه إلى أن بغداد كانت طوال مدة مئة وخمسين عاماً وخلال الحكم الصفوي، والصراع مع الإمبراطورية العثمانية بيد الدولة الصفوية وتالياً تابعة لإيران، وأنها في مراحل أخرى تحولت للسيطرة العثمانية، وخلال الأربعماية وخمسين سنة من عمر الخلافة العثمانية، كانت خرائط المنطقة تتغير بناء لتقدم الإمبراطورية العثمانية، أو تراجعها أمام القوات الإيرانية، كان هذا يحصل في بلاد ما بين النهرين، وبخاصة مدن النجف وكربلاء وبغداد، كما كان يحصل في آذربيجان وأرمينيا في شمال إيران الحالية. وأضاف المتحدث الإيراني: أصلاً اسم بغداد هو إيراني، وباللغة الفارسية يعني عطاء الله، لأن كلمة «باغ» تعني الإله باللغة الفارسية القديمة، و«داد» تعني العطاء.

ردَّ طارق عزيز لم يتاخر فتوجه إلى محدثيه قائلاً: أنا لا يهمني من كان يحكم بغداد في الماضي، تركياً كان أم إيرانياً، أنا أعرف أن من يحكم إيران اليوم ويقف على راس هرم قيادتها، هو سيد عربي، وكان بذلك يشير إلى السيد علي خامنئي، وكون السّياد يعود نسبهم إلى آل البيت وبالتالي فأصولهم هاشمية عربية.

هذا الحديث إن كان يدل على شيء فعلى المأزق الذي تعيشه المنطقة في وعيها لتشكل جغرافيتها السياسية الحديثة بعد سقوط الإمبراطوريات الكبيرة وظهور الكيانات السياسية الحديثة، على أثر الحربين العالميتين الأولى والثانية.

لم يمرّ سوى بضعة أسابيع على هذا اللقاء حتى دخلت القوات العراقية إلى الكويت، وأعلنت الحكومة العراقية عودة الكويت، التي كانت تاريخياً جزءاً من محافظة البصرة، قبل أن تقرر حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، أن تقيم بلداً في هذه المنطقة وتعطيها استقلالها عن باقي العراق، وتسلم آل الصباح مقاليد الحكم فيها.

الخطاب العراقي الذي كانت تستند إليه الحكومة العراقية لضم الكويت كان خطاباً قومياً يعتبر الكويت والعراق جزءاً من الأمة العربية الواحدة، وأن الكويت كانت دائماً، في عهد الولايات العثمانية، جزءاً من محافظة البصرة، وحتى بعد اندحار القوات العثمانية، حتى بدايات الخمسينات من القرن الماضي فإنها كانت جزءاً من محافظة البصرة.

الدافع الأساسي لغزو الكويت كانت أسبابه تكمن خلف أزمة الديون المتراكمة على العراق لصالح الكويت ومملكة آل سعود، هذه القروض التي أعطيت للعراق لتمويل حربه التي شنها على إيران، بتشجيع وتحريض من قبل الدول نفسها التي رفعته إلى مصاف البطل العربي وحامي الجبهة الشرقية للامة العربية ضد التمدد والخطر الإيراني، كما كانت تروج الدعاية السياسية لدول الخليج.

دخول القوات العراقية للكويت، رحبت به بعض القوى القومية التي اعتبرته جزءاً من مهمات إعادة توحيد الوطن العربي، في حين أن سكان الكويت بمواطنيها الرسميين، والبِدُون، أي الذين يسكنون الكويت ولكنهم مجردون من أية جنسية، رغم كونهم كويتيون أباً عن جد، ويعيشون ويعملون

في الكويت، ولكن لأسباب عشائرية وديموغرافية ترفض حكومة الكويت تجنيسهم رسمياً وترفض إعطاءهم حقوقهم المدنية والسياسية كاملة. حتى هؤلاء «البِدون» الذين كان من المفترض أنهم سيصبحون مواطنين كاملي الحقوق والواجبات بعد ضم الكويت إلى العراق، رفضوا ضم الكويت للعراق، وظهر منهم من هو مقاوم أشرس من الكويتيين الذين يحملون الجنسية الكويتية كاملة الحقوق والواجبات.

في هذه المفارقات التي تفضح نظريات الهويات القومية الواحدة والجامعة، وأهمية المواطنة الكاملة، مقارنة بالمواطنة المنقوصة، برز العامل الاقتصادي كأساس لتحديد المصالح بين التجمعات البشرية ومواطني البلدان المتعددة، ورغم المشترك متعدد الأبعاد الذي يجمع بينها، من أصول دينية وتاريخية ولغوية وثقافية، فإن العامل الاقتصادي كان وما يزال هو العامل الحاسم في تحديد مصلحة من يريدون البقاء في بلدان صغيرة، وإمارات متعددة وتحت حكم العائلات وإمارات العشيرة الواحدة المتوارثة الحُكْمَ، أباً عن جد، ودون أدنى حقوق وإمكانية للتغير سوى برضى الحاكم المطلق مالك الأرض والعباد، إلا أن كل هذا الذي ينتقص من دور المواطن ومن حقوقه، بل الأكثر منه ذلك البدون المجرد من مواطنته، فإن العامل الاقتصادي، بسبب مستوى الدخل المرتفع في الكويت نسبة للعراق، كان بنظرنا العامل الأساس في تحديد هوية كويتية جامعة، قاومت مفاهيم الوحدة العربية، ومفاهيم التاريخ والجغرافيا، التي تقول أن الكويت يمكن أن تكون مكوناً مشتركاً مع العراق، كما كانت لمئات السنين التي خلت، قبل ظهور النفط الذي رسم جزءاً كبيراً من مكونات الشخصية الخليجية للعديد من دول النفط العربي.

المساعي العربية لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت كادت أن تنجح، إلا أن إرادة الإدارة الأميركية كانت أقوى بفرضها الحل العسكري على جامعة الدول العربية، التي شرّعت التدخل العسكري لقوات متحالفة ضمت

قوات غربية وقوات عربية، شنت فيها الحرب، تحت مسمى عاصفة الصحراء لتحرير الكويت، وأدت إلى تدمير جزء كبير من القوة العراقية المسلحة، واستكملت بأكبر حصار اقتصادي تجويعي تدميري للبنى التحتية العراقية، وللمقومات الاقتصادية والطبية والتربوية لهذا البلد. تم كل ذلك بمشاركة عربية من العديد من الدول العربية التي لم تكتفِ بالمشاركة بالحملة العسكرية على القوات العراقية، بل استمرت بتنفيذ الحصار الاقتصادي التجويعي غير الإنساني على واحد من أهم البلدان العربية. حتى اعتبر العديد من أعداء العرب، وحتى من منظري الفكر القومي العربي، أن ما حدث شكل أكبر ضربة للتضامن العربي ولفكرة الهوية العربية الجامعة ولفكر القومية العربية.

الملفت لنظر المراقبين المستنيرين، أن إيران البلد المتضرر الأول من حرب صدام حسين عليها، هذه الحرب التي امتدت لمدة ثمانية أعوام، ذهبت بالمقدرات الاقتصادية والبنى التحتية لكلا البلدين، إضافة إلى أكثر من مليون ضحية ومليوني جريح ومعاق في كلا البلدين، هذه الحرب العبثية التي افتتحها العقل العربي، المتّحد حينها بين عرب الخليج مع الحكومة العراقية بقيادة صدام حسين، لم تؤثر على قرار الحكومة الإيرانية بمحاولة دخول الحملة التي كانت تقودها الولايات المتحدة ضد العراق، رغم دوافع وحجج الانتقام المبررة والموجودة بقوة، لو كانت القيادة الإيرانية تتحرك حينها من منطلق الانتقام والثأر، على نحو منطق العشائر والقبائل العربية.

على العكس من ذلك كانت كل التصريحات والمواقف الإيرانية تعكس قلقاً من المؤامرة المحاكة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ضد المنطقة وترى في هذا التدخل بداية لفتح صراع جديد يهدف لإعادة الهيمنة على المنطقة. كما أن محاضر جلسات اللقاءات الإيرانية العربية التي تمت في تلك المرحلة، كانت مليئة بتمني الزعماء العرب بعدم دخول إيران إلى جانب العراق في الحرب ضد الولايات المتحدة، وقدمت الإغراءات لذلك بشكل سخي،

ولو لم ينفذ منها شيء بعد انقضاء الحملة. إلا أن عدم التدخل الإيراني كان مبنياً على حسابات إقليمية لها علاقة بالتاريخ والمستقبل والعلاقات الاجتماعية والروابط الدينية أكثر منه نتيجة تمنيات هؤلاء الزعماء العرب الذي كانوا يستعجلون ضرب دولة عربية أخرى على أيدي أعداء العرب.

الدلائل التاريخية الموثقة بالوثائق والتصريحات والمواقف والأحداث الثابتة، تؤكد على أن سيناريو توريط العراق بغزو الكويت، تمهيداً لشن حرب تسمح للولايات المتحدة ببسط سيطرتها ونشر قواتها في عمق منابع النفط، لم تكن وليدة الصدفة أو مجرد ردة فعل على دخول القوات العراقية للكويت، بل كانت سيناريوهاً مبيَّتاً، شجعت فيه السفيرة الأميركية في بغداد حينها، السيدة إبريل غلاسبي الرئيس صدام حسين على التحرك بهذا الاتجاه، عندما أعلمته أن هذا الصراع بينه وبين حكام الكويت شأن عربي ـ عربي، لا يعني الولايات المتحدة، وأنها ستقف على الحياد في هذا الصراع، مما شجعه على الحسابات الخاطئة التي ادت إلى ما أدت اليه.

على الجبهة الأخرى، تثبت الوقائع والوثائق على أن الولايات المتحدة كانت قد حرضت الكويت ومملكة آل سعود ودولاً خليجية نفطية أخرى، على العمل في زيادة إنتاج كميات النفط من أجل الضغط على المداخيل العراقية مما يسبب تراجع أسعار النفط بشكل تلقائي مع زيادة العرض في الأسواق العالمية، ومن ثمّ الضغط على الحكومة العراقية مع الاستمرار بمطالبتها بدفع كلفة الحرب مرتين، مرة من خلال كلفة الحرب أثناء اندلاعها، ومرة ثانية من خلال مطالبتها بدفع الديون المترتبة عليها لدولة الكويت ومملكة آل سعود.

سقطت القومية العربية والتضامن العربي في أول امتحان فرضته عليها الدوائر الأميركية وخلفها الدوائر الصهيونية، وبرزت شعارات مصر أولاً والكويت أولاً وهلمّ جراً من تلك الشعارات، تبين أن مصر الدولة العربية الأكبر ديموغرافياً وتاثيراً في سياسة الإقليم، لم تكتفِ بمعاهدة كمب ديفيد التي

أخرجتها من معادلة الصراع العربي الصهيوني، بل إنها تقدمت بالمساهمة، مع باقي دول الخليج، في ضرب أكبر مكونات الأمن القومي العربي، من خلال تدمير المقدرات العراقية العسكرية والاقتصادية، مقابل إعفائها من ديون مستحقة للولايات المتحدة، قدرت وقتها بسبعة مليارات دولار، سامحت فيها الولايات المتحدة مصر من سدادها، مقابل موقف مصري، بغَضّ الطرف عن كل المساعي التي كادت تصل إلى نتائج ملموسة لإقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت، وترجيح الحل العسكري بضرب العراق.

مملكة آل سعود التي كانت مترددة بقبول تمركز قوات أجنبية على أراضيها، بسبب تخوفها من ردة فعل شعبية، رأينا صورها لاحقاً من خلال عمليات تنظيم القاعدة التي وجهت للقوات الأميركية وللاتهامات التي وجهت لآل سعود، بالسماح لهذه القوات بالتمركز في شبه الجزيرة العربية، وعلى مقربة من الأماكن الإسلامية المقدسة. إلا أن آل سعود وقيادتهم، فضلوا تصديق الصور التي التقطت من الأقمار الصناعية، والتي كانت تثبت وجود حشود عراقية على حدود المملكة، واتخذوا القرار بدخول الحرب والسماح لقوات التحالف بالوجود على أراضي المملكة. هذه الصور التي اتضح لاحقاً بأنها قديمة، كانت قد التقطت قبل بدء مبادرة الملك حسين عاهل الأردن الذي أقنع الرئيس العراقي بسحب قواته عن الحدود مع المملكة السعودية. وهذا ما تم بالفعل، إلا أن الإدارة الأميركية فضلت عمداً أن تغش حليفتها السعودية باعطائها صوراً قديمة لاستمكال مشروعها الهادف لضرب العراق ومقدراته، وعدم السماح للمبادرات العربية أن تكون عائقاً أمام مثل هكذا توجهات وأهداف.

إنّ سرد كل هذه الأحداث بشكل مختصر، لأن هذه الحقبة التاريخية تحتاج إلى مجلدات، لدراسة مدى الهوان العربي الذي أدى إلى هذه الخفة بالتلاعب بالأمن القومي والإقليمي للمنطقة، وتسليط الضوء على هذه الأحداث وأثرها في رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للمنطقة وكيف طبعت

ذهنية الوعي الجَمَعَي لشعوب المنطقة ورسم أدوار هوياتها الثانوية لاحقاً وتفجير الصراع الداخلي فيما بين مكوناتها.

دول عربية إذاً كانت وراء تحريض صدام حسين والقيادة العراقية على خوض حرب ضد إيران، التي اتضح بعد ثورتها الإسلامية أنها الحليف الأقوى والناصر الأصلب للقضايا الإسلامية والعربية، وهي نفسها تلك الدول التي كانت، بالتحالف مرة أخرى مع الغرب على توريط العراق بمغامرة أدت إلى فتح أبواب المنطقة لغزوات غربية جديدة، وضربت كل مكونات الوعي الجمعي العربي المتحلق حول الهوية العربية الجامعة ومفاهيم القومية العربية، وآمال بعث أمة عربية ذات رسالة خالدة. في حين أن إيران لم تشارك لا في ضرب العراق ولا في التآمر على الأمن الإقليمي أو الأمن القومي للعرب. كذلك سنشاهد كيف أن تركيا، الدولة الإقليمية الثانية في المنطقة، ومن خارج نطاق الإطار العربي، تنأى بنفسها لاحقاً أثناء غزو العراق، بعدم سماحها للقوات الغازية التي دخلت العراق من أراضٍ عربية لغزو بلد عربي وتدمير مقوّمات شعب عربي، لأنها كانت تخشى من تأثير تدخلها وتورطها بهذا الغزو على مستقبل علاقاتها مع شعوب المنطقة وعلى دورها اللاحق في هذا الإقليم. هنا تكمن المفارقة الكبيرة والعجيبة مرة أخرى، بمدى الخفة وغياب الوعي لمؤثرات مثل هكذا تورط في الغزو والتدمير لمقومات الدول والشعوب على أمن المنطقة من قبل بعض الدول العربية، وعلى مدى جدية والتزام دول إقليمية غير عربية في فهمها المسبق لمخاطر ما يحدث على صعيد الأمن الإقليمي، وأمن كل دول المنطقة وعلى وحدتها الداخلية أيضاً.

تمّ غزو العراق وانبلج المشهد العراقي على انقسام فئوي من نوع جديد، مكونّات الشعب الواحد لدولة العراق التي كانت قد انقسمت سابقاً وقبل الغزو حول هويات متناحرة طرفاها العرب والأكراد، استكملت مع انقسام العرب إلى مذاهبهم الدينية بين شيعة وسنة، في حين أن الاكراد الذين يحملون

الهويات المذهبية السنية والشيعية نفسها، وحتى المسيحية واليهودية، حافظوا على وحدتهم القومية، فيما انقسم العرب العراقيون إلى سنة وشيعة.

هذه المقارنة بين هذين المكوّنين هي الوسيلة العلمية الأولى، والخطوة الأولى في مسيرة فهم أسباب الانقسام والتفتت من الهويات الجامعة إلى الهويات الثانوية، وتمزق المجتمعات، ليس فكرياً فقط، بل حتى أعلى مراتب العنف والقتل والإرهاب والإحتراب الأهلي في البلد الواحد.

نؤكد على هذه المسألة قبل أن يبدأ اصحاب النظريات المادية، بالإدلاء بآرائهم حول تكون الوعي عن طريق إنعكاس الواقع المادي على وعي الإنسان وتكوين وعيه لنفسه ولأدواره. ذلك لأن لا فروقاتَ في الواقع المادي لا التاريخي ولا الجغرافي ولا الاقتصادي يسبب مثل هكذا تمايز بين التجمعات الإثنية والسكانية الدينية والعرقية والمذهبية لما عرف يوماً بالعراقيين، أصحاب الهوية العراقية لمن سكن في دولة عرفت بالعراق.

كيف حافظ الكُرْد على هويتهم القومية الكردية، وكيف فرّط العرب بهويتهم العربية، وحتى الإسلامية الجامعة لكي ينقسموا إلى مذاهب وفرق دينية متحاربة؟؟.

إن السبب بنظرنا، وهو مثبت بالوقائع، يعود إلى ما نسميه السلوك الناظم للحراك، والمشكّل لوعي الآخر تجاهنا ومقابل خطابنا وأفعالنا. إنَّ الخطاب القومي العربي البعثي، الذي لم يفعل سوى التركيز على الهوية العربية الجامعة، والقومية العربية التي أساسها وحدة اللغة، والتاريخ والآمال والمصالح المشتركة، كما حددها خطاب البعث، هو نفسه الذي حدّد خطاب الهوية الكردية.

لو طبقنا نظرية أنطونيو غرامشي حول مكونات خطاب الخصم، التي تقول إنه يكفي أن تصنع خطاباً موجها للخصم، تلزمه فيه بالرد على المضمون نفسه وبالمفاهيم نفسها حتى تكون قد أجبرته على تشكيل خطابه بالطريقة التي تريد.

لننظر عملياً كيف تتشكل الخطابات القومية ويتغذى بعضُها من بعض، ولننظر عملياً كيف تتماهى القوميات فيما بينها بتقليد بعضها بعضاً بالخطاب والتصرف، وحتى برسم المصالح وخوض الحروب بناءً عليها.

إن الخطاب المؤسِّس للفكر القومي، أو ما اعتمد على عامل اللغة كعامل موحِّد لأفراد القومية الواحدة، هو نفسه إذاً الباعث للغة الأخرى المؤسِّسة بدورها لهوية قومية مغايرة.

كما أن عامل اللغة الذي من المفترض أن يوحِّد العرب، هو حَمّالٌ لأكثر من خطاب أيديولوجي، إسلامي أولاً، متعدد المذاهب والعقائد أيضاً، وعروبيٌّ بخطاب قومي، وقطري مطعّم بخلفيات إثنية تاريخية تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، أو ترسخ العروبة في الإقليم كما هي معروفة اليوم، كالفينيقية أو الفرعونية.

كما تعرضت اللغة لضغوط من اللغة الإنكليزية التي أصبحت لغة العلوم الحديثة، وهي التي تسيغ الخطابات المعرفية العالمية الحديثة، ومع تطوّر العمل بالحاسوب ودخول الإنترنت إلى عالمنا في مجال الإتصالات وما أداه من وسائل تواصل اجتماعي وسياسي وعلمي في عصرنا الحديث، ودخول البث الفضائي لبرامج التلفزة كل بيت، فقدت اللغة العربية رونقها كعنصر جامع وموحّد للوعي الجمعي.

إلا أن أهم ما تعرضت له اللغة الموحِّدة للعرب، هي تحدي دورها كجامِعة للآمال والتوجهات والمؤطِّرة للسياسات، فقد تعرضت من قبل بعض العرب أنفسهم إلى عملية تشويه مقصودة لكل المفاهيم الجامعة والمحرضة على العمل المشترك والتضامن لمواجهة كافة التحديات التي واجهتها شعوب الأمة العربية كافة. فقد تعرضت اللغة بمفاهيمها إلى حملة تشويه يمكن تلخيصها بوصف هذه المفاهيم باللغة الخشبية واستمرار الهجوم على كل مقومات اللغة وما تحمل من خطاب جامع. كما ظهر مفهم الاعتقاد بنظرية

المؤامرة في الخطاب السياسي، كتهمة توجه لكل من يشرح مؤامرات الغرب ومخططاته ضد الأمة، كما أنه يهذي برُهاب المؤامرات غير الموجودة في الواقع. كما برزت مفاهيم المصلحة الشخصية والفردية في مقابل الوحدة الجامعة والمصالح المشتركة للأمة، مقابل تمجيد النجاح الشخصي للأفراد، والصراع الفردي على المكاسب، من خلال ضخّ كَمّ هائل من المسلسلات الأجنبية المدبلجة أو المترجمة، والمحمولة على محطات ذات هوية عربية، ولكن بمضمون غربي.

العامل الثاني هو عامل التاريخ المشترك، الذي من المفترض أنه يوحّد الآمال والتطلعات ويوحد الهوية. هذا في حال منطقتنا التي تضم عشرات القوميات في جغرافيتها الواسعة، التي عرفت العديد من الإمبراطوريات التي وحّدت تاريخها السياسي، ضمّت العديد من هذه القوميات في تاريخ مشترك، وتالياً، لا تتميز العروبة التي هي مكوّن من مكونات تلك الإمبراطوريات عن غيرها من الهويات الكردية والتركمانية والفارسية والسريانية والآشورية والأرمنية والآذرية والقبطية، بالمعنى القومي وليس الديني، نسبة لسكان مصر الأولين قبل الفتح العربي والإسلامي، وغيرها من مكونات إقليمنا الواسع.

مُكوِّن الآمال الواحدة في المنطقة لا يختصر بآمال العرب وحدهم من دون مكونات شعوب المنطقة الأخرى، قومية كانت أم عرقية.

ومن ثمّ فإنّ تنطّح الخطاب العربي لاختصار آمال المكوّنات الأخرى بخطابه القومي العربي، وغياب الخطاب الجامع، والأهمّ فشله في تحقيق تلك الآمال، جعله يدفع الثمن مرتين، مرة بفقدان أبناء العروبة الثقة بهذا الخطاب القومي، الذي فشل في تحقيق المهمات التي أخذها على عاتقه، بالتحرر والتقدم، والمرة الثانية بانفضاض القوميات الفرعية عن العروبة التي صادرت الخطاب القومي للآخرين. فالخطاب القومي العربي إتصف بالاستئثار وبالفشل أيضاً، ما أدى إلى فقدان مشروعيته عند العديد من مكونات شعوب المنطقة.

كل مكونات المنطقة والإقليم، في عصرنا الحديث، كانت وما زالت ترغب بالتخلص من الهيمنة الاستعمارية الغربية، التي ورثت آخر أمبراطوريتين في المنطقة؛ العثمانية وبلاد فارس، التي أصبحت من ثمّ إيران، بعد خسارتها العديد من أراضي الدولة الصفوية. كذلك تركيا التي خسرت العديد من أراضي الدولة العثمانية، وكانت مهددة بالتقسيم إلى ثلاث دويلات على أيدي المنتصر البريطاني، قبل أن يعود عن مشاريعه ويقبل بوحدة تركيا، نتيجة ظهور الخطر الشيوعي على الحدود التركية، ونتيجة الصمود التركي الذي حافظ به مصطفى كمال على ما تبقى من الأراضي التركية، تحت شعار ما عرف بحرب التحرير.

كل دول المنطقة رزحت تحت مؤثرات الاستعمار البريطاني وسياساته الاقتصادية والعسكرية، وما استتبعها من تقسيم لخرائط المنطقة سياسياً واجتماعياً، بناء لمصالح التاج البريطاني الجيوبولتيكية والاقتصادية. ساعد بريطانيا في ذلك، ولو بنسبة أقل الاستعمار الفرنسي.

كما أن زرع دولة الكيان الصهوني في المنطقة، اعتبر ضرباً لآمال وطموحات العرب والمسلمين والمسيحيين في المنطقة، وتحدياً لتاريخهم ووجودهم ومستقبلهم، بما يفرضه هذا الكيان الغريب والعنصري من تحديات على كل مكونات شعوب المنطقة، إنْ كان من منطلق قومي أو من منطلق ديني.

لذا، فإن هزيمة العرب أمام الكيان الصهيوني، وبمساعدة مكونات عربية، في كثير من الأحيان، جعلت هذه الهوية الفاشلة دافعةً لكل أشكال التقارب والتماهي معها في آمالها المستقبلية، أو بعقد الآمال عليها للقيام بما هو مفترض أن تقوم به من استكمال لعملية التحرر الوطني، لتكون قطباً جامعاً موحِّداً لمكونات أخرى في الإقليم.

استكملت عملية الإنحدار والتراجع للهوية العربية، بما شاهدناه، ليس فقط بالتقاعس على دعم الشعب القلسطيني وقضيته، أو بالتصدي الجدي للعدو

«المشترك» ألا وهو إسرائيل، التي وقّع البعض معها معاهدات صلح، أخرجته من منطوق التضامن العربي والتلاحم القومي، بل سقط في امتحان هذه الروابط أثناء الحصار الدامي لبيروت واجتياح لبنان، دون أن تحرك أكثر الدول العربية ساكناً لنجدة هذا البلد العربي.

بل إن هذه الهوية الجامعة سقطت في أكبر الامتحانات التي أدت إلى شبه زوالها، ألا وهي التآمر على أمن دولة عربية بحجم العراق، وتدمير مقومات هذه الدولة، التي سقطت بنتائج هذا السلوك آخر معاقل مفاهيم الهوية العربية الجامعة.

لم تكتف هذه الأطراف نفسها التي أدت إلى سقوط الآمال العربية، وإلى النفور من السلوك العربي لهذه المكونات، إذا جاز التعبير، بل أوغلت في سلوكها أثناء الحرب على سوريا، حيث كانت الممولة والدافعة والمحرضة على الاقتتال الطائفي والمذهبي، بعد أن نخر هذا المرض أرض العراق، فكان لها الدور الأول بنقل هذه الآفة إلى بلاد الشام، حيث ضربت الهويات بعضها ببعض في سوريا ولبنان، ولم تسلم فلسطين التي تورط بعض مكونات منظماتها المقاومة بالفتنة المذهبية، بحيث اعتبر هذا آخر امتحان يمكن أن تمرّ به شعوب المنطقة. لأن انغماس مكون فلسطيني، من المفترض أنه الأكثر تحسّساً لمسألة الوحدة والتفرقة في الإقليم، وصاحب المصلحة الأولى في الجمع لا التفريق حول القضية الأم والأساس، ألا وهي فلسطين، فإذا بالهوية المذهبية تأكل من هذا الرصيد، وهذا العامل الموحِّد، لتحوله إلى عامل محرِّض على مزيد من الفرقة والتشرذم بهويات وتطلعات شعوب الإقليم ومكوناته الاجتماعية. حصل هذا في سوريا، كما حصل مع مصر، وردود الفعل لبعض المكونات المصرية تجاه الفلسطيني ممثلاً بأحد تنظيماته المقاومة وأحياناً أخرى بردة فعل كلية على الفلسطيني وما يمثل من صفات الشعب اللاجيء والمحتلة أرضه، ولكن المتآمر والجاحد في أحيان أخرى، أو الذي

يغلّب مصلحته المذهبية على مصلحة قضيته الوطنية والقومية، بغض النظر عن صوابية هذه الاتهامات أم عدمها، المهم ما علق في أذهان الرأي العام، وكيف صيغ الوعي الجمعي حول هذه المسائل.

إن اللائحة المقارنة أدناه، هي التي تعطينا الصورة العلمية والسببية لما نشهده اليوم من تشرذم واقتتال في الإقليم، أدخلانا في حروب محلية وأهلية دمّرت البشر والحجر، وأتت على مفاهيم وعادات وتقاليد عديدة، كما دمرت البنى التحتية والتاريخية والثقافية لأكثر من بلد في الإقليم.

المكون الجامع للهوية	السلوك تجاه المكون الجامع	النتيجة والمحصلة الاجتماعية السياسية الاقتصادية
ـ اللغة العربية	يقابلها لغات غير عربية.	عاملُ طردٍ وليس عامل جمعٍ لمكونات شعوب المنطقة.
ـ التاريخ المشترك	قراءة قومية غير علمية للتاريخ، تؤدي لقراءة قومية مختلفة، ومخالفة. كذلك قراءة مذهبية للتاريخ، تؤدي إلى تواريخ مذهبية متصارعة ومتضادة.	عاملُ خلافٍ على تحديد الأحداث التاريخية، وعامل فرقة في تحديد المؤشرات والمؤثرات التاريخية.
ـ آمال المستقبل المشترك	هزيمة العرب أمام العدو الصهيوني، فشل في استكمال مرحلة التحرر الوطني، عودة الاستعمار بالغزوات الجديدة. تآمر عربي على مكونات عربية.	عاملُ طردٍ غير جامع حول محور الفاشلين، والبحث عن مشاريع مستقبلية منفصلة عن المكون العربي.
ـ واقع الحال	اقتتال في فلسطين، في العراق، في سوريا، في اليمن، في مصر، في ليبيا...،	المكون العربي يغرق في دمه، والمكونات الأخرى عليها أن تنجو بنفسها، بمشاريع منفصلة.

صودف مع خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، صعود وظهور الثورة الإسلامية في إيران، هذه الثورة لم تكتفِ بنقل ثقل الدعم للقضية الفلسطينية من المكون العربي إلى مكون غير عربي في الإقليم فقط، بل أدخلت معادلة الإسلام السياسي إلى حلبة المفاهيم السياسية والفكرية في المنطقة، بل في العالم أجمع.

إسلامية طابع الثورة في إيران أعادت الإسلام السياسي إلى الواجهة، فحركة الشعب تحت شعارات إسلامية وقيادة دينية، متمثلة بالمرجع الديني، أدت ليس فقط لسقوط نظام، بل لإرساء نظام جديد طابعه الإسلامي، بالسياسة والإيديولوجيا واضحٌ ومطروح بقوة أمام ناظر المتفاعلين كافة مع هذه الحدث، وبخاصة المتفاعلين معه بدرجات مختلفة، لأنه يمسّ منطقتهم ويمسّ أفكارهم وهو من موروثات دينهم وخارجٌ من رَحِم تاريخهم ومتحدياً بشعاراته القوى العظمى ببديل ليس بمحلي، بل بنظرة عالمية للأمور تحدد موقفها من المحاور الدولية، بلا شرقية ولا غربية، وتحدد التزامها القاطع بالقضية الفلسطينية، بما يعني ذلك من التزام تجاه الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وبما يعني من تحدٍّ للقوى الدولية الداعمة والحامية لإسرائيل.

الهوية الدينية الطابع، الثورية، الصانعة للتاريخ الحديث في المنطقة، جعلت من المسألة الدينية التي ظن البعض أنه ببعض النظم العلمانية، والهويات القومية والوطنية، يستطيع أن يتجاوزها ويتناسى مكنونات قدرات فعلها وتحريكها للناس ورسم سياسات من مضمون الخطاب الديني ومن توجهاته وأبعاده.

الهوية الدينية في إيران أكثر ما أثرت في العراق من جملة ما أثرت في دول المنطقة. فقد رأينا شباباً يساريّ الفكر وشيوعيّ المنهج والعقيدة ينقلب إلى الإسلام والفكر الإسلامي. ورأينا أحزاباً تنشاء وتنظيماتٍ تتقدم الصفوف عل حساب أخرى كانت توصف بالقومية أو بالعلمانية أو بالشيوعية واليسارية.

رأينا ذلك في لبنان، بل في دول عربية عدة، وحتى دول بعيدة كأندونيسيا وماليزيا، وحتى في القارة الأفريقية.

التأثير الأقوى كان بالجوار العراقي. السبب هو التداخل الاجتماعي الديني المذهبي بين البلدين، ووجود الحوزة العلمية الدينية في النجف التي تخرج علماء الدين الشيعة ومراجع التقليد للشيعة في العالم.

وجود طلبة وعلماء إيرانيين في العراق بهدف الدراسة أو اللجوء السياسي حفز هذا الترابط. الوجدان الجمعي الذي يربط إيران والإيرانيين بالعتبات المقدسة، ويربط العراقيين الشيعة خاصة، والشيعة في العالم عامة مع مراجع تقليدهم وعلمائهم، التي يصادف أن أكثرهم إن لم يكن جُلّهم تعود أصولهم لإيران والمدن والقرى الإيرانية، يجعل من هذه الروابط أكثر من محركة ومحرضة وجامعة، ومولدة لوجدان جامع موجّه لآمال جامعة موحّدة.

النظام القومي العَلماني الاستبدادي في العراق، لم يتوان عن ارتكاب الأخطاء تلو الأخطاء لتوسيع الهوة بينه وبين هذا المكون الاجتماعي السياسي الديني من مكونات الشعب العراقي. جريمة اغتيال العلامة باقر الصدر وأخته نور الهدى، كانت بداية الجرائم اللاإنسانية التي إرتكبها النظام بشكل همجي بدون أي حساب لمردودات مثل هذه الأفعال، ولم تتوقف هذه الجرائم بل استمرت بقتل العشرات من العلماء والمراجع، كآل الحكيم الذين نكّل بهم بالجملة، وامتدت للتنكيل بكل الشرائح العراقية التي يمكن لها أن تعارض النظام أو أن تحاول الدفاع عن علمائها ومراجعها، وقام النظام، في مراحل متأخرة، باغتيال آية الله محمد الصدر والد السيد مقتدى الصدر، الذي ظهر على الساحة بقوة بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

عامل الدفع هذا من قبل النظام، وعامل الجذب الإيراني أسّسا لما شاهدناه من تقسيم لمكونات الشعب العراقي بعد سقوط النظام المستبد، وتشكل العراق الجديد حول أحزاب وتشكيلات سياسية تحمل هوية الإسلام

السياسي والتمذهب الشيعي، إلى جانب أحزاب الإسلام السياسي السنّي المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين، وبقية الطرق الصوفية. إلا أن المشهد كان قد طُبع أساساً بديناميكية الأحزاب الشيعية كمكوِّن، أكثر تجانساً بين مكوّناته، مقارنة بالمكونات الأخرى.

احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، الذي كان من المفترض أن يوحّد الشعب العراقي، ضد الاحتلال، جاء بنتيجة عكسية نتيجة ضبابية المواقف بين الأطراف المكونة لشرائح الشعب العراقي، التي ظهرت بأدائها منقسمةً انقساماً حاداً، بين مقاوم للاحتلال، ولكن تحت شعارات مختلفة، وبين متعامل أو مستفيد من العملية السياسية التي قادها الاحتلال في بداياتها ورسم معالمها، والتي أوغلت في زيادة الشرخ المذهبي والقومي والإثني. وخرج العراق بالعملية السياسية أكثر انقساماً، حتى وصل إلى أبشع أنواع الاقتتال والإفناء المتبادل، والتدمير اللامسؤول لكل مكونات العراق الحضارية والثقافية والاقتصادية، بما يفوق آثار الاحتلال الأميركي التخريبية المباشرة وغير المباشرة وجرائمه الموصوفة.

لم يخرج العراق غير موحّد في مواجهة الاحتلال فقط، بل إن المقاومة الشرسة التي ووجه بها الاحتلال بقيت بغير وجه نقي معروف، يقطف ثمار هذه الملحمة البطولية ليؤسس عليها بناء العراق المقاوم، بل ضاعت هذه الجهود في حُمّى الاقتتال الفئوي والمذهبي والعشائري، وضاعت معه إمكانات التأسيس على هذه الملحمة لمستقبل حُرّ واعدٍ للعراق.

إذا كان التأثير الإيراني واضحاً وفاعلاً ببعث المدّ الشيعي في المنطقة، ما أدى لتأثر شيعة العراق بهذا التطور، وإذا كان هذا التطور سيحرك شعوراً عكسياً، سنشرحه لاحقاً بتبيان أدوار الهويات التوائم المنفصلة، وحقيقة عملها المتعاكس، إلا أن السؤال يبقى: لماذا كان تأثير التمذهب فقط عند العراقيين العرب، ولم تتأثر بذلك القومية الكردية؟

إن الاجابة على هذا السؤال هي التي توضح لنا دور الأدوات الإعلامية التي توجّه الرأي العام، ودور الكتبة الموجهين في طريقة صياغة الوعي الجمعي، بحيث تعطينا القوى المهيمنة والمسيطرة على الإعلام العالمي والعربي، ومجموعة المُستكتبين بوسائل الإعلام المتعددة الصورة النمطية المطلوب التفكّر بها، وأدوات التحليل التي يجب أن نهتدي بها، وبذلك يجبرنا الخصم على التفكير بالطريقة التي يريدها، للوصول إلى الاستنتاجات التي يريدها أيضاً لصياغة وعينا الجمعي.

إن العراق هو النموذج الأوضح في منطقتنا لطريقة التلاعب بالوعي الجمعي؛ فأمام الظواهر المتشابهة، والهويات الواحدة، يكون لدينا وعيان في اللحظة التاريخية ذاتها؛ واحدٌ يؤسّس لوعي مذهبي في المكوّن القومي العربي، المطلوب ضرب وحدته، وآخر يحافظ على المكوّن القومي الكردي المطلوب الحفاظ على وحدته.

يستطيع القارئ التأكد من النظرية هذه ومن الاستنتاجات، بمجرد الرجوع إلى الصحف ووسائل الإعلام في تلك الحقبة التي امتلأت بالمقالات والمفاهيم التي كانت تتحدث عن المكونات العراقية على أنها : سنة وشيعة بين العرب، وكُردٌ متحدون قومياً، لدى الكُرد، رغم وجود كرد شيعة وكرد سنة وكرد مسيحيين وكرد أيزيديين، كما هو المكوّن العربي كذلك متنوع المذاهب.

المأساة العراقية لم تتوقف عند حدود العراق، بل اجتازته إلى دول الجوار التي تتأثر، بسبب تشابهها في المكونات المذهبية والاجتماعية مع العراق بكثير من النواحي، فانتقلت عدوى المذهبية إلى لبنان وسوريا، وعوض أن تكون ملحمة المقاومة في العراق ضد الاحتلال الأميركي، عاملَ توحيدٍ وقيادة لشعوب المنطقة، أثرت سلباً على ظاهرة المقاومة في لبنان، بالتواتر مع ما يجري في العراق.

ولم تتوقف الفتنة في مكان معين وعلى حدود الدول، بل اجتازت

الحدود لتمارس دور المؤثر بالتواتر، حيث استفادت هذه الدول، التي كانت تشارك بتعميم الانقسام، من خلال قدراتها الاعلامية وأجهزتها الاستخباراتية من الأجواء المشحونة في المنطقة لنقلها ونقل أمراضها ومساوئها إلى الداخل السوري، كما أن الفضاء الإعلامي، عابر الحدود من خلال الفضائيات ساهم بنقل نار الفتنة من بلد لآخر.

الإسلام السياسي الذي ظهر من خلال الثورة الايرانية، إسلاماً تحررياً مناهضاً للاستعمار والصهيونية، متحدياً للقوى الكبرى، الداعي لتحرر المنطقة، يتعرض لنكسة في داخل الخطاب الإسلامي السياسي، من خلال انقسام مذهبي حاد، أسس لحرب تتجاوز في خسائرها ونتائجها المدمرة كل احتلالات العدو الخارجي في فلسطين والعراق، ونتائج سايكس بيكو ـ بلفور على الأمة مجتمعة.

الهوية القومية والمشروع القومي فشل وهزم، لأنه لم يحقق المطلوب منه والتحديات التي تصدى لمواجهتها، بل ولّد استبداداً في أكثر الحالات، وأضعف الموقف الاستراتيجي للمنطقة بأكملها، فلم يكتفِ بالفشل بتحقيق الأهداف، بل شرع المنطقة على ويلات احتلالات جديدة.

الإسلام السياسي، بسبب مذهبيته، وقصر نظره الاستراتيجي لطبيعة الصراعات، بل حتى جهله بشروط الوحدة والتوحيد، أي جهله بالرسالة الإسلامية على حقيقتها، وقع في فخ المذهبية والأمراض التاريخية والتشرذم الفكري، المنقسم أساساً على تعدّد الهويات المذهبية الفرعية، وخيانة الهوية الجامعة.

هنا أيضاً تعرض الإقليم لضغط الظروف الموضوعية الفاسدة التي بدأت تؤسس لوعي جمعي فاسد، أسّس لعملية انتحار طوعي للإقليم تتم على أيدي أبنائه.

نتيجة هذه الفاجعة كانت تراجعاً لدور السياسات وتقدماً لدور الهويات

المتنازعة، والتحدي الكبير أمامنا اليوم هو كيف نُخرِجُ الحيَّ من الميِّت، أي كيف نخرج الإقليم من براثن الفتنة التي حلت به؟

الجواب، كما جاء في مقدمة الكتاب، هو في السياسات البديلة. السياسات الجامعة، واضحة المعالم، بالأهداف والأدوات والأطر، ونؤكّد هنا على مسألة الأدوات والأطر لأهميتها القصوى، على عكس ما يعتقد البعض، التي تعيد تصويب الأنظار للمستقبل وللمصالح ولبرامج بناء وتجميع القوة التي بدونها، لا حياة لأية دولة ولأي إقليم، لأية جماعة ولأية أمة. السياسات التي تُعنى بوضع استراتيجيات بناء القوة، ولا تكتفي بالتغني والتماهي مع الهويات الفرعية، التي لا ينتج عنها سوى سياسات التفرقة والاقتتال.

الولوج في مسألة السياسات البديلة وتغيير النظرة العامة للأمور من قبل الوعي الجمعي لمكونات المجتمعات المختلفة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تسليط الضوء على مكوّنات هذا الوعي الجمعي الذي أنتج مثل هذا الانقسام والشرخ الدموي الذي يعم المنطقة.

تعتبر المرحلة القومية مرحلة عابرة في تاريخ الوعي الجمعي لمكونات شعوب المنطقة، كما هي مرحلة عابرة في تاريخ وعي شعوب العالم لهوياتها ولذواتها. إن أول وأكثر دولة في المنطقة تعتبر رافعة لمفاهيم القومية والعلمانية هي تركيا. من الثابت تاريخياً أن منظري القومية العربية أو السورية لم يسبقوا حركة تركيا الفتاة وحركة التتريك التي سبقت سقوط الدولة العثمانية ونهاية الخلافة الإسلامية. كما أن الدولة التي بنت هويتها وسياساتها الداخلية وبنسبة أقلّ الخارجية والدولية حول مفهوم القومية هي أيضاً تركيا. ومع ذلك فاننا نرى حزب العدالة والتنمية يرتكز على شعبية سياسية في تركيا لإدارة أمور هذا البلد مرتكزاً على خطاب وهوية مذهبية، مع مراعاة شكلية لمسألة العلمانية الكمالية (الأتاتوركية)، ولكنه يعرف أن الوجدان الديني والمذهبي ما زال متقدماً في كل خيارات الأكثرية الشعبية في تركيا الكمالية.

كما أن الاستراتيجية المعتمدة لتنفيذ السياسة الخارجية التي يطبقها داوود أوغلو، منظر العمق الاستراتيجي لتركيا، تعتمد أكثر على العثمانية الجديدة والأبعاد الدينية والثقافية للأرث العثماني، وتالياً تسقط العلمانية والقومية، بالمعنى الوطني، لتقع مجدداً في الأبعاد الدينية المذهبية، رغم كل ما يقال من نفي لمثل هذه التوجهات.

سقوط النظام البعثي في العراق، الذي كان يعتبر رائداً في مفاهيم القومية والعروبة والعلمانية، لم ينتج عنه سوى نظام طائفي مذهبي، رغم كل ما يقال من نفي وتدوير للزوايا، وهروب من الاعتراف بحقيقة أن ما هو موجود في العراق، هو نظام هجين بين الطائفية والمذهبية، دون أن يرتقي إلى تحدي بناء الدولة الإسلامية، كما قبلته إيران من تحدّ لبناء لمثل هكذا نظامٍ وتصوّر. فرغم الحشد الهائل للأحزاب والمنظمات والتيارات، التي تحمِل أسماء إسلامية، فلا شيء يدل على وجود سياسة إسلامية في العراق. ورغم رفع الشعارات الوطنية العراقية، فلا شيء يدل على انتصار الهوية العراقية القُطْرية على حساب الهويات المذهبية. ورغم وجود نظام فدرالي بين القوميتين، العربية والكردية، فلا شيء يدل على أن العرب يحترمون قوميتهم، وتشرذمهم خير دليل على النفاق الذي تستبطنه هذه الشعارات المرفوعة مجتمعة.

لبنان لم يشفَ يوماً من مرض الطائفية التي طبعت تاريخ هذا البلد بطابعها من نشأته الأولى وحتى يومنا هذا. بل زيد عليها الفتنة المذهبية، نتيجة للطابع المذهبي للأطر والنشاطات التي انتشرت في المنطقة.

الوعي الجمعي في مصر، الدولة القوية والمركزية، رغم أنها احتضنت الناصرية بما تعنيه من فكر قومي وطني جامع، وكانت قِبلة العرب والعروبيين، لم تتخلص من مسألة الفكر الديني وتقسيم المجتمع إلى مسلم وقبطي، وأخيراً انقسامه حول إسلاميين وغير إسلاميين بشكل حادّ أدى إلى الاقتتال المسلح والصراع الحاد الذي تستخدم فيه كل وسائل الدعاية التحريضية والانقسامات

السياسية، حتى الصراع في الشارع الذي لم يتوقف منذ بدء ازمة الحكم في هذا البلد.

سوريا كانت مضرب مثل بأنها قلب العروبة النابض، وبأنها البلد الأكثر أماناً من بين كل بلدان المنطقة، فإذا بالحرب الداخلية، التي فتحت الأبواب على حرب عالمية من قبل ما يسمى الجهاد العالمي، الذي توجه بكل قوته إلى سوريا لخوض حرب تحمل العديد من الشعارات والتوجهات الدينية والمذهبية.

تجربة هذه الظاهرة الجهادية التي حلت بالعراق قبل أن تنتقل إلى سوريا تؤشّر إلى مأزق تاريخي سياسي تعاني منه الأمة الإسلامية، ويجبرنا على مواجهة السؤال المُلّح، رغم علمنا بأدوار أجهزة الدول التي حرضت ومولت مثل هذه الظاهرة، إلا أن السؤال ما زال مطروحاً حول: ما هي الأرضية السياسية والعقائدية التي يتحرك من خلالها الآلاف من الشباب، وحتى الشابات، عابرين للحدود، مواجهين لمخاطر الموت، من أجل الوصول إلى أهداف، ملخصة بشعارات بسيطة أحياناً، كإقامة الخلافة الإسلامية، أو منحطة أحياناً أخرى، تتمحور حول تكفير الآخر، وتدعي نصرة مذهب على مذاهب أخرى، متجسدة بروح خوض الحروب الدينية التي شهدها العالم عبر العالم.؟؟

الموضوع إذا يتعلق بالدين الإسلامي وصراع المذاهب فيه، ومراقبة ما يجري يجبرنا على خوض حوار إيديولوجي مرتبط بجوهر العقيدة وبتشكُّل المذاهب حتى احترابها، ليس من حيث البعد الديني للعقيدة فقط، بل كظاهرة اجتماعية سياسية، تتعلق بوحدة وتفكك المجتمعات واحترابها، ولا يكفي القول أن جوهر الخلاف هو سياسي، ولا يجب تحويله الى خلاف مذهبي، عندما تكون أدوات الصراع وأشكالها التنظيمية، وشعاراتها مذهبية صِرْفاً. فالنفي ولو كان محقاً في جوهر الموضوع، إلا أنه لا يحل المعضلة المتشكّلة حول أطر وأشكال الصراع وأدواته.

خاطب الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز المسلمين بأكثر من آية تبين لهم مخاطر التفرقة والابتعاد عن الوحدة، وجوهر الاختلافات المذهبية وخلفياتها، فقال في سورة الروم: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿30﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿31﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾

وخاطب رسولَه جازماً، في حكمه على من يفرّق الدين والمتدينين قائلًا في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾.

ولم يكتفِ بتحديد الموقف منهم بل وضّح وبشكل لا لَبْس فيه، أنّ عاقبة الانقسام إلى فِرق وشِيع هو الاقتتال والعذاب على أيدي بعضهم بعضاً، كما بين في سورة الأنعام: ﴿هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

الأمور إذاً واضحة، وكل علماء الإسلام يدركون هذه الأبعاد، ولكنّ قلةً هم الملتزمون بها ويعملون بأمرها ومن وحيها.

من أدرك من المسؤولين الحزبيين أو السياسيين في بعض الدول وبعض الحركات الإسلامية، لم يتوقفوا عن الدعوة للوحدة بين المسلمين وأقاموا العديد من المؤتمرات لهذا الهدف. ولكن كل هذه المؤتمرات لم تأتِ أُكُلَها ولم تصل إلى أهدافها، وكأنها اكتفت بتسجيل المواقف دون الدخول في مضمون جوهر الخلافات، ودون البحث عن الطريقة العملية والعلمية التي تعكس منطق الانقسام وديناميته إلى دينامية توحيدية جامعة.

لقد ثبت لدينا بالتدقيق العلمي، والملاحظة الاجتماعية عبر تاريخ الشعوب والأديان، على أن لحركة الهويات الواحدة المنقسمة بعضُها على بعض، ونسميها هنا الهويات المتوأمة، أن حركة أي طرف من أطراف الهوية

المتوأمة المنقسمة على نفسها، تكون بعكس حركة القسم الآخر من الهوية عينها المنقسمة على ذاتها. لأن الحركة لو كانت بالاتجاه نفسه، لعادت الهويتان إلى الإلتقاء، ولوحّدت الحركة نفسها بالهوية الأصلية الجامعة، أو لأوجدت لنفسها هوية حركية جديدة موحِّدةً للهويتين المنفصلتين في الأصل.

وقد ثبت في التكوين الوجودي المادي، أن نواة الذرة التي تنقسم إلى نصفين يسمون كل قسم منهما بالبوزون، أن حركة كل بوزون منقسم عن الآخر تتجه باتجاه معاكس وتدور حول نفسها باشكال متعاكسة أيضاً، فإذا دار بوزونٌ حول نفسه باتجاه عقارب الساعة، دار البوزون الآخر عكس عقارب الساعة. ولقد ثبت أيضاً أنه رغم بُعْد كل بوزون عن الآخر والسرعة الهائلة التي يبتعدان فيها بعضهما عن بعض، أن تدخّل أحد الأطراف في المختبر عن طريق أداة ما أو طاقة خارجية أخرى، للتأثير على حركة أحد البوزونات، لكي يغير وجهة حركته ودورانه على نفسه، فان البوزون الآخر، ودونما أي تدخل من قبل آلة أو أداة أو طاقة خارجية، يبدأ بحركة معكوسة للحركة المستجدّة عند البوزون الأول.

العبرة من هذا المكتشف العلمي هي أن الهويات المتوأمة، التي تعود إلى هوية أصلية واحدة، عند انفصالها، وفقدانها دورها كنواة وحدة تكوِّن الذرة، تتحرك بشكل معكوس تلقائياً، لأن حركتها لو جاءت بالاتجاه ذاته لأعادت الوحدة لكلا البوزونين.

إن في ذلك عبرة لمن أراد أن يعتبر، من كل من تنطّح لتأطير المسلمين ولقيادتهم تحت هويات معينة وأسماء حزبية وحركية ولنشاطات معينة، عليه أن يدرك هذه الحقيقة العلمية، التي تؤيدها الآيات الكريمة بشكل تام.

لقد ثبت لنا بالمراقبة السياسية والفكرية لمحتوى الخطاب الإسلامي، وبخاصة للإسلام السياسي، أن المسلمين هم أكثر الناس جهلاً بمصيبة

انقسامهم لمذاهب وطوائف وشيع مما يظنون وأن أعداءهم هم أكثر الناس دراية بطبيعة حركتهم وردود أفعالهم، بناء لهذا الانقسام المذهبي والطائفي.

وإنّ الأحداث التاريخية، وهي ليست ببعيدة تؤيد ما نقول:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى التقى كل من رئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء فرنسا، فسأل كليمنصو الفرنسي نظيره البريطاني: لماذا وعدتم العرب بدولة عربية في الشرق الأوسط، وأنتم تعلمون أن هذا يخالف مصالحنا ومصالحكم؟ فأجاب البريطاني نظيره الفرنسي:

وهل ظننت فعلاً أننا سننفذ حقاً ما وعدنا به هؤلاء الهمج؟ (رغم أن الوعود كانت مكتوبة بمراسلات عرفت بمراسلات حسين - ماكماهون). فسأل الفرنسي عندها عن السبب إذاً لهذا الوعد. فأجاب رئيس وزراء بريطانيا قائلاً: كان لدينا في جيشنا أكثر من ثلاثماية ألف مسلم من الهند، وهم بالطبع لن يقاتلوا الخلافة العثمانية المسلمة، فاحتجنا إلى من هو أهم من الخليفة التركي لكي نقنعهم بالانخراط معنا في الحرب ضد الخلافة الإسلامية، فوجدنا أن الشريف حسين، حاكم مكة، وهو شريف من سلالة نبيهم يمكن أن يفي بالغرض. فطلبنا منه إصدار التوجيه الديني اللازم لكي يحرضهم على قتال تركيا، ومع إعلانه الثورة على الأتراك، انخرط المسلمون الهنود معنا في الحرب ضدهم من دون أيّ تردد.

هكذا إذاً كانت بريطانيا تعرف المسلمين أكثر مما كانوا يعرفون أنفسهم، فتلاعبت بهم وسخّرتهم واستخدمتهم ونالت ما تريد منهم، لكي يقضوا على ما كان من المفترض أن يحافظوا عليه دفاعاً عن دينهم.

وعندما أرادت بريطانيا أن تبحث عن حاكم ليحكم العراق الذي رسمت خرائطه السيدة غيرترود بيل، لم يجدوا غير هذه السيدة بالسؤال عن نصيحتها في هذا الموضوع، فكان رأيها:

إن العراقيين هم سنة وشيعة منقسمون، فإذا أتينا بحاكم شيعي غضب السنة، وإذا أتينا بحاكم سني غضب الشيعة، فالأفضل أن نأتي بالملك فيصل ابن الحسين شريف مكة، الذي خلعته فرنسا عن عرش سوريا بعد أن نصبناه نحن هناك، فهو سنّي لا يُغضب السنة، وهو شريف أي من آل بيت رسول المسلمين فلا يغضب الشيعة. وهكذا تم اختيار فيصل السني ابن الشريف لكي يحكم العراق وهو ليس بعراقي.

وهذه الحادثة أيضاً تدل إلى أي مدى كانت بريطانيا تدرك مشاعر ونمط تفكير هذه الأمة العظيمة، فتحولها إلى متلقٍ ومتفاعل إيجاباً مع رغبات وأهداف حكومة صاحبة الجلالة.

إن انكشاف الإقليم على الحروب المذهبية، رغم علمنا وإدراكنا لدور الأجهزة والدول بتأجيج مثل هذه الصراعت الداخلية، إلا أن تاريخ بلادنا وتشكلها حول هويات الغلبة، منذ مطلع التاريخ الإسلامي، يدعونا إلى التفكر بهذه المسألة التي ما فتئت تقسم الوحدة الاجتماعية والوطنية في المنطقة وتدفعها للاقتتال، وتفسح المجال لمزيد من السيطرة الأجنبية وتراجع النمو والتقدم ولمزيد من المآسي.

إن حالة الإقليم اليوم، كحالة متقدمة في الاقتتال والتشرذم، وحالة متطورة بالتجاذب نحو هويات ومصالح متناحرة، لا يبدو أن هناك ما يجمع بينها، بل إن ما يفرقها قد أصبح أكثر نفوراً من أي وقت مضى ويضع أمامنا تحدي مسؤولية إعادة إحياء المسألة الدينية على أسسها الحقيقية والسليمة وإعادة نقاوتها ودورها الموحّد كما هو رحمةً لبني البشر أجمعين، لا كمقسِّم البشر بين إثنيات وقوميات وهويات مذهبية متحاربة.

هذا ما ندعوه بإخراج الحيّ من الميّت، لأن الهويات والخطابات الداعمة لها، كما تبدو اليوم على مسرح الأحداث، هي ميتة وتحمل الموت معها للجميع.

المهمة الثانية الملقاة على عاتقنا هي البحث بالموت البطيء للعالم الذي تقوده الرأسمالية العالمية، بأنموذجها الذي يولِّد المزيد من الفقر والجوع والحروب في العالم، رغم التقدم التقني والعلمي، وتطور وسائل الإتصال، بحيث أننا أصبحنا نعيش تحت سيطرة عولمة خداعة، تسلط الضوء على أرقامٍ وتحجب أرقاماً أخرى، تسلط الضوء على رفاهية في مكان، وتحجب الضوء عن مآسٍ عديدة في أماكن أخرى.

إن معالجة أزمة الهويات والتطلعات المتعددة لمكونات شعوب الإقليم المتناحرة، لو أخرج منها نموذج معكوس لحركة التفتت والانقسام نحو حركة توحّد وانسجام، ترافقها نظرة عالمية للأمور لكي تضع الإقليم في موقع الفعل في الشأن الدولي، فتحوله من إقليم مفعول به إلى إقليم فاعل ومؤسِّس، بناءً لتجربته المرة من التعايش في ظل الانقسام، إلى نهضة تنجح في التعايش السلمي وإنجاح تجربة الوئام بين المكونات المختلفة والمتعددة، دينياً وعرقياً، ليشكل الإقليم رافعة، ليس فقط لوحدته وسِلمه الأهلي وتقدمه، بل أيضاً أنموذجاً يحتذى في العالم. هذه هي مهمة إخراج الحيِّ من الميِّت.

في المسألة الدينية

كما أن الإقليم كان وخلال فترات تاريخية طويلة يعيش في ظل الإمبراطوريات، كذلك فهو كان وما زال يعيش في واقع تفاعل الديانات، ولا يمكن فهم الحركة الاجتماعية والسياسية للمكونات السكانية للإقليم من دون دراسة المسألة الدينية، كما هي الضرورة القصوى لفهم المسألة الإمبراطورية.

لقد تفرد الإقليم، ليس فقط بتعدد الأديان والمذاهب الدينية فيه، بل تفرد بأنه مهد نشوء وظهور هذه الأديان وتطورها.

وكما أن الإقليم قد حمل في وعيه لتاريخه، عند الجماعات المشكِّلة لسكان الإقليم، وعياً مضادا للغزوات الخارجية، من حروب الفرنجة حتى حروب الاستعمار الجديد، دون نسيان احتلال فلسطين، فانه يختزن تاريخاً من الصراعات الدينية والمذهبية في آن.

إن تشكُّل الوعي الجمعي للكثير من المكونات الاجتماعية لشعوب وسكان الإقليم، تمحورت حول وعي تاريخي متمذهب وليس علمياً مجرداً، وهو بالتأكيد لا يشكل وعياً جامعاً موحَّداً للمسألة التاريخية.

لقد ظهرت الأديان الثلاثة الكبرى في هذا الإقليم، وهي اليهودية

والمسيحية والإسلام. ولكن لا يجب أن ننسى وجود الزرادُشتية والصابئة والإيزيدية والآشورية وغيرها من الأديان التي سبقت أو ترافقت مع ظهور الأديان الكبرى الثلاث.

يعود سبب بقاء هذه الديانات حية وقائمة بين الأديان الكبرى إلى كون الإسلام بشكل أساس، كدين مهيمن وطاغٍ على بقية الأديان في الإقليم، كان وما زال يعترف بكل هذه الاديان، على أنها ديانات مرسلة وديانات أصحاب كتاب. كما أن المسيحية، لم يحصل أن تعاملت، في المشرق، كما تعاملت المسيحية في الغرب، بمبدأ محاكم التفتيش، ورفض الآخر والهيمنة على الأديان الأخرى. أما اليهودية فهي في عقيدتها ليست منفتحة على دعوة الآخر، بسبب حصر التدين بالدين اليهودي برابطة الدم والعِرْق، وليس بالدعوة، رغم أن العديد من التجمعات اليهودية، كما هي حال يهود المغرب العربي، ويهود اليمن، كما هم يهود الخزر، كان دخولهم بالديانة اليهودية، دخولاً طوعياً اختيارياً، إمّا تبعاً لرغبة الحكام، أو انحيازاً لديانة تختلف عن ديانتين متصارعتين، فكان الهروب نحو ديانة ثالثة، هو هروب من الصراع بحد ذاته. كما فعلت قبائل الخزر باعتناقها الدين اليهودي لكي تهرب من تبعة صراع المسلمين والمسيحيين.

وتالياً، عاشت المنطقة والإقليم طوال قرون طويلة، وهي تتعايش وتتصارع في آن، تحت سقف التعدد بالنتيجة، التي هي ظاهرة مائلة أمام عيوننا حتى اليوم.

بقاء التعدد والتنوع لا يعني خلوّ تاريخ المنطقة من حروب كانت حَمّالاتُها الأساسية دينيةً أو مذهبية.

فإذاً اتسمت مرحلة الفتح الإسلامي لبلاد الشام ومصر بالأقل دموية، لتقبل شعوب المنطقة للفتح بأقل قدر من المقاومة، وذلك لأن حكام المنطقة في حينه لم يكونوا من سكان المنطقة الاصليين، فبيزنطا أو الروم لم يكونوا من

سكان المنطقة الأصليين، في حين أن العرب كانوا أقرب للغساسنة وغيرهم من المكونات الإثنية، الذين يسكنون هذه البلاد.

أما في بلاد فارس، فرغم أن الفرس هم حكام أصليون لبلادهم، ولديهم حضارتهم الناجزة، فإن فساد الحكام وضعف التماسك الشعبي معهم أدى إلى الانهيار الكبير كما أدى إلى إمكانية فتح بلاد فارس، من قبل قوى أقل منهم تجهيزاً وعدةً وعدداً. إلا أن هذا الفتح ترك بعض الآثار السلبية في الوعي الجمعى الفارسي، لما خلفه من دمار في بعض المدن وبخاصة تدمير المراكز العلمية والمكتبات، فكان القضاء على جزء كبير من مؤلفات الحضارة الفارسية العلمية والفلسفية والتاريخية. وما زالت هذه الخسائر تلعب دورها في المخيال الشعبي العام في بلاد فارس عند النخبة المثقفة خاصةً حتى يومنا هذا.

إن سطوة الإمبراطوريات، وتقبلها للمكونات الدينية المختلفة، ساعد على بقاء الأديان المتعددة، وساعد على التعايش قيما بينها، دون أن يعني ذلك الغياب التام لبعض الهنات، أو الصدامات، ذات الوتيرة المحدودة، التي لا تؤدي إلى الفناء، ومن ثمّ، كانت وما زالت، صفة التعايش والتعدد هي الصفة الغالبة في تاريخ ووعي شعوب المنطقة.

الصدامات الكبرى التي ما زالت تؤثر في الوعي الجمعي، تؤسس لصدامات مستقبلية، بسبب كمونها ثم ظهورها، بحسب المؤثرات التفاعلية مع الوقائع والأحداث، التي تساعد على إعادة بعث الحساسيات والتناقضات، لأسباب الوقائع والأحداث التي يمكن أن نسمّيها بالمحرّضة، على بعث أحاسيس التناقض والتصارع المكبوتة في الذاكرة التاريخية لكل جماعة.

هذه الصدامات الكبرى تتمثل في مرحلة الصراع والاقتتال ضمن الدين الواحد، التي أدت إلى تاسيس المذاهب في الإسلام، وهي الصراعات نفسها التي ما زالت تظهر وتعود وتخبو بناء للأحداث والخطابات المحرضة التي تعيد بعث هذه الانقسامات بالشكل الحاد الذي نعيشه اليوم.

إن الحروب بين المسلمين انفسهم، كانت هي السمة العامة والطاغية عبر تاريخ المنطقة منذ ظهور الإسلام، الى جانب الحروب مع الأغيار من الديانات الأخرى، أو من الشعوب الغريبة عن شعوب المنطقة.

فالمسلمون، والمؤرخون يؤيدونهم في ذلك، لم ينحدثوا عن بشاعات خلال سنين الفتح الأولى، لا في بلاد الشام، ولا في مصر، ولا حتى في بلاد فارس، في حين أن الحروب الداخلية، منذ حرب الرِّدة، ومعركة الجمل، مروراً بفاجعة كربلاء، وحروب بني أمية مع العباسيين، التي أدت إلى انتقال الخلافة من بني أمية إلى العباسيين، كانت أكثر دموية وشراسة من حروب المسلمين مع غير المسلمين. وقد يكون من المفيد التذكير، بان كعبة المسلمين لم تهدم أو تستباح منذه ظهور الإسلام، إلا على أيدي المسلمين أنفسهم وأثناء حكم الأمويين، عندما ضربت الكعبة بالمنجنيق، وأحرقت ودمرت.

ومن الملفت لنظر الباحث والمراقب، هي هذه السهولة التي يتحدث بها المسلمون في كتب تاريخهم المدرسية خاصة، وفي وعيهم الجمعي، عن انتقال السلطة من بني أمية إلى العباسيين، وكأنَّ ذلك قد تمَّ بمنافسة رياضية، أو عن طريق المناظرة بالحجج الفكرية. في حين أن ذلك الانتقال قد تمَّ من خلال الحروب والاقتتال بين المسلمين، دون تكفير طرف لطرف آخر، أي مع اعتراف الكل بإسلام الكل، فقد تم الاقتتال الدموي، الذي استطاعت قوى التأريخ الديني لأهل الدعوة والإرشاد أن ترشقه بسهولة، دون نقد أو تمحيص لخطورة هذا الاقتتال، ظناً منها أنها تنقذ تاريخ المسلمين من شوائب الاقتتال الدامي.

كذلك فعلت الدوائر الفكرية، لمذهب الأكثرية المذهبية المتمثلة بأهل السنة والجماعة، بالمرور مرور الكرام على موقعة الجمل وعلى فاجعة كربلاء وعلى تدمير الكعبة، وعلى سلوك الخلفاء المسلمين، لمجرد حَمْل الحاكم لصفة الخليفة واحتلاله لهذا الموقع. حتى تجوز فيهم الآية في سورة المدّثر

التي تقول ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، ولكن مع التعليق، على سبيل النكتة والمفارقة «. . .إلا الخليفة فذنبه مغفور»!

الأمر في الحكم على الاقتتال والمقتتلين، لا يتعلق بالإسلام كغيره من الأحداث، التي قد تقع بين شعوب متقاتلة، أو أديان متصارعة، أي بمجرد التقويم السياسي والتقني للحروب، فالمسألة فيها مخالفة صريحة لمبادئ التوجيه الديني، في الكتاب والسنة النبوية، والأهم أنه يدل على جهل تام بأصل مبدأ التوحيد، هذا الجهل الذي يحصره بأحدية ووحدانية الإله، دون فهم جوهر التوحيد كما هو في الأصل من الرسالة.

إن هذا التساهل بالمرور على كل الأحداث التاريخية التي أدت إلى اقتتال المسلمين فيما بينهم، هي التي قد تؤدي إلى استسهال مبدأ التكفير لتبرير الاقتتال بين المسلمين، أو بينهم وبين غيرهم من المسلمين، وفي كل الحالات هناك ضَرْبٌ عُرْضَ الحائط بكلّ مبادئ الدين وجوهر التوحيد، وهناك تجاوز على مبدأ ديني أصيل وتوجيه رباني صريح يقول في سورة هود (118): ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾. وهو القائل في سورة المائدة (48): ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾. أي رغم أن الرسل قد جاؤا برسالة التوحيد ذاتها، إلا أن الله شاء أن يجعل لكل مذهب أو دين شرعة خاصة به ولم يوحد الشرائع.

إن الإسلام في المفهوم القرآني هو موقف قبل أن يكون هوية. فأَنْ تكون مسلماً يعني أن تكون مسلماً بالموقف، بالقول والفعل والعمل لله، وذلك قبل أن تستحق حمل هوية المسلم. ومن قدم إسلامه على أنه هوية، لا على أنه موقف، إشتبه بالأمور وبطريقة تحديد أولوياتها، وبدأ بالتماهي مع مصالح الهوية والانتماء، قبل التمحص بالموقف والإلتزام به، ألا وهو الإسلام لله.

التماهي بالهوية الإسلامية، قبل الإلتزام بالموقف، أي التسليم، هو الذي يجعل المسلم كغيره من حاملي الهويات الدينية والمذهبية أو القومية أو

الإثنية، التي تنظر إلى بدايات التماهي، ما بين الهوية والمصلحية، بناءً على مصلحة الجماعة، بالتناقض مع الجماعات الأخرى، بغض النظر عن عدالة هذا التماهي وصوابيته، من الناحية الإنسانية، أي الناحية الإسلامية، القائمة على التسليم الفعلي للتوحيد لله، لا على الهوية الإسلامية، القائمة على التمييز ما بين من هو مسلم ومن هو غير مسلم بالهوية. وهناك فرق مبدأي كبير بين المنطقين والمذهبين.

العدل الإلهي يصرح بأنه ما من أمةٍ خلا منها بشير. فإذاً في كل أديان الكون هناك بقايا من بقايا هذا النذير الرباني. ومن ثمّ ليس هناك فساد مطلق في الأديان، رغم تنوعها وتعدد مظاهر تعبدها.

التهذيب الإلهي، لعباده من المسلمين، يفرض عليهم الإيمان بالله أولاً، وبالرسل كافة، ثانيةً، كالإيمان برسول الإسلام وباليوم الآخر سواء بسواء، ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 136]. ما هذا الإصرار الملفت على عدم التفريق بينهم، إن لم يكن في ذلك لفتة لمضمون مستتر يحمل الخير للجميع، في مقابل التفريق بين الأنبياء، الذي يستتبع حذوه في التفريق بين الأتباع، إلى حد الاقتتال، لمجرد الاختلاف، المنصوص عليه صراحة، وبإيجاب القدر الإلهي بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المائدة: 48]. وبقوله ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: 48]. فمن أنت لكي تتحدى الإرادة الإلهية، بالسعي وبالقوة والاحتراب، من أجل فرض شريعة واحدة، وإخضاع البشر لتبعية أمة واحدة؟؟..

إن كون رسول الإسلام جاء رحمة للعالمين، وكون رب المسلمين قد وصف نفسه بالرحمن الرحيم، ما كان ليكون كذلك وليؤكد عليه في مضمون الآيات، لو لم تكن مهمة الإسلام والمسلمين، هي في إدارة السلم العالمي، وإحلال السلام والوئام بين الأمم بناء لهذه المساواة بين الرسل، وتالياً بين الرسالات، ولإدارة الإسلام لمبدأ التعايش بين الأديان والقوميات والإثنيات،

تحت راية هضم الإسلام للتنوع، الذي هو مرادف للإرادة الإلهية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: 13]. هل من الضروري أن نذكر بان التقوى هي فعل وليست هوية. ؟؟

إلا أن في هذه الآية من الأسرار والأبعاد الإنسانية والتوجيهات الربانية، ما إن فعلنا وتحركنا على ضوئها وعلى هديها، وعملنا على نشر روحها بين الأمم، لوصلنا إلى مرتبة من العِلِّيين في التقدم والسلم العالمين، بما فيه فائدة للمسلمين كما لغير المسلمين، ولما فيها تحقُّقٌ، بالأساس، لجوهر الرسالة المحمدية، كرحمة للعالمين، لأن وصول البشرية والإنسانية لفهم جوهر هذه الآية هو مفتاح الانتقال من الاقتتال، بسبب التماهي وتحديد المصالح، بناء لصراع الهويات، إلى مرحلة التكامل والتضامن، بسبب فهم نسبية أهمية الهويات أمام وحدتها الأصيلة التي تُقرأ وتُفهم على هَدْي الآية على الشكل التالي:

أننا خلقناكم من ذكر وانثى، ليس بمعنى الجنس، بل بمعنى تفسير القرآن بالقرآن، أي: إنا خلقناكم من آدم وزوجه، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا. أي أنه ورغم وحدة المصدر والمنشأ من أم وأب واحدين، فإنا جعلنا هذا التنوع بالألوان والأعراق واللسان لتعدد الشعوب.

اللفتة في هذا الآية تؤشر إلى امتحان أمام الكنز المكنون فيها: جميعكم من أب وأم وأحدين، وإنما تعدد ألوانكم وألسنتكم وشرائعكم، من إرادة رب العالمين.

فإذا علمنا إلى أي مدى تلعب الهوية دورها في تحارب وتخاصم الشعوب، علمنا أهمية إحياء هذا المفهوم فيما بين الشعوب.

الهوية هي أصل مبدأ التماهي في الجماعة مقابل الجماعة الأخرى. وهي أصل تحديد مصالح الجماعة بناء لجمعها في هوية مختلفة عن هوية

الآخر، بأن تحدّد مصالحها، من حدود جغرافيتها، وحدود مصادر حاجاتها من الموارد الطبيعية، ومن حدود مصادر قوتها، إما للدفاع عن نفسها في مقابل الآخر، أو لتجاوز مبدأ الدفاع عن الذات، من أجل الوصول إلى القوة التي تسمح بالهيمنة. كل هذه الأمور تنبع من أصل الهوية التي تؤدي إلى التماهي فيما بين الجماعة وما تحدده لنفسها من المصالح والموارد التي تحتاج لها ولأساليب وأنواع القوة التي تريد أن تحصن نفسها به.

الهوية، والتماهي بها، ومن ثم تحديد المصالح والموارد ووسائل القوة التي تحتاجها لتأمين مصالحها المحددة بمصالح الهوية، تسمى بعصرنا هذا: بالأمن القومي للبلاد، وأبعاده وغاياته وأدواته وطرق تنفيذه وتأمينه.

ولذلك نقول بقوة؛ أن العلماء اخطأوا حتى الموت، عندما لم يفرقوا بين الخلاف الفكري، الذي يبقى في خانة التناصح والتدارس والبحث المنفرد أو المجتمع عن الحقيقة وعن العلوم، فقهية كانت أم شرعية، أم فلسفية، تماماً كما هي جهود البحث العلمي في مجالات العلوم الأخرى كالفيزياء، والكيمياء والفضاء وغيرها، وبين الخلاف في المصالح والمواقف القائمة على القيم، مثال العدل أو الاستبداد، التقدم أو الرجعية، التطور أم الجمود، الإحسان في توزيع الثروة والعدل في الأحكام، أم سوء التوزيع والغصب والامتهان.

لقد عرف عن المدارس العلمية التنوع، بل التناقض بالمفاهيم وفي طرق البحث وبالاستنتاجات إلى أن جاءت التجارب والوقائع وتطور العلوم لتثبت صحة نظرية على نظرية أخرى، وهنا يكمن الاختلاف، الذي سمي برحمة لأمة محمد، أما الاختلاف الذي يؤسس إلى فِرَق وهويات، لا تتوقف عند اللحظة التاريخية المرتبطة بالحدث التاريخي المختلف عليه، ولا تتوقف عند المفهوم المرتبط بعالم ما في عصر ما وضمن شروط بحث ما متعلقة بمسألة شرعية مرتبطة بجماعة ذات سلوك مرتبط باللحظة التاريخية وبالجماعة نفسها، بحيث لا ينطبق فعلها وأثره على الأجيال اللاحقة، ولو بعد مئات السنين، كما هو

حال غباء المسلمين بتحشّدهم حول الحدث التاريخي والفتاوى المرتبطة به، خصوصاً عندما يتعلق بالهوية الناتجة والمتأصلة من خلال وقوع الحدث.

إن الهوية، كما هي اليوم، موروث تاريخي غير اختياري، يقع على الإنسان ويبقى معه منذ ولادته حتى وفاته، إلا من تحرر من قيده نتيجة التحقيق وتغيير للمذهب الفكري الديني بطريقة اختيارية، وهم ليسوا قلة بل هم ندرة، وإما نتيجة الإلحاد الكلي وإعلان الطلاق مع الدين.

إن هذه الهوية الموروثة، المتأصلة في مجتمعاتنا، تؤسس لتماهٍ في كل النشاطات، وفي كل السياسات وفي تحديد المصالح من منطلق الحراك المذهبي، خصوصاً أنّ المتحرك حزبياً أو حركياً أو جبهوياً، ينطلق من خلال التأطير المذهبي لحزبه أو لحركته أو لجبهته، أو بمجرد اتباعه لزعيمه.

إن هذه الحقيقة هي الفاعل اللاواعي، بل يمكن تسميته بالفاعل القهري الذي يؤسّس إلى سياسات تقسيمية تجزيئية اقتتالية حتى في بعض الأحيان، بل أساسية وعامة في أحيان أخرى.

إن هذا الفعل والتفاعل حول ميكانيكية وتفاعل مسألة الهوية، هي مسألة علمية بامتياز، لا تتعلق بالمسلمين فقط، بل تتعلق بأية هوية لجماعة ما، تبدأ بالتماهي مع هويتها لتحديد مصالحها، وتالياً سلوكها الاجتماعي والسياسي. إلا أن الهويات التوأمة [=التوائم] كما رأينا في فصل سابق، هي الأخطر لأن حركتها متناقضة طردياً ومتفاعلة عكسياً للهوية المتوأمة لكل هوية تعتبر النصف الآخر من الهوية الأصلية.

وهكذا فإن ما نشهده اليوم من تباعد بين المكونات الاجتماعية في الوطن الواحد، على خلفية الانقسام المذهبي، لا يتعلق بالخيارات السياسية الحرة، بقدر ما يتعلق بالرد التلقائي لحركة كل مذهب تجاه المذهب الآخر.

المسألة الأخرى التي تواجه المسلمين أساساً، وباقي المكونات الدينية

والاجتماعية في منطقتنا، هي مسألة قراءة التاريخ. فمن المعلوم أن تاريخ الجماعة الإنسانية، وتفاعلها مع الأحداث التاريخية، يلعب دوراً مؤسّساً لتشكيل وعيها في الواقع الآنيّ وحتى المستقبلي. ذلك لأنه وبكل بساطة، فإن وعينا وفهمنا لحركة التاريخ وأحداثه هي التي تؤسّس لوعينا لكيفية تفاعل الحضارات أو الشعوب أو المكونات الاجتماعية، بحيث يظن المرء أن الأفعال وردود الأفعال والسياسات يجب أن تكون مبنية على طبيعة حركتها السابقة ومن عبر التجارب السابقة.

إن القراءة المذهبية للتاريخ الإسلامي، حيث أن كل اتباع مذهب يقرأون الأحداث التاريخية والوقائع التاريخية ويستخلصون عبرها ودروسها، بل مفاهيمها وعقائدها، التي تكتسب القدسية في كثير من الأحيان، يأخذون كل ذلك من خلال القراءة التاريخية المذهبية، التي تمنع في كثير من الأحيان بسبب قدسيتها الرمزية، أو قدسية من قاموا بها كفاعلين من البشر، و:أنها غير قابلة للبحث والدرس والتمحيص، لمعرفة الحقيقة التاريخية، ومعرفة الواقع والخرافي فيها أو المبالغة والواقعية في أحيان أخرى. إن هذا السلوك يؤسس إلى تاريخ مشوّه، غير قابل للبحث العلمي، والأهم أنه يؤسس لوعي مشلول متجمد غير قابل للتفاعل الحر لمعرفة الحقائق. هذا الوعي مؤسس بإمتياز لوعي غريزي، بافلوفي، نسبة لتجارب العالم الروسي بافلوف.

سينزعج البعض، وقد يكونون كُثُراً، وهم على الأرجح كذلك، بسبب توضيحنا للعلل المبثوثة بهذا السلوك ولهذا المنحى الفكري، وللتوصيف، الذي قد يجرح مشاعر البعض من الذين استقّروا في قراءتهم التاريخية المذهبية وأوصلوها إلى حد المقدّس المؤسِّس لقواعد فكرية وعقائدية، أي مؤسِّس للمذاهب ومدارسها.

المسألة لا تتعلق بما يعجبك أو لا يعجبك من المسائل العلمية الثابتة، المسألة تتعلق بسلوكك الذي يؤسس لوعيك المستقبلي أولاً، ويعطي القدرة

لخصومك على تحريكك عن غير وعي منك، ذلك لأنك استقريت ضمن إطار الوعي الغريزي، وردود الفعل الشرطية، ومن ثمّ أصبحت حركتك مرصودة سلفاً، وردود أفعالك معروفة لأعدائك، قبل أن تدركها بنفسك.

إن هذه البنية الفكرية الهشة للهويات المذهبية، المشحونة شحناً غرائزياً عاطفياً، يعرضها للتحريض والتحريك، من خلال ممارسة نظريات ردود الفعل الشرطية، هي التي تجعل من مكوناتنا الاجتماعية، في العالم عموماً، واحدة من أكثر شعوب العالم عرضة للتلاعب بالعقول وردود الأفعال المتوقعة. هكذا مورست عملية التحريض من أجل الوصول إلى مرحلة التحريك والسيطرة، بالدعوة إلى الجهاد في أفغانستان، وهكذا حصل في حروب البلقان، وبخاصة في البوسنة والهرسك، وهكذا تمت إعادة صياغة الوعي العراقي بهويات مكوناته الاجتماعية، وهكذا تستمر عملية إعادة صياغة الوعي في منطقتنا لهوياتها الفرعية، الملتصقة بحالة الخوف من الآخر، والخوف من الفناء عن طريق غلبة فريق على فريق، مع غياب تام للسياسات التي تعوض عنها دوافع الدفاع عن الهويات.

إن المسألة الدينية تتأرجح ما بين المفاهيم الأصيلة للدين التي هي بنتائجها، رحمة للإنسان كما هي رحمة للشعوب، وما بين منحاها المنحرف الذي يبدأ بتطهير الذات وتعاليها أمام الآخرين، ليصبح الدين مادة للتسلط والإكراه والتعالي، تحت الكثير من المبرّرات والمصوغات التي تجعل من حامل المبدأ التكفيري، متخاصماً بجبهة دائرية محلية وعالمية، تبدأ من محيطه المباشر ولا تنتهي عند حدود بلده بل تنطلق لتتصارع مع كل مكونات المجتمع البشري، مصطدماً في بداية حركتها، مع أهل الإيمان المتين والسليم من أبناء مِلّته قبل غيرهم.

إن حلّ المسألة الدينية على ضوء المفاهيم الحنيفة للدين، وعلى رعاية مقاصد الشريعة بجوهرها لا بقشورها، يجب أن يتحولوا إلى سياسة عامة

مدعومة بالمنطق أولاً وبالقوانين ثانية، وبالقوة الحامية ثالثاً، لتستطيع أن تدافع عن نفسها أمام طغيان مذهب التكفير والتقتيل، والدعوات الجامحة لعدم احترام المحرمات وتجاوز الأعراف والحدود، تحت مبررات التطهر المصادِرة لإنسانية الآخرين وتطهرهم مع رفض الاختلاف، والتعبد بما يختلف به من التعبد، وقد قيل حقاً: عدد طرق المعارج إلى الله بعدد الخلائق. (حديث شريف).

لقد ابتليت المنطقة بالاستعمار القديم والجديد، وما دواعي الاستعمار إلا التماهي ما بين أصحاب حاملي هويتهم وما يصنفونهم على أنه أمنهم القومي، مع كل وسائل القتل والحروب للسيطرة على الموارد، والمواقع الاستراتيجية من طرق ومواصلات ومساحات جغرافية، على حساب باقي الشعوب والأمم. هكذا ولدت الحروب التوسعية وحروب الاستعمار، وهكذا وجدت الإمبريالية ما بين مصالح الراسمال ومصالح حاملي الهوية والعصبية الداعمة لهم في حروبهم وجرائمهم، لإخضاع شعوب العالم الأخرى.

إن علامات الهبوط الإنساني الفارقة هو تماسُّ الإمبريالية الأميركية خاصة، والغربية عامة، كقوة تابعة في عصرنا الحالي، حول ما يسمى بالامن القومي والمصالح القومية للولايات المتحدة في المقدمة، ولحلف شمال الأطلسي كتابع بها، تتمحور حول هويات ناشئة، هي عبارة عن شتات العالم الذي اجتمع بعد عوامل الهجرة، نحو القارة الجديدة، وما كانت هذه الهجرة لتتم، لولا مفاعيل ونتائج الحروب الدينية والفقر والرغبة بالبحث عن أراضٍ موعودة تكون أكثر أمناً وأكثر رخاءً في ثرواتها المبثوثة في باطن أرضها، أو على سطحها من مزارع، وسهول وهضاب لقطعان المواشي وأسواق تُبنى عليها وحولها، لتتحول بدورها إلى مصدر للحروب الإمبريالية والاستعمارية، ولقيادة العالم، من خلال إمساكها بدُفّة القرارات الدولية والمنظمات الأممية، وقدرتها بالسيطرة على البحار والأجواء.

إن الهوية الاختيارية للمهاجرين الأوائل، والمهاجرين المستمرين، نحو الولايات المتحدة، يعطينا درساً بطريقة تَشَكُّل الهوية الاختيارية، التي جمعت شعوب الأرض قاطبةً من أبيض وأصفر وأسود، ومن أديان متعددة، وحتى تعايش اللغات المتعددة، تحت جامعة الهوية الأميركية في الولايات المتحدة التي تحدد معاني الأمن القومي الأميركي، وتخوض الحروب وتعادي وتسالم من تريد من شعوب الارض، فقط للحفاظ على نمط العيش الأميركي، وللحفاظ على تفوق موهوم ومدعوم بنظريات الحياة للأقوى الداروينية التي تحولت إلى نظريات «أوجينيّة» تؤسس إلى عنصرية مكمونة تعبر عن نفسها بهذه الغطرسة التي تمارس فيها الولايات المتحدة سياساتها الدولية.

إن هناك رابطاً قوياً ما بين هذه الظاهرة المهيمنة في عالمنا اليوم والمتمثلة بالإمبريالية الأميركية وتحالف الراسمال الدولي العابر للحدود معها، عبر البنوك الدولية ومنظمات البيوتات المالية العالمي، وبين ما ندعو إليه من هوية إقليمية مشرقية مختارة، قائمة أساساً على مفهوم جديد لمعنى الهوية والمصلحة الجماعية، المتكاملة والمتعاونة مع مصالح الآخر لا المتنازعة معه، وهو جوهر الدعوة الدينية: «لتعارفوا» لا لتقاتلوا.

إن علينا من خلال معالجة المسألة الدينية، والتصدي لمفاعيلها السلبية المنحرفة، المعادية للدين وجوهره، المتعارضة مع الرسالات كافة، أن هذه المعالجة هي بداية بناء استراتيجية معاكسة تقلب اتجاهات الصراع الداخلي أولاً والدولي ثانياً من خلال إعادة تصويب الوعي الديني، والتصدي للانحرافات، وبناء الفكر التوحيدي الوحدوي، الذي عماده وأساسه القبول بالتنوع والقبول بالآخر المختلف، وهي سُنّة الوجود، في مقابل حروب الإلغاء والتكفير والتدمير الذاتي كما التدمير للآخر.

إن الكونفدرالية المشرقية يمكن أن تكون حمّالةً لرسالة الإنسانية هذه،

ضمن سياسة الأمن الإقليمي التي تحددها، كسياسة لأمن الكونفدرالية المشرقية، التي لا تكتفي بالاضطلاع بحل الصراعات داخل وفي ما بين مكوناتها الاجتماعية، داخل الكونفدرالية، من تنوع طائفي ومذهبي وعرقي وقومي واثني، بل لكي تكون أيضاً جزءاً أساسياً من سياستها الدولية، كضامنة للأمن والسلم الدوليين، وكرافعة لمفاهيم وسياسات جديدة في حلبة الصراع الدولي وفي المحافل الدولية.

إن الوصول لهذه المفاهيم وترسيخها لكي تصبح سياسات مدعمة بالقوانين والمواقف، تحتاج منا إلى عملية إعادة بناء وعينا الذاتي أولاً والخروج من حالات الاستقطاب المذهبي والطائفي والقومي والجهوي، أي الخروج من أسْر الهويات الفرعية، دون التخلي عنها، لأن تلك الأمور غير الممكنة، وغير المطلوبة أصلاً، لأن الدعوة لقبول الآخر وقبول التنوع، تتضمن الانصهار ببوتقة الهوية الجامعة المانعة للاقتتال، دون التخلي عن الهويات المتنوعة الشاهدة على علو الهوية الجامعة التي تقبل بالتنوع.

إن الانصياع للسنّة الإلهية والدعوة الإسلامية، أي بالتسليم لمشيئة الله، تتطلب الخضوع، وخوض الامتحان لمعرفة وفهم مفهوم الكثرة من ضمن الوحدة، ومعرفة كيفية إدارة التناقضات ضمن مفهوم الأمن والسلم الإقليمي والدولي، كما تتطلب إغناء التجربة الإنسانية من خلال التنوع الذي يسير بخطّين متعارضين؛ خط رفض التنوع ومحاولة فرض النظرة الأحادية والهوية الأحادية، والذي لا يولِّد من خلال هذا الصراع والإكراه إلا نقيضه، أي المزيد من الهويات الفرعية ومن المنازعات العنفية. وبين خط قبول التنوع والكثرة والتعددية، مع السعي لايجاد المشترك والمتضامن والمتكاتف والمتكافل، وهو الخط الذي يؤمن الوصول إلى السلم الأهلي والسلم الدولي ومن ثمّ إلى وحدة المجتمعات والمكونات البشرية، أي إلى الوحدة في ظل التوحيد.

في الوجود المادي يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 79]. أي ضمن منظومة ونظم وقوانين تراعي التوازن والتكامل وإلا لكان الكون قد تصارع وتفجّر، ولكان الوجود يذهب في كل لحظة إلى عدم. ولكن كل هذه الكثرة وجدت في باطن معنى التوحيد وهي سرّ الوجود: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22].

إن تأصّل وتجذر الهويات الفرعية في الدين، مع فراغها من السياسات وفراغها من أي مضمون اجتهادي يحاكي الواقع ويقدم حلولاً له، والعاجز عن تقديم أيّ تصور للمستقبل وتحدياته واحتياجاته، والغياب التام لأية عملية تطويرية وبحثية في مجالات الفكر الإسلامي، والإنساني من علوم الاجتماع والنفس والاقتصاد، يجعل المسلمين على قارعة طريق التطور البشري، ينتظرون ما يُملى عليهم من بحوث وعلوم وابتكارات، ليس فقط في مجال العلوم والتكنولوجيا، بل في المسائل السياسية والاجتماعية والعلوم الإنسانية التي هي من صلب علوم الدين وفلسفته ومعرفتها في كينونة الإنسان وتطور وعيه وارتقائه الوجودي في تاريخ البشرية، وهي جوهر الاستعباد الذي أوضحه لنا القرءآن الكريم بكلمة: «ليعبدون» وكما فسرها علماؤنا وعرفاؤنا بمرادف جوهر الكلمة: بـ «ليعرفون» أي أن جوهر هدف التعبد هو المعرفة.

بعد توضيح خطورة التموضع ضمن شباك وخلف أسوار وفي أفخاخ الهويات الفرعية القاتلة المعطلة لوحدة الناس عموماً والمسلمين خصوصاً، علينا أن ننظر إلى جوانب أخرى تؤثر سلباً على فهمنا العلمي والواقعي للأحداث والتطورات ونتائجها وتأثيراته على مناحي الحياة عامة، وعلى السلوك البشري بشكل خاص.

إن أول مسألة تتأصل بناء على تعدد الهويات الفرعية، هي القراءة المذهبية للتاريخ.

المسلمون لا يقرأون تاريخهم بشكل علمي مجرد من المقدس، وعلى

أنه حركة البشر، كما هو فعلاً، بل على انه تاريخ مقدس، لأن القراءة مذهبية، وليس لأن الفعل الإلهي، أو فعل الأنبياء هو الغالب، بل إن أصحاب الدعوة المذهبية يسبغون هذه القدسية على قراءتهم للتاريخ، لأنها جزء لا يتجزأ في ترسيخِ، ليس الخطاب الديني التاريخي، بل الخطابِ المذهبي والقراءة المذهبية للتاريخ.

إن تطويع القراءة العلمية للتاريخ، وتقييدها بالقراءة المذهبية، هي بداية ترسيخ الإنحراف في الوعي العلمي، الذي يجب أن يتمعن بالأحداث، ويبحث عن حقائق الأحداث، وترابطها وأسبابها الموضوعية، واستخلاص العبر والدروس منها للوصول إلى خريطة وعي تؤسس لوعي علمي تساعدنا على فهم السلوك البشري.

إن وعي المجتمعات لحقيقة تطور السلوك البشري، من خلال حركة التاريخ، هي التي تؤسس لسياسة تربوية، مجتمعية، تؤدي إلى حركة نهضوية فعلية، تجعل من حركة المجتمع حركة تقدمية مستمرة، من خلال وعيها لحركة تطور السلوك البشري الاجتماعي والسياسي.

إن المكتبة الفقهية والدينية، مليئة بكتب التهذيب النفسي، المتمحور حول الأفراد والأشخاص، وعملية السلوك العرفاني الذي يسعى إلى تطوير الوعي الفردي بالحقيقة المحمدية. إلا أن المكتبة الإسلامية والدينية عموماً في منطقتنا، تفتقد إلى علماء الاجتماع، الباحثين في السلوك المجتمعي، وتطوره وتفاعله في الأمور الاجتماعية والسياسية والحضارية والصناعية، وفي انخراطها في البحث العلمي من عدمه، ويكاد ابن خلدون، أن يكون الاستثناء الذي يؤكد ما نقوله.

إن القراءة المذهبية للتاريخ، وبخاصة تاريخ المسلمين، يؤدي إلى وعي تاريخي مذهبي، معاند للبحث العلمي في بعض الأحيان، بل رافض له بالمطلق في الكثير من الأحيان. كما أن إطلاق القدسية على الصحابة، أسّس

إلى قراءة غير نقدية بالمطلق لحركة وسلوك هؤلاء، تحت مبدأ: «لا تسبّوا صحابتي».

إن سبّ الصحابة يختلف تماماً عن ضرورة البحث في سلوكهم وحركتهم في الإطار التاريخي لحركة البشر والجماعات والمجتمعات، وليس الغرض منه السب. حتى أصبحت نكتةُ «أن فلاناً من الصحابة» رضي الله عنه «قد قتل فلاناً من الصحابة» رضي الله عنه»، نكتةً تلخص مصيبة تقديس مراحل تاريخية معينة، أسست لقراءة مذهبية للتاريخ الإسلامي، سحبت نفسها على مرّ السنين، رغم غياب الصحابة، وتأخّر المتأخرين من حكام وفاعلين في التاريخ الإسلامي. إلا أن الفالق المنهجي والذي أسس للقراءة المذهبية للتاريخ سحب نفسه حتى المراحل المتقدمة والتي أصبحت معاصرة لنا حتى اليوم. وتالياً بدأنا إلى تأسيس، ليس فقط لقراءة مذهبية للتاريخ، بل إلى وعي حاضر الأحداث ومستقبلها في آن.

إن المسلمين اليوم، والمتمذهبون منهم خاصة، والمؤطرّون في قوالب الإسلام السياسي المتمذهب، لا يكتفون بقراءة التاريخ قراءة مذهبية، بل إنهم قد وقعوا في فخ قراءة الواقع والمستقبل أيضاً من منطلق مذهبي.

في الواقع المعاش، يقوم المسلمون المتمذهبون بعملية نقل للصورة المقدّسة، من الأصل إلى مستتبعاتها، فتنتقل صورة الإمام المعصوم، وصفاته، وضرورة طاعته، إلى من هم في مصاف الحلول في مكانته بعد غيبته.

وهكذا تنتقل الصور مِن مَنْ تقدم إلى من هو مستلحق. والمهم ليس عملية الطاعة التنظيمية التي تفترض أن هدفها، نظم الأمور على مبدأ: أمِّروا فيما بينكم أميراً لنظم أمركم. بل تصبح وراثة الملكات الموروثة في الفكر الشعبي، هي أيضاً ملكات لوارثيها في الوعي المستجد.

هكذا يصبح الخليفة، هو في موقع خليفة رسول الله، والدعوة إلى الخلافة واحياؤها، وكأنها عملية إحياء لكل ما هو مكمون في الوعي الجمعي

عن مرحلة الدعوة الاولى، وما تحمله من نزول للوحي، دون التفريق بين هذه الحقيقة، أي نزول الوحي، في حضرة الرسول الأكرم، ومرحلة مَن خَلَفه، الخالية من النزول والوحي، في المراحل اللاحقة.

أما عندما ننظر إلى تاريخ الخلفاء المسلمين، الذين توالوا على حكم الأمة وتبوّء هذا المنصب، لوجدنا المَلْكَ العَضوض، والاستبداد المطلق، والانغماس في الملذات، تبدأ في حب السلطان الذي لا يتورع عن استخدام كل أنواع المؤامرات وشنّ الحروب بين المسلمين لتبوء هذا الموقع، ولا تنتهي عند قتل الأخ لأخيه، كمبدأ، وليس كسلوك فردي، بحيث أن الإخوة كانوا مجبرين على قتل بعضهم بعضاً، لأن عُرْف الحكم يتطلّب ذلك، كما كانت هي حال بني عثمان في خلافة المسلمين خلال أكثر من أربعمئة عام.

هكذا تصبح عملية تبسيط الأمور برفع شعارات أمثال: الإسلام هو الحلّ، دون تقديم الحلول اليومية والموضوعية التي تؤدي إلى حل الأمور، كدليل على صحة الأفكار، تجعل من هذا الشعار شعاراً أجوفَ لا مضمون له ولا دليل عليه.

كذلك هي شعارات إحياء الخلافة، دون تقديم الدليل السياسي من قبل رافعه ومتبنّيه، على أنه كُفؤٌ لحل مشكلات المسلمين، تجعل من هذا الشعار شعاراً تعبوياً لا مضمون له، ولا دليل عليه، يثبت أن الخلافة، ستأتي بالعدل والقسطاس والرحمة للعالمين كما للمسلمين.

في الوعي الجمعي للجماعات المذهبية هناك الوعي والإيمان بمسألة الإمام الغائب. فرغم أن عموم المسلمين يؤمنون بفكرة المهدي المنتظر، ولا يختلف في ذلك الشيعي كما السني، إلا أن مبدأ الغيبة مختصٌّ حصراً بالمذهب الشيعي.

إن مبدأ الغيبة يؤسس إلى فكرة انتظارٍ لمخلّصٍ موجود مستتر، وبما أن

المؤمنين بالغيبة يدعون له بالفرج وينتظرون ظهوره، فهم يعتقدون ضمنياً، بأن ظهوره هو انتصار لمذهبهم ولدعوتهم.

هذا الأمر عرضة للاحتمالات المتعددة. فقد يكون الظهور بعد الغيبة، كما يؤمن اتباع المذهب الجعفري بذلك، هو تأييد لمذهبهم وقد لا يكون كذلك.

نقول بهذا الاحتمال لأن السيرة القرآنية تؤكد أن ما من قوم بُشِّروا بنبي أو رسول، قد اتبعوا هذا الرسول أو النبي عند صدوعه بالدعوة، بل حاربوه وآذوه في قومه أكثر مما أُوذي من غيرهم. ذلك لأنهم كانوا قد كونوا صورة نمطية عنه، أو أن علماءهم، قد أوغلوا في الانحراف في سلوكهم، وطريقة تقمصهم لمهمة رجل الدين، بحيث أن البدء بالدعوة من قبل هذا النبي أو الرسول أو ذاك، تؤدي إلى تناقض بين ما هو قائم، وما هو عليه الرسول أو النبي المكلف بصدد الدعوة إليه. ومن ثمّ فإن الأمور حمّالة لكل الاحتمالات.

ما الفرق بين أن نؤمن أن سلوكنا الملتصق بسلوك الأنبياء والرسل، والإلتزام بحقيقة الدعوة القرآنية المجردة من كل رواسب التعصب والتمذهب واعتماد سلوك أصحاب الفرق والطوائف، وبين من يعتقد أن أحقيته مرتبطة بأحقية صاحب العصر والزمان، الذي يبشر هو به ويدعو إليه، هي كمن يستمد أسلوب الجِدّ والجهد لكي يتحلى بأخلاق الأنبياء والرسل، ويوطّىء لحالة تعميم الوعي والإلتزام بالعدل أساس للملك والحكم، والإلتزام بالتوحيد والوحدة، ونشر الوئام بين الناس، وهو المنهج الصالح المتطابق مع من نبشر به. وبين من يمارس السياسة والاجتماع والحكم باسم صاحب العصر والزمان، فقط لأنه يبشّر به، ويعتقد أن له الأحقية في حكم الناس والحكم على سلوكهم، فيكون كمن يصادر الحق والحقيقة ليكفِّر الآخرين، من دون أن يعي ذاته التي هي من أهل التكفير في سلوكه.

اليوم نحن نعيش صراعاً متخيَّلاً بين فئتين من المسلمين؛ الأولى تعتقد أن مجرد إحياء الخلافة، فإن أحوال المسلمين ستصطلح، والخيرات ستعمّ على الجميع وسيرضى عنا الله وترضى شعوبنا التي سترتع برغد العيش في ظل الخلافة.

إن هذه النظرة لا تجيب على سؤال سبب حروب الصراع على الخلافة، وحروب الأمويين والعباسيين، وثورات الشعوب المسلمة وظهور المذاهب الفكرية التي تمردت على القائم من حكّام بأمور الخلافة، ولماذا سادت الخلافة العثمانية، وبأية أحقية فقهية أو دينية، اللهمّ إلا مبدأ الغلبة، الذي جعل الخلافة مُلْكاً عَضُوضاً كما كانت منذ عصر معاوية «الصحابي»، مروراً بكل ألوان العصبيات التي حكمت باسم الخلافة. أما ما كان يميز الخلافة العثمانية، فهي أنها لم تكن ملكاً عضوضاً كباقي الملكيات التي يعين الملك وريثه من بعده، بل تميزت بغياب هذا التعيين، الذي تُرك للاقتتال بين الأخوة، لكي يَترك لمبدأ الغلبة أن يجدّد نفسه، بإعطاء الشرعية للحاكم.

والمتخيّل الثاني يقوم على مبدأ الاعتقاد بعصر الظهور للإمام الغائب، وتالياً، فإن أصحاب هذا المعتقد، يعملون ويمارسون ويتصرفون ويخططون بناء على عصر الانتظار والظهور، وعليه، فإن تصوراتهم ورؤيتهم لمستقبل المنطقة، بل وللإنسانية، يتمحور حول هذه النظرية. وكما سبق وذكرنا فإن الامتحان المطروح أمام هؤلاء هو الاختيار بين مبدأ مصادرة الحق والحقيقة والتصرف على مبدأ الفئة الناجية، والفئة الغالبة، بالتقدير الإلهي الحتمي، وتالياً، يستتبع ذلك أنواعاً معينة من السياسات والسلوكيات، وبين أن تتبع منهج تقمُّص الأخلاق النبوية والإمامية، أي علمهم وجوهر دعوتهم، بمعنى سياستهم، وليس حدود هويتهم وشخصنتهم، وصفاتهم المسبغة عليهم، فيكونون بذلك فعلاً من الموطِّئين الممهِّدين والمناضلين المجاهدين لإحقاق

الحق، بالبحث عنه وعن أهله. وأن يستديروا حيث يستدير الحق، لا أن يُديروا الحقَّ حيث يدور المذهب.

إن منطق التاريخ وحركة الشعوب، وأدوار الطليعيين من رواد الحركات النهضوية، قد ميزوا بين ما هو قائم، بما فيه من غَثٍ وسمين، وبين ما هو حق للناس وللمجتمعات، فحملوا الحق ورايته والعدل وأهدافه: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: 78]، وبذلك استطاعوا أن يؤثروا بحركة التاريخ تأثيراً ايجابياً تقدمياً.

المعضلة الرابعة التي يواجهها الإسلام السياسي في منطقتنا، هي وهم أن الحلول تكمن عند السلف وتكمن في باطن المنظومات والأفكار التي سادت عصر الدعوة والفتوحات واستتباب الإمبراطوريات الإسلامية الواحدة تلو الأخرى، بما هو متعارف عليه بالثقافة الجمعية: في العصور الذهبية للإسلام والمسلمين.

حقيقةً، هذه المفاهيم تتميّز أولاً بأنها قد تكون متفردة في العالم من بين الأفكار السياسية والنظريات الاجتماعية، بالقول أن ما كان قديماً صالحاً فهو صالح للحاضر بل وللمستقبل أيضاً. لو كان ذلك صحيحاً لتوقف الزمن والتطور عند ما سلف من «السلف الصالح» والتاريخ المستمر في حاضرنا ومستقبلنا ولتوقفت عجلة الزمن والتطور، وما يستتبعه من كشوفات وعلوم وتطور في المناهج الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية والعسكرية وغيرها.

إن هذا المنطق، الذي تتفرد فيه جماعات تعمل في الحقل السياسي من منطلق ديني، هو فعلاً منطق مخالف لسنة الوجود وحركة المجتمعات. والأسباب بنظرنا تعود إلى النقاط التالية:

- غياب مفهوم التوحيد الصحيح في أصل الدين، ووضع هذا المبدأ المشوش على قدم المساواة مع التشريع والشريعة. ويغيب عن أذهان هؤلاء ما

سبق وذكرناه من مبدأ أن : رسالة التوحيد واحدة بين الرسل لا نفرق بين أحد منهم، لا على مبدأ صفاتهم ومسلكهم وشريعتهم، بل على مبدأ كلمة سواء بيننا وبينهم». أي العبودية لله وعلى مبدأ التوحيد، وتالياً فإن مبدأ : «لكل جعلنا شِرعةً ومنهاجاً». ومبدأ: «ولو شاء ربك لجعلكم أمة واحدة»، هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين البشر والأديان.

كما أن ما شُرِّع من شرعٍ متوافَقٍ عليه من قبل ظهور الإسلام والرسالة المحمدية، يعتبر عرفاً لم يخالف الشريعة، من دون أن يكون على مصافٍ واحد وعلى مستوى واحد، كالأمر: فاستقمْ كما أُمرت»، أو: يا أيها المسلمون أن الله فرض عليكم، وان الله كتب لكم وعليكم، أو أن الله ارتضى لكم. أو أنه اكتفى بالسكوت عن مسلكيات وأعراف كانت موجودة، مارسها العرب والمسلمون قبل الدعوة وبعدها، دون أن يأتي نص يحضّ عليها أو يحدد طرقها. وهي في قوله تعالى : «وأمُرْ بالعُرْف». أي أنه يجوز الحكم أو الاتكاء على العُرْف في حلّ القضايا والحكم عليها. ولطالما أن الأعراف متحولة، فإن أي عُرْفٍ يُتفَق عليه، ولا يخالف شيئاً في جوهر التوحيد، يعتبر عرف المرحلة التي يمكن الأمر بها. أي أنّ ما تجمع عليه المجتمعات وتعتبره عَرفاً مَرْضياً عنه في تشريعها، يمكن أن يكون من التشريع الذي لا يتعارض مع ما أُمرنا به، بالأمر بالعُرف.

كما أن هذه الأمور العرفية أو الظرفية، المرتبطة بالحالة الاجتماعية، المرتبطة بالمرحلة التاريخية التي كانوا يعيشون فيها، هي غيرها من تلك التي نعيش فيها اليوم. وهي غيرها عما جاءت بالسنة النبوية بنص من حديث مثبت ومتواتر وقطعي، والأهم أنه متطابق مع القرآن ولا يخالفه.

ولهذه الأسباب وقع الإسلام السياسي في مشكلة البناء على وهم السلفية العامة، التي تظن أن كل ما كان صالحاً، يصلح اليوم وسيصلح للمستقبل من

أساليب وأدوات للحكم والتنمية والتربية والبحوث والزراعة والصناعة، وينعكس هذا المسلك ويتمظهر أكثر ما يتمظهر باللباس والظاهر من الأمور، دون الولوج في صعاب البحث والاجتهاد في التشريع الذي يصلح لواقعنا والذي يؤسس لمستقبلنا، ودون خوض غمار تحديات البحث والابتكار والتجربة العلمية، التي تساعد على حل مشكلاتنا المستعصية من فقر وتنمية وتصنيع وابتكار وتؤدي إلى التطور والارتقاء، وتؤدي فعلاً لا قولاً إلى مبدأ الاستعباد والخلافة، الذي جوهره المعرفة المتقدمة باستمرار والمتطورة دون توقف. فكل يوم هو في شأن ﴿يَسْئَلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 29]. وبذلك نجد هذه الفرق قد أوصدت باب الاجتهاد وعطلت البحث الفكري وتمترست خلف ما وصل إليه السلف من مقولات.

إن مبدأ القيادة التي تتنطح له بعض الحركات في الإسلام السياسي، أو بعض الحركات الدعوية يحتاج إلى ثورة في المفاهيم المترسخة بالموروث الاجتماعي والوعي الجمعي، وتحتاج إلى نهضة حقيقية تقوم أساساً على نفض الغبار عن هذه الموروثات التي سبق وذكرناها. وبغير هذا الجهد، وهذا الوعي، فإن حركة الإسلام السياسي لن تؤدي إلى نهضة الأمة، بل ستؤدي إلى الاقتتال والفناء المتبادل، تحت شعار معاكس لشعار البقاء للأصلح ليعمّ شعار ومبدأ الفناء المتبادل لقوى التخلف والظلام المتأصل.

إن الصراع الجاري اليوم، هو صراع مسلّح، وصل إلى درجة عالية من العنف والتدمير، وما يهدد بقاء مجتمعاتنا، ولا يهدد فقط وحدتها أو نموها بين المجتمعات يتطلب العمل وبسرعة وبقوة وبجدية لثورة داخلية في مفاهيمنا وفي أسس عملنا.

كما أن هذا الصراع يجب أن يبدّل من حالة الضياع إلى حالة الفرصة التي تدفعنا إلى البدء بورشات العمل الجادة على جميع المستويات والصعد، وفي الجغرافيا الممتدة على سطح الكرة الارضية كافةً، وليس ضمن المحيط

الجغرافي المتعارف عليه، ببلاد المسلمين، لأن التحديات تعم العالم كله، والمسلمون وتفاعلهم مع غيرهم يعمّ البسيطة كلها.

إن أولياء اليوم وأصحاب محمد عليه الصلاة والسلام، وورثة الأنبياء وحقيقة الفقهاء والعلماء، هي اليوم متمثلة بمن يعمل على إكمال التحرر الوطني، والتحرر الاقتصادي والعلمي، وبمن يحل مشاكل الفقر والجوع، ومن يعمل على حماية البيئة ومن يعمل على تعميم السلام العادل بين الشعوب والأمم، ومن يعمل على نشر وعي مَرْحمي أممي جديد، يحمل مقولة: يا أيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى، (أي آدم وزوجه وبالتالي أنتم أخوة) لتعارفوا. لا لتتقاتلوا.

إن الكونفدرالية المشرقية، من حيث أن المشرق هو حيث تشرق الشمس ويعم النور بعد الظلام، إذا ما جعلنا منها منطقة التفاعل السياسي الاجتماعي، التي تحمل هذه الأفكار وهذا المنطق وهذه السلوكيات والسياسات، لكي تكون منارة للإنسانية، من خلال التعايش بين الأديان: على وحدة كلمة سواء، وعلى الرضى بما ارتضى الله لنا، بأنه لو شاء لجعلنا أمة واحدة، وبأنه جعل لكلٍّ شرعةً ومنهاجاً. وتالياً، تتحول المنطقة من منطقة اقتتال الأخوة في الدين الواحد، أو اقتتال بين الأديان والقوميات والإثنيات، الى واحة سلام وتنمية ومحاربة للفقر والجوع ومحاربة لمبدأ الحروب المستدامة، لتحل محلها مبادىء حل المشكلات بالحوار والتفاهمات وإبرام المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية، وتشبيك المصالح، القائمة أساساً على الوحدة الجغرافية غير القابلة للقسمة، وعلى الوحدة الاجتماعية الجامعة للتنوع الذي تغايش في ظل إمبراطوريات على مر العصور، والواعدة لعصر ظهور حقيقي ولوعي إنساني متقدم لذات الإنسان ولأمانة الاستخلاف تمهيداً للسلم والتقدم العالميين.

الدولة الإسلامية

وقائع الأحداث التي تجري في الإقليم وفي أكثر من بلد إسلامي من بلاد الأطراف، تجعل من مسألة الدولة الإسلامية، واحدة من المسائل الأكثر إثارة بين المواضيع الفكرية والسياسية، وهي في كثير من الصراعات الدائرة اليوم، تعتبر جوهر برامج العديد من الحركات الإسلامية.

تختلف هذه الاتجاهات التي تحمل مشروع الدولة الإسلامية فيما بينها تفاوتاً فكرياً جوهرياً وتفاوتاً جغرافياً وسياسياً، ومن ثمَّ فالأهداف تختلف رغم التشابه في عناوين المشروع، أي الدولة الإسلامية.

أولى الاطروحات المتعلقة بهذا الشعار أو المشروع الديني السياسي، يتوقف فقط عند الهوية وإعلان هوية الدولة. فيكتفي بالإصرار على تسمية الدولة في دستورها: بالدولة الإسلامية. مما يرضي الشارع والداعي لمثل هذه التسمية. أكثر ما يظهر هذا النحو يكمن في بلدان تتنازعها الصراعات بين إسلاميين وعلمانيين، أو في بلدان فيها أكثر من مكون ديني مختلف عن الإسلام كالمسيحية مثلاً، فيصرّ الإسلاميون على التسمية الإسلامية. هذه المرتبة الأولى من الولوج بالدولة الإسلامية تتوقف عند التسمية، وقد تتعداها إلى التأكيد، على أن القوانين لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. إلا أنها لا

تذهب مذهب البحث بأسلمة الدولة كاملة، لعجزها السياسي، أو لاعتبارات التوازنات السياسية أو الديموغرافية أو حتى العسكرية في بعض الأحيان.

في مستوى متقدم أكثر تمسكاً بمفهوم خاص للدولة الإسلامية، تسعى القوى الإسلامية إلى أسلمة المجتمع والسياسة بما تعتقده أنه الأقرب من الإسلام والأقرب إلى تشريعاته. وهي هنا تخوض صراعاً قوياً، يصل إلى حد الإحتراب في أكثر الأحيان على مبدأ التكفير على أكثر من جبهة. الجبهة الأولى بالطبع، هي مع العلمانيين الذين يرفضون صبغ المجتمع والسياسة والقوانين وتقيدها بالنصوص الدينية، كما يشتبكون بالطبع مع من هم من غير المسلمين، وتالياً تظهر أمامنا، وبأبشع صورها في كثير من الأحيان، مسألة الأقليات، التي تؤدي إلى القهر والعزل والتهجير وحتى القتل الجماعي وارتكاب المجازر. وهي وقائع نعيشها اليوم في أكثر من بلد في عدد من قارات العالم.

في حين أن العديد من المنظمات والقوى الإسلامية تخوض غمار الصراع بالأشكال التي ذكرناها سابقاً، أي على مستوى العنوان أو مستوى السعي للأسلمة بالقوانين، أو مستوى الفرض بالقوة المسلحة والقهر والإكراه، فإن كانت جهودهم لم تنته بعد أو تصل إلى خواتيمها، فإن دولتين قد استقر بهما الأمر بإعلان نظاميهما كدولتين إسلاميتين تحكمان كاملاً في ظل التشريع والفقه الإسلامي، هي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية السودان. وبالطبع فإن المملكة العربية السعودية كانت تعتبر، على الأقل من قبل حكامها، الدولة الإسلامية الوحيدة التي تحكم بالشريعة الإسلامية، قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران وقبل جمهورية السودان.

دراسة تجربة هاتين الدولتين تساعدنا على فهم المعيقات والتحديات التي تواجه الدولة الإسلامية في العصر الحديث.

لقد ساعدتني الأحداث التي صاحبت قيام الجمهورية الإسلامية،

وبحكم موقعي في العلاقة المتقدمة مع العديد من كوادر هذه الثورة، وقربي من مراكز القرار فيها، على فهم آلياتها ومنطلقاتها الفكرية، وبخاصة مشاكلها التي واجهتها في بدايات التأسيس وحتى يومنا هذا.

في مقالة كتبتها في الأيام الأولى لانطلاق الثورة في إيران، حدّدت أحد المفاصل الأساسية التي تقوم عليها هذه الثورة، والتي كانت، بنظري، تعتبر خطوة ثورية بامتياز. هذ الفكرة تمحورت حول ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية. ليس هنا مكان البحث التفصيلي بهذه النظرية، إلا أنني وقتها حددت مهمتها بعملية جوهرية تنقل التشيّع من حال الانتظار السلبي، للإمام المهدي الغائب، الذي جاء ذكره بالروايات والأحاديث النبوية، والذي بسبب غيبته، كما يعتقد الشيعة، انقطع معه حبل الولاية الظاهرة التي كانت تنتقل من إمام إلى إمام من أئمة آل البيت. وتالياً حصل هناك فراغ في آلية الحكم الإسلامي، التي عبر عنها الإمام الخميني في كتابه الشهير عن الحكومة الإسلامية بسؤاله: أيجوز تعطيل الأحكام حتى الظهور؟ أم أن الحل يمكن أن يكون عن طريق قيام الولي الفقيه بإجراء الأحكام وقيادة الحكومة الإسلامية أثناء عصر الغيبة؟

كما هو واضح من هذا الطرح، فالمسألة كانت تتعلق بالفقه الشيعي وبإمكانية إقامة دولة إسلامية، أثناء غياب الإمام الغائب.

أعتُبر هذه الخطوة بمنزلة خطوة ثورية تنقل الشيعة من حال الانتظار السلبي، إلى حال التمهيد وإقامة الدولة الإسلامية، مع الاستمرار بالانتظار الإيجابي من خلال العمل بمبدأ العدل والحق ونصرة المستضعفين، الذين وعدوا بحق الاستخلاف في الأرض، كما جاء في القرآن الكريم من وعد إلهي، بأن يمن عليهم ويجعلهم الوارثين.

مع هذا المبدأ، أي ولاية الفقيه وإقامة الحكومة الإسلامية في عصر

الغيبة، كانت الخطوة الثورية الأولى التي نقلت الشيعة من حال الانتظار السلبي إلى حالة الانتظار الفعّال.

الحدث التالي الذي أثر بطبيعة الجمهورية الإسلامية الايرانية، هو إصرار الإمام على اعتبار أن الشعب هو المعيار في كل شيء. أي اللجوء إلى الاستفتاءات الشعبية والانتخابات المباشرة لتقرير القانون الأساسي، أي الدستور ولتحديد هوية الدولة وطبيعة نظام الحكم، كما في حال انتخاب رئيس الجمهورية ومجالس الشورى، وانتخاب مجلس الخبراء الذي ينتخب بدوره الولي الفقيه ويعزله ويراقب أداءه.

هكذا إذن استقرت الجمهورية الإسلامية على مبدأ ولاية الفقيه، بالاستفتاء الشعبي واستقرت على مبدأ الشعب هو المعيار في كل الخيارات المصيرية وفي كل مراحل الانتخابات السياسية والبلدية وحتى ولاية الفقيه.

الحدث الثالث الذي طبع هذه الجمهورية منذ بداية الحراك الشعبي وحتى بعد الانتصار وإقامة الجمهورية الإسلامية، كان العداء للولايات المتحدة الذي تمظهر بالشعارات السياسية وتجسّد باحتلال السفارة الأميركية في طهران، ومن ثم قطع العلاقات مع هذه الدولة، إلى الوصول إلى تسليم سفارة دولة الكيان الصهيوني وتحويلها إلى سفارة فلسطين بعد أن سُلّمت لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إن هذه النقاط والمواضيع التي ذكرناها جعلت من الدولة في إيران دولة إسلامية تقاد برضى الشعب ورأيه بولاية الفقيه، معادية للولايات المتحدة، أي جعلها في صراع مع القوة الأعظم في العالم، والتي تدير النظام الدولي وتضع قوانينه وتهيمن على منظماته الدولية وتؤثر على دول أخرى كبرى في العالم وعلى دول كثيرة في الإقليم. هذه الوضعية التي ارتضتها إيران لنفسها وضعتها في تناقض وصراع مع الولايات المتحدة والغرب وحلفائهم في منحى متناقض

مع كل قيمهم وتوجهاتهم وسياساتهم مهتدية بمبادئ إسلامية وقيمية مختلفة تماماً عن قيم الغرب المهيمن على الكثير من مفاصل النظام الدولي.

كما أن تبنيها للمسألة الفلسطينية والتزامها بدعم قوى المقاومة في فلسطين وفي خارجها، والتي هي في حالة صراع سياسي ومسلح مع هذا الكيان وضعها في الخط الأمامي كقوة داعمة للأمن الإقليمي ولمرحلة التحرر الوطني، بما عرف لاحقاً بمحور المقاومة الذي تقوده إيران.

إلا أن الأحداث ومجريات الأمور والوقائع أثبتت أن قيام الدولة الإسلامية في العصر الحديث يحتاج إلى أكثر من نظرية أحادية وإلى نشاط فكري ديناميكي متفاعل مع تطورات العصر ومع حركة اجتهاد فكري فقهي، يرتكز على نور التوحيد أساساً، وليس على ما ورد من تشريع في عصر بدايات الدعوة. ذلك لأن نور التوحيد، الذي هو جوهر الرسالة المحمدية، هو أعمّ من كل التشريع الذي ورد في كتب الفقه، فكتب الفقه لا يمكن أن تحل متطلبات التشريع كافة، إلا على ضوء الحقيقة المحمدية، وليس فقط على ضوء ما سلف من التشريع وما ورد في الروايات والسنن النبوية، ذلك لأن التطور العلمي والاجتماعي والسياسي، والذي يشكل كل منها مدماكاً للعرف الذي أُمِرنا أن نحكم به: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199]، والعُرْف هو متحول مع تحول العمران والمفاهيم الاجتماعية، ولا يمكن ضبط صحة مقاربة الاجتهاد في زمن التحولات إلا على ضوء الحقيقة المحمدية.

رغم أن هذا الكتاب لا يريد أن يُعنى بمسائل التشريع والفقه في زمن التحولات، إلا أننا مجبرون، مع تشبع الساحات بمشاريع، تسعى إلى إقامة أنظمة إسلامية أو حكومات إسلامية أو حكومات تديرها أحزاب إسلامية، أن نضيء على هذه التجربة الإيرانية وما واجهته من وقائع وتحديات تمس مسألة المشرّع والشريعة والقوانين، وعلوم الاجتماع والسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

رغم استمرار الاجتهاد في الفقه الشيعي وعند علماء الشيعة، إلا أن المسألة البديهية تقول إنه لا يمكن أن يكون هناك اجتهاد واقعي إذا كان المجتهد يجتهد بعيداً عن مواقع القرار والتفاعل الفعلي بين الحاكم والمحكوم، وإلا فإن اجتهاده سيكون على أوراق باردة بعيدة عن الواقع وبعيدة عن موازين القوى السياسية التي تتحكم بتوجهات الحكام وإدارات الحكم.

قد يحتج البعض على أن الأحكام هي مجردة في الشريعة عن موازين القوى وعن الحساسيات والمصالح التي يمكن أن تعبر عنها فئات معينة من السياسيين أو التجار أو الصناعيين. حقيقة الأمر تخالف كل هذا التطهر المصطنع من نظريات الاجتهاد «المحض علمي وشرعي»، لأن الأمور في الوقائع مغايرة تماماً لتصوراتنا الوهمية.

لقد واجهت الثورة الإسلامية في إيران منذ بداياتها معضلات محددة واضحة ما زالت تحفر في الواقع الإيراني وتؤثر به. من هذه الوقائع التعددية الحزبية. بدأت الثورة مع شعارات الحرية والحق بالعمل السياسي للجميع. وشاهدت بنفسي أول انتخابات برلمانية، شارك فيها جمع من الأحزاب والتيارات، التي رغم تثبيت الدستور، عبر استفتاء شعبي كاسح، لمبادئ إسلامية وجمهورية الدولة ولمبدأ ولاية الفقيه، إلا أن أحزاباً مخالفة لكل هذه الصيغة شاركت بالانتخابات، وكنت أشاهد في الشوارع فتياتٍ من حزب تودة الشيوعي، يوزّعن نشراتهن السياسية على الجمهور، دون أي اعتراض من أحد، لا من أطراف شعبية ولا سياسية ولا حكومية أمنية، وخاضت منظمة «مجاهدين خلق» الانتخابات بقوة وبعزيمة، إلا أنها فشلت حتى بإيصال قائدها مسعود رجوي لمقعد في البرلمان.

الأحداث جاءت لتؤسس لنوع آخر من العمل السياسي، يخالف تماماً ما بدأت عليه الثورة وما هو في روح الدستور.

منظمة، كمجاهدين خلق عزلت نفسها عندما حاولت القيام بثورة مضادة

مسلحة، سعت من خلالها لإسقاط النظام، حزب تودة (الشيوعي) تم حلّه أثناء الحرب العراقية الإيرانية، عندما اتضح أن شبكات تابعة للحزب داخل الجيش كانت ترسل معلومات عسكرية سرية، لمرجعيتها في موسكو، التي كانت حينها في تحالف مع نظام صدام حسين. وهكذا تم حل عدة أحزاب لأسباب متعددة إلى أن لم يبق في الميدان إلا الحزب الجمهوري الإسلامي، الذي ما إن خلت الساحة له، من أي منافسين من خارج التيارات الإسلامية، حتى انقسم إلى قوتين في داخل الحزب الواحد، سميت الأولى بمجمع روحانيون مبارز، والثانية بمجمع روحانيت مبارز.

حتى يومنا هذا لم يقم أحدٌ، بحسب علمي وقد أكون مخطئاً، بتعريف الفرق الفكري والفلسفي أو المرتكز الفقهي للفرق بين هاذين التيارين، اللذين وصلت حدة تناقض المواقف السياسية فيما بينهما درجة تعطيل مصلحة الدولة من قوة التجاذب بينهما، ما دفع الإمام إلى توجيه قرار بحل الحزب.

هكذا أعطينا درس في الدولة الإسلامية، لم نعرف جوهره حتى اليوم. أين كان الفقه في كل ذلك، ومع من دارت الحقيقة، وأين كانت الشرعية الدينية؟ وحدها كانت المشروعية الشعبية تحسم الأمر، لا من خلال استدلال فقهي، أو توجيه شرعي، ولا حتى بتدخل من الولي الفقيه؛ المشروعية الشعبية كانت تحفظ من خلال الانتخابات، وفوز طرف وخسارة طرف.

هذا الدرس يؤسس لنهضة وعي وإيقاظٍ من الثبات على الأوهام، بأن المسألة الشرعية واضحة، ويمكن الحكم بها وعليها، بالفكر المجرد دون رأي الناس. هذه المقولة سقطت بالتجربة العملية، لتثبت أن رأي الناس هو الضامن وهو المرجّح بين التيارات والسياسات.

التجربة الثانية التي واجهت الثورة الإسلامية، كانت بحد ذاتها تمثل درساً قوياً وصافعاً للوعي الجمعي الإسلامي عند عموم الجمهور المسلم، ولكن بخاصة الجمهور الشيعي.

منذ بداية انتصار الثورة، وفوراً بعد تثبيت الدستور بالاستفتاء الشعبي، ظهرت رغبة جامحة عند أكثرية كوادر وقيادات الثورة، كانت تسعى لتثبيت نائب للمرجعية المتمثلة بالولي الفقيه. فرغم أن الدستور لا ينص على مثل هذا الموقع، إلا أن خوف كل الذين طالبوا بتسمية نائب للولي الفقيه، كانت نابعة من الدرس التاريخي الذي تأسّست عليه الخلافات المذهبية بعد اجتماع السقيفة (سقيفة بني ساعدة في المدينة المنورة)، التي جاءت بأبي بكر كخليفة للمسلمين بُعَيْد وفاة الرسول، رغم اعتقاد البعض، والشيعة بخاصة، أن خطبة الوداع التي جاء فيها بصريح العبارة تقديم علي على أنه وليّ الله وهو بمنزلة هارون لموسى من النبي، ودعاء الرسول له: اللهم انصر من نصره واخذل من خذله. رغم كل هذا التصريح، لم يلتزم الجميع بولاية علي بعد الرسول. تفادياً لمثل هذا الاحتمال، وخوفاً من وقوع فتنة في حال وفاة الإمام الخميني، دفعت الأكثرية من القيادات والكوادر، رغم عدم رغبة الإمام باتخاذ مثل هكذا موقف، إلى تسمية آية الله منتظري كنائب للولي الفقيه.

لكي لا يكون هناك شك في هذه التسمية، ولكي لا يكون ثمّة أدنى مجال للالتباس في حال وفاة الإمام، أنّ نائبه وخليفته هو آية الله منتظري، كان الإعلام الرسمي يتعامل بكل قوة ووضوح مع هذا الموقع في كل الأمور البروتوكولية، وصور آية الله منتظري كانت دائماً، وبشكل رسمي تصاحب صورة الإمام في الاحتفالات والمناسبات، كما في الدوائر الرسمية التي كانت ترفع فيها صورتان دائماً، واحدة للإمام الخميني وواحدة لنائبه منتظري.

وقعت أحداث واختلفت المواقف وكان هناك وجهات نظر متباينة بين الخميني ومنتظري، فتم عزله من منصب نائب ولي الفقيه، مع كل الاحترام والتقدير له بصفته مرجعاً دينياً يقتدى به ويمكن أن يتابع إعطاء دروسه الدينية في الحوزة كما كان وكما حصل فعلاً.

بماذا نستفيد من هذه الواقعة؟ ماذا لو كان الإمام الخميني قد توفي قبل

حدوث الخلاف؟ كان منتظري سيكون خليفةً لا منازع له، وكان سيقود إيران لفترة ما. وماذا كان الحد الفاصل والقيمة الشرعية للتعيين وللعزل؟

أثبتت الوقائع أن المرتبة العلمية لا تكفي للحكم، أو للإجماع على تسليمه الحكم، كما أثبتت أن النزاع على الحكم، له أبعاد غير مرتبطة فقط بالشرع، بل بالتوجهات السياسية والاجتهادات الشخصية في المسألة الواحدة عند كل عالم على حدة. فمع الاجتماع بصفة العلمائية والمرجعية، فإن الاختلاف في الاجتهاد يؤدي إلى اختلاف في القرارات ويؤدي إلى العزل أحياناً وإلى الصراع السياسي، أو العنفي أحياناً أخرى.

الدرس المستخلص من هذه الوقائع أن المهم فيها ليس تطبيق الشريعة من عدمه، بل في كيفية إدارة الاختلاف في وجهات النظر، وضبط إيقاع ووتيرة التناقضات في المواقف السياسية والفكرية والدينية فيما بين المسلمين.

هذا الدرس يمكن أن يساعدنا أيضاً لقراءة علمية منطقية لتاريخنا ولوقائع الصراع السياسي فيه بين المسلمين الأوائل والتابعين منهم، دونما قدسية لا معنى لها لمثل هذه الوقائع والتواريخ، ومن دون تحميل الفقه والشريعة ما لا تحتملانه من آلية لحل الخلافات الشرعية، إذا لم يكن هناك نظم وقبول لمفهوم حق الاختلاف ولمفهوم الاحتكام للشعب.

تمّ عزل آية الله منتظري يوم خميس ولم تنتظر القوة التنفيذية حتى يوم السبت وهو يوم عمل، مع مرور يوم عطلة الجمعة، بل فتحت الإدارات يوم الجمعة ونزعت كل صور آية الله منتظري من الإدارات والدوائر الرسمية والمدارس والساحات العامة والفنادق، وهكذا انتهت المسألة وبدون تعيين نائب آخر لولي الفقيه.

هذه سُنّة البشر في تفاوت أفكارهم وحكمهم على الأمور رغم وحدة الدين والمذهب والمشرب والمسيرة التاريخية والمصير. أين القدسية في ذلك؟

طبعاً سيكون الجواب لا قدسية حتماً، هذه خيارات النظام وقيادته، وهذا رضى الشعب، الذي بأكثريته الساحقة لم يعارض حكم الإمام، وكما لم يعارضه بالتعيين لم يعارضه بالعزل. قلة بقيت محتجة واعتبرت أن في الأمر مؤامرة حاكتها قوى لا تريد لآية الله منتظري أن يكون نائباً لولي الفقيه.

إيران الإسلامية في بداية الثورة، عطلت مناهج التعليم الجامعي لفترة، لأنها كانت تريد أن تحول مناهج التعليم إلى مناهج إسلامية. هذا كان حقها. ما الذي حصل؟

أضيفت مواد لتدريس القرآن وللتعريف بالمذهب وببعض قواعد الفقه، واعتبرت تلك المواد أساسية. لاحقاً أضيفت إليها وصية الإمام الراحل كوثيقة يجب دراستها في المدارس والجامعات.

الهندسة بقيت هندسة، والطب بقي طباً، والعلوم الإنسانية من علوم اجتماعية وسياسية بقيت كما هي. ولقد تنبه آية الله خامنئي لهذه المسألة، ونادى بأكثر من موقف وتصريح وتوجيه بضرورة البحث في علوم اجتماعية وسياسية وعلوم نفس إسلامية، ولكن الأمور العلمية لا تسير بالتوجيه فقط، فالعلة في عدم وجود البحث العلمي على ضوء الحقيقة المحمدية، وغلبة العلوم حتى الإنسانية، على ما يقدمه علماء الغرب من أصول وعلوم. غياب مفهوم الحقيقة المحمدية، كرافعة ودافعة ومنارة العلوم الإنسانية كافة من اجتماعية وسياسية واقتصادية وعلم نفس الأفراد والجماعات، أدى إلى استمرار سيطرة العلوم الغربية في الجامعات الإيرانية، رغم وجود دولة إسلامية، تحت قيادة الولي الفقيه.

رغم وجود واحد من أهم المراجع الدينية في فقه البنوك الإسلامية، وهو كتاب الشهيد العلامة محمد باقر الصدر، إلا أن إيران الإسلامية فشلت فشلًا ذريعاً في إيجاد منظومة اقتصاد إسلامي عمادها البنك الإسلامي اللاربوي، وتعتبر الفوائد على الديون وعلى الودائع واحدة من أعلى الفوائد في العالم،

وهي بنظرنا من أهم العوائق البنيوية التي تعيق تقدم الاقتصاد الإيراني وترفع مستوى التضخم بشكل تلقائي. فالتضخم في كل بلدان العالم علله اقتصادية مرحلية، إلا في إيران فالتضخم هو جزء من البنية الاقتصادية التي تعتمد على نظام بتكي يسعر قيمة المال بأعلى أسعار، هو وهي أصبحت ثقافة لدى الشعب الإيراني الذي يعتبر، من حيث تجربتنا الشخصية المعاشة، أسرع شعب في العالم يُسعِّر قيمة المال، الذي لا قيمة له بعلوم الاقتصاد إلا القيمة الشرائية، إلا في إيران هناك سعر للمال معطوف على المدة الزمنية.

نجحت إيران في تقدمها العلمي والتصنيعي بشكل مذهل، رغم آثار الحرب التي فرضت عليها من قبل نظام صدام حسين. هذه الحرب التي ذهبت بكل مخزون الاحتياط من القَطْع الاجنبي، والتي كلفت البلاد خسائر في البنية التحتية، والخسائر في الطاقة العاملة البشرية بلغت أرقاماً تتجاوز المئة مليار دولار، والنصف مليون شهيد، ومليون عاجز وجريح حرب دائم الإعاقة. رغم ذلك نجحت بنقلة نوعية تصنيعية وعلمية، وتحدت كل العقوبات الدولية التي فرضت عليها وعلى اقتصادها أساساً.

إلا أن هذا التقدم يعود إلى ثقافة إيرانية متأصّلة بالصبر والتحدي، ولكنها فشلت بإعطاء العالم والإسلام خاصة، علوماً إنسانية ونظاماً سياسياً يصلح لمجتمعات لا تدين بالمذهب الشيعي وخصوصاً بولاية الفقيه.

إن سر عظمة تقدم إيران ونجاح مجتمعها يكمنان في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى هي نظرية أن الشعب هو المعيار، التي رسخها الإمام الخميني منذ بدايات الثورة، حتى أصبحت كل شاردة وواردة تعرض على الشعب للاستفتاء والانتخابات تجري في ظل أصعب ظروف الحرب والأزمات الداخلية. هذه النظرية المطبقة في إيران هي التي حمت السلم الأهلي وحافظت على العمران والتقدم في كل المجالات، وحافظت على وحدة النسيج الاجتماعي، رغم تنوعه العرقي والقومي. هذه النظرية غير موجودة لا

في كتب الفقه الكلاسيكي، ولا في أعراف كل الحركات الإسلامية السياسية، اللهم إلا التي التحقت بركب الخطاب الديموقراطي أخيراً، إرضاءً للبيت الأبيض، أكثر منها قناعة متجذّرة في المفهوم.

النقطة الثانية هي التحدي الذي حملته الجمهورية الإسلامية منذ بداية نشأتها فرفعت شعار: لاشرقية لا غربية، أي لا انحياز لا سياسي ولا عقائدي ولا فكري لا للغرب ولا للشرق، الذي كانت تمثله الكتلة الشيوعية. إلتزام إيران العملي بهذا الشعار وضع أمامها تحديات كبيرة في الساحة الدولية، انحسرت مع انهيار الكتلة الشرقية و لينحصر الصراع مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة. هذا التحدي هو الذي يجعل من إيران دولة مستنفرة باستمرار، شديدة الهمة في مواجهة تحديات الصراع الدولي، ما يستدعي إعداداً عسكرياً كبيراً وخطاباً سياسياً مختلفاً عن منظومة السيطرة الأميركية التي تسير في ركابها أكثر الدول. ويدفع إيران إلى تحدي العقوبات وليكون من ثمّ عنوان التطور والتقدم الإيراني في مجالات التسلح والتصنيع والتقدم العلمي، يحمل في جوهره قدرة استقلالية عالية وجرعة من التمايز في البحث عن طرق وبدائل من خارج سياق الهيمنة الأميركية والغربية.

النقطة الثالثة هي المخزون الثقافي الإيراني الذي جمع ما بين التراث الإسلامي الشيعي وثقافة الحضارة الإمبراطورية الإيرانية وإرثها الكبير في فن الإدارة والعمران. فبين عظمة كلٍّ من پيرسيبوليس، عاصمة الأخمينيين ما قبل الإسلام، وأصفهان وبنيانها كعاصمة للدولة الصفوية، لا ينسى الإيرانيون أنهم هم من أمدّوا الإسلام والمسلمين بأعظم فلاسفتهم ومفكريهم وعلمائهم ومديري الشؤون الإدارية والسياسية في الأيام المشرقة من التاريخ الإسلامي، وبخاصة في الحقبة العباسية.

في كل هذه النقاط لا نجد مسألة شرعية واحدة قسرية تفرض على الجمهورية الإسلامية هذه الخيارت أو هذه الاعتبارات. فقد شاهدنا دولاً

تحكم بالشرع الإسلامي، حتى أن لا دساتير لها بحجة أن القرآن دستورها، ولكنها مرتهنة لسياسة الغرب، وليس لديها روح التحدي في العلوم والعمران، ولا أية ظاهرة تقدمية علمية أو عمرانية إلا ما نراه نتيجة عرق وجهد الآخرين المستأجرين بقوة البترودولار، المتوفرة لا عن عمل إنتاجي ولَّدَ هذا النقد بل عن وفرة النفط المستخرج بقوة الغرب وأدواته..

كما شاهدنا دولاً تُحكم من قبل أحزاب إسلامية، كتركيا، لم تتحمل وِزْر التميز عن السياسات الغربية، بل تعايشت معها، وحافظت على عضويتها بحلف الأطلسي، وتأقلمت مع طبيعة عيشٍ مزدوج المعايير الغربية والإسلامية من دون أن يسأل أحد عن مدى جوهرية علاقة هذا الحزب بالشريعة الإسلامية، أثناء وخلال إدارته للحكم. كانت إسلاميته تعبوية لجمع الأصوات، وحركته ومرتكزاته الفكرية وازدواجية مسلكه كلها متفلتة من أية ضوابط شرعية، إلا في المسلكية الفردية.

النموذج الآخر الذي أطلّ علينا بعد سنوات من انتصار الثورة الإسلامية في إيران هو جمهورية السودان. ففي عام 1989 قام عمر البشير الضابط في الجيش السوداني، وبدعم من حزب المؤتمر الوطني بانقلاب عسكري، ضد الحكومة السودانية المنتخبة والمشكلة من أحزاب سودانية، لم تُعرف لا بالكفر ولا بالزندقة، وأصبح السودان كدولة، تقدِّم وتعرّف نفسها على أنها جمهورية إسلامية. لم يستمر شهر العسل بين عمر البشير قائد الانقلاب العسكري وحسن الترابي، أحد أكبر المنظرين للفكر الإسلامي في السودان، فتفاقم الخلاف وأسس الترابي حزب المؤتمر الشعبي، حيث وقعت الواقعة بينهما لأسباب سياسية تتعلق بالسلطة وبطريقة إدارة شؤون البلاد. زُجَّ بحسن الترابي في السجون بتهم متعددة، وبدأت أزمة النظام داخل المجموعة الإسلامية الواحدة التي أتت به إلى السلطة وشكلت الداعم الأساسي له، بل المُنظِّر الفكري لأسسه الفكرية.

سريعاً ما اندلعت أعمال عنف، أدت إلى اقتتال مجموعات من ساكني الجنوب السوداني مع النظام في الخرطوم، هذا الاقتتال الذي استمر لسنوات طوال أدى إلى تقسيم السودان إلى شمال وجنوب وأصبحت الدولة الواحدة دولتين.

عرف الشمال بأنه إسلامي، وعرف الجنوب بأنه مسيحي، رغم أن المسيحيين فيه لا يصلون إلى ربع عدد سكانه، في حين أن الأغلبية هم من الوثنيين. هنا تنجلي ماساة إسلامية بإمتياز. في سؤال وجه للمسلمين وللإسلاميين خاصة: أين كنتم كل هذه السنين أمام هذا الجمع من أبناء وطنكم من غير المسلمين والمسيحيين؟

هذه الرسالة التي تسعون للحكم تحت رايتها، وتنقسمون على تفسيرها ويزج بعضُكم بعضاً في السجون، أين كانت، عندما كانت تأتي الإرساليات من آخر الدنيا، فتنجح بتنصير بعضهم، وتعالج وتعلم حتى الذين لا يتنصّرون منهم؟ أين كان إسلام دين الرحمة بالعباد، ودين إخراج الناس من الظلمات إلى النور، في سياستكم الجنوبية؟

لن نسال هنا عن التأخر العمراني والاقتصادي في بلد مليء بالخيرات، لم تظهر ملامحها إلا عندما جاء الآخرون عبر الحدود ليستخرجوه من باطن الأرض، ليعود جزء من ريعه على خير البلد.

لم تكن أزمة الشمال والجنوب قد انتهت بعدُ حتى تفجرت أزمة دارفور، وهنا ليس للمسألة الدينية مكان، بل هي عشائرية قبلية وإثنية. لماذا إذاً يفشل الإسلاميون بحل مثل هذه الإشكاليات؟

لايكفي لوم المتآمرين من القوى المتربصة بالسودان وشعبه وثرواته. سنوات وسنوات مضت والإسلاميون لم يحرثوا ولم يزرعوا في البنيات السليمة والأماكن الصحيحة، لكي يحصدوا نجاحاً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

هنا أيضاً لم يكفِ رفع الشعارات الإسلامية، والاحتماء بالدين السياسي لكي يتقدم السودان وينجح في إرساء نظام يتساوى مع جوهر الرسالة، ويعبر بالوقائع عن دور بنّاء لتبني ما يعرف بالنظام الإسلامي وليحكم بالشريعة.

شاءت الظروف أن أزور السودان مع بعض الأخوة لأسباب تجارية، وكانت الزيارة في نهاية القرن الماضي أي سنة 1999، وجدنا البلد يراوح مكانه وكأنه ما زال يعيش سنوات بداية القرن العشرين. المباني التي يمكن أن تحظى بهذه التسمية، وترتفع إلى أكثر من ثلاثة طوابق كانت من مباني عهد الاستعمار الإنكليزي.

أكثر الطرقات في العاصمة لم تكن معبدة، والوضع الصحي واضح من ظاهر البلد؛ حيث القمامة منتشرة، والبنية التحتية تعاني من عدم التنظيم، وليس من ضعفه، أما الوضع الصحي للمستشفيات فشكّل لنا صدمة كبيرة، حيث لم يكن هناك سوى المستشفى العسكري، التابع لوزارة الدفاع، الذي كان يمكن أن يسمى بالمستشفى. وكان هناك بعض المحاولات المتواضعة، لبعض المشافي التي تعتبر بمستوى المستوصفات، التي أشرف عليها بعض الأطباء أو الميسورين من الذين أرادوا تقديم خدمة ما.

الأموال كانت تذهب إلى مستشفيات الأردن ومستشفيات بريطانيا في الدرجة الأولى، لكي يتلقى المواطن السوداني العلاج خارج وطنه.

لم يكن الشعب السوداني فقيراً، ولم يكن ينقصه الأطباء وهم يعملون في الدول العربية وحتى في بلاد المهجر كأوروبا والولايات المتحدة، إلا أن النظام العام، وأجواء عدم الاستقرار، لم تكن لتجذب هؤلاء، لا للاستثمار في بلادهم، ولا حتى للبقاء فيها.

وزير الصحة لم يخجل يومها بأن يعلمنا أن السودان كدولة لا يستورد الأدوية، بل يعيش على المساعدات من المؤسسات الأوروبية التي تقدم له الدواء كمساعدات لدولة فقيرة. بالطبع نقص الدواء وغياب الكادر الطبي،

وضعف البنية التحتية للمستشفيات، جعل من السودانيين واحدة من أكبر الجاليات العربية التي مارست السياحة الطبية في الدول العربية وأوروبا، وكانت الأموال تخرج إلى تلك الدول لعلاج «المسلمين» الذين يعيشون في ظل «الدولة الإسلامية السودانية».

الخلاف السياسي مزّق تحالف الإسلاميين بدرجة من الحدية لم تعانِ منها الأحزاب غير الإسلامية في كثير من الأحيان. الجنوب انشق عن الشمال تحت شعارات عدم الرغبة في العيش في ظل حكم إسلامي لا يراعي العدالة والإنصاف. لا داعي للبحث في صحة هذه المقولة من عدمها، فالانصاف كان غائباً بين المسلمين كما حالهم مع غير المسلمين. نور الشريعة الإسلامية لم يسطع في السودان كما كان يروّج له في الأدبيات الإسلامية. مع العلم أن أحداً لم يَحُل دونها ودون إعلان الحكومة السودانية بأنها متمسكة بالحق بالشريعة الإسلامية.

أثناء الزيارة كثيراً ما سمعنا من المسؤولين الذين التقيناهم، وهم كثر في مواقع الحكم الأولى، أن الأمور ستتحسن عندما يبدأ استخراج النفط في السودان، وكانت الشركات الأجنبية قد أكدت الاكتشافات.

التقدم إذاً مرتبط باكتشاف النفط، ومرتبط بالاستثمارات الخارجية التي ستبني المشاريع، معتمدة على أن السودان سيشهد طفرة اقتصادية وعمرانية، نتيجة استخراج النفط.

كنت أستمع لهذه التطمينات وأقول بنفسي، هل هؤلاء المسؤولين، لم يسمعوا أبداً بدول تقدمت، اقتصادياً وعلمياً وسياسياً، ولا يوجد فيها نقطة نفط واحدة؟

تقدم السودان، ولكن منقسماً، اقتصادياً بعد ظهور النفط. وبقيت أزماته الاجتماعية والسياسية هي إياها يعاني منها المواطن السوداني، في الشمال كما

في الجنوب، على حدٍّ سواء، بالعدل والقسطاس. وبقيت أزمة دارفور مفتوحة على حرب لا تعرف نهاية لها، رغم وحدة الدين والمذهب بين مكونات قوى الصراع الدائر فيها.

السودانيون المسلمون كانوا راضين عن إسلامهم، المشكلة ليست بالتأكيد في الإسلام، وليس هذا ما نرمي إليه، المشكلة هي في إدعاء من يحكم أنه يحكم بالإسلام، وبأن الإسلام هو الحل، وكأنه نصّ على تنظيم الإدارة والإنتاج والتصنيع والزراعة، ونظم الأمن العام لكل العصور، وما علينا سوى رفع شعار الحكم بالإسلام وبالشريعة وبأن الإسلام هو الحل، حتى تستقيم الأمور.

المسلمون لم يقرأوا تاريخ المسلمين قراءة علمية، ولذلك لم يدرسوا طبائع المسلمين كما هي، رغم وجود الرسالة وكتاب الله بين أيدي الأوائل من الصحابة والتابعين. قرأوا التاريخ قراءة مذهبية أولاً، وقراءة منحازة عاطفياً ثانياً، وألقوا باللوم في تأخرهم على القوة الخارجية ثالثاً. من هنا كانت العلة الأولى، أن بين المسلمين هناك فجوة بين ما يتصورونه من حالهم وأحوالهم، وبين همتهم بالبحث عن الحلول اللازمة لحل مشاكلهم الاقتصادية والتنموية على جميع الصعد الاجتماعية والسياسية كما الاقتصادية.

لم أسمع بأحد قد درس حال الجزيرة العربية وأسباب كمون الركود فيها على مرّ العقود بل القرون. الناظر إلى الجزيرة العربية وأهلها، التي انطلق منها الإسلام ورسالته للعالم أجمع، وبنيت الإمبراطوريات المتعاقبة، من أموية وعباسية وفاطمية وعثمانية بإسمه وبإسم رسالته، إلا أن العمران والاجتماع لم يتقدما في شبه الجزيرة العربية إلا تقدم السلحفاة. لم يظهر في هذه البقعة من الأرض لا فلاسفة ولا مفكرون ولا علماء لا في الفلك ولا في الرياضيات ولا الهندسة ناهيك عن الطب ومتفرعاته. لم يدرس أحد سرّ هذا الركود، حتى خرجت هذه المجتمعات إلى الخارطة السياسية العالمية والخارطة الاقتصادية

والمالية، بعد ظهور النفط في أراضيها. وما زال العمران فيها، بمعظمه، يصمم وينفذ بأيد أجنبية تسمى وافدة ولكنها مكفولة بنظام الكفيل المحلي، الذي ينعم بنتاج أعمالها، الإنشائية والمالية. ولا يستثنى من بلاد شبه الجزيرة العربية من هذه الحقائق إلا بلاد اليمن، وبنسبة أقل في سلطنة عُمان.

ليس لهذا الكتاب أن يعالج هذه الاشكالية، فهي تحتاج إلى كتب وأبحاث متعددة الاختصاصات، ولكن من مهمة هذا الكتاب أن يضيء على مسألة، أن موطئ ظهور الرسالة، ومع عدم وصول قدم الاستعمار المباشر لهذه الأرض، وعدم تحكم أية قوة غربية أو غير مسلمة بمقاديرها، اللهم إلا بعد ظهور النفط، ومع وجود الحكم، الذي كانت تظلله الشريعة الإسلامية، كناظم للشرع وللحكم والقضاء، وذلك على مر القرون، إلا أن هذا الواقع المنسجم، عقائدياً وشرعياً وحتى مذهبياً، لم يساعده ذلك على الارتقاء والتقدم، إلا قشرياً مع الطفرة النفطية.

إن تسليط الضوء على اختلاف التجارب في عصرنا الحالي، ما بين التجربة الإيرانية، والتجربة السودانية، والمحاولات البائسة لإقامة إمارات إسلامية في أفغانستان وغير أفغانستان، تقوم على أسس القراءة الظلامية لمفهوم الحكم بالشريعة، والعمل بحد السيف، أو بالقوة القاهرة لفرض الدين والتدين، مروراً بالمحاولات البائسة لحركات إسلامية، رفعت شعار الإسلام هو الحل، ولم تقرأ واقعها جيداً، بل تحالفت مع قوى الغرب للوصول إلى أهدافها، هو موضوع يجب بحثه بهدوء وتأنٍّ وتعمق لأنه يمس أسس وجودنا الفكرية، وسلوكياتنا السياسية، وطموحاتنا المستقبلية.

استراتيجية تصحيح المسار

إن القاعدة الذهبية لوضع أية استراتيجية تكمن في تحديد دقيق للهدف أو للأهداف التي تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيقها. بدون أهداف واضحة تصبح الاستراتيجية دراسات مجردة وتتصف فيها المقولات والمعلومات والامكانيات على غير هُدىً وبدون هدف للتحقيق.

عملاً بهذه القاعدة نحدد الهدف الأساسي والاستراتيجي لهذه الاستراتيجية، والأهداف الثانوية المحيطة بها أو المتضمنة إياها للوصول إلى الإطار العام للهدف الاستراتيجي.

الشرط الثاني لنجاح أية استراتيجية هو تطابقها مع الواقع ومع إمكانات الواقع الموجود، دون نسيان أو التغافل عن الإمكانات التي يمكن إيجادها لاحقاً أو العمل على تراكمها لتشكل روافد للإمكانات الموجودة أصلاً، وتالياً تكون عملية رفد الإمكانات ودعمها وتقويتها وتطويرها المستمر، سِمةً من سمات الاستراتيجية التفاعلية، وصفة من صفات العمل المتراكم المقيم باستمرار لإعادة صياغته وتطويره بشكل مستمر. هكذا تكون الاستراتيجية تفاعلية متطورة متحولة صعوداً نحو تحقيق الهدف أو الأهداف.

الشرط الثالث، يتعلق بالإحاطة الكلية لجميع المستويات التفاعلية. فلا

يغيب عنا أن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً محورياً اليوم في الصراعات الدائرة، إلى جانب الحكومات المحلية والإقليمية والدولية. وتالياً التكامل في العمل الاستراتيجي الذي نبحث عنه يطال مهمات للمستوى الحكومي، ومهمات للمستوى غير الحكومي.

الشرط الرابع، يتعلق بالخطاب السياسي والاجتماعي، المحلي والإقليمي. ذلك أن العالم اليوم يعيش حالة سيولة قوية بانتقال المعلومات والمواقف والتصريحات، بحيث أنه أصبح من الصعب بمكان تفصيل خطابات ومواقف ورسائل تَهمُّ، ما يسمى عادة بالداخل، من دون الأخذ بعين الاعتبار أثر ذلك على الخارج أو الدولي، والعكس صحيح.

تعريف الأهداف الاستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي الأول والأساس، هو الوصول إلى بناء منظومة سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية، في المنطقة. نسميها «الكونفدرالية المشرقية». **(المشرقية هنا ليس لها علاقة بالجغرافية، بل تعريف يرتبط بمفهوم شروق الشمس، أي الإشراق، من حيث تبزغ الأفكار الايجابية، التعريف بذاته هو برنامج له مضمون سياسي فلسفي اجتماعي)**. هذه المنظومة السياسية، الاجتماعية، الأمنية والاقتصادية، ستبنى من خلال تقدم المفاهيم المتعلقة بها، ومن خلال تقدم الإنجازات المنوطة بها أيضاً. ولسوف نوضّح ذلك. الأهم في هذه الفكرة، هي أنها المحرك الأساس والهدف الأكبر لاستراتيجيتنا، فهي إيّاها هدف بحد ذاته، مثلما هي محرك وعامل دفع لبقية مكونات استراتيجيتنا.

- الهدف الاستراتيجي الثاني، هو تحقيق التحرر الوطني في المنطقة، من الوجود الصهيوني، ومن النفوذ الغربي والدولي عموماً. أي تحقيق مبدأ الاستقلال الناجز.

- الهدف الاستراتيجي الثالث، هو تحقيق الوحدة الاجتماعية لمكونات الإقليم، التي تتشكل من عدة قوميات، وأديان ومذاهب وإثنيات، كما أنها تنقسم على نفسها في بعض المواقع السياسية عامودياً، وبحدة لا تقل عن حدة الانقسامات الدينية المذهبية، ألا وهي الانقسامات بين الديني والعلماني. (إن تحقيق الوحدة الاجتماعية في الإقليم متعدد القوميات والديانات والمذهبيات، هو بحدّ ذاته رسالة للبشر وللعالم بضرورة وبإمكانية التعايش في ظل العدل والأفكار الاستشراقية، الغرب يقدم نفسه على أنه حامي حقوق الإنسان الفرد، نحن يجب أن نقدم أنفسنا على أننا حماة المجتمعات البشرية المتعددة وحقها في التعايش السلمي البعيد عن الهيمنة والمتفاعل ايجابياً فيما بين مكوناته).
- الهدف الاستراتيجي الرابع، هو إيجاد التكامل الاقتصادي والتنموي بين مكونات هذه المنظومة، من أجل تأمين الاستقلال المادي والتنموي بشكل فعال، وإيجاد موقع لهذه المنظومة بين المنظومات الدولية الأخرى على خارطة العالم التنموية والاقتصادية. (المنظومة هنا هي مجموعة الدول التي تعمل في ظل الوحدة المشرقية، صاحبة الأفكار الاستشراقية).

تعريف عوامل الضعف والتفرقة:

لا يمكن البدء بعملية عكسية لمسألة الاقتتال والانقسام العامودي، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة البناء للمنظومة المتوخّاة في الاستراتيجية الكبرى، إلا إذا شرحنا أسباب الانقسام وعوامل ديناميكته وتحولاته وتفاعلاته.

يعتقد البعض أن أسباب الانقسام والشقاق هي تاريخية ولا يمكن حلّها، كما يعتقد آخرون أن الاسباب عقائدية ومن ثمّ لا يمكن إلغاؤها أو القفز عنها. ولا ننسى حقيقة أن بعض الانقسامات سببها الأدوار الخارجية التي تؤججها، ولكن هذه الأدوار تتعامل مع أسباب موجودة، ولم تخترعها. ومن ثمّ فإن الدرس الأول الناتج عن هذه الحقيقة، يتعلق بمسؤوليتنا نحن في طريقة تحديد

الأسباب الكامنة وإيجاد ديناميكية عكسية لمنع تفجرها، وعدم السماح للأعداء بإيجاد ديناميكية مخالفة تهدف إلى تأجيجها.

ان أسباب الانقسام الفكرية أو الاجتماعية أو السياسية لها ديناميكيات خاصة بها وبتفاعلها، لها ديناميكيات تتعلق بنقلها من حيز الخلاف النظري حتى انتقاله إلى حيز الاقتتال العنفي مروراً بكل أنواع التجاذبات والصراعات الأقل حدة.

ولذلك فان جوهر ديناميكة هذه الاستراتيجية التي نحن بصدد الإعداد لها، هو إيجاد الديناميكيات الإيجابية التي تخدم أهدافنا، وتحديد الديناميكيات السلبية، سواءٌ التي يحركها الأعداء، أو تلك المتعلقة بجوهر الخلاف نفسه والكامن بالهويات المتعددة، أو المصالح المتصارعة، أو الرؤى المستقبلية المتباعدة.

إن ما يوحّد القوى الاجتماعية أو يقرب الشعوب المتباعدة والمتباينة، هي العوامل التالية:

- عدو أو خطر مشترك تواجهه القوى المتعددة بشكل جماعي. فالخطر الخارجي يوحّد المتعدّد والمتفرق تحت ضغط ما يتهدد الجميع.
- هدفٌ أو آمالٌ أو طموحاتٌ أو مهماتٌ مشتركة تعود منفعتها أو نتائجها على الأطراف كافة.
- إحساس بضرورة إنجاز المهمة أو الهدف لأن فيها ضمانة مستقبلية أو آنية تضم ما يعتقده الجميع أنه أمر ضروري تحقيقه، إما لدواعٍ عقائدية، كوحدة الأمة والعقيدة، أو لدواعٍ فلسفية سياسية اجتماعية تؤدي لتمايز الجماعة التي تتبنّى هذه الأهداف وهذا المسير والمصير، تجاه دورها أو مكانتها بين مكونات المجتمع الدولي أو الإقليمي.(نظرية البقاء والترقي مثلاً، أو نظريات الرضى الإلهي والاعتقاد الديني، أو دوافع الأمل بالمستقبل المؤمّن عن طريق هذه الفكرة أو السياسات إن طبقت).

لو اسقطنا عملياً هذه الأسباب والدوافع على حركتنا وسلوكياتنا في المرحلة الأخيرة من العقود الثلاثة الماضية على الأقل لوجدنا أن الأخطاء تتمركز في النقاط والمواقف التالية:

- لقد تم مواجهة خطر الاحتلال الصهيوني بشكل متفرق، فرغم التنسيق والتعاون، السياسي والعسكري، الذي كان أكثره خفياً عن الرأي العام، فإننا خضنا هذا الصراع ضمن أطر وتشكيلات طابعها مذهبي، أو ديني، أدى بطبيعة الأمور إلى ظهور مقولات: المقاومة الشيعية، مقابل اللامقاومة السنية، وإلى ظهور مقولة مقاومة الإسلاميين مقابل العلمانيين. إن التأطير المنفصل يؤدي إلى تسجيل النقاط الإيجابية أو السلبية لصالح الهوية الدينية أو المذهبية، ولا يؤدي إلى تسجيلها سلباً أو إيجاباً لصالح العموم، ولو أنها بنتائجها السياسية والأمنية والاقتصادية قد تعود بالنفع أو الضرر على ما هو أوسع من هذه الهوية المذهبية أو الدينية أو تلك.(نظرية الغلبة، التي تؤدي إلى الهيمنة).

- لقد تعرضت المنطقة لعدوان خارجي على مراحل متعددة، ولكن كان أهمها وأكثرها خطورة هو احتلال العراق. هذا الخطر الخارجي الذي كان من المفترض مواجهته بشكل متحد، تباينت المواقف منه على أسس مذهبية ودينية وعرقية، بحيث أن ما كان المطلوب منه أن يوحِّد، كخطر خارجي، أدى إلى مزيد من الانقسام، حتى وصل إلى حد الإحتراب والاقتتال. من الغباء القاء المسؤولية على القوى الأجنبية بالمسؤولية عن هذا الانقسام، وطالما أننا نحن من أردنا مواجهة الخطر الخارجي بمواقف متباينة، فالعدو استفاد وأجّج ولكنه لم يوجد أسباب الشِقاق الأولى. ولقد أضيف على ذلك أن التشكيلات السياسية التي تواجه الواقع في العراق على جميع الصعد تواجهه بتنظيمات دينية مذهبية، أو قومية أو عرقية، حتى أصبحت جملة «المكونات العراقية» الجملة الأكثر تداولاً في القاموس السياسي

العراقي، وتعني حساب موازين الأعداد للمذاهب الدينية والمذهبية والعرقية، وليس للمشاريع السياسية، كما يجب أن تكون وكما هي في بلدان تعتمد المواطنة كأساس لحسابات المواقف السياسية. فليس هناك مواطنة وشعب موحد، ولكن مكونات تتفاعل في الإطار الجغرافي المسمى بالعراق. وهنا بدأت الدولة العراقية تغرق وتذوب في تناقضاتها ولم يبق منها إلا هيكلها.

- إن ما يمكن أن يوحِّد المجتمعات البشرية، هو إتفاقها علىٰ هدف مستقبلي تسعى إليه وتعمل على تحقيقه. هذا الهدف قد يكون اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، ودوافعه قد تكون متعدده: إما لوعي مصلحي مادي، وإما لسبب عقائدي، أو بسبب المخاطر والتحديات التي تهدد الوجود. في مجتمعاتنا اليوم، ومع تراجع نسبي لمفاهيم القومية والوطنية لصالح المسائل الدينية. ولا يمكن إنكار أن الفضاء السياسي مليء بالتصورات والمفاهيم الدينية العقائدية، التي تحرك المجموعات الطائفية والمذهبية وتعمل على تأطير فكري للأحزاب والمنظمات العاملة في الحقل العام، بل ترسم سياسات لدول في المنطقة.فإن من أهم هذه الأفكار التي تعتبر من المحركات الأساسية للحراك في المنطقة اليوم هي: نظريات ومعتقدات عصر الظهور، عند الإمامية. وأحلام وضرورات إقامة الخلافة عند أكثر التشكيلات السنية، مع خصوصية تركية في محاولات الاستفادة من السيولة السياسية والإحتراب في المنطقة، لإعادة إحياء العثمانية في المنطقة، كقوة مهيمنة مسيطرة تحقق مصالح تركيا ودورها القيادي الذي تحلم به، وذلك على حساب أدوار قوى إقليمية أخرى، قد يكون لها تصورات ومصالح تتناقض حتماً مع التوجهات العثمانية. كما أن الحديث المتكرر في الإعلام عن «الدور الإيراني» والمصالح الإيرانية، هذا الدور غير الواضح، وهذه المصالح غير المعرّفة، يزيدان الريبة والخوف، وهما عاملان من عوامل

تجميع المعارضة، من منطلق أن «الناس أعداء ما جهلوا»، وهذه مهمة يجب التصدي لها.

- إن الفراغ الاستراتيجي الذي ولّدته التراجعات الأميركية الكبرى، والذي أدى بحلفائها إلى حالة من الهلع والخوف من هذا الفراغ، ما أدى إلى تقدمهم للإمساك بورقة الصراعات المحلية والعمل على إدارتها، في محاولة لتحسين مواقعهم، بعد الانسحاب الأميركي والتراجع في القدرات الأميركية المؤثرة على موقعيتهم كحلفاء، أدى كل ذلك إلى أدوار تدميرية في المنطقة نتيجة لهذه الصراعات التي تحتاج الى، إما تطمين هذه القوى لمستقبلها، وإما لحسم الصراعات معها لإجبارها على تغيير سلوكها ومسيرتها. إن الاستراتيجية التي نعدّها ستجيب على هذه المهمة.

العمل الجبهوي إطار للتوحيد:

مما تقدم علينا البدء بالعمل المعكوس لإعادة ترتيب العلاقات والأطر الأقرب ثم الأبعد لإيجاد الأطر المشتركة للعمل، لما لها من تأثير على الأفكار العمومية ونظرتها للأمور. ولما لها من أدوار لسد الثغرات التي يمكن أن تدخل منها مؤامرات الأعداء.

العمل الجبهوي يؤدي إلى وحدة البرامج والأهداف والشعارات بشكل واضح، ما يؤدي إلى المزيد من الحشد والاستقطاب والفعالية، من دون المساس بخصوصية كل منظمة أو حزب أو فريق. العمل الجبهوي يخدم الوحدة في الأهداف ضمن التنوع في المشارب العقائدية أو الفكرية.

العمل الجبهوي عندما يكون في إطار الوطن الواحد، فهذا يؤدي إلى وحدة داخل الوطن، أما عندما يكون بين أفرقاءٍ من أقطار متعددة، فإنه يؤدي إلى تطوير وتفعيل العمل الإقليمي أو الدولي.

العمل الجبهوي يمكن أن يضم فرقاء يمارسون العمل المسلح والمقاومة المسلحة، كما يمكن أن يضم قوى لا تمارس هذا النوع من المقاومة بل أشكالاً أخرى تتناسب مع تكوينها وهويتها وأفكارها، ولكن العمل الجبهوي يسمح لها بالاتحاد مع قوى تمارس أنواع المقاومة كافة.

العمل الجبهوي يمكن أن يضم قوى من أيديولوجيات متعددة، مع المحافظة على وحدة الأهداف ووحدة مراحل التنفيذ والتنسيق على مستويات الأصعدة المختلفة.

العمل الجبهوي يردف بعضه بعضاً، بمعنى الدعم العسكري كما المادي كما المعنوي كما الإعلامي.

من هذه المنطلقات ولهذه الأسباب فإننا نقترح الإسراع بإقامة جبهة المقاومة الإقليمية، التي يمكن أن تسمى بالجبهة المشرقية لتحرير فلسطين، والتي تضم كلاً من حزب الله وحماس والجهاد والمنظمات اللبنانية والفلسطينية كافةً، بداية، التي تعمل من أجل تحرير فلسطين، على أن ينضم إليها لاحقاً كل من يرغب من المنظمات التي تعمل في دول الإقليم لمثل هذا الهدف، حتى ولو لم تكن على تماس مباشر مع العدو الصهيوني. إنّ مجرد تشكيل هذه الجبهة، يضع حداً فاصلاً في وجه عملية تقسيم المقاومة إلى شيعية وسنية، علمانية ودينية، محلية أو إقليمية.

هذا الإقتراح قابل التحقيق، ومردوداته التفاعلية عالية جداً. وهو يعتبر عاملاً تفاعلياً يخدم الأهداف الاستراتيجية لاستراتيجيتنا.

الإطار الجبهوي يمكن أن ينتقل وبسرعة قياسية من مجرد الإطار السياسي الجبهوي إلى الإطار العملياتي، أي القيام بعمليات مشتركة. هذه العمليات ستقلب المعادلات الإقليمية والمذهبية والسياسية بشكل أوسع رأساً على عقب.

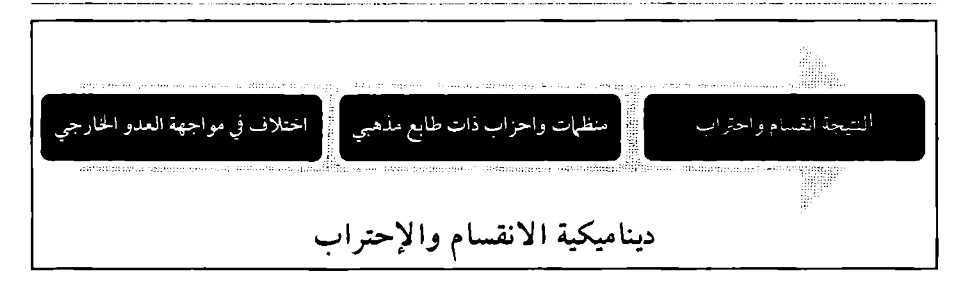
إن شعارها: الجهاد المشترك، مدخل للتوحيد والنصر.

العلة الكبرى التي كان لها تفاعلات سلبية، وأثرت على مناخات المنطقة ككل، هي الموقف من الاحتلال الأميركي للعراق، الذي يمكن أن يتكرر كعامل تفرقة مرة أخرى في حال لم يؤخذ موقف واضح وموحّد برفض الائتلاف الذي تقوده أميركا في العراق وسوريا. هذا الائتلاف من الواضح أنه يريد تقليل خسائر الولايات المتحدة في المنطقة، وإعادة إدخالها كلاعب أساسي وناظم للتوازنات فيها، بعد أن فقدت أميركا هذه المزايا بسبب فشلها العسكري بالاحتلال المباشر. على القوى العاملة ضمن استراتيجيتنا أن توضح مواقفها وتعمل ضمن الإطارات الجبهوية التي تجابه هذا التدخل وهذا الدور الأميركي، فتتم بذلك عملية إصلاح ما أفسدته المواقف الرمادية أو المتحالفة حتى مع الولايات المتحدة أثناء مرحلة الغزو الأولى. هناك فرصة لإعادة إصلاح ما أفسدته هذه المواقف، وإعادة إظهار الموقف العراقي، بمكوناته جميعها إذا أمكن، بأنه متّحد حول محاربة الولايات المتحدة، وبأن مقاومته لهذا النفوذ ستكون من خلال تمتين الوحدة الداخلية العراقية، ومن خلال تطوير التنسيق وتوحيد الجهود مع القوى الإقليمية المشاركة بهذه المقاومة.

الخطوات العملية لذلك: على صعيد المنظمات غير الحكومية يمكن أن تُشكَل قوات لمقاومة هذا المشروع بشكل جبهوي، وعلى صعيد الحكومات يتطلب تنسيقاً علنياً وواضحاً بين كل من دمشق وبغداد وطهران في هذا المجال.

هذا الحراك وهذا التوجه سيُدعمان حتماً من حلفاء دوليين كروسيا والصين.

هذ الحراك في العراق ومنه، يجب أن تكون مهمته مزدوجة: المهمة الأولى منع الولايات المتحدة وحلفائها من تمكين أنفسهم والتموضع في موقع الحكم أو المقرر لمَوازين القوى في المنطقة. المهمة الأخرى هي مسح كل بقايا الآثار السلبية للمواقف الرمادية أو السلبية من مسألة احتلال العراق.



وحدة موقف وسلم اهلي | عمل جبهوي متعدد المذاهب والهويات | وحدة موقف في مواجهة العدو

ديناميكية الوحدة والسلم الاهلي

لتفعيل هذه الديناميكية الإيجابية، المطلوب إعادة صياغة الخطاب (الشيعي خاصة) في العراق لمواجهة الأدوار الأميركية والوجود الأميركي في هذا البلد. المواقف والعمل في إطارها، يجب أن يكون واضحاً لا لَبْس فيه، ليس موسمياً ولا انتقائياً (المطلوب رفض كامل للأدوار الأميركية وللحضور العسكري في العراق). ويجب أن يترجم بمواقف واضحة وحتى عسكرية عملية أحياناً. (وهي الوحيدة القادرة على إختراق خطاب التشكيك).

المواقف في العراق يجب أن تتناغم، بالنسبة للقضية الفلسطينية، مع مواقف المقاومة في لبنان. وهذا يتطلب إبراز المشاركة في البيانات والنشاطات وبخاصة في المناسبات الموسمية أو العرضية. (كيوم القدس أو أثر أحداث جسام، الخطر على المسجد الأقصى عنوان مهم يجب العمل عليه).

إصلاح الموقف في العراق، بالنسبة لموضوع مقاومة الاحتلال والأدوار الأميركية، والإلتزام بالقضية الفلسطينية، هي بداية إصلاح الديناميكية الأولى التي أدت إلى اتساع الشرخ المذهبي في المنطقة.

أما في لبنان وفلسطين وسوريا فإن العمل الجبهوي يجب أن يشمل كلاً من المقاومة الإسلامية في لبنان، حماس والجهاد وباقي الفصائل المقاومة، وجبهة المقاومة العربية السورية في الجولان، هذه الجبهة التي لم يعلن عنها رسمياً، ولكن أعلن بطريقة غير رسمية وبدون إعطاء إسم لها، عن عملياتها ـ يجب أن يشكلوا جميعهم العمل الجبهوي لتحرير فلسطين. وبالتالي يتم كسر الحلقة المفرغة التي تحمل بذور الانقسام والتحريض، من خلال ديناميكية معكوسة بالعمل الجبهوي تحت شعار وحدة الجهاد لتحرير فلسطين.

هذه الجبهة يمكن أن يكون لها جبهة أنصار من الأحزاب والمنظمات العربية والإسلامية والدولية، اليسارية وغيرها من المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، وتنبسق عبر مؤتمر عالمي، ليس لنصرة فلسطين، بل لنصرة جبهة المقاومة بالذات.

إن العمل الجبهوي، سيعيد الألق للقضية، ويعيد الوحدة العضوية والتنظيمية لفصائل المقاومة، رغم تنوعها المذهبي والسياسي الوطني، ويحيطها بشبكة أمان عالمية تجمع المنظمات الدولية والإقليمية التي تدعم المقاومة كافة.

العمل على الصعيد الحكومي:

المستوى الثاني التكاملي والتفاعلي في استراتيجية تصحيح المسار، يتعلق بالمستوى الحكومي.

الحكومات والدول تتعرض لضغط وتآمر على أمنها، من خلال خلخلة أوضاعها الداخلية، وأصبح من الواضح أن الأعداء لا يستطيعون إخضاع المنطقة من خلال التدخل العسكري المباشر. لذلك هم يلجأون لتحريض الداخل، ولإيجاد فوضى، يعتبرونها خلاقة، لأنها تساعدهم، عملاً باستراتيجية التفكيك لإعادة التركيب، وعملاً باستراتيجية الصراعات البينية

التي تؤسس لوعي زائف، وعملاً بسياسة واستراتيجية التأثير بالتواتر ونظريات الدومنو، أن يوجهوا المنطقة بإتجاه الصراعات التي يريدونها، ويؤثروا على وعيها، وتالياً العمل على صياغة وعيها من جديد.

الحكومات تتعامل مع كل هذه الاستراتيجيات بطريقة دفاعية وأقل من وقائية. ونعني بالوقائية الاستباقية بتحصين الوضع الداخلي ضد مثل هذه الأساليب. ولكننا نعتقد أن خير الدفاع هو الهجوم، والهجوم هنا يكون بملء الساحات بالمشاريع السياسية المحركة والجامعة والمؤطّرة، التي تجعل القوة الشعبية فاعلة وليست منفعلة، والتي تأخذ العدو بديناميكية الحركة الواعية التي تجعله هو في موقع الدفاع واللهاث وراء تراكم إنجازاتنا.

الدول الأكثر تضرراً مما يحدث، هي إيران والعراق وسوريا. سوريا والعراق تدور الحروب على أراضيهما، وإيران هي المستهدف الأساسي من هذه الحروب.

إن أسلوب التعاطي مع هذه الاستراتيجيات الخداعة، التي لا تقوم على الفعل العسكري المباشر، لا يمكن مواجهتها فقط يالمقاومة المسلحة، خصوصاً أن مسألة الاقتتال هي جزء أساسي من أهداف الأعداء، ولذلك يجب علينا أن نحصن استراتجياتنا بوضع صور وأطر واضحة تستهدف تأمين الحشد الأكبر لسياساتنا، وهذا لا يمكن أن يتم في ظل ضبابية العلاقات بين الحكومات الثلاث، التي يُترك تفسير جوهرها للإعلام المعادي، بسبب عدم وضعنا لها في إطاراتها العلنية التي لا يشوبها شائبة. بل على العكس، إن توضيح الأطر ضمن سياسات وعناوين سياسية إقليمية واضحة، يؤمن لنا الحشد المطلوب، ويفوت على الأعداء إمكانية الصيد بالماء العكر من خلال خلق تصورات غير واقعية أمام الرأي العام لشعوب المنطقة، استطاع من خلال تنفيذ مثل هكذا أساليب أن يوجد الفِرقة والتباعد والاحتراب، بين أصحاب المصلحة الواحدة والتوجهات المشتركة.

إن جزءاً مهماً من عملية تصحيح المسار، يكمن في إنشاء تحالف بين الدول، يحمل إسماً واضحاً، وسياسة واضحة، ليس تجاه السياسات الإقليمية والدولية فقط، بل يجيب على حاجات المكونات الدينية والمذهبية والقومية لشعوب المنطقة كافة، على صعيد مسائل تتعلق بالحكم والقانون والتنمية والسياسات الداخلية، ومشروعية النظم، فضلاً عن مشاريع التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني التي تراعي تحقيق مصالح الجميع.

إن هذه الدول الثلاث بما تعاني من أخطار واحدة من المصدر والمحرك ذاته والأدوات والأهداف، عليها أن تجيب بشكل جماعي على هذه الأخطار.

إن صياغة مثل هكذا حلف علني بسياسات دولية إقليمية محلية، تطال نواحي التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعرّف تعريفاً عادلاً متساوياً للمواطنية، بغض النظر عن الدين والمذهب والعرق، تضع مهمة إنجاز مرحلة التحرر الوطني نصب أعينها، كهدف أساس للقاء فيما بينها، وتضع الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي كهدف ثانٍ يطمئن الجميع، هو الذي يقلب استراتيجية المنطقة ومسارها ومصيرها اللذين يتحركان باتجاه المزيد من الحروب والاقتتال والتفكك والضعف، ليصبح للمسار المزيد من القوة والتحرر والتوحد والتقدم.

إعلان الحلف بين الدول الثلاث يمكن أن يتمحور حول مواجهة ثلاث مسائل: المسألة الأولى محاربة الإرهاب، وقد امتدت المنظمات نفسها عبر الحدود لتنتشر في بلدين من بلاد هذا المحور، وهي تهدد كل دول الجوار.

المسألة الثانية، التعاون للرد على أي عدوان خارجي يهدّد إحدى دول التحالف، كما يعلن التزامه بالقضية الفلسطينية ومبدأ دعم المقاومة في وجه الصهيونية تحت مبدأ حق العودة وتقرير المصير، وتحرير الأراضي العربية المحتلة في لبنان وسوريا.

(هذه الصيغة ترضي الجميع وهي مفتوحة على كل الاحتمالات، فيها

القرارات الدولية وفيها حق العودة وتقرير المصير، بما يعني صراعاً جذرياً مفتوحاً مع العدو).

المسألة الثالثة هي إعلان النية لإقامة سوق حرة مشتركة بين الدول الأعضاء وتطويرها بشكل مراحل لاحقاً حتى قيام كونفدرالية إقليمية تحقق: التحرر الوطني، السلم الأهلي والاجتماعي لمكونات الإقليم الشعبية، التطور الاقتصادي والتنمية المشتركة المتكاملة.

إن الحلف يمكن، بل يجب أن يعلن، أنه منفتح للتعاون ولإضافة أعضاء جدد شرط الإتفاق ومراعاة الشروط التالية:

إضافة للنقطتين المذكورتين سابقاً: أي التصدي للإرهاب ودعم المقاومة والتصدي لأي عدوان خارجي والرد عليه بشكل جماعي، يجب أن يكون هناك شرط إضافي للعضوية، ألا وهو المشروعية الشعبية لأي نظام أو دولة تريد أن تنضم لهذا الحلف.

إن إعلان هذا المبدأ على ضرورة مشروعية النظام الموجود في أية دولة تريد الانضمام للتحالف، أن تكون دولة تراعي الحقوق السياسية لشعبها، وأنها تلتزم بالتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات (وهو مبدأ الإمام بأن المعيار هو الشعب)، يعطي حصانة للدولة العضو، ويعطي ثقلاً معنوياً لمثل هذا الإعلان للدولة العضو لأنها التزمت، ليس فقط عبر نصوصها الدستورية في بلدها، بل جعلت ذلك التزاماً إقليمياً مع دول التحالف التي أصبحت، أو تريد أن تصبح، عضواً فيه.

إن الإعلان عن هذا التحالف، الذي يمكن أن يتم من خلال مؤتمر واحد بين الرؤساء، يُستَلحق به إعلان نيات عن العمل من أجل إقامة منطقة تجارة حرة بين بلدان التحالف، والبدء بتحضير الدراسات والقوانين

والتنظيمات المتعلقة بإقامة مثل هكذا كونفدرالية، ومن ثم تنظيم الاستفتاءات بين شعوب التحالف، من أجل الموافقة على إنشاء كونفدرالية بين دول التحالف، تحصن بها أهداف ومصالح دول التحالف، وتترك الباب مفتوحاً أمام عضويات إضافية، لدول أخرى قد ترغب بالإنضمام للتحالف أولاً، وللكونفدرالية ثانياً بشرط الإلتزام بمحاربة الإرهاب، بدعم المقاومة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحرير باقي الأراضي المحتلة، وإقامة المنطقة التجارية الحرة، والأهم الإلتزام بمعيار المشروعية الشعبية، وتداول السلطة والإلتزام بالتعددية الحزبية.

إن هذا التحالف الذي سيضم أكثر من تسع قوميات، ويضم المكونات الدينية والمذهبية في منطقة الشرق الأوسط كافة، يجب أن يكون نموذجاً للتعايش بين الأديان والقوميات، على ركيزة المساواة والتعاون والتضامن، من أجل تحقيق الحرية والتقدم والتنمية المشتركة والتعاون الإقليمي عوض التصارع والتنازع الإقليميين.

إن هذه الصيغة وهذا الإطار السياسي المفتوح على المزيد من الأعضاء والمزيد من التطوير، حتى إقامة الكونفدرالية، هو المشروع الأمل الذي سيحشد حوله الجموع والإرادات والقوى السياسية والفكرية، وهو المشروع الذي سيعيد للمنطقة مبدأ وحدتها الإمبراطورية التي كانت تعيش فيه وفي ظله لمئات السنين، ولكن بمبدأ المشاركة الحرة والمقبولية الشعبية، عبر الاستفتاءات، والتوازن بالحقوق والواجبات والتعاون بين المكونات القومية والعرقية والدينية كافة، وليس تحت ظل الغلبة والهيمنة، لمكون واحد أو لدولة واحدة.

هذا المشروع يؤمن حشد القوى المنظم والمشترك لهزيمة الإرهاب والتكفيريين. ويؤمن الحشد من أجل تطوير ودعم وحماية المقاومة ونضال

الشعب الفلسطيني، كما يؤمن القوة والحشد من أجل استكمال عملية تحرير الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل. (أي هزيمتها واستكمال عملية التحرر الوطني من خلال هزيمة جميع حلفائها).

الأهم في كل هذه الأهداف أنه يخرج المنطقة من مخاطر التقسيم والتفتيت والخوف منه، ويعكس مسار الأحداث باتجاه الوحدة والتوسع في مجال الخرائط السياسية، ويحشد القوميات والديانات والمذاهب المهددة بالصراعات والتقسيمات كافة، لكي يضعها في حالة فعل إيجابي نحو بناء مستقبل مختار بإرادتها، ويخرجنا جميعاً من تأثيرات المؤامرات وحشرنا في منطق ردود الأفعال، ليضعنا على سوية صانعي المستقبل الحر، المرسوم بإرادة أبناء الإقليم الحرة، وباختياراتهم الجماعية التي تؤمن مصالح الجميع وتساعد على نمو وتطور الجميع.

حلف المشرق، الذي يحمل فكرة المشرق كمصدر للإشراق، ومنابع الفكر الإيجابي، هو عملية ديناميكية تثقيفية اجتماعية اقتصادية قبل أن تكون سياسية. هي عملية تفاعلية، ستملأ الفضاء الإعلامي والسياسي والخطاب الشعبي والحوارات التي ستموج وتهوج من حولها، فتنقل بذلك المنطقة من خيارات الانقسام إلى خيارات التوحّد. من خيارات الإنغلاق والتعصب إلى خيارات الانفتاح ومعرفة الآخر، «لتعارفوا»، لتنقل المنطقة من واقع المفعول به، أو الفاعل بردات الفعل، إلى دور الفاعل بالإبداع والاختيار الحر والعامل في ظلّ الأفكار البنّاءة وليس الهدّامة، الموحِّدة وليس الممزقة، المستقبلية وليس السلفية أو المتأخرة.

إن هذا المشروع يجب أن يُنظر إليه على نطاقه الواسع، كما يجب الحذر من الوقوع في فخ القبول والاكتفاء بإطار التظاهرة السياسية الآنية المحدودة في الزمان والمكان والأهداف، دونما دعم المشروع بقرارات تنفيذية وعملية.

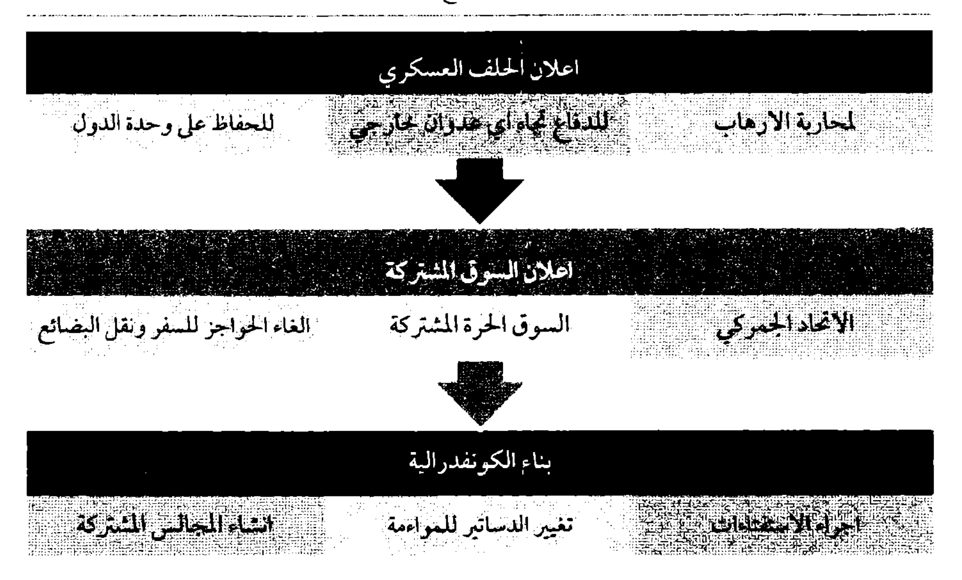
هذا المشروع يجب أن يُقدم بإطاره الحقيقي: على أنه تفاعلي من أجل

التصدي للأخطار القاتلة الآنية، ومن أجل استكمال عملية التحرر الوطني للمنطقة، أي تأمين الحرية الحقيقية السياسية والاقتصادية. كما أنه منفتح نحو آفاق المستقبل ونحو أعضاء جدد بمجرد تأمين شروط العضوية. هذه الشروط التي تشكل بحد ذاتها حماية لأطراف التحالف، **ودعاية ناعمة تتقدم أمامهم**، لتشكل مزيجاً من الهالة والطمأنينة لشعوب المنطقة.(إنهم المتحابّون المتعاونون المستقبليون، عكس المتعصبون المتحاربون المنتحرون بإتجاه المزيد من التشرذم والتخلف والاقتتال).

الاستراتيجية التنفيذية لهذا المشروع يجب أن تدرس بدقة على صعيد الإخراج في الإعلام، وعلى صعيد الحشد الفكري والتأييد من قبل المكونات الشعبية الحزبية والثقافية والإعلامية. كما يجب أن يوضع لها استراتيجية إعلامية خاصة، تشكل العامود الفقري لتقديمها ولتظهيرها، وللمساعدة التفاعلية من خلال الإعلام على تطويره.

إن العمل على إنجاح هذا المشروع السياسي التاريخي الجبار، الذي سيوقظ المنطقة وشعوبها ويخرجها من حال الاقتتال والتشرذم وهدر الطاقات، إلى فضاء التوحد وحشد الطاقات وتطوير ديناميكية الإبداع وحماية المشروعية الشعبية السياسية والقضاء على أعداء المنطقة وشعوبها، وإنجاز مهمة التحرر الوطني وضمان الاستقرار وعملية التنمية والتطور، يحتاج إلى حشد الطاقات الأمنية والسياسية والإعلامية والاقتصادية كافة.

لذلك فإن الخطط التطبيقية ستتناول جميع المكونات من مؤسسات حكومية ومن أحزاب وقوى شعبية ومن منظمات اقتصادية صاحبة المصلحة العليا بمثل هذه المشاريع، بالإضافة للمؤسسات الإعلامية والقوى الأمنية العسكرية والاستخباراتية.



هذه الإجراءات يجب أن تتم بالتدرّج، ولكن الإعلان عنها يجب أن يتم بإعلان واحد وبزمان واحد، لإعطاء الزخم الكامل الذي يؤكد أن التوافقات تتعدى مجرد محاربة الإرهاب.

يتبع الإعلان زيارةٌ للجنة وزراء خارجية دول الحلف للدول المجاورة، أولاً، ولدول الإقليم كافة، وحتى لبعض العواصم الكبرى، وبخاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لشرح أهداف الحلف وبرامجه، وخصوصاً توضيح مسألة أن الحلف ليس مقفلًا أو منحصراً بأعضائه الثلاثة، بل هو يرغب بضم آخرين إليه.

شروط الانتساب للحلف، وللعمل على السوق المشتركة ومن ثم الكونفدرالية، هي بحد ذاتها ستكون محور التجاذب أو التدافع بين دول الإقليم، من يستطيع ويرغب بالانضمام، ومن لا يستطيع، ومن لا يرغب لأسباب خاصة به، أو بسبب ارتباطاته.

وسنوضح ذلك بالرسم التالي:

مؤيد ومشارك دون تحفظ * مؤيد متحفظ على التعاون مع سوريا * متحفظ ومعارض بسبب تورطه مع الإرهاب	مكافحة الإرهاب
مشارك وعضو بالسوق المشتركة * مشارك ببعض الاتفاقيات ومتحفظ على بعضها (نصف عضوية، أو مرشح ضمن مرحلية) * معرض للسوق المشتركة ومنفصل عنها (يعاقب نفسه)	السوق المشتركة
عضو كامل العضوية ومشارك في التأسيس * عضو مرشح لعضوية بعد استكمال الشرائط * عضو مخالف يستبعد نفسه، ويحكم على نفسه بالعزلة أمام نشوء قوة إقليمية موحدة	الكونفدرالية

أسباب عدم الإقدام على المشاركة، أو الموانع التي تقف عقبة أمام بعض الدول للمشاركة، هي ما ذكرناه في شرائط العضوية:

- محاربة الإرهاب والتصدي لأي عدوان خارجي.
- استكمال مرحلة التحرر الوطني، والإلتزام بالقضية الفلسطينية، بمشروعها الجذري، وليس التسووي.
- المشروعية السياسية للنظام. (أي المشروعية السياسية والتزامه بمعايير الانتخابات والتداول السلمي للسلطة).
- عدم عضويته بأحلاف أو منظمات معادية لأمن الإقليم، أو معادية لأهداف الحلف ومن ثمّ لاحقاً لسياسة الكونفدرالية.

الدول في الإقليم ستنقسم إلى ثلاثة أنواع: دول مشاركة ومؤسسة، دول مرشحة للانضمام، وتالياً ستكمل الشروط، ودول معادية، أو لا تستطيع بسبب

تركيبنها وطبيعتها أو ارتباطاتها، أن تكون عضواً. النتيجة على الصنف الأخير، ستكون بمزيد من الضغوط والأزمات الشعبية الداخلية التي ستدفع لتغييره، أو تغيير سياسته من التحول نحو متغيرات تساعد على إنضمامه للحلف ومن ثم للسوق المشتركة ومن ثم للكونفدرالية. شروط نجاح هذه الديناميكية هي المحافظة على إظهار التحالف ومن ثم السوق المشتركة ومن ثم الكونفدرالية على أنها:

- دائماً منتصرة وتؤمّن الأمن للجميع.
- التطور في المجالات الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية.
- منظومة إمبراطورية تؤمن إعادة الوحدة للإقليم، ضمن التنوع والتعدد، بالقبول والرضى، عبر الاستفتاءات والانتخابات، وليس من طريق انتصار عصبية قومية أو إثنية أو دينية أو مذهبية معينة على باقي المكونات. إنها الإمبراطورية المختارة، وليس الإمبراطورية المفروضة.

لماذا الكونفدرالية:

الكونفدرالية هي وحدة بين عدة دول أو عدة أقاليم شبه مستقلة بقوانينها الداخلية، وحدود مكونات الكونفدرالية السياسية محفوظة، وتالياً السعي لإقامة الكونفدرالية يؤمن النقاط التالية:

- الحفاظ على الحدود السياسية للدول المشاركة في الكونفدرالية. وبذلك ليس هناك إلغاء للحدود ولا صراع على تغييرها، بل تغيير وظيفتها إلى الحد الأدنى من العوائق وتحويلها إلى خطوط تكامل وتعاون.
- الكونفدرالية تحافظ على التنوع، وعلى حرية اختيار قوانين وأطر للحكم متنوعة، بما يرضي المكونات المتعددة في جغرافيا الكونفدرالية، ولكن بشرط عدم تعارضها مع روحية وأهداف القوانين الناظمة لعلاقة أطراف الكونفدرالية بشكل متكامل.

- الكونفدرالية تنظم الأمن الخارجي لأعضائها بشكل مشترك، ومن ثمّ إضافة قوة لجميع أعضاء الكونفدرالية من خلال الاتحاد، عملاً بمبدأ «الاتحاد قوة». كما أنها تنسّق السياسة الخارجية بين مكوناتها لتخرج بسياسة واضحة تجاه القضايا الدولية والإقليمية المطروحة، ولتصير قوة في الموقف السياسي الدولي والإقليمي، من دون التخلي عن تعدد عدد الأصوات في المحافل الدولية، كما هي حال الاتحاد الأوروبي الذي حافظت فيه كل دولة على موقعها وصوتها في المنظمات الدولية.

- الكونفدرالية تعيد الوحدة الإمبراطورية للإقليم، من دون إلغاء الحدود السياسية الحالية، ما يؤثر ايجاباً على كل مشاريع الوحدات عِرْقية كانت أو دينية أو قومية. فالأحلام المتعددة، التي كان يمكن لها أن تتصارع داخل القطر الواحد، إما بهدف الانقسام المجرد، أو الانقسام بغرض الانضمام لإقليم خارج نطاق الدولة القطرية بجغرافيتها الحالية، كما هو حال الأكراد مثلا، ففي الكونفدرالية ستجد هذه الأقسام أنها متحدة بإطار الكونفدرالية منفصلة، أو مستقلة، نسبياً وبالحدّ الأدنى، في إطار خرائط الدولة القطرية. وقد تنتفي هذه الحالة مستقبلاً، عندما لا يشعر أحد بأن إعادة رسم خرائط الإقليم، ضمن الدائرة الأوسع للكونفدرالية، قد يؤدي إلى زلازل اجتماعية ديموغرافية أو سياسية، أو متعلقة بالموارد الطبيعية، طالما أنها متعلقة باتحاد كونفدرالي يعيد تعميم الفوائد المتعددة على الجميع.

الخطوات التنفيذية والإجرائية ومواقيتها:

توكل عملية الإشراف على تنفيذ هذه الاستراتيجية وعلى عملية تطويرها المستمر للجنة تمثل، بالعلن، مركزاً للدراسات، يكون له اعتبار معنوي ومقبول من الفرقاء المتعددين، ويملك القدرة على متابعة هذه الاستراتيجية.

مهمة «اللجنة» المركز، هي الاتصال بأصحاب القرار وطرح الأفكار

أمامهم، والأخذ بملاحظاتهم التي يمكن أن تطور هذه الاستراتيجية. كما توضع الأطراف صاحبة القرار بالدور المنوط بها بالأوقات والأطر المحددة في هذه الاستراتيجية.

كما تقوم «اللجنة» المركز بالاتصال بالمجموعات والأفراد كافة الذين يجب أن يساهموا بإنضاج هذه الاستراتيجية على الشكل الموضح لاحقاً.

أصحاب القرار:

هم القيادات الأولى في المنظمات التي ذكرناها، والتي يجب أن تعمل على تنفيذ مشروع «جبهة المقاومة لتحرير فلسطين». وهي قيادة حزب الله وقيادة كل من حماس والجهاد وشهداء الأقصى وكتائب صلاح الدين ولجان المقاومة الشعبية وغيرها من المنظمات الفلسطينية.

في الوقت نفسه يجب تظهير كل من؛ سرايا المقاومة في لبنان، كإطار مقاوم يضم مناضلين من خارج إطار حزب الله، ولكن مع تظهير هيكلية سياسية إعلامية لسرايا المقاومة، ظلت غائبة عن الساحة رغم الحاجة إليها. كما يتم تظهير الهوية السياسية للمقاومة السورية في الجولان، من خلال الإعلان الرسمي عن عملياتها.

كل هذه التشكيلات تشكل اللبنة الأولى لجبهة المقاومة التي ذكرناها. ومن ثم يتم دعمها و«مبايعتها» من قبل الأحزاب العربية والإسلامية كافة التي تلتقي في مؤتمرات القومي العربي الإسلامي، والمؤتمر القومي، والمؤتمرات الإسلامية والدولية الداعمة للمقاومة، والمناهضة للعنصرية.

يتم الإتصال بمراكز القرار في كل من إيران والعراق وسوريا لتوضيح جوهر ودور هذه الاستراتيجية.

الإعلان عن جبهة المقاومة يتم من خلال لقاء، يضمّ مَن أمكن حضوره مؤتمراً تأسيسياً لهذه الجبهة.

والإعلان عن الحلف بين الدول الثلاث، التي يجب أن تطور علاقتها إلى إنشاء سوق مشتركة ومن ثم إلى كونفدرالية بعد إجراء الاستفتاءات الشعبية

التي تقرر الموقف من الكونفدرالية، والتي تتطلب تغيرات دستورية في البلدان المنضوية في هذه الكونفدرالية.

في وقت موازٍ، يقوم المركز «اللجنة» بدعوة مجموعة ورشات عمل متخصصة، لمتابعة وتظهير وتنظيم عملية نجاح كل من الجبهة المنوط بها مسألة المقاومة، ودعم وتظهير محاسنِ وأهمية وأبعادِ إيجابية إقامة الحلف والكونفدرالية والسوق المشتركة بالطبع.

ورشات العمل يجب أن تضم أصحاب أقلام ومعلقين ومحللين ينشطون في الحقل الإعلامي، قريبين من منهج المقاومة، ومتفاعلين إيجابياً مع مبدأ طرح التعاون الإقليمي، لكي يبلوروا خطاباً متماسكاً لتقديمه أمام الرأي العام ولخلق المناخات السياسية في المنطقة وحتى خارجها، تؤدي لدعم هذه الاستراتيجية وهذه الأهداف.

ورشات عمل أخرى يتم تنظيمها للمتخصصين في الشؤون الاقتصادية والتنمية، بعضها يضم البحاثة والكتاب في الشؤون الاقتصادية، وأخرى تضم رجال أعمال يمثلون شركات عملاقة، تعمل أصلاً في الإقليم ولها مصلحة بانفتاح أسواقه، وورشات عمل أخرى تضم غرف التجارة والصناعة وتجمعات البنوك وجمعياتها في بلدان الإقليم المنوي تشكيله. كل هؤلاء لهم مصلحة بالسوق المشتركة ومصلحة بتوحيد القوانين الانفتاحية بين الأسواق المالية للإقليم.

هذه الورش تبدأ على صعيد كل بلد على حدة، ثم يتم دعوة بعضها لورشات عمل على صعيد الإقليم.

ورشة عمل خاصة يجب أن تنظم لوسائل الإعلام التي ترغب وتعمل عادة في أجواء دعم خط المقاومة وتعمل على توطيد السلم الأهلي والتقارب بين شعوب المنطقة.

ورشات العمل المذكورة لا يجب أن تقتصر على الدول الثلاث، في حالة العمل على إنشاء الحلف والسوق المشتركة ومن ثم الكونفدرالية، بل

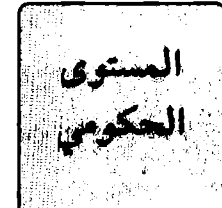
يمكن أن تضم، بل يجب أن تضم، أشخاصاً ومنظماتٍ وإعلاماً من كل من تركيا ومصر ودول في المغرب العربي، وشبه الجزيرة العربية، ترى أن من مصلحتها دعم مثل هكذا توجه. ونستعين بها للضغط على حكوماتها ولتوجيه الرأي العام لديها بإتجاه دعم التوجه وتوجيه النقد لحكوماتها التي لم تلتزم أو لا تستطيع أن تلتزم بمثل هكذا استراتيجية وحدوية تنموية مشتركة، بسبب ارتباطها بأحلاف خارجية أو بسبب عدم مشروعيتها السياسية الشعبية أو بسبب إرتباطها باتفاقيات سلام مع العدو الصهيوني.

لا يجب أن تطول المدة التي يتم فيها تنفيذ هذا المخطط التوجيهي، بل إن خطواته يجب أن تتم بشكل متواز ما بين العمل الشعبي والعمل الحكومي، في حين أن ورشات العمل كلها يجب أن تنقسم بين ورشات متخصصة حصراً بالعمل المقاوم، وورشات متخصصة بالعمل على مشروع الحلف والسوق المشتركة والكونفدرالية.

المدة الزمنية لكل هذ الورش والخطوات الأساسية لا يجب أن تتجاوز مدة الستة أشهر، لأن الأحداث تمر بسرعة فائقة وبسيولة كبيرة في المنطقة، والخطوات يمكن أن تتم وقف التسلسل التالي بالتوازي:



* ورشة عمل لتنظيم عمل إعلان قيام الجبهة.
* ورشة عمل لتنظيم الدعم الإعلامي والسياسي.
* تنسيق عسكري لدعم العمل الجبهوي.



* الاتصال بأصحاب القرار.
* ورشة عمل لتنظيم مرحلة الإعلان.
* ورشات عمل لتنظيم الإعلام والدعم السياسي والاقتصادي.

عشرة أعوام على قيام الكونفدرالية المشرقية

عمّت الاحتفالات جميع المدن الكبرى .على كامل مساحة بلدان الكونفدرالية المشرقية بمناسبة مرور عشرة أعوام على قيام الكونفدرالية. وكما هي العادة تم اختيار عاصمة من عواصم جمهوريات الكونفدرالية لهذا العام لإقامة الاحتفال المركزي الذي يحضره رؤساء الجمهوريات ورؤساء الحكومات كافة في هذه الكونفدرالية، وقد اختيرت بيروت هذا العام لمثل هذا الاحتفال، وكان قد سبق في السنين الماضية أن قامت الاحتفالات المركزية في كل من طهران وبغداد ودمشق واسطنبول والقاهرة على التوالي منذ أن تكرس هذا العرف في إقامة احتفال مركزي كل عام بهذه المناسبة.

على هامش الاحتفالات عقد المؤتمر الكونفدرالي العام لبحث برامج التكامل الاجتماعي والسياسي والامني والاقتصادي، هذا المؤتمر الذي تقوّم فيه سياسات المرحلة السابقة وتقدم إقتراحات تطوير عمل الكونفدرالية على الصُعد الإدارية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وتقديم أوراق عمل للنظرة المستقبلية ولكلّ التوقعات على الصعيد الدولي والإقليمي ولتحديد تصورات العلاقة بين الكونفدرالية والقضايا الدولية الكبرى.

الأوراق التي قدمت في هذه المجالات كانت عبارة عن حصيلة محموعة

مقررات مؤتمرات تخصصية في كل المجالات التي عقدت خلال السنة الماضية، بحثت في كل مؤتمر تخصصي بالمواضيع والإصلاحات المطروحة على الكونفدرالية. هذه المؤتمرات التخصصية تبحث في سُبُل تطوير عمل الكونفدرالية على الصعد كافة وتبحث بوسائل نقل الخبرات وتطوير الأداء في جميع المجالات على المستوى المحلي وبين جمهوريات الكونفدرالية مجتمعة.

بعد عشرة أعوام على قيام هذه الكونفدرالية أجمع الخبراء المشاركون على أن أهم إنجاز كان قد تحقق منذ البدء بهذا الربط بين البلدان المؤسسة للكونفدرالية، أي إيران والعراق وسوريا، كان القضاء على ظاهرة العنف والإرهاب والاقتتال الداخلي بين المكونات الدينية والمذهبية والعرقية والسياسية المختلفة وإرساء السلم الأهلي داخل هذه البلدان التي كانت تعاني من هذه الحروب أساساً. كما أشاروا إلى أهمية تطوير التعاون الأمني وفتح باب الحوارات الاستراتيجية مع دول الجوار كتركيا ولبنان والأردن، ما سمح بتوسيع دائرة الانضمام للاتحاد الكونفدرالي، بعد أن تبين للجميع أهمية وضع مشاريع التنمية والتكامل وحفظ الأمن الجماعي لدول الاتحاد الكونفدرالي وبعد أن شعر الجميع بالفوائد الجمّة والعوائد الاقتصادية والتنموية التي جعلت للإتجاد الكونفدرالي موقعاً دولياً متقدماً بين القوى العالمية، والتي رفعت من مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى معدلات قياسية تضاهي أقوى اقتصاديات العالم بمستويات النمو الاقتصادي والتقدم العلمي وارتفاع مستويات الرفاه والضمانات الاجتماعية والتقديمات الصحية.

وكان الاتحاد الكونفدرالي قد أعلن عام 2018 بين كل من جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية العراق والجمهورية العربية السورية، بعد أن مرّ التعاون بين هذه البلدان بمرحلة إعلان التعاون الأمني بينهم واقامة حلف المشرق للتعاون الأمني والسياسي لمواجهة الإرهاب وإيجاد الحلول للحروب

الداخلية. ورغم أن توحيد القدرات والإمكانات العسكرية والأمنية كان له الأثر الكبير في إخماد هذه الحروب، وفرض عدم التدخل في شؤون البلدان المتعاونة فيما بينها، إلا أن الاتجاهات والإلتزامات السياسية الي تعهد بها حلف التعاون هذا بضمان حريات الانتخابات والتمثيل الصحيح لكل مكونات المجتمعات التي تشمل دول الحلف، كان لها الدور الأساس في حل الكثير من العقبات التي كانت تقف أمام إيجاد الحلول السياسية المرافقة للحسم العسكري.

فقد قدمت إيران في حينها نموذجها في الرجوع إلى الشعب في اختياراته كافة على أنه النموذج الأمثل للإدارة السياسية ولحفظ الأمن الاجتماعي، بخاصة مع تجربتها في التعايش بين ستة قوميات تشكل نسيج الشعب الإيراني، حيث يعيش الفارسي مع الآذري مع الكردي مع العربي مع التركماني مع البلوشي في دولة واحدة، وحيث كل المستويات السياسية والتمثيلية التشريعية والبلدية تنتخب من قبل الشعب بشكل دوري.

الضمانات التي قدمت من قبل الإعلان الذي رافق إعلان التحالف كان لها الأثر الكبير على وضع الأطر العريضة لعمليات سياسية متوازنة ومتابعة أمّنت السلم الأهلي والشراكة بين كل مكونات شعوب التحالف، ما سمح لها بالتقدم بعد سنتين من إنهاء الصراعات المسلحة نحو إعلان قيام المجلس المشرقي للتعاون الأمني والاقتصادي والسياسي، الذي يعتبر اللبنة الأساسية لتأسيس الكونفدرالية، وقد جاءت الكونفدرالية في صلب الإعلان هذا لتقول أن الكونفدرالية هدف مجلس التعاون المتكامل، وعلى أن المجلس مقدمة ضروية لإقامة الكونفدرالية.

فقد جاء في الإعلان، إضافة إلى البند الأول والأساس لمكافحة الإرهاب، أن التعاون بين دول التحالف يضمن وحدة الأراضي لكل دولة في دول التحالف ويضمن سيادتها على أراضيها، كما يضمن أمن وحدود الدول

المجاورة لدول التحالف، ويلتزم منطق وروحية اتفاقيات وستفاليا، ويتعهد بعدم إجراء أي تغيير بالعنف أو القبول بإي تقسيم من دون الرجوع إلى دول المنطقة وشعوبها بحوارات سياسية وبإجراء استفتاءات شعبية يشارك بها الجميع.

هذه الإعلان السياسي طمأن تركيا المتخوفة دائماً من أي مشروع لإقامة كيان كردي يكون على حساب أراضيها ووحدة الدولة التركية، في الوقت الذي لم يغلق الباب أمام طموحات الأكراد في الحصول على حقوقهم، من خلال البند الذي أعلن فيه:

إن التحالف يسعى لضمان حقوق القوميات وأتباع الديانات والأقليات المذهبية كافة، كسياسة أساسية تشكل قاعدة روحيةِ التعاون الإقليمي والتكامل والتعاون السياسي في الإقليم.

هذا الطرح سريعاً ما فاجأ المراقبين عندما وجدوا أن أول من تجاوب معه من داخل سجنه كان قائد الحركة الكردية في تركيا عبدالله أوجلان، الذي أعلن تايده للإعلان، وطالب مناصريه والقوى الكردية كافةً بدعم هذا التوجه لأنه يتواءم مع برنامج ومشروع كان قد طرحه أوجلان لحل المسألة الكردية مع الدولة التركية عنوانه الكونفدرالية الديموقراطية التي تؤكد على الوحدة ضمن التنوع وعلى المساواة في القانون والإعتراف بالمكونات القومية للشعوب في المنطقة دون طغيان قومية على قومية.

هذا الإعلان بمضمونه الذي يضمن النقاط التالية:

- محاربة الإرهاب، ورفض مبدأ التغيير بالقوة.
- مبدأ المشروعية الشعبية، بحيث أن الحلف يضمن ويعمل على تكريس مبدأ الرجوع إلى الشعب في كل دول الحلف لتقرير مصيرهم بالانتخاب لممثليهم، أو لتقرير مصيرهم في القضايا الكبرى. وتالياً يكون قد تشكل

حلفٌ لأول مرة في تاريخ الإقليم، يضمن المشروعية الشعبية كأساس لكل حكم وحاكم ولكل إدارة وسياسة، سواء كانت تتعلق بالسياسات الداخلية أو الخارجية الاجتماعية أو الاقتصادية.

- بند إكمال عملية التحرر الوطني، ووضع فلسطين على جدول مهمات التحالف، كبند في استراتيجيته، لضمان عودة الحقوق للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة، ولضمان إجراء استفتاء بعد تنفيذ هذا الحق لكي يقرر ساكنو فلسطين مصيرهم بأنفسهم ولضمان العيش المشترك بين الأديان على أرض فلسطين، واعتبار إسرائيل دولة محتلة معتدية طالما أنها لم ترضخ للقرارات الدولية بإعادة الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، وطالما أنها لم تنفذ قرار حق العودة.

بالطبع تعنُّت إسرائيل أدى إلى استمرار الصراع المسلح، وأدى إلى تحرير فلسطين وعودة اللاجئين كما سنرى في الأحداث اللاحقة. إلا أن الإعلان كان واضحاً في محاكاة المجتمع الدولي، والتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإلقاء الحجة على اليهود الذين استوطنوا فلسطين.

لم يقتصر الإعلان فقط على إعلان النيات بل قام بخطوات فورية على عدة أصعدة.

المهمة الأولى كانت تشكيل قيادة مشتركة مهمتها محاربة الإرهاب وإعادة السلم الأهلي والاستقرار لكل بلدان المنطقة، بعد أن اعتبر هذا الإرهاب خطراً عالمياً على الجميع، لا يمكن لأحد الاعتراض على مواجهته بالطرق والأطر التي تراها دول الحلف، خصوصاً أنها لا تؤثر بأية سلبية على سيادة وأراضي الغير.

صورة التحرك العسكري لمواجهة خطر الإرهاب أخذت إشكالا فريدة وجديدة، لأن الجهد العسكري تمحور حول الجيوش النظامية لدول الحلف، ولكن الجسم الأكبر للقوات العسكرية كان للتشكيلات الشعبية المتطوعة التي

رفدت القوى النظامية بالقدرات القتالية التطوعية والتي أضفت على التحرك العسكري الطابع الشعبي لقوات الشعب المقاتل الذي يرسم مستقبله، ضمن أُطُر وأهداف الحفاظ على كل المكونات الدينية والمذهبية والعقيدية والإثنية في المنطقة.

هكذا أخذت الحملة العسكرية طابع العمل الشعبي الذي يحافظ على التنوع ضد التكفير وعلى ضمان الأمن لجميع المكونات والحفاظ على الكثرة ضمن الوحدة، كمقدمة لنهضة اجتماعية سياسية في المنطقة تغلب منطق سياسات التضامن والتعاون من أجل التقدم والتطور بين مكونات شعوب المنطقة وبين مكونات كل شعب من شعوب المنطقة على حدة.

وهكذا أيضاً، لبس التحرك العسكري لمحاربة الإرهاب لبوس الثورة الفكرية التي تقدم استراتيجيات السياسات، وبخاصة التقدمية التنموية منها، على سياسة صراع الهويات والاقتتال المدمرة.

الإعلان عن المبادئ السياسية التي رافقت إعلان قيام الحلف لمحاربة الإرهاب، هي التي أمّنت له الدعم الدولي، وأمنت توافقاً إقليمياً وأوجدت مخارج للكثير من الأمور السياسية العالقة بين الحكومات وقوى معارضة لها ملتزمة بالخط الوطني وبالحفاظ على وحدة البلاد وعلى الإلتزام بمبدأ الشراكة والتعاون وحماية حقوق الجميع.

كما أمّن الإعلان السياسي قدرة الحشد الشعبي للقتال ضد الإرهاب ولحفظ أمن المجتمعات والدول وعلى بسط الأمن لصالح الجميع.

قام الحلف بإلغاء كل تأشيرات الدخول بين الدول المشاركة في الإعلان، كما أعلن مجموعة من التشريعات تمت في مجالس التشريع للبلدان المشاركة أدت إلى السماح بالتملك وتسجيل الشركات وفتح الحسابات البنكية ونقل وانتقال الأموال بين دول الإعلان، كما تم الاتفاق على إلغاء التعرفة

الجمركية بين دول الإعلان وإعطاء التبادل التجاري بين دوله صفة الأفضلية في جميع المعاملات.

دول الإعلان كانت تدرك أهمية المواصلات والإتصالات في عملية تطوير التبادل الصناعي وتنشيط حركة الأفراد والبضائع فيما بينها، ولذلك وبالتعاون مع البنك الآسيوي للبنى التحتية، الذي ترئسه جمهورية الصين الشعبية تم تقديم التمويل اللازم لتطوير أكبر شبكة قطارات سريعة السير لنقل الركاب، وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع من قبل شركة القطارت الصينية، وهي واحدة من أكبر الشركات الصينية بل العالمية في هذا المجال، بعد تأسيس شركة قابضة لتطوير هذه المشاريع بين كل من شركة الحمل والنقل الإيراني مع كل من شركة القطارات العراقية وشركة النقل البري السورية، كما طرحت أسهم هذه الشركة على الاكتتاب العام لكي تصبح شركة مشتركة بين القطاع العام الذي تشارك فيه دول الإعلان والقطاع الخاص الذي اكتتب من خلال شراء الأسهم في بورصات البلدان المشاركة.

بدأ العمل بشبكة النقل في الوقت نفسه الذي كانت شركة أخرى عملاقة تقوم بعملية تطوير شبكة من الاتوسترادات العابرة للدول لتسهيل النقل البري، وقد تم توصيل هذه الشبكة بجميع الشبكات الموجودة في دول الاتحاد.

عملية تطوير النقل لم تتوقف عند النقل البري فقط، فقد تمّ تعميم تجربة الشركات الخاصة المتخصصة بالنقل الجوي وتحديداً في مجال ما يعرف بـ «التشارتر» لنقل السياح، وقد تم تأسيس شركة إقليمية سميت «المشرقية» تعمل إنطلاقاً من دول الاتحاد إلى دول العالم حيث وصل حجم أسطولها خلال خمس سنوات إلى ثلاثمئة طائرة. وقد أنشئت الشركة بطريقة المشاركة نفسها بين القطاع العام والاكتتاب الخاص عبر البورصات.

دول الاتحاد كانت تعرف أن التحدي الأساس هو تحدي التنمية البشرية لدول الاتحاد التي كانت تعاني من معدلات ليست إيجابية خصوصاً في بعض

دول الاتحاد، لذلك فقد تم ربط الجامعات بين دول الاتحاد لدفع عمليات البحث والتطوير العلمي فيما بينها، وخصصت ميزانية لهذه البحوث وللتطوير العلمي قدرها عشرة مليارات دولار. وكانت جمهورية إيران الإسلامية تعهدت بفتح جميع مراكز الأبحاث النووية والطبية الخاصة بها أمام طلاب دول الاتحاد، كما رافقت هذه النهضة العلمية على مستوى البحوث المتقدمة خطة لمحو الأمية في دول الاتحاد كافة، على أن تواكبها خطة لتنشيط رغبة المطالعة والاطلاع وتشويق موجات الاهتمام بالفنون وتطوير الذات على المستوى الشعبي من خلال مبادرات المنظمات غير الحكومية ومن خلال حملات توعية وتطوير للتنمية البشرية استفادت من وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى كل فرد وإلى كل مجموعة اجتماعية دون التوقف أمام عقبة المسافات.

ومن أهم الإنجازات في مجال التنمية البشرية كانت مسألة تعميم تجربة المدارس النووية التي كانت قد عممت في الجمهورية الإسلامية.

المدارس النووية هي مدارس متخصصة للطلاب المتفوقين والمتقدمين ذهنياً، حيث يتم اختيارهم من بين طلاب المدارس كافة على مساحة الدولة، وبعد اختيارهم يتم نقلهم من مدارسهم إلى المدارس النووية لكي يتابعوا تحصيلهم في أجواء مختلفة يشرف عليها أساتذة متخصصون ويتابعون برامج دراسية متقدمة خاصة بهم قائمة أساساً على الوعي العام والتخصص وتحفيز البحث والابتكار لدى الطلاب النوابغ. تعميم التجربة أدى إلى نهضة علمية كبيرة لم تظهر كامل أبعادها حتى الآن لأنها تحتاج إلى جيلين أو ثلاثة على الأقل يدخلون مجالات الأعمال والتخطيط والتصنيع والابتكار، إلا أن التجربة واعدة تماماً لأنها أعطت نتائج باهرة في إيران وهي ستكون كذلك في باقي دول الاتحاد حتماً.

تأثرت تركيا بالإنجازات الامنية والسياسية التي حصلت بين دول إعلان التحالف المشرقي لمحاربة الارهاب ولضمان الأمن الاجتماعي، وأدت

الانتخابات فيها إلى وصول التيارات التي كانت تدعو إلى التعاون الاقليمي، عوض سياسة الهيمنة والتدخل في شؤون دول الجوار، وإلى سياسة زعزعة الأمن والاستقرار في الإقليم، ظناً من الذين أشرفوا على مثل هذه السياسات من قيادات حزب العدالة والتنمية أنهم بذلك يؤمنون مصالح بلدهم ويضمنون لها دور الهيمنة والقيادة في الإقليم.

أمام قيام الحلف المشرقي الذي أدى إلى إنهاء الحروب الداخلية ورسخ الأمن السياسي والاجتماعي في كل من العراق وسوريا، وجدت تركيا نفسها، وبعد موجة عارمة من انتقاد سياسة حزب العدالة والتنمية، تطرق أبواب الاتحاد المشرقي لكي تكون عضواً فاعلاً إيجابياً وبناءً فيه. مع قبول الاتحاد عضوية تركيا ازدادت مساحة الاتحاد وازداد عدد سكانه وقدراته الاقتصادية أضعافاً إضافية، ما ساعد الاقتصاد التركي وجعل من اقتصاد الاتحاد رقماً صعباً وتحدياً كبيراً للاقتصاديات العالمية، خصوصاً مع سياسة مد أنابيب النفط والغاز بين دول الاتحاد وتطوير حقول الغاز والنفط في السواحل السورية ووصول الإنتاج النفطي العراقي إلى مستوى الخمسة مليون برميل يومياً، ما جعل من دول الاتحاد، مع تنسيق سياساتها النفطية والغازية، لاعباً أساسياً في الأسواق الدولية.

السياسة التفضيلية لأسعار النفط والغاز التي اتبعتها دول الاتحاد فيما بينها، شجّعت تركيا على زيادة منسوب مياه كلّ من نهري دجلة والفرات إلى سوريا والعراق ما أدى إلى نهضة زراعية، كان لها الأثر الكبير على الأمن الغذائي لدول الاتحاد التي اقتربت من مستوى تأمين حاجاتها من القمح وباقي الحبوب، إضافة إلى زراعة القطن والخضروات والفواكه بشكل كبير.

دخول تركيا في هذا الحلف الذي كان قد أعلن نيته إنشاء الكونفدرالية المشرقية بين بلدانه، إضافة للأجواء المصاحبة لمثل هذا الإعلان والإلتزام بالمشروعية الشعبية، لتطبيق أية خطوة من خطوات الوصول إلى الاتحاد

الكونفدرالي، وجدت القضية الكردية نفسها في حِلّ من طروحات الاستقلال والانفصال. هدأت خواطر جميع الطامحين لمثل هذه الطروحات التي لم يعد لها ضرورة مع وجود الكونفدرالية الإقليمية الجامع، التي تجعل كل انفصال انتحاراً سياسياً اجتماعياً اقتصادياً في مواجهة إقليم متحد متعاون يعترف بكل مكوناته الدينية والقومية. كما هدَّأ هذا الطرح والتوجه وبخاصة ممارسة هذه السياسات، الدول المتخوفة من الحركات الانفصالية، لأن وعياً جديداً لمسائل الهويات القومية والدينية قد تبلور في الإقليم.

مع دخول تركيا في الاتحاد الكونفدرالي، وجد كل من لبنان والأردن كدولتين نفسيهما أمام محيط من التطورات الإيجابية لا يمكن لهما أن ينتظرا طويلاً قبل الدخول به، تخطى لبنان الضغوط الخارجية الاقليمية والدولية كافة لمنعه من دخول الاتحاد، واتخذت الحكومة اللبنانية لأول مرة قراراً سيادياً بعيداً عن التأثير الخارجي، اختارت لأول مرة، مقدِّمةً المصلحة الوطنية على مصالح سياسيي لبنان الذين تعودوا ربط مصالحهم الشخصية بالدول الإقليمية والدولية، مقدمينها على مصلحة بلدهم. وهكذا دخل لبنان الاتحاد على قدم وساق بعد خمس سنوات من قيام الاتحاد.

الأردن بدوره لم يعد بإمكانه مقاومة كل هذه الإيجابيات التي يقدمها الاتحاد، إلا أن العقبة الرئيسية أمام دخوله الاتحاد كانت طبيعة نظامه الملكي، الذي كان عليه التحول إلى نظام ملكية دستورية حقيقية وليس صورية، وأمام الضغط الشعبي، تشجيع القوى الكبرى، التي لم تعد قادرة على منع تطور المنطقة، تحوّل النظام في الأردن إلى ملكية دستورية حقيقية، حيث كان للانتخابات البرلمانية الدور الأساس في تحديد الحزب الحاكم الذي يأتي برئيس للوزراء من أعضائه والذي يتمتع بكامل الصلاحيا ت التنفيذية.

فلسطين كانت أول المستفيدين من الاتحاد الكونفدرالي، فقد أدى إعلان الحلف المشرقي لمحاربة الإرهاب وتأمين السلم الإقليمي والأهلي في

المنطقة إلى إنهاء الحروب الداخلية في كل من سوريا والعراق، ما ساعد مصر أيضاً على إخماد التمردات المسلحة على أراضيها والالتفات لليبيا لكي تجمد وتنهي الاقتتال فيها بالتعاون مع كلٍ من الجزائر وتونس. كما بدأت هناك بوادر في شمال أفريقيا تستفيد من أجواء التعاون في الكونفدرالية المشرقية لإعادة إحياء مجلس التعاون المغاربي بمشاركة كل الدول العربية في شمال أفريقيا، مع مواكبة لطروحات كانت تدعو لاستكمال التعاون في الاتحاد مع الكونفدرالية المشرقية في مرحلة متقدمة.

دولة الكيان الصهيوني وجدت نفسها أمام واقع جيوستراتيجي جديد لا تحسد عليه، أعلن على أثره مؤتمر هرتزيليا فشل المخططات الهدامة التي كانت إسرائيل تعول عليها لإغراق دول المحيط بحروب أهلية تؤسس لكيانات صغيرة عرقية ودينية ومذهبية، تعطي إسرائيل قدرة التفوق على محيطها، بما يسمح لها بإقامة التحالفات والاتفاقيات السرية والعلنية مع بعض الدول، لكي تبقي سيطرتها على الإقليم. واعتبر مؤتمر هرتزليا أن إسرائيل تمر بأسوأ أحوالها الأمنية على الصعيد الاستراتيجي وبأنها قد فقدت التفوق والقدرة على المبادرة ولم يبقَ أمامها سوى مواجهة مصيرها بحرب جديدة قد تعيد التوازن والردع لقدراتها في المنطقة.

محور التحالف المشرقي لم ينتظر المبادرة من قبل إسرائيل، فكل القرارات الدولية والحقوق المشروعة، سواء ما كان يتعلق بحق استعادة الجولان، أو حق لبنان بأراضيه المحتلة، أو حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، كل ذلك دفع دول الإعلان المشرقي، وهي في طريقها لإتمام عمليات الاتحاد الكونفدرالي إلى خوض حرب لم تستمر أكثر من عشرة أيام.

فعلى أثر اشتباك على الحدود السورية مع فلسطين المحتلة، توسعت الاشتباكات لتشمل الجبهة اللبنانية، التي ارتفعت منها وتيرة إطلاق الصواريخ الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى من كلتا الجبهتين اللبنانية والسورية،

التي سريعاً ما انضمت إليهما غزة بكل ما تملك من أسلحة صاروخية وأسلحة مدفعية. موجة القصف الصاروخي والمدفعي أدت إلى تدمير جميع المطارات وكل محطات توليد الطاقة باستثناء محطة ديمونا النووية، وأدت إلى شلّ حركة الملاحة الجوية والبحرية، ومُني الأسطول الإسرائيلي بخسائر فادحة.

كل ذلك حصل بمستوى زمني قياسي سريع بحيث أن المجتمع الدولي، بخاصة الداعم للكيان الصهويني، لم يدرك حجم الكارثة التي ألمّت به، إلا بعد فوات الأوان، وأصبح الجميع يطالب بوقف إطلاق النار، خصوصاً بعد إطلاق الحكومة الإسرائيلية نداء استغاثة للولايات المتحدة.

أدركت الولايات المتحدة أن تدخلها ليس بالأمر اليسير، فأي تدخل لسلاح الطيران لم يعد له التأثير الاستراتيجي بعد أن أكملت الأسلحة الصاروخية الاستراتيجية دورها التدميري في داخل الكيان، وبعد أن تقدمت قوات المقاومة من لبنان ومن غزة الأولى نحو الجليل للسيطرة عليه، ودخول قوات المقاومة الفلسطينية من غزة نحو المستعمرات الجنوبية، كما أن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وانقضاض الجموع الشعبية على حائط الفصل العنصري أثناء المعارك والقصف الصاروخي، أعاد إلى الرأي العام العالمي صورة سقوط حائط برلين، ونهاية حقبة المعسكر الاشتراكي لكي يؤذن مع هذه الصور إلى صورة وحقيقة نهاية الكيان.

هجوم الحشود الشعبية على حائط الفصل العنصري رافقه تظاهرات ضخمة لم تشهد لها ساحات الدول الأوروبية وبعض المدن الأميركية مثيلاً، هنا اكتشفت حكومات الدول الأوروبية حجم الكراهية التي كانت تكنها شعوب الدول الأوروبية لدولة إسرائيل، وحجم التأييد للقضية الفلسطينية، ما أضعف قدرة هذه الحكومات على طرح مشاريع متطرفة فعّالة لصالح دولة إسرائيل، خصوصاً أن دول الإعلان المشرقي، وبالأخصّ القيادة السورية وقيادة المقاومة في لبنان، كانت قد سارعت بهجوم ديلوماسي استباقي، للإعلان عن

أن أهداف الحرب هي لاسترجاع الأراضي المحتلة في الجولان ومزارع شبعا والقرى السبع العائدة للبنان، إضافة لحق العودة للشعب الفلسطيني الذي يشارك في الحرب بكل إمكاناته في داخل فلسطين، وضرورة إقامة دولة ديموقراطية في فلسطين يكون للمسلمين والمسيحيين واليهود حق العيش فيها ضمن نظام المساواة أمام القانون.

اليوم، أصبحت مساحة الكونفدرالية المشرقية التي تضم كلاً من تركيا وإيران والعراق وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان أكثر من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، تربط بين مدن وبلدات الكونفدرالية الرئيسية وعواصمها شبكة من الأتوسترادات والقطارات السريعة وتخدمها شركة طيران عملاقة تضم أكثر من خمسمئة طائرة تحمل إسم المشرقية، وشعارها الشمس الصاعدة.

كما أصبح عدد سكان دول الاتحاد الكونفدرالي الذي كانت تعد في بداية تاريخ الاتحاد أكثر من 225 مليون نسمة، أصبحت الآن مع التقدم الصحي والعمراني، وبخاصة مع وقف الهجرة من بلاد الكونفدرالية أكثر من 350 مليون نسمة، وإذا ما انضمت دول التعاون المغاربي للاتحاد الكونفدرالي فإن شعوب الكونفدرالية ستقترب من المليار نسمة، ما يشكل سوقاً اقتصادية عملاقة خاصة مع استمرار معدلات النمو في دول الكونفدرالية للسنة العاشرة على التوالي من مستوى السبعة إلى التسعة في المئة، بما يشكل ما مجموعه كناتج كونفدرالي يناهز الأربعة ترليون دولار.

احتفظت دول الكونفدرالية بمقاعدها في الأمم المتحدة كدول منفردة، إلا أن سياستها الكونفدرالية أصبحت وازنة جداً في القرارات الدولية لأنها تنبع من سياسة الكونفدرالية الواحدة. كما ساعدت عضوية إيران في منظمة شانغهاي في تنسيق العلاقات مع هذه المنظومة الأمنية، كما دخلت الكونفدرالية كعضو فاعل في مجموعة البريكس الاقتصادية التي أصبح إسمها «بريكسم».

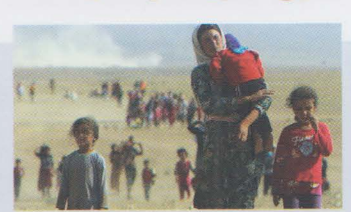
التنسيق بين منظمة شانغهاي الأمنية ومنظمة التعاون الاقتصادي «البريكسم» كان له الأثر في تثبيت السلم والاستقرار الدوليين والحدّ من مغامرات كل من الولايات المتحدة العسكرية الطائشة ومغامرات الدول الأوروبية التي كانت ما تزال أحياناً تحنّ إلى تاريخها الاستعماري.



أنيس النقاش باحث في الشؤون الاستراتيجية والأمن الإقليمي.
منسّق شبكة أمّان للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الكونفدرالية المشرقية

صراع الهويات والسياسات



■ يبدو الصراع في المنطقة وكأنه صراع بين المكونات الدينية والإثنية والقومية. أو كأنه صراع بين القوى الإقليمية، التي تحمل هويات معينة، لتأمين هيمنتها ومصالحها، كما يقال.

■ صحيح أن الصورة تبدو كذلك، لأن الإحتراب والصراع يُدار عن طريق التعبئة بناء لهذه الهويات المتعددة التي تشكل الاجتماع السكاني للاقليم والمنطقة، ولكن حقيقة الأمر، أن هذه التعبئة التي تتم بناء على حشد الهويات، بعضها ضد بعضها الآخر، ليست سوى الواجهة الخداعة لصراع السياسات.

■ السياسات التي تتصارع في الإقليم هي بين جبهتين، جبهة تقاتل وتآمر لحماية نُظم وعروش، ارتبط وجودها بإرادة الاستعمار القديم والجديد، يضاف اليها قوى إقليمية تبحث عن إملاء الفراغ، الذي يحدثه تراجع دور القوى الدولية في الاقليم، لصالح عودة هيمنة امبراطورية كانت قد فقدتها، من خلال صراعها مع قوى الاستعمار القديم، معتمدة بذلك على صراع يرتكز على تأجيج صراع الهويات.

■ في المقابل هناك جبهة تتقدم بسياسات وقيم تحررية، تحاول حشد الهويات، رغم تنوعها، من أجل انتصار سياسات التحرر الوطني، والتعاون الاقليمي ومن أجل انتصار قيم العدالة والحرية والتحرر من هيمنة الاستعمار، ومن أجل تحرير فلسطين.

■ إنه صراع بين سياسة تفجير صراع الهويات، مقابل نضال انتصار السياسات التحررية.

■ الكونفدرالية المشرقية، هي درة عقد مشروع انتصار السياسات على مشروع صراع الهويات.

■ الكونفدرالية هي مشروع الوحدة، مقابل الانقسام والتفكك، وهي مشروع القيم الانسانية، مقابل مشاريع الفتن والإقتتال.

ISBN-13: 978-3899-11-156-9





بيسان